تحكيم العقول بأفول البدر بالنّزول لابن أقبَرْس

دراسة وتحقيق

إعداد

عادل بن محمد بن جليوي الرفاعي

المشرف

الأستاذ الدكتور جاسر خليل أبوصفية

قُدمتْ هذه الرسالة استكمالا لمتطلباتِ الحصولِ على درجة الماجستير في اللغة العربية

كليةُ الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون ثان – ٢٠١٠م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول- لابن أقبرس- دراسة وتحقيق) وأجيزت بتاريخ ٥/١/٢٠١٠.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور جاسر خليل أبو صفية ، مشرفاً **أستاذ- الأدب الأموي**	....
الأستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى ، عضواً أستاذ - علم النحو واللسان العربيين	....
الدكتورة سهى فتحي نعجة ، عضواً أستاذ مشارك- علم النحو	....
الأستاذ الدكتور كمال جبري عبهري ، عضواً أستاذ مشارك - علم النحو (جامعة العلوم الإسلامية العالمية)	....

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

أنا عادل محمد جليوي الرفاعي ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نـــسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ١٢/ ١ / ٢٠١٠

الإهداء

إلى. ......والدي الغالي

إلى والدتي الحبيبة...

إلى جميع أخوتي. ..

أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

انطلاقا من حديث النبي ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله " فأشكر لأساتذتي أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية على كل ما قدموه لنا في أثناء جلوسنا على مقاعد الدراسة، وأخص بشكري الأستاذ الدكتور جاسر خليل أبو صفية على ما أولاه لي من بالغ الاهتمام وكبير المتابعة، فقد فتح لي باب قلبه وبيته ومكتبه، ولم يتوان لحظة في الاتصال مرشدًا وموجهًا وناصحًا، كما كانت له يد الفضل بتزويدي بعدد من الكتب التي أفادتني كثيرًا في التحقيق، فجزاه الله خيرًا وأمد في عمره ونفع به. والشكر موصول لأساتذة القسم على ما يقدمونه من نصح وإرشاد.

ولا يفوتني أن أشكر الجامعة الأردنية على فتح أبوابها لنا للدراسة فيها، وعلى ما تقدمه للطلاب عمومًا من تسهيلات إدارية ومكتبية، وأخص بشكري موظفي المكتبة الذين سهروا الليالي لفتح أبواب المكتبة للطلاب.

فهرست المحتويات

تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول لابن أَقْبَرْس
دراسة وتحقيق

إعداد
عادل بن محمد بن جليوي الرفاعي

المشرف
الأستاذ الدكتور جاسر خليل أبوصفية

الملخص

عملت هذه الدراسة على إخراج كتاب نفيس من كتب التراث العربي الذي لا يزال كثير منه قابعا في أرفف المكتبات في شتى أنحاء العالم، فأخرجتْ الكتاب إخراجا علميا يتوافق مع أصول التحقيق المعهودة في الجامعات.
وقد قُسم العمل في هذا الكتاب إلى قسمين:

الأول منهما خاصا بالدراسة، وقد ضمت هذه الدراسة تمهيدا وفصلين، تحدث التمهيد عن لامية العجم، وكتاب الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم، وكتاب نزول الغيث. وأما الفصلان فالأول منهما اختص بمؤلف هذا الكتاب فتحدث عن اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته، وكلِّ ما يتعلق بحياته.

والفصل الثاني تحدث عن الكتاب، متناولا موضوعه، ونسبته إلى مؤلفه، ودلالة عنوانه، وسبب تأليفه، وزمن تأليفه، ومنهج مؤلفه وأسلوبه، ومصادره التي اعتمد عليها، وشواهده التي استشهد بها، وقيمة كتابه.

أما القسم الثاني في العمل فتحدث عن التحقيق، حيث عرض الباحث فيه إلى منهجه في التحقيق، ووَصَفَ النسخ التي حصل عليها واعتمدها في تحقيقه لهذا الكتاب، ثم عرض لنماذج من صور هذه المخطوطات.

يأتي بعد هذا كله النص المحقق، في آخره ذيل بالفهارس الفنية والتي ضمت فهرسا للقرآن الكريم، وفهرسا للأحاديث النبوية، وفهرسا للأبيات الشعرية، وفهرسا للأشعار والأرجاز، وفهرسا للأعلام، وفهرسا لثبت المصادر والمراجع، ثمَّ فهرسا تفصيليا للتحقيق.

وفي الختام فإنني أرجو من الله جلت قدرته أن أكون قد وفقت في إخراج هذا الكتـــاب على الوجه الذي ينبغي، كما أسأله جلت قدرته إن كنت قد زللت أو قــصرت فـــي شــــيء أن يغفره لي إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد وددت أن يكونَ موضوعُ دراستي لِمرحلةِ (الماجستير) تحقيقَ كتابٍ تراثيٍّ يتعلقُ بتخصصي في اللغةِ العربيةِ، ودراسته دراسة علمية وافية، مع توافر الرغبةِ عندي في المساهمة في خدمة تراث هذه اللغةِ الذي ما يزالُ كثيرٌ منه في طيِّ خزائنِ النسيانِ والإهمال.

ولمَّا عزمت على ذلك، أخذتُ أبحثُ في فهارسِ الكتبِ المخطوطةِ المتعلقةِ بتخصصي، فوجدتُ كتابًا مخطوطًا في مكتبةِ الجامعةِ الأردنيةِ مفهرسا في القسم البلاغي بعنوانِ " تحكيمُ العقولِ بأفولِ البدرِ بالنزولِ " فاطَّلَعْتُ عليه عَبْرَ المكبراتِ الصُّوريّة اطلاعًا شاملًا فوجدتُهُ كتابًا موسوعيا غيرَ مختصٍ بهذا العِلْمِ الذي صُنِّف تحته فحسب، بل إنه حَوَى أغلبَ فنونِ اللغةِ ؛ كالنحوِ، والصرفِ، والبلاغةِ، والعَروضِ، وفقهِ اللّغةِ، وضمَّ علومًا أخرى غيرَ علومِ اللغةِ ؛ لا سيما العلومَ الشرعيةَ كالتفسيرِ، والفقهِ وأصولِهِ، والعقيدةِ، وغيرِ ذلك.

فعند ذلك فتشتُ في فهارسِ المكتباتِ الكبرى في العالمِ بحثًا عن نسخٍ أخرى للمخطوطِ، فكان من توفيق الله تعالى أن وجدت له كثيرًا من النسخ المنتشرة في أرجاءِ العالمِ.

مِمَّا دفعني للتمسك بما قصدته سابقًا، والتقدم لقسم اللغة العربية ليكون موضوعُ رسالتي في الماجستير، ولاقت هذه الرغبة تشجيعًا من بعض الأساتذة الأفاضل في القسم خصوصا وأنَّه كتاب يحاكم بين كتابين مطبوعين.

ثم بَدَأتُ بجمع المخطوطاتِ التي تطلبت مني الكثير من الوقت والجهد، مما دعاني للسفر إلى بعض الدول، ومقابلة القائمين على حفظ تلك المخطوطات للحصول عليها.

ومما زاد في تمسكي بتحقيق هذا الكتاب أنَّ تحقيقه يحقق جملة من الأهداف، منها:

- أنَّ هذا الكتاب لأبي الحسن علي بن محمد بن أقبرس القاهري الشافعي (ت٨٦٢) يحاكم فيه صاحبه بين كتابين متنازعين، وهذين الكتابين الأول منهما للصفدي واسم كتابه (الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم) والكتاب الثاني للدماميني واسم كتابه (نزول الغيث) وهذين الكتابين الأول منهما نشر واعتني به، والثاني حقق مرتين، وأما هذا الكتاب الذي حققناه فلم يحقق من قبل ولم يطبع، فالحلقة ينقصها الكتاب الأخير في هذه السلسلة، لمعرفة الصواب في الكتابين.

- أنه أول أثر من آثار ابن أَقْبَرْس يرى النور ويخرج من ظلمات المخطوطات.
- أنه كتاب بحث فيه مؤلفه في الكثير من العلوم التي ردَّ فيها على البدر الدماميني.

- أن مناقشاته في هذا الكتاب مناقشات علمية عميقة تغوص إلى دقائق العلم. مما يكشف لنا عن شخصية ابن أَقْبَرْس وإنزاله المنزلة التي يستحقها بوصفه عالما.
- أنه ينمي ملكة النقد التطبيقي الذي نحن بحاجة إلي نشره والاطلاع عليه، فالنقد التطبيقي قليل إذا ما قيس بالنقد النظري.
- أنه كتاب يصور لنا الحالة العلمية التي كان عليها العصر المملوكي، ذلك العصر الذي ظلم واتهم بالجمود والتخلف ورمي بداء التقليد.
- أنه يقدم لنا قراءة صحيحة لعبارات وجمل وردت خطأ في طبعة الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم، وفي طبعتي نزول الغيث للدماميني، فيقوِّم اعوجاج تلك العبارات، ويصححها، الأمر الذي يؤدي إلى قراءة صحيحة ثم إلى الفهم الصحيح.
- أنه حوى نقولات من كتب تعد مفقودة وأخرى ما زالت مخطوطة لم تر النور بعد كما سيأتي في قيمة مصادر ابن أَقْبَرْس.

فكانت هذه الأسباب مجتمعة من أهم ما دفعني إلى تحقيق هذا الكتاب.

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الدراسة، وتشتمل على تمهيد، وفصلين:

التمهيد: وفيه تعريف بلامية العجم، وبكتاب الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم لصلاح الدين الصفدي، وكتاب نزول الغيث لأبي بكر الدماميني.

الفصل الأول: ابن أَقْبَرْس من المهد إلى اللحد، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، وأسرته، ونشأته، وطلبه للعلم، ورحلاته، وما تقلده من الوظائف، ومحنه، وعلاقته بالحكام، وعلاقته بأقرانه من المعاصرين، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الرابع: عقيدته، ومصنفاته، وشعره.

الفصل الثاني: "تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول"، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، وموضوعه، ودلالة عنوان الكتاب بلاغيا، وسبب تأليفه، وزمن تأليفه.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الثالث: مصادره.

المبحث الرابع: شواهده.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب.

القسم الثاني: التحقيق، ويشتمل على ما يلي:

١- وصف النسخ المخطوطة، ونماذج منها.

٢- منهجي في التحقيق.

٣- النص المحقق.

ثم ذيلت الكتاب بالفهارس الفنية اللازمة.

وفي الختام فإنني أحمد الله ــ تعالى ــ وأشكره على نعمه وإحسانه، وأسأله جلت قدرتــه أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يوفقني لما يحــب ويرضــى، إنــه سميع مجيب، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

عادل بن محمد بن جليوي بن زويد

١٤٣١/١/٢١هـ

القسم الأول

قسم الدراسة

تمهيد

أولاً: لامية العجم:

تُعَدُّ لامية العجم للطغرائي[١] من القصائد التي حظيت بمكانة عالية ومنزلة رفيعة في الأدب العربي. قال ياقوت الحموي في معجم الأدباء: "ومن شعر مؤيد الدين الطغرائي قصيدته التي تداولها الرواة وتناقلتها الألسن المعروفة بلامية العجم، وقد رأيت أن أوردها بتمامها إعجاباً..." [٢].

وقال الصفدي[٣] مادحا قصيدة لامية العجم: "ألفاظ هذه القصيدة في غاية الفصاحة وتراكيب كلماتها كلها منسجمة عذبة غير قلقة ولا نافرة ومعانيها بليغة غير ركيكة وقوافيها في غاية التمكن فهي كما قال ابن عنين:

معنى بديعٌ وألفاظٌ منقحةٌ غريبةٌ وقوافٍ كلُّها نَخَبُ"[٤].

وقال في موضع آخر: "أما فصاحة لفظها: فيسبق السمع إلى حفظها، وأما انسجامها: فيطوف منه بخمر الأنس جامها، وأما معانيها: فنزهة مُعَانِيها، وأما قوافيها، فتذهب القوى فيها،

---

[١] هو مؤيد الدين أبو إسماعيل الحسين بن علي بن محمد الأصبهاني المشهور بالطغرائي (بضم الطاء المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الراء وبعدها ألف مقصورة، وهي الطرة التي تكتب في أعلى الكتب فوق البسملة بالقلم الغليظ ومضمونها نعوت الملك الذي صدر الكتاب عنه)، ولد بأصبهان سنة (٤٥٣هـ)، كان وزيرا للسلطان مسعود السلجوقي الذي ثار عليه أخوه السلطان محمود السلجوقي، وعندما تغلب السلطان محمود على أخيه قبض على أتباعه ومن هؤلاء الطغرائي، فأراد قتله فخشي أن يثور عليه الناس لكونه معروفا عندهم، فأوعز إلى من يتهمه بالزندقة والإلحاد ليستبيح دمه، فَقُتِلَ بسبب ذلك سنة (٥١٣هـ) وقيل (٥١٤هـ) وقيل (٥١٥هـ) وقيل (٣١٨هـ).

انظر: أبو العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت (١٨٥/٢-١٩٠)، والعماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان (٤١/٤).

[٢] ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، معجم الأدباء، راجعته وزارة المعارف العمومية، عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة (٥٦/١٠).

[٣] هو: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، أديب مؤرخ، (ت٧٦٤هـ)، له العديد من المؤلفات منها: "الوافي بالوفيات" و"نكت الهميان" و"نصرة الثائر على المثل السائر" و"فض الختام في التورية والاستخدام". انظر: الدرر الكامنة (١٧٦/٢) والأعلام (٣١٥/٢).

[٤] صلاح الدين الصفدي، الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، (٢٧/١).

وأما شكواها: فترضُّ الأكباد في الأجسام، وأما إغراؤها: فيوجب الوثوب على الآساد في الآجام، وأما غزلها: فما تذكر معه نغمات الأوتار، وأما مثلها: فما هي إلا كالمصابيح في المساجد ذات الأنوار، كأن ناظمها غاص في البحر فأتى بالدُرر منضودة، أو ارتقى إلى السماء فجاء بالدَّرَاري من الأفق مصفودة:

فما لهـا في الورى مِثْلٌ يناظِرهـا ... وكم لهـا سار بين الناس من مَثَـلِ

أقمارهـا في تمـام النظم قد طلعَتْ ... تسير في أوج معناهـا ولـم تفـلِ

وزهرهـا لم تزل تندى غضارتـه ... لأن منبته في روضهـا الخـضـلِ

يرتاح سامعهـا حتـى يَهُزُّ لهـا ... من التعجب عطف الـشارب الثَّمِـلِ

فلا تُعِرْ غيرها سـمعا ولا بـصرا ... في طلعة الشمس ما يُغنيك عن زُحَل"[1].

وهي قصيدة من البحر البسيط عدد أبياتها (٥٩) بيتا، نظمها الطغرائـي سـنة خمـسمائة وخمس يصف فيها حاله ويشكو زمانه، وهي مليئة بالحكم والأمثال؛ لذا تهافـت الأدبـاء علـى شرحها، وبَقْرِ محتواها، وإماطة اللثام عن بلاغتها، فممن شرحها:

- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ).
- صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ) وسماه: "الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم". وسيأتي الحديث عنه.
- ابن جماعة النحوي، وسماه: "إيضاح المبهم من لامية العجم".
- تقي الدين أبو بكر علي بن عبد الله بن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ)، وسماه: "بروق الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم".
- جلال الدين محمد أحمد المصري المحلي (ت ٨٦٤هـ).
- ابن رستم الكفوي الرومي الحنفي قاضي مكة (ت ١٠١٠هـ).
- زين العابدين بن محيي الدين بن ولي الدين بن يوسف بن زكريا الأنصاري (ت ١٠٨٦هـ).
- أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ).
- عبد الوهاب بن صدقة بن عبد ربه الحجازي (ت ١٢٦١هـ)، وسماه: "ملاك النسم على معاني لامية العجم".

---

[1] الغيث (١٠/١).

- محمد أفندي علي المناوي (١٣٣٥هـ) وسماه:"تحفة الرائي على لامية الطغرائي"[١].

ثانيا: الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم:

يعد شرح صلاح الدين الصفدي للامية العجم أكبر الشروح التي وصلتنا لهذه القصيدة، ولعل القول الآتي للصفدي يبين لنا سبب مجيء شرحه كبيرا بهذا الحجم، يقول الصفدي في مقدمة الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم: "وقد أحببت أن أضع عليها شرحا جيدا فرائدا وقصيدتها فوائدا، مما سمعت فوعيت وجمعت فأوعيت، ولا أغادر فيها لغة ولا إعرابا، ولا إيضاح معنى ولا إعرابا، ولا ما يضمه إليها سلك أو يدخل معها جرابا إلا نبهت عليه وأشرت بحسب الإمكان إليه. هذا إلى ما يستطرد إليه الكلام من نكتة، وتعترض جملة ذكره بغتة، ويبديه الضمير على لسان القلم وكم للسان فلتة، ويثبته التعمد إذا علمت أن لجيد الإطلاع إليه لفتة، ليكون هذا الشرح أنموذج الأدب وعنوانا يدل على الفضيلة التي امتاز بها لسان العرب، فقد أودعت فيه فوائد جمّة، وقواعد مهمّة، ودلائل تبرهن كل علم..." [٢].

فإذًا استطراد الصفدي وتوسعه في الكلام في فنونٍ وعلومٍ مختلفة، وكثرة نقولاته هي الأسباب التي ضَخَّمَت شرحه "الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم".

وقد مدح العلماء كتاب الغيث، فقال عنه ابن حجر في الدرر الكامنة: "كثير الفوائد"[٣]، وأثنى الدميري في مقدمة اختصاره للغيث المسجم فقال: "إن الصفدي لم يغادر صغيرة ولا كبيرة من فوائده إلا أظهرها"[٤].

ومما يدل على اهتمام العلماء بالغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم وشغفهم به قيامهم باختصاره، ووضع الحواشي عليه، فقد اختصره الدميري، واختصره جمال الدين الحضرمي، ووضع عبد الرحيم العباسي حاشية عليه، وغيرهم.

مع هذا لم يسلم الغيث المسجم من النقد فقد نقده الدماميني[١] كما سيأتي الآن ونَقَدَهُ غيره.

---

[١] انظر مقدمة تحقيق مختصر شرح لامية العجم، لكمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدَّميري (ت ٨٠٨هـ)، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، جدة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨، (١٥).

[٢] الغيث (١/١٠).

[٣] ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ضبطه وصححه عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، (١٧٦/٢).

[٤] مختصر شرح لامية العجم للدميري (٦٢).

ثالثا: نزول الغيث

أشار أبو بكر الدماميني في مقدمة كتابه نزول الغيث إلى سبب تأليفه[٢] فقال: إنه سمع بعض طلبة الأسكندرية يثنون على كتاب "الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم" للصفدي، فدفعه هذا الثناء إلى مطالعة الغيث، والوقوف عليه، ولما وقف عليه وجد أنه ليس كتابا يستحق الثناء؛ لما فيه من فحش الخطأ، والحيد عن الصواب، فألف كتابه "نزول الغيث" ذكر فيه اعتراضاته ومناقشاته للصفدي.

وتنبغي الإشارة إلى أن الدماميني لم ينتقد الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم كله، بل انتقى مواضع منه ونقدها، والمسائل التي انتقد الدماميني فيها الصفدي تزيد على المائة كما ظهر لنا من استقراء نزول الغيث.

وقد وقف العلماء موقفين تجاه كتاب نزول الغيث، فبعضهم أثنى عليه وقرضه، وأعجب بنقد الدماميني للصفدي، مثل: قاضي القضاة عبدالرحمن بن خلدون، والقاضي ناصر الدين أحمد بن محمد التنسي، والقاضي محمد بن محمد بن الجزري، ومجد الدين إسماعيل الحنفي، والقاضي مجد الدين ابن مكانس، وشمس الدين محمد بن محمد الغماري، ومحمد بن الشحنة الحنفي، ومحمد بن إبراهيم البدر البشتكي، وزين الدين أبو بكر بن عثمان العجمي، وشمس الدين محمد بن محمد الزركشي، وأحمد بن عبدالرحمن الصديقي.[٣]

وبعضهم ردَّ عليه، وناقشه في انتقاداته، مثل: أحمد بن محمد الحيمي المتوفي سنة (١١٥١هـ)، وسماه: "نضائر الروض بلا ريث عقب نزول الغيث"[٤]، وابن أقبرس في كتاب: "تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول" الذي سنتحدث عنه في الدراسة الآتية.

---

[١] هو محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، ولد ونشأ بالإسكندرية، وتلقى العلم فيها على يد فضلائها، ثم رحل إلى القاهرة، وتتلمذ على بعض علمائها المشهورين، فأفاد من ذلك علما كثيرا، وألم بعدد من الفنون وأجاد فيها، ولكن صيته ذاع في النحو، وفيه تفوق، (ت ٨٢٨هـ). انظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأنباء العمر، (٣٦١/٣-٣٦٢)، السخاوي، الضوء اللامع (١٨٥/٧).

[٢] نزول الغيث (٧٣).

[٣] انظر: الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر (ت٨٢٨هـ)، نزول الغيث، دراسة وتحقيق د. عبد الخالق بن مساعد بن عبد الله الزهراني، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨، ٢٠٠٧، (٤٩٩-٥٣٨).

[٤] مختصر شرح لامية العجم للدميري (١٦).

الفصل الأول

المبحث الأول: اسمه ونسبه

هو علي بن محمد بن أَقْبَرْس، القاضي علاء الدين أبو الحسن المصري القاهري الشافعي[1] ولم أجد أحدًا رفع نسبه فوق هذا.

وثمَّة شخص معاصر لمترجَمنا يشبه اسمه اسم مترجَمنا هو أحمد بن آق برس (ت ٨٠٣هـ) ترجم له السخاوي في الضوء اللامع[2] وقال عن اسمه آق برس: (بالسين المهملة في آخره وربما قلبت صاداً)، وقد ينسحب هذا الحكم على مترجَمنا أيضًا، على أنني لم أجد أحدا

---

[1] تنظر ترجمته في: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد محمد أمين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩، (١٩٣/٨-١٩٤)، والدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي، تحقيق فهيم محمد علوي شلتوت، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ط٢، (٤٨٠/١)، وابن تغري بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، ط١، ١٤١٠، ١٩٩٠، (٧٤/١)، السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، الضوء اللامع، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٥، (٢٩٢/٥) وهذا المصدر هو أغنى المصادر بذكر تفاصيل حياة ابن أَقْبَرْس، وانفرد بذكر كثير من التفاصيل والأحداث المتعلقة بابن أَقْبَرْس، والسخاوي صاحب الضوء اللامع يُعْتَبَرُ من طبقة تلاميذ ابن أَقْبَرْس، فقد توفي السخاوي سنة ٩٠١، ولكنه مع ذلك شارك ابن أَقْبَرْس في الأخذ عن بعض الشيوخ كالحافظ ابن حجر العسقلاني. ووجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام للسخاوي، تحقيق د. بشار عواد معروف وعصام الحرستاني ود. أحمد الخطيمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م، (٧١٥/٢) و ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق د. جمال الدين الشيال والأستاذ فهيم محمد شلتوت، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، (١٦ /١٩٠)، والدليل الشافي (٤٨٠/١)، وبرهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥ هـ)، مخطوطة: عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، ناسخها المؤلف نفسه، مكتبة الشيخ عارف حكمت، المدينة المنورة، الورقة رقم (٨٧) وشمس الدين أبي المعالي، محمد بن عبد الرحمن الغزي (ت١١٦٧هـ)، ديوان الاسلام، تحقيق سيد كَسْرَوي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١، ١٩٩٠، (١٨٨/١-١٨٩)، والعماد الحنبلي، شذرات الذهب، (٤٤٢/٩)، وحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بيروت، (١٠٥٤/٢) وإسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين ورفعت بيلكه الكليسى، وكالة المعارف ١٣٦٤هـ، ١٩٤٥م، (٢٦٨/١)، والزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٤، (٨/٥)، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت (١٨٤/٧).

[2] (١٩٠/١).

ضبط هذا الاسم بالحركات[١] فلا يمكن الجزمُ بطريقة نطق الاسم. ولكنني وجدت في الضوء اللّامع[٢] نصًّا مفيدا جدا في نطق هذه الكلمة، فقد قال محمد بن أحمد المعروف بابن النحاس (ت ٨٦٤هـ) بيتين في هجاء ابن أقبَرْس، هما:

أجَّجَ النُّحَاسُ نَاراً أحْرَقَتْ فَلْسَ ابْنِ أقبَرْس

فَلِذَا صَارَ يُنَادِي أحْرَقَ النُّحَاسُ ذَا الفَلْسِ

فمن هذين البيتين يمكنني أنْ أرجح أنَّ ضَبْطَ اسمه يكون بفتح الباء وسكون الراء. وقد استنتجت هذا الضبط من قافية البيت الثاني (فَلْس).

كنيته:

هو أبو الحسن[٣] ويعرف أيضا بابن أقبَرْس[٤] وبابن الأقبَرْسي[٥](بزيادة ياء النسبة في آخرها).

لقبه:

علاء الدين[٦] وأحيانًا يختصر هذا إلى العلاء فقط، وبعضهم لقبه بنور الدين[٧].

---

[١] عدا الكتب المحققة والمطبوعة، فإنها ضبطت الاسم كما ضُبِطَ هنا.

[٢] (٦٦/٧)

[٣] ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (١٩٣/٨)، وكشف الظنون (١٠٥٤/٢).

[٤] ورد (أقهرس) في كشف الظنون (١٠٥٤/٢).

[٥] المستدرك على معجم المؤلفين (٥٠١).

[٦] المنهل الصافي (١٩٣/٨).

[٧] كابن العماد في شذرات الذهب (٤٤٢/٩)، وتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٤هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، حققه وقدم له ووضع حواشيه د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣، (١١٨٩/٤).

المبحث الثاني

مولده:

ولد في سنة إحدى وثمان مائة بالقاهرة[1].

أسرته:

لا يعرف شيء عن أجداده، وهذا أمر غير مستغرب عند المماليك الذين - في الغالب - لا يكون لأحدهم تاريخ عائلي معروف، ثم ترى له – فجأة - الصيت والذكر.
الأمر الذي حملني على القول إنَّ مترجَمنا مملوكي -وإنْ لم ينص المترجمون له على ذلك- ورود اسم أَقْبَرْس في سلسلة نسبه، وهو اسم مملوكي خالص، وقد حاولت جاهدا أن أعرف معنى هذا الاسم، وفتشت في كتب التاريخ والتراجم والمعاجم، فكان أقصى ما وجدته أنَّ: آق: الأبيض[2]، و بَرْس: حَدَاقَةُ الدَّلِيلِ[3].

ولابن أَقْبَرْس ابن اسمه يحيى طلب العلم، وله ذكر في الكتب، ستأتي ترجمته لاحقا.

نشأته و بداية طلبه للعلم:

نشأ في القاهرة بسوق العنبرانيين[4] وحفظ القرآن، ولم تعلم له صبوة كما يقول السخاوي[1].

---

(١) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي، (١٩٣/٨)، والضوء اللامع (٢٩٢/٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (٤٤٢/٩)، الأعلام للزركلي (٨/٥)، ومعجم المؤلفين (١٨٤/٧).

(٢) المعجم الذهبي، ألتونجي، د. محمد، المستشارية الثقافية للجمهورية الإيرانية بدمشق، ط ١٩٩٣، ص٤٤.

(٣) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة محققين، التراث العربي، وزارة الإعلام الكويت، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، (برس) (٤٤٢/١٥).

(٤) يحدثنا المقريزي في المواعظ عن هذا السوق، فيقول: "كان في الدولة الفاطمية مكانه سجن لأرباب الجرائم يُعرف بحبس المعونة، وكان شنيع المنظر ضيقاً لا يزال من يجتاز عليه يجد منه رائحة منكرة، فلما كان في الدولة التركية وصار قلاوون من جملة الأمراء لدى الظاهر بيبرس، صار يمرَ من داره إلى قلعة الجبل على حبس المعونة هذا فيشمّ منه رائحة رديئة، ويسمع منه صراخ المسجونين وشكواهم الجوع والعري والقمل، فجعل على نفسه إن الله تعالى جعل له من الأمر شيئاً أن يبني هذا الحبس مكاناً حسناً، فلما صار إليه مُلك ديار مصر والشام هدم حبس المعونة وبناء سوقاً أسكنه بياعي العنبر، وكان للعنبر إذ ذاك بديار مصر نفاق، وللناس فيه رغبة زائدة".

تقي الدين أحمد بن عبد القادر المقريزي (ت٨٥٢هـ)، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، حققه وكتب مقدمته وحواشيه ووضع فهارسه د.أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، (٣٤٠/٣).

وَحُبِّبَ إليه طلب العلم بعد أن أقام عنبريا سنين، وعمل مع قراء الصُّفَّةِ بالخانقاة[٢] الجمالية لطراوة صوته، ثم اقتصر فيها على التصوف[٣].

رحلاته:

لم يكتف العلاء ابن أقْبَرْس بالتتلمذ على مشايخ القاهرة، بل دفعه طموحه إلى الرحلة في طلب العلم، ورحلاته هذه لا يُعْرَف شيء عن تفاصيلها، وما حدث له بها، ولكن المؤرخين ذكروا تلك الرحلات مجملة، فبعضها كانت خارج القطر المصري، فقد حج وجاور أرض الحرمين في سنة سبع وثلاثين وثمان مائة، وزار في صغره بيت المقدس وسافر إلى دمشق، وبعضها كانت داخل القطر المصري، فقد رحل إلى الإسكندرية ودمياط.

الوظائف التي تقلدها:

عُدَّ ابن أقْبَرْس من رؤساء الديار المصرية وأعيانها، فقد كان مقربا من السلاطين والأمراء، ونال الحظوة لديهم، لذا أنعموا وخلعوا عليه الوظائف والمهام، ومن هذه الوظائف التي تقلدها وتولاها في الديار المصرية [٤]:

---

[١] الضوء اللامع (٢٩٢/٥).

[٢] قال المقريزي في المواعظ والاعتبار (٧٢٤/٤): "الخوانك جمع خانكاه، ومعناها: بيت أو دار الصوفية، ثم كثر استعمالها على الألسنة فقيل: " خانقاه" بالقاف بدلا من الكاف؛ وهذا كما اتفق في لفظ المَقْس، فإن أصله المَكس، ثم قيل: المقس، وقيل: أصلها خَرْنقاه، أي الموضع الذي يأكل فيه الملك.ا. هـ ويرى الباحث أن الرأي الثاني في أصل كلمة خانقاه مستبعد؛ لأننا نرى أن الخوانق لم تكن أبدا موضعا لأكل الملك. إلا إذا قيل إنه كان كذلك في زمن الفرس، ثم انتقلت الدلالة في الإسلام إلى بيت الصوفية".

ويحدثنا المقريزي في الموضع نفسه أيضا عن نشأة الخوانق، فيقول: "والخوانك حدثت في الإسلام في حدود الأربع مائة من سني الهجرة، وجعلت لتتخلى الصوفية فيها لعبادة الله تعالى".

والخانقاه الجمالية هذه بناها الأمير الوزير مغلطاي الجماليّ (ت ٧٣٢) في سنة ثلاثين وسبعمائة، ونسبت إليه، وجعلها مدرسة للحنفية، وخانقاه للصوفية. انظر عن هذه الخانقاه: المواعظ والاعتبار للمقريزي (٥٧٥/٤-٥٧٦ و٧٤٣)، وانظر عن الأمير مغلطاي الجمالي: المصدر نفسه (٥٧٦/٤-٥٧٨).

[٣] الضوء اللامع، نفس الجزء والصفحة.

[٤] انظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٣٠٦/٤)، والضوء اللامع (٢٩٢/٥) والنجوم الزاهرة (١٩٠/١٦-١٩١)، وشذرات الذهب (٤٤٢/٩)، وابن تغري بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور (٧٤/١-٢٠٩).

١- ناب في القضاء للشمس محمد بن عطاء الله الهروي (ت ٨٢٩هـ) في سنة سبع وعشرين فما بعدها، وأضاف شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) أنه تولى قضاء الجيزة عوضاً عن أبي العدل قاسم البلقيني (ت ٨٦١هـ) [(١)].

٢- أضاف إليه الشريف المناوي (ت ٨٧١هـ) قضاء النحرارية والفيوم والواح، والإشراف على ضريح أبي النجا بفُوّة[(٢)] وعلى جامع منوف، وعمَّرَهُ من ماله، وذلك أيام الظاهر جُقْمُق.

٣- ولاه الملك الظاهر جُقْمُق وظائف منها: نَظَر البيوت والأوقاف، ومشيخة خانقاه قوصون[(٣)] بالقرافة.

٤- وفي ٢٢ ذي الحجة عام (٨٥٢هـ) استقر ابن أَقْبَرْس في حسبة القاهرة عوضًا عن يرعلي الخراساني، لكنه عزل عنها يوم الأربعاء ٤ جمادى الأولى عام ٨٥٣هـ؛ لتزايد الأسعار في جميع المأكولات.

٥- تولى الحسبة بالديار المصرية.

٦- نظر الأحباس يوم الاثنين ٢٦ رجب ٨٥٣هـ بعد عزل قاضي القضاة بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ) عنها لكبر سنه، ولم يحمد في مباشرته، وتوسع في دنياه جداً.

محنه:

لقد مَرَّ ابن أَقْبَرْس في حياته بمحن وابتلاءات وشدائد، وكان الحسد دافعا لكثير من هذه المشاكل، وفيما يلي سرد ما وقفت عليه من تلكم المحن:

قاسى ابن أَقْبَرْس الفقر والحاجة سنين من العمر، ولكن ذلك لم يدم عليه، فسرعان ما تبدلت به الأحوال؛ فقد لازم الظاهر جُقْمُق قبل تسلطنه بمدة، فلما تسلطن قربه وأدناه وجعله من ندمائه وأحد خواصّه، فعظم بذلك أمره، ونالته السعادة، ولكن يؤخذ عليه، رحمه الله، وتجاوز

---

(١) عنوان الزمان الورقة رقم (٨٧).

(٢) قال الحموي: "فوة بالضم ثم التشديد بلفظ القوة، العروق التي تصبغ بها الثياب الحمر، بليدة على شاطئ النيل من نواحي مصر، قرب رشيد، بينها وبين البحر نحو خمسة فراسخ أو ستة، وهي ذات أسواق ونخل كثير". معجم البلدان (٢٨٠/٤).

(٣) هذه الخانقاه أنشأها الأمير سيف الدين قوصون (ت ٧٤٢)، وكملت عمارتها في سنة ست وثلاثين وسبعمائة. المواعظ والاعتبار (٧٧٨/٤-٧٨٢).

عنه وعن صنيعه، أنه كان يُنْشِدُ الأشعارَ عِنْدَ قبر الإمام الشافعي رجاء أن يزول ما به من الفقر والعوز.

ومن محنه أنه تعرض لكيد الكائدين وحسد الحاسدين؛ فقد حاول أبو الخير النحـــــاس(٨٦٤هــ) إغراء السلطان به[١]، ولكنه لم يفلح في سعيه؛ فقد كانت مكانة ابن أَقْبَرْس مكينة عنـــد الـــسلطان الظاهر جُقْمُق، فعزله السلطان عن الحسبة، لكنه عوضه عنها بوظيفة أخرى هي نظر الأحباس.

ومرة أخرى رام أبو الخير النحاس إخراج ابن أَقْبَرْس من الديار المصرية، فما تم له ما أراد؛ بسبب وجود السلطان أيضا.

ولكن كل هذه الأمور تغيرت وتبدلت بموت السلطان الظاهر جُقْمُق الذي كان يحمي ابن أَقْبَرْس، ويدافع عنه ؛ فقد صودرت أمواله، وعزل من جميع وظائفه التي شغلها إبان حكم الظاهر جقمق، فاستمر ملازماً لبيته، حتى مات.

علاقته بحكام عصره:

عاصر ابن أَقْبَرْس عددا من ملوك مصر المماليك[٢] منهم:

١- الملك أبو السَّعَادَاتِ فَرج بن بَرْقوق الذي حكم من (٨٠١) إلى (٨٠٨).

٢- الملك المؤيَّدُ شيخٌ من (٨١٥) إلى (٨٢٤).

٣- ثم الملك الظَّاهِر طَطَرُ، ومات في السنة نفسها.

٤- ثم ولده الملك الصَّالح محمد من (٨٢٤) إلى (٨٢٥).

٥- ثم الأشرف برسْبَاي من (٨٢٥) إلى (٨٤١).

٦- ثم ولده يوسف إلى (٨٤٢).

٧- ثم الظَّاهِر جُقْمُق إلى (٨٥٧).

أخلاقه وصفاته وعلاقته بأقرانه:

يذكر السخاوي أن ابن أَقْبَرْس كان سليم الباطن، محباً للترفع في المجالس، متواضعاً مع أصحابه، معروفا ببرِّ أمه، جهوري الصوت، مقداماً، طلق العبارة، مقتدراً علـــى الـــدخول فـــي الناس وصحبة الأتراك، عالي الهمة، لا يهاب أحدا حتى السلاطين[٣]، ذا فضيلة في الجملة[٤].

---

[١] الضوء اللامع (٢٩٢/٥).

[٢] انظر: السيوطي، حسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة (٧٤/٢-٧٥).

[٣] عنوان الزمان الورقة (٨٧)

[٤] الضوء اللامع (٢٩٢/٥).

وهذا ليس أمرًا مستغربا مِمَّن لم تعلم له صبوة في صغره، ولكن سيرته عنـــدما تـــولى الحـــسبة وغيرها من الوظائف لم تكن محمودة، قال البقاعي في تاريخه[١]: "كان مذموم السيرة في كل ما يتولاه". ولعل السبب في ذلك أن ابن أَقْبَرْس لم يكن رجل سياسة وحكم، بل كـــان رجـــل علـــم وأدب، فلم يحسن التصرف فيما عرض له من الأمور، فساء حكمه، وساءت سيرته لذلك. أضف إلى ذلك أن البقاعي في تاريخه ذكر أن ابن أَقْبَرْس كان شديد الزهو والكبر، فهذا مما يؤخذ على ابن أَقْبَرْس من الصفات.

والناظر في مجمل الصفات التي ذكرها أولئك الذين ترجموا له يجـــد تناقـــضًا واضـــحًا وصريحًا، ويمكن تفسير ذلك بأن بعض مترجميه لم يكونوا على وفاق مع ابن أَقْبَرْس، فالعلاقـــة بين ابن أَقْبَرْس والبرهان البقاعي لم تكن على ما يرام، ذلك أنَّ ابن أَقْبَرْس هجـــاه ببيتـــين مـــن الشعر[٢]، وهذا يفسر سبب الأوصاف التي أطلقها البقاعي على ابن أَقْبَرْس.

وفاته:

توفي بالقاهرة، يوم السبت ثالث عشر صفر، أو يوم الأحد، وقد جاوز الستين[٣].

---

[١] عنوان الزمان الورقة (٨٧).

[٢] انظر: الدراسة (٢٣).

[٣] البقاعي، عنوان الزمان الورقة (٨٧) شذرات الذهب (٤٤٢/٩) النجوم الزاهرة (١٩٠/١٦).

المبحث الثالث

أولا – شيوخه:

أخذ ابن أَقْبَرْس العلم عن كثير من الشيوخ، أهمهم:

١- أَمِيْر حَاج بن طنبغا الزين الحلبي ثم القاهري (ت ٨٣٤)، إمام الخانقاة الجمالية، والمتصدر بها، قرأ البخاري على ابن حجر العسقلاني، وكان مع تقدمه في العلم موصوفاً بالصلاح الغزير حتى حكيت عنه كرامات كثيرة[١] قرأ عليه ابن أَقْبَرْس شرح الحاجبية، بشرح ابن الحاجب (ت ٦٤٦) نفسه، وقرأ عليه أيضًا القراءات السبع[٢].

٢- محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الزَّراتيتي (ت ٨٢٥).
المقرئ الحنبلي إمام الظاهرية البرقوقية، ولد سنة سبع وأربعين، وعني بالقراءات، ورحل فيها إلى دمشق وحلب، وأخذ من المشايخ، واشتهر بالدين والخير، ثم أقبل على الطلبة بأَخَرَةٍ فأخذوا عنه القراءات، ولازموه، وختم عليه جمع كثير، وأجاز لجماعة، وانتهت الرئاسة في الإقراء بمصر إليه[٣].
قرأ عليه ابن أَقْبَرْس القراءات السبع[٤].

٣- محمد بن عبد الدائم بن موسى، شمس الدين البَرماوي (ت ٨٣١هـ) [٥] ولد في منتصف ذي القعدة سنة ثلاث وستين وسبعمائة، كان إماماً علامة في الفقه وأصوله والعربية وغيرها مع حسن الخط والنظم والتودد ولطف الأخلاق وكثرة المحفوظ والتلاوة والوقار والتواضع وقلة الكلام، ذا شيبة نيرة، وهمة علية في شغل الطلبة وتفريغ نفسه لهم.

---

[١] الضوء اللامع (٢٩٢/٥)

[٢] نفسه (٢٩٢/٥)، شذرات الذهب (٤٤٢/٩). والقراءات السبع هي قراءة: ابن عامر الدمشقي، ونافع المدني، وابن كثير المكي، وحمزة، وعاصم، والكسائي الكوفيين، وأبو عمرو البصري.

[٣] انظر ترجمته في: إنباء الغمر بأبناء العمر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١، ١٩٧١، (٨٥٢هـ)، (٢٩٣/٣)

[٤] الضوء اللامع (٥/ ٢٩٢)، وشذرات الذهب (٤٤٢/٩)

[٥] انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٢٨٠/٧)، والأعلام (١٨٨/٦)

نقل ابن العماد في الشذرات عن البقاعي في العنوان[1] أنه قرأ عليه الفقه والمنطق يقول البقاعي: " وأنه أخذ الفقه عن الشيخ شمس الدين الأبوصيري، والعز بن جماعة، والشمس البرماوي" ا.هـ

٤- محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين أبو عبدالله البساطي (ت ٨٤٢هـ)[2] تقدم في الفقه والأصلين[3] والعربية واللغة والمعاني والبيان والمنطق والحكمة والجبر والمقابلة والطب والهيئة والهندسة والحساب وصار إمام عصره، كان متواضعاً لينا، سريع الدمعة، رقيق القلب، محباً للستر والصفح والاحتمال طارحاً للتكلف.

لازمه ابن أَقْبَرْس ملازمة تامة، وأخذ عنه فنونًا عدة كالنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق والأصلين وغيرها بقراءته وقراءة غيره حتى كان جل انتفاعه به[4].

٥- محمد بن جامع بن إبراهيم بن أحمد، شمس الدين البُوصَيْرِي الشافعي (ت ٨٢٤هـ)[5] اشتغل بالفقه والعربية، كان خيراً ديناً كثير النفع للطلبة يحج كثيراً ويقصد الأغنياء لنفع الفقراء وربما استدان للفقراء على ذمته ويوفي الله عز وجل، وكانت له عبادة وتؤثر عنه كرامات.

أخذ عنه ابن أَقْبَرْس الفقه وغيره[6].

٦- محمود بن عمر بن منصور أفضل الدين القَرْمِي الحنفي (ت ٨٦٥هـ)[7]، نشأ بالقاهرة فحفظ القرآن وكتباً واشتغل في الفقه على قارئ الهداية والنظام السِّيْرَامِي وغيرهما وقرأ على البِسَاطِي في المعاني والبيان وغيرها وكذا لازم العز بن جَمَاعَة ثم العلاء البخاري،

---

[1] شذرات الذهب (٤٤٢/٩)

[2] انظر أخباره وترجمته في: النجوم الزاهرة (٤٦٦/١٥)، والضوء اللامع (٥/٧)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ، ط١، (٣٢/١-٣٣)، وشذرات الذهب (٣٥٦/٩-٣٥٧).

[3] هما: أصول الدين وأصول الفقه.

[4] الضوء اللامع (٢٩٢/٥)، وشذرات الذهب (٤٤٢/٩).

[5] أخباره في إنباء الغمر (٢٦٣/٣)، والضوء اللامع (٢٥٢/٦)، ووجيز الكلام (٤٦٨/٢).

[6] الضوء اللامع (٢٩٢/٥)، وشذرات الذهب (٤٤٢/٩).

[7] ترجمته في الضوء اللامع (١٤٢/١٠).

وبرع واقرأ بعض الطلبة وناب في القضاء، وكان ذا فضل ومشاركة مع أدب وحشمة. قرأ عليه ابن أَقْبَرْس في علم المنطق[١].

٧- محمد بن محمد بن محمد بن محمد، علاء الدين البخاري العَجَمِي (ت ٨٤١هـ)[٢] نشأ في بلاد العجم، فأخذ عن أبيه وخاله العلاء عبد الرحمن والسعد التفتازاني في آخرين. وارتحل في شبيبته إلى الأقطار في طلب العلم إلى أن تقدم في الفقه والأُصلين والعربية واللغة والمنطق والجدل والمعاني والبيان والبديع وغيرها من المعقولات والمنقولات، وترقى في التصوف والتسليك ومهر في الأدبيات، ثم قدم القاهرة فأقام بها سنين وانثال عليه الفضلاء من كل مذهب وعظَّمه الأكابر فمن دونهم. أخذ عنه ابن أَقْبَرْس الحديث وغيره.

٨- أحمد بن علي بن محمد بن حجر، شهاب الدين العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[٣] من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان، ولع بالأدب والشعر، ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة، فقصده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظ الإسلام في عصره، انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر، وكان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفا بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، صبيح الوجه، وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل. أخذ عنه ابن أَقْبَرْس علم الحديث الشريف[٤]. ومع أنَّ السَّخاوي ذكر في الضوء اللَّامع أن ابن أَقْبَرْس أخذ عن ابن حجر الحديث، إلا أنه غفل في كتابه الآخر "الجواهر والدرر" عن ذكره عندما سرد تلاميذ الحافظ ابن حجر[٥]، وقد يُجاب عن هذا بأنه لم يقصد استقصاء كل تلاميذ الحافظ ابن حجر.

---

[١] المرجع السابق (٢٩٢/٥).

[٢] انظر: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، (١٨١/٢-١٨٢)، والضوء اللامع (٢٧١/٩)، ووجيز الكلام (٥٥٧/٢)، وشذرات الذهب (٣٥١/٩).

[٣] أخباره في كتب كثيرة، وقد أفرد الحافظ السخاوي مؤلفا حافلا في ترجمته سماه: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات، بتحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، ونشر في دار ابن حزم في بيروت، عام ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

[٤] الضوء اللامع (٢٩٢/٥).

[٥] الجواهر والدرر (١٠٦٣-١١٧٩).

٩- محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله، ابن جَمَاعَة الكناني ولد سنة (٧٤٩هـ) بينبع. اشتغل صغيراً ومال لفنون المعقول فأتقنها إتقاناً بالغاً، وكان من العلوم بحيث يقضي له في كل فن، وصار المشار إليه في الديار المصرية، كل هذا مع الانجماح[١] عن بني الدنيا، وترك التعرض للمناصب ومهابة في النفوس. أخذ عنه ابن أَقْبَرْس علم الفقه[٢]، وكان أَخْذُ ابن أَقْبَرْس عنه صغيرا؛ لأن ابن جماعة توفي، وعمر ابن أَقْبَرْس ١٨ عاما؛ لهذا قال السخاوي إن أخذه عن ابن جماعة كان يسيرًا[٣] وتوفي سنة (ت٨١٩هـ)[٤].

١٠- أحمد بن محمود بن محمد بن عبد الله، الصَّدر بن الجَمَال القَيْسَرِي الأصل القاهري الحنفي، ابن العَجَمِي (ت٨٣٣هـ)[٥]، كان بارعاً فاضلاً نحوياً نبيها متفنناً في علوم كثيرة، مذكوراً بالذكاء التام وحسن التصور وجودة الفهم حسن المحاضرة فصيحاً بليغاً مقداماً مع الكرم والتواضع. أخذ عنه ابن أَقْبَرْس علم النحو[٦].

١١- هُمَام بن أحمد الخوارزمي، هُمُام الدين الشافعي (ت٨١٩)، شيخ الجمالية، قال عنه السيوطي[٧] كان ماهرا في أقرانه، إلا أنه بطيء العبارة جدا، وكثرت عليه الطلبة، وكان مشاركا في العلوم العقلية مع اطراح التكليف، وسلامة الباطن، لم يذكر مترجمو ابن أَقْبَرْس ماذا قرأ عليه.

١٢- أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زُرْعَة ولي الدين العراقي (ت ٨٢٦هـ)[٨] أذن له غير واحد من شيوخه بالإفتاء والتدريس، واستمر يترقى لمزيد ذكائه حتى ساد، وأبدى وعاد، وظهرت نجابته ونباهته، واشتهر فضله، وبهر عقله، مع حسن خُلُقه وخَلْقه ونور

---

[١] أي: الانعزال.

[٢] شذرات الذهب (٩/٤٤٢).

[٣] الضوء اللامع (٥/٢٩٢).

[٤] انظر ترجمته في: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٣/٢٩٢)، والضوء اللامع (٧/١٧١-١٧٤).

[٥] الضوء اللامع (٢/٢٢٣).

[٦] الضوء اللامع (٥/٢٩٢).

[٧] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/٣٢٩).

[٨] أخباره في النجوم الزاهرة، تحقيق د. جمال محمد محرز والأستاذ فهيم محمد شلتوت، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، (١٤/٢٠٤)، والضوء اللامع (١/٣٣٦)، والأعلام (١/١٤٨).

خطه، ومتين ضبطه وشرف نفسه وتواضعه وشدة انجماعه وصيانته وديانته. لم يذكروا ما درس عليه ابن أَقْبَرْس.

١٣- الجلال الهندي[١].

عن هؤلاء وغيرهم أخذ ابن أقبرس العلم، فتفقه وتأدب، وحصَّل فنون العلم المختلفة في التفسير، والحديث، والفقه وأصوله، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والمنطق، فكان له باع طويل في هذه العلوم، واطلاع كبير على غيرها من العلوم، يشهد على ذلك تفرع مؤلفه هذا وغزارته في العلوم المختلفة.

ثانيا - تلاميذه:

ابنه يحيى شرف الدين أو أمين الدين، ولد في صفر سنة تسع وعشرين وثمانمائة، وحفظ بعض الكتب في الفقه والأصول، وعرضها من حفظه على شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، وأخذ علم الفرائض والمواريث عن الشهاب السارمساحي، وفي الأصول والعربية وغيرهما عن ابن الهمام، ولازم التقي الحصني وتميز قليلاً، وله نظم.، اشتغل بالسفر والتجارة وارتقى فيها، وكان حسن المعشر وذا تودد وفضائل، مات في سنة تسع وثمانين[٢].

وقد بحثت في كتب التراجم فلم أجد أحدا من تلاميذه غير ابنه.

---

[١] لم أجد له ترجمة.

[٢] الضوء اللامع (٢٣٦/١٠).

المبحث الرابع

عقيدته:

اتضحت عقيدة ابن أَقْبَرْس من مناقشته لمسألة ذُكِرَتْ في الكتاب، وذلك عندما استطرد الكلام على قول الطغرائي:

أُرِيدُ بَسطَةَ كَفٍّ أَستَعِينُ بِهَا عَلَى قَضَاءِ حُقُوقٍ لِلعُلَى قِبَلِي[1]

إلى قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الذاريات: ٤٧] فاتّضح من هذه المناقشة أنَّه أشعري المعتقد(٢).

مؤلفاته:

لم يكن ابن أَقْبَرْس ذا مصنفات كثيرة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى انشغاله بأمور الحسبة ونظر الأوقاف.

ومؤلفاته التي ذكرها المؤرخون هي:

١- فتح الصفا بشرح معاني ألفاظ الشفا[3] مخطوط في ثلاثة أجزاء، قال الزركلي[4]: لم يقتصر فيه على كشف معاني الألفاظ اللغوية، بل تجاوزها إلى مباحث في الكلام والتفسير والأصول، قال السخاوي[5] فيه فوائد.

وقد نقل بعض العلماء مواضع من هذا الكتاب، مثل ابن علاَّن الصِّدِّيْقِي في كتابه دليل الفالحين شرح رياض الصالحين، فقد نقل عنه في أزْيَد من عشرة مواضع[6].

٢- شرح الأربعين النووية[7].

---

[1] الديوان (٣٠٢).

[2] انظر معتقده في هذه المسألة النص المحقق (١٥٨-١٦٢)

[3] الضوء اللامع (٢٩٣/٥)، الأعلام (٨/٥-٩)، ومعجم المؤلفين (١٨٤/٧)، وديوان الإسلام لابن الغزي (١٨٩/١)، وكشف الظنون (١٠٥٤/٢)، ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لمحمد بن علان الصديقي الشافعي (ت١٠٥٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (١٨/٢)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (ق٦٣٨/٣).

[4] الزركلي، الأعلام (٩/٦).

[5] الضوء اللامع (٢٩٣/٥).

[6] انظر دليل الفالحين: (١٨/١) و (٢٤٠/٣) و (١٨١/٤-١٨٢-١٨٣) و (٢٠٢/٤) و (٧١/٥).

[7] الضوء اللامع (٢٩٣/٥)، وديوان الإسلام لابن الغزي (١٨٩/١)،

٣- شرح قطعة من منهاج الطالبين للإمام النووي (في فقه الشافعية)[١].

٤- تحكيم العقول[٢] بأفول البدر بالنزول، وسمي في بعض المصادر (النكت على نزول الغيث[٣] بل إنَّ بعضهم[٤] أخطأ فَعَدَّ (النكت على نزول الغيث) كتابا مستقلا، والدليل على أنهما كتاب واحد هو إيراد السخاوي لأبيات من آخر الكتاب مع تسميته له بــ(النكت على نزول الغيث).

٥- نكت على كتاب تمهيد الوصول في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي (ت ٧٧٢هــ)[٥].

٦- نكت على كتاب الكوكب الدّري للأسنوي أيضًا [٦].

شعره:

أورد بعض المترجمين لابن أَقْبَرْس أبياتا متفرقة متعددة الأغــراض. وَوُصِــفت هــذه المقطوعات بأنها جيدة؛ قال السخاوي: "لكن الغالب عليه الأدب، وله نظم كثير ومطارحات مــع غير واحد، وهو في الهجو أقعد منه في غيره. وربما يقع في نظمه الجيدُ وكذا في نثــره وهــو يغوص على المعاني الحسنة"[٧].

وقال السخاوي في موضع آخر: "وعندي من نظمه مما كتبته عنه أشياء بــل لــي معــه مجريات"[٨]، ولكن هذه المجموعة التي كتبها السخاوي من أشعاره لم تصل إلينــا، ويبــدو أنهــا كانت خاصة بالسخاوي وحده ولم ينشرها فضاعت مع الأيام، وقال ابن تغري بردي: "وكان لــه نظم أحسنه في الهجو"[٩] وقال ابن العماد الحنبلي: "وله نظم وسط ربما وقع فيــه الجيــد وكــذا نثره"[١٠].

---

[١] المصدر نفسه (٢٩٣/٥).

[٢] الأعلام (٩/٥)، ومعجم المؤلفين (١٨٤/٧)، وإيضاح المكنون (٢٦٨/١)

[٣] الضوء اللامع (٢٩٣/٥)، وديوان الإسلام لابن للغزي (١٨٩/١).

[٤] مثل صاحب معجم المؤلفين (١٨٤/٧).

[٥] الضوء اللامع (٢٩٣/٥)، ومعجم المؤلفين (١٨٤/٧).

[٦] المصدر نفسه (٢٩٣/٥)، ومعجم المؤلفين (١٨٤/٧).

[٧] المصدر نفسه (٩٣/٥).

[٨] المصدر السابق.

[٩] النجوم الزاهرة (١٩٠/١٦).

[١٠] شذرات الذهب (٤٤٢/٩).

وأورد هنا ما وقفت عليه من أشعاره التي وردت في كتب التراجم، فمن أشعاره التي في الهجاء قوله الذي يهجو به عبد الرحمن بن الديري[١] ناظر القدس:

أقول لمن وافى إلى القــدس زائــراً	وصلت إلى الأقصى من الفضل والخير
تقرب إلـــى مـــولاك فيـــه عبــادة	وبع بيع الرهبان وابعد عن الـــديري[٢]

وقوله في هجاء البقاعي:

لكَ الحَمْــدُ الجَزِيْــلُ بــلا امْتِنَــانِ	وَفَـــضْلٌ بِالعَطَـــاءِ بِـــلا نِـــزَاعِ
فَطَهِّـــرْ قَلْبَـــكَ مِـــنْ كُـــلِّ غِـــلٍّ	وَجَنِّبْنَـــا الخَبِيْـــثَ مِـــنَ البِقَـــاعِ[٣]

ومن نظمه حين أشركَ معه ابنُ حجر العسقلاني فـــي مجلــس الــشافعية أثيــرَ الــدين الخصوصي[٤]:

تَرَكْتُ الحُكْــمَ حِــيْنَ رَأَيْــتُ فِيْــهِ	مُـــشَارَمَتِي مَـــعَ الـــسَّفَلِ اللُّـــصُوصِ
وَقَـــالُوا عَـــمَّ فِيْـــكَ العَـــزْلُ قُلْنَـــا	رَضِـــيْنَا بِـــالعُمُومِ وَلا الخُـــصُوصِ

فأجابه أثير الدين بقوله:

تَنَحَّى عَــنْ قَــضَاءِ الكَــبْشِ تَــيْسٌ	غَوِيٌّ ضَــلَّ عَــنْ نَقْــلِ النُّــصُوصِ
وَلَمَّا زَادَ فِـــي البَـــلْوَى عُمُومـــاً	أَتَـــاهُ العَـــزْلُ رَغْمـــاً بِالخُـــصُوصِ

وهجا النحاس فقال:

أَجَّـــــجَ النَّحَّـــــاسُ نَـــــاراً	فِـــــي الـــــوَرَى لَمَّـــا تَعَـــدَّى
كُلَّمَـــــــا لاحَ شَـــــــرَاراً	فَنَفَـــــاهُ وَتَعَـــــــــدَّى

---

[١] عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي بكر أمين الدين أو زين الدين بن الــشمس بــن الــديري المقدسي الحنفي أخو سعد وإبراهيم الماضيين والآتي أبوهم. ولد في شعبان سنة سبع عــشرة وثمانمائــة ببيــت المقدس. الضوء اللامع (١٣٤/٤).

[٢] النجوم الزاهرة (١٩٠/١٦)، الضوء اللامع (١٣٤/٤).

[٣] الضوء اللامع (١٠٦/١).

[٤] محمد بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد أثير الدين بن المحب بن الخطيب الــشمس الخــصوصي ثــم القاهري الشافعي ويعرف بأثير الدين الخصوصي. ولد سنة نيف وستين وسبعمائة بالقاهرة، مات بالبيمارســتان النوري في يوم الخميس عاشر صفر سنة ثلاث وأربعين. الضوء اللامع (٢٥٦/٨).

فأجابه النحاس بقوله:

أجَّـــــجَ النَّحَّـــــاسُ نَـــــاراً　　　أحْرَقَـــتْ فَلْـــسَ ابْـــنِ أقْبَـــرْس

فَلِـــذَا صَـــــارَ يُنَـــــادِي　　　أحْـــرَقَ النُّحَـــاسُ ذَا الفَلْـــس[١]

ومن نظمه في التضرع إلى الله تعالى والاستغفار منه قوله:

يَا رَبّ مَالِي غَيــرَ رَحْمَتِــكَ الّتِــي　　　أرجُــو النَّجَــاةَ بهَــا مِــنَ التَّــشْدِيْــدِ

مَــوْلايَ لا عِلْمِــي وَلا عَمَلِــي إذَا　　　حُوْسِبْتُ مَا عِنْدِي سِــوَى التَّوْحِيْــدِ[٢]

ومن أشعاره التي أوردها في كتاب تحكيم العقول قوله:

مَــن جَــانَسَ الــشِّعرَ قَــادَ طَبعًــا　　　إذ كَــانَ مِــن دَأبِــهِ التَّــأَلُّف

فَابعَثْــهُ جَذبــًا لِمَــن تَــرَاهُ　　　أعيَــاكَ يَــأتِي بِلَــا تَكَلُّــف[٣]

وقوله:

تُعَانِي الــسِّترَ إن صَــادَفتَ عَيبًــا　　　ولَا تَــعجَــل بِمَــا تُبدِيــهِ وَاحــذَر

وَمَــا يُــدرِيكَ أنَّ لَــهُ صَــوَابًا　　　وَأنتَ إلَى الخَــطَا مِــن ذَاكَ احــذَرْ[٤]

وقوله:

تَأمَّل مَــا كَتَبــتَ وَكُــن نَــصُوحًا　　　ولَــا تَعجَــل بهَجــوِي وَامتِــدَاحِي

فَلَــا بَــدعٌ مُوَافَاتِــي خَلِيلًــا　　　ولَا أنِّي نُــسِبتُ إلَــى الــصَّلَاحِي[٥]

ويبدو أن أشعار ابن أقْبَرْس كانت منتشرة بين طلاب العلم، ولكن لم يصل إلينـا شـيء منها في ديوان مجموع.

---

[١] الضوء اللامع (٦٦/٧).

[٢] شذرات الذهب (٤٤٢/٩).

[٣] تحكيم العقول (٩٣).

[٤] المصدر نفسه (٤٢٠)

[٥] المصدر نفسه (٤٢٠).

الفصل الثاني

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب

نصت كتب التراجم على اسم الكتاب "**تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول**" عدا الضوء اللامع، وديوان الإسلام لابن الغزي، ومعجم المؤلفين لكحالة؛ إذ ورد فيها الاسم هكذا "نكت على نزول الغيث"[(١)] وقد تقدم أنهما كتاب واحد وليسا كتابين.

وهذا العنوان – أعني (تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول)- هو الموجود على غلاف نسخ تحكيم العقول الثمانية.

وابن أَقْبَرْس –رحمه الله- صرح باسم كتابه هذا في مقدمته بقوله: "وسميته (تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول"[(٢)]

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لم يذكر اسم المؤلف في مقدمة الكتاب ولا في خاتمته، ولكنني رجَّحْتُ بأنَّ هذا الكتاب لابن أَقْبَرْس للأسباب التالية:

١- معظم من ترجم لابن أَقْبَرْس نسب الكتاب له، وقد ذكرت ذلك عند الحديث على مؤلفاته.

٢- كُتِبَ اسم ابن أَقْبَرْس على أغلفة جميع نسخ التحكيم الثمانية، وهذا دليل على أن النُّسَّاخ عرفوا مؤلف الكتاب.

٣- أورَدَتْ بعضُ الكتب نقولات من كتاب تحكيم العقول ونسبت هذه النقولات لابن أَقْبَرْس وهي مطابقة لما وجدته في نسخ تحكيم العقول، ومن هذه النقولات ذِكْرُ صاحب إيضاح المكنون لجزء من مقدمة (تحكيم العقول) مع نسبته لابن أَقْبَرْس[(٣)]، وذِكْرُ السخاوي لجزء من خاتمة (النكت على نزول الغيث) [(٤)].

٤- لم أجد أحدا شكك في نسبة هذا الكتاب لابن أَقْبَرْس أو نازعه في ذلك.

---

(١) الضوء اللامع (٢٩٣/٥)، ديوان الإسلام لابن الغزي (١٨٩/١)، ومعجم المؤلفين لكحالة (١٨٤/٧)

(٢) النص المحقق (٦٧).

(٣) إيضاح المكنون (٢٦٨/١).

(٤) الضوء اللامع (٢٩٢/٦)

موضوعه

كتاب (تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول) جعل صاحبه نفسه حكمًا بين كتابين الأول للصفدي، واسمه (الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم)، شرح فيه مؤلفه لامية العجم التي أنشأها الطُّغْرَائي، وهي قصيدة مشهورة، مطلعها:

أصالة الرأي صانتني عن الخطل   وحلية الفضل زانتني لدى العطل[١]

والكتاب الثاني للدماميني، واسمه (نزول الغيث)، نقد فيه مؤلفُهُ بعضا من شروح كتاب (الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم).

دلالة عنوان الكتاب بلاغيًا:

إنَّ هذه التسمية التي سمّى ابن أَقْبَرْس بها كتابه لم تأت من فراغ، بل هي امتداد لتسميات سبقت كتابه، فالصفدي –رحمه الله- سمّى كتابه (الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم)، فعندما تقرأ الكتاب تجده "مشحونا بغرائب الجد والهزل، وأحسن المجاميع"[٢]، من أجل ذلك طبقت شهرته الآفاق حتى سمع به البدر الدماميني، فعزم على قراءته، وعندما دخل مصر أواخر سنة أربعٍ وتسعين وسبع مائة أخذ الكتاب فوجد به من الزيف[٣] -كما يقول- ما دعاه إلى أن يشمر - رحمه الله- عن ساعديه ويُجَلِّي هذه الأخطاء التي اتسم بها الكتاب، وبعد أن انتهى من تبيين هذه الأخطاء سمّى كتابه (نزول الغيث)، وهذا الاسم الذي سمَّى به كتابه يَحْمِلُ في طياته الكثير من المعاني؛ منها: أنَّ هذه التسمية تدل على علم من علوم الفراسة يعرف بـ(علم نزول الغيث) وهو: "علم باحث عن كيفية الاستدلال بأحوال: الرياح والسحاب والبرق إلى نزول المطر"[٤].

أو هو: "علم باحث عن كيفية الاستدلال بأحوال الرياح والسحاب والبرق على نزول المطر، وأخص الناس بهذا العلم العرب لاشتداد حاجتهم إلى الغيوث التي بها حصول معايشهم من السقي والرعي، وقد حصل لهم هذا العلم بكثرة التجارب ودليله الدوران بين أحوال السحب والأمطار"[٥].

---

[١] ديوان الطغرائي (٣٠١).

[٢] كشف الظنون (١٥٣٧/٢).

[٣] انظر: نزول الغيث (٢٢٨).

[٤] كشف الظنون (١٩٣٨/٢)

[٥] صديق حسن خان القنَّوجي (ت١٣٠٧هـ)، أبجد العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨١م (٥٦٥/٢).

فكأنه يقول للصفدي، ولمن أعجب بهذا الكتاب ممن يَدَّعي أنه من طلبة العلم، ولمن أطنب في شكر الكتاب: إنَّ هذا الغيث المسجم إنَّما هو داخل في علم نزول الغيث وفي حيزه ولا يستطيع أن يجد له مكانا يصنف تحته إلا هذا العلم فإذا أردت أن تعرف هذا الغيث على حقيقته وأين يقع وأي البقاع يصيب فعليك بقراءة علم (نزول الغيث).

من أجل ذلك أتى ابن أَقْبَرْس بكنايات في عنوان كتابه كما فعل الصفدي والدماميني.

ففي تسمية ابن أَقْبَرْس كتابه (تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول) فَنٌّ مِنْ فُنُونِ عِلْم البديع يسمى التورية.

فقوله: (بأفول البدر) يحتمل أن يكون المقصود بالبدر الذي يكون في السماء، وهذا المعنى القريب غير مقصود لديه، ويحتمل أن يكون المقصود هو البدر الدماميني وهذا المعنى البعيد هو مراد ابن أَقْبَرْس.

وذِكْرُ الأفول ترشيحٌ، والترشيح في التورية "هو ذكر ما يلائم المعنى القريب"[1]، فقد ذُكِرَ أنَّ بدر السماء هو المعنى القريب، والبدر الدماميني هو المعنى البعيد، وذِكْرُ الأفول يناسب المعنى القريب، وهو بدر السماء، والترشيح في التورية يزيد من جمالها؛ لأنَّ العقل عندما يرى الترشيح يكاد يجزم أن المراد هو المعنى القريب وليس الأمر كذلك، فهو يريد هنا أفول بدر الدين صاحب الكتاب يقول: لقد أفل وذهب بسبب نزوله.

وقوله: " بالنزول " يحتمل أن يكون المقصود النزول المرادف للهبوط أو الأفول، وهذا معنى قريب غير مقصود لدى ابن أَقْبَرْس، ويحتمل أن يكون المقصود (نزول الغيث) وهو كتاب الدماميني، وهذا المعنى البعيد هو مقصود العلاء ابن أَقْبَرْس.

فنجد هذه التسميات الثلاثة المتعلقة بالسماء والنجوم وغيرها من أجرام السماء، لم تُستخدم إلا للكنايات والاستعارات وغيرها من الأغراض.

سبب تأليفه:

ذَكَرَ ابن أَقْبَرْس أنَّ ما حمله على تأليف هذا الكتاب هو كتاب (نزول الغيث) الذي كان مؤلفه ظالما للصَّفديّ، وأنه – أي الدماميني- لم يرض حالة التوسط في المقال، فوقع في النقص بعد الكمال، واستمطر بواد غير ذى زرع، على أن ابن أَقْبَرْس يرى أنَّ الصفدي ليس بمعصومٍ

---

[1] التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر (٧٩٢هـ)، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، (٦٥٢).

عن الزلل، ولا عن الوقوع في الخلل، ولكن مستطرفات الأدبيات جديرة بالمسامحات[١]، وأضاف:

مَا عَجِيْبٌ ردَّ الفَسَادِ صَلاحَا   بَلْ عَجِيْبٌ جَعْلُ الصَّلاحِ فَسَادَا

ويستغرب ابن أقْبَرْس كيف قَرَّظَ بعض العلماء[٢] كتاب النزول على ما فيه من المخالفات والأخطاء، وعزا ابن أقْبَرْس سبب ذلك إلى المحاباة والتعصب للبدر الدماميني[٣].

زمن تأليفه:

لا يعرف متى شرع المؤلف في تأليف كتابه، أمَّا عن تاريخ الانتهاء منه فقد ذكره لنا في آخر كتابه بقوله: " وَوَافَقَ الفَرَاغُ مِن تَأْلِيفِهَا، غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِمن نَظَرَ فِيهِ بعَينِ الإنصَافِ، وَصَفَاءِ قَلبٍ صَافٍ، لَا غِشَّ فِيهِ وَلَا إجحَافَ، فِي لَيلَةٍ يُسفِرُ صَبَاحُهَا عَن يَومِ الاثنَينِ وَهُوَ السَّابِعُ وَالعِشرِينَ مِن شَعبَانَ المُكَرَّمِ سَنَةَ تِسعٍ وَأَربَعِينَ وَثَمَانِي مِئَةٍ"[٤].

---

[١] النص المحقق ص (٦٥-٦٦).

[٢] ذكرت أسمائهم في ص (٦٢) حاشية رقم (١٣).

[٣] النص المحقق (٦٣)

[٤] انظر النص المحقق (٤٢٢).

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب وأسلوبه:

لم يبين ابن أَقْبَرْس في مقدمته المنهجَ الذي سار عليه، ولكنْ من استقراء الكتاب يمكن توضيح بعض جوانب هذا المنهج، ويتلخص في النقاط الآتية:

١- رتب كتابه على ذِكْر قول الصفدي، ثم ذِكْر اعتراض الدماميني، ثم إيراد مناقشته للدماميني.

٢- يتسم منهجه في بعض الأحيان بظاهرة التلخيص والاختصار، كما فعل عندما نقل عن سعد الدين التفتازاني في حاشيته على الكشاف[١]، وعندما قال في موضع آخر: وأذكر بهذا الطريق السالك حكاية الإمام مالك[٢].

٣- كان المؤلف يذكر اعتراضات الدماميني دفعة واحدة، إنْ كانت تتعلق بمسألة واحدة، أما إنْ كان الاعتراض يتضمّن أزيد من مسألة؛ فإنه كان يقسم هذا الاعتراض إلى اعتراضات صغيرة تحمل مسألة واحدة ثم يرد عليها واحدة واحدة.

٤- الاستطراد في الرد على الدماميني، ولا تخلو استطراداته من الفوائد مثل: (فَائِدَةٌ: مَا يَفْتَرِقُ بِهِ (حَبَّذَا) عَنْ (نِعْمَ)، وذكره لحديث الرسول، ﷺ، ((لَيْسَ الغِنَى بِكَثْرَةِ العَرَضَ، وَإِنَّمَا الغِنَى غِنَى النَّفْسِ))[٣] مع أن اعتراض الدماميني قد يكون قصيرا جدا وهذا الاستطراد في بعض المواضع أدى إلى خروج ابن أَقْبَرْس عن موضوع الاعتراض الرَّئِيْسِيّ.

٥- الإحالة من مسألة إلى مسألة سابقة شبيهة لاشتراكهما في الحكم.

٦- يورد الأبيات من الشعر، أو الأشطر، وغالبا ينسبها إلى قائليها.

٧- أحيانًا يورد الآراء دون أن ينسبها إلى قائليها مثل قوله "فمن ثم ادعى جماعة"[٤].

٨- يقول ابن أَقْبَرْس في خواتيم بعض المسائل: والسلام، وهو لا يقصد إنهاء المسألة، ثم يستطرد في ختامها.

٩- يكثر من استخدام عبارات المناطقة في كتابه ومن ذلك قوله: ولا نسلم. ... سلمناه.

١٠- كثيرا ما يضع الأسئلة الافتراضية، بأن يقول: "فإن قلتَ:. .، قلتُ:. ." وهكذا.

١١- لا يكاد يشرح بعض الكلمات الغريبة في الشواهد الشعرية.

---

[١] انظر النص المحقق (٦٩).

[٢] النص المحقق (١٠٧).

[٣] النص المحقق (١٥٥) و (٣١٠).

[٤] انظر: النص المحقق (٢١٨).

١٢- كثير الاقتباسات من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال السلف الصالح من الـصحابة والتابعين.

١٣- استخدم المؤلف الجناس والطباق كثيرا في كلامه.

١٤- إذا قال المؤلف: "قال: قال الصفدي" فإن فاعل قال الأولى هو الدماميني دائمـا، وإذا قـال: "قال المتعقب" فالمتعقب هو الدماميني.

المبحث الثالث: مصادره

كشفت مصادر كتاب " تحكيم العقول" عن ثقافة ابن أَقْبَرْس ومدى اطلاعه على فنون العلوم المختلفة؛ فقد تنوعت المصادر التي وَرَدَهَا واستقى منها وأفاد منها في كتابه، وشملت كتبا في فنون شتى، منها كتب في النحو واللغة والمعاجم والصرف والبلاغة والعروض والقوافي، وأخرى في التفسير والعقيدة والفقه والأصول والمنطق.

وكان منهجه في الرجوع إلى هذه المصادر متنوعًا، فتارة يذكر الأقوال والآراء ويعزوها إلى أصحابها بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب الذي أخذ منه القول أو الرأي، وتارة يكتفي بذكر المؤلِّف دون أن ينص على أي من مؤلفاته، وتارة ثالثة يذكر الأقوال دون أن يعزوها إلى عالم بعينه، وإنما يكتفي بقوله: "قول بعضهم" أو "عند الأصوليين" أو "ادعى جماعة" أو "قال بعض" أو "حتى قِيْلَ" أو "ما ذكره بعض فضلاء الصرفيين" أو "عند علماء البلاغة"، أو "والذي عليه المحققون"؛ ومن هنا تكمن صعوبة حصر مصادره والإلمام بعددها.

وأكثر المصادر التي استقى منها وأفاد هي المصادر النحوية؛ فقد ذكر أقوالا وآراء لأئمة النحو والصرف كسيبويه، ويونس، وابن جني، وأبي علي الفارسي، والزجاج، وابن الشجري، وابن الحاجب، وجمال الدين بن هشام، والزمخشري، وأبي الحسن بن عصفور، وابن كيسان، وابن مالك، وابن المصنف، وابن أم قاسم، والأردبيلي، والجاربردي، وابن الأنباري، وغيرهم من علماء النحو.

ومن مصادره اللغوية: الصحاح للجوهري، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، وتهذيب الأسماء واللغات لمحيي الدين النووي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وغيرهم.

ومن مصادره البلاغية: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، والمنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع التنسي، والمطول لسعد الدين التفتازاني، والمثل السائر لابن الأثير.

ومن مصادره دواوين الشعر وشروحها، كديوان المتنبي ،والبحتري، وأبي فراس وغيرها. ومن الشروح شروح ديوان امرئ القيس، والأبيات الملغزة للحسن الفارقي.

ومن الكتب المتعلقة بالتفسير والمفسرين الذين استشهد بهم، وذكرهم وذكر كتبهم: الإمام القرطبي، في كتابه الجامع لأحكام القرآن، وأبو البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن، والزمخشري في الكشاف، وسعد الدين التفتازاني في حاشيته على الكشاف.

ومن المصادر التي ذكرها في الفقه وأصوله: حاشية سعد الدين على العضد، وشرح العمدة لتقي الدين بن دقيق العيد.

ونادرا ما يخطئ في نسبة المصدر أو الباب الذي أخذ منه القول، مثلما أخطأ في إحالتـــه إلى باب أفعال المطاوعة في كتاب الجاربردي في شرح شافية ابن الحاجب والصحيح إنما هــو في باب المغالبة[١].

وتتضح القيمة العلمية لمصادر ابن أَقْبَرْس –رحمه الله- في كتابه هذا بجلاء في عدة جوانب:

- أسماء هذه المصادر، وأسماء مؤلفيها.
- نَقْلَ نصوصًا من كتب ما تزال مخطوطةً في ظلمات المكتبات، مثل نقله عن الأردبيلي في شرح الحاجبية، وسعد الدين التفتازاني في حاشيته على الكشاف، والمطرزي في زهر الربيع في علم البديع.
- إضافته لنصوص ناقصة في كتب مطبوعة مثل ما أورده عن ابن أم قاسم في شرح التسهيل، إذ طبع من الكتاب قسمٌ وسمي بالقسم النحوي وليس كذلك بل القسم ناقص منه عدة موضوعات. ومثل ما أورده عن الصحاح: قَالَ: "وَالوَجهُ حِمَيَانِ ورِضَيَانِ، وَمِنَ العَرَبِ مَن يَقُولُهُما بِاليَاءِ عَلَى الأَصلِ"[٢] كَذَا فِي (الصِّحَاحِ). فبحثت في الصِّحَاح فلم أجده.

---

[١] انظر النص المحقق (٣٥٤) والحاشية رقم (١).

[٢] انظر: النص المحقق (٣٢٧)، والصحاح (٣١٤/٦).

المبحث الرابع: شواهده:

استشهد ابن أقْبَرْس بالقراءات القرآنية متواترة كانت أم شاذة، والأحاديث النبوية الشريفة صحيحة كانت أم ضعيفة، وكلام العرب الفصحاء شعرا ونثرا، وفيما يلي بيان لتلك المصادر التي اعتمد عليها كشواهد في كتابه:

١ - **القرآن الكريم:**

لا شك أن كلام الله تعالى المعجز، الذي أنزله بالحق بشيرا ونذيرا على نبينا محمد، ﷺ، هو في المرتبة الأولى والمكانة السامية من الفصاحة والبلاغة والإعجاز والاستشهاد، لذلك نجد المؤلف قد استُشْهِدَ في كتابه بالكثير من الآيات القرآنية، إذ تجاوز عددها الستين شاهدا.

وكان منهج المؤلف في عرضه للشواهد القرآنية أن يذكر الآية كاملة، وأحيانا يذكر جزءاً من الآية -وهو موطن الشاهد- وغالبا لا يعزو الآيات إلى سورها.

وقد استدل بالقراءات الشاذة منها والمتواترة، فمن القراءات الشاذة قراءة: ﴿ ^ عُصبَةً ﴾ بتنوين الفتح.

ومما يلحظ على ابن أقْبَرْس أنه كان في معرض نقله للقراءات عن الصَّفَدي لا يُصَحِّحُ نسبة القراءات الواردة خطأ. كما نقل قوله: "قِرَاءَةُ ابنِ كَثِيرٍ وَعَاصِمٍ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا à وَٱلْآصَالِ ﴾ بضَمِّ اليَاءِ مِن (يُسَبَّحُ) وَفَتحِ البَاءِ عَلَى بِنَاءِ مَفعُولِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ"[١]. والصواب أنها قراءة ابن عامر، وشعبة عن عاصم.

٢ - **الأحاديث النبوية الشريفة:**

استُشْهِدَ في كتاب (تحكيم العقول) بمجموعة من الأحاديث النبوية، وكان عدد هذه الاستشهادات يزيد على العشرة أحاديث.

ومما يلحظ على منهج ابن أقْبَرْس أنه لم يسر على نمط واحد في الاستشهاد بالأحاديث فنراه يستشهد بالأحاديث الضعيفة إلى جانب استشهاده بالأحاديث الصحيحة.

ونجده أحيانا يروي الأحاديث بالألفاظ المعروفة في كتب الأحاديث، وأحيانا يرويها بالمعنى دون اللفظ.

---

[١] انظر: النص المحقق (٢٣١).

ومما يلحظ عليه أنه في جميع استشهاداته لم يكن مدققا في عزو الأحاديث، والآثار، فأحيانا كان يدرج أجزاء من الأحاديث دون أن يصرح بأنها أحاديث مثل: ((ليس الغنى بكثرة العرض)) وحديث ((السفر قطعة من العذاب)).

ويُلحظ في بعض المواطن اقتباسات لأقوال بعض الصحابة رضي الله عنهم، مثل قوله: "وَلَوْ وَجَدَ لَهُ فِي مَنَازِلِ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ مَنْزِلًا، مَا حَمَلَ كَلِمَةَ خَلِيلِهِ المُسْلِمِ عَلَى ظَهْرِ سُوءٍ، وَهُوَ يَجِدُ لَهَا فِي الخَيْرِ مَحْمَلًا"[1]. فالمؤلف يقتبس هنا من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك المؤمن إلا خيرا وأنت تجد لها في الخير محملا".

٣ - الأشعار

حفل الكتاب بالعديد من الشواهد الشعرية التي ذكرت فيه تدعيما للآراء في بعض المسائل التي أُورِدَتْ سواء النحوية منها أو البلاغية أو غيرها من المسائل، وقد تجاوز عدد الأبيات التي استُشهِدَ بها في الكتاب المائة والثلاثين بيتًا، عدا أبيات اللامية التي تجاوز عددها الأربعين بيتا.

وهذه الشواهد منها ما هو متداول معروف في كتب النحو والبلاغة والأدب وغيرها من الكتب، مثل قوله:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا ... وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الجَسُورُ

ومنها ما هو قليل الذكر كقوله:

حُلِقَتْ لِحْيَةُ مُوْسَى بِاسْمِهِ ... وَبِهَرُونَ إذَا مَا قُلِبَا

ومنها الذي لم أجده في المصادر التي وقفت عليها، كقوله:

أَجَبْتُ عِصَامًا إذْ دَعَانِي قَائِلًا ... أَلَا حَبَّذَا مُسْتَنْصِرًا وَنَصِيْرَا

وكان منهج المؤلف في تناول هذه الشواهد أن يورد البيت كاملا، أو شطرا منه، ولا ينسب الأبيات في بعض المواضع، وإنما يكتفي بقوله: "قول الشاعر".

٤ - أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم:

استشهد ابن أَقْبَرْس بعدد من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم، معتمدا في ذلك على كتب اللغة.

---

[1] النص المحقق (٦٦).

المبحث الخامس: تقويم الكتاب من حيث الإصابة في المحاكمة وعدمها

ضم كتاب تحكيم العقول أقوالا عديدة في المسألة الواحدة؛ إذ نجده يعرض في بعض المسائل جميع القواعد والآراء التي قررها العلماء في القاعدة المعروضة المتناولة لمسألة ما من مسائل هذا الكتاب، ولا عجب؛ إذ الكتاب كتاب تحكيم، وعندما نردِّد النظر، ونعمل الفكر، ونوثق الآراء التي وردت في كتابه، نجده قد ضمَّ آراء راجحة وأخرى مرجوحة، وآراء مجمعا عليها وآراء خارقة للإجماع ربما انفرد بها شخص واحد كالجَلُوْلِي في إعرابه التاء في (حدثتني) أنها فاعل[1].

ولذا راعيت أن لا أصدر حكما على هذا الكتاب إلا بعد إرجاع كل قول إلى صاحبه، وقاعدته، وأقوال العلماء فيه، فاتّضح لي بعد كل ذلك أن مسائل هذا الكتاب قد انقسمت إلى قسمين:

القسم الأول:

مسائل وُفِّقَ فيها ابن أَقْبَرْس وكانت محاكمته صحيحة لا يعتريها شيء من شوائب النقص، بل إنه أجاد فيها الردَّ على البدر الدماميني؛ إذ نجده يذكر أدلة علمية دقيقة، وإذا تأملنا هذه المسائل وجدنا أكثرَها مسائلَ يَتَسامَحُ فيها العلماءُ، وكذا فعل الصفدي تبعًا لهم، فدقق عليه الدماميني تدقيقا في غير محله، ومنها مسائل فيها عدة آراء اختار أحدها الصفدي، فألزمه الدماميني برأي آخر.

ومن اعتراضات الدماميني التي كانت في غير محلها مسائل السرقات الشعرية، فهناك أبيات عدها الدماميني من السرقات الشعرية، وهي ليست كذلك، أو أبيات ذكر الصفدي أنه أخذ معناها عن غيره، ثم يشنع الدماميني عليه أَخْذَه عن غيره مع أن الصفدي يذكر الأخذ.

وهذا القسم الذي وفق فيه ابن أَقْبَرْس سأعرض فيه ثلاثة مسائل: مسألة في النحو، ومسألة في علم المعاني وأخرى في السرقات الشعرية.

المسألة الأولى:

وهي من المسائل النحوية التي أخذ الصفدي فيها بمذهب الكوفيين، فألزمه الدماميني بمذهب البصريين، حيث قال الصفدي: "وإنما قلنا التأنيث لأنه جمع وكل جمع مؤنث". فقال الدماميني: "وأما قوله "وكل جمع مؤنث" فليس بصحيح"، وأخذ يستدل على ذلك، فرد عليه ابن أَقْبَرْس أن قوله "كل جمع مؤنث" ليس من عنديات الصفدي، وإنما هو مذهب معروف نسبته

---

[1] انظر النص المحقق (٧٩) والحاشية رقم (٤).

للكوفيين، حتى أجازوا (الزيدون خرجت) وتوجيهه باعتبار الجماعة، أي على تأويل (الزيدون خرجت جماعتهم)، فالجمع حينئذ له اعتباران عند القائل بهذه القاعدة الكلية، أي يجوز فيه التذكير والتأنيث، وانظر تمام المسألة وآراء العلماء في قسم التحقيق[1].

المسألة الثانية:

وهي في علم المعاني، وذلك عند الكلام على أخذ الطغرائي معنى قوله:

مَجدِي أخِيرًا وَمَجدِي أوَّلًا شَرَعٌ وَالشَّمسُ رَأدَ الضُّحَى كَالشَّمسِ فِي الطَفَلِ

من قول المعري:

وَافَقتَهُم في اختِلافٍ مِن زَمَانِكُمُ وَالبَدرُ فِي الوَهنِ مِثلُ البَدرِ فِي السَّحَرِ

ذكَرَ الصفدي هنا الغرابة بمعنًى وفسره الدماميني بمعنًى آخر لا يظهر أنَّ الصفدي أراده فحمّل الدماميني الصفدي ما لا يريد ورد عليه ما لا يستحق الرد، وهذه المسألة كانت في محاكمة أجراها الصفدي بين أبي العلاء المعري والطغرائي في تعبير أبي العلاء (والبدر في الوهْن) وتعبير الطغرائي (رأد الضحى) وبين تعبير أبي العلاء (السحر) وتعبير الطغرائي (الطفل)، فقال الصفدي: "ولكن قول المعري ألطف عبارة وأحسن شارة وإشارة؛ لأن الطغرائي أغرب في لفظتي (رأد) و(الطفل) وعذوبة الألفاظ أمر مهم في البلاغة"، فحمل الدماميني قوله (أغرب) على أنه أراد كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال، ثم قال: "ولا نسلم أن (رأد) و(الطفل) من الغرابة في شيء كما ادعاه الصفدي".

فردَّ ابن أَقْبَرْس على الدماميني أنه حمل كلام الصفدي ما لا يحتمل، فالصفدي لم يرد بالغرابة هذا المعنى، ولا أراد مطلق الاستكراه، بل أراد الغرابة النسبية، فلا شك أن قول المعري (والبدر في الوهن) ألطف وأخف وأرشق من قول الطغرائي (رأد الضحى)، وأن لفظ (السحر) ألطف من (الطفل) وأخف، فعلم قطعا أنه أراد بقوله (أغرب) الغرابة النسبية، ويدل على ذلك قوله: "وعذوبة الألفاظ أمر مهم في البلاغة".(٢) ا.هـ

فقد أجاب ابن أَقْبَرْس على اعتراض الدماميني إجابة واضحة مقنعة بما لا مزيد عليه، وبَيَّنَ المراد الصحيح الظاهر من كلام الصفدي، وبَيَّنَ أنَّ فهم الدماميني غير دقيق.

---

[1] انظر النص المحقق (١٢٨-١٣٣).

[2] انظر النص المحقق (١٠٢-١٠٤).

المسألة الثالثة:

وهي من مسائل السرقات الشعرية، ففي بعض استطرادات الصفدي يذكر لنفسه أبياتا من الشعر ويذكر أنه أخذ معناها من غيره، ثم تجد الدماميني يشنع عليه ويقول: سرقها من فلان وفلان وكأن الصفدي لم يذكر ذلك، قال الدماميني عندما أورد الصفدي لنفسه بيتين وهما:

وَرُبَّ أعمَى وَجهُهُ رَوضَةٌ ... يَتَزَهَّى فِيهَا كَثِيرُ الدُّيُونْ

فِي خَدِّهِ وَردٌ غَنِينَا بِهِ ... عَن نَرجِسٍ مَا فَتَّحَتهُ العُيُونْ

"البيت الثاني من هذا المقطوع مسروق من قول سيف الدين علي بن قزل المشد في عمياء:

كَأَنَّمَا هِيَ بُستانٌ خَلَوتُ بِهِ ... وَنَامَ نَاطُورُهُ سَكرانَ قَد طَفَحَا

تَفَتَّحَ الوَردُ فيهِ مِن كَمَائِمِهِ ... وَالنَرجِسُ الغَضُّ فيهِ بَعدُ مَا فَتَحَا

على أنه تحلى بنوع من أنواع البديع، وهو طباق الإيجاب والسلب، وبيت الصفدي عاطل من ذلك".

فرد عليه ابن أَقْبَرْس أنه دلس؛ لأنَّ الصفدي لم يذكر أبياته إلا بعد أن ذكر الأبيات التي أوردها الدماميني فكيف يقال له بعد ذلك إنه سرق، ثم بين أنَّ كلام الدماميني "أن بيت الصفدي عاطل" غير صحيح[(١)].

القسم الثاني:

مسائل لم يوفق فيها المؤلف، وكان الدماميني فيها على صواب، وأن محاكمة ابن أَقْبَرْس لم تُجْدِ شيئا في الرَّدِّ عليه، ولكن مما يؤخذ على الدماميني - رحمه الله – استهزاءه بالصفدي أحيانا، وهذا مما لا يليق بأهل العلم، وقد عرضت في هذا القسم إلى مسألتين؛ مسألة في النحو، ومسألة في اللغة.

المسألة الأولى:

مسألة أخطأ فيها الصفدي فانتقده الدماميني وحاول ابن أقْبَرْس أن يحمل كلامه على خلاف ظاهر العبارة، وهي المسألة التي قال فيها الصفدي: "ولا يعرب هذا الإعراب المخصوص [أي: إعراب جمع المؤنث السالم] إلا ما له مذكر يعرب بالحروف [أي: يعرب إعراب جمع المذكر السالم] كقولك: مسلمون ومسلمات وقائمون وقائمات. ا.هـ" فكلام الصفدي صحيح في الصفات التي تجمع جمع مؤنث سالم، لأنها لا تجمع هذا الجمع عند البصريين إلا إذا

---

(١) انظر النص المحقق (٣٧٩-٣٨١).

كان مذكرها يجمع جمع مذكر سالم[١] نحو (قائم، قائمة) و(كاتب، كاتبة)، فقائم يجمع على قائمون، وكاتب يجمع على كاتبون، فيجوز في قائمة أن تجمع على قائمات، وفي كاتبة أن تجمع على كاتبات، بخلاف (أحمر، حمراء) فأحمر لا يجمع عند البصريين جمع مذكر سالم فحمراء إذن لا تجمع جمع مؤنث سالم.

أما في غير الصفات فكلام الصفدي لا يصح، وظاهر إطلاق الصفدي أنه أراد أن القاعدة مطردة في كل ما يجمع جمع مؤنث سالم، ولكن ابن أَقْبَرْس حاول أن يُحمِّل كلامه ما لا يحتمل فقال: "ثم لا نسلم أنه يمنع من تصحيح كلامه؛ إذ المعنى لا يعرب هذا الإعراب من الصفات إلا ما له مذكر يعرب بالحروف أصالة"، فقدر محذوفا وهي (من الصفات) مع أن ظاهر كلام الصفدي لا يدل عليه [٢].

المسألة الثانية:

وهي من المسائل اللغوية، قال الصفدي عند الكلام على قوله (كم لأيدي الركاب من أيادٍ في الرقاب)[٣]: "الأَيدِي: جَمعُ اليَدِ التِي هِيَ الجَارِحَةُ، وَالأَيَادِي جَمعُ اليَدِ، وَهِيَ النِّعمَةُ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَد أَخرَجَهُمَا عَوَامُّ العُلَمَاءِ بِاللُّغَةِ عَن أَصلِ وَضعِهِمَا، وَاستَعمَلُوا الأَيَادِيَ فِي جَمعِ اليَدِ الجَارِحَةِ، وَتَجِدُ أَكثَرَ النَّاسِ يَكتُبُ إِلَى صَاحِبِهِ المَملُوكِ: يُقَبِّلُ الأَيَادِيَ الكَرِيمَةَ، وَهُوَ لَحنٌ، وَالصَّوَابُ: (الأَيدِيَ الكَرِيمَةَ)"، ثم ذكر شعرا مؤيدا له وذكر قصة مع بعض أهل عصره صَحَّحَ الصَّفَدِيُّ فيها خطأه في هذا.

فرد عليه الدماميني وقال: " إِنَّ هَذِهِ التَّفرِقَةَ التي ذَكَرَهَا وَرَتَّبَ عَلَيهَا لَحنَ النَّاسِ عُمُومًا وَخُصُوصًا لَيسَت صَحِيحَةً، وَلاَ تُؤثَرُ عَن إِمَامٍ مُعتَبَرٍ، وَقَد قَالَ الجَوهَرِيُّ فِي (الصِّحَاحِ): "اليَدُ أَصلُهَا: يَدْيٌ، عَلَى وَزنِ (فَعْلٌ) سَاكِنَةُ العَينِ؛ لأَنَّ جَمعَهَا أَيدٍ وَيُدِيٌّ، وَهَذَا جَمعُ (فَعلٍ)، مِثلُ: فَلسٍ

---

[١] قال عباس حسن: "وكلمة "السالم" تعرب صفة للجمع، أو للمذكر، فتضبط على حسب حالة الموصوف. والأحسن، كما في الصبان والخضري، أن تكون صفة لكلمة: "المذكر" فتضبط مثله قال الصبان في هذا الموضع ما نصه: "لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه، كما يفهم من قوله: "لسلامة بناء واحدة". نقله شيخنا السيد عن الشنواني". اهـ".

عباس حسن، النحو الوافي (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٦م، باب الإعراب والبناء، المسألة العاشرة: جمع المذكر السالم، (١٣٧/١).

[٢] انظر النص المحقق (٢٩٤).

[٣] الغيث المسجم (٧٣/٢) والنص المحقق (٢٨٦-٢٨٩).

وأفلس، وَفُلُوس، وَلاَ يُجمَعُ (فَعَلٌ) على (أفعُلٍ) إلاَّ فِي حُرُوفٍ يَسِيرَةٍ مَعدُودَةٍ، مِثلِ: زَمَنٍ وَأَزمُنٍ، وَجَبَلٍ وَأَجبُلٍ، وَعَصَا وَأَعصٍ، وَقَد جُمِعَت الأَيدِي عَلَى أَيَادٍ، قَالَ الشَّاعِرُ: [الرجز]

كأنــــه بالصّحـــصَحَانِ الأنجَــــلِ قُطـــنٌ سُـــخَامٌ بَأَيَـــادِي غُـــزَّلِ

وَهُوَ جَمعُ الجَمعِ، مِثلُ: أكرُعٍ وَأَكَارِعٍ".

وقَالَ -الجوهري-: "وَاليَدُ: النِّعمَةُ وَالإِحسَانُ تَصطَنِعُهُ، وَتُجمَعُ عَلَى يُدِيٍّ ويدِيٍّ، مِثـل: عُـصِيٍّ وَعِصِيٍّ... وَتُجمَعُ أيضًا عَلَى: أيدٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَكُن لَكَ فِي قَومِي يَـدٌ يَـشكُرُونَهَا وَأَيدِي النَّدَى فِي الصَّالِحينَ قُرُوضُ"ا.هـ

ثم قال الدمامينيُّ: "فأنت ترى هذا الكلام ينادي ببطلان قوله، مَعَ أَنَّ فِيهِ مَـا يَـشهَدُ لأَنَّ الأيَادِيَ جَمعُ الأيدِي المُرَادِ بهَا الجوَارِحُ، ولَم يَذكُر أَنَّ اليَدَ المُرَادَ بِهَا النِّعمَةُ تُجمَعُ عَلَى ذَلِـكَ، لاَ هِيَ وَلاَ جَمعُهَا الذي هُوَ: أيدٍ، فَأَينَ هَذَا مِمَّا قَالَهُ المُلَحِّنُ لِلنَّاس... "، ثم قال: " وَأَمَّـا رَدُّ مَـا لَـهُ أَصلٌ ثَابِتٌ بِالنَّقلِ مِن بَعضِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ بِمُجَرَّدِ رَأيٍ تَخَيَّلَهُ عَقلُ شَخصٍ مِنَ المُتَأَدِّبِينَ فَـلاَ سَـبِيلَ إِلَيهِ بِحَالٍ".

وخلاصة المسألة قبل ذكر كلام ابن أقبَرْس: أنَّ الصَّقَدِيَّ قَصرَ جمع اليد التـي بمعنـى الجارحة على الأيدي، وجمع اليد التي بمعنى النعمة على الأيادي، ولم يجز لا في شعر ولا نثـر جمع اليد التي بمعنى الجارحة على الأيادي، وشنع على من فعل ذلك، وسمَّاهم عـوام العلمـاء، وانتقده الدماميني واستشهد بقول الجوهري الذي ذكر أن اليد بمعنى الجارحة تجمع (جمع جمـع) على الأيادي في الشعر.

ومن يتأمل كتب اللغة لا يجد أحدا من العلماء جعل إطلاق الأيادي جمعا لليد الجارحـة لحنا، بل هو وارد في اللغة، وإن كان خاصا بالشعر في رأي بعض العلماء؛ فقد نص الجـوهري وصاحب اللسان وابن سيده(١) على أنه جمع الجمع لليد بمعنى الجارحـة، واسـتعملها صـاحب القاموس بمعنى الجارحة، وقد نصّ أبو عبيد البكري في سمط اللآلئ بعدما أنشد قول الشاعر:

---

(١) الجوهري، الصحاح (يدي) (٥٧٥/٦)، ابن سيدة، أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغـوي الأندلـسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، المخصص، قدم له د. خليل إبراهيم جفَّال، اعتنى بتصحيحه مكتب التحقيـق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، (١٤٣/١)، ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت٧١١)، لـسان العـرب، دار صـادر، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٥ (٣٠٩/١٥-٣١٠)، والفيروز أبادي، مجد الدين محمد بـن يعقـوب الـشيرازي=

طِوَالُ الأيـــادي والحـــوادي كأنهـــا   سَـــماحِيْجُ قُـــبٌّ طـــار عنهـــا نُـــسَالُها

على أن اليد التي بمعنى الجارحة تجمع على الأيادي، فقال: "وهذا البيت حجة في جمـــع اليد العضو على الآيادي.." [1]. ففرق بين (القليل أو الخاص بالشعر) وبين (اللحن)، ثم نجد ابـــن أَقْبَرْس في دفاعه عن الصفدي يتكلف عدة تكلفات:

أولها: أنَّه قال: "إنَّ هذا موضع نقل لا تصرف فيه من جهة العقـــل، وكـــلام الـــصفدي مـــؤذن باطلاعه نقلا، فالإنصاف مطالبته بموضعه" فنجده يرد بقوله: "لا بد أنه اطلع"، ولـــم يـــذكر لنـــا موضعا واحدا، أو نصا يمكن أن يكون نقل الصفدي كلامه منه.

التكلف الثاني: قال "وكلام الجوهري لا يصلح ردا عليه؛ إذ ليست اللغة منحصرة فـــي كتابـــه، فضلا عن أن يكون مبطلا له...". وإذا نظرنا في القاموس المحيط ولسان العرب وكتـــاب ابـــن سيده وكلام السيد الشريف[2] لا نجد أحدا منهم جعلها لحنا بل نصوا على أنه جمع الجمـــع لليـــد بمعنى الجارحة، بل نجد كلام ابن جني واضحا في عدم اللحن حيث قال: "إن أكثر ما تـــستعمل الأيادي في النعم لا في الأعضاء"[3]. فقال (أكثر).

ثم قال ابن أَقْبَرْس: "إنَّ كلام الجوهري صَرِيحٌ فِي كَونِهِ جَمعَ الأَيدِي فِي الشِّعر... إلَـــى آخرِهِ لَيسَ فِيهِ أَنَّهُ جَمعُ اليَدِ، وَجَمعُ جَمع الشَّيءِ لَيسَ جَمعًا لِذَلِكَ الشَّيءِ..." وهذا لم يقل به أحـــد، فمن البديهي أن جمع الجمع للشيء هو جمع لذلك الشيء لا يخالف في ذلك أحد لأنه قـــد تـــدعو الحاجة إلى تثنية الجمع فيقال في جماعتين من الجمال جمالان، كذلك يقال في جماعات الجمـــال جمالات، كأنها مجموعات من الجمال، فبدلا من أن أقول مجموعات جمال أقول جمالات، فمعنى جمالات مجموعات جمال، ومن الواضح أن جمالات تعد جمعا في النهاية لجمل؛ لأنهـــا تعنـــي مجموعات جمال، فكأنك قلت جمال كثيرة، ومن الواضح أنها في المعنى جمع لجمل، وإن كـــان النظر في جمع الجمع للمجموعات لكن في محصل المعنى هي جمع لذلك المفرد.

=(ت٨١٧) القاموس المحيط، اعتنى به ورتبه وفصله حسّان عبد المنّان، بيت الأفكار الدوليـــة، ٢٠٠٤ (يـــدي) (١٩١١).

[1] الوزير أبي عبيد البكري الأونبي (٤٨٧هـــ)، اللآلئ في شرح أبي علي القالي، نسخه وصححه ونقحه، وحقق ما فيه عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، ١٣٥٤هـــ - ١٩٣٦م، (٤٠٦/١).

[2] ابن سيده، المخصص، (١٤٣/١)، ابن منظور، لسان العرب، (٣٠٩/١٥-٣١٠)، والفيروز أبادي، القـــاموس المحيط، (يدي) (١٩١١).

[3] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (٢٦٧/١).

ثم قال ابن أَقْبَرْس: "فكيف يستبعد ذلك بقوله -أي الدماميني-: "فأين هذا مما قاله الملحن للناس" فَتَأَمَّل ذَلِكَ، هَدَانَا اللهُ وَإِيَّاكَ إِلَى مَظَانِّ الاستِنبَاطِ، وَطُرُقِ القِيَاس".

فابن أَقْبَرْس لم يأت بدليل واحد لا من كتب اللغة ولا من كلام العلماء في كونها لحنا ومع ذلك نجده يعبر بعبارة الواثق، وكأنه ردّ على الدماميني أدلته ثم يقول: " هَدَانَا اللهُ وَإِيَّاكَ إِلَى مَظَانِّ الاستِنبَاطِ، وَطُرُقِ القِيَاس".

القسم الثاني

التحقــــيق

المبحث الأول: منهج التحقيق

أما المنهج الذي اتبعته عند تحقيق هذه المخطوطة فهو كما يلي:

١- قابلت بين نسخ المخطوط، وأشرت إلى مواضع النقص، والزيادة، والتحريف، والتصحيف، والاختلاف، في كل منها.
٢- اعتمدت نسخة رئيس الكتاب أصلا للتحقيق ورمزت لها بـ(أ)، وكان سبب الاعتماد لأمور كثيرة أهمها: قلة السقطات والأخطاء الإملائية والتحريف والتصحيف
٣- أثبت بعض الجمل الساقطة من (أ) ووضعت ما أثبته من النسخ الأخرى بين معقوفين [ ].
٤- قمت بإثبات بعض الكلمات والجمل من النسخ الأخرى لخطئها مثلا في النسخة المعتمدة، ووضعتها بين معقوفين [ ].
٥- ميزت الأبيات الشعرية والأرجاز بجعلها في وسط الصفحة.
٦- كتبت النص وفقا للقواعد الإملائية الحديثة.
٧- ضبطت الكتاب كاملا.
٨- خرجت الآيات القرآنية، ذاكرا رقم الآية والسورة.
٩- خرجت القراءات القرآنية المتواترة والشاذة وغيرها، ونسبتها إلى قرَّائها من كتب القراءات وكتب التفسير.
١٠- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة وبينت درجته في الصحة والضعف، والآثار من كتب الحديث.
١١- خرجت الأمثال والحكم من كتب الأمثال والحكم.
١٢- خرجت الشواهد الشعرية ذاكرا البحر قبله، ونسبتها إلى قائليها قدر الإمكان.
١٣- وثقت الآراء والأقوال الواردة في المتن، بالرجوع إلى مصنفات أصحابها، ما لم تكن مخطوطات.
١٤- عرفت بالأعلام والأماكن والبلدان وكل ما حقه التعريف تعريفا وافيا.
١٥- شرحت الكلمات والجمل والمعاني الغريبة الواردة في المتن، وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية، وكتب الأدب، ووثقت هذه الشروح.
١٦- خرجت المسائل النحوية والصرفية والبلاغية والمنطقية والفقهية وغيرها من المسائل الكائنة في الكتاب وذلك بإرجاع كل إلى علمه.

١٧- قمت بالإشارة إلى خطأ إحالات المؤلف في بعض الأحيان وصوبت تلك الإحالات في الحاشية.

١٨- سمَّيت المخطوطتين (ز) و(ظ): الأزهريتين، لكثرة الشبه بينهما، وإذا كان ثمة فرق فصلت التسمية وأشرت إلى رمز المخطوطة صاحبة الفرق، إمّا (ز) وإما (ظ).

١٩- أيضا سمَّيت المخطوطتين (ك) و(ف): التركيتين للشبه الوثيق بينهما ولعلهما نقلا من أصل واحد، ولا تكاد توجد فروق وإن وجدت فككت التسمية ورمزت إلى صاحبة الفرق برمزها الذي أوضحته في وصف النسخ.

٢٠- ذكرت أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في آخر الكتاب.

٢١- ذيلت الكتاب بملحق تضمن الفهارس الفنية اللازمة.

وأخيرًا أشكر اللهَ تعالى أن منّ عليّ بإتمام تحقيقِ هذا الكتابِ وإخراجِهِ لطلابِ العلمِ، وأسأله أن يرزقَنَا الإخلاصَ في القولِ والمتابَعَة في العَمَلِ.

المبحث الثاني: وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

بتوفيق من الله عز وجل، تمكنت من الحصول على ثماني نسخ اعتمدت عليها في التحقيق.

النسخة الأولى:

نسخة المكتبة السليمانية (رئيس الكتاب)، تحت رقم (٩٣٢)، وعدد أوراقها (٧١) ورقة، في كل ورقة لوحتان، وعدد الأسطر في كل لوحة (٢٣) سطرا تقريبا، وفي السطر الواحد ثلاث عشرة كلمة.

وعنوان المخطوطة:

تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول

تأليف الإمام العلامة العمدة الفهامة

علاء الدين بن أقبَرْس

تغمده الله برحمته

آمين آمين

وللأديب العلامة عمر الدمياطي يمتدح ولد مؤلف هذا الكتاب:

أيا نجل حبر ساد بالعلم والتُّقى	بتأليف تحكيم العقول أحيا
كأنك بحر بالمكارم زايد	تجود على من مات يا سيدي يحيى

وقد كتبت بخط النسخ، وخطها مقروء وواضح جدا، وهي ملونة، كلماتها معجمة، قليلة الأخطاء، استدركت بعض إسقاطاتها القليلة، وهي نسخة قريبة لنُسَخ نزول الغيث في كثير من المواطن التي خالفت فيها النسخ الأخرى.

ناسخها هو: علي الأبياري، انتهى من نسخها سنة (١٠٣٣هـ).

وقد جعلت هذه النسخة أصلا، ورمزت لها بـ(أ).

النسخة الثانية:

نسخة دار الكتب الوطنية (الصَّادقية) بتونس، تحت رقم (٢٨٣٦)، وعدد أوراقها (٦٧) ورقة في كل ورقة لوحتان، وعدد أسطر اللوحة الواحدة (٢٥) سطرا تقريبا، وفي السطر الواحد (١٢) كلمة تقريبا.

وعنوان المخطوطة:

تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول

للشيخ الإمام العالم العلامة

محمد جمال الدين بن أقْبَرْس يتعقب

بذلك الشيخ بدر الدين الدماميني

رحمه الله تعالى رحمة

واسعة بمنه وكرمه

وجوده ونعمه

وقد كتبت بخط الثلث، وخطها مقروء فيه وضوح، وكلماتها معجمة، وهي مخالفة لسائر النسخ في مواضع كثيرة، وتنفرد بقراءات لكثير من الكلمات، وفيها من الإسقاطات الطويلة، ولا يكاد يوجد فيها تصحيحات في حواشيها، وفيها قرب من نزول الغيث في بعض المواطن، وتاريخ نسخها (٩٧٥هـ)، ولم يكتب عليها اسم الناسخ، وهي أقرب النسخ إلى زمن المؤلف. ورمزت لها بـ(ص).

النسخة الثالثة:

نسخة المكتبة الوطنية بباريس، تحت رقم (٣١٢٥)، وعدد أوراقها (١٠٦) ورقات، في كل ورقة لوحتان، ومعدل الأسطر في اللوحة الواحدة (١٨) سطرا، ومعدل الكلمات في السطر الواحد (١٠) كلمات، وعنوان الكتاب مطموس في هذه النسخة، واسم المؤلف ظاهر، وعلى النسخة عدة تملكات لأشخاص مختلفين. منهم: محمد بن أحمد بن الصايغ الحنفي وعمر الدمياطي الشافعي.

وهي نسخة مكتوبة بخط النسخ المعتاد، دون ضبط، وبعض كلماتها غير معجمة، وبعض الكلمات أُعْجِمت خطأ. وهي نسخة قليلة الأخطاء مقارنة بالنسخ الأخرى، وبها إسقاطات كثيرة، وتاريخ نسخ هذه المخطوطة سنة (١٠٧١هـ)، ولا اسم لناسخ عليها.

وثمّة ورقة ملحقة بهذه النسخة فيها أبيات لمحمد بن الصايغ الحنفي وهي عبارة عن سؤال فقهي إلى شيخه، ولا علاقة لهذه الأبيات بموضوع الكتاب.

ورمزت لها بـ(ب).

النسخة الرابعة:

نسخة شستربتي، تحت رقم (٤٣٢٠)، وعدد أوراقها (٩٥) ورقة في كل ورقة لوحتان وعدد الأسطر في كل لوحة (١٩) سطرا تقريبا، وفي كل سطر عشر كلمات تقريبا.

وجاء عنوان المخطوطة فيها:

تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول

انتصارا للعلامة الصفدي رحمه الله

وتزييفا لجميع ما قاله العلامة

الدماميني رحمه الله رحمة

واسعـــــة

والخط نسخي ممتاز، وهي نسخة متوسطة عدد الأخطاء، ولكنها مليئة بالسقطات مقارنة بغيرها، من النسخ، خالية من الإعجام والضبط في غالب الكلمات.

وناسخ هذه المخطوطة هو: أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الوارث الـــصديقي المـــالكي، وتاريخ نسخها (١٠٤٨هـــ). ورمزت لها بـــ(ش).

النسخة الخامسة:

نسخة فيض الله أفندي تحت رقم (١٥٨١)، وعدد أوراقها (٨٦) ورقة، في كـــل ورقـــة لوحتان في اللوحة الواحدة (٢١) سطرا، وفي كل سطر (١٢) كلمة تقريبا.

وعنوان المخطوطة عليها:

تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول

حاشية على نزول الغيث وهو مناقشات على مواضع من غيث

الأدب الذي انسجم على شرح لامية العجم

لخاتمة المحققين والمدققين مولانا

الشيخ بدر الدين

الدماميني

تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة خاتمة المحققين

والمدققين وحيد دهره وفريد عصره

مولانا الشيخ نور الدين علي

بن محمد الشهير بابن أَقْبَرْس

طاب ثراه بمحمد وآله

آمين

وخطها نسخي ممتاز ضبطت بعض كلماتها، وهي ونسخة (أسد أفندي) نقلتا من مصدر واحـــد، قليلة الأخطاء بها إسقاطات متوسطة.

وناسخ هذه المخطوطة هو: مسلم الأزهري بتاريخ (١٠٠٩هـــ).

ورمزت لها بـــ(ك).

النسخة السادسة:

نسخة أسد أفندي تحت رقم (٢٧٩٩)، وعدد صفحاتها (٥٩)، في كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٧) سطرا، وفي كل سطر (١٤) كلمة تقريبا.

وعنوان المخطوطة:

تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول

لعلاء الدين علي بن محمد بن أَقْبَرْس

والخط نسخي ممتاز، وهي ومخطوطة (ك) نقلتا من مصدر واحد، وأخطاؤها قليلة، وبها إسقاطات متوسطة ومُيِّزَت أبياتها باللون الأحمر. ولم يكتب عليها اسم الناسخ، وكتب عليها تاريخ نسخها (١٠٠٩هـ).

ورمزت لها بـ(ف).

وأسميتها هي ومخطوط (ك) بالتركيتين لكثرة الشبه بينهما، وإذا كان ثمة فرق فككت التسمية، ورمزت لها برمزها.

النسخة السابعة:

نسخة المكتبة الأزهرية، تحت رقم (١٧٤٩، ١٨٨٧٣)، وناسخها هو محمد أبو العينين عطية، وتاريخ نسخها سنة (١٣٣٠هـ)، وخطها ثلث واضح جدا، عدد الأوراق (٨٨) في كل ورقة لوحتان، وعدد الأسطر في كل لوحة (٢٠) سطرا تقريبا، وعدد الكلمات في السطر الواحد (١٠) كلمات تقريبا.

وعنوان المخطوطة فيها:

كتاب تحكيم القول

بأفول البدر بالنزول تأليف العلامة

علاء الدين بن أَقْبَرْس تغمده

الله برحمته وأسكنه

فسيح جنته

آمين

وهي نسخة تشبه (ظ) كثيرا، فأخطاؤها مصححة في الحواشي، وفيها بياض وسقط قليل.

وكملت هذه النسخة ونسخة (ظ) إسقاطا في سائر النسخ. ورمزت لها بـ(ز). وأسميتها مع (ظ) الأزهريتين.

النسخة الثامنة:

نسخة المكتبة الأزهرية (أباظة) تحت رقم (٧٠٩٢، ٤٩٦)، عدد أوراقها (٧٥) ورقة، في كل ورقة لوحتان، ناسخها هو ياقوت بن أحمد المرسي المالكي، انتهى من نسخها، يوم الخميس (١٦) رمضان سنة (١٢٩٨هـ)، والخط نسخي واضح، وعدد الأسطر في كل لوحة (٢٥) سطرا تقريبا، وعشر كلمات في السطر الواحد، وعنوان المخطوطة فيها:

تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول

تأليف العلامة

علاء الدين بن أَقْبَرْس تغمده الله برحمته

اعتراض على شرح الصفدي على لامية العجم

وهي نسخة قليلة الأخطاء ومعظم أخطائها صححت في حواشيها، وهي متشابهة جدا مع النسخة (ز)، ويبدو أنهما أخذتا من أصل واحد، وفيها بياض وسقط قليل، وهي و(ز)، نسختان مهمتان كما أشرت سابقا كملتا نقصا مهما في النسخ الأخرى.

هذه هي النسخ التي اجتهدت في الحصول عليها واعتمدتها في تحقيقي لهذا الكتاب، وهنا لابد من كلمة شكر لكل المكتبات التي زودتني بهذه النسخ:

أشكر مركز الملك فيصل الذي زودني بنسخة باريس، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي زودتني بنسخة شستربتي، ومركز جابر الأحمد الصباح في دولة الكويت الذي زودني بنسخة المكتبة الوطنية بالصادقية، ووزارة الأوقاف بدولة الكويت التي زودتني بنسخة فيض الله أفندي، والمكتبة الأزهرية التي زودتني بنسختيها، كما أشكر أستاذي الأستاذ الدكتور جاسر خليل أبو صفية الذي زودني بنسختين مهمتين هما أسعد أفندي ورئيس الكتاب، وصورهما له من تركيا زميلي ممدوح التركي، فله الشكر.

المبحث الثالث: نماذج من صور المخطوطات

فيما يلي عرض لنماذج من المخطوطات التي اعتمدت فـــي التحقيــق، عرضـــت فيـــه الصفحة الأولى من كل مخطوطة والصفحة الأخيرة من كل واحدة منها:

الصفحة الأولى من المخطوطة (أ)



الصفحة الأخيرة من (أ)



الصفحة الأولى من (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اختم بخير يا كريم

الحمد لله الذي أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وأحيا بإنزال غيثه القلوب فغدت منشرحة مستبشرة وأحمده على أمداد نعمه المبرة وأشكره على إمداد مواقع إحسانه التي هي للأنس مقرة وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وهو الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة شهادة تحيي قائلها يوم يرى الأخ من أخيه متبرئة وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي أكمل به الدين وأقر به وجعله للعيون قرة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه نجوم الهدى وأعلام الاهتداء فكل على دائرة أفقهم نيرة صلاة [illegible] قائلها بعد أن تصبح تحية الدار الخالد وجنة ...

وبعد فلما كان الكتاب الذي أسميته بنزول الغيث الذي انسجم على شرح لامية العجم المنسوب إلى الشيخ العلامة بدر الدين الدماميني المخزومي الإسكندري تغمده الله برحمته ووثق بمسامحته يوم التناد ورحمه بفضله الحسن وسامح بالتعرض له بما أمكن ولم ينبه على أن نفس الشيء فيه من باب قلب المعنى الحسن إلى المستهجن [illegible] وحمل لفظا [illegible] ميل البدر في الفوت إلى الأفول ولم يعرض على حالة التوسط في المقالة براءة من الاستقلال ووقع في النقص بعد الكمال واستمطر نزول غيثه بواد غير ذي زرع وأجرى كميت سبق لسانه بحلبة ليس لها [illegible] وكانت منزلة خصامه فيها بالذراع وما وسع بيوت إخلائه فيها الباع ولم يوسع لمن تقدمه أدبا النطق ولم يشترط في المنازل شرطها ولا شرطين وما هذا إلا الخروج عن سبيل ومعاداة خليل وليس الصفدي بمعصوم عن الزلل ولا عن الوقوع في الخلل بل كل غير معصوم لا بد من فتح باب كلامه ورده وأن يتجاوز له عن الرضى وإن كان عيبا فضلا على أن مستغرقات الأدباء بعد بالمسامحات وترك تحقيق المناقشات منصوص على ذلك في الخطابات

إذا لم تجد لكل عن الحقيقة بابه ولا تنظر إلا ويثني بالمساواة فمن يتوقى علمه وسائر الناس سلم هذا وإن أصابت مواقع القاطعة صولته فكأنه نبلا أن تخلى مواليه وكان الرد إلى الصلاح أولى من أن يكون عليه لتقليب معنى لا صلاح ولأن اشتغله واهمه فقيل عليه كثيره ولم ينصب مقامه على المدح بل أطلق في مسموع كلام معاد الفذ وما عيب رد المساوئ وسلاحها بل عيب حمل الصلاح فسادا ولو وكله في منازل علا السبيل

الصفحة الأخيرة من (ب)

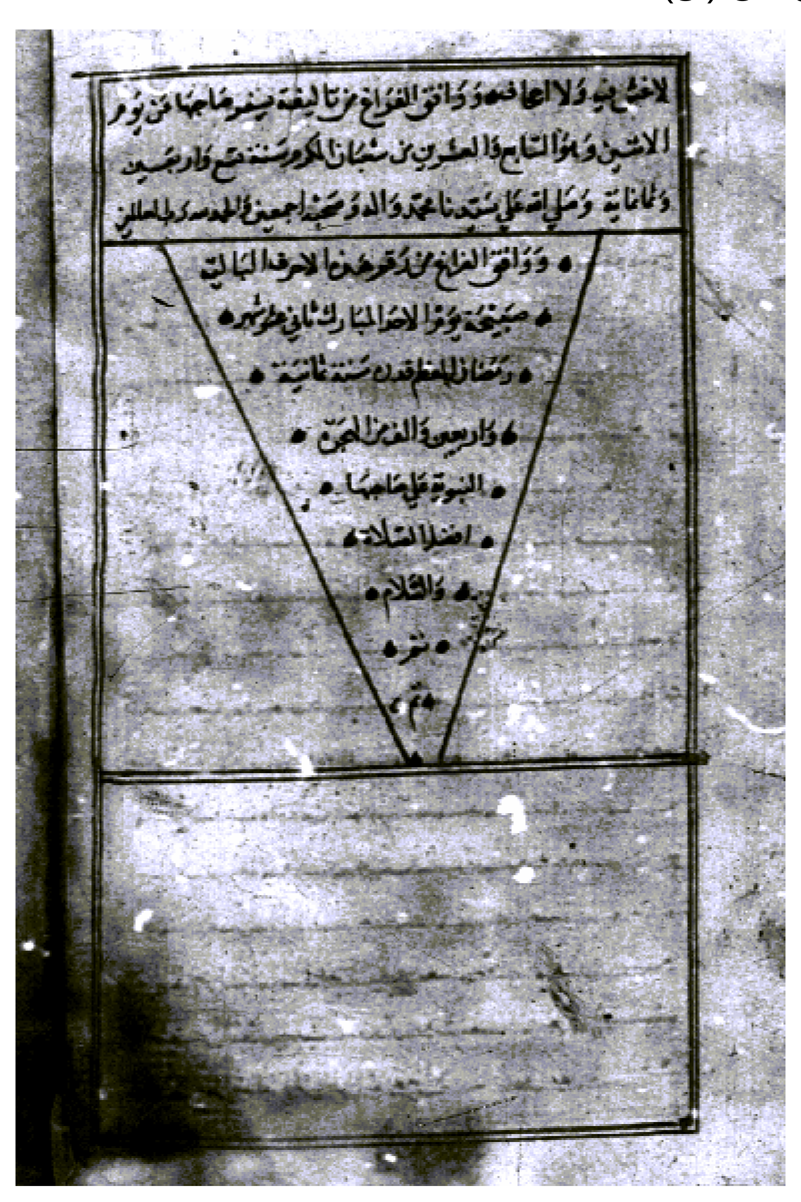
مقام الاحسان والتحسين، ولنا فيه اقوال من وجوه البيان،
بوضوح خروجهم من سبيل ادوات القرآن، قوله عليه
السلام: ان الله كتب الاحسان، والقول الاسنى،
وقولوا للناس حسنا، ودليل السلوك الاحسن، وجادلهم
بالتي هي احسن، وما دل عليه بقوله وقولا له قولا لينا،
والتأديب العظيم لموسى الكليم، وما ورد عليه، اذ لم
يرد العلم اليه فقد استبان لك ايدنا الله واياك بروح منه
من هذه الادوية الشافية، والادلة الوافية، ان من
الصواب الاعتراف بالافتقار الى التسليم، لقوله وفوق كل
ذي علم عليم، وانه ان كان المقام الفتوى فالله
والله اعلم، وانه ان كان ناجيا في مقام الاحتمال لا يقطع
بان ما ظهر له من تلك الاحتمالات احكم، وان ينسب
معلوما به الى المجهولات، ليتحقق انها غير متشابهات، وفقنا
الله واياك الى العلم والعمل، وعصمنا من التهافت في القول
والزلل، وهذا اخر ما قصدته لحضرات ذوي البيوت
مقبلا، واتخذت به العاقل خليلا، وجعلت
... قوله على ظلمه بعزة هذه المواعظ دليلا، جمعنا الله
واياهم بدار كرامته وكشف عن البدر لبس الصدى
صدى لشف ظلامته، تمت قال المؤلف

206

وكان الفراغ منها غفر الله له ولمن نظر فيه بعين الانصاف، لتعيها
وصفا له صاف لا غش فيه ولا اجحاف، في ليلة اسفر
صباحها عن يوم الاثنين وهو السابع والعشرين من
شعبان المكرم سنة تسع واربعين وثماني مائة وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل

الصفحة الأولى من (ش)

الصفحة الأخيرة من (ش)

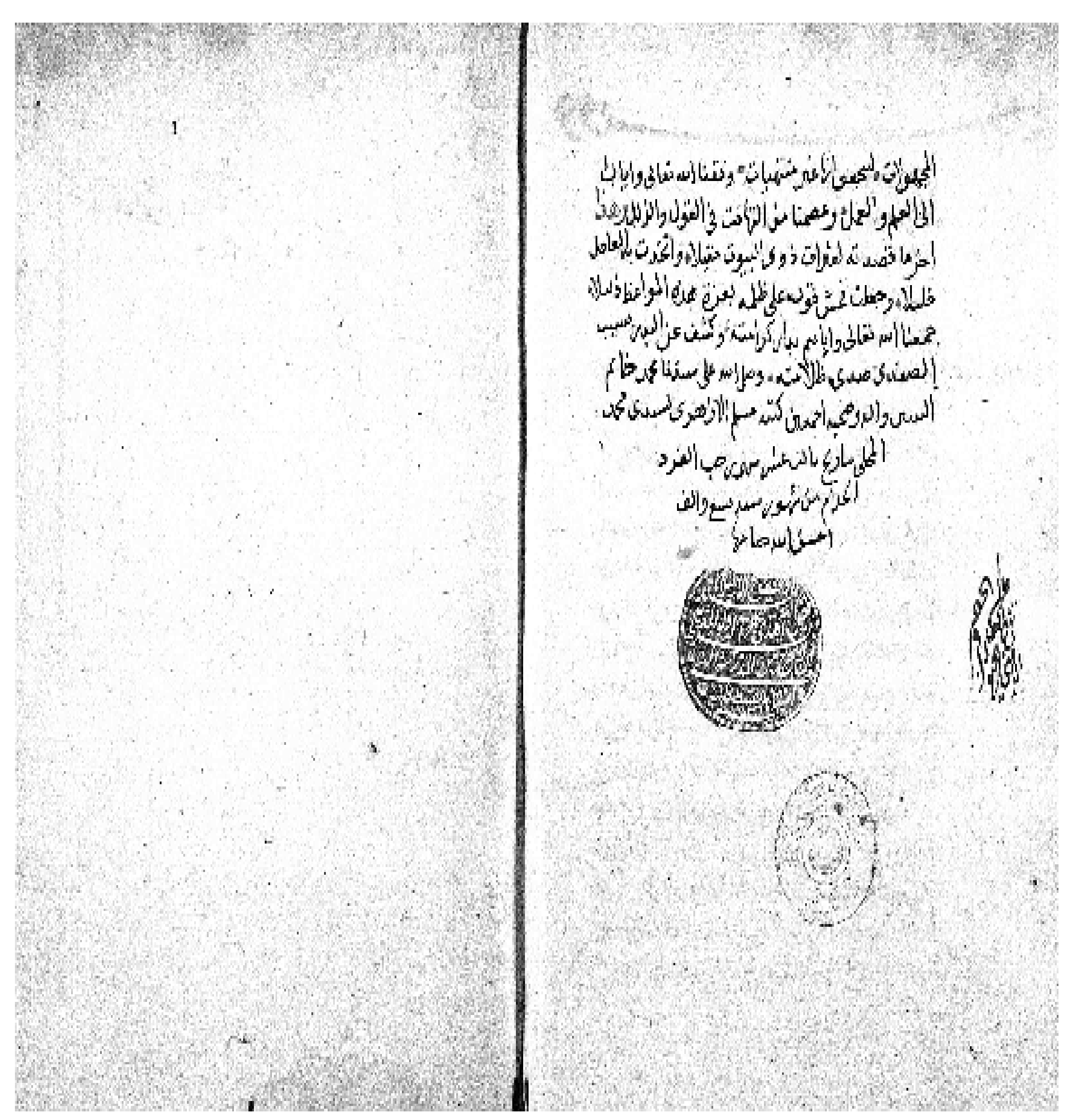


لا خفي به ولا اعا فيه ووافق الفراغ من تبليغه بيد صاحبها من يوم
الاثنين وهو السابع والعشرين من شعبان المكرم سنة تسع واربعين
وثمانماية وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

ووافق الفراغ من ذكر هذه الاحرف الباقية
صبيحة يوم الاحد المبارك ثاني عشر شهر
رمضان المعظم قدره سنة ثمانية
واربعين والف من الهجرة
النبوية على صاحبها
افضل الصلاة
والسلام
تم
تم

الصورة الأولى من مخطوطة (ك)

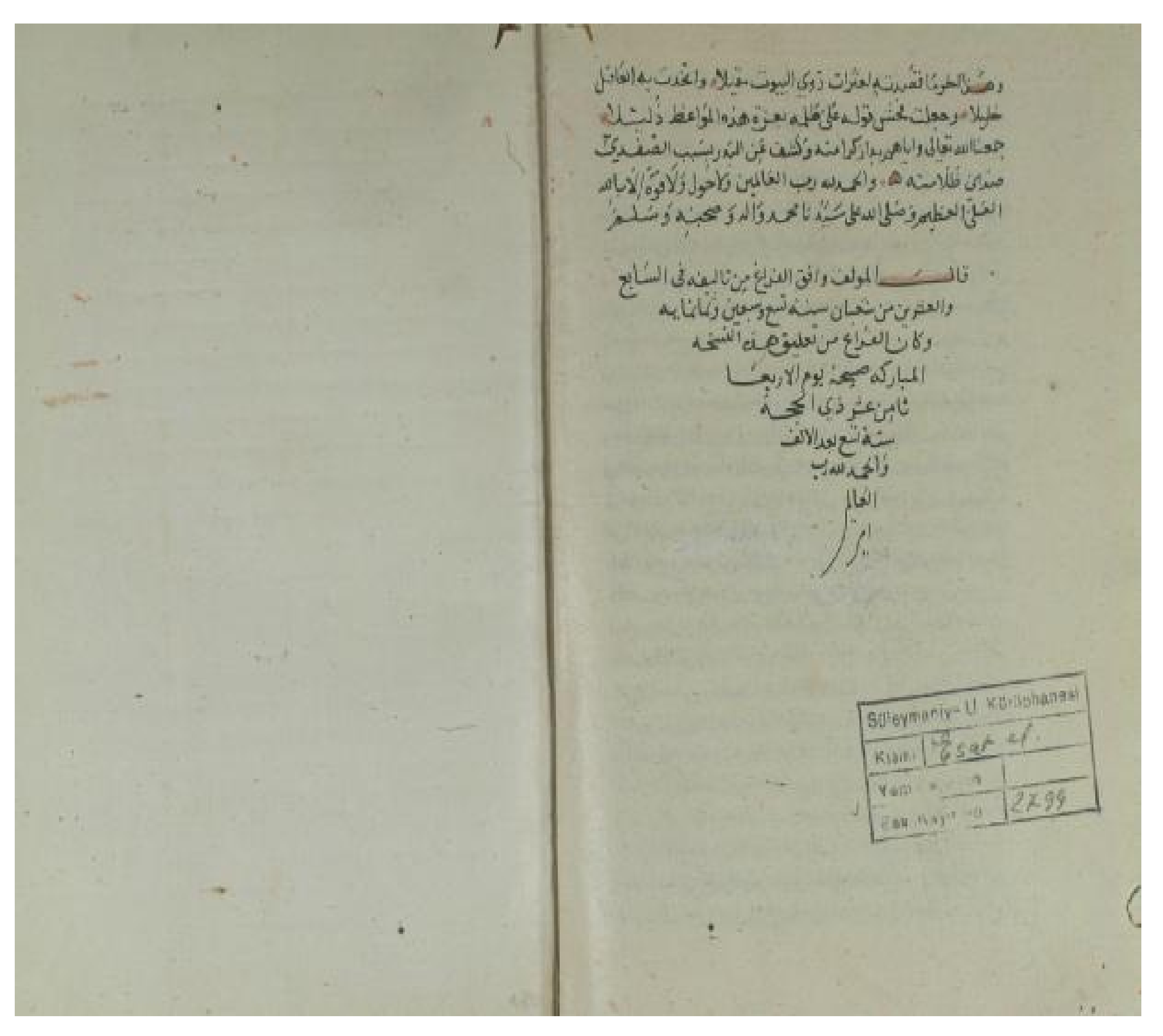
الصورة الأخيرة من (ك)



المجهولات لتحقيق الأمور المشتبهات وفقنا الله تعالى وإياك
إلى العلم والعمل وعصمنا من التهافت في القول والزلل بعد
إحرازنا قصدنا [illegible] قليلا وأخذت بالعاجل
قليلا وجعلت نفسي [illegible] على ظلمه بعزة هذه المواعظ [illegible]
جمعنا الله تعالى وإياهم بدار كرامته وكشف عن البصيرة حجب
المصنف في صدري ظلامته وصلى الله على سيدنا محمد خاتم
النبيين وآله وصحبه أجمعين كتبه مسلم الأزهري لسيدي محمد
المحلي تاريخ [illegible] رجب الفرد
الحرام من شهور سنة سبع وألف
أحسن الله ختامها

الصورة الأولى من (ف)

الصورة الأخيرة من (ف)



النص المحقـــق

بسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ[١]

الحَمدُ للهِ الَّذِي أَنزلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً، فَتُصبحُ الأَرضُ بِهِ[٢] مُخضَرَّةً، وَأَحيَا بِإنزَالِ غَيثِهِ القُلُوبَ فَغَدَتْ مُنشَرِحَةً مُنسَرَّةً[٣]، أَحمَدُهُ عَلَى تَعدَادِ نِعَمِهِ المُبِرَّةِ[٤]، وَأَشكُرُهُ عَلَى إمدَادِ[٥] مَوَاقِعِ إحسَانِهِ الَّتِي بِهَا الأَلسُنُ مُقِرَّةٌ. وَأَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَهُوَ[٦] الَّذِي لا يَعزُبُ عَن عِلمِهِ مِثقَالُ ذَرَّةٍ، شَهَادَةً تُنجِي قَائِلَهَا يَومَ يَرَى الأَخُ مِن أَخِيهِ مَفَرَّةً. وَأَشهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ الَّذِي أَكمَلَ بِهِ الدِّينَ وَأَقَرَّهُ، وَجَعَلَهُ[٧] لِلعُيُونِ قُرَّةً، صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصحَابِهِ[٨] نُجُومِ الهُدَى، وَأَعلامِ الاقتِدَا، فَكُلٌّ عَلَى دَائِرَةِ أُفُقِهِم مَمَرَّةً، صَلاةً تَرفَعُ[٩] قَائِلَهَا بَعدَ أَن تَنصِبَهُ تَمييزًا لِدَارِ الخُلدِ وَتَجُرُّهُ. وَبَعدُ ،

فَلَمَّا كَانَ الكِتَابُ الَّذِي اِشتَهَرَ بِـــ(نُزُولُ الغَيثِ الَّذِي انسَجَم عَلَى شَرحِ لامِيَّةِ العَجَم) المَنسُوبُ إِلَى الشَّيخِ العَلاَّمَةِ بَدرِ الدِّينِ الدَّمَامِينِيِّ ثُمَّ الإسكَندَرِيِّ - غَفَرَ اللهُ[١٠] مَا اجتَرَمَ، وَوَقَّقَ خَصمَهُ لِمُسَامَحَتِهِ يَومَ النَّدَمِ، مِمَّا بَعضُهُم لَهُ استَحسَنَ[١١]، وَسَاعَدَ بِالتَّقرِيظِ[١٢] لَهُ بِمَا أَمكَنَ[١٣]،

---

(١) زاد في (ش): اللهم اختم بخير.

(٢) "به" ليست في (ص).

(٣) في (ص): مسترة.

(٤) هكذا ضبطت في (ظ): المُبِرَّة، على وزن اسم الفاعل.

(٥) في (ز): أمداد.

(٦) "وهو" ليست في (ش) و(الأزهريتين).

(٧) في (ش): وجله.

(٨) "وأصحابه " ليست في (ص).

(٩) في (ب): ترافع.

(١٠) زاد في سائر النسخ: له.

(١١) هذا خبر كان الذي في بداية الجملة.

(١٢) في (الأزهريتين): بالتعريض بالعين المهملة، وفي (ص): بالتفويض.

(١٣) يشير هنا إلى تقريظات بعض العلماء لكتاب نزول الغيث، وهم: ١- قاضي القضاة عبدالرحمن بن خلدون ٢- القاضي ناصر الدين أحمد بن محمد التنسي ٣- القاضي محمد بن محمد بن الجزري ٤- مجد الدين إسماعيل الحنفي ٥- القاضي مجد الدين ابن مكانس ٦- شمس الدين محمد بن محمد الغماري ٧- محمد بن

وَلَم يُنبِّه[1] عَلَى أنَّ نَفسَ[2] التَّسمِيَةِ فِيهِ مِن بَابِ قَلبِ المَعنَى الحَسَنِ إلَى المُستَهجَنِ[3]، فَحَابَاهُ[4] تَعَصُّبًا، وَتَحَمَّلَ تَغَصُّبًا[5]، فَمَالَ[6] مَيلَ البَدرِ[7] فِي المَقُولِ[8] إلَى أُفُقِ الأُفُولِ، وَلَم يَرضَ حَالَةَ التَّوَسُّطِ فِي المَقَالِ، بِبَرَاعَةِ الاستِهلالِ[9]، فَوَقَعَ فِي النَّقصِ بَعدَ الكَمَالِ، وَاستَمطَرَ[10] نُزُولَ غَيثِهِ

الشحنة الحنفي ٨- محمد بن إبراهيم البدر البشتكي ٩- ابن حجر العسقلاني ١٠- زين الدين أبو بكر بن عثمان العجمي ١١- شمس الدين محمد بن محمد الزركشي ١٢- أحمد بن عبدالرحمن الصديقي.

انظر: الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر (ت٨٢٨هـ)، نزول الغيث، دراسة وتحقيق د. عبد الخالق بن مساعد بن عبد الله الزهراني، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨، ٢٠٠٧، (٤٩٩-٥٣٨).

(١) أي: الذي قرظ الكتاب.

(٢) "نفس" ليست في (ص).

(٣) يريد المؤلف أن الغيث يأتي بالخير وهو قد جاء في هذا الكتاب بما هو شر.

(٤) قال ابن منظور في اللسان (حبا) (٢٧/٤): "حابَى الرجلَ حباءً: نصره واختَصَّه و مال إليه". أي أن هؤلاء العلماء الذين قرظوا للدماميني ومالوا إليه واختصوه بالعلم إنما فعلوا ذلك تعصبا. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٥.

(٥) حدث تقديم وتأخير بين " تعصبا " و" تغصبا " في (ب) و(ش) و(ظ). وفي (ص): وحمل تعضنا.

(٦) في (التركيتين): فأل.

(٧) يشير هنا إلى أن اسمه بدر الدين ولكن بدره أفل.

(٨) في (الأزهريتين): المثول.

(٩) إشارة من المؤلف إلى مقدمة الدماميني التي غمز ولمز فيها الصفدي، ولم يسلك طريقا وسطا.

(١٠) في (التركيتين): واستمر.

بوَادٍ غَيرِ ذِي زَرعٍ، وَأجرَى كُمَيتَ[١] سَبَق[٢] لِسَانِهِ بِحَلبةٍ لَيسَ[٣] لَهَا ضَرعٌ[٤]، فَكَانَت مَنزِلَةُ خِصَامِهِ فِيهَا بِالذِّرَاعِ[٥] فَأوسَعَ [نَثرَةَ][٦] أخلافِهِ[٧] فِيهَا البَاعِ[٨] ولَم يُوسِّعِ[٩] لِمَن تَقَدَّمَه أَدَبًا

(١) الكميت: "الخيل الذي لونه بين الأسود والحمرة، وهو من أقوى الخيل". ابن منظور، لسان العرب (١٠٩/١٣) مادة (كمت). قال بدر الدين العيني: "ولقد نصحنا لك أيها الملك فما ارعويت، وبذلنا من القول فما رعيت، وركبت من خيل البغي أجرى كُميت". بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، حققه ووضع حواشيه د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤١٢، ١٩٩٢، (الحوادث في السنة الثانية بعد السبعمائة)، (٢٥٠).

(٢) ضبطت في (ك): سُبَّقَ.

(٣) كلمة "ليس" ليست في (ص).

(٤) اقتبس المؤلف هنا من الآية القرآنية: قال تعالى: ﴿ S T U V W X Y Z [ ] ﴾ إبراهيم: ٣٧ ، ومن قول العرب المجازي: "ما له زرع ولا ضرع" أي شيء. الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥، ١٩٩٤، مادة (ضرع) (٣٧٥) أي: لا أرض تزرع ولا ماشية تحلب. والمعنى الذي يريده ابن أقبرس هو أن كلام الدماميني وكتابه وقع في غير محله، وأنه في مكان لا ينبت أبدا، ولا طائل منه ولا فائدة.

(٥) قال ابن قتيبة في الأنواء: "الذراع وهي ذراع الأسد المقبوضة. وللأسد ذراعان مقبوضة ومبسوطة...". أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦)، كتاب الأنواء، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٧٥، ١٩٥٦،(٤٨).

(٦) في (أ) و(ب) و(ش) و(ظ): ببزة، وفي (ز): بنشرة.

قال ابن قتيبة: "النثرة بعد الذراع وهي ثلاثة كواكب متقاربة، أحدها كأنه لطخة وهو أنف الأسد...". ابن قتيبة، الأنواء، (٥٤). وقال ابن فارس في مقاييس اللغة (٣٨٩/٥): " ونَثَرت الشّاةُ: طرحت من أنفِها الأذى. وسمِّي الأنف النَّثرةَ من هذا، لأنه يَنثُر ما فيه من الأذى".

(7) في (ش) و(الأزهريتين): أخلاقه.

(٨) في (ف): بالباع.

(٩) ضبطت في (ص) يُوسع.

البُطَينَ[١] ولَم يَشتَرِط فِي المُنَازِلِ شَرطًا وَلا شَرطَينِ[٢]. وَمَا هَذَا إلاَّ خُرُوجٌ عَن سَبِيلٍ، وَمُعَادَاةُ خَلِيلٍ[٣]. وَلَيسَ الصَّفَدِيُّ بِمَعصُومٍ عَنِ[٤] الزَّلَلِ، وَلا عَنِ الوُقُوعِ فِي الخَلَلِ، بَل كُلٌّ غَيرُ مَعصُومٍ، فَحُدَّ مَن فَتَحَ بَابَ كَلامِهِ وَرُدَّ، وَافتَح لَهُ عَينَ الرِّضَى، وَإِن تَجِد عَيبًا فَسُدَّ. عَلَى أَنَّ مُستَظرَفَاتِ الأَدَبِيَّاتِ جَدِيرَةٌ بِالمُسَامَحَاتِ، وَتَركَ تَدقِيقِ المُنَاقَشَاتِ، مَنصُوصٌ عَلَى ذَلِكَ[٥] فِي الخِطَابِيَّاتِ. [الطويل]

أَجَل لَم تَجِد قَلبًا عَنِ[٦] الحِقدِ خَالِيًا وَلَا نَظَرًا إلاَّ وَيُبدِي المَسَاوِيَا[٧]

فَمَن [تَأَمَّلَ][٨] بِتَوفِيقٍ عَلِمَ، وَسَالَمَ[٩] النَّاسَ سَلِمَ. هَذَا وَإِن أَصَابَت مَوَاقِعَ أَلفَاظِهِ صَوَائِبُهُ،

---

(١) قال ابن قتيبة (٢٠): "البطين وهو ثلاثة كواكب خفية كأنها أثافي...".

وجاء في اللسان مادة (بطن): "البُطَين نجم من نجوم السماء من منازل القمر بين الشرَطَين والثُرَيَّا جاء مصغَّراً عن العرب وهو ثلاثةُ كواكبَ صغار مستوية التثليث كأنها أثافي وهو بطن الحمَل وصُغِّر لأن الحمَل نجومٌ كثيرة على صورة الحَمَل والشرَطان قَرناه والبُطَين بَطنُه والثريا أَليتُه والعرب تزعُم أن البُطَين لا نَوء له إلا الريحُ. ابن منظور، لسان العرب (١٠٧/٢).

(٢) قال ابن قتيبة (١٧): "الشرطان كوكبان، يقال أنهما قرنا الحمل...".

(٣) لعله يشير إلى خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي: فقيه مالكي، من أهل مصر توفي سنة ٧٦٧ وفي رواية أخرى أنه توفي سنة ٧٧٦. وهو من أعلم المالكية بمذهبهم، ومن يعادي خليلا لا يفوز أبدا كأنه العالم الأكبر عندهم. وهنا تعريض بالدماميني المالكي المذهب الذي ديدنه المخالفة والمعاداة، ولو لِمَن هو أعلم منه، ويمكن أن يكون المراد هو الفرهودي، ويمكن أن يكون المقصود من خليل هنا أيَّ صاحب، ومعاداة الصحب غير مستساغة. انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ضبطه وصححه عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، (٤٩/٢)، والزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٤م، (٣١٥/٢)، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، (١١٣/٤).

(٤) في (ش): من. ولعلها الصّواب.

(٥) في (ز): "عليه" مكان "ذلك"، وقال في حاشية (ظ): الأولى عليه.

(٦) في (ص): من.

(٧) لم أجد هذا البيت فيما لدي من المصادر، ويبدو أنه من شعر المؤلف.والله أعلم.

(٨) زيادة من (ز) وحاشية (ظ)، وفي (ص): بتوفق.

(٩) في (ز): ومن سالم.

فَكَفَاهُ نُبلا[(١)] أن تُعَدَّ مَعَايِبُهُ[(٢)]، وكَانَ الرَّدُّ[(٣)] إلى الصَّلاحِ أولَى مِن أن يَكُونَ عَلَيهِ لِقَلبٍ[(٤)] مُعَنًّى الإصلاحُ ولَكِن أشغَلَهُ وأَهَمَّهُ[(٥)]، فَثَقَّلَ عَلَيهِ ذَمَّهُ[(٦)]، ولَم يَنصُب مَقَامَهُ عَلَى المَدحِ، بَل أطلَقَ فِي مَنسُوجِ كَلامِهِ نَارَ القَدحِ. [الخفيف]

مَا عَجِيبٌ رَدُّ الفَسَادِ صَلاحًا بَل عَجِيبٌ جَعلُ[(٧)] الصَّلاحِ فَسَادَا[(٨)]

ولَو وَجَدَ[(٩)] لهُ فِي مَنَازِلِ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ مَنزِلا، مَا حَمَلَ كَلِمَةَ خَلِيلِهِ المُسلِمِ عَلَى ظَهرِ سُوءٍ، وَهُوَ يَجِدُ لَهَا[(١٠)] فِي الخَيرِ مَحمَلا[(١١)]، ولَـــمَّا أن[(١٢)] رُدَّ[(١٣)] الحَالُ إلَى الصَّلاحِ، وتَعَالَى

---

(١) في (ب) و(ص): نيلا.

(٢) اقتباس من قول علي بن الجهم:

(وَمَن ذَا الَّذِي تُرضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا ...كَفَى المَرءَ نُبلاً أنْ تُعَدَّ مَعايبُه)

أبو الحسن، علي بن الجَهْم بن بدر بن الجَهْم (ت ٢٤٩هـــ)، ديوانه، عني بجمعه وتحقيقه ونشره خليل مَردم بك، لجنة التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٦٩هـــ ـــ١٩٤٩م، (١١٨).

(٣) في (ش): وإن كان الرد.

(٤) في (الأزهريتين): القلب.

(٥) في (الأزهريتين): وهمه، وفي (ص): ما همه، وفي (ك): شغله وأهمه.

(٦) في (الأزهريتين): دَمُه، وفي (ك): فنقل عليه ذمه.

(٧) في (ص): رد.

(٨) يبدو أن البيت من شعر المؤلف.

(٩) هكذا ضبطت في (ب) و(ف)، ولكن يمكن قراءتها " وُجِدَ " والمعنى حِينَئِذٍ يتغير.

(١٠) في (ص): له.

(١١) في (ش): محلا. اقتبس المؤلف من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك المؤمن إلا خيرا وأنت تجد لها في الخير محملا). الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـــ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد بن سلامة، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـــ، ١٩٩٩م (٣٧٧/٧).

(١٢) سقطت "أن" من (ش)، و(الأزهريتين).

(١٣) في (ص): رَدَّ بفتح الراء.

تَمييزُ ظُهُورِهِ فَلاحَ[١]، لاحَ[٢] لِي أن أكتُبَ عَلَى مَا [أوحَلَ][٣] مِن نُزُولِ غَيثِهِ بَعضَ[٤] أورَاقٍ، وَأُبَيِّنَ مَا كَدَّرَ نَدَى مَوَاقِعِ أقلامِهِ أو رَاقَ، وَسَمَّيتُهُ: (تَحكِيمُ العُقُولِ بِأُفُولِ البَدرِ بِالنُّزُولِ). فَأقُولُ، وَبِاللهِ التَّوفِيقُ فِي المَقُولِ:

قَالَ الصَّفَدِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ -: **"وَأَمَّا هَذِهِ القَصِيدَةُ اللَّامِيَّةُ إنَّمَا سُمِّيَت لَامِيَّةَ العَجَمِ تَشبِيهًا لَهَا[٥] بِلَامِيَّةِ العَرَبِ[٦]، فَإنَّهَا تُضَاهِيهَا فِي حِكَمِهَا وَأَمثَالِهَا"** إلَى قَولِهِ: **" وَحَسبُكَ أنَّ النَّاسَ قَالُوا:[٧] إنَّهَا لَامِيَّةُ العَجَمِ فِي نَظِيرِ تِلكَ، بِمَعنَى: إن كَانَ لِلعَرَبِ قَصِيدَةٌ لَامِيَّةٌ مَشهُورَةٌ بِالأدَبِ وَالأمثَالِ[٨]، فَإنَّ لِلعَجَمِ لَامِيَّةً أخرَى[٩] تُنَاظِرُهَا، وَإضَافَةُ الشَّيءِ إلَى شَيءٍ مَشهُورٍ أو عَظِيمٍ يَدُلُّ عَلَى شَرَفِ المُضَافِ"[١٠].**

---

(١) في (الأزهريتين): وتعالى تمييز ظهور فلاح.

(٢) في (ص): فلاح.

(٣) في (أ) و(ب) و(ش) و(الأزهريتين): أوجل، وما أثبت من (ص) و(التركيتين) . وأخذ ابن أقبرس هذا المعنى من تسمية الدماميني كتابه (نزول الغيث) من أن غيثه لم يفد بل سبب الوحل.

(٤) "بعض" ليست في (ص).

(٥) "لها" ليست في (ص).

(٦) لامية العرب للشنفرى، التي مطلعها:

(أقيموا بَني أُمّي صُدُورَ مَطِيِّكُم ... فإنّي إلى قَومٍ سِواكُم لأميَلُ)

انظر: أبو فيد مؤرج بن عمر السدوسي (ت ١٩٥)، شعر الشنفرى الأزدي، تحقيق وتذييل د. علي ناصر غالب، من مطبوعات مجلة العرب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٨، (١٥)، والبغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٩، ١٩٧٩، (٣/٣٤٠-٣٤٤).

(٧) الغيث: (قالوا في هذه القصيدة إنها...).

(٨) الغيث: والحكم.

(٩) في (الغيث): مثلها.

(١٠) الغيث المسجم (٢٧/١)، وتكملة النص: فإن قوله تعالى: ﴿m n o p q ﴾ البقرة:[٩٨] ، أشرف لهم من قوله (والملائكة) لإضافتهم إليه.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ تَعقِيبًا عَلَيهِ فِي هَذَا المَقَامِ: " **أَمَّا الإِضَافَةُ الوَاقِعَةُ فِي قَولِهِم: لاَمِيَّةُ العَرَبِ، فَمُشعِرَةٌ**[١] **بِالتَّعظِيمِ وَالشَّرَفِ لِلمُضَافِ مِن جِهَةِ شَرَفِ**[٢] **المُضَافِ إِلَيهِ؛ إِذِ العَرَبُ هُم أَهلُ اللِّسَانِ**" إِلَى قَولِهِ: "**وَأَمَّا**[٣] **العَجَمُ فَلَيسُوا بِهَذِهِ المَثَابَةِ وَلاَ قَرِيبٍ مِنهَا**"[٤]، وَشَنَّعَ عَلَيهِ بِقَولِهِ: "**وَلاَ يُنكِرُ ذَلِكَ إِلاَّ جَاهِلٌ أَو مُعَانِدٌ...**" [٥] إِلَى آخِرِهِ .

قُلتُ: وَلا يَتَعَقَّلُ مُتَعَقِّلٌ مِن سِيَاقِ كَلامِ الصَّفَدِيِّ فِي هَذَا المَقَامِ تَفضِيلَ العَجَمِ عَلَى العَرَبِ لِسَانًا حَتَّى يَصِحَّ هَذَا التَّشنِيعُ.وَكَفَى بِقَولِهِ: " **تَشبِيهًا لَـهَا بِلَامِيَّةِ العَرَبِ**". وَالمُشَبَّهُ بِهِ عِندَ عُلَمَاءِ البَلَاغَةِ حَقُّهُ أَن يَكُونَ أَبلَغَ مِنَ المُشَبَّهِ غَالِبًا[٦].

وَأَمَّا مِن جِهَةِ الإِضَافَةِ بِالأمر[٧] المُستَعظَمِ المُستَغرَبِ مِنهَا - فِي مَقصُودِهِ[٨] وَمَا دَلَّ عَلَيهِ كَلامُهُ[٩]- (أَنَّ العَجَمِيَّ إِذَا ضَاهَى العَرَبِيَّ بَلاغَةً وَفَصَاحَةً، وَلِسَانًا عَرَبِيًّا، وَحُكمًا مَعنَوِيًّا، كَانَ ذَلِكَ بَالِغًا مَعنَى التَّعظِيمِ وَالشَّرَفِ)، فَهَذَا[١٠] مَا قَصَدَ مِن مَعنَى تَعظِيمِ الإِضَافَةِ فِي هَذَا المَقَامِ، وَلا يَشُكُّ فِي هَذَا مَن لَهُ مَعرِفَةٌ بِأَسَالِيبِ الكَلَامِ.

---

(١) في سائر النسخ "مشعرة".

(٢) كلمة "شرف" ليست في سائر النسخ.

(٣) من هنا إلى قوله " وشنع عليه بقوله" ساقط من (ش).

(٤) في (ب) و(ش) و(ص) و(ك): على قرب منها.

(٥) نزول الغيث (٢٣١-٢٣٢).

(6) كلام المؤلف يحتاج إلى تحرير، فإن الذي يكون أبلغ هو وجه الشبه في المشبه به، لا المشبه به؛ لأنك إذا قلت: زيد كالأسد في الشجاعة، لا تقول: إن الأسد أبلغ من زيد، بل تقول: إن شجاعة الأسد أبلغ وأتم من شجاعة زيد. هذا على أصل التشبيه، لكنهم قد يجعلون وجه الشبه في المشبه أبلغ من وجه الشبه في المشبه به في التشبيه المقلوب على الادعاء لا الحقيقة. راجع أبا العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب المغربي (ت١١٢٨)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤، ٢٠٠٣، (١٧٧/٢-١٧٨).

(٧) في (التركيتين): فالأمر.

(٨) أي: الصفدي.

(٩) في (ص): "وما دل عليه أن الكلام العجمي".

(١٠) "فهذا": جواب "وأما".

قَالَ مَولانَا سَعدُ الدِّينِ[١] فِي (حَاشِيَةِ الكَشَّافِ)[٢] فِي قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَإِن ´ µ ¶ ¸ نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] مَا حَاصِلُهُ : "أن يَرجِعَ الضَّمِيرُ إلَى النَّبِيِّ ﷺ أولَى وَأقعَدُ مِن رُجُوعِهِ إلَى القُرآنِ مِن جِهَةِ المَعنَى[٣]؛ لأنَّ كَونَهُ رَسُولا أُمِّيًّا، وَقَد أتَى بِمَا أعجَزَ بِهِ بُلَغَاءَ أهلِ اللِّسَانِ طَبعًا وَسَجِيَّةً، ولَم يَكُن بِشَاعِرٍ، وَلا كَاتِبٍ[٤] أبلَغُ وَأعظَمُ مِمَّا لَو كَانَ يُحسِنُ الكِتَابَةَ وَالشِّعرَ، فَكَأنَّهُ قَالَ - وَألزَمَ الحُجَّةَ -[٥]: ﴿وَإِن ´ µ ¶ ¸ نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ فِي الأُمِّيَّةِ، وَهَذَا أبلَغُ فِي التَّعجِيزِ لَهُ[٦] فِيمَا تَوَهَّمُوهُ أنَّهُ مِن قَولِ البَشَرِ"[٧].

---

(١) هو مسعود بن عمر بن عبدالله، سعد الدين التفتازاني: من أئمة العربية والبيان والمنطق، من مؤلفاته: المطول، وحاشية على الكشاف، لم يكمله. توفي سنة (٧٩١هــ).

انظر: الدرر الكامنة (٢١٤/٤) وجلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٤، ١٩٦٤، (٢٨٥/٢).

(٢) الحاشية مخطوط.

(٣) كلمة "المعنى" ساقطة من (ص).

(٤) في (الأزهريتين): شاعرا ولا كاتبا.

(٥) "وألزم الحجة" ليست في (التركيتين).

(٦) زاد في (التركيتين): "وألزم الحجة".

(٧) تحدث العلماء في هذه الآية وفصلوا القول فيها، والذي عليه الجمهور من العلماء - ومنهم: قتادة ومجاهد وغيرهما- أنَّ الضمير في (مثله) عائد على القرآن، وقيل الضمير يعود على التوراة والإنجيل فالمعنى: فأتوا بسورة من كتاب من مثله، فإنه تصدق ما فيه، وقيل الضمير يعود على النبي ﷺ.

انظر: الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هــ)، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بيروت، لبنان، ١٤٢١، ٢٠٠١، (١٢٨/١-١٢٩). وأبو بكر عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هــ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٧، ٢٠٠٦، (٣٥٠/١). وبرهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥هــ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣، ١٩٩٢، (١٣٦/١). وشهاب الدين السيد محمود الألوسي (١٢٧٠هــ)، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، علق عليها محمد أحمد الآمدي وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث

فَتَأَمَّل ذَلِكَ يَتَّضِح لَكَ مَا قَصَدَهُ مِن مَعنَى التَّعظِيمِ فِي الإِضَافَةِ فِي قَولِـــهِم : لامِيَّةُ العَجَمِ، بِهَذَا القَصدِ، وَاللهُ أَعلَمُ .

العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠، ١٩٩٩، (٢٦٢/١-٢٦٤). ومحمد الطّاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، (٣٣٧/١-٣٣٩).

قَالَ[(١)] الصَّفَدِيُّ: "**وَمَا أحسَنَ قولَ أبي فِرَاسٍ الحَمَدَانِيِّ**[(٢)]: [مخلع البسيط]

تَنَاهَضَ النَّاسُ لِلمَعَالِي   لَمّا رَأَوا نَحوَهَا نُهُوضِي

تَكَلَّفوا المَكرُمَاتِ كَدّاً   تَكَلُّفَ النَّظمِ بِالعَرُوضِ[(٣)]

قَالَ :"**وَقولُ ابنِ حَجَّاج**[(٤)]: [مخلع البسيط]

مُستَفعِلُن فَاعِلُن فعُولُ   مَسَائِلٌ كلُّها فُضولُ[(٥)]

---

(١) كلمة "قال " ليست في (ص).

(٢) هو: الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الربعي، يكنى أبا فراس، كان أميرا شاعرا، فارسا شجاعا، اشترك في حروب كثيرة ضد الروم، وأسر مرتين، هرب في الأولى، وافتداه ابن عمه سيف الدولة في الثانية بأموال عظيمة، قتل سنة (٣٥٧هــ).

انظر: الثعالبي أبو منصور (٤٢٩ هــ)، يتيمة الدهر، شرح وتحقيق د.مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣، ١٩٨، (٥٧/١).

(٣) أبو فراس، شرح ديوان أبي فراس الحمداني لابن خالويه، إعداد د. محمد بن شريفة، راجعه ووضع بعض حواشيه ودقق فهارسه عبد العزيز محمد جمعه، مؤسسة جائزة عبد العزيز بن سعود البابطين للإبداع الشعري، ٢٠٠٠، (٢٦٤)، وأبو فراس الحمداني ديوانه، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٥، ٢٠٠٤، (١٥٩)، ووردا عند الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي (ت ٤٢٩)، التمثيل والمحاضرة، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨١، ١٩٦١، (١٨٩) وروايته في التمثيل (كما) مكان (لما)، و(الشعر) مكان (النظم).

(٤) هو الحسن -أو الحسين- بن أحمد بن حجاج النيلي البغدادي، يكنى أبا عبد الله، من كبار الشيعة، مشهور بالخلاعة والمجون والفحش والقبح، مدح الملوك، والأمراء، والوزراء، والرؤساء، وكانوا يكرمونه على فحش شعره وقبحه، وينسب إلى النِّيلُ وهي: بليدة في سواد الكوفة يخترقها خليج كبير حفره الحجاج ابن يوسف الثقفي وسماه بنيل مصر. توفي سنة (٣٩١هــ).

انظر: الثعالبي، يتيمة الدهر (٣٥/٣)، وأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هــ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤/٨)، وشهاب الدين، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هــ، ١٩٥٧م (٣٣٤/٥)، وأبو العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (١٦٨/٢)، وشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هــ)، سير أعلام النبلاء، مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢، ١٩٨٢، (٣٨٥/١٩)، وابن كثير (ت ٧٧٤هــ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٣٥٤، ١٩٧٤، (٣٢٩/١١)، والزركلي، الأعلام ٢٣١/٢.

(٥) رواية الشطر الثاني في (ص): هذا لعمري هو الفضول.

قد كَانَ شِعرُ الوَرَى صَحِيحـًا   مِن قبلِ أن يُخلقَ الخَـــلِيلُ[١]

قَالَ: **"قُلتُ: وَهَذَا الوَزنُ يُعرَفُ بمُخَلَّع البَسِيطِ، وَلَا بُدَّ لِلبَاغِي مِن مَصرَع، فَإِنَّ ابنَ حَجَّاج بَغَى عَلَى الخَلِيلِ[٢] -رَحِمَهُ اللهُ-، فَأورَثَهُ[٣] بَغيُهُ مَصرَعًا فظيعًا، وَأوقعَهُ فِي زِحَافِ هَذَا الوَزنِ بعَينِهِ؛ لأنَّهُ قالَ أوَّلَ قصِيدَتِهِ الَّتِي لَهُ فِي حَرفِ البَاءِ :** [مخلع البسيط]

النَّيكُ[٤] عِندِي أحلَى وَأطيَب   مِن عِنَبٍ أصــفرٍ مُزَبّــَب[٥]

قال:[٦] **فإِنَّ وَزنَهُ: مُستَفعِلٌ مَفعُولٌ فعُولٌ، فأوقعَ (مَفعُولٌ) موقِعَ (فَاعِلٌ)، وَالعَجُزُ وَزنُهُ (مُفتَعِلٌ) بَدَلًا عَن (مُستَفعِلٌ)[٧] بالطَّيِّ[٨] "[٩]**. انتَهَى كَلامُهُ.

---

(١) الديوان مخطوط، وانظرهما عند: أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧، ١٩٨٧، (٢٤٣/١٤)، وورد دون نسبة في: البداية والنهاية لابن كثير (١٦١/١٠).

(٢) هو: الخليل بن أحمد الفرهودي.

انظر: ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، معجم الأدباء، راجعته وزارة المعارف العمومية، عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، (٧٢/١١).

(3) في (الأزهريتين)، ونزول الغيث: فأورده.

(4) في (ب) و(التركيتين): النيل.

(5) هذا البيت وغيره من الأبيات الفاحشة يصدق عليها قول رسول الله ﷺ « لأن يَمتَلِئَ جَوفُ أَحَدِكُم قيحًا خَيرٌ لَهُ مِن أن يَمتَلِئَ شِعرًا ».

(6) كلمة "قال" ليست في (ص).

(٧) في (أ) و(ب) و(ش) و(ص) و(ظ): منفعلن، وما أثبت من (التركيتين) و(نزول الغيث) وجملة : "وَالعَجُزُ وَزنُهُ (مُفتَعِلُن) بَدَلًا عَن (مُستَفعِلُن) بِالطَّيِّ" ليست موجودة في الغيث المسجم.

(٨) الطي: هو حذف الرابع الساكن من مثل مستفعلن ومفعولات. انظر: ابن القطاع، علي بن جعفر(ت ٥١٥هـ)، البارع في علم العروض، قدم له ودرسه وحققه ووعلق عليه وصنع فهارسه د. أحمد محمد الدايم، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٤٠٢، ١٩٨٢، (٥٥-٥٦)، ومحمد بن عبد الملك بن محمد أبي بكر بن السرّاج (ت ٥٤٩ هـ)، المعيار في أوزان الأشعار، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الأنوار، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٨، ١٩٦٨، (٢٢).

(٩) الغيث ٥٥/١ وعبارة: " والعجز وزنه.... بالطي" ليست موجودة في الغيث.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: " **لَيتَهُ سَكَتَ عَن هَذَا التَّشنِيع، فَإِنَّهُ أجمَلُ بِهِ وَأَستَرُ**"[١]، وَقَالَ كَلَامًا طَوِيلًا حَاصِلُهُ أَنَّهُ فَهِمَ مِن كَلامِهِ أَنَّ السَّبَبَ فِي وُقُوعِهِ فِي زِحَافِ هَذَا الوَزنِ جَعلُهُ (مَفعُولٌ) مَوضِعَ (فَاعِلٌ)، قَالَ: "**وَهَذَا لَيسَ بِزِحَافٍ بِإِجمَاعِ مِن أَئِمَّةِ العَرُوض**"، قَالَ: " **لأنَّ الزِّحَافَ عِندَهُم: تَغيِيرٌ**[٢] **يَلحَقُ ثَوَانِيَ الأَسبَابِ**"[٣].

قَالَ: "**وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَوُقُوعُ**[٤] **(مَفعُولٌ) عِوَضًا عَن (فَاعِلٌ) لَيسَ بِزِحَافٍ**[٥]؛ **لأَنَّ زِحَافَ هَذَا الجُزءِ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي الأَلفِ مِنهُ؛ لأَنَّهَا**[٦] **ثَانِي سَبَبٍ، وَلاَ تُغَيَّرُ هَذِهِ الأَلفُ إِلاَّ بِالحَذفِ، وَحَذفُهَا وَحَذفُ مِثلِهَا عِندَهُم مِن أَنوَاعِ الزِّحَافِ يُسَمَّى خَبْنًا**[٧] **فَيَصِيرُ هَذَا الجُزءُ بَعدَ**

---

(١) في نزول الغيث: واستر له.

(٢) سقطت كلمة "تغيير" من (الأزهريتين).

(٣) السبب سببان: خفيف وهو حرف متحرك بعده حرف ساكن، مثل (قد و هل و لن)، وثقيل وهو حرفان متحركان معا مثل (بِكَ و لكَ و مَعَ).

انظر: يحيى بن علي، الخطيب التبريزي، أبو زكريا (ت ٥٠٢هــ)، الكافي في العروض والقوافي، تحقيق الحسَّاني حسن عبد الله، مطبعة المدني، القاهرة، د ت، (١٩)، وابن القطاع، علي بن جعفر، البارع في علم العروض، (٥٥)، ابن السراج، المعيار في أوزان الأشعار (٢٢)، الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هــ)، شرح عروض ابن الحاجب، حققه وقدم له وعلق عليه د. محمود محمد العامودي، دار المقداد للطباعة، غزة، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠١، (٢٨).

(٤) في (ب) و(ش): فوقع.

(٥) في نزول الغيث: بزحاف له.

(٦) في (ص): لأنه.

(٧) "الخبن هو: حذف الحرف الثاني الساكن". ابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هــ)، العمدة في صناعة الشعر ونقده، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د. النبوي عبد الواحد شعبان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠، ٢٠٠٠، (٢٢٤/١)، وابن القطاع، علي بن جعفر، البارع في علم العروض (٥٥)، والمعيار في أوزان الأشعار لابن السرّاج (٢٢).

خَبنِهِ: **(فَعِلُن) هَكَذَا**[١] **بِتَحريكِ العَينِ**"[٢]،ثُمَّ أَخَذَ فِي التَّشنِيعِ عَلَيهِ[٣] بِقَولِهِ: "**وَكَيفَ يَتَصَوَّرُ عَاقِلٌ، أَو يَتَخَيَّلُ**[٤] **مَن لَهُ أَدنَى إِلمَامٍ بِهَذَا الفَنِّ أَنَّ (مَفعُولُن) مُزَاحَفٌ عَن فَاعِلٌ**"[٥].

قُلتُ: لم يُرِدِ الصَّقَدِيُّ- رَحِمَهُ اللهُ- بِإِطلاقِ وُقُوعِ ابنِ حَجَّاجٍ في الزِّحَافِ[٦] الزِّحَافَ الاصطِلَاحِيَّ عِندَ جَادَّةِ العَرُوضِيِّينَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ مُطلَقَ التَّغيِيرِ؛ فَإِنَّ (مَفعُولُن) فِي هَذَا الوَزنِ غَيرُ كَلِمَةِ (فَاعِلُن)؛ لأنَّ الزِّحَافَ مِنَ الزَّحفِ، وَهُوَ خُرُوجُ الشَّيءِ عَن مَحَلِّهِ تَكَلُّفًا بِفِعلِهِ، أو بِفِعلِ غَيرِهِ، قَالَ -عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ- لِعَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَوفٍ[٧] -رَضِيَ اللهُ عَنهُ: ((إِنَّكَ مِنَ الأَغنِيَاءِ، وَإِنَّكَ لَن تَدخُلَ الجَنَّةَ إِلاَّ زَحفًا))[٨]، فَيَكُونُ أَرَادَ بِهِ الزِّحَافَ اللُّغَوِيَّ بِهَذَا المَعنَى، وَدَلَّ

---

(١) في (ص): هذا.

(٢) انظر: الخطيب التبريزي، الكافي في العروض والقوافي، (٣٩)، وابن القطاع، البارع في علم العروض، (٩٧)، والمرادي، شرح عروض ابن الحاجب، (٤١).

(٣) في (ش): غاية.

(٤) زاد في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) كلمة "هذا".

(٥) نزول الغيث (٢٣٥-٢٣٧).

(٦) كلمة "الزحاف" ساقطة من (ش).

(٧) هو عبد الرحمن بن عوف أحد المبشرين بالجنة.

انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٦٨/١)، والزركلي، الأعلام (٣٢١/٣).

(٨) تكملة الحديث: ((فأقرض الله يطلق قدميك. قال: فما أقرضُ الله؟ قال: تتبرَّأ مما أنت فيه، قال: يا رسول الله! من كله أجمع؟ قال: نعم. فخرج ابنُ عوفٍ وهو يهمّ بذلك، فأرسل إليه رسول الله ﷺ فقال: أتاني جبريل فقال: مُر ابنَ عوفٍ فليُضِفِ الضَّيفَ، وليُطعم المسكينَ، وليُعطِ السَّائلَ، وليبدأ بمن يعولُ، فإنّه إذا فعل ذلك كان تزكية ما هو فيه)).

قال الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة): "ضعيف جدا . أخرجه ابن سعد (٣/ ١٣١-١٣٢) والطبراني، وعنه أبو نعيم في "الحلية" (٣٣٤/٨) ومن طريق أخرى (٩٩/١)، والحاكم (٣١١/٣)، والسياق له من طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره، و قال: "صحيح الإسناد".

ورده الذهبي بقوله: "قلت: خالد ضعفه جماعة، و قال النسائي: ليس بثقة ".

وقال الحافظ: "ضعيف مع كونه فقيها، وقد اتهمه ابن معين".

محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، مكتبة المعارف الرياض، ط١، ١٤٠٨، ١٩٨٨. (٢٥٣/٤).

سِيَاقُ حِكَايَةِ قَولِ ابن الحَجَّاج عَلَى أَنَّ السَّلِيمَ الطَّبع نَظمًا غَيرُ مُحتَاجٍ إلَى عِلمِ العَرُوض، فَإِنَّهُ مِنَ الأُمُورِ المُستَغنَى عَنهَا، وَسَاقَهُ فِي مُخَلَّع البَسِيطِ، وَأَتَى فِيهِ[١] بِمِيزَانِ سَلِيمَةٍ عَنِ[٢] العِلَلِ وَالتَّغيير. ولمَّا كَانَ هَذَا النَّوعُ الَّذِي أَتَى بِهِ فِي قَصِيدَتِهِ البَائِيَّةِ مُفتَقِرًا إلَى مَعرِفَةِ اصطِلاح[٣] العَرُوضِيِّينَ فِي الكَلامِ عَلَى إيقَاع (مَفعُولٌ) مَوقِعَ (فَاعِلٌ) مَثَلا، وَالكَلامِ عَلَى ذَلِكَ بِعِلَلِهِ وَتَعلِيلِهِ كَانَ ابنُ الحَجَّاج جَدِيرًا بِالنَّقدِ عَلَيهِ فِي دَعوَاهُ الاستِغنَاءَ عَن عِلمِ العَرُوض.

هَذَا مُرَادُ الصَّفَدِيِّ فِي هَذَا المَقَام، وَلَيسَ مُرَادُهُ بِقَولِهِ: "**لأَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلَ قَصِيدَتِهِ البَائِيَّةِ**[٤]" التَّعلِيلَ[٥] الَّذِي فَهِمَهُ عَنهُ حَتَّى نَسَبَهُ بِتَشنِيعِهِ عَلَيهِ إلَى الجَهل، وَكَيفَ يَجهَلُ الصَّفَدِيُّ مَعنَى الزِّحَافِ فِي اصطِلاح العَرُوضِيِّينَ وَهُوَ أَوَّلُ وَظِيفَةِ المُعَلِّم[٦]، بَل يَجِبُ تَأوِيلُ كَلام مِثلِهِ عَلَى وَجهٍ يَصِحُّ، كَيفَ وَقَد أَتَى فِي شَرحِهِ هذا بِجَمٍّ مِنَ الفَوَائِدِ المُستَجَادَاتِ، وَالنُّكَتِ المُستَطرَفَاتِ، وَلا يُنكِرُ هَذَا إلاَّ مَن غَرِقَ فِي بَحرِ الغَفَلاتِ.

قَالَ: **وَأَمَّا ثَانِيًا: فَوُقُوعُ (مَفعُولٌ) مَكَانَ (فَاعِلٌ) فِي مُخَلَّع البَسِيطِ مَسمُوعٌ مِن كَلاَمِ العَرَبِ**[٧].

قُلتُ: هُوَ لَم يَدَّعِ عَدَمَ سَمَاعِهِ حَتَّى يُنَبِّهَ عَلَيهِ بِكَونِهِ مَسمُوعًا، وَكَفَى البَدرَ أَن قَالَ بَعدَ قَولِهِ:" **فَلاَ وَجهَ لِلاِعتِرَاض: اللَّهُمَّ إلاَّ أَن يُقَالَ: إيرَادُ المُخَلّع عَلَى هَذَا النَّمَطِ قَلِيلٌ، فَلاَ يُقَاسُ عَلَيهِ، فَلِلمُؤَاخَذَةِ بِهَذَا الاِعتِبَارِ وَجهٌ**".

---

(١) في (ش): به.

(٢) في (ص): من.

(٣) كلمة "اصطلاح" ليست في (ص).

(٤) الجملة في سائر النسخ : لأنه قال أول قصيدته.

(٥) كلمة "التعليل" ليست في (الأزهريتين).

(٦) في (ص): المتعلم.

(٧) نزول الغيث (٢٣٧).

قُلتُ: فَقَد تَبَيَّنَ بِمَا قَدَّمنَاهُ مِنَ الكَلامِ، وَمِن كَلامِهِ[١] هَذَا أَنَّ لِلمُنَاقَشَةِ[٢] مَعَ ابنِ الحَجَّاجِ بِادِّعَائِهِ الاِستِغنَاءَ عَن عِلمِ العَرُوضِ، وَوُقُوعِهِ فِيمَا يُوجِبُ الاحتِيَاجَ إِلَيهِ وَجهًا مَلِيحًا فِي سِيَاقٍ ظَرِيفٍ لا يُنكَرُ، بَل فِيهِ عِبرَةٌ لِمَن تَذَكَّرَ، فَتَأَمَّلهُ.

قَالَ: **وَأَمَّا ثَالِثًا: فَوُقُوعُ (مُفتَعِلٌ) مَكَانَ (مُستَفعِلٌ) أَمرٌ جَائِزٌ بِالإِجمَاعِ، لاَ يُنكِرُهُ الخَلِيلُ، وَلاَ غَيرُهُ مِن أَهلِ العَرُوضِ، بَل هُوَ[٣] زِحَافٌ مُستَحسَنٌ فِي هَذَا الوَزنِ المُخَلَّعِ -عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعضُهُم-[٤]، فَالاِعتِرَاضُ فِي أَمرٍ جَائِزٍ مُجمَعٍ عَلَى صِحَّتِهِ لاَ يُلتَفَتُ إِلَيهِ[٥].**

قُلتُ: مَا[٦] فِي كَلامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الجَوَازِ، بَل فِيهِ الوُقُوعُ فِي مَعنَى الزِّحَافِ بِالمَعنَى الأَعَمِّ المُفتَقِرِ الكَلامُ عَلَيهِ[٧] إِلَى عِلمِ العَرُوضِ. فَلا وَجهَ لِدَعوَى[٨] ابنِ الحَجَّاجِ الاستِغنَاءَ عَنهُ، فَالاعتِرَاضُ مُتَوَجَّهٌ عَلَيهِ مِن هَذَا الوَجهِ. هَذَا زُبدَةُ مُرَادِهِ مِن كَلامِهِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

---

(١) كلمة "كلامه" ليست في (ص).

(٢) في (ص): المناقشة.

(٣) كلمة "هو" ليست في (ص).

(٤) قال ابن عبد ربه: " يجوز في حشو البسيط: الخَبن والطي والخبل. فالخبن: ما ذكرناه في المديد. والطي: ما ذهب رابعه الساكن. والمخبول: ما ذهب ثانيه ورابعه الساكنان، وهو اجتماع الخبن والطي في مستفعلن. والخبن فيه حسن، والطي فيه صالح. والخبل فيه قبيح". ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد (٣٦٩/٤).

وقال ابن جني: "ويجوز فيه الطي، وهو حذف فائه، فيبقى (مستعلن)، فينقل في التقطيع إلى (مفتعلن)". ابن جني، العروض، تحقيق د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، ١٤٠٧، ١٩٨٧، (٧٤). وقال التبريزي: "يجوز في كل مستفعلن أن تسقط فاؤُه فيبقى مُستَعِلُن، فينتقلَ إلى مُفتَعِلُن ويسمى مطويا. وإنما سمي مطويا لأن الحرف الرابع يقع في وَسَطِهِ سَوَاءَ، فإذا أخذ ذلك الحرف تساوت حروف ما بقي من الجانبين". الخطيب التبريزي، الكافي في العروض والقوافي (٤٣-٤٤).

وقال أبو بكر السراج: "... والطي صالح...". ابن السراج، المعيار في أوزان الأشعار (٣٨).

(٥) النزول (٢٣٧- ٢٣٨).

(٦) "ما" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين). وما هذه نافية.

(٧) في (الأزهريتين): إليه.

(٨) كلمة "لدعوى" سقطت من (ش).

قَالَ: "**وَأَمَّا رَابِعًا: فَفِي قولِهِ: "العَجُزُ وَزنُهُ (مُفتَعِلٌ) بَدَلًا عَن (مُستَفعِلٌ) بالطَّي"، مُسَامَحَةٌ، فَإِنَّ العَجُزَ هُوَ النِّصفُ الثَّانِي مِنَ البَيتِ بِكَمَالِهِ، وَمِنَ المَعلُومِ أَنَّ العَجُزَ مِن بَيتِ ابنِ الحَجَّاج لَيسَ وَزنُهُ بِكَمَالِهِ (مُفتَعِلٌ)، بَلِ الجُزءُ الأَوَّلُ وَحدَهُ مِنَ العَجُز**"[١] .

قُلتُ[٢]: وَهَذَا أَعجَبُ[٣] مِنهُ؛ إذ مِثلُ هَذَا مَعلُومٌ بَدِيهَةً، فَيَتَعَيَّنُ حَملُهُ عَلَيهِ، فَلا وَجهَ لإِيرَادِهِ[٤]. فَإِن قُلتَ : المُرَادَاتُ لا تَدفَعُ الإِيرَادَاتِ.

قُلتُ : تَدفَعُ إِذَا كَانَت مِنَ المُدرَكَاتِ الوَاضِحَاتِ الجَلِيَّاتِ، خُصُوصًا فِي مِثلِ هَذِهِ المَقَامَاتِ؛ إِذ لا يَتَخَيَّلُ مُتَخَيِّلٌ غَيرَ هَذَا، وَاللهُ أَعلَمُ.

قَالَ: **عَلَى أَنَّ الصَّفَدِيَّ قد وَقَعَ فِيمَا عَابَهُ**[٥]**، فَأَنشَدَ لِنَفسِهِ فِي هَذَا الكِتَابِ فِي أُخرَيَاتِ**[٦] **الكَلَامِ عَلَى قولِ الطُّغرَائِيِّ : [البسيط]**

يُشفَــى لَدِيغُ العَوَالِي فِي بُيُوتِهِــــمُ[٧]

بَيتَينِ هُمَا : [مخلع البسيط]

لاَ تَلحُ قَلبَ الشَّجِيِّ تُقَابِل … مَعرُوفَ أَهلِ الهَوَى بِمُنكَر

فَلَو تَرَشَّــــفتَ رِيقَ فِيهِ … كُنتَ يَقِينًا يَا صَاحِ تَسكَر[٨]

فَأَنتَ تَرَى كَيفَ أَوقَعَ (مَفعُولٌ) فِي عَجُزِ البَيتِ الثَّانِي مَوقِعَ (فَاعِلٌ)، ثُمَّ شَنَّعَ عَلِيهِ بِقَولِ القَائِلِ: [الكامل]

لاَ تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأتِي مِثلَهُ … عَارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعَلتَ عَظِيمُ[٩]

---

(١) النزول (٢٣٨-٢٣٩).
(٢) كلمة "قلت" ساقطة من (ش).
(٣) في (الأزهريتين): عجب.
(٤) سقطت عبارة "فلا وجه" من (ش) و(ظ).
(٥) في سائر النسخ: "أعابه".
(٦) في (ص): آخر.
(٧) ديوان الطغرائي (٣٠٤). والمذكور صدر البيت وعجزه : (بنهلةٍ من لذيذِ الخَمرِ والعَسَلِ).
(٨) الغيث (٤٥١/١).
(٩) النزول (٢٣٩-٢٤٠). والبيت لأبي الأسود، وقيل: للأخطل، وقيل: للمتوكل الليثي، وقيل غير ذلك.

قُلتُ : وَلا مَوقِعَ لِهَذَا بَعدَ مَا بَيَّنَّاهُ مِن بَيَانِ جِهَةِ الإنكَارِ عَلَى ابنِ الحَجَّاجِ فِي دَعوَاهُ الاستِغنَاءَ عَن عِلمِ العَرُوضِ، لا مِن حَيثُ إنَّهُ جَائِزٌ وَلا مَسمُوعٌ، حَتَّى تَرَى أنَّ[1] كَلامَهُ بِوُقُوعِهِ فِي مِثلِ هَذَا مَنقُوضٌ.

انظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨، ١٩٩٨، (٤٠٤)، وانظر: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، جمهرة الأمثال، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، (٣٨/٢)، والعقد الفريد (٩٧/٢) لابن عبد ربه الأندلسي، والزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، اعتنى بتصحيحه محمد عبد الرحمن خان لنيل الدكتوراة بالجامعة العثمانية، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن، الهند، ط١، ١٣٨١، ١٩٦٢، (٢٦٠/٢)، ومحمد ابن المبارك بن محمد بن ميمون (ت ٥٩٧)، منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩، (١٥٧/٣)، وابن الأثير الموصلي (ت ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٨، ١٩٣٩، (٣٩٠/٢)، والحسن البصري، الحماسة البصرية، تحقيق وشرح ودراسة د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠، ١٩٩٩، (٨٢٠/٢)، وخزانة الأدب للبغدادي (٥٦٧/٨).

(1) في (ص): حتى أن ترى كلامه، وفي سائر النسخ: نرى .

قَالَ المُتَعَقِّبُ : **قالَ الصَّفَدِيُّ فِي الكَلَامِ عَلَى قولِهِ :** [البسيط]

أَصَالَةُ الرَّأيِ صَانَتنِي عَنِ الخَطَلِ[١]

"صَانَ: فِعلٌ مَاضٍ، وَالتَّاءُ ضَمِيرٌ يَرجِعُ إِلَى الأَصَالَةِ[٢]**، وَهُوَ فِي مَوضِعِ رَفعٍ؛ لأَنَّهُ فَاعِلُ صَانَ"**[٣] .

قَالَ المُتَعَقِّبُ : **هَذَا المَوضِعُ مِمَّا يَلهَجُ النَّاسُ كَثِيرًا بِانتِقَادِهِ عَلَيهِ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ قَولَةٌ لِبَعضِ النُّحَاةِ مَرغُوبٌ عَنهَا، حَتَّى قَالَ بَعضُ الفُضَلَاءِ : إِنَّ القَولَ بِذَلِكَ خَرقٌ لِلإِجمَاعِ**[٤] .

قُلتُ: لِكَلَامِهِ وَجهٌ وَهُوَ الإِيذَانُ بِكَونِهِ كَثِيرَ الاطِّلَاعِ فِي هَذَا الفَنِّ، فَإِنَّ[٥] الأَقوَالَ الغَرِيبَةَ إِذَا ذُكِرَت دَلَّت عَلَى الاعتِنَاءِ بِالتَّنقِيرِ عَلَيهَا، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا مُرَادُهُ قَولُ هَذَا المُنتَقِدِ : " **وَقَدِ اهتَدَى المُصَنِّفُ إِلَى سُلُوكِ**[٦] **الجَادَّةِ فِي مَوضِعٍ آخَرَ مِن هَذَا الكِتَابِ**"، قَالَ: "**وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ حَيثُ تَكَلَّمَ عَلَى إِعرَابِ قَولِ الطُّغرَائِيِّ**" : **[البسيط]**

إِنَّ العُلَى حَدَّثَتنِي وَهيَ صَادِقَةٌ فِي مَا تُحدِّثُ أَنَّ العِزَّ فِي النُّقَلِ[٧]

حَدَّثَ : فِعلٌ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأنِيثِ"[١]، لَكِنَّهُ أَبرَزَهُ فِي قَالِبِ الاهتِدَاءِ الَّذِي مِن لَازِمِهِ سَبقُ الضَّلَالِ، مَعَ إِمكَانِ حَملِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ المَقَالِ .

---

(١) هذا صدر مطلع اللامية وتمامه: (وحِليَةُ الفَضلِ زَانَتنِي لدَى العَطَلِ) الديوان (٣٠١).

والخطلُ هو: الكلام الفاسد الكثير المضطرب، والمنطق الفاسد. اللسان باب (خطل) (١٠٥/٥).

(2) الغيث: "أصالة".

(3) الغيث (٦٨/١).

(4) النزول (٢٤٠).

والذي يقصده الدماميني بقوله: "بعض الفضلاء" هو ابن هشام إذ قال في كتابه (مغني اللبيب) (١٥٧): "والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كقامت، وزعم الجلولي أنها اسم، وهو خرق لإجماعهم".

انظر: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ، ١٩٨٥، (١٥٧).

(5) في (ص): لأن.

(6) كلمة "سلوك" ليست في (ص).

(7) الديوان (٣٠٦).

فَإن قُلتَ : كَانَ مِن جِهَةِ[٢] التَّنبيهِ عَلَى ضَعفِ هَذِهِ القَولَةِ، قُلتُ: لَعَلَّهُ اكتَفَى بِشُهرَةِ ذَلِكَ، وَبِالجُملَةِ فَالخَطبُ هَيِّنٌ فِي مِثلِ هَذَا؛ إذ كِتَابُهُ لم يُوضَع لِتَعلِيم دَقَائِقِ[٣] العَرَبِيَّةِ، بَل يُغتَفَرُ فِيهِ النُّكتَةُ العَامِيَّةُ وَالقَولَةُ الضَّعِيفَةُ إذَا دَلَّت عَلَى نَوعٍ مِنَ البَدِيعِ كَالتَّورِيَةِ[٤]، قَالَ البَدرُ البُشتُكِيُّ[٥]

---

(1) الغيث (٨٥/٢).

(2) في سائر النسخ: حقه.

(3) زاد في سائر النسخ: علم.

(٤) قال التفتازاني في شرح مختصر المعاني (٣٠٠/٢): "والتورية وتسمى الإيهام وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد إعتمادا على قرينة خفية" نحو :

أَصُونُ أَدِيمَ وَجهي عَن أُنَاس ... لِقَاءُ المَوتِ عِندَهُمُ الأَدِيبُ

وَرَبُّ الشّعرِ عِندهُمُ بَغِيضٌ ... وَلَو وَافَى بِهِ لَهُمُ حَبِيبُ

فكلمة (حبيب) لا يريد بها المعنى القريب وهو المحبوب بل يريد بها المعنى البعيد وهو اسم أبي تمام الشاعر (حبيب بن أوس). وانظر: أسامة بن منقذ (ت ٥٨٤هـ) ، البديع في نقد الشعر ، تحقيق د. أحمد أحمد بدوي و د. حامد عبد المجيد الجمهورية العربية المتحدة وزارة الثقافة والإرشاد القومي الإقليم الجنوبي الإدارة العامة للثقافة، ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٠، (٦٠)، وبهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٣٤٤/٢)، وسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢)، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢، ٢٠٠١، (٦٥٢-٦٥٣)، وإبراهيم بن عربشاه الحنفي (٩٤٣ هـ)، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حققه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، (٣٩٦/٢)، وأبو العباس أحمد بن محمد المغربي (١١٢٨ هـ)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (٥١٨/٢).

(5) هو: محمد بن إبراهيم بن محمد البدر البشتكي، الأنصاري، أديب، شاعر، دمشقي الأصل . مات بالقاهرة سنة (٨٣٠)، من كتبه (مختصر الإحاطة).

انظر: السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٧، (٤٦٧/١)، والزركلي، الأعلام (٣٠٠/٥).

مُشَنِّعًا عَلَى ابن حِجَّة[(١)] فِي خَضبِ[(٢)] اللّحيَةِ حُمرَةً [(٣)]: [المتقارب]

صَبيغُ[(٤)] دَعَاوِيهِ لا تَنتَهي   وَيُخطِي الصَّوَابَ وَلا يَشعُرُ

تَفَكَّرتُ فِيــــــهِ وَفِي ذِقنِهِ   فَلَم أدرِ أيُّهُـــــــمَا أحمَرُ[(٥)]

وَأحمَرُ : أفعَلُ التَّفضِيلِ، وَهُوَ لا يُصَاغُ مِنَ الألوَانِ وَالعُيُوبِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الجَادَّةِ[(٦)]، وَإنَّمَا

---

(1) هو: أبو بكر بن علي بن عبد الله، تقي الدين الحموي، الشاعر الأديب، صاحب (خزانة الأدب وغاية الأرب). (ت: ٨٣٧هـ).

انظر: العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٨، ١٩٩٨، (٣١٩/٩-٣٢٠)، والسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، الضوء اللامع، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٥، (٥٣/١١)، وحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٠٤هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، (٢٣٣/١).

(2) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): خضبه.

(3) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): خمرية.

(4) في (ش) و(التركيتين): صنيع.

قال الأزهري في تهذيب اللغة: "صبيغ: إسم رجل كان يَتَعَنَّتُ الناسَ بسؤالات مشكلة من القرآن فأمر عمر بن الخطاب بتأديبه ونفيه إلى البصرة وكتب إلى أبي موسى أن ينهي الناس عن مجالسته". الأزهري، تهذيب اللغة، حققه د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٢، ٢٠٠١، (١٩٧٥/٢).

(5) البيتان وردا في خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي (ت ٨٧٣هـ)، دراسة وتحقيق د. كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠١، (٤٨٠/٣)، والضوء اللامع (٥٤/١١). مع اختلاف روايته ونسبته، في الخزانة حيث نسبه في الخزانة إلى شرف الدين عيسى العالية، وورد عجز البيت الأول :

(ويخطىء في القول لا يشعر)

وإن كنت أشك في ثبوت وجود البيتين في الخزانة؛ إذ البيتان في هجاء ابن حجة، ومن الصعب أن يورد الإنسان في كتابه شعرا في هجاء نفسه. وثمَّة دليل آخر وهو أن محققة الكتاب وضعت البيتين بين حاصرتين، وقالت هما من هوامش النسخ . فيترجح عدم ثبوت البيتين في الخزانة، ويتأكد عدم صحة نسبة البيتين إلى شرف الدين عيسى كما في الخزانة.

(٦) في المسألة ثلاثة أقوال: فالجمهور يمنع صياغة أفعل التفضيل من الألوان، والكسائي وهشام الضرير يجيزان ذلك مطلقا، وبعض الكوفيين يجيز أفعل التفضيل من السواد والبياض فقط دون سائر الألوان .

وذهب عباس حسن في النحو الوافي إلى أن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له، والسماع يؤيد مذهب الكوفيين. انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧، ١٩٨٧، (١٦٧/٦-١٦٨)، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن

ذكَرتُ هَذَا استِطرَادًا فِي غُضُونِ بَيَانِ مَوضِعِ[١] كِتَابِهِ فِي الأدَبِيَّاتِ، لا فِي دَقَائِقِ التَّحقِيقَاتِ.

فَإِن قُلتَ[٢] : الكَلامُ عَلَى الإِعرَابِ لَيسَ مَوضِعَ تَسَامُحٍ، قُلتُ : الأَمرُ كَذَلِكَ، لَكِن أَخبَرَنِي الأَخُ فِي الله الشَّيخُ كَمَالُ الدِّينِ بنُ الهُمَامِ[٣] شَيَخُ الشَّيخُونِيَّةِ[٤] أَنَّهُ اجتَمَعَ بِالأَنطَاكِيِّ[٥] تِلمِيذِ

بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، (٤٣/٦)، عباس حسن، النحو الوافي (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٦، (٣٨٤/٣).

ولأن في المسألة أقوالا قال المؤلف: "على الطريقة الجادة" أي: جادة الجمهور.

(١) في سائر النسخ: موضوع.

(٢) "قلت" طمست في (ص).

(٣) ابن الهمام هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الاسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام، إمام، من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والمنطق، شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيخونية بمصر، وكان معظما عند الملوك وأرباب الدولة . توفي بالقاهرة سنة (٨٦١هـ). من كتبه (فتح القدير) في شرح الهداية، ثماني مجلدات في فقه الحنفية، و (التحرير) في أصول الفقه.

انظر: السخاوي، الضوء اللامع (١٢٧/٨)، الشوكاني، القاضي العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٤٨، (٢٠١/٢)، الزركلي، الأعلام (٢٥٥/٦).

(٤) الشيخونية مدرسة بمصر نسبت إلى الأمير شيخون أحد أمراء مصر وهو: شيخون بن عبد الله العمري الناصري اللالا مدبر الممالك الإسلامية بالديار المصرية توفي في السابع من ذي الحجة بالقاهرة من جرح أصابه لما ضربه قطلوخجا السلاح دار في موكب السلطان حسن، وقيل: كانت وفاته في أواخر ذي القعدة وَسِنُّهُ نيف وخمسين سنة. وكان أصله من كتابية الملك الناصر محمد بن قلاوون؛ وكان تركي الجنس، جلبه خواجا عمر من بلاده وباعه للملك الناصر، وترقى بعد موت الملك الناصر حتى صار أتابك العساكر بالديار المصرية. وهو أول من سمي بالأمير الكبير؛ وليها بخلعة -أي: بهبة وعطية- وصارت من بعده وظيفة. وهو صاحب الجامع والخانقاه.

انظر: ابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٨، ١٩٤٩، (٣٢٤/١٠-٣٢٥).

(٥) هو محمود بن عمر بن محمود بن إيمان الأنطاكي، شرف الدين النحوي، نزيل دمشق قدم إلى حلب وقد حصل طرفا صالحاً من العربية، ثم قدم دمشق، فأخذ عن الصفدي، وابن كثير والعنابي والصدر بن منصور، وتقدم في العربية وفاق في حسن التعليم، وكان يكتب حسنا وينظم جيداً، وكان مزّاحاً قليل التصون، مات في تاسع شعبان سنة ٨١٥ وهو في عشر الثمانين. انظر: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، إنباء الغمر، تحقيق

المُصنِّفِ، فسَألَهُ عَن ذَلِكَ، فأخبَرَهُ عَنهُ أنَّهُ وَقَعَ مِنهُ ذَلِكَ سَبقَ قَلمٍ، وكَانَ قَد كَتَبَ مِنهُ عِدَّةَ نُسَخٍ، فَبهَذا اعتَذَرَ بَعدَ أن اشتَهَرَ.عَلَى أنَّ التَّاءَ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ التَّأنِيثِ تَدُلُّ فِي هَذَا المَقَامِ عَلَى الضَّمِيرِ المُؤنَّثِ الَّذِي هُوَ الفَاعِلُ المُقَدَّرُ بـــ(هِيَ)، فَغَايَتُهُ أنَّهُ خُرُوجٌ عَنِ الاصطِلاحِ الصِّنَاعِيِّ[(١)]، وَالعُذرُ لَهُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَاللهُ أعلَمُ .

قُلتُ[(٢)] : وَيَدُلُّ عَلَى صِدقِهِ فِي هَذَا الاعتِذَارِ إعرَابُهُ: "إنَّ العُلَى حَدَّثَتنِي" عَلَى الطَّرِيقَةِ الجَادَّةِ، كَمَا قَالَهُ هَذَا المُتَعَقِّبُ، وَاللهُ أعلَمُ.

وتعليق د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١، ١٩٧١، (٥٣٦/٢) والسخاوي، الضوء اللامع (١٤٢/٩) وقد نبه السخاوي إلى أن شيخه ابن حجر أخطأ حين سماه مسعودا.

(١) في (ش) و(الأزهريتين): الإصطناعي.

(٢) من هنا إلى قوله في آخر الفقرة "والله أعلم" ساقط من (ص).

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ : عِندَمَا أنشَدَ قولَ البُحترِيِّ: [الخفيف]**

يَومَ أرسَلتَ مِن كَتَائِبِ آرَا ئِكَ جُندًا لَا يَأخُذُونَ عَطَاءَ

وَتَوَدُّ الأعدَاءَ لَو تُضعِفُ الجَيــــشَ عَلَيهِم وتَصرفُ الآرَاءَ[١]

قَالَ الصَّفَدِيُّ : **قُلتُ : لَو أنَّ لِي حُكمًا فِي هَذَا البَيتِ لَقُلتُ بَدَلَ (تَصرِفُ) : (تُضعِفُ) أيضًا، فَيَكُونُ الأوَّلُ مِنَ الإِضعَافِ**[٢]، **وَالثَّانِي مِن الضَّعفِ، وَهُوَ المَرَضُ، عَلَى أنَّ (تَصرِفُ) أمدَحُ، وَ(تُضعِفُ) أصنَعُ**[٣].

قَالَ الشَّيَخُ بَدرُ الدِّينِ مَا حَاصِلُهُ فِي بَيَانِ كَونِهِ أَمدَحَ : " **إنَّ المَمدُوحَ بَلَغَ مَحَلاً عَالِيًا**[٤] **فِي حُسنِ الرَّأيِ، فَطَلَبُ الأعدَاءِ صَرفَ رَأيِهِ عَنهُم بِالكُلِّيَّةِ أبلَغُ مِن طَلَبِهِم ضَعفَهُ بِاعتِرَافِ الصَّفَدِيِّ بِذَلِكَ، فَكَيفَ يَحرِصُ عَلَى تَحسِينِ الألفَاظِ كَالجِنَاسِ التَّامِّ**[٥] **فِي هَذَا المَقَامِ، وَفَنُّ البَدِيعِ إنَّمَا هُوَ بَعدَ مُرَاعَاةِ مُطَابَقَةِ الكَلَامِ لِمُقتَضَى الحَالِ الكَافِلِ بِهِ عِلمُ المَعَانِي، وَوُضُوحِ الدَّلَالَةِ الكَافِلِ بِهِ عِلمُ البَيَانِ**[٦]**، وَيُهمِلُ النَّظَرَ إلَى**[٧] **أبلَغِيَّةِ المَعنَى**" وَأَعَابَ عَلَيهِ ذَلِكَ، وَعَلَى غَيرِهِ مِمَّن يَنحُو هَذَا النَّحوَ، وَحَكَمَ بِأنَّ قَولَهُ : **"لَوكَانَ لِي حُكمٌ فِي هَذَا البَيتِ، لَقُلتُ كَذَا**[٨]**..."، حُكمٌ بَاطِلٌ**[٩].

---

(١) الديوان (١/١٨-١٩). وقال هذه القصيدة يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوسف بن عبد الرحمن الثغري الطائي وروايته: (يوم فرقت) مكان (يوم أرسلت)، (وبود العدو) مكان (ويود الأعداء).

(٢) زاد في الغيث وسائر النسخ قوله: "وهو الزيادة بالمثل".

(٣) الغيث (١/٧٦)، وقوله أصنع أي: أحسن في الصناعة البديعية .

(٤) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): غائيا.

(٥) الجناس التام: وهو ما اتفق فيه اللّفظان في أربعة أمور: في نوع الحروف وفي هيئتها أي: في حركاتها وسكناتها، وفي عَدَدِها، وفي ترتيبها.

انظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم للتفتازاني (٦٨٣ – ٦٨٥)، والأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لابن عربشاه (٢/٤٥٣–٤٥٨)، ومواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي (٢/٥٩٨ – ٦٠٣).

(٦) انظر: المطول (٦٤٠)، ومواهب الفتاح (٢/٤٨١).

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): في.

(٨) في (ص): هذا. وما أثبت من سائر النسخ.

(٩) النزول (٢٤١-٢٤٢).

قُلتُ: لا نُسلِّمُ (أنَّهُ أبلغُ مِن طَلَبِهم ضَعفَهُ لأنَّهُ يَرُدُّ[١] إلى الفَسَادِ) فَهَذَا تَحَكُّمٌ لا حُكمٌ. عَلَى أَنَّهُ[٢] لا يَتَرَتَّبُ عَلَى قَولِهِ (تُضعِفُ) مَكَانَ (تَصرفُ) فَسَادُ مَعنًى، بَلِ الكَلامُ تَامُّ المَعنَى، صَحِيحُ الغَرَضِ لِلأعدَاءِ، فَإِذَا انضَمَّ إِلَيهِ تَحسِينُ اللَّفظِ كَانَ فِي[٣] غَايَةِ الحُسنِ ، عَلَى أَنَّ فِي كَونِ الأَوَّلِ أَمدَحَ مُنَاقَشَةً؛ لأنَّ (تَصرفُ) مَبنِيٌّ لِلفَاعِلِ[٤]، وَلِهَذَا نَصَبَ الآرَاءَ، فَيَكُونُ[٥] صَرفِهَا عَنهُم مَعَ بَقَائِهَا فِي نَفسِ الأمرِ. وَ(تُضعِفُ) إِذَا كَانَ مِنَ الضَّعفِ الَّذِي هُوَ المَرَضُ، فَيَلزَمُهُ الفَسَادُ، كَمَا تَقَدَّمَ، فَتَحصِيلُ غَرَضِهِم مِن فَسَادِ الرَّأيِ أدعَى في الغَرَضِ[٦] مِنَ الصَّرفِ عَنهُم مَع البَقَاءِ فِي نَفسِ الأمرِ؛ لاحتِمَالِ العَودِ، [وَحَسبُكَ مَا دَلَّ عَلَيهِ هَذَا بِمَعنًى مِن بُلُوغِ المَمدُوحِ الغَايَةَ القُصوَى فِي حُسنِ الرَّأيِ، حَتَّى إنَّ الأعدَاءَ يَتَمَنَّونَ فَسَادَهُ بِوُقُوعِ الخَلَلِ فِي هَذَا] [٧]، فَبَانَ لَكَ مِن تَمهِيدِ هَذِهِ الأُصُولِ أَنَّ اعتِرَاضَهُ لَم يَقَع بِمَحَلِّ القَبُولِ، وَاللهُ[٨] أعلَمُ.

---

(١) في سائر النسخ: يؤدي.

(٢) "على أنه" ساقطة من (ش).

(٣) في سائر النسخ: من.

(٤) في (الأزهريتين): للفعل.

(٥) زاد في سائر النسخ: طلب.

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): "إلى الغرض".

(٧) ما بين المعقوفين إضافة من الأزهريتين.

(٨) مخطوط (ش): لم يذكر لفظ الجلالة.

قَالَ الصَّفَدِيُّ : **وَمَا أحلَى قولَ الأسعَدِ بنِ مَمَّاتِي**[١] **!** : [الكامل]

طبعُ المُجَنِّسِ فِيهِ نَوعُ قِيَادَةٍ   أوَ مَا تَرَى تَألِيفَهُ للأحرُفِ[٢]

قَالَ : **وَنَظَمتُ أنَا فِي هَذَا المَعنَى:** [الطويل]

ألاَ إنَّ مَن عَانَى القَرِيضَ بِطبعِهِ   يَقُودُ فَأَرسِلهُ لِمَن صَدَّ[٣] **وَاحتَشَم**

ألَم تَرَهُ إن قَالَ شِعرًا مُجَانِسًــا[٤] **يُؤَلِّفُ مَا بَينَ الحُرُوفِ إذَا نَظَــم**[٥]

قَالَ المُتَعَقِّبُ :" **لاَ خَفَاءَ أنَّ بَيتَ ابنِ مَمَّاتِي قدِ اشتَمَلَ عَلَى حُسنِ التَّعلِيلِ، المُسَمَّى عِندَ بَعضِهِم بِالتَّذيِيلِ**[٦]**، وَهُوَ**[٧]**: أن يَدَّعِيَ المُتَكَلِّمُ لأمرٍ**[٨]**، عِلَّةَ [مُنَاسِبَةَ لَهُ]**[٩] **بِاعتِبَارٍ لَطِيفٍ غَيرِ حَقِيقِيٍّ، بِحَيثُ لاَ يَكُونُ مَا اعتَبَرَهُ عِلَّةً**[١٠] **فِي الوَاقِعِ، وَإنَّمَا اشتُرِطَ هَذَا القَيدُ لِيَنتَظِمَ هَذَا**

---

(١) هو: أبو المكارم أسعد بن مهذب (الملقب بالخطير أبي سعيد) بن مينا بن زكريا ابن مماتي، وزير، أديب كاتب شاعر، كان نصرانيا فأسلم من كتبه (قوانين الدواوين) و(نظم سيرة صلاح الدين)، ت: في حلب سنة (٦٠٦) . انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (١٠٠/٦)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (١٧٨/٦)، والعماد الحنبلي، الشذرات (٢٠/٥)، والزركلي، الأعلام (٣٠٢/١).

(٢) البيت في خزانة الأدب لابن حجة (٣٨٣/١)، وقد تعقب ابنُ حجة الصفديَّ بمثل ما تعقبه الدماميني.

(٣) في (ز): حدَّ، وفي (ظ): هدَّ.

(٤) في (الغيث والأزهريتين): مجنسا.

(٥) الغيث: (٧٧/١-٧٨).

(٦) النزول: التذييل المثالي. ولم أجد أحدًا سمى حسن التعليل بالتذييل، و المعروف أن التذييل هو: تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها توكيداً لمنطوقها، أو لمفهومها. انظر: التفتازاني، المطول (٤٩٦)، وعصام الدين حنفي، الأطول شرح تلخيص المفتاح (٩٠/٢).

(٧) أي حسن التعليل. انظر: محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت ٧٣٩)، تلخيص المفتاح، البابي الحلبي، ط١، ١٣٥٧، (٣٣٨)، والمطول (٦٦٨)، والأطول (٤٢٩/٢).

(٨) في (الأزهريتين): أمر.

(٩) زيادة من نزول الغيث والتلخيص وشروح التلخيص.

(١٠) سقط: "باعتبار لطيف غير حقيقي؛ بحيث لا يكون ما اعتبره علة" من (ش) و(الأزهريتين)، وفي النزول: علة لذلك الأمر علة له في الواقع.

النَّوعُ فِي سِلكِ المُحَسِّنَاتِ، فَإِنَّهُ لَو كَانَ الوَاقِعُ[1] مُطَابِقًا للاعتِبَارِ وَالإِدِّعَاءِ[2] كَمَا فِي قَولِكَ: فُلانٌ يَقتُلُ[3] أَعَادِيَهُ لِدَفعِ ضَرَرِهِم، لَم يُعَدَّ ذَلِكَ مِن مُحَسِّنَاتِ الكَلَامِ[4]، لَكِنَّ المُتَكَلِّمَ إِذَا عَمِدَ[5] إِلَى مَا هُوَ غَيرُ عِلَّةٍ فِي الوَاقِعِ، فَيَنظُرُ فِيهِ نَظَرًا دَقِيقًا، حَتَّى يَجعَلَهُ بِلُطفِ نَظَرِهِ عِلَّةً لِذَلِكَ الأَمرِ بِحَسَبِ الاِعتِبَارِ، وَإِقَامَةً لَهُ كَالشَّاهِدِ لَهُ عَلَى دَعوَاهُ دَلِيلاً عَلَى صِدقِهِ، كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ لَهُ الدُّخُولَ فِي زُمرَةِ المُحسِّنَاتِ لِلكَلَامِ، ثُمَّ استَشهَدَ بِقَولِ أَبِي هِلالٍ العَسكَرِيِّ: **[الكامل]**

وَمُعَذَّرٍ قَالَ الإِلَهُ لِحُسنِهِ ... كُن فِتنَةً لِلعَالَـــمِينَ فَكَانَهُ

زَعَمَ البَنَفسَجُ أَنَّهُ كَعِذَارِهِ ... حُسناً فَسَلّوا مِن قَفَاهُ لِسَانَهُ[6]

ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَعنَى البَيتِ وَغَيرِهِ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ[7] . قَالَ عِندَ انتِهَائِهِ :" **وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَقَدِ استَبَانَ لَكَ أَنَّ الصَّفَدِيَّ قَد سَرَقَ مَعنَى بَيتِهِ وَغَالِبَ أَلفَاظِهِ، وَقَصُرَ عَنهُ بَعدَ ذَلِكَ مِن وُجُوهٍ:**

---

(١) قوله "وَإِنَّما اشتُرِطَ... الواقع" ساقط من (ص).

(٢) النزول: الادعائي.

(٣) في (ص): يعتل.

(٤) النزول: "الكلام لعدم التصرف فيه، لكن...". وانظر: المطول (٦٦٨ – ٦٦٩).

(٥) في (ش): عهد.

(٦) أبو هلال العسكري، ديوانه، جمعه وحققه د. جورج قنازع، مجمع اللغة العربية، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٤٠٠، ١٩٧٩، (٢٢٤)، وديوان المعاني، عنيت بنشره مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٢، (٢٤٩/١):
(ومغنج قال الكمال لوجهه ... كن مجمعا للطيبات فكانه)
وانظرهما في الإيضاح للقزويني (٤١٦)، وعبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق هـــ ريتر، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، ط٢، ١٣٩٩، ١٩٧٩، (٢٦٤)، وخزانة الأدب لابن حجة (٩٠/٣)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم أحمد العباسي، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٦٧، ١٩٤٧، (٨٤/٣-٨٥).

(٧) ملخصه: أن البنفسج ادعى أنه شبيه في الحسن بعذار محبوب الشاعر، وأشار الشاعر إلى كذب هذه الدعوى بدليل قوله: " زعم"، ولما كان من عادة الناس أن من ادعى ما ليس فيه يستحق أن يسل لسانه من قفاه، جعل الشاعر ما يخرج من أسفل البنفسج – شبيهًا بالخيط – لسانًا مسلولا من قفاه، فتخيل بحسن نظره على أن أقام ذلك شاهدا على كذب البنفسج في دعواه، وجعله علة له؛ لمكان المناسبة التي حصلت بهذا الاعتبار، وهو غير حقيقي؛ لأنه ليس مطابقا لما في نفس الأمر.

أَحَدُهَا: أَنَّ ابنَ مَمَّاتي أَتَى بالمَعنَى كَامِلاً فِي بَيتٍ وَاحِدٍ، بِخِلاَفِهِ، فَإِنَّهُ لَم يَستَوفِ المَعنَى إلاَّ فِي بَيتَين، كُلٌّ[(١)] وَاحِدٍ مِنهُمَا أَطولُ وَزنًا مِنَ ذَلِكَ البَيتِ، مَعَ الإِتيَانِ فِيهمَا بِحَشوٍ لاَ فَائِدَةَ فِيهِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى ضِيقِ العَطَنِ[(٢)]، وَقِصَرِ البَاعِ[(٣)].

قَالَ : وَثَانِيهَا : أَنَّ ابنَ مَمَّاتِي لَم يُثبِتِ القِيَادَةَ لِلمُتَكَلِّمِ مِن حَيثُ هُوَ، وَإِنَّمَا أَثبَتَهَا لِطَبعِ المُجَنِّس، فَأَشعَرَ بِأَنَّ الوَصفَ الَّذِي قَامَ بِصَاحِبِ هَذَا الطَّبعِ -وَهُوَ التَّجنِيسُ- عِلَّةٌ[(٤)] فِي إِثبَاتِ القِيَادَةِ[(٥)]، فَيُشبِهُ[(٦)] ذَلِكَ قولَ الأُصُولِيِّينَ : "تَرتِيبُ الحُكمِ عَلَى الوَصفِ[(٧)] مُشعِرٌ بِعِلِّيَّةِ ذَلِكَ الوَصفِ لِلحُكمِ[(٨)]"[(٩)].

قَالَ: وَأَمَّا الصَّفَدِيُّ فَإِنَّهُ أَثبَتَ الحُكمَ المَذكُورَ لِمَن تَعَاطَى[(١٠)] نَظمَ الشِّعرِ، وَاستَشهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا جَنَّسَ أَلَّفَ بَينَ الحُرُوفِ، فَدَلِيلُهُ أَخَصُّ مِن دَعوَاهُ، فَلاَ يَلزَمُ مِن إِثبَاتِ

---

(١) في (ص): فكل.

(٢) في (ش): الغطن، وفي (ص): القطن. والعطن مبرك الإبل بعد شربها لكي تعاود الشرب مرة ثانية بعد أنْ تنال قسطا من الراحة ثم تذهب إلى المرعى. فالدماميني يشبه أُفق الصفدي ومداركه بالمعطان الذي يضيق بالإبل حيث لا تجد لها مكانا تُعَطِّنُ فيه لتتروى كذلك أفق الصفدي الذي لا يجد فيه العلم والشعر مكانا للتربع فيه. انظر: لسان العرب (١٠/١٩٥).

(٣) الدلالة المجازية لهذه العبارة: العجز وقلة الحيلة.

(٤) في (ص): غاية.

(٥) في نزول الغيث: القيادة له.

(٦) في (ب): فلشبه، وفي (ش) و(الأزهريتين): فأشبه.

(٧) النزول: وصف.

(٨) في (ص): مشعر بغلبة ذلك الوصف بالحكم.

(٩) انظر المحصول للإمام الرازي (١٤٦/٥).

(١٠) في (ص): يعاني.

الحُكمِ المَذكُورِ لِمَن تَعَاطى[١] إذَا جَنَّسَ أبيَاتَهُ[٢] لَهُ مُطلَقًا سَوَاءٌ جَنَّسَ[٣] أم لا، وكَلامُ ابنِ مَمَّاتِي سَالِمٌ عَن[٤] هَذِهِ الوَصمَةِ.

وَثَالِثُهَا: أنَّ الأوَّلَ أثبَتَ الحُكمَ المَذكُورَ لِلمُجَنِّس، مِن حَيثُ هُوَ مُجَنِّسٌ، أعَمُّ مِن أن يَكُونَ شَاعِرًا أو غَيرَ شَاعِرٍ، بِخِلافِ كَلامِ الصَّفَدِيِّ، فَإنَّهُ قاصِرٌ عَلَى مَن عَانَى[٥] نَظمَ الشِّعرِ، فَالمَعنَى الأوَّلُ[٦] أتَمُّ وَأكمَلُ، مَعَ أنَّ فِي قولِهِ "شِعرًا مُجَانِسًا" ضَربًا مِنَ التَّسَاهُلِ، فَإنَّهُ لاَ يُقَالُ: هَذَا الشِّعرُ جَانَسَ غَيرَهُ إذَا وَقَعَت فِيهِ ألفَاظٌ مُتَجَانِسَةٌ، وَإنَّمَا يُوصَفُ بِالمُجَانَسَةِ بذلك[٧] الألفَاظُ بِخُصُوصِيَّتِهَا، فَمِثلُ[٨] قولِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

وإنِّيَ لِلثَّغرِ المَخُوفِ لَكَالِئٌ وللِثَّغرِ يَجرِى ظَلمُهُ لَرَشُوفُ[٩]

لاَ يُطلَقُ عَلَيهِ شِعرٌ مُجَانَسٌ، وَإنَّمَا الجِنَاسُ وَاقِعٌ بَينَ (الثَّغرِ) وَ(الثَّغرِ) خَاصَّةً، فَذَانِكَ هُمَا اللَّذَانِ يُقَالُ هُنَا فِي كُلٍّ مِنهُمَا إنَّهُ مُجَانِسٌ لِلآخَرِ.

وَعَلَى كُلِّ تَقدِيرٍ فَلاَ يَخفَى مَا فِي بَيتِ ابنِ مَمَّاتِي مِنَ الرَّشَاقَةِ وَانسِجَامِ النَّظمِ[١٠]، وَأنَّهُ قاعِدُ المَعنَى، جَارٍ عَلَى أظرَفِ أسلُوبٍ، وَأنَّ بَيتَي الصَّفَدِيِّ دُونَهُ فِي الرُّتبَةِ بِكَثِيرٍ.

---

(١) في النزول "للشاعر" بدلا من "لمن تعاطى".

(٢) النزول: إثباته.

(٣) في (ب) و(نزول الغيث): أجنس. وهنا حذفت همزة التسوية وحذفها جائز.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): من.

(٥) في (ص): يعاني.

(٦) في (نزول الغيث): في الأول.

(٧) في (ص): بتلك، وفي النزول: تلك.

(٨) في (ب) و(ص): مثل.

(٩) البيت لعبد الله بن طاهر، والكالئ: المحافظ والمدافع، والظَّلم: الريق.

انظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة (٥٣٣/١)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩، ١٩٤٩، (٩٠/٧). قال ابن رشيق في العمدة: "وزعم الحاتمي أن أفضل تجنيس وقع لمحدث قول عبد الله بن طاهر:

(وإني للثغر المخوف لكاليء ... وللثغر يجري ظلمه لرشوف)".

(١٠) في (ش): اللفظ.

قَالَ: **وَلَعَمرِي لقد أسَاءَ فِي هَذِهِ السَّرِقةِ، ولَم يُحسِنِ التَّصرُّفَ فِي أخذِهَا، فتَأمَّلْهُ.** انتَهَى كَلاَمُهُ[١].

قُلتُ: تُؤمِّلَ ذَلِكَ كُلُّهُ فَلَم يُوجَد[٢] لهُ فِي القِيَاسِ قَالِبٌ، وَلا فِي مَحَلِّ الطَّعنِ صَائِبٌ .

أمَّا[٣] قَولُهُ فِي صَدرِ كَلَامِهِ : "**لاَ خَفَاءَ أنَّ بَيتَ ابنِ ممَّاتِي قدِ اشتَمَلَ عَلَى حُسنِ التَّعلِيلِ**"، فَهُوَ أمرٌ لم يُنكِرهُ الصَّفَدِيُّ؛ لأنَّهُ أدخَلَهُ فِي حَيِّزِ[٤] مَا التَّعَجُّبِيَّةِ مِن حَلاوَتِهِ بِقَولِهِ : "**وَمَا أحلَى**" .

وَأَمَّا قَولُهُ: "**فَقَدِ استَبَانَ لَكَ أنَّ الصَّفَدِيَّ قد سَرَقَ مَعنَى بَيتِهِ**"، فَهُوَ كَلامٌ عِندَ الإنصَافِ بِمَثَابَةِ إِقَامَةِ البَيِّنَةِ مَعَ الاعتِرَافِ؛ إذ لَم يُنكِرِ الصَّفَدِيُّ أخذَ المَعنَى مِنهُ، وَلا كَونَهُ مَسبُوقًا بِهِ[٥]، حَتَّى يُحتَاجَ إِلَى إِقَامَةِ[٦] البَيِّنَةِ عَلَيهِ .

وَأَمَّا قَولُهُ: "**أنَّ بَيتَ الأَسعَدِ قدِ استَوفَى فِيهِ المَعنَى، مَعَ تَقلِيلِ[٧] الألفَاظِ بِقِصَرِ الوَزنِ، وَأنَّ الصَّفَدِيَّ[٨] لَم يَقدِر عَلَى استِيفَاءِ المَعنَى إلاَّ فِي بَيتَينِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا أطوَلُ وَزنًا...**" إلَى آخِرِهِ، فَمُعتَرَضٌ مِن وُجُوهٍ :

أمَّا أوَّلا : فَدَعوَاهُ عَدَمَ قُدرَتِهِ عَلَى استِيفَاءِ المَعنَى إلا فِي بَيتَينِ[٩]، دَعوَى لا دَلِيلَ عَلَيهَا، وَمِن أينَ تَعَلَّقَ بِهِ[١٠] نَفيُ القُدرَةِ عَنهُ ؟ وَإِن أَرَادَ بِحَسبِ الوَاقِعِ مِن أنَّهُ لَو[١١] كَانَ يَقدِرُ عَلَى

---

(1) النزول (٢٤٤-٢٥٢).

(2) (ش): نجد.

(3) في(الأزهريتين): فأما.

(4) في (أ) و(ب): خبر. وما أثبت من سائر النسخ.

(5) "به" ساقطة من (ش).

(6) في (الأزهريتين): لإقامة.

(٧) في (ص): تعليل.

(٨) في (الأزهريتين): والصَّفَدِي.

(٩) قوله "كل واحد منهما... بيتين" ساقط من (ز).

(١٠) زاد في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين): علم .

(١١) "لو" ساقطة من (ش).

ذَلِكَ، لأَتَى بِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِن الحُسنِ فَمُجَرَّدُ ظَنٍّ. ولِمَ لا يَجُوزُ أَنَّهُ اعتَمَدَهُ[١]؛ قَصدًا لاستِعمَالِ[٢] وَصفِ القِيَادَةِ فِي مَوضِعِهَا، دَلَّ عَلَيهِ قَولُهُ :

فَأَرسِـــلهُ لِمَن صَدَّ [٣] وَاحتَشَم .

وَأَمَّا ثَانِيًا : فَقُولُهُ: "**كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا أَطوَلُ وَزنًا**"، فَكَلَامٌ نَاقِصٌ؛ إذ لَيسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِن البَيتَينِ مِن بَحرٍ، حَتَّى يَقضِيَ[٤] عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ[٥] مِنهُمَا أَطوَلُ وَزنًا، وَكَان يُكتَفَى بِلَفظِ (مَعَ طَولِ الوَزنِ) .

وَأَمَّا ثَالِثًا : فَدَعوَاهُ الإِتيَانَ فِيهِمَا بِحَشوٍ لا فَائِدَةَ فِيهِ، فَظَاهِرُ الرَّدِّ بِمَا قَدَّمنَا[٦] فِي استِعمَالِهِ، بِمَا[٧] قَامَ بِهِ وَصفُ القِيَادَةِ فِي مَوضِعِهَا .

وَأَمَّا قَولُهُ : "**وَثَانِيهَا : أَنَّ ابنَ مَمَّاتِي لَم يُثبِتِ القِيَادَةَ لِلمُتَكَلِّمِ مِن حَيثُ هُوَ، وَإِنَّمَا أَثبَتَهَا لِطَبعِ المُجَنِّس، فَأَشعَرَ[٨] بِأَنَّ[٩] الوَصفَ الَّذِي قَامَ بِصَاحِبِ هَذَا الطَّبعِ -وَهُوَ التَّجنِيسُ- عِلَّةٌ فِي إِثبَاتِ القِيَادَةِ...**" إِلَى آخِرِهِ، كَلامٌ أَرَادَ بِهِ تَوجِيهَ حُسنِ[١٠] بَيتِ الأَسعَدِ فِي نَوعِ التَّذيِيلِ، الَّذِي عَبَّرَ بِهِ عَن حُسنِ التَّعلِيلِ، وَهُوَ دَعوَى المُتَكَلِّمِ لأَمرٍ عِلَّةً بِاعتِبَارٍ لَطِيفٍ غَيرِ حَقِيقِيٍّ، فَوَقَعَ فِي وَصمَةِ الرَّدِّ عَلَيهِ مِن حَيثُ لا يَشعُرُ؛ لأَنَّ قَولَهُ لَم يُثبِتِ القِيَادَةَ لِلمُتَكَلِّمِ مِن حَيثُ هُوَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِوَصفِ[١١] التَّجنِيسِ المُشعِرِ بِالعِلِّيَّةِ، فَمَا مَوقِعُ قَولِهِ بَعدَ ذَلِكَ (أَوَمَا تَرَى تَألِيفَهُ لِلأَحرُفِ) ؟ فَيَلزَمُ

(١) في (الأزهريتين): اعتمد.

(٢) في (الأزهريتين): الاستعمال.

(٣) في (الأزهريتين): حدّ.

(٤) في (ص): "يقال".

(٥) سقط قوله: "من البيتين من بحر حتى يقض على أن كل واحد " من (ش) و(الأزهريتين).

(٦) في (الأزهريتين): قدمناه.

(٧) في (ب) و(ص) و(الأزهريتين): بمن.

(٨) في (ش): فما شعر.

(٩) في (ص): أن.

(١٠) في (ش): حشو توجيه.

(١١) في (ش) و(الأزهريتين) و(ص): يوصف.

الِاستِغنَاءُ عَنهُ، أَوِ التَّسَاوِي بَينَ المَفهُومَينِ أعنِي[١] : الدَّلِيلَ وَالمَدلُولَ؛ فَإنَّ كُلَّ مَن جَانَسَ أَلَّفَ بَينَ الأحرُفِ وَبِالعَكسِ.

قَولُهُ: "**وَأَمَّا الصَّفَدِيُّ فَإِنَّهُ أَثبَتَ الحُكمَ المَذكُورَ لِمَن تَعَاطَى نَظمَ الشِّعرِ[٢] وَاستَشهَدَ عَلَى ذَلِكَ:[٣] إِذَا جَنَّسَ أَلَّفَ[٤] بَينَ الحُرُوفِ، فَدَلِيلُهُ أَخَصُّ مِن دَعوَاهُ، فَلاَ يَلزَمُ مِن إِثبَاتِ الحُكمِ المَذكُورِ لِلشَّاعِرِ إِذَا جَنَّسَ إِثبَاتُهُ لَهُ مُطلَقًا سَوَاءٌ أَجَنَّسَ أَم لاَ[٥]، وَكَلاَمُ ابنِ مَمَّاتِي سَالِمٌ عَن هَذِهِ الوَصمَةِ**"، فَكَلامٌ[٦] لا طَائِلَ تَحتَهُ؛ إذ لَا فَسَادَ مَعنًى عَلَى تَقدِيرِ تَسلِيمِهِ. عَلَى أَنَّ مَعنَى كَلامِ الصَّفَدِيِّ عَلَى الحُكمِ الأَعَمِّ الأغلَبِ، وَشَأنُ مَن عَانَى نَظمَ الشِّعرِ مِن أَنَّ حَالَهُ لا يَخلُو عَن أن يَنظُمَ فِي نَوعِ التَّجنِيسِ، فَالتَّجنِيسُ حِينَئِذٍ صِفَةٌ لازِمَةٌ غَيرُ مُنفَكَّةٍ، وَحِينَئِذٍ فَلا يَكُونُ دَلِيلُهُ بِأَخَصَّ مِن دَعوَاهُ، عَلَى أَنَّا لا نُسَلِّمُ فِي بَيتِ الأسعَدِ إثبَاتَ وَصفِ القِيَادَةِ لِمُطلَقِ مَن جَنَّسَ، بِدَلِيلِ قَولِهِ:

(أَوَ مَا تَرَى تَأليفَهُ لِلأحرُفِ)

فَتَأَمَّلهُ[٧] .

قَولُهُ[٨] : "**وَثَالِثُهَا: أَنَّ الأَوَّلَ أَثبَتَ الحُكمَ المَذكُورَ لِلمُجَنِّسِ[٩]، مِن حَيثُ هُوَ مُجَنِّسٌ، أَعَمُّ مِن أن يَكُونَ شَاعِرًا أَو غَيرَ شَاعِرٍ، بِخِلاَفِ كَلاَمِ الصَّفَدِيِّ، فَإِنَّهُ قاصِرٌ عَلَى مَن عَانَى نَظمَ الشِّعرِ، فَالمَعنَى الأَوَّلُ أَتَمُّ وَأَكمَلُ**".

قُلتُ : قَد قَدَّمنَا مَنعَهُ، وَلَيتَ شِعرِي، مَاذَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ، عَلَى أَنَّ الصَّفَدِيَّ - رَحِمَهُ اللهُ- لَم يَدَّعِ فِي بَيتِهِ[١٠] الأَتَمِّـيَّةَ وَلا الأكمَلِيَّةَ، وَإِنَّمَا قَالَ : "**وَنَظمتُ أَنَا فِي المَعنَى**" .

---

(١) في (ص): يعني.

(٢) كلمة (الشعر) ساقطة من: (ب) و(ش).

(٣) زاد في سائر النسخ: "بأن الشاعر".

(٤) سقطت كلمة "ألف" من (ز).

(٥) عبارة "سواء جنس" ساقطة من (ش)، وعبارة "سواء جنس أم لا" ساقطة من (الأزهريتين).

(٦) "فكلام" خبر "أما قوله".

(٧) كلمة "فتأمله" ليست في (ص).

(٨) "قوله" ليست في (ص).

(٩) في (ص): للجنس من هو مجنس.

(١٠) في (ب) و(ش) و(ظ) و(ص) بيتيه.

قَولُهُ : "**مَعَ أنَّ فِي قولِهِ "شِعرًا مُجَانِسًا" ضَرَبًا مِنَ التَّسَاهُلِ، فإنَّهُ لاَ يُقالُ : هَذَا الشِّعرُ جَانَسَ غَيرَهُ إذَا وَقَعَت فِيهِ ألفَاظٌ مُجَانِسَةٌ**[١]**، وَإنَّمَا يُوصَفُ بالمُجَانَسَةِ تلك الألفَاظ بخُصُوصيَّاتِهَا**[٢]". قُلتُ : وَهَذَا كَلامٌ فِيهِ تَوَانِي سُرعَةِ التِقَاطِ المَعَانِي؛ إذِ المُتَبَادِرُ إلَى كُلِّ ذِي فَهمٍ مِن ذَلِكَ اشتِمَالُ الشِّعرِ عَلَى نَوعٍ مِنَ الجِنَاس، فَالمَعنَى : إن قَالَ[٣] شِعرًا مُشتَمِلًا عَلَى أنوَاعِ الجِنَاس. لايُفهَم مِنهُ غَيرُ هَذَا، وَاللهُ أعلَمُ .

وَقُلتُ أنَا أيضًا فِي المَعنَى -وَالفَضلُ[٤] لِلأَسعَدِ وَالصَّلاحِ تَقَدُّمًا : [مخلع البسيط]

مَن جَانَسَ الشِّعرَ قَادَ طَبعًا ... إذ كَانَ مِن دَأبِهِ التَّأَلُّف

فَابعَثهُ جَذبًـــا لِمَن تَرَاهُ ... أعيَاكَ يَأتِي بِلا تَكَلُّف

وَلا يَخفَى كَونُهُ مِنَ السَّرِقَاتِ المَحمُودَةِ[٥].

---

(١) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): متجانسة.

(٢) في (ص): بخصوصيتها.

(٣) في (ص): فالمعنى أن من قال.

(٤) في (الأزهريتين): والأفضل.

(٥) انظر البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ(١٨٣ – ٢٠٢).

وَأذكّرُ بِهِ الخَاطِرَ[١] مِن حِكَايَةِ سَلْم[٢] الخَاسِرِ مِن أَخذِهِ[٣] قَولَهُ: [مخلع البسيط]

مَن رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمّاً وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الجَسُورُ[٤]

مِن قَولِ القَائِلِ[٥] : [البسيط]

---

(١) في (الأزهريتين): "الحَاضِرَ" (أي الحاضر من طلبته، أو يريد أن يذكر به خاطره).

(٢) جميع المخطوطات اتفقت على أنه بشر، وفي (ص): بشر الجادة، وهو تحريف وتصحيف. والكل مجمع على أن البيت لسلم وليس لبشر ولعل ذلك لبس وقع فيه النساخ، وسلم هذا هو: سلم بن عمرو بن حماد بن عطاء، من شعراء الدولة العباسية، خليع، ماجن، من الموالي وهو من أهل البصرة، وسكن بغداد، وهو راوية بشار بن برد وتلميذه، كان منقطعا إلى البرامكة، له مدائح في المهدي، والرشيد، وشعره رقيق رصين، باع مصحفا واشترى طنبورا، وقيل اشترى به دفتر شعر، فقيل له الخاسر، مات قبل الرشيد سنة (١٨٦هـ).

انظر: الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان د ت، (٢٦١/١٩)، وغوستاف فون غرنباوم، شعراء عباسيون، ترجمها وأعاد تحقيقها د. محمد يوسف نجم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩، (٧٧-٨٢)، والبغدادي، تاريخ بغداد (١٣٦/٩)، وابن خلكان (ت ٦٨١)، وفيات الأعيان (٣٥٠/٢)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (١٩٣/٨)، وصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، الوافي بالوفيات، بإعتناء مجموعة من المحققين، النشرات الإسلامية، دار نشر فرانز شتايز، شتو تغارت، ط٢، ١٣٩٤، ١٩٧٤، (٣٠٢/١٥-٣٠٣).

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): حين أخذ.

(٤) انظر: الأغاني (٢٦٥/١٩)، وغوستاف فون غرنباوم، شعراء عباسيون، (١٠٤)، والمنصف للسارق والمسروق منه، لابن وكيع حققه وقدم له أ. عمر خليفة بن إدريس، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤، (١٠٥/١)، وأسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، (١٨٤)، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (٣٨٨/٢)، ونهاية الأرب في فنون الأدب (٣٥٨/٣)، والقزويني، تلخيص المفتاح (٣٧١)، ومختصر المعاني للتفتازاني ٣٦٨/٢، وصبح الأعشى (٣٢٥/٢)، وخزانة الأدب لابن حجة (٢٢٨/٤)، ، زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي (ت ١١٠٢هـ)، تحقيق د. محمد حجي ود. محمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠١، ١٩٨١، (١٣٥/٣).

(٥) هو: بشار بن برد بن يرجوخ، أبو معاذ، أدرك الدولتين الاموية والعباسية، ولد أعمى، فشبه وأبدع وأتى بتشبيهات لم يأت بها البصراء . قتل عام (١٦٨هـ).

انظر: ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧، ٢٠٠٦، (٧٤٥/٢)، و الأغاني (١٣٥/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٤/٧).

مَن رَاقَبَ النَّاسَ لَم يَظفَر بحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّباتِ الفَاتِكُ اللَّهجُ[١]

وَمَحَلُّ ذَلِكَ عِلمُ البَدِيعِ مِن كُتُبِ المَعَانِي.

(١) ديوان بشار بن برد، تقديم وشرح وتكميل محمد الطاهر بن عاشور، دون ناشر ولا تاريخ نشر، (٥٦/٢). والفاتك: القاتل والجريء الذي لا يعبأ بإنكار الناس عليه. واللهج: المغرى بالشيء المثابر عليه الملازم له.

قَالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّين : **قالَ** - يَعنِي الصَّفَدِيُّ- **عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ:** [البسيط]

مَجدِي أخِيرًا وَمَجدِي أوَّلًا شَرَعٌ وَالشَّمسُ رَأدَ الضُّحَى كَالشَّمسِ فِي الطفَلِ[(١)]

قالَ ابنُ السِّكِّيتِ[(٢)] **: "الشَّرَفُ وَالمَجدُ إِنَّمَا يَكُونَانِ بالآبَاءِ، يُقَالُ : رَجُلٌ شَرِيفٌ مَاجِدٌ، لَهُ آبَاءٌ مُتَقَدِّمُونَ فِي الشَّرَف**[(٣)] **وَالحَسَبُ**[(٤)] **وَالكَرَمُ يَكُونَانِ فِي الرَّجُلِ، وَإِن لَم يَكُن لَهُ آبَاءٌ لَهُم**[(٥)] **شَرَفٌ"**[(٦)] **.** انتَهَى.

قالَ: "قُلتُ : وَقولُ امرئ القَيس: [الطويل]

فَلَوأنَّ مَا أســـعَى لِأدنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَم أطلُب- قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

(١) الديوان (٣٠١). (شَرَعٌ): سَوَاءٌ لاَ تَفَاضُلَ فِيهِ. وَ(الطَّفَل): قَالَ الزَّبِيدِيُّ فِي تَاجِ العَرُوس: "وطَفَلَتِ الشَّمسُ: إذا طَلَعَت، نَقَلَهُ الفَرَّاءُ في نَوادِرِهِ. وقالَ الزَّجَّاجُ: طَفَلَت: احمَرَّت عِندَ الغُرُوبِ ودَنَت له كأَطفَلَت وهو ضِدٌّ أي: بَينَ طَفَلَت: طَلَعَت وطَفَلَت: احمَرَّت وكذا بَينَ: أَتَيتُهُ طَفَلاً مُمسِياً وأَتَيتُهُ طَفَلا بَعدَ طُلُوعِ الشّمس". الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر، دار الهداية، (٣٧٣/٢٩).

يقول: "إِنَّ مَجدَهُ فِي الأَوَّلِ وَمَجدَهُ فِي الآخِرِ سَوَاءٌ لاَ تَفَاضُلَ فِيهِ، كَمَا أَنَّ الشَّمسَ استَوَى حَالَتَاهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَآخِرِهِ".

(٢) هو: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت، البغدادي النحوي، المؤدب، صاحب إصلاح المنطق، ت: (٢٤٤). انظر: تاريخ بغداد (٢٧٣/١٤)، وابن خلكان (ت ٦٨١)، وفيات الأعيان (٣٩٥/٦)، وسير أعلام النبلاء (١٦/١٢)، والشذرات (١٠٦/٢)، الأعلام (١٩٥/٨).

(٣) قال أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية: " والشرفُ إِنَّمَا هُوَ فِي الأَصلِ شَرَفُ المَكَانِ ومنه قولهم أشرف فلان على الشئ إذا صار فوقه ومنه قيل شرفة القصر، وأشرف على التلف إذا قاربه، ثم أستعمل في كرم النسب فقيل للقرشي شريف، وكل من له نسب مذكور عند العرب شريف، ولهذا لا يقال لله تعالى شريف كما يقال له عزيز". أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٣، (١٤٨).

(٤) في (ش) و(ص): قال والحسب.

(٥) "آباء لهم" ليست في (ص).

(٦) ابن السكيت، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، (٣٥٥).

وَلَكِنَّمَا أسعَـــــى لِمَجدٍ مُؤَثَّـلٍ وَقَد يُدرِكُ المَجـــــدَ المُؤَثَّلَ أمثالِي[1]

يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إلَيهِ ابنُ السِّكِّيتِ؛ لأنَّ المَجدَ المُؤَثَّلَ هُوَ المَورُوثُ"[2].

قَالَ [المُتَعَقِّبُ][3]: **جَعَلَ كَونَ المَجدِ المُؤَثَّلِ**[4] **هُوَ المَورُوثَ عِلَّةً فِي تَأييدِ مَا قَالَهُ ابنُ السِّكِّيتِ، وَفِي هَذَا الكَلَامِ مِنهُ**[5] **دَعوَى انحِصَارِ المَجدِ المُؤَثَّلِ فِي المَورُوثِ بِشَهَادَةِ ضَمِيرِ الفَصلِ**[6]، **فَلَيتَ شِعرِي مِن أينَ لَهُ هَذَا الحَصرُ ؟ وَمَنِ الَّذِي نَصَّ عَلَيهِ مِن أئِمَّةِ اللُّغَةِ ؟**

قَالَ صَاحِبُ الصِّحَاحِ[7]: **"وَالتَّأثِيلُ: التَّأصِيلُ، يُقَالُ: مَجدٌ**[8] **مُؤَثَّلٌ وَأثِيلٌ"**[9]، **وَأنشَدَ قَولَ**

---

(1) ديوان امرئ القيس ملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (ت ٢٧٥)، دراسة وتحقيق د. أنور عليان أبو سويلم ود. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠٠، (٣٦٠/١).

قال السكري: "المؤثل: المُثَمَّرُ المُثَبَّتُ. يقال: تأثّل فلان بأرض كذا وكذا: إذا ثبت فيها. قال أبو عبيدة: مجد مؤثل: قديم، له أصل". والتأثيل: اتخاذ أصل مال، والأثلة: الأصل.

وفي (ص) وردا بيتا واحدا حيث أدخل الشطر الأول من البيت الأول بالشطر الثاني من البيت الثاني وروايته هكذا:

(ولو أن ما أسعى لمجد مؤثل ... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي).

(٢) الغيث (٨٧/١).

(٣) زيادة من النسخ الأخرى.

(٤) "المؤثل" ليست في (ص).

(٥) كلمة "منه" ليست في الأزهريتين، وفي (ش): الكلام فيه.

(٦) في (ب) و(ص) و(الأزهريتين): الفعل. ويقصد بضمير الفصل الذي في قوله (هو الموروث).

(7) صاحب الصحاح هو الجوهري، وهو: إسماعيل بن حماد التركي الأُترارِي- نسبة إلى أترار- وهي مدينة فاراب، يكنى أبا نصر، والجوهري نسبة لحسن خطه، كان إماما في اللغة، وأحد من يضرب به المثل في ضبطها، أشهر كتبه الصحاح، وله كتاب في العروض، له أيضا مقدمة في النحو، كان يحب الأسفار والتغرب، وهو أول من حاول الطيران ومات على إثره سنة (٣٩٣). انظر: الشذرات (١٤٢/٣)، إنباه الرواة (٥٦/٤)، وسير أعلام النبلاء (٨٠/١٧)، الأعلام (٣١٣/١).

(٨) في (الأزهريتين): هو مجد.

(٩) الجوهري الصحاح، تحقيق د. إميل يعقوب ود. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠، ١٩٩٩، (أثل) (٤٠٧/٤).

امرئ القَيس[١]**، وَسَاقَ كَلامَ الجَوهَرِيِّ فِي مَادَّةِ أصَلَ**[٢].

قَالَ : **وَلَيسَ فِي كَلاَمِهِ مَا يُشعِرُ بِأنَّ المَجدَ لاَ يَكُونُ إلاَّ مَورُوثًا**[٣]، قَالَ: **وَكَذَا ظَاهِرُ عِبَارَةِ غَيرِهِ مِن أهلِ اللُّغَةِ**[٤]، قَالَ : **فَمَا ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ**[٥] **دَعوَى مُجَرَّدَةٌ لَم تَعتَضِد**[٦] **بِشَهَادَةِ نَقلٍ، فَلاَ يُلتَفَتُ إلَيهَا**.

قَالَ : **وَأَمَّا قَولُهُ : "إنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُؤَيِّدُ كَلَامَ ابنِ السِّكِّيتِ"، فَبَاطِلٌ**؛ إلَى قَولِهِ... **وَهَل ذَلِكَ إلاَّ مِن بَابِ إقَامَةِ الدَّلِيلِ الخَاصِّ عَلَى المُدَّعَى العَامِّ**[٧] **؟ فَتَأمَّل**[٨].

قُلتُ : أمَّا مَأخَذُ الحَصرِ فَمِن صَرَيح[٩] كَلامِ ابنِ السِّكِّيتِ مِن قَولِهِ : "وَالشَّرَفُ وَالمَجدُ إنَّمَا يَكُونَانِ فِي الآبَاءِ"، وَكَلِمَةُ إنَّمَا تُفِيدُ الحَصرَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَإنَّمَا إطلاقُهُ عَلَيهِ بِقَيدِ[١٠] التَّأثِيلِ الَّذِي وَقَعَ وَصفًا بِهِ فَمَأخَذُهُ كَلامُ الجَوهَرِيِّ؛ لأنَّهُ فَسَّرَهُ بِالتَّأصِيلِ، وَالتَّأصِيلُ[١١] وَالأصلُ وَاضِحٌ إطلاقُهُ عَلَى الآبَاءِ الَّذِينَ هُم أُصُولٌ بِالنِّسبَةِ إلَى الفُرُوعِ الَّذِينَ هُم الأولادُ. فَإذَا أُطلِقَ الحَصرُ عَلَى

---

(١) البيت الذي أنشده هو البيت الثاني من بيتي امرئ القيس المتقدمين، انظر (الصحاح) (٤/٤٠٧).

(٢) قال في مادة (أصل) (٤/٤١١): "ورجل أصيل الرأي، أي: محكم الرأي. وقد أَصُلَ أَصَالَةً، مثل ضَخُمَ ضَخَامَةً. ومجد أصيل: ذو أَصَالَةٍ".

(٣) تكملة الجملة من النزول: بل مقتضاه أن المجد هو الشرف الثابت والحسب المحكم.

(٤) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢/١٨٦١-١٨٦٢)، وابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١، ١٩٩١، (٣/٢٦٣)، واللسان (شرف ٨/٦١) و (مجد ١٤/٢٢)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، اعتنى به ورتبه وفصله حسّان عبد المنّان، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤ (مجد) (١٦٠٧).

(٥) كلمة "الصَّفَدِي" ساقطة من (الأزهريتين).

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): تقتضب.

(٧) يقصد بالمدعى العام: المجد مطلقا.

(٨) نزول الغيث: (٢٥٤ - ٢٥٥).

(٩) "صريح" ساقطة من (ش).

(١٠) في (ش): بقية.

(١١) "والتأصيل" ساقطة من (الأزهريتين).

المَجدِ المُجَرَّدِ عَن وَصفِ التَّأصِيلِ، فَإطلاقُهُ عَلَى المَوصُوفِ بِهِ بِالطَّرِيقِ الأولى، فَالصَّفَدِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - أَخَذَهُ تَفَهُّمًا[١] مِن كَلامِ القَومِ .

فَإن قُلتَ : مِن أَينَ أَخَذَ كَونَ شِعرِ امرئ القَيس مُؤيِّدًا لِنَقلِ ابنِ السِّكِّيتِ ؟

قُلتُ : مِن حِكَايَةِ شُرَّاحِ شِعرِهِ[٢] مِن كَونِهِ طَالِبًا المُلكَ، مُدَّعِيًا أَنَّهُ فِي أُصُولِهِ. وَلا يَخفَى كَونُهُ مَورُوثًا إِذَا كَانَ فِي أُصُولِهِ وَهُوَ [يَطلُبُهُ][٣] بَعدَ فَقدِهِم، يَدُلُّ عَلَيهِ قَولُهُ[٤]:

(وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثَالِي)

يَعنِي: فِي الأَصَالَةِ .

قَالَ صَاحِبُ (الكَشَّافِ) فِي قَولِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَن زَكَرِيَّا عليه السلام ﴿ F G H I J K L M N O P ﴾ [مريم: ٥– ٦] أي : "مِنهُ[٥] الحُبُورَةَ ؛لأَنَّهُ كَانَ حَبرًا، وَمِن[٦] آلِ يَعقُوبَ المُلكَ"[٧].

---

(١) في (ص): توهما.

(٢) انظر: شرح السكري (٣٦٠/١-٣٦١). وشروح ديوان امرىء القيس، دراسة تحليلية مع تحقيق التعليقة لابن النحاس، إعداد الطالب عمر عبد الله الفجاوي، قدمت لنيل الدكتوراة، جامعة اليرموك (٤٤). قال النحاس فيه: "المؤثل: المثمر المثبت. قال أبو عبيدة: مجد مؤثل: قديم".

(٣) في (أ) و(ب) و(ش): يطلبهم. وما أثبت من سائر النسخ.

(٤) كلمة "قوله" سقطت من (ش).

(٥) "من" ساقطة من (الأزهريتين)، وفي (ب): من.

(٦) في (الأزهريتين): "من" بدون حرف الواو.

(٧) الكشاف للزمخشري (٧/٣).

وقال القرطبي في الجامع (٤١٥/١٣): "قال النّحّاس: "فأما معنى ﴿ L M N O P ﴾ فللعلماء فيه ثلاثة أجوبة: قيل: هي وراثة نبوة، وقيل: هي وراثة حكمة، وقيل: هي وراثة مال.

فأما قولهم وراثة نبوة فمحال، لأن النبوة لا تُوَرَّث، ولو كانت تورث لقال قائل: الناس ينتسبون إلى نوح عليه السلام وهو نبي مرسل. ووراثة العلم والحكمة مذهب حسن، وفي الحديث (العلماء ورثة الانبياء).

وأما وراثة المال فلا يمتنع، وإن كان قوم قد أنكروه لقول النبي ﷺ : (لا نُوَرِّثُ، ما تركنا صدقة) فهذا لا حجة فيه، لأن الواحد يخبر عن نفسه بإخبار الجمع". وقال ابن كثير في تفسيره: "...كما قال تعالى: ﴿ ? @

عَلى أنَّ الصَّفَدِيَّ قَالَ عَقِيبَ ذَلِكَ : "وَيُحتَمَلُ أنَّ المَجدَ مِمَّا يَكتَسِبُهُ الرَّجُلُ بِنَفسِهِ، بِدَلِيلِ قَولِهِ: (أَسعَى)، وَالسَّعيُ إنَّمَا يَكُونُ لِتَحصِيلِ مَا لَم يَكُن لِلإنسَانِ . قَالَ : وَالورَاثةُ لَا يُسعَى لَهَا لأنَّهَا حَاصِلَةٌ . هَذَا إن قُلنَا إنَّ اللاَّمَ[١] هَهُنَا لِلتَّعلِيلِ، وَإن قُلنَا إنَّهَا لِشِبهِ[٢] المِلكِ[٣] فَيَتَرَجَّحُ قَولُ ابنِ السِّكِّيتِ"[٤].

A ﴾ [النمل : ١٦] أي: في النبوة؛ إذ لو كان في المال لما خصه من بين إخوته بذلك، ولما كان في الإخبار بذلك كبير فائدة، إذ من المعلوم المستقر في جميع الشرائع والملل أن الولد يرث أباه، فلولا أنها وراثة خاصة لما أخبر بها، وكل هذا يقرره ويثبته ما صح في الحديث: ((نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا فهو صدقة)). الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد بن سلامة، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، (٢١٣/٥) وقال في سورة النمل (١٨٢/٦): "وقوله: ﴿ ? @ A ﴾ أي: في الملك والنبوة، وليس المراد وراثة المال؛ إذ لو كان كذلك لم يخص سليمان وحده من بين سائر أولاد داود، فإنه قد كان لداود مائةُ امرأة. ولكن المراد بذلك وراثةُ الملك والنبوة؛ فإن الأنبياء لا تورث أموالهم، كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ في قوله : ((نحن معشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة))". وقال البيضاوي في تفسيره (٤٠٣): "والمراد وراثة الشرع والعلم فإن الأنبياء لا يورثون المال. وقيل: يرثني الحبورة فإنه كان حبرا ويرث من آل يعقوب الملك وهو يعقوب بن اسحق عليهما السلام. وقرئ يرثني وارث آل يعقوب على الحال من أحد الضميرين وأويرث بالتصغير لصغره ووارث من آل يعقوب على أنه فاعل يرثني وهذا يسمى التجريد في علم البيان لأنه جرد من المذكور أولا مع أنه المراد". وقال محيي الدين شيخ زادة في حاشيته على البيضاوي (٢٧٩/٣): "فمحصول دعائه: هب لي ولدا وارثا مني ومن آل يعقوب فيه صلاح ونفع في الدين، وذلك يتناول النبوة والعلم والسيرة الحسنة والمنصب النافع في الدين والمال الصالح". انظر: ناصر الدين أبي سعيد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المطبعة العثمانية، (١٣٢٩هـ)، (٤٠٣)، ومحيي الدين شيخ زادة في حاشيته على تفسير القاضي البيضاوي، محمد ازدمير وديار بكر ، المكتبة الإسلامية (٢٧٩/٣).

(١) يريد اللام التي في كلمة (لمجد).

(٢) (ش): لشبهة.

(٣) اللام التي تفيد شبه الملك تقع إما بين ذاتين الثانية منهما لاتملك ملكا حقيقيا مثل: المفتاح للباب، وإما قبل ذاتين مثل: للصديق ولد نبيه، وإما بين معنى وذات نحو: الشكر للوالدين فالشكر معنى والوالدين ذات، وتسمى هذه اللام أيضا لام الاختصاص أو لام الاستحقاق. انظر: مغني اللبيب (٢٧٥)، والنحو الوافي (٤٣٧/٢). وإن كان صاحب النحو الوافي لم يفرق بين شبه الملك والاستحقاق والاختصاص، وصاحب المغني يخص الاستحقاق باللام الداخلة بين معنى وذات، والاختصاص باللام الداخلة بين ذاتين الثانية منهما لا تملك ملكا حقيقيا .

(٤) الغيث (٨٧/١).

قُلتُ[١] : وَالورَاثةُ الحَاصِلَةُ الَّتِي لا تَفتَقِرُ[٢] إلَى سَعيٍ إنَّمَا هِيَ فِي الأعيَانِ المَوجُودَةِ السَّالِمَةِ مِن طَرْقِ[٣] مَا يُوجِبُ السَّعيَ، لا فِي المَعَانِي، وَسَعيُهُ إنَّمَا كَانَ لِطَلَبِ المُلكِ كَمَا قَدَّمنَاهُ، وَكذلِكَ وَصْفُ العِلمِ إذَا كَانَ لِلآبَاءِ فَإنَّهُ لا يُنَالُ إلا بِكُلِّ السَّعيِ، نَعَم إذَا تَجَرَّدَ الوَلَدُ عَن ذَلِكَ، لَم[٤] يَبقَ لَهُ إلا الوَصفُ الإضَافِيُّ مِن كَونِهِ ابنَ عَالِمٍ أو مَلِكٍ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ .

---

(١) في (ش): قال.

(٢) في (ب): يفتقر.

(٣) في (الأزهريتين): تطرق.

(٤) في (أ) و(ب) و(الأزهريتين) و(ش): ولم.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين : **قالَ الصَّفَدِيُّ فِي أَثْنَاءِ تَفسِيرِ البَيتِ السَّابِق**[١] : **"وَقَد أَخَذَ الطُّغرَائِيُّ هَذَا المَعنَى مِن أَبي العَلَاءِ المَعَرِّيِّ حَيثُ قَالَ :** [البسيط]

وَافَقتَهُم[٢] فِي اختِلَافٍ مِن[٣] زَمَانِكُمُ وَالبَدرُ فِي الوَهنِ مِثلُ البَدرِ فِي السَّحَرِ[٤]

فَهَذَا هَذَا، خَلَا أَنَّ ذَلِكَ فِي الشَّمسِ وَهَذَا فِي القَمَرِ[٥]، وَلَكِنَّ قَولَ[٦] المَعَرِّيِّ أَلطفُ عِبَارَةً، وَأَحسَنُ شَارَةً[٧] وَإِشَارَةً؛ لأَنَّ الطُّغرَائِيَّ أَغرَبَ فِي لَفظَتَي (رَأدَ) وَ(الطَّفَل)، وَعُذُوبَةُ الأَلفَاظِ أَمرٌ مُهِمٌّ فِي البَلَاغَةِ"[٨].

---

(١) يقصد قول الطغرائي:

مَجدِي أَخِيرًا وَمَجدِي أَوَّلًا شَرَعٌ ... وَالشَّمسُ رَأدَ الضُّحَى كَالشَّمسِ فِي الطَّفَلِ

(٢) في (ز) و(هامش ظ): وافقتكم.

(٣) (ب) و(ص): في.

(٤) البيت في شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السّقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام هارون وإبراهيم الإبياري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٤٨، (١٤٢/١)، وفي خزانة الأدب لابن حجة (١٢٧/٤). وانظره في: مطلع الفوائد ومجمع الفرائد لابن نباتة المصري، تحقيق د. عمر موسى باشا، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢، ١٩٧٢، (٢٠٧).

قال في شروح سقط الزند: "قال التبريزي: الوهن: قطعة من أول الليل، يقال مضى وهن من الليل كما يقال مضى قِطعٌ من الليل. والمعنى أن هذا المذكور وإن كان في زمان غير زمان أوائله فإنه مثلهم في الكرم والشرف، كما أن البدر الذي يطلع في أول الليل، وهو الوهن، مثل الذي يطلع في آخره، وهو السحر. وقال البطليوسي: يقول: أنت مثل آبائك في الكرم والشرف، وإن كانوا قد تقدموا وتأخرت بعدهم ، كما أن البدر في أول الليل وآخره سواء ، والوهن والموهن : مقدار ثلث الليل". شروح سقط الزند، (١٤٢/١).

(٥) في (ص): "فهذان متداخلان ذلك في الشمس، وهذا في القمر".

(٦) "قول" ليست في (ص).

(٧) في (ص): إشارة، وفي (ز): بشارة.

والشَّارَة: هي الهيئة، ومنه الحديث الذي ذُكِرَ في الثلاثة الذين تكلموا في المهد: "... عليه شارة حسنة...". الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، شرحه وصنع فهارسه حمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦، ١٩٩٥، حديث رقم (٩١٠٩)، (١١٤/٩-١١٥).

(٨) الغيث (٩٠/١).

قَالَ المُتَعَقِّبُ : **أقُولُ: الإغرَابُ فِي اللَّفظِ هُوَ الإتيَانُ بهِ غَرِيبًا، وَقَد نَصَّ بَعضُ**[١] **الأئِمَّةِ**[٢] **عَلَى أنَّ الغَرَابَة كَونُ الكَلِمَةِ وَحشِيَّةً غَيرَ ظَاهِرَةِ المَعنَى وَلاَ مَأنُوسَةِ الإستِعمَالِ**[٣]، ثُمَّ أَخَذَ يُطِيلُ الكَلامَ فِي أقسَامِ الغَرِيبِ إلَى الحَسَنِ وَالقَبِيحِ، إلَى أن قَالَ: "**وَعَلَى كُلِّ تَقدِيرٍ فَلاَ نُسَلِّمُ**[٤] **أنَّ (رَأدَ) و(الطَّفَل) مِنَ الغَرَابَةِ فِي شَيءٍ كَمَا ادَّعَاهُ الصَّفَدِيُّ**" .

قَالَ : **ثُمَّ قَولُهُ: "وَعُذُوبَةُ الألفَاظِ أمرٌ مُهِمٌّ فِي البَلَاغَةِ" قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أنَّهُ أرَادَ أنَّ الرَّأدَ وَ الطَّفَلَ مِنَ الغَرِيبِ المُستَكرَهِ فِي الذَّوقِ**[٥]، قَالَ : **وَظَاهِرٌ**[٦] **أنَّ ذَلِكَ خَطَأٌ نَشَأ**[٧] **مِن سُوءِ الذَّوقِ، وَعَدَمِ المَعرِفَةِ بِكَلاَمِ القَومِ، وَالإعرَاضِ عَنِ التَّدَبُّرِ فِي اصطِلَاحَاتِهِم**[٨] .

قُلتُ : وَأنتَ تَنظُرُ كَيفَ شَنَّعَ وَحَمَّلَ[٩] شَطَطًا؛ إذ لَم[١٠] يُفهَم[١١] مِن هَذَا التَّقرِيرِ وَعِبَارَتِهِ أنَّهُ أرَادَ[١٢] القِسمَ القَبِيحَ المُستَكرَهَ، بَل وَلا مُطلَقَ[١٣] الاستِكرَاهِ فِي اصطِلاحِ أهلِ المَعَانِي، ولَا يَشُكُّ[١٤] فِي هَذَا مَن لَهُ أدنَى ذَوقٍ؛ لأنَّهُ لَمَّا وَلَّى نَفسَهُ الحُكمَ - فِي شَرعِ الأدَبِيِّينَ[١٥] - بَينَ الطُّغرَائِيِّ وَأبي العَلاءِ المَعَرِّيِّ، وَنَظَرَ فِي الأمرِ النِّسبيِّ بَينَ ألفَاظِهِمَا فِي

---

(١) "بعض" ليست في (ص).

(٢) قد يقصد سعد الدين التفتازاني في كتابه المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (١٤١).

(٣) في (ش): للاستعمال.

(٤) في (الأزهريتين): نعلم.

(٥) أضاف بعدها في النزول: المسمى بالمتوعر.

(٦) في (الأزهريتين): وظاهره.

(٧) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): فشا.

(٨) النزول (٢٥٦-٢٥٨) و(ش): اصلاحاتهم، والنزول: التدبر لاصطلاحاتهم.

(٩) ويمكن قراءتها: حَمَلَ. والمعنى مختلف حينئذٍ، فتأمل.

(١٠) في (ز): "تم" بدلا من "إذ".

(١١) كلمة "يفهم" سقطت من (ش) و(الأزهريتين).

(١٢) في (الأزهريتين): ما أراد.

(١٣) في (ص): يطلق.

(١٤) في (ب): شك.

(١٥) في (ش) و(الأزهريتين): الآدميين.

بَيتَيهِمَا، فَحكَمَ[١] بِحُكمٍ لا يُخَالِفُ فِيهِ ذُو [٢] ذَوقٍ؛ إذ لا يَشُكُّ أَحَدٌ أَنَّ[٣] قَولَ المَعَرِّيِّ: (وَالبَدرُ فِي الوَهنِ)[٤] أَلطَفُ وَأَخَفُّ وَأَرشَقُ مِن قَولِ الطُّغرَائِيِّ : (رَأدَ الضُّحَى)، وَأَنَّ لَفظَ[٥] (السَّحَرِ) أَلطَفُ مِنَ (الطَّفَلِ) وَأَخَفُّ، فَعُلِمَ قَطعًا أَنَّهُ أَرَادَ بِقَولِهِ: **"أَغرَبَ"** الأَمرَ[٦] النِّسبِيَّ، لا الغَرَابَةَ المُفَسَّرَةَ بِكَونِ[٧] الكَلِمَةِ وَحشِيَّةً غَيرَ ظَاهِرَةِ المَعنَى، وَلا مَأنُوسَةَ الاِستِعمَالِ؛ لأَنَّ هَذَا مِمَّا يُدرِكُهُ الأَصَاغِرُ فَضلا عَنِ الأَكَابِرِ، وَلِذَلِكَ خَصَّ ذَلِكَ بِلَفظَي[٨] (رَأدٍ وَالطَّفَلِ) بِالنِّسبَةِ إِلَى (الوَهنِ وَالسَّحَرِ)، ثُمَّ رَشَّحَ بِقَولِهِ : **"وَعُذُوبَةُ الأَلفَاظِ أَمرٌ مُهِمٌّ[٩] فِي البَلَاغَةِ"**، يَعنِي أَنَّ هَذَا الوَصفَ قَد اتَّصَفَ بِهِ أَبُو العَلاءِ فِي هَذَا[١٠] البَيتِ دُونَ الطُّغرَائِيِّ، وَهَذَا حُكمٌ صَحِيحٌ لا يُنقَضُ، وَسَاعِدٌ قَوِيٌّ فِي الرِّفعَةِ لَا يَنبَغِي أَن يُخفَضَ، فَتَأَمَّلهُ بِعَينِ الإِنصَافِ، أَفَاضَ اللهُ عَلَينَا وَعَلَيكَ سَوَابِغَ الأَلطَافِ.

---

(١) في (ص): حكم.

(٢) "ذو" ليست في (ص).

(٣) في (ص): في أن.

(٤) في (ز): في البدر والوهن.

(٥) في (الأزهريتين): لفظة.

(٦) في (ش): للأمر.

(٧) في (ش): يكون.

(٨) في (الأزهريتين): بلفظتي وهو الأصوب.

(٩) في (ب): مبهم.

(١٠) "هذا" سقطت من (الأزهريتين).

قَالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّين: **قالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ :** [البسيط]

فِيمَ الإقامةُ بالزَّوراءِ، لَا سَكَنِي بهَا، ولَا نَاقتِي فِيهَا ولَا جَمَلِي[١]

(لا) هذهِ لِنَفيِ الجِنسِ[٢]**، وسَيَأتِي**[٣] **الكَلَامُ عَلَيهَا عِندَ قولِهِ (فَلَا صَدِيقَ إلَيهِ مُشتَكَى حَزَنِي)**[٤]**، و(سَكَنِي)**[٥] **مَبنِيٌّ عَلَى الفتحِ؛ لأنَّهُ اسمُ (لَا) تَقدِيرُهُ: لَا سَكَنَ لِي، (بهَا) البَاءُ ظَرفِيَّةٌ، وَالهَاءُ وَالألِفُ**[٦] **ضَمِيرٌ يَرجِعُ إلَى (الزَّورَاءِ)، وَعَلَامَةُ الجَرِّ لَا تَظهَرُ؛ لأنَّ المُضمَرَاتِ مَبنِيَّاتٌ، (وَلَا)**[٧] **الوَاوُ عَاطِفَةٌ، وَ(لَا) الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، (نَاقَتِي) اسمُ (لَا) وَقَد أُضِيفَ إلَى يَاءِ**[٨] **المُتَكَلِّم، وَالفتحَةُ مُقدَّرَةٌ عَلَى اليَاءِ**[٩]**، (فِيهَا): (فِي) هَهُنَا**[١٠] **ظَرفِيَّةٌ، وَالضَّمِيرُ يَرجِعُ إلَى (الزَّورَاءِ)، (وَلَا جَمَلِي) إعرَابُهُ كَمَا تَقَدَّمَ**[١١]**.**

---

(١) الديوان (٣٠١). والزوراء: بغداد، وسميت بذلك لانحراف قبلتها كما قال الصفدي في الغيث (١٠٧/١).

(٢) في (ز) و(الغيث): هذه لا التي لنفي الجنس.

(٣) في (الأزهريتين): وسياق

(٤) هذا صدر بيت من اللامية وتمامه (ولا أنيسَ إليه منتَهى جذلي). وانظر الكلام عليها ص(٦٢). الديوان (٣٠٢).

(٥) في الغيث المسجم، (١١١/١-١١٢): "وسكني منصوب والأصل (سكنا لي) وإنما نصب، لأنَّه اسم لا وأضيف إلى ياء المتكلم، والفتحة مقدرة على النون. (بها) الباء للظرفية، وها ضمير يرجع إلى الزوراء، وعلامة الجر لا تظهر". وأشار في حاشية (ظ) إلى وجود هذا الكلام في نسخة أخرى.

(٦) والألف سقطت من (ز)، وشطبت في (ظ).

(٧) في (ص): ولأن.

(٨) "ياء" ليست في (ص).

(٩) في (ص) و(التركيتين) و(الغيث المسجم): التاء.

(١٠) (ظ): هي هنا.

(١١) الغيث (١١١/١).

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنسِ إنَّمَا تَدخُلُ عَلَى النَّكِرَاتِ**[١]**، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِن (نَاقَتِي) وَ(سَكَنِي) وَ(جَمَلِي) مُضَافٌ إِلَى مَعرِفَةٍ**[٢] **إضَافَةً مَحضَةً**[٣]**، فَتَكُونُ**[٤] **مَعرِفَةً قَطعًا، وَإذَا كَانَ مَعرِفَةً فَكَيفَ يَصِحُّ أن يُقَالَ إنَّهُ اسمُ لاَ**[٥] **الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، وَإنَّهُ مَبنِيٌّ عَلَى الفَتحِ تَقدِيرًا، وَإنَّمَا يُبنَى اسمُ (لاَ) مَعَهَا إذَا لَم يُفصَل بَينَهُمَا، وَكَانَ هُوَ مُفرَدًا أي : لَيسَ بِمُضَافٍ، وَلاَ شَبِيهٍ بِالمُضَافِ**[٦]، ثُمَّ دَندَنَ عَلَيهِ دَندَنَةً طَوِيلَةً حَاصِلُهَا : الاعتِرَاضُ عَلَيهِ بِأَنَّ مَدخُولَ (لاَ) هَهُنَا مَعرِفَةٌ، وَحَقُّهُ أَن يَكُونَ نَكِرَةً، ثُمَّ لمَّا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ وَارِدٌ[٧] بِالتَّأوِيلِ بِحَسَبِ كُلِّ مَقَامٍ، أَلزَمَهُ أن يَكُونَ مَدخُولُ (لا)[٨] فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ مُعرَبًا؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ[٩]، ثُمَّ لمَّا عَلِمَ أنَّ مِثلَ[١٠] ذَلِكَ رَأيٌ فِي المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، أَلزَمَهُ القَولَ بِإعرَابِهِ فِي مَوضِعٍ آخَرَ مِن كِتَابِهِ، ثُمَّ أَخَذَ

---

(١) انظر: الكتاب (٢٧٥/٢)، وابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠، ١٩٩٠، (٥٣/٢)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (١٣٣)، والخضري، محمد الشافعي، حاشيته على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.، (١٤١/١).

(٢) "معرفة" ساقطة من (الأزهريتين).

(٣) الإضافة عند النحاة هي: إسناد اسم إلى غيره على تنـــزيل الثاني من الأول منــزلة التنوين أو ما يقوم مقامه. وهي على ضربين: إضافة لفظية وتسمى (غير محضة)، وإضافة معنوية وتسمى (محضة)، و(المعنوية المحضة): هي التي تفيدُ المضافَ التعريفَ إن كان المضاف إليه معرفة، أو التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، أما (اللفظية غير المحضة): فإنها لا تكسب المضاف تعريفا ولا تخصيصا، بل هي ما كان المضاف فيها صفة وهذه الصفة ثلاثة: اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة. انظر: محمد علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، فيصل عيسى البابي الحلبي، (٢٤١/٢-٢٤٢)، والنحو الوافي (١/٣-٣).

(٤) في (نزول الغيث): فيكون.

(٥) النزول: اسمٌ لـــ(لا).

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٢)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (١٣٤).

(٧) في (ب): واراد، و في سائر النسخ: أن مثل ذلك وارد.

(٨) في (الأزهريتين): مدخولا.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): المضاف.

(١٠) كلمة "مثل" سقطت من (ش)، و(الأزهريتين).

مِن اختِلافِ كَلامَيه فِي المَوضِعَينِ بِنَاءً وَإِعرَابًا أَنَّهُ لم يَبقَ وَجهٌ، فَحَمَلَ[١] كَلامَهُ عَلَى أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِرَأيِ مَن قَالَ بِبِنَاءِ المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم[٢].

قُلتُ: وَ[٣] الفَهــمُ الأَحمَدُ[٤] خَبِيرٌ بِسُقُوطِ هَذَا المَآخُوذِ، وَلِمَ لا يَجُوزُ أَن يَكُونَ الوَجهُ فِيهِ ظَاهِرَ النَّظَرِ فِي كِتَابِهِ هَذَا عَلَى عُلُوِّ شَأنِهِ فِي الاطِّلاعَاتِ عَلَى آرَاءِ القَومِ؟.

وَلا يَخفَى أَنَّ الحَملَ عَلَى المُصَحِّحِ[٥] لِكَلامِ المُؤمِنِ فَضلًا عَنِ الفَاضِلِ -إِذَا وُجِدَ لَهُ وَجهٌ- أَولَى مِن إِفسَادِ كَلامِهِ، أَو مِن تَغلِيطِهِ[٦] أَوِ التَّشنِيعِ عَلَيهِ، وَإِلَى هَذَا نَظَرُ الشَّرعِ، وَأُذَكِّرُ بِهَذَا الطَّرِيقِ السَّالِكَ حِكَايَةَ الإِمَامِ مَالِكٍ[٧] وَاللهُ أَعلَمُ.

قُلتُ: وَقَد أَخَذَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ فِي اختِيَارِهِ هُوَ إِعرَابَ بَيتِ الطُّغرَائِيِّ هَذَا مَكَانَ[٨] جَعلِهَا -أَعنِي لا العَامِلَةَ عَمَلَ لَيسَ[٩]، قَالَ: "**وَيَكُونُ المُضَافُ مَرفُوعًا تَقدِيرًا عَلَى أَنَّهُ اسمُهَا، وَالجَارُّ وَالمَجرُورُ فِي مَحَلِّ نَصبٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا**[١٠] ثُمَّ أَورَدَ عَلَى نَفسِهِ كَونَهَا أَيضًا لا تَعمَلُ

---

(١) النزول: لحمل.

(٢) انظر: النزول (٢٦٠-٢٦٨).

(٣) في (الأزهريتين): وذو.

(٤) في (ب): الأجمد.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): الصحيح.

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): أو تغليطه، وفي (ص): وتغليطه.

(٧) يقصد قول الإمام مالك: أدركنَا قومًا لم تَكُن لهُم عُيُوبٌ، فذكَرُوا عُيُوبَ النَّاسِ فذكَرَ النَّاسُ لهُم عُيُوبًا؛ وَأدركنَا أقوَامًا كَانَت لهُم عُيُوبٌ فكَفُّوا عَن عُيُوبِ النَّاس فنُسِيَت عُيُوبُهُم. طالع: الشيخ محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨) غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، ضبطه وصححه الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧، ١٩٩٦، (٢٠٤/١)، وهذه الحكاية أوردها ابن أقبرس في خاتمة كتابه هذا، كاملة، ونسبها إلى الإمام مالك رحمه الله.

(٨) في (ب) و(ش) و(ص): امكان .

(٩) قال الدماميني قبل هذا: "والحق أن لا الواقعة في بيت الطغرائي هي لا النافية التي تُلغَى، مثلها في (لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو)، وليست بمعنى ليس ولا لنفي الجنس فيكون سكن مبتدأ، والظرف المستقر بعده خبرا عنه، وكذا (لا ناقتي فيها ولا جملي) وخبر هذا المبتدأ الأخير محذوف لدلالة المتقدم عليه، ويمكن جعلها العاملة عمل ليس...".

(١٠) نزول الغيث (٢٦٧).

إِلَّا فِي النَّكِرَاتِ، فَأَجَابَ بِأَنَّ هَذَا "**قد خَالَفَ فِيهِ ابنُ جِنِّيٍّ وَابنُ الشجريِّ**"[١] مِنَ النُّحَاةِ[٢]، فَانظُر كَيفَ سَعَى فِي تَصحِيحِ كَلَامِهِ بِمَا فِيهِ الخِلَافُ، وَلا يَخفَى المَشهُورُ فِيهِ - وَاللهُ أَعلَمُ -.

---

(١) هو: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، أبو السعادات الهاشمي العلوي الحسني البغدادي اللغوي شيخ النحاة الأديب (ت:٥٤٢هـ) من كتبه الأمالي والحماسة وشرح اللمع لابن جني. انظر: ابن خلكان (ت ٦٨١)، وفيات الأعيان (٥٤/٦)، سير أعلام النبلاء (١٩٤/٢٠)، النجوم الزاهرة (٢٨١/٥)، الأعلام (٧٤/٨).

(٢) انظر رأيهما في: أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطَّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، (٤٣١/١). والنكت الحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٥، ١٩٨٥، (ص٧٦)، وهمع الهوامع (١٢٠/٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (٢٥٣/١).

قال ابن الشجري: "وجاء في شعر أبي الطيب أحمدَ بن الحسين إعمالُ (لا) في المعرفة في قوله:

إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خلاصاً من الأذى ... فلا الحَمْدُ مكسوباً ولا المالُ باقِيا

ووجدت أبا الفتح عثمانَ بن جني غيرَ مُنْكِرٍ لذلك، في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد ايراده البيت: شبَّه (لا) بـ(ليس) فنصب بها الخبر.

وأقول: إن مجيئ مرفوع (لا) منكورا في الشعر القديم هو الأعرفُ، إلا أنَّ خبرها كأنهم ألزموه الحذفَ، وذلك في قول سعدِ بن مالك بن ضبيعة: من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

أراد لا براح لي، أو عندي...، ومرّ بي بيت للنابغة الجعدي فيه مرفوع (لا) معرفة وهو: وحلت سواد القلب لا أنا مبتغ ... سواها ولا عن حبها متراخيا ...". الأمالي (٤٣١/١).

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ : وَقُلتُ :** [الطويل]

أَلَا فاسقِنِي مِن ريقَـــةٍ[١] لَذَّ طعمُهَــــا بفِيكَ وَلَا تَبخَل وَقُل لِي هِيَ الخَمرُ

وَحُطَّ[٢] لثامًا[٣] حَجَّبَ اللّثمَ عَن فَمِي فَلَا خَيرَ فِي اللَّذَّاتِ مِن دُونِهَا سِترُ[٤]

قَالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّين: **أَقُولُ: إِنَّمَا اهتَدَى لِهَذَا التَّضمِينِ مِن قَولِ الشَّيخ جَمَالِ الدِّينِ بنِ نُبَاتَةَ[٥] رَحِمَهُ اللهُ: [الطويل]**

لَقَد كُنتُ فِي لَذَّاتِ ثغرِكَ هَائِمًا لَيَالِيَ لَم يُمنَع عَلَى عَاشِقٍ ثغــــرُ

فَأَمَّا وَسِترٌ دُونَهَا مِن شَـــوَاربٍ فَلاَ خَيرَ فِي اللَّذَّاتِ مِن دُونِهَا سِترُ[٦]

قَالَ: **وَهَذِهِ عَادَةُ الصَّفَدِيِّ مَعَ هَذَا الرَّجُلِ، وَمَن وَقَفَ عَلَى تَصنِيفِ ابنِ نُبَاتَةَ الَّذِي وَضَعَهُ فِي هَذَا المَعنَى وَسَمَّاهُ (خُبزَ الشَّعِيرِ)[٧] شَاهَدَ العَجَبَ، وَدُونَكَ الحُكمَ بَينَ هَذَين**

---

(١) في (ب): ريقها، وفي خزانة الأدب لابن حجة (٣٢٣/٣)، ومعاهد التنصيص(٧٦/٤): خمرة.

(٢) في (الأزهريتين): وخط.

(٣) في (أ) و(ب) و(الأزهريتين) و(ش): لنا ما. وما أثبت من (ص) و(التركيتين) و(الغيث) و(خزانة الأدب لابن حجة) و(معاهد التنصيص): وحط لثاما.

(٤) الغيث (١٢٥/١).

(٥) هو: جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن أبي حسن بن صالح بن يحيى بن طاهر بن محمد بن الخطيب عبد الرحيم بن نباتة المصري، ولد بمصر في ربيع الأول ٦٨٦، شاعر وكاتب، توفي بالقاهرة يوم الثلاثاء من صفر (٧٦٨). واختلف في ضبط النون من اسمه، فقال صاحب القاموس المحيط، في مادة نبت (١٦٧٥): "والضم أكثر وأثبت". وجزم بعض العلماء بالفتح في اسم المترجَم أخذا من توريته في عنوان ديوانه (القطر النباتي). انظر: الدرر الكامنة (٢١٦/٤) والنجوم الزاهرة (٩٥/١١) ونص فيه على (نباتة) بضم النون، والأعلام (٣٨/٧)، تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ (٧٩٤/٣)، الديوان (١).

(٦) ابن نباتة المصري، ديوانه، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٢٥٥)، وورد في البيت الثاني في الديوان (سر) بدلا من (ستر).

(٧) جاء في خزانة الأدب لابن حجة (٣٥٢/١-٣٥٣): "وأما براعة الشيخ جمال الدين بن نباتة في خطبة كتابه المسمى بخبز الشعير فإنها خاص الخاص ولا بد من مقدمة تكون هي النتيجة الموجبة لتسمية هذا الكتاب بخبز الشعير فإنه مأكول مذموم وما ذاك إلا إنه كان يخترع المعنى الذي لم يسبق إليه ويسكنه بيتا من أبياته العامرة بالمحاسن فيأخذه الشيخ صلاح الدين الصَّفَدِي بلفظه ولم يغير فيه غير البحر وربما عام به في بحر طويل يفتقر فيه إلى كثرة الحشو واستعمال ما لا يلائم فلم يصبر الشيخ جمال الدين على ذلك وصنف كتابا ألفه من نظمه ونظم الشيخ صلاح الدين الصَّفَدِي وسماه خبز الشعير يعني أنه مأكول مذموم واستهل خطبته بقوله تعالى: ﴿ رَبِّ

التَّضمِينَين. انتَهَى[١].

قُلتُ: قَولُهُ: إنَّمَا اهتَدَى، دَعوَى مُجَرَّدَةٌ، وَأَمَّا تَفضِيلُ الشَّيخِ جَمَالِ الدِّينِ عَلَيهِ نَظمًا فَهُوَ مِنَ القَضَايَا المُسَلَّمَةِ، فَلا يُحتَاجُ إِلَى التَّنبِيهِ عَلَيهِ، عَلَى أَنَّ بَيتَي الصَّفَدِيِّ فِي هَذَا النَّوعِ قَدِ اشتَمَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا عَلَى انفِرَادِهِ تَضمِينًا حَسَنًا، وَأَمَّا حُسنُ التَّركِيبِ فَلا خَفَاءَ فِيهِ، وَكَونُ تَركِيبِ ابنِ نُبَاتَةَ أَحسَنَ لا يَنفِي الحُسنَ، وَاللهُ أَعلَمُ.

ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا ﴾ [نوح: ٢٨] ورتب كتابه المذكور على قوله: قلت أنا:، فأخذه الشيخ صلاح الدين وقال: ....". (١٧٦/٤).

(١) النزول (٢٦٨-٢٦٩).

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ:** [البسيط]

نَاءٍ عَن الأَهلِ(١) **صِفرُ الكَفِّ مُنفَرِدٌ**(٢)

(نَاءٍ)(٣) **اسمُ فَاعِلٍ مِن (نَأَى)، وَأَصلُهُ (نَائِئٌ)، مِثلُ (جائِئٌ) وَ(شَائِئٌ)**(٤)**، فَلَمَّا اجتَمَعَ هَمزَتَانِ**

---

(١) في (ش): الناس.

(٢) في (أ): مغترب. وما أثبت من الديوان، وهذا صدر البيت وتمامه: (كالسيفِ عُرِّيَ متناهُ من الخَلَلِ). انظر: الديوان (٣٠٢).

(٣) قال الجاربردي في شرح شافية ابن الحاجب (١٠/٢): "ويعرف القلب بستة أوجه... بأصله... كناء يناء من النأي؛ فإنه لمَـّا قيل في مصدرهما: النأي، عُلم أنهما مقلوبا نأى ينأى، فجعل اللام في موضع العين، فوزنهما: فلع يفلع...".

قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢٥٥/٤): "قوله (وتقول في ناء) بنون فألف فهمزة وأصله نأي فقدمت اللام -وهي الياء- على العين -وهي الهمزة- فصار نيأ على وزن فلع فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا في التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة. وانظر أيضا الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مصطفى البابي الحلبي، ط١٤، ١٣٨١، ١٩٦٣، (٢٣).

(٤) في (الأزهريتين): ناءء، وجاءء وشاءء.

قال السمين الحلبي في كتابه " الدر المصون" عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ © بِجَانِبِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٣] قوله تعالى: "{وَنَأَى}: قرأ العامَّةُ بتقديم الهمزةِ على حرف العلة مِن النَّأي وهو البُعدُ. وابن ذكوان -ونقلها الشيخ عن ابن عامر بكمالِه-: (ناءَ) بتقديم الألف على الهمزة. وفيها تخريجان، أحدُهما: أنها مِن ناء يَنُوءُ أي نهض. قال الشاعر:

حتى إذا ما التأمَت مَفاصِلُه   وناءَ في شِقِّ الشِّمالِ كاهلُه

والثاني: أنه مقلوبٌ مِن نأى، ووزنُه فَلَع كقولهم في (رأى) راءَ، إلى غيرِ ذلك، ولكن متى أمكن عدمُ القلبِ فهو أولى". الدر المصون (٤٠٤/٧).

وقال د. عبد الخالق عضيمة، في المغني: "وفي القرآن الكريم آيات قرىء فيها بما يحتمل القلب ويحتمل غيره وآيات قرىء فيها بما يعتبر قلبا مكانيا عند بعض الصرفيين ولا يعتبر عند آخرين، وإليك طرفا منها: في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ © بِجَانِبِهِۦ ﴾ قرأ ابن عامر وناء قيل: هو مقلوب نأى فمعناه: بعد وقيل: معناه نهض بجانبه، وهذه القراءة سبعية". المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، ط٣، (٥٢-٥٣).

فِي الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ[١] **قَلَبُوا الثَّانِيَةَ يَاءً لِانكِسَارِ مَا قَبلَهَا فَصَارَت مِن بَابِ (قَاضٍ)**[٢].

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ مُتَهَكِّمًا عَلَيهِ: **أَقُولُ: هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى رُسُوخِ قَدَمِهِ فِي عِلمِ التَّصرِيفِ، وَكَأَنَّهُ سَمِعَهُم يُقَرِّرُونَ**[٣] **اجتِمَاعَ الهَمزَتَينِ فِي (جَاءٍ) وَ(شَاءٍ)**[٤] **وَكَيفِيَّةَ تَصرِيفِهِ، فَاعتَقَدَ**[٥] **أَنَّ (نَائِيًا) مِثلُهُ**[٦]، ثُمَّ استَشعَرَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ أَنَّ لِكَلامِهِ وَجهًا فِي الصِّنَاعَةِ، فَأَورَدَهُ سُؤَالا عَلَى نَفسِهِ فَقَالَ[٧]: فَإِن قُلتَ: **قَد سُمِعَ مِن كَلَامِهِم فِي هَذَا الفِعلِ (نَاءَ)**[٨] **بِقَلبِ لَامِ الكَلِمَةِ إِلَى**[٩] **مَوضِعِ العَينِ، فَوَزنُهُ (فَلَعَ)**[١٠]**، فَإِذَا بُنِيَ مِن هَذَا الفِعلِ المَقلُوبِ اسمُ فَاعِلٍ لَزِمَ اجتِمَاعُ الهَمزَتَينِ؛ لأَنَّ حَرفَ العِلَّةِ الوَاقِعِ بَعدَ أَلِفِ اسمِ فَاعِلٍ مِن فِعلٍ ثُلَاثِيٍّ أَجوَفَ مُعتَلٍّ تُقلَبُ هَمزَةً**[١١]**، فَالهَمزَتَانِ إِذًا**[١٢] **هُمَا الهَمزَةُ الأَصلِيَّةُ وَالهَمزَةُ المُبدَلَةُ عَن حَرفِ العِلَّةِ**، قَالَ: **فَلَعَلَّ الصَّفَدِيَّ قَصَدَ هَذَا**. فَأَجَابَ: **(بِأَنَّ هَذَا مُؤَدٍّ إِلَى تَغيِيرٍ كَثِيرٍ)**[١٣].

---

(١) في (ش): اجتمع كلمتان في الهمزة الواحدة.

(٢) الغيث (١٢٩/١). ويقصد بباب (قاض) أن (قاضي) حالة كونها نكرة مرفوعة أو مجرورة وليست مضافة يدخل عليها التنوين الذي هو عبارة عن نون ساكنة، فتصبح: قاضيُن أو قاضيِن، فتحذف الضمة والكسرة من الياء للثقل، فيلتقي حينئذ ساكنان: الياء والتنوين (النون الساكنة)، فنحذف الياء، فتصبح الكلمة: قاضِن، ونكتبها هكذا: قاضٍ.

(٣) في (ظ): يقدرون.

(٤) في (الأزهريتين): جاء وشاء.

(٥) في (ب): فاعتقده.

(٦) في (تح الزهراني): فاعتقد أن مصدره النأي.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): قال.

(٨) في (الأزهريتين): نأى.

(٩) في (ش): "في".

(١٠) انظر: شرح الشافية، للرضي (٢١/١)، شرح الشافية للجاربردي (١٠/١)، وشذا العرف (٢٣)، ود. عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، (٤٠).

(١١) في النزول: معل يقلب همزة.

وانظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي، (١٢٧/٣).

(١٢) "إذًا" ساقطة من (ز).

(١٣) النزول (٢٧٠ـ٢٧١)، وفي (ش): كبير.

قُلتُ: ولَيتَ شِعرِي مَعَ اعتِرَافِهِ بأنَّ لَهُ وَجهًا صَحِيحًا مُخَرَّجًا فَمَا وَقعُ[١] الإعتِرَاضِ؟ وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِن كَونِهِ خِلافَ الأولَى فَغَيرُ قَادِحٍ، عَلَى أَنَّا لا نُسَلِّمُ انحِصَارَهُ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الإعلالِ حَتَّى يَلزَمَ خِلافُ الأَولَويَّةِ[٢]؛ إذ طُرُقُ[٣] الإعلالاتِ كَثِيرَةٌ، فَلَعَلَّ لَهُ طَرِيقًا آخَرَ غَيرَ هَذَا، وَعَلَى كُلِّ تَقدِيرٍ، فَغَيرُ لازِمٍ عَلَيهِ الخَطَأُ فِي هَذَا المَقَامِ، وَالسَّلامُ.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: فَإن قُلتَ: هَلاَّ رَفَعتَ نَائِيًا عَلَى أنَّهُ مُبتَدَأٌ، قُلتُ: لأنَّهُ[٤] اسمُ فَاعِلٍ، وَاسمُ الفَاعِلِ لَا يَكُونُ مُبتَدَأً حَتَّى[٥] يَعتَمِدَ عَلَى الِاستِفهَامِ أو النَّفيِ، أو مَعنَى النَّفيِ[٦]؛ لأنَّهُمَا يُقرِّبَانِهِ مِمَا لَهُ صَدرُ الكَلَامِ، كَمَا فِي قَولِ الشَّاعِرِ:** [البسيط]

أَقَاطِنٌ قَومُ سَلمَى أم نَوَوا[٧] ظَعَنَا ... إن يَظعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيشُ مَن قَطَنَا[٨]

وَكَقَولِ الآخَرِ: [الطويل]

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهدِيَ أَنتُمَا ... إذَا لَم تَكُونَا لِي عَلَى مَن أُقَاطِعِ[٩]

---

(١) في (ش): رفع، وفي (ز): ما وقع.

(٢) في (ب): الأولية.

(٣) في (ش): ظرف.

(٤) في (ز) وحاشية (ظ): لا لأنه.

(٥) في (ش): على بدلا من حتى

(٦) انظر: شرح التسهيل (١/٢٦٧-٢٦٩) وشرح ابن الناظم (٧٥)، وحاشية الصبان (١/١٩٠-١٩٢)، وحاشية الخضري (١/٨٨-٨٩). قال الصفدي في الغيث: "وقولي (أو معنى النفي) ليدخل فيه قول الشاعر:
(غير مأسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن) فـ(غير) في البيت مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين لأنه محمول على (ما) كأنه قيل (مايؤسف على زمن) كما في قولهم (ما قائم أخواك)...". الغيث (١/١٣٠).

(٧) في (ش): لم تروا.

(٨) لم أعثر على قائله.
انظر: شرح التسهيل (١/٢٦٩)، وابن النّاظم (٧٥)، وجمال الدين بن هشام (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، (١/١٧٠).

(٩) لم أعثر على قائله.
انظر البيت في: شرح التّسهيل (١/٢٦٩)، وابن النّاظم (٧٥)، وأوضح المسالك (١/١٦٨)، وهمع الهوامع (٢/٦).

أَلَا تَرَى أنَّ (قاطِنًا) لَـمَّا اعتَمَدَ عَلَى الِاستِفهَامِ كَانَ مُبتَدَأً، وَأنَّ[1] (وَافٍ) لَـمَّا اعتَمَدَ عَلَى النَّفيِ جَازَ الِابتِدَاءُ بِهِ[2].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: ظَاهِرُ هَذَا الكَلَامِ أنَّ المَانِعَ مِن جَعلِ اسمِ الفَاعِلِ فِي هَذَا المِثَالِ مُبتَدَأً كَونُهُ لَم يَعتَمِد، وليسَ الأمرُ كذلكَ، فإنَّ اسمَ الفاعِلِ [إذا جُعِلَ مبتدأً][3] لا بُدَّ وَأنْ[4] يَكُونَ مَعَ اعتِمَادِهِ رَافِعًا لِمُكتَفًى بِهِ مُغنٍ عَنِ الخَبَرِ[5] وَهُوَ إمَّا اسمٌ ظَاهِرٌ، مِثلُ: (أقَائِمٌ زَيدٌ)، وَالمَسألَةُ حِينَئِذٍ جَائِزَةٌ بِالإجمَاعِ، أو مُضمَرٌ بَارِزٌ مُنفَصِلٌ مِثلُ: (أقَائِمٌ أنتُمَا)، وَالمَسألَةُ حِينَئِذٍ مُختَلَفٌ فِي جَوَازِهَا، فَالبَصرِيُّونَ قَائِلُونَ بِالجَوَازِ، وَالكُوفِيُّونَ بِالمَنعِ[6] وَظَاهِرٌ أنَّ اسمَ الفَاعِلِ فِي البَيتِ المَذكُورِ لَم يَرفَع ظَاهِرًا وَلَا ضَمِيرًا مُنفَصِلًا، فَلَا[7] يَصِحُّ جَعلُهُ مُبتَدَأً بِالإجمَاعِ[8]، وَمَفهُومُ كَلَامِ الصَّفَدِيِّ أنَّهُ لو اعتَمَدَ فِي البَيتِ المَذكُورِ جَازَ[9] جَعلُهُ مُبتَدَأً، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لأنَّهُ لَم يَرفَع إلَّا ضَمِيرًا مُستَتِرًا فِيهِ"[10].** انتَهَى كَلَامُهُ.

قُلتُ: وَلَاتَوقُّفَ فِي ارتِكَابِهِ التَّعَسُّفَ[11] فِي هَذَا المَقَامِ؛ لأنَّ جَوَابَ الصَّفَدِيِّ مُنحَطٌّ

---

(١) في (ب) و(ش): ووافيا.

(٢) الغيث (١/١٣٠).

(٣) هذه الزيادة من نزول الغيث.

(٤) في (ص): أن.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك (١/١٦٥)، وجمال الدين بن هشام، شرح قطر الندى وبلُّ الصدى، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٥، ٢٠٠٤، (١٣٣)، وهمع الهوامع (١/٤-٦).

(٦) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١١، د.ت، (٢٣٢).

(٧) في (الأزهريتين): ولا.

(٨) إعراب (ناء) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

(٩) سقطت كلمة "جاز" من (ش) و(الأزهريتين).

(١٠) النزول (٢٧٢-٢٧٣).

(١١) في (الأزهريتين): التعنف.

عَلَى[١] جَوَازِ جَعلِهِ[٢] مُبتَدَأً، وَلا نِزَاعَ فِي أَنَّ عَدَمَ اعتِمَادِهِ كَافٍ فِي ذَلِكَ، وَكَونُ عَدَمِ جَوَازِ جَعلِهِ مُبتَدَأً مَشرُوطًا بِشَرطٍ[٣] آخَرَ مُنضَمٍّ إِلَى شَرطِ اعتِمَادِهِ[٤] لا يُنَافِي[٥] ذَلِكَ أَصلًا؛ لأَنَّ الشَّيءَ إِذَا كَانَ مَشرُوطًا بِعِدَّةِ شُرُوطٍ – بِمَعنَى[٦] كَونِهِ لا يَصِحُّ بِدُونِهَا - فَتَخَلُّفُ[٧] شَرطٍ وَاحِدٍ كَافٍ فِي عَدَمِ الصِّحَّةِ؛ لِقَاعِدَةِ تَأثِيرِ الشَّرطِ فِي العَدَمِيَّاتِ[٨]، وَكَلامُهُ إِنَّمَا هُوَ فِي عَدَمِ جَوَازِ كَونِهِ مُبتَدَأً، لا فِي شَرطِ[٩] صِحَّةِ كَونِهِ مُبتَدَأً، وَفَرقٌ مَا بَينَهُمَا، مَعَ اعتِنَاءِ المُصَنِّفِ بِعِبَارَةِ ابنِ الحَاجِبِ[١٠] فِي مُقَدِّمَتِهِ، وَعِبَارَتُهُ فِي هَذَا المَقَامِ: "أَوِ الصِّفَةُ[١١] الوَاقِعَةُ بَعدَ حَرفِ النَّفي، وَأَلِفِ

---

(١) في (ش) و(ص): عن.

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): (كونه) مكان (جعله).

(٣) في (الأزهريتين): بشروط.

(٤) من قوله "كاف في ذلك... إلى اعتماده" ساقط من (ص).

(٥) في (ش): ولا ينافي.

(٦) في (أ) و(ب) و(ش) و(ص): معنى.

(٧) في (ب): لا فتخلف.

(٨) يقصد قاعدة أن عدم الشرط يؤثر في عدم المشروط، أما وجود الشرط فلا يؤثر في وجود المشروط. مثال: عدم الطهارة يعني عدم الصلاة، ولكن وجود الطهارة لا يعني وجود الصلاة .

(٩) في (الأزهريتين): شروط.

(١٠) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر يونس، أبو عمرو جمال الدين، الأصولي، النحوي، المالكي، صاحب التصانيف. درَّس بجامع دمشق، وبالنورية المالكية، ثم نزح عن دمشق، فدخل مصر، وتصدر بالفاضلية، توفي بالأسكندرية سنة (٦٤٦هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٢٤٨/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٤/٢٣)، وشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره ج. برجستراسر، طبع لأول مرة بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر، ١٣٥٢، ١٩٣٣، (٥٠٨/١)، وكشف الظنون (١٦٢/١).

(١١) في (الأزهريتين): والصفة.

الاستِفهَامِ رَافِعَةٌ لِظَاهِرٍ[١]..."[٢] هَذِهِ العِبَارَةُ، فَأَقَلُّ مَقلُولاتِهِ[٣] استِحضَارُ هَذِهِ العِبَارَةِ، كَيفَ وَقَد سَاقَ الشَّاهِدَ عَلَيهَا بِقَولِ الشَّاعِرِ :

(أَقَـــــــاطِنٌ قَومُ سَـــــــــــــلمَى)

وَالشَّاهِدُ عَلَى الطَّرِيقَةِ نَقَلَهَا هَذَا المُعتَرِضُ[٤] مِن عِبَارَةِ الشَّيخِ جَمَالِ الدِّينِ بنِ هِشَامٍ مِن قَولِهِ: "**رَافِعًا لِمُكتَفَى بِهِ مُغنٍ عَنِ الخَبَرِ**"، فَسَوقُهُ الشَّاهِدَ دَلِيلٌ عَلَى استِعَارِ طُرُقِ الخِلَافِ، فَكَيفَ يَعتَرِضُ بِمِثلِ هَذِهِ التُّرَّهَاتِ؟ فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) (ش): الظاهر.

(٢) كافية ابن الحاجب بشرح رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ط١، ١٣٩٨، ١٩٧٨، (٢٢٣/١).

(٣) في (الأزهريتين): معلولاته.

(٤) في (الأزهريتين): المقرر.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: عِندَ الكَلَامِ عَلَى إعرَابِ قَولِهِ :** [البسيط]

كَالسَّيفِ عُرِّيَ مَتنَاهُ مِنَ الخِلَلِ(١)

سَوفَ يَأتِي الكَلَامُ عَلَى (مِن) وَتَقسِيمِهَا، وَلَكِن هِيَ هُنَا لِبَيَانِ الجِنس؛ لأَنَّهُ يُحتَمَلُ(٢) **أن يُعَرَّى مِنَ الخِلَلِ الَّتِي تُغَشَّى بِهَا الجُفُونُ، وَأَنْ يُعَرَّى مِنَ الجُفُونِ، وَأن يُعَرَّى مِنَ الصَّقلِ وَ الرَّونَق وَالمَضَاءِ**(٣)**وَغير ذَلِكَ، فَنَصَّتْ**(٤) **عَلَى أنَّ السَّيفَ عُرِّيَ مِنَ الخِلَلِ لَا مِن غيرهَا، وَهَذِهِ الجُملَةُ - أعنِي عُرِّيَ وَمَا بَعدَهَا- فِي مَوضِعِ جَرٍّ عَلَى الصِّفَةِ لِلسَّيفِ، و(مِنَ الخِلَلِ) مُتَعَلِّقٌ بـ(عُرِّيَ)**(٥)**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قد أنكَرَ قومٌ مَجِيءَ (مِنْ) لِبَيَانِ الجِنس**(٦)**، قالَ: وَابتِدَاءُ الغَايَةِ هُوَ الغَالِبُ عَلَيهَا، حَتَّى ادَّعَى**(٧) **جَمَاعَةٌ أنَّ سَائِرَ مَعَانِيهَا رَاجِعَةٌ إليهِ**(٨)**، فالأولى أن تُجعَلَ**(٩) **(مِن) فِي**

---

(١) هذا عجز بيت من اللامية وصدره تقدم وهو: (نَاءٍ عن الأهلِ صِفرُ الكفِّ منفردٌ). والخلل: بطائن كانت تغشى بها السيوف منقوشة بالذهب وغيره.

(٢) في (ش): لا يحتمل.

(٣) قال ابن منظور: الصَّقلُ: الجِلاءِ. والرَّونَقُ: ماء السيف وصَفاؤه وحُسنه. ومَضَى السيفُ مَضاء قطع. لسان العرب (صقل) (٢٦٢/٨) (مضي) (٩٠/١٤) (رنق) (٢٣٧/٦).

(٤) في (الأزهريتين) و(الغيث): فنص.

(٥) الغيث (١٣٤/١).

(٦) قال المرادي في الجنى الداني: "ومجيئها لبيان الجنس مشهور، في كتب المعربين. وقال به قوم من المتقدمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة". الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣، ١٩٨٣، (٣١٠). وقال الدسوقي على المغني (٣١٨/١): "أنكروا مجيئها لبيان الجنس مع غير ما ومهما، لا أنهم أنكروا ذلك مطلقا". يعني أنهم يجيزون مجيء (مِنْ) لبيان الجنس مع (ما) كقوله تعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾ [فاطر:٢] ومع (مهما) كقوله تعالى: ﴿ : ; > = < ? ﴾ الأعراف: ١٣٢. ولم يجيزوا في غير هذا. هذا هو مفهوم كلام الدسوقي، فليتأمل. وانظر: همع الهوامع (٢١٣/٤).

(٧) في (ص): قال.

(٨) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش (١٠/٨-١١)، ومغني اللبيب، لابن هشام (٤١٩).

(٩) في (ش): يجعل، وفي (الأزهريتين): يحمل.

البَيتِ لابتِدَاءِ[١] **الغَايَةِ، أي: ابتِدَاءُ تَعرِيَةِ**[٢] **السَّيفِ وَقَعَ مِنَ الخِلَلِ**[٣].

قُلتُ: لا إحسَانَ فِي صَرفِ مَعنَاهَا عَنِ البَيَانِ عِندَ مَن لَهُ ذَوقٌ بِحَلاوَةِ اللِّسَانِ[٤]؛ لأنَّ العُرُوَّ[٥] - الَّذِي هُوَ المَعنَى المَصدَرِيُّ المُشعِرُ بِهِ لَفظُ عُرِّيَ[٦]- تَحتَهُ المُحتَمَلاتُ الَّتِي[٧] ذَكَرَهَا الصَّفَدِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - فَتَكُونُ بِهَذَا التَّقرِيرِ وَاقِعَةً بَعدَ اسمٍ فِيهِ إبهَامٌ، فَهِيَ وَاقِعَةٌ مِنَ البَيَانِ مَوقِعَهَا، أو[٨] هُوَ وِزَانُ قَولِكَ: زَيدٌ عَارٍ مِنَ العِلمِ، فَلا مَوقِعَ لِقَولِهِ: "**ثُمَّ مَن أثبتَ**[٩] **مَجِيئَهَا لِبَيَانِ الجِنسِ يَقُولُ: هِيَ الوَاقِعَةُ بَعدَ اسمٍ فِيهِ إبهَامٌ...**"[١٠].

وَأَمَّا مُنَاقَشَتُه فِي إعرَابِهِ جُملَةَ عُرِّيَ وَمَا بَعدَهَا فِي مَحَلِّ[١١] الجَرِّ عَلَى الصِّفَةِ لِلسَّيفِ، بِأنَّ[١٢] الجُمَلَ بَعدَ المَعَارِفِ أحوَالٌ، فَقَدِ اعتَرَفَ بِكَونِهَا مُنَاقَشَةً سَافِلَةً[١٣] لأَنَّهُ قَالَ: "**وَيُمكِنُ أن يُقَالَ:السَّيفُ وَإن كَانَ مُعَرَّفًا بِالألِفِ وَاللامِ فَهِيَ فِيهِ لِلجِنسِيَّةِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ جَعلُ الجُملَةِ بَعدَهُ صِفَةً؛ لِقُربِهِ مِنَ النَّكِرَةِ، وَإن وَقَعَ بِصُورَةِ التَّعرِيفِ**"، وَمَثَّلَ بِأمثِلَةٍ كَثِيرَةٍ مِن جُملَتِهَا قَولُ الشَّاعِرِ : [الكامل]

وَلَقَد أمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[١٤]

---

(١) في (الأزهريتين): على ابتداء.

(٢) في (الأزهريتين): تعري.

(٣) النزول (٢٧٤).

(٤) في (الأزهريتين): "بخلاف البيان" بدلا من "بحلاوة اللسان".

(٥) في (ش): العري، وفي (الأزهريتن): التعري.

(٦) في (ب): عريي، و(ش): عزمي.

(٧) في (ب): الذي.

(٨) في (ص) : إذ.

(٩) في (ب): أثبتها.

(١٠) النزول (٢٧٥).

(١١) "محل" ساقطة من (الأزهريتين).

(١٢) في (ش): لأن.

(١٣) "سافلة" ساقطة من (ش).

(١٤) هذا شطر وعجزه: (فأمر ثمة قلت لا يعنيني)، وروي:

وَلَقد مررتُ على اللئيم يسبُّني ... فمضيتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يعنينِي

قَالَ: "**فَلاَ تَتِمُّ**[١] **المُنَاقَشَةَ**"[٢].

قَالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّين: **ثُمَّ قولُهُ: "فنَصَّت عَلَى أنَّ السَّيفَ عُرِّيَ مِنَ الخِلَلِ لَا مِن غَيرِهَا**[٣]**"،كَلاَمٌ مُؤذِنٌ بِجَهلِهِ**[٤] **بِمُقتَضَيَاتِ اللِّسَانِ العَرَبِيِّ؛ لأنَّ (مِن) لاَ تُفِيدُ هَذَا المَعنَى الَّذِي ذَكَرَهُ بوَجهٍ، وَلاَ تَدُلُّ**[٥] **عَلَيهِ بِطَرِيقٍ مِن طُرُقِ الدِّلاَلاَتِ، وَلاَ أعرِفُ مِن أينَ استَفَادَ هَذَا الحَصرَ الَّذِي ادَّعَاهُ، حَيثُ قَالَ: "إنَّ المَعنَى أنَّ هَذَا السَّيفَ عُرِّيَ مِنَ الخِلَلِ لَا مِن غَيرِهَا**[٦]**"**، قَالَ: **ثُمَّ لَم يَقُل: إنَّ هَذَا المَعنَى الَّذِي أبدَاهُ مُستَفَادٌ بِالمَفهُومِ مِنِ السِّيَاقِ، وَإنَّمَا اِدَّعَى أنَّ (مِن) مُفِيدَةٌ النَّصَ**[٧] **عَلَيهِ**[٨]**، وَالتَّعيِينَ لَهُ، فَتَأمَّلهُ**[٩].

قُلتُ: وَمَا أحَقَّهُ بِالتَّبيِينِيَّةِ[١٠] وَهَل تَجِدُ لــ(مِن) البَيَانِيَّةِ إلا تَعيينَ مَا عَيَّنَتهُ بِالبَيَانِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[الحج: ٣٠] ألا تَرَى أنَّ الأمرَ بِالاجتِنَابِ لَم يَتَعَلَّقْ فِي الآيَةِ إلا بِجِنسِ الأوثَانِ دُونَ غَيرِهَا مِن سَائِرِ الأرجَاسِ، وَأنَّهُ [لا][١١] يَحتَاجُ[١٢] فِي

وقد نَسَبَ الأصمعي هذا الشاهد لشمر بن عمرو الحنفي، ونُسِبَ –أيضا- لعميرة بن جابر الحنفي، وقيل لرجل من بني سلول. انظر: الأصمعي، أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن علي (ت ٢١٦)، الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٣، (١٢٦)، والحماسة للبحتري (١٧١) ورواية الشطر الثاني فيه: ((فمضيت عنه وقلت لا يعنيني))، والكتاب (٢٤/٣)، وأوضح المسالك لابن هشام (٢٦٢/٣).

(١) في (ب): يتم، في (ش): تم، في (ظ): تتم.

(٢) النزول (٢٧٦ – ٢٧٨).

(٣) في (ص): غيره.

(٤) ساقطة من (الأزهريتين).

(٥) في (ب) و(ص): يدل.

(٦) في (ص): غيره.

(٧) في نزول الغيث "للنص".

(٨) "عليه" ساقطة من (ش).

(٩) النزول (٢٧٦).

(١٠) في (التركيتين) :مَأخَذُهُ مِن (مِن) التَّبيينِيَّة، وفي (ص) و(الأزهريتين) و(ش): وما أحقه بالتنبيه.

(١١) زيادة يقتضيها السياق.

(١٢) في (الأزهريتين): محتاج.

كَونِهَا[١] مُجتَنَبَةً إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ، ثُمَّ مِنَ المَعلُومِ أَنَّ المُتَكَلِّمَ عَلَى مَعَانِي الحُرُوفِ فِي عِلمِ العَرَبِيَّةِ وَالمَعَانِي حَيثُ يَقُولُ: "**نَصَّت**"، لم[٢] يُرِد بِذَلِكَ النَّصَّ المُصطَلَحَ عَلَيهِ عِندَ عُلَمَاءِ الأُصُولِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِإِفَادَتِهَا ذَلِكَ مِن قَبِيلِ مَفَاهِيمِ الأَلفَاظِ، بِمَعنَى أَنَّهَا فِي هَذَا التَّركِيبِ تُفِيدُ كَذَا؛ إِذ لا دَلالَةَ لَهَا مُجَرَّدَةً[٣] عَقلا وَنَقلا؛ لأَنَّ إِفَادَتَهَا المَعَانِيَ مَشرُوطٌ بِمُتَعَلَّقَاتِهَا مَعَ مَا يَعضُدُهُ[٤] مِن أَنَّ المَقصُودَ بِالذَّاتِ مِن كَلامِ الطُّغرَائِيِّ أَنَّهُ شَبَّهَ النَّائِيَ عَنِ الأَهلِ الفَقِيرَ المُنفَرِدَ بِالسَّيفِ المُجَرَّدِ مِنَ الخِلَلِ، لا مِن غَيرِهَا إِذ مَقصُودُهُ إِثبَاتُ وَصفِ الإِمضَاءِ فَقَط، وَالحَالُ فِيهِ لا يَخلُو عَن ذَلِكَ. قَالَ الصَّفَدِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي بَيَانِ إِثبَاتِ المَعنَى المَقصُودِ بِالذَّاتِ: "**وَمَا أَحسَنَ مَا كَشَفَ[٥] المَعَرِّيُّ أَبُو العَلَاءِ هَذَا المَعنَى بِقَولِه : [الطويل]**

لَئِنْ[٦] كَانَ فِي لُبسِ الفَتَى شَرَفٌ لَهُ ... فَمَا السَّيفُ إِلاَّ غِمدُهُ[٧] وَالحَمَائِلُ"[٨]

فَتَأَمَّل - غَيرَ خَافٍ - فِيمَا أَبدَاهُ هَذَا الفَاضِلُ مِن جِيَادِ هَذِهِ اللَّطَائِفِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ المُنَاقَشَةِ فِي إِعرَابِ الجُملَةِ الفِعلِيَّةِ مِن أَنَّهَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ [٩] صِفَةِ السَّيفِ، بِأَنَّ السَّيفَ مُعَرَّفٌ، وَالجُمَلُ إِذَا وَقَعَت بَعدَ المَعَارِفِ كَانَت أَحوَالا لا صِفَاتٍ[١٠]، فَقَدِ

---

(١) في كونها ساقطة من (ش).

(٢) في (ص): ولم.

(٣) في (الأزهريتين): لهذا بمجرده.

(٤) في (ص): ما يقصده.

(٥) في (الأزهريتين): شنف.

(٦) في (الغيث): وإن، وأشار في حاشية (ظ) إلى جواز الوجهين: "وإن"، و "لئن".

(٧) في (ب): عمدة.

(٨) الغيث (١٣٥/١). والبيت في شروح سقط الزند (٥٢٦/٢).

"يقول: إن كان شرفُ الإنسان إنما هو بلباسه لا بفضائله، فينبغي ألا يكون شرف السيف إلا بجودة غمده وحمائله؛ وإنما شرف الإنسان بأصغريه، لا بملبس جميل يُرى عليه؛ وشرف السيف بمضاء حدّه، لا بحمائله المحلاّة وغمده".

(٩) في (ص): الجملة الفعلية في محل نصب.

(10) قال صاحب المفصل: "ولا يوصف بالجمل إلا النكرات". وشَرَحَ ابنُ يعيش عِلَّةَ ذلك فقال: "وإنما لم توصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة نكرة، فلا تقع صفة للمعرفة؛ لأنها حديث، ألا ترى أنها تقع خبرا نحو: زيد أبوه قائمٌ ومحمد قام أخوه، وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده ، فإن أردت وصف المعرفة

اعترَفَ بِكَونِهَا مُنَاقَشَةً نَاقِصَةً غَيرَ تَامَّةٍ[١] بِإمكَانِ أن تَكُونَ الألِفُ وَاللامُ فِي السَّيفِ لِلعَهدِ الذِّهنِيِّ[٢] مِثلُهَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾[يوسف:١٣] وقول الشَّاعِرِ : [الكامل]

وَلَقَد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّنِي

فَيَجُوزُ الأمرَانِ[٣]، يَعنِي أن تُعربَ الجُمَلَ الوَاقِعَةَ بَعدَهَا أحوَالا اعتِبَارًا بِالتَّعرِيفِ، وَصِفَاتٍ اعتِبَارًا بِالتَّنكِيرِ؛ لأنَّ العَهدَ الذِّهنِيَّ فِي المَعنَى كَالنَّكِرَةِ كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كُتُبِ المَعَانِي[٤]، وَأَنتَ خَبِيرٌ بِمَوقِعِ هَذَا الكَلَامِ مِنهُ، فَتَأَمَّلهُ.

بجملة أتيت بـــ(الذي) وجعلت الجملة في صلته فقلت مررت بزيد الذي أبوه منطلق فتوصلت بالذي إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأي إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو: يا أيها الرجل.". انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، (١١٥) وشرح المفصل (٣/ ٥٤).

(١) انظر النزول (٢٧٦ـــ٢٧٧ـــ٢٧٨).

(٢) ال العهدية الذهنية هي التي يَتَقَدَّم لِمَصحوبها عِلمٌ في الذهن، نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل، ونحو قولك لصديقك: سأذهب إلى الجامعة. انظر: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (١٩٤).

(٣) في (الأزهريتين): الإعراب.

(٤) انظر: السبكي، عروس الأفراح (١/٢٨٦- ٢٨٧)، والمطول للتفتازاني (٢٢٦-٢٢٧).

قَالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ :** [البسيط]

فَلَا صَدِيقَ إِلَيهِ مُشتَكَى حَزَنِي   وَلَا أَنِيسَ إِلَيهِ مُنتَهى جَذَلِي[١]

الفَرقُ بَينَ (لَا) و(لَيسَ) بِنَفي[٢] **الوَاحِدِ، وَ(لَا) الَّتِي لِنَفِي الجِنسِ تَنفِي الجِنسَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلتَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، بِالفتح فَمَعنَاهُ: لَيسَ فِي هَذهِ الدَّارِ هَذَا الجِنسُ، فَلَا يَكُونُ فِيهَا وَاحِدٌ**[٣] **وَلَا اثنَانِ وَلَا أَكثَرُ، وَإِذَا قُلتَ: (لَا رَجُلٌ)، بِالضَّمِّ وَالتَّنوينِ فَمَعنَاهُ نَفيُ الرَّجُلِ الوَاحِدِ، وَقَد يَكُونُ فِيهَا اثنَانِ أَو ثَلَاثَةٌ أَو أَكثَرُ**[٤]**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: هَذَا الفَرقُ لَيسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ (لَيسَ) مَوضُوعَةٌ لِنَفيِ الوَاحِدِ -كَمَا ذَكَرَهُ- وَإِنَّمَا الفَرقُ مِن جِهَةٍ أُخرَى، وَهُوَ أَن نَقُولَ**[٥]**: (لاَ) مَوضُوعَةٌ لِنَفيِ الجِنسِ وَالمَاهِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ الاستِغرَاقِ أَيضًا**[٦]**، فَإِذَا قُلتَ: (لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ)، فَمَعنَاهُ: نَفيُ مَاهِيَّةِ الرَّجُلِ مِنَ الدَّارِ، فَيَستَحِيلُ حِينَئِذٍ وُجدَانُ وَاحِدٍ**[٧] **أَو أَكثَرَ مِن أَفرَادِ المَاهِيَّةِ المَذكُورَةِ مَعَ نَفيِهَا، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: (لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلاَ امرَأَةٌ) [فَهُوَ]**[٨] **يَحتَمِلُ نَفيَ المَاهِيَّةِ، فَيَكُونُ النَّفيُ مُستَغرِقًا كَمَا كَانَ مَعَ (لاَ) الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، فَلاَ يَصِحُّ عَلَى هَذَا التَّقدِيرِ أَن يُقَالُ: (لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ بَل رَجُلاَنِ) مَثَلاً**[٩]**، إِذَا قُصِدَ هَذَا المَعنَى.**

---

(١) الديوان (٣٠٢). والجذل: شدة الفرح.

(٢) الجملة في (الأزهريتين) و(ص) و(الغيث المسجم) هكذا: "الفرق بين لا وبين ليس أن ليس تنفي الواحد".

(٣) ليست في (ب) و(ص).

(٤) الغيث (١٥٢/١)، ومن قوله "وإذا قلت... إلى أكثر" ساقط من (الأزهريتين).

(٥) في (ب) و(ش) و(ص): يقول، وفي (الأزهريتين): تقول.

(٦) في (ص): لنفي الجنس على الماهية والإستغراق أيضاً، وفي (نزول الغيث): (نصًّا) بدلا من (أيضا).

(٧) في (ب) و(الأزهريتين): واحدا.

(٨) في (أ) و(ب) و(التركيتين): فهل يحتمل، وفي (الأزهريتين): فهي تحتمل، وفي (نزول الغيث): فهو محتمل. وما أثبت من (ص).

(٩) (مثلا) ليست في النزول.

وَيَحتَمِلُ نَفيَ الوَاحِدِ فَيَصِحُّ أن يُقَالَ: (بَل رَجُلانِ) مَثَلاً[١]**، وَحُكمُ (لَيسَ) فِي احتِمَالِ المَعنَيَينِ المَذكُورَينِ حُكمُ (لاَ) هَذِهِ الَّتِي بِمَعنَاهَا**[٢]**.**

وَأَطَالَ الكَلامَ فِيمَا لا تَعَلُّقَ لَهُ بِالمَقصُودِ مِنَ القَدحِ فِي كَلامِ الصَّفَدِيِّ، وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ[٣] مِن مُستَنَدِ مَنعِهِ[٤] لِصِحَّةِ الفَرقِ لما دَلَّ[٥] عَلَيهِ بِالفَرقِ عَلَى تَقدِيرِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الاحتِمَالِ، إِذ يَكفِي فِي الفَرقِ بَينَ الشَّيئَينِ اختِلافُهُمَا فِي أَمرٍ. عَلَى أَنَّ الصَّفَدِيَّ - رَحِمَهُ اللهُ - لَم يُصَرِّح بِأَنَّ (لَيسَ) لِنَفيِ الوَاحِدِ وَضعًا[٦]، فَكَيفَ يَتَّجِهُ عَلَيهِ المَنعُ عَلَى تَقدِيرِ تَسلِيمِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِصَدَدِ الفَرقِ بَينَ (لا) الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، و(لا) الَّتِي بِمَعنَى (لَيسَ)، وَبَينَهُمَا فَرقٌ لا يُنكَرُ، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) من قوله: " إِذَا قُصِدَ هَذَا المَعنَى... إلى مثلا" ساقط من (ش) و(التركيتين).

قال ابن هشام: إذا قيل: لا رجلَ في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: بل امرأة، وإنْ قيل: بالرفع تعين كونها عاملة عمل (ليس) وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت...، واحتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: بل امرأة، وعلى الثاني: بل رجلان أو رجال.

وغلط كثير من الناس، زعموا أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لاغير، ويرد عليهم نحو قوله:

تَعَزَّ فَلا شيئٌ على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا".

مغني اللبيب (٣١٦).

(٢) النزول (٢٧٨-٢٧٩). وانظر الفرق بين لا النافية للجنس والعاملة عمل ليس أيضا في: حاشية الصبان (٢/٢)، وحاشية الخضري (١٤١/١).

(٣) النزول (٢٧٩-٢٨٠).

(٤) في (الأزهريتين): دفعه.

(٥) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): هنا دل. وجملة "هنا دل" مكانها كلمة اخرى في (ص) وهي كلمة "منادي".

(٦) في (ب) و(ش) و(ص): وصفا.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **قالَ الصَّفَدِيُّ: عِندَ إيرَادِهِ لِقولِ البُحتُرِيِّ :** [الخفيف]

قِف مَشُوقاً أو مُسعِداً أو حَزِيناً   أو مُعِيناً أو عَاذِراً أو عَذُولَا (١)

قالَ ابنُ الأثِير(٢) **فِي المَثَلِ السَّائِرِ: هَذَا مِن فَسَادِ التَّقسِيمِ، "فإنَّ المَشُوقَ قد**(٣) **يَكُونُ حَزِينًا، والمُسعِدَ قد**(٤) **يَكُونُ مُعِينًا وَعَاذِرًا"**(٥).

قُلتُ: وَفِيمَا ادَّعَاهُ ابنُ الأثِيرِ نَظَرٌ؛ إذ لَيسَ كُلُّ حَزِينٍ مَشُوقا(٦)**، ألَا إنَّ**(٧) **المَحزُونَ قد يَكُونُ غَيرَ مُشتَاقٍ؛ لأنَّهُ قد يَكُونُ الحَبِيبُ عِندَهُ غَيرَ غَائِبٍ عَن**(٨) **عِيَانِه، وَلَكِنَّهُ مُعرِضٌ عَنهُ غَيرُ مُلتَفِتٍ إلَيهِ، فَهَهُنَا الحُزنُ مَوجُودٌ مِن غَيرِ شَوقٍ.**

[إلَى أن قالَ](٩)**: وَلَا كُلُّ مُسعِدٍ عَاذِرًا، فَإنَّ الإنسَانَ قد يُسَاعِدُ صَاحِبَ البَلِيَّةِ وَهُوَ غَيرُ عَاذِرٍ لَهُ، وَإنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ رَحمَةً وَشَفقَةً وَرَأفَةً، فَبَطَلَ مَا اعتَرَضَ بِهِ ابنُ الأثِيرِ عَلَى البُحتِرِيِّ الفَحلِ**(١٠)**.**

انتَهَى كَلامُهُ.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: كَلَامُ ابنِ الأثِيرِ صَحِيحٌ**(١١)**، وَذَلِكَ لأنَّ مِن شَرطِ صِحَّةِ التَّقسِيمِ أن**

---

(١) الديوان (١٧٦٦/٣)، والمسعد: المعين، وقيل المعين على البكاء.

(٢) هو: نصر الله بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني أبو الفتح ضياء الدين المعروف بابن الأثير الجزري الأديب المتوفى سنة (٦٣٧هـ) له المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، والوشي المرقوم في حل المنظوم. انظر: وفيات الأعيان (٣٨٩/٥)، وبغية الوعاة (٣١٥/٢) وكشف الظنون (١٥٨٦/٢)، والأعلام (٣١/٨).

(٣) "قد" ليست في (ص).

(٤) "قد" ليست في المثل السائر.

(٥) انظر: المثل السائر (في صحة التقسيم وفساده) (٣٠٨/٢).

(٦) الغيث المسجم: إذ ليس كل مشوق حزينا.

(٧) في (الأزهريتين) و(ص) و(الغيث المسجم) و(نزول الغيث) و(التركيتين): لأن.

(٨) كلمة "عن" ساقطة من (ب) و(الأزهريتين).

(٩) زيادة من (الأزهريتين). وفي نزول الغيث: ثم قال.

(١٠) الغيث (١/ ١٥٧-١٥٨).

(١١) (مُتَّجِهٌ) النزول.

تَكُونَ[(١)] الأقسَامُ مُتَمَيِّزًا بَعضُهَا عَن بعضٍ، بحَيثُ لاَ يَصدُقُ الشَّيءُ عَلَى قِسمِهِ[(٢)]، والبُحتَرِي جَعَلَ هَذِهِ الأقسَامَ[(٣)] السِّتَّةَ أقسَامًا لِحَالِ[(٤)] المُخَاطَبِ المَذكُورِ، وَجَعَلَ كُلاًّ مِنهُمَا[(٥)] قِسمًا[(٦)] لِلآخَرِ، مَعَ أنَّ بَعضَهَا يَصدُقُ عَلَى بَعضٍ، فَالمَشُوقَ قد يَكُونُ حَزِينًا فَيَصدُقُ عَلَيهِ ، فَلاَ يَكُونُ حِينَئِذٍ قسِيمًا لَهُ، وَالفَرضُ[(٧)] أنَّه قسِيمُ هَذَا خَلَفٌ عَنهُ[(٨)]. وكَذَلك[(٩)] المُسعِدُ قد يَكُونُ عَاذِرًا، وَالكَلاَمُ فِيهِ كَالكَلاَمِ فِي الأوَّلِ، فَوَضُحَ أنَّ لِمَا قَالَهُ ابنُ الأَثِيرِ وَجهًا ظَاهِرًا، وَأَنَّ رَدَّهُ بِمَا ذُكِرَ غَيرُ صَحِيحٍ. وَأَمَّا قولُ الرَّادِّ[(١٠)]: قد يُوجَدُ الحُزنُ بِدُونِ الشَّوقِ، والإسعَادُ بِدُونِ العُذرِ -وَإن سُلِّمَ- فَلاَ يُجدِي فِي الرَّدِ شَيئًا؛ لأنَّ الخَصمَ لَم يَدَّعِ أنَّ الحُزنَ لاَ يُوجَدُ بِدُونِ الشَّوقِ[(١١)]، وَأَنَّ الإِسعَادَ لاَ يَكُونُ بِغَيرِ العُذرِ حَتَّى يُعتَرَضَ[(١٢)] عَلَيهِ بِهَذَا الكَلاَمِ، وَإنَّمَا أَرَادَ مَا قُلنَا، وَهُوَ مُرَادٌ صَحِيحٌ، قَالَ: فتأمله[(١٣)].

---

(١) في (ص) : يكون.

(٢) في سائر النسخ: قسيمه.

وانظر: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت، (١٤/٢-١٥).

(٣) في النزول: (الأوصاف).

(٤) في النزول: (لحالة).

(٥) في (ش) و النزول: منها.

(٦) في سائر النسخ: قسيما.

(٧) في (ص): والغرض.

(٨) ساقطة من سائر النسخ وتحقيق القهوجي.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): وكذا.

(١٠) يعني الصفدي.

(١١) في (ب) و(ش): المشوق.

(١٢) في (ب) و(ش): تعرض.

(١٣) النزول (٢٨٢ــ٢٨٣).

قُلتُ: مَن حُفَّ بِخَفِيِّ الأَلطَافِ، وَنَظَرَ بِعَينِ الإِنصَافِ عَلِمَ مَا فِي هَذَا الكَلامِ مِن تَحَمُّلِ الأَحقَافِ[1]؛ لأَنَّ نَظَرَ الصَّفَدِيِّ عَلَى ابنِ الأَثِيرِ مُوَجَّهٌ جَارٍ عَلَى وَفقِ المُرَادِ مِن كَلامِ البُحتُرِيِّ وَقَصدِهِ فِيهِ[2] ذِكرُ التَّقسِيمِ[3] بِالاعتِبَارِ الَّذِي تَخَيَّلَهُ الصَّفَدِيُّ؛ إِذ بِهِ تَتَحَقَّقُ[4] الغَيرِيَّةُ فِي الأَقسَامِ؛ لأَنَّ قَسِيمَ الشَّيءِ غَيرُهُ. فَالتَّحقِيقُ فِي هَذَا المَقَامِ:

أَنَّهُ [إِن][5] اعتَبَرَ جِهَةَ[6] صِدقِ أَحَدِ الأَقسَامِ عَلَى قَسِيمَيهِ[7] كَمَا[8] قَالَ ابنُ الأَثِيرِ [فَهُوَ][9]قَدْحٌ فِي التَّقسِيمِ، وَإِنِ اعتُبِرَ مُجَرَّدُ هَذَا الوَصفِ مِن حَيثُ هُوَ بِالجِهَةِ[10] الفَارِقَةِ القَاطِعَةِ لِجِهَةِ[11] صِدقِ أَحَدِ الوَصفَينِ[12] عَلَى الآخَرِ [فَهُوَ][13] كَمَا نَظَرَهُ الصَّفَدِيُّ [14] ؛ لأَنَّهُ اعتِبَارِيٌّ [لا][15] عَقلِيٌّ، لا سِيَّمَا فِي مِثلِ هَذَا المَقَامِ، وَلا يُرِيدُ[16] البُحتُرِيُّ غَيرَ هَذَا.

---

(١) في (ب): الأجعاف، وفي (الأزهريتين وش): الإجحاف، وفي (التركيتين): الأجناف، وفي (ص): الأحقاف.

قال النويري في نهاية الأرب (١٢٩/١): " فقد حف كل واحد منا في إبراز معايبة قلمه".

(٢) في سائر النسخ: فيما.

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): من التقسيم.

(٤) في (ص) و(ب) و(ش): يتحقق.

(٥) زيادة من (التركيتين).

(٦) في سائر النسخ: جملة.

(٧) في (التركيتين): قسيمه.

(٨) في (ص): فما.

(٩) زيادة من (التركيتين).

(١٠) في النسخ الباقية: بالجملة.

(١١) في (الأزهريتين): بجهة وفي (ص) لجملة.

(١٢) في (الأزهريتين): أحدا أو صغيرة.

(١٣) زيادة من (التركيتين).

(١٤) لعل ثمَّت سقطا، أظنه: لم يقدح.

(١٥) زيادة من النسخ الأخرى.

(١٦) في (ص): ولا يؤيد.

وَمِمَّا يُوَضِّحُ هَذَا المَعنَى مَا ذُكِرَ فِي بَعضِ كُتُبِ الحِكَمِ[(١)]: (كُن عَالِـمًا، أو مُتَعَلِّمًا، أومُستَمِعًا)[(٢)]، وَلا يَخفَى أَنَّهُ قَد يَصدُقُ عَلَى العَالِمِ المُتَعَلِّمُ[(٣)]؛ لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف: ٧٦] لَكِنَّ المُرَادَ اعتِبَارُ كَينُونَةِ الوَصفِ[(٤)] المُجَرَّدِ مَعَ قَطعِ النَّظَرِ عَنِ الماصَدَقِ[(٥)] فَتَأَمَّلهُ مُنصِفًا.

---

(١) في (ص) : الحديث.

(٢) هكذا أورده المؤلف، والراوية التي في كتب الحديث والحكم: ((اغدُ عَالِماً أو مُتَعَلِّماً أو مُستَمِعاً ، وَلاَ تَكُنِ الرَّابِعَ فَتَهلِكَ)). ويروى ((اغدُ عَالِماً أو مُتَعَلِّماً أو مُنصتا أو محبا لذلك، وَلاَ تَكُنِ الخامس فَتَهلِكَ)) وهو ينسب إلى رسول الله ، ﷺ، تارة، انظر: الطبراني (ت ٣٦٠)، المعجم الأوسط، تحقيق د. محمد الطَّحَّان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٥، ١٩٩٥، رقم (٥١٦٧) (٨٠/٦)، وينسب تارة أخرى إلى ابن مسعود، انظر: وكيع بن الجَرَّاح (ت ١٩٧هــ) كتاب الزهد، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وآثاره عبد الرحمن عبد الجبّار الفريوَائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هــ، ١٩٨٤م، (٨٢٧/٣). والدارمي، السنن، دار إحياء السنة النبوية، (٧٩/١)، وينسب أيضا إلى أبي الدرداء، انظر إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي (٨/١)، وينسب في كتب أخرى إلى لقمان الحكيم، كعيون الأخبار لابن قتيبة الدِّينَوَرِيِّ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٤٦، ١٩٢٨، (١١٩/٢). وإلى علي بن أبي طالب، في أدب الدنيا والدين، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٧٥، ١٩٥٥، (٣٥)، وإلى الحسن البصري في الزهد لوكيع (٨٢٦/٣).

(٣) في (ش): بالمتعلم.

(٤) الوصل في (الأزهريتين).

(٥) في (الأزهريتين): الأصدق.

والــمَاصَدَق: "هو اسمٌ مُرَكَّبٌ تَركِيبًا مَزجِيًّا مِن (مَا) وَ(صَدَقَ) فِعلًا مَاضِيًا جُعِلَ اسمًا لِأفرَادِ الكُلِّيِّ، كَمَاصَدَقَ الإنسَانِ أي أفرَادُهُ مِن زَيدٍ وَعَمرٍو وَغَيرِهِمَا". حسن العطار، حاشية العطار على جمع الجوامع على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للسبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (٥٦/١).

قَالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ :** [البسيط]

طَالَ اغتِرَابِيَ حَتَّى حَنَّ رَاحِلَتِي وَرَحلُهَا وَقِرَى العَسَّالةِ الذُّبُلِ(١)

الذُّبُلِ: مَجرُورٌ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلمَجرُورِ وَهُوَ (العَسَّالَةِ)، وَالصِّفَةُ لَـهَا شُرُوطٌ، وَهِيَ أن يَكُونَ فِيهَا أربَعَةٌ مِن عَشَرَةٍ، وَهِيَ: (الإِفرَادُ، وَالتَّثنِيَةُ، وَالجَمعُ)، (وَالتَّذكِيرُ، وَالتَّأنِيثُ)، (وَالتَّعرِيفُ، وَالتَّنكِيرُ)، (وَالرَّفعُ، وَالنَّصبُ، وَالجَرُّ)(٢)**.**

فالذُّبُلُ فِيهَا أربَعَةٌ مِن هَذِهِ العَشَرَةِ وَهِيَ: الجَمعُ؛ لأَنَّهَا جَمعُ ذَابِلٍ، وَالتَّعرِيفُ، وَالتَّأنِيثُ، وَالجَرُّ. وَإِنَّمَا قُلنَا التَّأنِيثَ؛ لأَنَّهُ جَمعٌ، وَكُلُّ جَمعٍ مُؤَنَّثٌ(٣) **وَمَا أحلَى قولَهُ :** [مجزوء الخفيف]

---

(١) حن: حنين الناقة: صوتها في نزاعها إلى ولدها، الراحلة: الناقة التي تناخ ثم يوضع عليها الرَّحل، والرَّحلُ هو: مَركَبٌ للبعير والناقة وجمعه أرحُلٌ، وقرى: القارية من السنان أعلاه، والعسالة: الرماح واحدها عسال، وعسل الرمح: اهتز واضطرب، والذبل جمع ذابل، وهو من صفات الرمح. انظر الديوان (٣٠٢)، والغيث المسجم (١٦١/١)، واللسان (١٢١/٦)، مادة رحل.

(٢) انظر: شرح المفصل (٥٤/٣) لابن يعيش، ومحمد بن محمد بن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، اللَّمحَة في شَرحِ المُلحَةِ، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩، ٢٠٠٤، (٥٠٩)، ومغني اللبيب لابن هشام (٨٥٥)، وحاشية الخضري على ابن عقيل (٥٢/٢)، والنحو الوافي (٤٤٣/٣).

(٣) قال محيي الدين عبد الحميد: "الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء، الأول: اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم، والثالث: جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيود، والرابع: جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين، والسادس: جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الاشياء ثلاثة مذاهب:

المذهب الاول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شئ من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثا وأن يؤتى به مذكرًا، والسِّرُّ فِي هَذَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيؤتى بفعله خاليا من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترنا بعلامة التأنيث، فنقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ يوسف: ٣٠ وتقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: ﴿ { ~ ۝٢ ﴾ الروم: ٢ وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، وتقول جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل: ﴿ # $ % ﴾ الممتحنة: ١٢ وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له:

(فبكى بناتي شجوهن وزوجتي ... والظاعنون إلي، ثم تصدعوا)

قُل لِقومٍ تَجَمَّعُوا وَبِقتلِـي تَـحَدَّثُوا

لَا أُبَالِي بِجَمعِهِم كُلُّ جَمــعٍ مُؤَنَّثُ[١]

قَالَ:"**أَقُولُ: جَرَى فِي إِطلَاقِ الصِّفَةِ الَّتِي تَتبَعُ المَوصُوفَ فِي أَربَعَةٍ مِن عَشَرَةٍ عَلَى مَا وَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنَ النُّحَاةِ**"، قَالَ:" **وَالصَّوَابُ تَفسِيرُ**[٢] **هَذِهِ الصِّفَةِ بِالحَقِيقِيَّةِ**[٣] **كَمَا قَالَ**[٤] **الشَّيخُ جَمَالُ**

وتقول: جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل: ﴿ < ? @A B C DE F ﴾ يونس: ٩٠ وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسة:

(لو كنت من مازن لم تستبح إبلي ... بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا)

والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الانواع، إلا نوعا واحدا، وهو جمع المذكر السالم، فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقا لهذا المذهب، لأنه لم يستثن إلا السّالم من جمع المذكر.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث، وقد حاول جماعة من الشُّرَّاح كالأشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه، فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام " سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث " ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف، لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملا حسنا، وهو أن يوافق مذهب أبي علي الفارسي".

انظر: منحة الجليل في التعليق على ابن عقيل، دار الفكر، دمشق ط٢، ١٩٨٥، (٩٤/٢-٩٥).

(١) الغيث (١٦٣/١)، ونسبهما الدماميني إلى الزمخشري، ولم أجدهما في ديوانه، ووردا في حاشية الصبان على شرح الأشموني (٥٤/٢)، وحاشية الخضري على ابن عقيل (١٦٤/١).

(٢) في نزول الغيث: تقييد.

(٣) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): بالحقيقة.

والنعت الحقيقي هو: الذي يدل على صفة في نفس المنعوت ، أو فيما هو في حكمه، وعلامته: أن يشتمل على ضمير مستتر أصالة أو تحويلا، يعود إلى المنعوت. انظر النحو الوافي (٤٢٦/٣).

(٤) في نزول الغيث: قاله.

الدِّينِ ابنُ هِشَامٍ[(١)]**. وَإلاَّ فَالصِّفَةُ السَّبَبِيَّةُ**[(٢)] **إنَّمَا تَتبَعُ مَوصُوفَهَا فِي اثنَينِ مِن خَمسَةٍ**[(٣)]**..."** وَأَخَذَ يَذكُرُ أَمثِلَتَهَا[(٤)]، وَلا يَخفَى عَلَى ذِي لُبٍّ عَدَمُ المُؤَاخَذَةِ عَلَيهِ بِمِثلِ هَذَا الكَلامِ، وَالسَّلامُ.

قَالَ: "**أَمَّا قَولُهُ: "وَكُلُّ جَمعٍ مُؤَنَّثٌ"**[(٥)]**، فَلَيسَ بِصَحِيحٍ، وَلَيتَ شِعرِي مَاذَا يَصنَعُ بِقَولِ القَائِلِ: قَامَ الزَّيدُونَ القَائِلُونَ**[(٦)]**، إذَا سُئِلَ عَن هَذَا النَّعتِ هَل يَتبَعُ مَنعُوتَهُ فِي التَّذكِيرِ أَو التَّأنِيثِ؟ فَإن قَالَ فِي التَّذكِيرِ فَقَد أَقَرَّ بِبُطلاَنِ قَولِهِ:"كُلُّ جَمعٍ مُؤَنَّثٌ"؛ لأنَّ هَذَا جَمعٌ، وَهُوَ غَيرُ مُؤَنَّثٍ**[(٧)]**، وَإن قَالَ فِي التَّأنِيثِ سَقَطَ الكَلاَمُ مَعَهُ رَأسًا**[(٨)]**،** قَالَ: **وَهَذَانِ البَيتَانِ اللَّذَانِ استَحلاَهُمَا يُنسَبَانِ لِلزَّمَخشَرِيِّ**[(٩)]**، والَّذِي سَمِعتُهُ فِي ثَانِيهِمَا:**

لاَ أُبَالِي بِجَمعِهِم   فَهوَ جَمعٌ مُؤَنَّثُ

قَالَ: **وَهُوَ صَحِيحٌ بِحَسَبِ اللَّفظِ وَالمَعنَى، لاَ يَرِدُ عَلَيهِ اعتِرَاضٌ، وَاللهُ أَعلَمُ**[(١٠)]".

---

(١) انظر: أوضح المسالك (٣/ ٢٥٨-٢٥٩)، وشرح قطر الندى (٣١١).

(٢) النعت السببي هو: الذي يدل على معنى في شيء بعده، له صلة وارتباط بالمنعوت، وبه ضمير يعود على المنعوت مباشرة نحو: اتبعت رسولا عظيما خُلُقُه، جميلا خَلْقُه، فصيحا لسانُه، طاهرا قلبُه. ويعني باثنين من خمسة: أنه يقع في التعريف والتنكير، وواحد من رفع أو نصب أو جر. انظر: النحو الوافي (٤٣٧/٣).

(٣) انظر: مغني اللبيب (٨٥٥).

(٤) انظر النزول (٢٨٥).

(٥) النزول: "إن كل جمع مؤنث".

(٦) في (ص) : الفاضلون.

(٧) جملة "لأن هذا جمع وهو غير مؤنث" ليست في (ص).

(٨) (ب): من أشياء، وفي (ش) و(الأزهريتين): من وجوه شتى.

(٩) هو: محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم الخوارزمي الزمخشري، النحوي، كبير المعتزلة، صاحب الكشاف والمفصل وغيرهما. توفي سنة (٥٣٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥١/٢٠)، والداودي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، (٣١٤/٢-٣١٥)، وكشف الظنون (١٤٧٥/٢)، والأعلام (١٧٨/٧).

(١٠) النزول (٢٨٥-٢٨٦).

قُلتُ: ولَعَمرِي قَد[١] طَابَقَ بِهَذَا[٢] الكَلامِ مَعنَى تَسمِيَةِ كِتَابِهِ بِالنُّزُولِ، وَأَخذَ مِن صَدرِ بَيتِ الطُّغرَائِيِّ الغُرُوبَ الَّذِي بِمَعنَى[٣] الأُفُولِ، وَذَلِكَ لأَنَّ قَولَهُ :

"كُلُّ جَمعٍ مُؤَنَّثٌ"[٤]

لَيسَ هُوَ[٥] مِن عِندِيَّاتِ الصَّفَدِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- وَإِنَّمَا هُوَ مَذهَبٌ مَعرُوفٌ نِسبَتُهُ لِلكُوفِيِّينَ[٦]، حَتَّى أَجَازُوا: (الزَّيدُونَ خَرَجَت)[٧] وَتَوجِيهُهُ بِاعتِبَارِ الجَمَاعَةِ، فَالجَمعُ حِينَئِذٍ لَهُ اعتِبَارَانِ عِندَ القَائِلِ بِهَذِهِ الكُلِّيَّةِ، وَيَجرِي عَلَيهِ النَّعتُ بِاعتِبَارِ كُلٍّ مِنهُمَا، فَإِن كَانَ النَّعتُ مُؤَنَّثًا كَانَ بِاعتِبَارِ الجَمَاعَةِ، وَبِهَذَا يَظهَرُ لَكَ سُقُوطُ إِيرَادِهِ هَذَا[٨] المِثَالَ، وَأَنَّهُ لَا مَوقِعَ لَهُ أَصلا[٩]، وَعَجِيبٌ عِندَ ذِي[١٠] النَّظَرِ الحَدِيدِ مُخَاطَبَةُ مِثلِ الصَّفَدِيِّ بِهَذَا المِثَالِ؛ بِمَا[١١] فِيهِ مِنَ التَّردِيدِ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَولُهُ: "**وَالَّذِي سَمِعتُهُ فِي ثَانِيهِمَا**"[١٢] فَلَا يَخفَى عَلَى ذِي عَقلٍ أَنَّ سَمَاعَهُ لَيسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الصَّفَدِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - عَلَى مَا يُصَعِّدُ نَقلَهُ[١٣] مِن كَونِهِ مَذهَبًا، وَمِنَ التَّرجِيحِ المَعنَوِيِّ،

---

(١) في سائر النسخ: لقد.

(٢) في (الأزهريتين): هذا.

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): هو بمعنى.

(٤) كلمة "مؤنث" ساقطة من (الأزهريتين).

(٥) كلمة "هو" ليست في (ص).

(٦) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٥٤/٢)، حاشية الخضري (١٦٤/١).

(٧) ودليلهم قوله تعالى: ﴿ F E D C ﴾ يونس: ٩٠. حاشية الخضري (١٦٤/١).

(٨) في (ش): عن هذا، وفي (الأزهريتين): من هذا.

(٩) كلمة "أصلا" ساقطة من (الأزهريتين).

(١٠) (ش): أهل.

(١١) في (ص): لما.

(١٢) يقصد الشطر الثاني من البيت السابق وهو: (فهو جمع مؤنث).

(١٣) في (ص): ما تصعد.

وَأَطلَقَ ذَلِكَ[١] ابنُ مَالِكٍ[٢] فِي (التَّسهِيلِ)، وَتُعُقِّبَ[٣] عَلَيهِ فِي الإِطلاقِ[٤]، إِذ عِبَارَتُهُ فِيهِ: "وَيَأتِي ضَمِيرُ الغَائِبِينَ كَضَمِيرِ الغَائِبَةِ كَثِيرًا لِتَأوِيلِهِم[٥] بِجَمَاعَةٍ، مِثلُ: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ١١﴾ "[٦] [المرسلات: ١١].

قَالَ الشَّارِحُ[٧]: "وَلا يَجُوزُ عِندَ البَصرِيِّينَ فِي الزَّيدِينَ وَنَحوِهِ مِن جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ ذَلِكَ، فَلا يُقَالُ: (الزَّيدُونَ خَرَجَت)"[٨] قَالَ بَعضُ شُرَّاحِهِ[٩]: "فَكَانَ[١٠] عَلَيهِ تَقيِيدُهُ بِجَمعِ التَّكسِيرِ". قُلتُ: وَفِي هَذَا التَّعقُّبِ بَحثٌ؛ إِذ لا مَانِعَ مِنهُ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّأوِيلِ بِقَولِنَا: جَمَاعَةُ الزَّيدِينَ خَرَجَت، وَكَفَى الصَّفَدِيَّ هَذَا[١١] الإِطلاقُ دَلِيلا عَلَى قَولِهِ: **"كُلُّ جَمعٍ مُؤَنَّثٌ"** مَعَ استِشهَادِهِ بِقَولِ العَلاَّمَةِ الزَّمَخشَرِيِّ. فَإِن قُلتَ: فَيَلزَمُ مَذهَبَ الكُوفِيِّين قُلتُ: لا يَضُرُّنَا ذَلِكَ، بَل عَلَى مُبطِلِهِ دَلِيلُ البُطلانِ. [وَ][١٢] بِالجُملَةِ فَلا مُؤَاخَذَةَ عَلَى الصَّفَدِيِّ فِي نَقلِ مَذهَبٍ مَرجُوحٍ فِي مِثلِ هَذَا الكِتَابِ، فَإِنَّ قَولَهُ: "فَهُوَ جَمعٌ مُؤَنَّثٌ"، حِينَئِذٍ يَصِيرُ بِالتَّقدِيرِ الَّذِي ذَكَرَهُ مجَرَّدَ دَعوَى لا دَلِيلَ عَلَيهَا،

---

(١) ذلك ليست في (ص).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله، أبو عبد الله الطائي الأندلسي الشافعي النحوي المقرئ، من مؤلفاته: (الخلاصة) المعروفة بالألفية، و(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، عليهما عدة شروح. توفي سنة (٧٦٢هـ). انظر: غاية النهاية (١٨٠/٢)، بغية الوعاة (١٣٠/١)، الأعلام (٢٣٣/٦).

(٣) في (ص) : وإعترض عليه.

(٤) في (ش): الإدراك.

(٥) في التسهيل: لتأولهم.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧، (٢٤). والآية الشريفة وردت في شرح التسهيل (١٢٧/١).

(٧) كلمة "الشارح" سقطت من: (ش).

(٨) هذه الجملة ليست في شرح التسهيل لابن مالك بل هي في شرح التسهيل للمرادي، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٢٧، ٢٠٠٦، (١٤٥).

(٩) من الذين تعقبوا ابن مالك في هذه المسألة أبو حيان في كتابه: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٨، (١٤٩/٢-١٥٠).

(١٠) في (الأزهريتين) و(ص): وكان.

(١١) في (ب) و(ش) و(ص): بهذا.

(١٢) زيادة من (التركيتين) و(ص).

وَرِوَايَةُ:[١] "كُلٌّ"- بِتَقدِيرِ كَونِهِ مَذهَبًا- يَصِيرُ كَإِثبَاتِ الشَّيءِ بِالبَيِّنَةِ، مَعَ الإِشعَارِ بِكَونِهِ مَذهَبًا مَنقُولا[٢] عِندَ النُّحَاةِ، فَفِيهِ حِينَئِذٍ مِنَ الصِّنَاعَةِ مَا لا يَخفَى، وَمِنَ النَّظَرِ الشِّعرِيِّ مَا يُشَنَّفُ بِهِ الأَسمَاعُ وَيُشتَفَى[٣]، وَالحَقُّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ، وَالسَّلامُ.

---

(١) في (ب): ورواته.

(٢) من قوله "يصير كإثبات... إلى منقولا" ساقط من (التركيتين).

(٣) في (ص): ويستشفى.

قَالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّينِ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَعَلَى ذِكرِ الصُّوفِيَّةِ[١]، حَضَرتُ[٢] يَومًا فِي صَفَدٍ[٣] سَنَةَ سِتٍّ وَعِشرِينَ وَسَبعِ مَائَةٍ بِمَجلِسِ الشَّيخِ الإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ الصَّيَّادِ الفَاسِيِّ[٤]، وَقَد عَمِلَ دَرسًا عَامًّا[٥] تَكَلَّمَ فِيهِ عَلَى سُورَةِ: ﴿ C B ﴾ وَاستَطرَدَ الكَلَامُ إِلَى قَولِهِ ﷺ: (قَالَ: مَا الإِحسَانُ؟ قَالَ: أَن تَعبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِن لَم تَكُن تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ)[٦]، فَقَالَ: ذَهَبَ بَعضُ الصُّوفِيَّةِ فِي هَذَا إِلَى أَنَّهُ (فَإِن لَم تَكُن[٧])؛ يَعنِي غِبتَ عَن وُجُودِكَ وَلَم تَكُن رَأَيتَهُ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ وَاستَحسَنَهُ مَن حَضَرَ، فَقُلتُ أَنَا: إِنَّ[٨] هَذَا حَسَنٌ لَو سَاعَدَهُ[٩] الإِعرَابُ عَلَيهِ، فَإِنَّ هَذَا شَرطٌ**

---

(١) تحدث الصفدي قبل هذا عن معنى الخمرة لدى الصوفية، ولهذا قال: وعلى ذكر الصوفية. انظر الغيث (١٧٤/١).

(٢) في (أ) و(ب) و(ش): فحضرت، وما أثبت من (الأزهريتين) و(الغيث المسجم).

(٣) في (ب) و(ص): صفر.

صفد: مدينة من مدن فلسطين، وعاصمة الجليل الأعلى وقضاء صفد يقع بين سوريا ولبنان ، وقضائي عكا وطبرية، وهي مدينة جيدة الهواء محاطة بالكروم والبساتين والزيتون، بل أنها لم تسمى بصفد إلا لعطائها". انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م، (٤١٢/٣)، ومحمد محمد حسن شرَّاب معجم بلدان فلسطين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط٢، ٢٠٠٠، (٤٨٥-٤٨٧).

(٤) هو: علي بن عتيق بن عبد الرحمن بن علي الفاسي أبو الحسن المعروف بابن الصياد، أحد المقرئين بفاس، رحل من فاس للحج ثم دخل صفد فأقام بها، واقرأ الآداب، ثم رحل إلى بلاده، وكان ماهرا في الأصول والفقه والتفسير، قليل ذات اليد وله نظم نازل، كان حيا بعد (٧٠٠هـ). انظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني (٤٨/٣)، وأبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال، المكتبة العتيقة، الزيتونة، تونس، ط١، ١٣٩٠هـ، (٢٤٦/٣).

(٥) كلمة "عاما" ساقطة من (ش).

(٦) هذا جزء من حديث جبريل -عليه السلام- رواه البخاري في كتاب (الإيمان) باب (بَاب سُؤَالِ جِبرِيلَ النَّبِيَّ ﷺ عَن الإِيمَانِ وَالإِسلَامِ وَالإِحسَانِ وَعِلمِ السَّاعَةِ...) رقم الحديث ٥٠، ورواه الإمام مسلم في كتاب (الإيمان) باب (بيان الإيمان والإسلام والإحسان) رقم (٩).

(٧) في (الأزهريتين): تكن تراه أي إن غبت.

(٨) كلمة "إن" ليست في (ص).

(٩) في (الغيث) و(الأزهريتين): لو ساعد.

وَجَوَابُهُ، وَهُمَا مَجزُومَانِ، فَيَكُونُ اللَّفظُ الصَّحِيحُ: (فَإِن لَم تَكُن تَرَهُ) حَتَّى يَصِحَّ المَعنَى، فَاعتَرَفَ بِذَلِكَ[١].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: إنَّمَا تَصِحُّ هَذِهِ الدَّعوَى الَّتِي عَارَضَ بِهَا الصَّفَدِيُّ أن لَو كَانَ فِعلُ الشَّرطِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مِمَّا يَجِبُ جَزمُهُ، وَهُوَ مَمنُوعٌ، فَقَد نَصَّ الشَّيخُ جَمَالُ الدِّينِ بنُ مَالِكٍ فِي (التَّسهِيلِ) عَلَى "أنَّ الشَّرطَ إذَا كَانَ مَنفِيًّا بِـــ(لَم) جَازَ رَفعُ[٢] الجَوَابِ بِكَثرَةٍ"[٣]، وَكَفَى بِأنَّهُ حُجَّةً[٤]، عَلَى أنَّ الشُّرَّاحَ قَبِلُوا هَذَا الكَلاَمَ مِنهُ وَلَم يَتَعَقَّبُوهُ عَلَيهِ[٥] فَيَصِحُّ قَولُنَا: إن لَم يَقُم زَيدٌ يَقُومُ عَمرُو، وَيَتَخَرَّج عَلَيهِ الحَدِيثُ، فَلاَ يَكُونُ رَفعُ الفِعلِ المُضَارِعِ الَّذِي هُوَ (تَرَاهُ) مَانِعًا مِن دَعوَى كَونِهِ جَوَابًا لِلشَّرطِ الَّذِي هُوَ (فَإِن لَم تَكُن تَرَاهُ)، عَلَى أنِّي لاَ أقُولُ بِأنَّ تَرَاهُ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ جَوَابٌ لِلشَّرطِ[٦]، وَإنَّمَا أقُولُ: إنَّ العِلَّةَ الَّتِي تَبَجَّحَ الصَّفَدِيُّ بِالاِهتِدَاءِ إلَيهَا وَوَافَقَهُ شَيخُ المَجلِسِ عَلَيهَا بَاطِلَةٌ لاَ وَجهَ لاستِحسَانِهَا، وَلاَ لِلاعتِرَافِ بِصِحَّتِهَا، وَاللهُ أعلَمُ[٧].**

قُلتُ: عِبَارَةُ (التَّسهِيلِ): "وَإن صُدِّرَ بِمُضَارِعٍ صَالِحٍ لِلشَّرطِيَّةِ[٨] جُزِمَ فِي غَيرِ الضَّرُورَةِ[٩]، وُجُوبًا إن كَانَ الشَّرطُ مُضَارِعًا، وَجَوَازًا إن كَانَ مَاضِيًا..."[١٠] قَالَ ابنُ أمِّ قَاسِمٍ[١] فِي شَرحِهِ بَعدَ استِشهَادِهِ عَلَى جَوَازِ رَفعِهِ بِقَولِ زُهَيرٍ: [البسيط]

---

(١) الغيث (١٧٥/١).

(٢) في (ب) و(ش): دفع.

(٣) تسهيل الفوائد (٢٣٧) وشرح التسهيل (٧٧/٤).

(٤) في (النزول) و(الأزهريتين): وكفانا به حجة، وفي (ص): وكفى به حجة.

(٥) في نزول الغيث: "يتعقبوه، وعليه...".

(٦) في (ب): جوابا للشرط وفي (ش): جواب الشرط.

(٧) النزول (٢٨٨).

(٨) في (الأزهريتين): للشرط به.

(٩) في (الأزهريتين): الصورة.

(١٠) تسهيل الفوائد: (٢٣٧)، وشرح التسهيل (٧٣/٤).

وَإِن أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسأَلَةٍ   يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[٢]

"وَنَصَّ الأَئِمَّةُ عَلَى جَوَازِهِ فِي الكَلَامِ، وَقَالَ بَعضُ المُتَأَخِّرِينَ[٣]: هُوَ ضَرُورَةٌ"[٤] ثُمَّ قَالَ بَعدَ سَطرٍ[٥]: "وَفِي نُسخَةِ ابنِ[٦] المُصَنِّفِ[٧] بَعدَ قَولِهِ (حَرِمُ)[٨] وَقَد يُرفَعُ[٩] بِكَثرَةٍ إِن كَانَ الشَّرطُ مَاضِيَ اللَّفظِ أَو مَنفِيًّا بـــ(لَم)"[١٠] فَلَعَلَّ الصَّفَدِيَّ اختَارَ رَأيَ المُتَأَخِّرِينَ، فَبَنَى عَلَيهِ ذَلِكَ[١١]، وَهُوَ وَاجِبُ الجَزمِ عَلَى هَذَا الرَّأيِّ، وَالضَّرُورَةُ لا تُخرِجُهُ عَن ذَلِكَ، وَظَهَرَ مِن هَذَا[١]

---

(١) هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسر أديب. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. من كتبه (تفسير القرآن)، و (إعراب القرآن) و(شرح الشاطبية) في القراءات و (شرح ألفية ابن مالك). توفي سنة ٧٤٩هـــ. الأعلام (٢١١/٢).

(٢) ديوان زهير، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، ١٣٧٩، ١٩٦٠، (٩١)، وانظر: الأعلم الشنتمرى، شعر زهير ابن أبي سلمى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط٢، ١٣٩٣، ١٩٧٣، (١٠٥) وحرم بمعنى ممنوع.

(٣) انظر: الحسن بن قاسم المرادي، شرح الألفية أو توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨، ٢٠٠٧، (١٦٤/٢)، وهمع الهوامع (٣٢٩/٤-٣٣١)، وحاشية الصبان مع شرح الشواهد للعيني (١٧/٤).

(٤) كلام المرادي ليس في القسم المطبوع من شرح التسهيل له، ولكنه موجود في شرح الألفية له (توضيح المقاصد). (١٦٤/٢).

(٥) في (ص): شطر.

(٦) في (ص): أن.

(٧) هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين:نحوي: وهو ابن ناظم (الالفية). من أهل دمشق مولدا ووفاة. سكن بعلبك مدة. له (شرح الالفية) يعرف بشرح ابن الناظم، و(المصباح) في المعاني والبيان، و(روض الأذهان) في المعاني، و(شرح لامية الأفعال) وكتاب في (العروض) وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب) وغير ذلك. توفي عن نيف وأربعين عاما سنة ٦٨٦هـــ. انظر: وبغية الوعاة (٢٢٥/٢)، الأعلام (٣١/٧).

(٨) في (أ) و(ب) و(ص): جزم.

(٩) في (ص): ترفع.

(١٠) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (٤٩٧)، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك (٧٧/٤).

(١١) كلمة "ذلك" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

هَذَا[١] خَطَؤُهُ نَقلا؛ لأَنَّ المَنفِيَّ بِلَم مِن زِيَادَةِ نُسخَةِ ابنِ المُصَنِّفِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابنُ أُمِّ قَاسِمٍ

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): ذلك.

حَيثُ قَالَ: "فَزَادَ[١] المَنفِيَ بـــ(لَم)"[٢] فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

وَالحَقُّ أَنَّ مَا قَالَهُ هَذَا المُعتَرِضُ كَانَ حَقًّا عَلَى شَيخِ المَجلِسِ [الجَوَابُ] [٣] بِهِ، وَلا شَيءَ عَلَى الصَّفَدِيِّ لاحتِمَالِ أَن يَكُونَ قَالَهُ تَشكِيكًا عَلَيهِ، لا جَهلا بِمَا فِي نُسخَةِ ابنِ المُصَنِّفِ بِقَرِينَةِ أَنَّهُ لَو أَرَادَ مَنعَ كَونِهِ شَرطًا وَجَوَابًا[٤] تَحقِيقًا لأَلزَمَهُ بِتَغلِيبِ جُملَةِ (فَإِنَّهُ يَرَاكَ)، وَهَذَا وَاضِحُ الإِلزَامِ؛ إِذ تَصِيرُ مُقَلَّتَهُ[٥] لا رَبطَ لَهَا بِمَعنَى الكَلامِ أَصلا، وَبِأَنَّ فِيهِ تَعَسُّفًا بِمَا يُشبِهُ إِخرَاجَ النُّصُوصِ عَن ظَوَاهِرِهَا كَمَا جَرَت بِهِ عَادَةُ مُتَنَطِّعِي[٦] الصُّوفِيَّةِ.

فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ التَّشكِيكَ عَلَى شَيخِ المَجلِسِ فَلَم يَهتَدِ لِجَوَابِهِ[٧]، وَيُحتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الأَصلَ الصِّنَاعِيَّ مِن[٨] أَنَّ العَامِلَ[٩] فِي الشَّرطِ هُوَ العَامِلُ فِي جَوَابِهِ أَعَمُّ مِن أَن تَكُونَ الأَدَاةَ أَو فِعلَ الشَّرطِ أَو هُمَا أَوِ [الجَوَابَ][١٠] كَمَا ذَهَبَ إِلَيهِ الكُوفِيَّةُ، فَهُوَ وَاجِبُ الجَزمِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيهِ خِلافُهُم، وَأَمَّا المَنفِيُّ بـــ(لَم) فَلَم يَعمَل فِيهِ الجَزمَ غَيرُ لَم، وَلا أَثَرَ لإِنْ فِي عَمَلِ الجَزمِ فِي هَذَا المَقَامِ، فَمِن ثَمَّ جَاءَ الفِعلُ المُضَارِعُ الوَاقِعُ جَوَابًا مَرفُوعًا عَلَى أَصلِهِ بِالعَامِلِ المَعنَوِيِّ الَّذِي هُوَ

---

(١) في (ش): فراد، وفي (الأزهريتين) و(ص): أراد.

(٢) المرادي، شرح الألفية (١٦٥/٢) قال فيه: "وقيده في بعض نسخ التسهيل". ورجعت إلى شرح ابن الناظم فلم أجد هذا التقييد، فلعله في شرح التسهيل له أو في شروحه الأخر.

(٣) في (أ) و(ب) و(ش): الجواز.

(٤) في (ص): أو جواباً.

(٥) في (الأزهريتين): ملغاة، وفي (ب): مغلتة، وفي (ش): مغلبة وفي (ص) مقلته.

(٦) في (الأزهريتين): مشنعي، وفي (ص): متطفلي.

(٧) قوله: "فلعله أراد به... لجوابه" ساقط من: (ش) و(الأزهريتين).

(٨) في (ز): مع.

(٩) في (ش): القائل.

(١٠) في (أ) و(الأزهريتين) و(ب) و(ش): الجواز.

تَجَرُّدُهُ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ، وَهَذَا جِهَةُ تَوجِيهِ القَولِ بِجَوَازِ رَفعِهِ(١) فَحَسُنَ(٢) حِينَئِذٍ مِنهُ إِيرَادُ التَّشكِيكِ؛ لِمَا فِي تَوجِيهِ الجَوَازِ مِنَ الدِّقَّةِ.

فَإِن قُلتَ: فَمَا تَوجِيهُ جَوَازِ الجَزمِ فِي المَنفِيِّ بـ(لَم)(٣) قُلتُ: لا شَكَّ أَنَّ (إِنْ) الشَّرطِيَّة [تُفِيدُ](٤) تَوَقُّفَ وُجُودِ الجَزَاءِ عَلَى وُجُودِ الشَّرطِ، وَقَد مَنَعَتهَ(٥)(لَم)(٦) العَمَلَ فِي الشَّرطِ؛ لِلُصُوقِهَا بِهِ(٧) فَلتَعمَل فِي الجَوَابِ؛ إِذ لا مَانِعَ، وَالإِعمَالُ خَيرٌ مِن الإِهمَالِ، فَقَد ظَهَرَ لَكَ السِّرُّ(٨) فِي جَوَازِ رَفعِ الجَوَابِ وَجَزمِهِ، عَلَى أَنَّ فِي مَا ذَكَرَهُ هَذَا المُعتَرِضُ مُنَاقَشَةً(٩) مِن حَيثُ تَخصِيصُهُ(١٠) الجَوَازَ بِالمَنفِيِّ بـ(لَم)، وَالمَنقُولُ فِي نُسخَةِ ابنِ المُصَنِّفِ كَمَا قَدَّمنَاهُ أَنَّ فِعلَ الشَّرطِ إِذَا كَانَ مَاضِيًا لَفظًا أَو مَعنًى، كَالمَنفِيِّ بِلَم جَازَ رَفعُ الجَوَابِ، [وَتَوَجَّهَ](١١) فِي المَاضِي

---

(١) ذكر المرادي آراء أخرى في المسألة، فقال: "ورفعه عند سيبويه على تقدير التقديم، وكون الجواب محذوفاً. وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط؛ لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب". شرح الألفية للمرادي (١٦٤/٢). وانظر: شرح الأشموني بشرح الصبان (٤/ ١٧- ١٨).

(٢) في (ش): لحسنٌ منه حينئذ، وفي (الأزهريتين): "ليس" مكان "فحسن".

(٣)"اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة، فقائل: إنها (لم) لاتصالها به مباشرة وأداة الشرط مهملة، داخلة على جملة. وقائل: إنها أداة الشرط لسبقها ولقوتها، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه، وخلصت زمنه للمستقبل، وفي هذه الحالة تقتصر (لم) على نفي معناه دون جزمه، ودون قلب زمنه للماضي. والأخذ بهذا الرأي أحسن بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له لأن المضارع مجزوم على الحالين والمعنى لا يتأثر". النحو الوافي (٣٨٩/٤-٣٩٠).

(٤) في (أ): يفيد.

(٥) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): منعها.

(٦) في (ص): ثم العمل.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): بها.

(٨) في (الأزهريتين): السبب.

(٩) "مناقشة" ساقطة من (ش).

(١٠) في (ب) و(ش): تخصصه.

(١١) في (أ) و(ب): ويوجبه، وفي (ش) و(ظ) و(ص): وتوجيه، وفي (التركيتين): وتوجيهه. وما أثبت من (ز).

بِنَاؤُهُ [وَجَاءَ][١] المُضَارِعُ عَلَى أَصلِهِ كَمَا قَدَّمنَاهُ فِي تَوجِيهِ[٢] جَوَازِ الرَّفعِ وَالجَزمِ، وَبِهَذَا التَّقرِيرِ يَتَّضِحُ لَكَ فَسَادُ قَولِ هَذَا المُعتَرِضُ: "**وَإِنَّمَا أَقُولُ: إِنَّ العِلَّةَ الَّتِي تَبَجَّحَ الصَّفَدِيُّ بِالاِهتِدَاءِ إِلَيهَا وَوَافَقَهُ شَيخُ المَجلِسِ عَلَيهَا بَاطِلَةٌ لاَ وَجهَ لِاستِحسَانِهَا وَلاَ الاِعتِرَافِ[٣] بِصِحَّتِهَا**" إِذ لا نِزَاعَ -عَلَى تَقدِيرِ كَونِهِ شَرطًا وَجَزَاءً- أَنَّ[٤] تَحتَهُ[٥] جَوَازَ الجَزمِ، بَل هُوَ الأَكثَرُ[٦]، فَكَيفَ تَكُونُ بَاطِلَةً؟ كَيفَ، وَقَد صَدَّرَ البَحثَ[٧] بِقَولِهِ: **إِنَّمَا تَصِحُّ هَذِهِ الدَّعوَى أَن لَو كَانَ جَعلَ[٨] الشَّرطَ وَاجِبَ الجَزمِ**، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) في (أ) و(ب) و(ش): لجاء، وفي (ص): فجاء، وسقطت الكلمة من (الأزهريتين)، وما أثبت من (التركيتين).

(٢) في (الأزهريتين) و(ص): توجه.

(٣) في (ش): ولا للاعتراف.

(٤) في (الأزهريتين): وجزاءا لمن.

(٥) في (ص): بحثه.

(٦) في (ش): أكثر.

(٧) ساقطة من (ص).

(٨) في (ش): فعل.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ : [البسيط]**

وَضَجَّ مِن لَغْبٍ نِضوِي وَعَجَّ لِمَا ألقى رِكَابِي وَلَجَّ الرَّكبُ فِي عَذلِي(١)

وَرَسَمُوا(٢) **المَوصُولَ بِأَنَّهُ مَا افتَقَرَ إِلَى الوَصلِ بِجُملَةٍ مَعهُودَةٍ مُشتَمِلَةٍ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ بِالمَعنَى**(٣)**، فَلَا يُقَالُ جَاءَنِي الَّذِي أكرَمتُ**(٤)**، إِلَّا وَالإِكرَامُ مَعهُودٌ عِندَ المُخَاطَبِ**(٥)**.**

وَقد أورَدَ بَعضُهُم عَلَى هَذَا قولَهُ تَعَالَى:﴿ Q P O N M L ﴾ [النجم:١٠]

﴿ 7 8 9 : ; < ﴾ [طه: ٧٨] ﴿ فَاقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ ﴾[طه: ٧٢] وَهُوَ كَثِيرٌ؛ فَإِنَّهُ لَا عَهدَ لِلمُخَاطَبِ بِهذِهِ الصِّلَةِ.

قُلتُ: الجَوَابُ عَن هَذَا أَنَّ الإِتيَانَ بِالصِّلَاتِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ غَيرُ مَعهُودَةٍ مِن أعلَى طَبَقَاتِ البَلَاغَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَرَدَت هَكَذَا(٦) **أَخَذَ الذِّهنُ يَسلُكُ كُلَّ مَسلَكٍ**(٧)**، وَيَسرِي فِي كُلِّ مَسرَى، فَلَو قَالَ: (فَغَشِيَهُم يَمٌّ مِنَ اليَمِّ مَا أَغرَقَهُم)**(٨) **لَوَقَفَ الذِّهنُ عِندَ ذَلِكَ مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ، وَلَم يَهبِط وَادِيًا مِنَ الهَولِ، وَلَم يَرتَفِع رَابِيَةً مِنَ الجَزَعِ،** قال(٩)**. ثُمَّ قَالَ: فَظَهَرَتِ الفَائِدَةُ فِي مَجِيءِ الصِّلَةِ مُبهَمَةً غَيرَ مَعهُودَةٍ مَا هِيَ**(١٠)**.**

---

(١) انظر: الديوان (٣٠٢)، وفيه: (يلقى) بدلا من (ألقى)، والغيث المسجم (١٧٩/١-١٨٠).

(٢) في (الأزهريتين والغيث): ووسموا.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٨٦/١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٥٣/١)، وهمع الهوامع (٢٧٩/١)، وحاشية الصبان (١٤٦/١).

(٤) في (الأزهريتين): أكرمته.

(٥) ورد في (ز)، وفي حاشية (ظ)، وفي (الغيث المسجم) بعد كلمة المخاطب: "وإلا فالجملة التي وصل بها غير معهودة ولا يقال: جاءني الذي أكرمتهما لأن العائد غير لائق بالمعنى فإن التثنية لا تطابق الإفراد، وقد أورد...".

(٦) طمست الكلمة في (ب).

(٧) في (ب): يشكك كل مشكك، وفي (ص) : يتشكك كل مشكك.

(٨) في (الأزهريتين) و(النزول): "فغشيهم من اليم ما أغرقهم".

(٩) "قال" ليست في (ش) و(الأزهريتين). أي: قال الدماميني: ثم قال الصفدي.

(١٠) الغيث (١٨١/١).

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: أَمَّا الإيرَادُ فَوَجهُهُ ظَاهِرٌ، وتَقرِيرُهُ أَنَّهُ إِذَا اشتُرِط فِي جُملَةِ الصِّلَةِ أَن تَكُونَ مَعهُودَةً لَزِمَ خُرُوجُ كَثِيرٍ مِنَ المَوصُولاَتِ عَن رَسمِ المَوصُول، كَالصِّلَةِ[(١)] الوَاقِعَةِ فِي الآيَاتِ الثَّلاَثِ، فَلاَ يَكُونُ التَّعرِيفُ جَامِعًا[(٢)]، وَذَلِكَ وَاضِحٌ.**

وَأَمَّا الجَوَابُ بِإِبدَاءِ الحِكمةِ فِي وُرُودِ جُملَةِ الصِّلَةِ غَيرَ مَعهُودَةٍ فِي الآيَاتِ المَذكُورَةِ وَأَمثَالِهَا، وكون الإتيان[(٣)] بِهَا كَذَلِكَ مِن أعلَى طَبَقَاتِ البَلاَغَةِ، فَلاَ يَصِحُّ أَن يَكُونَ جَوَابًا لِهَذَا الإِشكَالِ؛ لأَنَّ فِيهِ تَسلِيمًا لِكَونِ[(٤)] الصِّلَةِ غَيرَ مَعهُودَةٍ، وَهُوَ [عينُ][(٥)] مَا وَقَعَ بِهِ الاعتِرَاضُ[(٦)]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لا نُسَلِّمُ عَدَمَ صِحَّةِ كَونِهِ جَوَابًا، وَذَلِكَ أَنَّ المُرَادَ بِذِكرِ الرُّسُومِ[(٧)] فِي التَّعلِيمَاتِ الخِطَابِيَّةِ مَعرِفَةُ القَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ كُلِّيَّةً كَانَت أو أَكثَرِيَّةً، فَإِذَا خَرَجَ شَيءٌ مِن ذَلِكَ عَنِ القَاعِدَةِ وَالضَّابِطِ صَحَّ الجَوَابُ عَنهُ بِإِبدَاءِ النُّكتَةِ، كَمَا فِي إِخرَاجِ الكَلامِ عَن ظَاهِرِهِ لِنُكتَةٍ، فَإِن قُلتَ: لا مَحَلَّ لِذَلِكَ[(٨)] فِي التَّعرِيفَاتِ. قُلتُ: تِلكَ التَّعرِيفَاتُ الحَقِيقِيَّةُ، وَهِيَ غَيرُ[(٩)] مُرَادَةٍ فِي هَذَا المَقَامِ؛ فَإِنَّهُ لَيسَ المُرَادُ إلاَّ مَعرِفَةَ ضَابِطِ صِلَةِ المَوصُولِ، مِن أَنَّ القَاعِدَةَ فِيهَا أَن تَكُونَ مَعهُودَةً، فَإِن

---

(١) كلمة "كالصلة" ليست في (ص).

(٢) قال ابن هشام: "وتفتقر كُلُّ الموصولات إلى صله متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد، والصلة: إمّا جملة وشرطُهَا: أن تكون خبرية معهودة إلاَّ في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها فالمعهودة كـ(جاء الذي قامَ أبُوهُ) والمبهمة نحو: ﴿ 7 8 9 : ; > ﴾ طه: ٧٨ ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ(بعتُكَه) ولا طلبية، كـ(اضربهُ) و (لاَ تَضربهُ). وإمّا شِبهُهَا وهي ثلاثة: الظرف المكاني والجار والمجرور التامَّان نحو (الذي عندك) و (الذي في الدار)... ". أوضح المسالك (١ / ١٤٧-١٤٩).

(٣) من قوله "الصلة غير...إلى الإتيان" ليس في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) بل مكانه هذه العبارة "على أنَّه يُنَظَّرُ بها " .

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): لكن لكون الصلة.

(٥) في جميع النسخ: غير. وما أثبت من تح الزهراني لنزول الغيث.

(٦) النزول (٢٩٠).

(٧) في (ص): الرسوم.

(٨) في (الأزهريتين): يحل ذلك.

(٩) كلمة "غير" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

خَرَجَت عَن ذَلِكَ فَلِحِكمَةٍ[(١)]، وَخُرُوجُ الشَّيءِ عَن أَصلِهِ[(٢)] وقَاعِدَتِهِ لأمرٍ لا يُخرِجُهُ عَنهُ تَحقِيقًا، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

قَالَ- أي الصَّفَدِيُّ- : **وَفِي قولِهِ -أي الطُّغرَائِيِّ- :(وَضَجَّ مِن لَغَبٍ نِضوِي) غُنيَةٌ[(٣)] عَن أن يَقُولَ فِيمَا بَعدُ (وَعَجَّ لِما ألقى ركَابي)؛ لأنَّ المَعنَى وَاحِدٌ، وَكُلٌّ مِنهُمَا يُغنِي عَنِ الآخَرِ، فَإِنَّ ضَجِيجَ النُّوقِ هُوَ عَجِيجُ الرِّكَابِ[(٤)].**

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ: **أقُولُ: لاَ نُسَلِّمُ أنَّ مَعنَى الجُملَتَينِ مُتَّحِدٌ[(٥)] بَل كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا أفَادَت مَعنًى لَم تُفِدهُ الأُخرَى، وَذَلِكَ أنَّ مَعنَى الجُملَةِ الأُولَى: شَكوَى النِّضوِ لِمَا وَجَدَهُ مِنَ التَّعَبِ وَالإِعيَاءِ، فَهَذِهِ حَالَةٌ تَختَصُّ بِالنِّضوِ نَفسِهِ.**

وَأَمَّا الثَّانِيةُ: فَمَعنَاهَا: أنَّ الرِّكَابَ عَجَّت لِمَا لَقِيَت رُكَّابُهَا[(٦)] مِنَ المَشَقَّةِ وَالإِعيَاءِ[(٧)] وَحَملِ المَتَاعِبِ، فَفِيهِ[(٨)] إِيمَاءٌ إِلَى شِدَّةِ مَاقَاسَاهُ، وَفَرطِ الأَهوَالِ الَّتِي تَحَمَّلَهَا؛ حَيثُ عَجَّتِ الرِّكَابُ شَفَقَةً عَلَيهِ وَرَحمَةً لَهُ[(٩)]، فَأَينَ أَحَدُ المَعنَيَينِ مِنَ الآخَرِ[(١٠)]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: هَذَا تَحَمُّلٌ[(١١)] فِي المَعنَى، وَخُرُوجٌ عَنِ الغَرَضِ الأَدنَى؛ لأنَّ كُلاً مِن ضَجَّ وَعَجَّ بِمَعنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ رَفعُ الصَّوتِ، وَكُلٌّ مِنَ النِّضوِ وَالرِّكَابِ بِمَعنًى وَاحِدٍ وَهُوَ الإِبِلُ، كَمَا فُسِّرَ بِهِ

---

(١) في (ص): فللحكمة.

(٢) كلمة "أصله" طمست في (ب).

(٣) في (ب) و(ش) و (ص): أغنته.

(٤) الغيث (١٨٣/١).

(٥) في (ص): متحدة.

(٦) في نزول الغيث: " لقيه راكبها".

(٧) في (ص): والإعتساف.

(٨) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): وحمل الباعث نفسه إيماء.

(٩) "له" ساقطة من (ش).

(١٠) النزول (٢٩١).

(١١) في (الأزهريتين): تحامل.

الرِّكَابُ، وَالنِّضوُ البَعِيرُ الهَزِيلُ[١]، فَالمَعنَى حِينَئِذٍ مُتَّحِدٌ لا نِزَاعَ فِيهِ بِهَذَا المَعنَى. وَأَمَّا تَحمِيلُ المَعنَى بِالاحتِمَالاتِ العَقلِيَّةِ[٢] بَعضَ مُحتَمَلاتِهَا، فَلا يَقدَحُ فِي التَّمَسُّكِ بِمَوَاضِعِهَا[٣] اللُّغَوِيَّةِ، عَلَى أَنَّ جَعلَ الجُملَةِ الأُولَى قَاصِرَةً عَلَى شَكوَى النِّضوِ خَاصَّةً فِيهِ نَقضٌ لِلمَعنَى؛[٤] إذ لا مَعنَى لِذَلِكَ مُجَرَّدًا عَنِ الإِيمَاءِ الَّذِي حَمَلَهُ هَذَا المُعتَرِضُ لِمَعنَى[٥] الجُملَةِ الثَّانِيَةِ، بَل كُلٌّ مِنهُمَا فِيهِ الإِيمَاءُ لِذَلِكَ، كَيفَ، وَقَد أَخَذَ الصَّفَدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي بَيَانِ مَعنَى البَيتِ، فَقَالَ: **"أَخَذَ يُعَدِّدُ مَشَاقَّهُ، وَيُلَوِّنُ[٦] أَصنَافَ نَكَدِهِ[٧] ، حَتَّى إنَّ النُّوقَ تَضِجُّ مِن مَشَقَّتِهِ، وَالإِبِلُ تَرفَعُ أَصوَاتَهَا، وَالرِّفَاقُ يَلُومُونَهُ وَيَعذِلُونَهُ عَن مُوَاصَلَةِ الأَسفَارِ، وَمُحَاوَلَةِ الأَخطَار"**[٨]، فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ كُلاً مِن الجُملَتَينِ مَفَادُهُ واحدٌ، نَعَم[٩] عَلَى الصَّفَدِيِّ مِن جِهَةِ الطُّغرَائِيِّ أَنَّ المَقَامَ مَقَامُ التَّوكِيدِ، وَلَا يَخفَى مَفَادُهُ، فَلا مَوقِعَ حِينَئِذٍ لِدَعوَى الاستِغنَاءِ بِإِحدَى[١٠] الجُملَتَينِ عَنِ الأُخرَى، فَتَأَمَّل ذَلِكَ. عَلَى أَنَّ مَا لَمَحَهُ مِن مَعنَى الجُملَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ بِعَينِهِ مُمكِنٌ فِي الجُملَةِ الأُولَى؛ لأَنَّ شَكوَى النِّضوِ التَّعَبَ[١١] وَالإِعيَاءَ مِن شِدَّةِ إِطَالَةِ السَّفَرِ، لازِمٌ أَيضًا لِلمُسَافِرِ عَلَيهَا بِدَلِيلِ ((السَّفَرُ قِطعَةٌ مِنَ العَذَابِ))[١٢] غَايَتُهُ أَنَّ شَكوَاهُ فِي الثَّانِيَةِ بِالصَّرِيحِ، وَفِي الأُولَى بِاللاَّزِمِ الأُولَى عَادَةً فِي الغَالِبِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) في (ص): المهزول.

(٢) في (ز): العلبة.

(٣) في (ص): بأوضاعها، وفي (التركيتين): بموضوعاتها.

(٤) في (ب) و(الأزهريتين): نقص للمعنى، وفي (ش): نقص للمعين.

(٥) في (ص): لهذه.

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): وتكون، وفي (ص): وتلون، وفي الغيث (١٨٣/١): "وتكرر".

(٧) في (الأزهريتين): نكرة.

(٨) الغيث المسجم (١٨٣/١).

(٩) في (ص): يقم.

(١٠) في (ب) و(الأزهريتين): بأحد.

(١١) كلمة "التعب" ساقطة من (ز).

(١٢) والحديث نصا: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال ((السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه فإذا قضى نهمته فليعجل إلى أهله)). انظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب: السرعة

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: عِندَ إيرَادِ قولِ أبي الطَّيِّبِ:** [البسيط]

العَارِضُ الهَتِنُ ابنُ العَارِضِ الهَتِنِ ابـ   ـنِ العَارِضِ الهَتِنِ ابنِ العَارِضِ الهَتِنِ(1)

وَأَمَّا ابنُ وَكِيعٍ(2)**؛ فإنَّهُ قالَ: "وَلَولَا انتِهَاءُ القَافِيَةِ**(3) **لمَضَى فِي العَارِضِ الهَتِنِ إلَى آدَمَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَبِانتِهَاءِ القَافِيَةِ عَلِمنَا**(4) **أنَّ نِهَايَةَ عَدَدِ آبَائِهِ المُستَحِقِّينَ لِلمَدحِ ثَلَاثَةٌ، ثُمَّ تَعَقَّبَ**(5) **الأمرَ**(6) **[قالَ]**(7) **وَأَحسَنُ مِن هَذَا قَولُ البُحتُرِيِّ:** [البسيط]

الفَاعِلُونَ إذَا لُذنَا بِجُودِهِمُ   مَا يَفعَلُ الغَيثُ فِي شُؤبُوبِهِ الهَتِنِ(8)

فَجَاءَ بِالمَعنَى عَامًّا بِغَيرِ عَدَدٍ مُرَدَّدٍ، وَلَا لَفظٍ مُستَبرَدٍ، فَهُوَ أرجَحُ كَلَامًا، وَأحسَنُ نِظَامًا، وَمَا أشبَهَ بَرَدَ بَيتِ أبِي الطَّيِّبِ بِبَيتٍ قَالَهُ امرُؤُ القَيسِ وَهُوَ: [الطويل]

ألَا إنَّنِي بَالٍ عَلَى جَمَلٍ بَالِ   يَقُودُ بِنَا بَالٍ وَيَتبَعُنَا بَالِ(9)**"**

انتَهَى كَلَامُ ابنِ وَكِيعٍ(10)**.**

في السير، رقم الحديث: (٣٠٠١) ، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: باب السفر قطعة من العذاب واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله بعد قضاء شغله. رقم الحديث (١٩٢٧).

(١) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العلمية، بيروت، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧، (٢٥٦/٤).

والعارض: السحاب يعرض في جانب الهواء، والهتن: الكثير الصب مثل الهطل. يقول: هو ابن آباء أجواد كالسحاب.

(٢) هو: أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن خلف الضبي، التنيسي، يعرف بابن وكيع، وهو لقب جده أبي بكر محمد خلف، أصله بغدادي، وولد وتوفي بتنّيس، يقول عنه الثعالبي شاعر بارع، وعالم جامع، قد برع على أهل زمانه فلم يتقدمه أحد في أوانه، توفي سنة (٣٩٣هـ)، انظر: وفيات الأعيان (١٠٤/٢)، الوافي بالوفيات (١١٤/١٢)، سير أعلام النبلاء (٦٤/١٧)، الأعلام (٢٠١/٢).

(٣) في (ب): العاقبة، وهو تحريف وتصحيف.

(٤) في المنصف لابن وكيع: وبانتهاء وزن البيت أعلمنا.

(٥) في (ص) و(نزول الغيث): يقف.

(٦) في (ز): هذا الأمر.

(٧) زيادة من (الغيث)، وفي (ش) و(الأزهريتين): فقال.

(٨) الشؤبوب: الدفعة من المطر. ديوان البحتري ٢١٥٩/٤، وفيه: (يظلّهم) مكان (بجودهم)..

(٩) الديوان (٣٤٠/١)، وفي (ص): ويبلغنا مكان ويتبعنا.

(١٠) المنصف لابن وكيع (٧٤٨/٢-٧٤٩).

قُلتُ: كَذَا ذَكَرَهُ في (المُنصِفِ)[١]، **وَقد أخطأَ فِي هَذَا الكَلَامِ مِن عِدَّةٍ وُجُوهٍ:**

أوَّلُهَا: أنَّهُ قالَ: لَولَا القَافِيَةُ[٢] **لمَضَى إلَى آدَمَ، ولَو قالَ: لَولَا انتِهَاءُ الوَزنِ لكَانَ أكثَرَ تَحقِيقًا؛ لأنَّ القَافِيَةَ حَصَلَت في رُبُعِ البَيتِ مِن أوَّلِ ذِكرِ (الهَنِ)، وَهَذَا كَلَامٌ سَبَقَهُ إلَيهِ عَبدُ المَلِكِ بنُ مَروَانَ، وَقد أنشِدَ قولُ دريدِ بنِ الصِّمَّةِ**[٣]**:** [الطويل]

قتَلنَا بِعَبدِ اللهِ خَيرَ لِدَاتِهِ ذُؤَابَ بنَ أسمَاءَ بنِ زَيدِ بنِ قَارِبِ[٤]

فقَالَ: "لَولَا القَافِيَةُ لَوَصَلَ بِهِ إلَى آدَمَ[٥]**"**[٦]. انتَهَى كَلامُهُ.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **أقُولُ: وَقد أخطأَ فِي هَذَا**[٧] **الوَجهِ الأوَّلِ مِن ثلَاثَةِ أوجُهٍ:**

أحَدُهَا: أنَّ المَعنَى المَقصُودَ يَحصُلُ بِقولِهِ: لَولاَ انتِهَاءُ القَافِيَةِ كَمَا يَحصُلُ بِقولِهِ: لَولاَ انتِهَاءُ الوَزنِ؛ إذ لاَ يُمكِنُ انتِهَاءُ القَافِيَةِ[٨] **بِدُونِ انتِهَاءِ الوَزنِ أصلاً**، وَذَكَرَ كَلامًا طَويلا فِي الخِلافِ بَينَ عُلَمَاءِ العَرُوضِ فِي القَافِيَةِ لا طَائِلَ تَحتَهُ فِي هَذَا المَقَامِ، حَاصِلُهُ لُزُومُ انتِهَاءِ الوَزنِ بانتِهَاءِ

---

(١) في (أ) و(ب): المنتصف، و(الأزهريتين): التصنيف

(٢) في (الغيث): لولا انتهاء القافية.

(٣) هو: دريد بن الصمة، يكنى أبا قرة، من بني غزيَّة، وغزية هذه فخذٌ من جشم، كان أحد الشجعان المشهورين وذوي الرأي في الجاهلية، أدرك الإسلام ولم يسلم، وكان يظاهر المشركين يوم حنين، فقتل يومئذ على شركه. انظر: الشعر والشعراء ٧٣٧/٢، الأغاني (٣/١٠)، الأعلام (٣٣٩/٢).

(٤) (اللِّدة)-بكسر اللام- تِربك الذي وُلد معك. وقصة هذا البيت أن ذؤاب قام بقتل عبد الله بن الصمة أخا دريد، فقتله دريد بأخيه.

انظر: ديوان دريد (٣٦)، والكتاب (٤٣/٣)، ورواية العجز فيه كالتالي: (ذُؤَابًا فَلَم أفخَر بِذَاكَ وَأجزَعَا)، الأصمعيات (١١١)، الشعر والشعراء (٧٤٠/٢)، الأغاني (١٣/١٠)، البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ (٨٩)، وتحرير التحبير (٣٥٢)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٢٠٢/٣)، وخزانة الأدب للبغدادي (٣٠/٧).

(٥) تحرير التحبير (٣٥٢).

(٦) الغيث (١٨٥/١-١٨٦).

(٧) في (الأزهريتين): "ونقده خطأ من هذا الوجه".

(٨) من قوله "كما يحصل... إلى القافية" ساقط من (التركيتين).

القَافِيَةِ[١] كَمَا ادَّعَى[٢].

قُلتُ: وَالعَجَبُ مِن هَذَا الكَلامِ؛ إذ لَيسَ فِي كَلامِ الصَّفَدِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ المُلازَمَةِ - عَلَى تَقدِيرِ التَّسلِيمِ- لأَنَّهُ قَالَ: **"لَكَانَ أَكثَرَ تَحقِيقًا"**، وَقَد تَعَطَّى[٣] هَذَا المُعتَرِضُ لِهَذَا[٤] فِي ثَانِي وُجُوهِ اعتِرَاضِهِ، فَقَالَ:

وَثَانِيهَا: أَنَّهُ ادَّعَى أَنَّ ابنَ وَكِيعٍ أَخطَأَ فِي هَذِهِ العِبَارَةِ المَحكِيَّةِ عَنهُ، ثُمَّ قَالَ: **وَلَو قَالَ: "لَولَا انتِهَاءُ الوَزنِ لَكَانَ أَكثَرَ تَحقِيقًا"، فَجَعَلَ قَولَهُ هَذَا أَزيَدَ مِنَ العِبَارَةِ المُعتَرَضَةِ فِي التَّحقِيقِ، فَاقتَضَى ذَلِكَ أَنَّ الكَلامَ الأَوَّلَ مُحَقَّقٌ، ضَرُورَةَ دَلالَةِ أَفعَلِ التَّفضِيلِ عَلَى ذَلِكَ، وَمَا هُوَ بِمَكَانٍ مِنَ التَّحقِيقِ. لاَ يُقَال إِنَّهُ خَطَأٌ[٥]، فَقَد نَاقَضَ آخِرُ كَلامِهِ أَوَّلَهُ[٦].**

فَانظُر كَيفَ لَمَّا اهتَدَى إِلَى سُقُوطِ كَلامِهِ الأَوَّلِ، فَمَوَّهَ[٧] بِالثَّانِي بِاجتِرَامِهِ[٨] عَلَيهِ بِإِطلاقِهِ[٩] الخَطَأَ فِي غَيرِ مَوضُوعِهِ[١٠]، وَلَم يَشعُر أَنَّ فِي طَيِّ كَلامِهِ الجَوَابَ عَن هَذَا صَرِيحًا، بِمَعنَى أَنَّهُ أَخطَأَ الأَحسَنِيَّةَ. لا يُقَالُ: الخَطَأُ فِي العُرفِ، لا يُقَالُ إِلاَّ فِي[١١] الفَاسِدِ؛ لأَنَّا نَقُولُ عِندَ الإِطلاقِ حَيثُ لا قَرِينَةَ تُعَيِّنُ المَقصُودَ، وَهَهُنَا قَرِينَةُ "أَكثَرَ"[١٢] عَيَّنَتْ أَنَّهُ لم[١] يُرِد بِالخَطَأِ إِلاَّ مَا قَدَّمنَا، فَتَأَمَّل ذَلِكَ مُنصِفًا.

---

(١) من قوله: "بدون انتهاء الوزن أصلا... إلى القافية" ساقط من (ش).

(٢) النزول (٢٩٤-٢٩٥).

(٣) في (التركيتين): تعرض، وفي (ش) و(الأزهريتين): يعطى.

قال الزبيدي: "و قيل التعاطى: ركوب الأمر القبيح، كالتعطى يقال تعاطى أمرا قبيحا تعطى كلاهما ركبه، أو التعاطى في الرفعة والتعطى في القبيح وقيل هما لغتان". الزبيدي ، تاج العروس (عطو) (٦٣/٣٩).

(٤) في (ص): بهذا.

(٥) في (الأزهريتين): لا يقال أخطأ.

(٦) النزول (٢٩٥-٢٩٦).

(٧) في (ص): فوة.

(٨) في (ص) و(الأزهريتين): باعتراضه.

(٩) في (ص): باطلاق.

(١٠) في (ش): موضعه.

(١١) "في" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(١٢) يعني أكثر في قول الصفدي: "لَكَانَ أَكثَرَ تَحقِيقًا".

قَالَ: **وَثَالِثُهَا: أَنَّهُ عَلَّلَ اعتِرَاضَهُ بِأَنَّ "القَافِيَة حَصَلَت فِي الرُّبُعِ الأَوَّلِ مِنَ البَيتِ"**، قَالَ: **وَهَذَا الكَلامُ يُضحِكُ مِنهُ، فَإِنَّهُ فَهِمَ أَنَّ مُرَادَ ابنِ وَكِيعٍ بِالقَافِيَةِ حَرفُ الرَّوِيِّ**[٢]، **وَهُوَ النُّونُ، وقد**[٣] **حَصَلَت**[٤]**عِندَ وَقعِ الرُّبُعِ الأَوَّلِ**[٥]، **فَيَاللهِ العَجَبُ، هَل يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ أَنَّ الرَّوِيَّ يَكُونُ فِي الرُّبُعِ الأَوَّلِ، أَوِ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ؟!.**

قد أَبَانَ هَذَا المُعتَرِضُ عَن عجائِبَ تُنَادِي عَلَيهِ بِالفَضِيحَةِ[٦]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: أَمَّا كَونُ حَرفِ الرَّوِيِّ قَافِيَةً فَهُوَ قَولٌ مَذكُورٌ عِندَ عُلَمَاءِ العَرُوضِ وَالقَوَافِي، وَأَمَّا التَّشنِيعُ عَلَيهِ بِقَولِهِ: **"أَنَّ القَافِيَةَ**[٧] **حَصَلَت فِي الرُّبُعِ الأَوَّلِ"**، فَقَد صَرَّحَ عُلَمَاءُ القَوَافِي بِوُقُوعِ حَرفِ الرَّوِيِّ فِي المِصرَاعِ[٨] الأَوَّلِ مِنَ البَيتِ[٩]، فَلا بَدْعَ[١٠] حِينَئِذٍ فِي وُقُوعِهِ فِي رُبُعٍ، إذ[١١] كَانَ الكَلامُ مُصَرَّعًا، وَقَد يُسَمُّونَه مُقَفًّى، وَمِن هَهُنَا يَظهَرُ لَهُ أَنَّهُ كَانَ[١٢] عَلَى ابنِ وَكِيعٍ فِي الاعتِرَاضِ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ أن[١٣] يَقُولَ: لَولا انتِهَاءُ الوَزنِ؛ لأَنَّ بِهِ اعتُبِرَ كَونُهُ بَيتًا كَامِلا، وَلَو اعتُبِرَ مُصَرَّعًا مُقَفًّى لم يَمنَعهُ الاستِرسَالُ بِهِ إِلَى آدَمَ كَمَا قَالَ، وَهَذَا أَبلَغُ مِمَّا قَالَهُ الصَّفَدِيُّ، فَاعتَبِرْ كُلاً[١٤] مِنَ التَّقدِيرَينِ [١].

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): وههنا قرينة الترغيب أنه لم.

(٢) "الروي: هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، ويلزم في كل بيت منها في موضع واحد". الأخفش، القوافي،(١٠).

(٣) في (ش) و(ص) و(الأزهريتين): لقد.

(٤) في (النزول): ولا شك أن النون قد حصلت .

(٥) في (ب): الأ.

(٦) النزول (٢٩٦)، وفي (ب): بالنصيحة.

(٧) "أن القافية" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(٨) في (ب):المضراع. وهو تصحيف.

(٩) انظر: شرح عروض ابن الحاجب (١٠٦-١٠٨).

(١٠) مصدر بَدَعَ يَبدَعُ كما في اللسان (٣٧/٢) مادة بدع.

(١١) في (ص): إن.

(١٢) في (ش): كابي.

(١٣) في (ص): إذ.

(١٤) (ش): كلٌّ، والفعل حِينَئِذٍ مبني للمجهول: اعتُبِرَ.

نَعَم[٢] الاعتِرَاضُ عَلَى الصَّفَدِيِّ فِي الوَجهِ الثَّانِي مِن اعتِرَاضِهِ عَلَى ابنِ وَكِيعٍ فِي قَولِهِ: "**أعلَمَنَا أنَّ عَدَدَ آبَائِهِ المُستَحِقِّينَ لِلمَدحِ ثَلَاثَةٌ** "، بِقَولِهِ: "**وَالبَيتُ يَشتَمِلُ عَلَى أعدَادٍ أربَعَةٍ ضَرُورَةَ الوَزنِ**"[٣] بِوَجهٍ؛ إذِ[٤] العَارِضُ الهَيِّنُ الوَاقِعُ فِي صَدرِ البَيتِ إنَّمَا لِلمَمدُوحِ[٥] نَفسِهِ، لا لأبِيهِ ، كَمَا قَالَهُ هَذَا المُتَعَقِّبُ، وَالحَقُّ أحَقُّ أن يُتَّبعَ، وَالسَّلَامُ.

وَلَعَلَّهُ وَقَعَ سَهوًا مِنهُ بِتَوَهُّمٍ[٦] تَأمُّلا أنَّهُ وَصفٌ[٧] لأبِي المَمدُوحِ، لَكِنَّهُ لا يَستَحِقُّ بِمِثلِ[٨] ذَلِكَ مِثلَ هَذَا التَّشنِيعِ الفَظِيعِ؛ إذِ الأمرُ[٩] فِي مِثلِ ذَلِكَ سَهلُ الخَطبِ، وَاللهُ أعلَمُ.

---

(١) في (الأزهريتين): كاملا.

(٢) في (ش): يعم.

(٣) الغيث (١٨٦/١). وهذا الذكرُ المتتالي لأسماءِ الآباءِ يُعرَفُ بالإطّراد: "وهو أن تطرد للشاعر أسماء متتالية يزيد الممدوح بها تعريفاً، لأنها لا تكون إلا أسماء آبائه تأتي منسوقة صحيحة التسلسل غير منقطعة، من غير ظهور كلفة على النظم، ولا تعسف في السبك، بحيث يشبه تحدرها باطراد الماء لسهولته وانسجامه، فمتى جاءت كذلك دلت على قوة عارضة الشاعر وقدرته". انظر: الإيضاح (٤٢٩)، تحرير التحبير (٣٥٢)، والمطول (٦٨١).

(٤) في (ش) و(الأزهريتين) و(ص): أن.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): هو للممدوح وفي (ص) : هو الممدوح.

(٦) في (ص) : فتوهم.

(٧) كلمة "وصف" ساقطة من (ز).

(٨) في (ظ): فمثل. ومن هنا إلى قوله "في مثل" ساقط من (التركيتين).

(٩) في (ش): الأثر.

قَالَ الصَّفَدِيُّ: **وَرَابِعُهَا: أَنَّهُ شَبَّهَهُ بِبَرْدِ بَيتِ امرئِ القَيس، وَلَيسَ مِنهُ، وَإِنَّمَا الجَامِعُ بَينَهُمَا التَّكرارُ، وَلَم**[١] **يَكُن بَيتُ أَبِي الطَّيِّبِ فِي بَردِ ذَاكَ**[٢].

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **أَقُولُ: مُقتَضَى هَذَا الكَلَامِ تَسلِيمُ أَنَّ فِي بَيتِ المُتَنَبِّي بَردًا لِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّكرَار، وَلَكِنَّهُ لَيسَ فِي البُرُودَةِ بِالمَحَلِّ الَّذِي انتَهَى إِلَيهِ بَيتُ امرئِ القَيس، فَقَد حَصَلَ مَقصُودُ ابنِ وَكِيعٍ مِن تَشبِيهِهِ الأَوَّلَ بِالثَّانِي فِي البَردِ، وَلاَ يُشتَرَطُ أَن يَكُونَ المُتَشَابِهَانِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ فِي وَجهِ التَّشبِيهِ**[٣]**، بَلِ المَنصُوصُ لأَئِمَّةِ البَيَانِ أَنَّ المُشَبَّهَ بِهِ أَقوَى مِنَ المُشَبَّهِ فَلاَ يَلزَمُ حِينَئِذٍ أَن يَكُونَ بَردُ بَيتِ المُتَنَبِّي مُسَاوِيًا لِبَردِ بَيتِ امرئِ القَيس، بَلِ**[٤] **المُشتَرَطُ أَن يَكُونَ بَينَهُمَا اشتِرَاكٌ فِي البَردِ، وَقَد سَلَّمَهُ هُوَ**[٥] **عَلَى أَنَّ اعتِرَافَهُ**[٦] **بِمَا ذَكَرَهُ هُنَا مُنَاقِضٌ**[٧] **لِقَولِهِ: "إِنَّ التَّكرَارَ الوَاقِعَ فِي بَيتِ المُتَنَبِّي كَالتَّكرَارِ الوَاقِعِ فِي قَولِهِ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:(الكَرِيمُ ابنُ الكَرِيمِ ابنِ الكَرِيمِ**[٨] **يُوسُفُ بنُ يَعقُوبَ بنِ إِسحَاقَ بنِ إِبرَاهِيمَ)"**[٩]**، فَتَأَمَّلهُ**[١٠]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ مُقتَضَى كَلامِهِ تَسلِيمُ مَا ذَكَرَهُ مُطلَقًا، بَل كَلَامُهُ اشتَمَلَ عَلَى مَقَامَين: الأَوَّلُ: مَنعُ التَّشبِيهِ فِي البَردِ، وَإِثبَاتُ الجَامِعِ بَينَهُمَا بِجِهَةِ التَّكرَارِ فَقَط.

---

(١) في (الأزهريتين): ولو لم.

(٢) الغيث (١٨٧/١).

(٣) في (النزول): الشبه.

(٤) سقط قوله: "أن يكون برد بيت المتنبي مساويا لبرد بيت امرئ القيس، بل" من نزول الغيث.

(٥) وذلك عندما قال: "ولم يكن برد بيت أبي الطيب في برد ذاك".

(٦) في (ص): إعتراضه.

(٧) في (ص): متناقض.

(٨) ابن الكريم وردت أربع مرات في: (ش) و(الأزهريتين).

(٩) الغيث: (١٨٥/١). والحديث رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ﴿ أَمْ © شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٣٣] حديث رقم (٣٣٨٢) وفي كتاب المناقب، باب: من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية، وفي كتاب التفسير، باب قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ 9 : ; < = > ? @ A B C D E F H I J K L ﴾ يوسف: ٦، حديث رقم (٤٦٨٨).

(١٠) النزول (٢٩٨).

الثَّانِي: التَّسلِيمُ التَّقدِيرِيُّ بِإِرخَاءِ(١) العِنَانِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لا نُسَلِّمُ التَّشبِيهَ فِي البَردِ، سَلَّمنَاهُ(٢)، لَكِنَّهُ(٣) بِمَرَاحِلَ عَن ذَلِكَ، وَلا يَكفِي فِي مَقَامِ الحَطِّ وَالتَّشنِيعِ التَّمَسُّكُ بِالكِفَايَةِ فِي الشَّبَهِ بِوَجهٍ مَا عِندَ مَن لَهُ مَعرِفَةٌ بِمَقَاصِدِ الكَلامِ(٤)، وَلِكُلٍّ مَقَامٍ مَقَالٌ، وَالسَّلامُ.

وَمِن هَذَا التَّقرِيرِ عُلِمَ سُقُوطُ قَولِهِ: "**عَلَى أَنَّ اعتِرَافَهُ بِمَا ذَكَرَهُ هُنَا مُنَاقِضٌ**..." إِلَى آخِرِهِ؛ لأَنَّ الجُملَةَ الأُولَى كَمَا(٥) قَرَّرَهُ بِأَنَّ كَلامَهُ لا يَزِيدُ عَلَى إِثبَاتِ التَّكرَارِ، وَحِينَئِذٍ لا يُنَافِي أَن يَكُونَ كَالتَّكرَارِ الوَاقِعِ فِي الحَدِيثِ فَتَأَمَّل ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ، وَاللهُ أَعلَمُ، وَبَيَانُهُ أَنَّهُ لا يَلزَمُ شَيءٌ مِن بَردِ التَّركِيبِ(٦) الإِخلالَ بِفَصَاحَتِهِ، بَلِ الضَّابِطُ فِي مَقَامِ التَّكرَارِ، وَتَتَابُعِ الإِضَافَاتِ مَا قَرَّرَهُ العَلاَّمَةُ سَعدُ الدِّينِ التَّفتَازَانِيُّ فِي (المُطَوَّلِ) عِندَ انتِهَاءِ بَحثِ فَصَاحَةِ الكَلامِ: "أَنَّهُمَا إِن أَوجَبَا ثِقلا وَبَشَاعَةً فَذَاكَ، وَإِلاَّ فَلا جِهَةَ لاخلالِهِمَا بِالفَصَاحَةِ. قَالَ(٧): وَكَيفَ؟! وَقَد وَقَعَا(٨) فِي التَّنزِيلِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ ِ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ [غافر: ٣١] وَقَولِهِ: ﴿ # $ % & ' ( ) ﴾ [مريم: ٢] وَقَولِهِ: ﴿ 8 9 : ; < = > ? ﴾ [الشمس: ٧ – ٨]"(٩) هَذِهِ عِبَارَتُهُ، كَيفَ؟! وَقَد قَالَ الصَّفَدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ-: "**وَأَمَّا ابنُ الأَثِيرِ فَقَد أَعَابَ أَلفَاظَ البَيتِ مِن حَيثُ هِيَ**(١٠)

---

(١) في (الأزهريتين): تسليم التقديري بإرخائه، وكُتب في حاشيتيهما: لعله التقريرين.

(٢) تقدير الجملة: وإن سلمناه...

(٣) في (الأزهريتين): لكن.

(٤) من قوله "بجهة التكرار فقط... إلى الكلام" ساقط من (التركيتين).

(٥) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): مما.

(٦) زاد في سائر النسخ جملة "في الكلام".

(٧) يقصد التفتازاني صاحب المطول.

(٨) أي: الإضافة والتكرار.

(٩) المطول (١٥١-١٥٢).

(١٠) في (ش): هو.

[وَاستَثقَلَ][١] **لفظ (العَارضُ الهَتِنُ)...، [قلتُ: لَيسَ ذَلِكَ بشَيءٍ، وَلَفظُ (العَارضُ)]**[٢] **و(الهَتِنُ) فصِيحٌ عَذبٌ فِي السَّمع**[٣]"، فَتَأَمَّلهُ مُنصِفًا.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَمَا أحسَنَ قولَ شَمسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ العَفِيفِ التِّلمِسَانِيِّ**[٤] **:** [الرجز]

يَا بِأَبِي مَعَاطِفٌ وَأَعيُن	**يَصُولُ مِنهَا رَامِحٌ وَنَابِلُ**
فَهذِهِ ذَوابِلٌ نَواضِــرٌ	**وَهَذِهِ نَواظِــــرٌ ذَوابِلُ**[٥]

هَذَا مِن أعلَى طَبَقَاتِ هَذَا النَّوع[٦]**؛ لأنَّهُ رَدَّ العَجُزَ عَلَى الصَّدر بِألفَاظِهِ، مَعَ اختِلَافِ المَعنَى**[٧]**.**

قَالَ المُعتَرِضُ: **أقُولُ لاَ نُسَلِّمُ أنَّهُ**[٨] **رَدَّ العَجُزَ عَلَى الصَّدرِ بِألفَاظِهِ، فَإِنَّ النَّوَاظِرَ الأُولَى -بِالظَّاءِ- مُشتَقَّةٌ مِنَ النَّظَر، وَالنَّوَاضِرَ الثَّانِيَةَ – بِالضَّادِ- مُشتَقَّةٌ مِنَ النُّضرَةِ، فَوَضَحَ أنَّ بَينَ اللَّفظِينِ تَخَالُفًا، فَصَدُقَ أنَّهُ لَم يُعِد ألفَاظَ العَجُز بِألفَاظِ الصَّدر، وَهُوَ خِلَافُ مَا ادَّعَاهُ**[٩]**.**

---

(١) في (ص): واستعمل، وفي سائر النسخ: واستعمال. وما أثبت من الغيث المسجم.

(٢) زيادة من الغيث المسجم.

(٣) الغيث المسجم (١/١٨٥).

(٤) هو: محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله التلمساني، شمس الدين، الشاب الظريف، ويقال له أيضاً: ابن العفيف نسبة إلى أبيه الذي عرف (بعفيف الدين التلمساني) وكان شاعراً، وصوفيا، توفي بدمشق (٦٨٨هـ). انظر: الأعلام ٦/١٥٠، تاريخ الأدب العربي العصر المملوكي د. عمر موسى باشا (٢٤١).

(٥) ديوان، الشّاب الظريف، شمس الدين محمد بن عفيف التلمساني، حققه وأعد تكملته وفسر ألفاظه شاكر هادي شكر، مطبعة النجف، النجف الأشرف، ١٣٨٧، ١٩٦٧، (٢١٤ - ٢١٥). والرامح: ذو الرمح . النابل: صاحب النبال والرامي بها . والذوابل الأولى: القدود تشبه بالرماح لاعتدالها. والثانية: العيون الذوابل أي الناعسة.

(٦) في (ش): البيت.

(٧) الغيث (١/٢٠٣).

(٨) في (ش): لأنه.

(٩) نزول الغيث (٢٩٩-٣٠٠).

قُلتُ: مَا أَحقَّهُ بِردِّ قَبِيحِ تَشنِيعِهِ عَلَيهِ، وَلَا أَشبَّهُ[١] هَذَا المَنعَ مَعَ سَندِهِ إلاَّ المُكَابَرَةَ[٢] فِي المَحسُوسِ؛ لأَنَّ اتِّفَاقَ عُلَمَاءِ البَدِيعِ عَلَى أَنَّ رَدَّ العَجُزِ عَلَى الصَّدرِ فِي النَّثرِ: أَن يُجعَلَ أَحَدُ اللَّفظَينِ المُكَرَّرَينِ، أَوِ المُتَجَانِسَينِ أَوِ المُلحَقَينِ بِهِمَا فِي أَوَّلِ الفِقرَةِ، وَالآخَرُ فِي آخِرِهَا، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ N O P Q R S ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وَفِي الشِّعرِ أَن يَكُونَ أَحَدُهُمَا فِي آخِرِ البَيتِ وَالآخَرُ فِي صَدرِ المِصرَاعِ[٣] الأَوَّلِ[٤] وَلا عِلَّةَ لِنَاظِرٍ أَن يُغشَى عَلَيهِ، فَيُنَاظِرَ فِي أَنَّ بَيتَ ابنِ العَفِيفِ لَم يَكُن مِن هَذَا النَّوعِ[٥]؛ إِذ لا يُنكِرُ الحُسنَ كَونُ[٦] ذَوَابِلَ وَاقِعَةً فِي صَدرِ البَيتِ الثَّانِي[٧]، وَذَوَابِلُ الثَّانِيَةُ وَقَعَت فِي عَجُزِهِ[٨]، وَكَذَلِكَ[٩] نَوَاظِرُ وَنَوَاضِرُ بِالنِّسبَةِ، فَهُوَ كَمَا قَالَهُ الصَّفَدِيُّ بِلا شُبهَةٍ، وَلَا يَقدَحُ فِي ذَلِكَ كَونُ أَحَدِ الظَّائَينِ سَاقِطَةً، وَالأُخرَى مُشَالَةً؛ إِذ لا يُخرِجُهُمَا ذَلِكَ عَن كَونِهِمَا مُتَجَانِسَينِ جِنَاسًا[١٠] لَفظِيًّا غَايَتُهُ إِمَّا بِنَقصِ حَرفٍ أَو بِزِيَادَةٍ[١١]، بِاعتِبَارِ الزَّائِدِ[١٢] فِي المُشَالِ[١٣]،وَالنَّاقِصِ فِي السَّاقِطِ، وَهُوَ مِن بَابِ الجِنَاسِ بِالاتِّفَاقِ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِن مَأخَذِ الاشتِقَاقِ، فَهُوَ يُنَادِي عَلَيهِ بِالاختِلافِ المَعنَوِيِّ. وَالغَرَضُ أَنَّ الصَّفَدِيَّ يَقُولُ: لأَنَّهُ

---

(١) في (ش): وما أشبه، وفي (الأزهريتين): وما أشنع وفي (ص) : ولا يشبه.

(٢) في سائر النسخ: إلا المكابرة.

(٣) (ب) و(ش): المضارع.

(٤) انظر: الأطول (٤٦٥/٢-٤٦٦)، مواهب الفتاح (٦١٥/٢-٦١٦).

(٥) في سائر النسخ: المعنى.

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): بكون.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): الأول.

(٨) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): فِي آخِرِ شَطرِ البَيتِ الثَّانِي، وفي (التركيتين): وقعت في شطره الثاني.

(٩) هنا جملة زائدة قبل كلمة (وكذلك) وهي "وذوابل الثانية" في (ب).

(١٠) كلمة "جناسا" ساقطة من (ز)، وفي (ظ): تجانسا.

(١١) في سائر النسخ: بزيادته.

(١٢) في (الأزهريتين): الزوائد.

(13) في (ش) و(الأزهريتين): المثال.

رَدَّ العَجُزَ عَلَى الصَّدْرِ بِأَلفَاظِهِ مَعَ اختِلافِ المَعنَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّعَصُّبَ المَحذُوبَ[١] يُعمِي القُلُوبَ، وَاللهُ يَقُولُ الحَقَّ، وَهُوَ يَهدِي فِي المَطلُوبِ.

(١) هكذا في جميع النسخ، ويمكن أن تقرأ: المجدوب.

قَالَ المُعتَرِضُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ:** [البسيط]

أُرِيدُ بَسطَةَ كَفٍّ أَستَعِينُ بِهَا عَلَى قَضَاءِ حُقُوقٍ لِلعُلَى قِبَلِي[١]

(القِبَلُ): الطَّاقَةُ، يُقَالُ مَا لِي بِهِ قِبَلٌ، أَي: طَاقَةٌ[٢].

قَالَ: **أَقُولُ: (القِبَلُ) وَإِن كَانَ بِمَعنَى الطَّاقَةِ فَلاَ مَعنَى لَهُ هَهُنَا؛ إِذ لاَ يَنتَظِمُ مَعَهُ التَّركِيبُ الوَاقِعُ فِي البَيتِ بِالتَّفسِيرِ المَذكُورِ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ شَيءٌ آخَرُ، قَالَ الجَوهَرِيُّ: يُقَالُ " لِي قِبَلُ فُلاَنٍ حَقٌّ؛ أَي: عِندَهُ "**[٣]**، فَبِهَذَا يُفَسَّرُ كَلاَمِ الطُّغرَائِيِّ، لاَ يَنبَغِي أَن يُقَالَ**[٤] **فِيهِ غَيرُ هَذَا، وَلاَ يَحتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَمَحُّلٍ**[٥] **وَتَكَلُّف**[٦]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: دَعوَى عَدَمِ انتِظَامِ المَعنَى مَعَهُ بَاطِلَةٌ مُنكَرَةٌ لِلأَذوَاقِ[٧] السَّلِيمَةِ، بَل عِندَ مَن لَهُ أَدنَى ذَوقٍ وَمَعرِفَةٍ بِأَسَالِيبِ[٨] الكَلامِ؛ لأَنَّ انتِظَامَ الكَلامِ مَعَهُ هَكَذَا: (عَلَى قَضَاءِ حُقُوقٍ لِلعُلَى فِي طَاقَتِي أَو وِسعِي) طَبعًا وَسَجِيَّةً لا تَكَلُّفَ فِيهِ وَلا تَمَحُّلَ، وَالعَجَبُ أَنَّ الصَّفَدِيَّ صَرَّحَ بِهَذَا المَعنَى بِعَينِهِ فِي الكَلامِ عَلَى نَصبِ (قِبَل) فَقَالَ: **"مَنصُوبٌ بِنَزعِ**[٩] **الخَافِضِ عَلَى أَنَّهُ ظَرفُ مَكَانٍ يَعنِي**[١٠] **كَأَنَّهُ قَالَ: عَلَى قَضَاءِ حُقُوقٍ [لِلعُلَى]**[١١] **فِي طَوقِي وَوِسعِي، وَمَا أَقدِرُ عَلَى الإِتيَانِ بِهِ"**[١٢]، انتَهَى قَولُهُ بِهِ، يَعنِي: طَبعًا، وَإِنَّمَا يَمنَعُنِي عَدَمُ القُدرَةِ المَالِيَّةِ، ((لَيسَ الغِنَى بِكَثرَةِ

---

(١) الديوان (٣٠٢).

(٢) الغيث (٢١٣/١).

(٣) الصحاح (قبل) (٧٣/٥).

(٤) "أن يقال" ساقطة من (الأزهريتين).

(٥) في (ب) و(ش): محل، وهوتحريف.

(٦) النزول (٣٠١).

(٧) في (التركيتين): مدركة بالأذواق.

(٨) في (ب): ياسليب وهو تحريف.

(٩) في (ش): برفع.

(١٠) في الغيث المطبوع: معنى وفي (ص): بمعنى.

(١١) زيادة من الغيث وسائر النسخ.

(١٢) الغيث (٢١٧/١-٢١٨).

العَرَضَ، وَإِنَّمَا الغِنَى غِنَى النَّفس))[١]، يَعنِي: أَنَّي مَلِيءٌ بوَفَاءِ حُقُوقِ العُلَى[٢] طَبعًا، وَهَذَا المَعنَى فِي غَايَةِ الانتِظَامِ لا يُنكِرُهُ إلاَّ غَبِيٌّ[٣] وَالسَّلامُ.

قَالَ المُعتَرِضُ: **قَالَ – يَعنِي الصَّفَدِيَّ- فِي الكَلَامِ عَلَى البَيتِ المُتَقَدِّمِ قَرِيبًا: وَلَقَد رَأَيتُ بَعضَهُم بَالَغَ فِي إِثبَاتِ اليَدِ وَاستَشهَدَ عَلَى ذَلِكَ بقَولِهِ تَعَالَى:** ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ﴾ [الذاريات: ٤٧] **فَسَقَطتُ مِن كَلَامِهِ مُقَهقِهًا، وَتَقَهقَرتُ مُتَدَهدِهًا[٤]، وَقُلتُ لَهُ: (الأَيدُ) هُنَا القُوَّةُ، وَمِنهُ: الأَيدُ وَالمُؤَيَّدُ وَالتَّأيِيدُ، فَلَو كَانَ المُرَادُ بِهَا[٥] جَمعَ (يَدٍ) لأُثبِتَتِ اليَاءُ فِي آخِرِهِ، فَقِيلَ بِأَيدِي؛ لأَنَّ هَذِهِ اليَاءَ أَصلِيَّةٌ لَا يَجُوزُ[٦] حَذفُهَا؛ لأَنَّ أَصلَ يَدٍ: يَديٌ، وَالجُمُوعُ تَرُدُّ الأَشيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا،[٧] فَلَم يُحِرِ جَوَابًا[٨].**

قَالَ: **أَقُولُ: لَقَد بَالَغَ فِي التَّشنِيعِ عَلَى خَصمِهِ وَإِنَّهُ لأَجدَرُ [بِهِ][٩]، فَإِنَّهُ أَورَدَ كَلَامًا**

---

(١) هذا حديث عن الرسول ، ﷺ ، رواه البخاري في صحيحه، في كتاب الرقاق، باب: الغنى غنى النفس، رقم الحديث (٦٤٤٦)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الزكاة، باب: ليس الغنى عن كثرة العرض، رقم الحديث (١٠٥١)، وأخرجه أحمد في مسنده، برقم (٧٣١٤).

(٢) في (ز): المعلى.

(٣) في (ب) و(ش): لا ينكره غبي، وفي (الأزهريتين): غير غبي.

(٤) أي: متدحرجا ومنقلبا بعضه على بعض. انظر اللسان (٣١٢/٥)، مادة: دهده.

(٥) في النزول: به.

(٦) في (ش): ويجوز.

(٧) انظر: محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (٤٣٣هـ)، إسفار الفصيح، دراسة وتحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠، (٨٠٤/٢).

(٨) الغيث (٢١٩/١-٢٢٠).

(٩) زيادة من الأزهريتين، وفي (ص): وإنه لأجدر بما اجترأ عليه من الاستهزاء، وفي النزول: لأجدر بالطنز عليه، وجملة "وأنه لأجدر به" ليست في (التركيتين).

سَاقِطًا، فَهَل يَقُولُ مَن لَه[1] إلمَامٌ بِعِلمِ العَرَبِيَّةِ: إنَّهُ لَو كَانَ جمعًا ليد[2] لَقِيلَ فِيهِ: بِأيدِي، بِإثبَاتِ اليَاءِ، ولَيتَ هَذَا البَاحِثَ الفَاضِلَ رَاجَعَ أوَائِلَ الكُتُبِ المُنتَشِرَةِ[3] بَينَ المُبتَدِئِينَ، فَاطَّلَعَ مِنهَا عَلَى كَيفِيَّةِ العَمَلِ فِي (قَاضٍ)، وَأنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ[4] عَلَى تَقدِيرِ كَونِهَا جَمعًا لِيَدٍ تَكُونُ مِن ذَلِكَ البَابِ، فَيُقَالُ فِي حَالَةِ الرَّفعِ: أيدِيٌ، استُثقِلَتِ[5] الضَّمَّةُ عَلَى اليَاءِ[6] فَحُذِفَت، ثُمَّ اجتَمَعَ سَاكِنَانِ اليَاءُ[7] وَالنُّونُ[8] فَحُذِفَتِ الأُولَى مِنهُمَا[9] لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وَفِي حَالَةِ الجَرِّ: استُثقِلَتِ الكَسرَةُ عَلَى اليَاءِ بَعدَ كَسرَةٍ فَحُذِفَت، ثُمَّ التَقَى السَّاكِنَانِ فَحُذِفَت[10] أوَّلُهُمَا فَقِيلَ: بِأيدٍ هَكَذَا.

وَقَد أورَدَ بَعضُ عُلَمَاءِ البَيَانِ فِي بَابِ التَّورِيَةِ المُرَشَّحَةِ[11] الآيَةَ المَذكُورَةَ، وَقَرَّرَ التَّورِيَةَ بِأنَّ كَلِمَةَ (أيدٍ) فِي الآيَةِ لَهَا مَعنَيَانِ: بَعِيدٌ؛ وَهُوَ القُدرَةُ وَالقُوَّةُ[12]، وَقَرِيبٌ؛ وَهُوَ الجَارِحَةُ

---

(١) في النسخ الأخرى ونزول الغيث: له بعض إلمام.

(٢) في سائر النسخ: جمع يد.

(٣) في سائر النسخ: المتداولة.

(٤) في سائر النسخ: الجملة.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): واستثقلت.

(٦) جملة "فيقال في حالة الرفع... على الياء" ليست في (التركيتين).

(٧) في (ب) و(ش): التاء.

(٨) في (ب) و(الأزهريتين): والتنوين، وفي (ش): التاء والتنوين، وفي (ص) : والدال.

(٩) في النزول: "فحذف الأول منهما".

(١٠) في النزول: فحذف، وهو الصواب، وفي (الأزهريتين): أولاهما.

(١١) التورية المرشّحة: هي التي اقترنت بما يلائم المعنى القريب، سواء أكان هذا المقارن قبل اللفظ المستعمل في التورية أو بعده. انظر: خزانة الأدب لابن حجة (٥٣٦/٣). وقال ابن معصوم في أنوار الربيع (٩/٥) : "المرشحة وهي التي تجامع ملائما للمعنى القريب الموري به إما قبل التورية أو بعده فهي قسمان: الأول ما جامع ملائما قبل التورية، كقوله تعالى (والسماء بنيناها...) فإنه أراد (بأيد) معناها البعيد أعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب أعني الجارحة وهو قوله (بنيناها) هكذا قاله غير واحد لكن قال السبكي في عروس الأفراح: وفيه نظر لأن قوله تعالى (بايد) له معنيان ... إلى آخره من الحواشي". انظر: السيد صدر الدين بن معصوم المدني (ت ١١٢٠)، أنوار الربيع في أنواع البديع، حققه وترجم لشعرائه شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط١، ١٣٨٨، ١٩٦٨، (٩/٥).

(١٢) "القوة" ليست في (ص).

المَخصُوصَةَ، وَقد أُريدَ فِي الآيَةِ المَعنَى البَعِيدُ، وَقُرِنَ بالقَرِيبِ مَا يُلائِمُهُ وَهُوَ البِنَاءُ[١]. فَأنتَ تَرَى كَيفَ جَوَّزُوا أن يَكُونَ[٢] (أيدٍ)[٣] فِي الآيَةِ جَمعَ (يَدٍ)، وَلَو قَصَّرَ[٤] هَذَا الرَّجُلُ عَنِ الدُّخُولِ فِيمَا لاَ يَعنِيهِ لَسَلِمَ مِن هَذِهِ المَهَالِكِ الَّتِي تُوقِعُهُ[٥] فِيهَا مَطَالِبُهُ العَجِيبَةُ[٦]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الآيَةَ مِن بَابِ التَّورِيَةِ فِي شَيءٍ، وَسَنَدُهُ أَنَّ اللَّفظَ إذَا كَانَ مَوضُوعًا بِإزَاءِ مَعنًى يَخُصُّهُ لُغَةً، فَتَحمِيلُهُ[٧] مَعنًى آخَرَ بِتَمَحُّلٍ[٨] لا لِدَاعٍ[٩] لَطِيفٍ، وَلا لِنُكتَةٍ يَحصُلُ مِنهَا عَلَى مَعنًى ظَرِيفٍ، مُستَقبَحٌ[١٠] عِندَ أهلِ الذَّوقِ مِن عُلَمَاءِ هَذَا الفَنِّ، فَكَيفَ بِهَذَا المَقَامِ الَّذِي يَجِبُ الِاعتِنَاءُ[١١] فِيهِ بِقِيَامِ الأدِلَّةِ العَقلِيَّةِ وَالنَّقلِيَّةِ عَلَى نَفيِ كَونِهِ تَعَالَى مُتَّصِفًا بِشَيءٍ مِن سِمَاتِ المَخلُوقَاتِ، وَعَلَى نَفيِ التَّجسِيمِ وَالتَّشبِيهِ بِشَيءٍ مِنَ الكَيفِيَّاتِ، وَالخَطبُ فِي ذَلِكَ عَظِيمٌ ﴿ 1 2 3 ا5 6 7 8 ﴾ [الشورى: ١١] . قَالَ صَاحِبُ (الصِّحَاحِ): "قَالَ أَبُو

(١) في الأزهريتين: الباء.

انظر: عروس الأفراح (٢/٣٤٤-٣٤٥)، و المطول (٦٥٢-٦٥٣) خزانة الأدب لابن حجة الحموي (٣/٥٣٦–٥٣٧)، والأطول (٢/٣٩٧–٣٩٨)، ومواهب الفتاح (٢/٥١٩-٥٢٠)، وأنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم (٥/٩).

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): تكون.

(٣) "أيد" ليست في (ص).

(٤) في (الأزهريتين): قعد.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): يوقعه.

(٦) النزول (٣٠٢-٣٠٣).

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): فيحتمله.

(٨) في (الأزهريتين): يتحمل، وفي (ش): يتمحل.

(٩) في (ش): ابداع.

(١٠) في (الأزهريتين): أو مستقبح. وكلمة (مستقبح) خبر (أنَّ اللفظ).

(١١) في (ب): الاغتناء. وجملة "يجب الاعتناء فيه" ليست في (التركيتين).

زَيدٍ: "آدَ الرَّجُلُ يَئِيدُ أيدًا(١): اشتَدَّ وَقَوِيَ. وَالأيدُ وَالآدُ: القُوَّةُ"(٢) وَبِهَذَا فَسَّرَ صَاحِبُ (الكَشَّافِ) الآيَةَ(٣) وقَالَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ Y Z [\ ] ﴾ [طه: ٥] إنَّهُ تَمثِيلٌ؛ لأنَّهُ لَمَّا كَانَ الاستِوَاءُ علَى العَرش، وَهُوَ سَرِيرُ المُلكِ مِمَّا يَردِفُ(٤) المَلِكَ، جَعَلُوهُ كِنَايَةً عَن المُلكِ، ولَمَّا امتَنَعَ هَهُنَا المَعنَى الحَقِيقِيُّ صَارَ مَجَازًا، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ ´ µ ¶ ¸ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] أي: هُوَ جَوَادٌ مِن غَيرِ تَصَوُّرِ يَدٍ وَلا غُلٍّ وَلا بَسطٍ، وَالتَّفسِيرُ بِالنِّعمَةِ وَالتَّمَحُّلُ بِالتَّشبِيهِ مَعنى(٥) فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ ﴾(٦) [المائدة: ٦٤] مِن ضِيقِ العَطَنِ، وَالمُسَافَرَةِ عَن عِلمِ البَيَانِ مَسِيرَةَ أعوَامٍ"(٧).

قَالَ: وكَذَا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ٤٧ ﴾ [الذاريات: ٤٧] تَمثِيلٌ وَتَصوِيرٌ لِعَظَمَتِهِ ، وَتَوقِيفٌ عَلَى كُنهِ جَلَالِهِ مِن غَيرِ ذَهَابِ الأيدِ إلَى جِهَةٍ حَقِيقِيَّةٍ(٨) أو مَجَازٍ بَل

---

(١) "أيدا" ليست في (ش) و(الأزهريتين)، و"يئيد أيدا" ليست في (ب).

(٢) الصحاح (أيد) (٩/٢).

(٣) في (الأزهريتين): اليد.

(٤) في (الأزهريتين) و(ص) يرادف.

(٥) في (ص): معني، وأظن الكلمة زائدة.

(٦) زاد في (ص): مبسوطتان.

(٧) الكشاف (٥٤/٣) على أن المصنف قد تصرف في عبارة الزمخشري.

(٨) في (ص): حقيقة.

يَذهَبُ إلَى آخِرِ الزُّبدَةِ وَالخُلَاصَةِ مِن الكَلَامِ[١]، وَشَدَّدَ[٢] النَّكِيرَ عَلَى مَن يُفَسِّرُ اليَدَ بالنِّعمَةِ وَالأيدِيَ بِالقُدرَةِ، وَالاستِوَاءَ بالاستِيلاءِ[٣]، وَاليَمِينَ بِالقُدرَةِ فَكَيفَ يَلِيقُ وَالحَالَةُ هَذِهِ أن يَجعَلَ الجَارِحَةَ[٤] فِي مَعنَى الآيَةِ القَرِيبِ[٥] وَحِينَئِذٍ الدَّلالَةُ عَلَى الصَّمَدِيِّ بِمَا يَلزَمُ مِن عَدِّ[٦] الآيَةِ مِن أمثِلَةِ التَّورِيَةِ المُرَشَّحَةِ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ.

وَأَمَّا مُؤَاخَذَتُهُ بِقَولِهِ: **"لَو كَانَ المُرَادُ جَمعَ يَدٍ لأُثبِتَتِ اليَاءَ فِي آخِرِهِ فَقِيلَ بِأيدِي"**، فَمُرَادُهُ فِي الوَقفِ قَالَ ابنُ الأنبَارِيِّ[٧] فِي (أسرَارِ العَرَبِيَّةِ): "فَإِن وَقَفتَ عَلَى المَرفُوعِ وَالمَجرُورِ مِن

---

(١) نقل ابن أقبرس هذا الكلام من الكشاف (٤/١٤٥- ١٤٦) في تفسير آية ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ الزمر: ٦٧ ، وليس في تفسير آية الذاريات كما أورد ابن أقبرس : قال الزمخشري: "لما كان العظيم من الأشياء إذا عرفه الإنسان حق معرفته وقدره في نفسه حقّ تقديره وعظمه حق تعظيمه قيل { وَمَا قَدَرُوا الله حَقَّ قَدرِهِ } وقرىء بالتشديد على معنى: وما عظموه كنه تعظيمه، ثم نبههم على عظمته وجلالة شأنه على طريقة التخييل فقال: { والأرض جَمِيعًا قَبضَتُهُ يَومَ القيامة والسماوات مطويات بيَمِينِهِ } والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه تصوير عظمته والتوقيف على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز، وكذلك حكم ما يروى: أن جبريل جاء إلى رسول ، الله ﷺ ، فقال: يا أبا القاسم، إن الله يمسك السموات يوم القيامة على أصبع والأرضين على أصبع والجبال على أصبع والشجر على أصبع و الثرى على أصبع وسائر الخلق على أصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك. فضحك رسول الله ﷺ ، تعجباً مما قال ثم قرأ تصديقاً له ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾... الآية، وإنما ضحك: أفصح العرب، ﷺ ، وتعجب لأنه لم يفهم منه إلاّ ما يفهمه علماء البيان من غير تصوّر إمساك ولا أصبع ولا هزّ ولا شيء من ذلك، ولكن فهمه وقع أوّل شيء وآخره على الزبدة والخلاصة التي هي الدلالة على القدرة الباهرة."

(٢) في (ص): وشدة.

(٣) كلمة "بالاستيلاء"سقطت من (ش).

(٤) في (ب): الخارجة.

(٥) في (ص): في المعنى القريب في اللآية.

(٦) في (الأزهريتين): الأيد.

(٧) هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانصاري، أبو البركات، كمال الدين الانباري: من علماء اللغة والادب وتاريخ الرجال، كان زاهدا عفيفا، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحد شيئا، سكن بغداد وتوفي فيها.من مؤلفاته: (نزهة الألباء في طبقات الادباء) و(الإغراب في جدل الإعراب) و(أسرار العربية) و(لمع

هَذَا الضَّربِ –يَعنِي ضَربَ قَاضٍ المُعتَلَّ[١] - كَانَ لَكَ فِيهِ مَذهَبَانِ: إِسقَاطُ اليَاءِ، وَإِثبَاتُهَا. وَاختُلِفَ فِي الأَجوَدِ مِنهُمَا؛ فَقَالَ سِيبَوَيهِ: الحَذفُ، وَقَالَ[٢] يُونُسُ[٣]: الإِثبَاتُ وَهُوَ أَوجَه[٤] لأَنَّ اليَاءَ إِنَّمَا حُذِفَت لأَجلِ التَّنوِينِ، وَلا تَنوِينَ فِي الوَقفِ فَوَجَبَ رَدُّ اليَاءِ، وَقَد قَرَأَ بِهِمَا القُرَّاءُ[٥] فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿N M L K I I H G﴾"[٦] [النحل: ٩٦] وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ۝٣٣﴾ [الرعد: ٣٣]، فَقِيلَ فِي الوَقفِ: (بَاقِي) و(هَادِي) وَلَم نَرَ[٧] مَن وَقَفَ أَو جَوَّزَ الوَقفَ فِي الآيَةِ أَعنِي: بِأَيدِي (بِاليَاءِ)، وَحِينَئِذٍ فَيَتِمُّ استِدلالُ الصَّفَدِيِّ عَلَى خَصمِهِ المُجَسِّم ، وَعَلَى تَقدِيرِ التَّسلِيمِ ، فَهُوَ سُؤَالٌ شَكَّكَ[٨] بِهِ عَلَى خَصمِهِ[٩]، وَلا يَقدَحُ فِيهِ أَنَّ لَهُ جَوَابًا، وَكَونُ

الأدلة) في علم العربية، و(الإنصاف في مسائل الخلاف) في نحو الكوفيين والبصريين، و(البيان في غريب إعراب القرآن) و(عمدة الادباء في معرفة ما يكتب فيه بالالف والياء) و (الميزان) في النحو. توفي سنة (٥٧٧هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١١٣/٢١)، و الأعلام (٣٢٧/٣).

(١) كلمة "المعتل" ليست في (ص).

(٢) "وقال" ليست في (ص).

(٣) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضَّبِّي البصري النحوي، له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها، من مؤلفاته: معاني القرآن، اللغات، توفي سنة (١٨٢هـ).

انظر: إنباه الرواة (٧٤/٤)، سير أعلام النبلاء (١٩١/٨)، الشذرات (٣٠١/١).

(٤) في أسرار العربية: أجود.

(٥) في (ش) و(الأزهريتن): الفراء، وفي أسرار العربية بعض القراء.

(٦) أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الدقي، دمشق، ١٣٧٧، ١٩٥٧، (٣٨-٣٩).

(٧) في (ص): يرى.

(٨) في (ص): سلك.

(٩) "على خصمه" ساقطة من (ش).

المُجَسِّم لَم يُحِر[١] جَوَابًا فَسرِيًّا[٢] مِن جِهَةِ الألفَاظِ، فكَيفَ يَقدِرُ عَلَى إثبَاتِ مَذهَبِهِ[٣] الخَبَيثِ بِالأدِلَّةِ العَقلِيَّةِ الغِمَاض، فَمَا أحَقَّهُ بِالتَّشنِيعِ، وَمَا أولاهُ بِالتَّبْشِيْعِ[٤]، وَيَا لَيتَ شِعرِي عَلَى تَقدِيرِ كَونِ الصَّفَدِيِّ سَأَلَ سُؤَالا وَاهِيًا، أوْ كَانَ عَن جِهَةِ التَّوجِيهِ فِي هَذَا المَقَامِ سَاهِيًا، كَيفَ يَكُونُ أولَى بِالتَّشنِيعِ[٥] مِن أهلِ التَّجسِيمِ المُثبِتِينَ[٦] فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى مَا [لا][٧] يَلِيقُ بِمَقَامِ التَّعظِيمِ، وَمَا هَذِهِ إلاَّ غَفلَةٌ مِن هَذَا المُتَعَقِّبِ، وَزَلَّةٌ عَلَيهِ[٨] مِن قِبَلِ[٩] التَّعَصُّبِ[١٠] وَاللهُ يَقُولُ الحَقَّ، وَهُوَ يَهدِي السَّبِيلَ.

---

(١) (ش): يجر.

(٢) في (أ) و(ص): فشرياً، وفي (الأزهريتين): فتريا . و"الفَسر: كشفُ المُغَطَّى أو كَشفُ المُرَادِ عن اللّفظ المُشكِلِ". تاج العروس، مادة: (فسر) (٣٢٣/١٣) بتصرف.

(٣) في (الأزهريتين): مذهب.

(٤) في (ش): التبشيع.

(٥) في (ص): بالتشييع.

(٦) في (ص): المنسبين.

(٧) "لا" سقطت من: (أ) و(ب) و(ش) و(ص).

(٨) في (الأزهريتين): غلبته.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): جهة.

(١٠) في (ش) و(ص) و(الأزهريتين): التعقب، وفي (ب): المتعقب.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلامِ عَلَى قَولِهِ:** [البسيط]

وَالدَّهرُ يَعكِسُ آمَالِي وَيُقنِعُنِي مِنَ الغَنِيمَةِ بَعدَ الكَدِّ بِالقَفَلِ[١]

الجَوَابُ عَنِ الإيرَادِ الَّذِي أَورَدَهُ عَبدُ القَاهِرِ[٢] هُوَ أَنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي اصطِلَاحِ النُّحَاةِ، وَهَذَا المُصطَلَحُ إِنَّما هُوَ فِيمَا يَعرِضُ لِأَوَاخِرِ الكَلِمِ مِنَ الرَّفعِ وَالنَّصبِ وَالجَرِّ، لاتِّصَافِ الكَلِمَةِ تَارَةً بِالفَاعِلِيَّةِ وَتَارَةً بِالمَفعُولِيَّةِ، وَتَارَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ.

فَإِذَا قُلنَا: (خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرضَ)؛ قُلنَا: هَذِهِ الكَلِمَةُ المُرَكَّبَةُ المَسمُوعَةُ نُسَمِّيهَا فِي اصطِلَاحِنَا فِعلًا وَفَاعِلًا وَمَفعُولًا، فَرَفَعنَا اسمَ اللهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وَنَصَبنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرضَ عَلَى المَفعُولِيَّةِ؛ لِوُقُوعِ فِعلِ[٣] الفَاعِلِ عَلَيهِمَا، وَلَا يَلزَمُنَا مِن هَذِهِ العِبَارَةِ الَّتِي أَوقَعنَاهَا عَلَى هَذِهِ الأَلفَاظِ أَن يَكُونَ المَعنَى فِي الأَصلِ قد وَقَعَ وَتَجَدَّد ؛ لأَنَّ الأَلفَاظ أَدِلَّةٌ عَلَى المَعَانِي ، وَالدَّلِيلُ غَيرُ المَدلُولِ ، وَلأَنَّ الاسمَ غَيرُ المُسَمَّى، وَإِلَّا لَزِمَ أَنَّ مَن قَالَ: نَارٌ، احتَرَقَ فُوهُ[٤]، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الاسمَ غَيرُ[٥] المُسَمَّى[٦]، وَيَلزَمُ القَائِلَ بِهَذَا إِذَا قُلنَا: أَعدَمَ اللهُ الخَلقَ[٧]، وَأَقَامَ القِيَامَةَ، وَأَمَاتَ زَيدًا، أَن يَكُونَ هَذَا كُلُّهُ قد وَقَعَ الآنَ وَتَجَدَّدَ، وَنَحنُ نَجِدُ هَذَا بَاطِلًا، عَلَى أَنَّنِي أَعتَقِدُ أَنَّ الإِمَامَ رَحِمَهُ اللهُ كَانَ

---

(١) الديوان (٣٠٢).

(٢) هو: عبد القاهر الجرجاني صاحب (دلائل الإعجاز).

والايراد الذي أورده عبد القاهر هو قوله: "إذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعولا مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فإن زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك، والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به. اهـ.

أسرار البلاغة (٣٤١-٣٥٥).

(٣) في (ص): جعل.

(٤) في الغيث والنزول و(ص) أن يحترق فمه.

(٥) قوله: "وإلا لزم... غير" ساقط من (ز).

(٦) مسألة هل الاسم غير المسمى من المسائل التي خاض العلماء فيها كثيرا، ولها علاقة ببعض الأمور العقدية، وأشبعها شيخ الإسلام ابن تيمية بحثًا انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٨، (١٨٥/٦- ٢١٢).

(٧) في النزول: العالم، وهو موافق لما في (الغيث) و(ص).

يَعتَقِدُ بُطلَانَ هَذَا الإِيرَادِ، وَإِنَّمَا أورَدَهُ مَغلَطةً[١] وَإِظهَارَ[٢] صِنَاعَةٍ فِي البَحثِ لَا غَيرَ[٣]. انتَهَى كَلامُهُ.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: الإِيرَادُ الَّذِي أورَدَهُ عَبدُ القَاهِرِ هُوَ أَنَّ المَفعُولَ بِهِ عِبَارَةٌ عَمَّا كَانَ مَوجُودًا، فَأَوجَدَ الفَاعِلُ فِيهِ شَيئًا آخَرَ، نَحوَ: ضَرَبتُ زَيدًا، فَإِنَّ (زَيدًا) كَانَ مَوجُودًا، وَالفَاعِلُ أَوجَدَ فِيهِ الضَّربَ، وَالمَفعُولُ المُطلَقُ هُوَ الَّذِي لَم يَكُن مَوجُودًا، بَل كَانَ عَدَمًا مَحضًا، وَالفَاعِلُ يُوجِدُهُ ويُخرِجُهُ مِنَ العَدَمِ، و(العَالَمُ) فِي قولِنَا: خَلَقَ اللهُ العَالَمَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ كَانَ عَدَمًا مَحضًا، وَاللهُ تَعَالَى أَخرَجَهُ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُود[٤]. هَذَا تَقرِيرُ[٥] كَلَامِهِ، وَهُوَ مُختَارُ ابنِ الحَاجِبِ[٦]، وَتَبِعَهُ جَمَالُ الدِّينِ بنُ هِشَامٍ عَلَيهِ[٧]، وَيُقَالُ: إِنَّهُ مَذهَبُ الرُّمَّانِيِّ[٨] أَيضًا.**

---

(١) في (الأزهريتين): مغالطة.

(٢) في النزول: وأظهر.

(٣) الغيث (٢٣٣/١).

(٤) انظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢، (٥٨٠/١).

(٥) في (ص): تقدير.

(٦) قال ابن الحاجب في الكافية: المفعول المطلق "وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه". وقال: "المفعول به هو: ما وقع عليه فعل الفاعل". وشرح الرضي هذين التعريفين وقرر ما أورده الدماميني. شرح الكافية لابن الحاجب (٢٩٥/١) و (٣٣٣/١)، وقال في الأمالي أيضا (٧٠٢/٢-٧٠٣): "قولهم: (خلق الله السموات) من قال: إن الخلق هو المخلوق فواجب أن تكون (السموات) مفعولا مطلقا لبيان النوع، إذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسما لما دل عليه فعل الفاعل المذكور، وهذا كذلك لأنا بنينا على أن المخلوق هو الخلق، فلا فرق بين قولك: خلق الله خلقا، وبين قولك: خلق الله السموات ، إلا ما في الأول من الإطلاق وفي الثاني من التخصيص، فهو مثل قولك: قعدت قعودا وقعدت القرفصاء فإن أحدَهما للتأكيد والآخر لبيان النوع وإن استويا في حقيقة المصدرية، وهذا أمر مقطوع به بعد إثبات أن المخلوقَ هو الخلق. ومن قال: إنَّ المخلوقَ غيرُ الخلق ، وإنما هو متعلَّقُ الخلق ، وجب أن يقول : إن (السموات) مفعول به مثله في قولك : ضربت زيدا ، ولكنه غير مستقيم ؛ لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلَّقَ الخلق...".

(٧) مغني اللبيب (٨٦٧).

(٨) هو: أبو الحسن، علي بن عيسى بن علي، النحوي المعتزلي، كتب في إعجاز القرآن، وكتابه مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. توفى سنة (٣٨٤هـ).

انظر: تاريخ بغداد (١٦/١٢)، سير أعلام النبلاء (٥٣٣/١٦)، الأعلام (٣١٧/٤).

وَأَجَابَ الشَّيخُ تَاجُ[(١)] الدِّينِ التَّبريزيُّ[(٢)] فِي (شَرح الحَاجِبيَّةِ)[(٣)] عَن هَذِهِ الشُّبهَةِ بِأنَّا لاَ نُسلِّمُ أنَّ مِن شَرطِ المَفعُولِ بِهِ وُجُودَهُ فِي الأعيَانِ قبلَ إيجَادِ[(٤)] الفِعلِ، وَإنَّمَا الشَّرطُ تَوَقُّفُ [عَقلِيَّةِ][(٥)] الفِعلِ عَلَيهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَوجُودًا فِي الخَارِج نَحوَ: ضَرَبتُ زَيدًا أو مَا ضَرَبتُهُ، أم لَم يَكُن مَوجُودًا نَحوَ: عَدِمتُ زَيدًا، وَ[(٦)]بَنَيتُ الدَّارَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠]، فَإنَّ الأشيَاءَ مُتَعَلِّقُ لِفِعلِ الفَاعِلِ بِحَسَبِ عَقلِيَّتِه، ثُمَّ قد تُوجَدُ فِي الخَارج وَقد لاَ تُوجَدُ، وَذَلِكَ لاَ يُخرِجُهُ عَن كَونِهِ مَفعُولاً بِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ z } | { ~ شَيۡـٔٗا ۝٩ ﴾ [مريم: ٩]. وَأَجَابَ الشَّيخُ شَمسُ الدِّينِ الأصفَهَانِيُّ[(٧)] فِي شَرحِهِ لِلحَاجِبِيَّةِ –أيضًا- بِأنَّ المَفعُولَ بِهِ

---

(١) في (ش): برهان.

(٢) التبريزي هو: علي بن عبد الله بن الحسن بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي، أبو الحسن تاج الدين: باحث، من علماء الشافعية. ولد في أردبيل (بأذربيجان) وسكن تبريز. ورحل إلى بغداد فمكة حاجا، فمصر، وأفتى وهو ابن ثلاثين سنة. وأصم في آخر عمره. ومات بالقاهرة. له من الكتب: "مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام" وهو شرح لكافية ابن الحاجب، وكتب في علم التفسير والحديث، والاصول، والحساب. توفي سنة (٧٤٦هـ).

انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (٤٣/٣)، والصفدي، الوافي بالوفيات (٢١٨/٢١-٢١٩)، وتقي الدين، أبو بكر بن محمد بن قاضي شبهة الدمشقي (٨٥١هـ)، طبقات الشافعية، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه د. الحافظ عبد العليم خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (٤٥/٣-٤٦). وشذرات الذهب (٢٥٦/٨-٢٥٧).

(٣) الكتاب مخطوط.

(٤) في (ش): وجود.

(٥) ساقطة من (أ) و(ش) و(الأزهريتين)، وفي (ب): عليه، وفي (ص) : علية، وما أثبت من النزول ومن حاشية يس الحمصي على التصريح شرح التوضيح، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت، د.ط، (٨٠/١).

(٦) في (ص): أو.

(٧) هو: محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الثناء، شمس الدين الشافعي، مفسر نحوي، من مصنفاته: شرح كافية ابن الحاجب، شرح منهاج البيضاوي، شرح مختصر ابن الحاجب، الطوالع، أنوار الحقائق الربانية في تفسير الآيات القرآنية، وهو مخطوط. توفي سنة (٧٤٩هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي (٣١٣/٢-٣١٤)، الشذرات (١٦٥/٦)، كشف الظنون (٤٤/١) الأعلام (١٧٦/٧).

بالنِّسبَةِ إلَى فِعلِ غَيرِ الإيجَادِ يَقتَضِي أن يَكُونَ مَوجُودًا، ثُمَّ أوجَدَ فِيهِ الفَاعِلُ شَيئًا آخرَ، فَإِنَّ إثبَاتَ صِفَةٍ غَيرِ الوُجُودِ[(١)] يَستَدعِي ثُبُوتَ المَوصُوفِ أوَّلاً، وَأَمَّا المَفعُولُ بِهِ بِالنِّسبَةِ إلَى الإيجَادِ فَلاَ يَقتَضِي أن يَكُونَ مَوجُودًا ثُمَّ أوجَدَ الفَاعِلُ فِيهِ الوُجُودَ، بَل يَقتَضِي أن لاَ يَكُونَ مَوجُودًا[(٢)]، وَإلاَّ كَانَ تَحصِيلاً لِلحَاصِلِ. انتَهَى كَلاَمُ هَذِينِ الإمَامَينِ[(٣)].

وَالصَّفَدِيُّ استَعظَمَ الإشكَالَ أوَّلاً وَقَالَ: "إنَّ النُّحَاةَ كَيفَمَا حَاوَلُوا رَسمَ المَفعُولِ بِهِ لَا يَخلُصُونَ[(٤)] مِن إيرَادِ عَبدِ القَاهِرِ[(٥)] الجُرجَانِيِّ فِي إعرَابِ: خَلَقَ اللهُ العالَمَ"[(٦)]، وَقَرَّرَ الإشكَالَ ثُمَّ أخَذَ يُجِيبُ عَنهُ بِمَا رَأيتَ مِن[(٧)] أنَّ الكَلاَمَ إنَّمَا هُوَ فِي الاصطِلاَحِ.

فَإذَا قِيلَ: خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأرضَ، سَمَّينَا (خَلَقَ) فِعلاً، وَالاسمَ الشَّرِيفَ فَاعِلاً، وَالسَّمَوَاتِ وَالأرضَ مَفعُولاً بِهِ؛ لِوُقُوعِ فِعلِ الفَاعِلِ عَلَيهِمَا مِن غَيرِ نَظَرٍ إلَى مَعنَى المَفعُولِ، هَل هُوَ وَاقِعٌ أو غَيرُ وَاقِعٍ، قَالَ: وَهُوَ كَلاَمٌ طَوِيلٌ لاَ طَائِلَ تَحتَهُ، فَإنَّهُ لاَ يَخلُو إمَّا أن يُرِيدَ بِفِعلِ الفَاعِلِ [الفِعلَ][(٨)] المُصطَلَحَ عَلَيهِ بَينَ القَومِ: وَهُوَ الكَلِمَةُ المُقتَرِنُ مَعنَاهَا بِأحَدِ [الأزمِنَةِ][(٩)] الثَّلاَثَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِن كَلاَمِهِ، أو الحَدَثَ[(١٠)] المَفهُومَ مِنَ الفِعلِ الاصطِلاَحِيِّ.

لاَ سَبِيلَ إلَى الأوَّلِ؛ لأنَّ الفِعلَ الاصطِلاَحِيَّ لاَ يُتَصَوَّرُ وُقُوعُهُ عَلَى شَيءٍ البَتَّةَ، وَلاَ يَتَّصِفُ بِهِ فَاعِلٌ، وَلاَ يَقَعُ عَلَى مَفعُولٍ وَلاَ يُمكِنُ تَعَقُّلُ[(١١)] ذَلِكَ.

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): الموجود. وغير هنا نعت لصفة.

(٢) في (ش): "بل لا يقتضي أن يكون موجود". وجملة "ثم أوجد الفاعل... موجودا" ليست في (التركيتين).

(٣) جواب التبريزي والأصفهاني عن هذه المسألة نقلها يس الحمصي في حاشيته على التصريح (٨٠/١) نقلا حرفيا مطابقا لما ورد هنا وقال: "كذا بهامش نسخة الدنوشري".

(٤) في سائر النسخ: لا يخلصوه.

(٥) في (ش): عبد القادر.

(٦) الغيث (٢٣٢/١).

(٧) في (ش): "على" مكان "من".

(٨) زيادة من: (ب) و(ص) و(النزول).

(٩) في (أ): بالأزمية.

(١٠) في (ش): الحديث.

(١١) في (ص): بعقل.

وَلاَ سَبَيلَ إلَى الثَّانِي؛ لأنَّ[١] وُقُوعَ الحَدَثِ[٢] المَفهُومِ مِنَ الفِعلِ عَلَى المَفعُولِ يَستَدعِي تَقَدُّمَ وُجُودِ ذَلِكَ المَفعُولِ ضَرُورَةَ أنَّ[٣] المَفعُولَ بِهِ مَا كَانَ مَوجُودًا قَبلَ إيقَاعِ الفِعلِ عَلَيهِ، فَيَعُودُ السُّؤَالُ، وَلاَ نَجِدُ فِي كَلاَمِهِ جَوَابًا عَنهُ[٤].

وَقَولُهُ: "لَا يَلزَمُنَا مِن هَذِهِ العِبَارَةِ الَّتِي أوقَعنَاهَا عَلَى هَذِهِ الألفَاظِ أن يَكُونَ المَعنَى فِي الأصلِ قد وَقَعَ وَتَجَدَّدَ"[٥]، ظَاهِرٌ فِي أنَّهُ أرَادَ أنَّ الفِعلَ الاصطِلاَحِيَّ وَقَعَ عَلَى المَفعُولِ بِهِ الاصطِلاَحِيِّ[٦]، وَأنَّهُ لاَ تَعَرُّضَ فِي ذَلِكَ إلَى المَعنَى الَّذِي عَلَّقَ عَلَيهِ الألفَاظَ[٧].

وَقَولُهُ: "لأنَّ الألفَاظَ أدِلَّةٌ عَلَى المَعَانِي، وَالدَّلِيلُ غَيرُ المَدلُولِ"[٨].

قُلنَا: فَإذَا كَانَ الأمرُ كَذَلِكَ، فَيَلزَمُ[٩] مِن هَذَا رِعَايَةُ[١٠] المَعنَى الَّذِي وُضِعَ اللَّفظُ بِإزَائِهِ، وَعَدَمُ اعتِبَارِهِ، وَلَو تَدَبَّرَ مَعنَى قَولِ النُّحَاةِ: المَفعُولُ بِهِ اصطِلاَحًا هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيهِ فِعلُ الفَاعِلِ، فَإنَّ المُرَادَ بِهِ لَفظٌ دَالٌّ عَلَى شَيءٍ وَقَعَ عَلَيهِ فِعلُ الفَاعِلِ وَبِهِ[١١] عُلِمَ أنَّ لإشكَالِ عَبدِ القَاهِرِ وَجهًا فِي الوُرُودِ[١٢] عَلَى عِبَارَاتِهِم، وَلَم يُجِب بِهَذَا الجَوَابِ.

---

(١) في (الأزهريتين): "ولا في" مكان "من لأن"، وفي (ص): ولإن.

(٢) في (ش): هذا الحديث.

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): لأن.

(٤) "عنه" ليست في (ص).

(٥) الغيث (٢٣٣/١).

(٦) جملة "وقع على المفعول به الاصطلاحي" ليست في (التركيتين).

(٧) في (النزول): اللفظ.

(٨) الغيث(٢٣٣/١).

(٩) في (ب): فلتزم، وفي (ش) و(الأزهريتين): فلزم، وفي النزول: أفيلزم.

(١٠) في النزول: عدم رعاية.

(١١) قوله "فإن المراد... وبه" ليس في النزول ولكن أشار الزهراني إلى وجود (وأن أراد) فقط في إحدى النسخ، وعلق بأنه من سهو الناسخ إذ لا محل له، والجملة كاملة موجودة عند القهوجي، وكلمة "به" ليست في (ص).

(١٢) في (الأزهريتين): الرد.

وَقولُهُ: "وَلأنَّ الاسمَ غيرُ المُسَمَّى، وإلا لَزمَ[1] **احتِرَاقُ فمِ مَن قالَ: النَّارُ"**[2]**.**

قُلنَا: علَى تَقديرِ ادِّعَاءِ أنَّ الاسمَ هُوَ عَينُ المُسَمَّى لاَ يَلزَمُ مَا قالَ، فَإنَّ الألفَاظَ مَوضُوعَةٌ بِإزَاءِ المَعَانِي الذِّهنِيَّةِ[3] **وَهِيَ صُوَرُ مَا فِي الخَارِجِ لاَ عَينُهُ، وَلاَ يَلزَمُ مِن دَلاَلَةِ اللَّفظِ عَلَى الصُّوَرِ الذِّهنِيَّةِ أن تَكُونَ الأعيَانُ الخَارِجِيَّةُ**[4] **مَوجُودَةً فِي اللَّفظِ، فَالمُلاَزَمَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا مَمنُوعَةٌ، وَسَنَدُ المَنعِ مَا قُلنَا، وَمَن تَقَعُ**[5] **مِنهُ هَذِهِ الأبحَاثُ**[6] **كَانَ الوَاجِبُ عَلَيهِ الوُقُوفَ عَنِ الخَوضِ فِي هَذِهِ الإِشكَالاَتِ**[7] **وَعَدَمَ التَّعَرُّضِ لِمَا**[8] **لاَ**[9] **قِبَلَ**[10] **لَهُ بِهِ**[11]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ -وَعَلَى الله المُعَوَّلُ-: الحِسُّ[12] يَشهَدُ أيُّ الكَلامَينِ أطوَلُ، وَقَولُهُ: "**لاَ طَائِلَ تَحتَهُ**"، تَعَصُّبٌ[13] نَشَأَ عَن عَدَمِ التَّأَمُّلِ فِي المَعنَى، فَإنَّ مَعنَى كَلامِهِ رَاجِعٌ إلَى مَا أجَابَ[14] بِهِ التَّبريزِيُّ فِي (شَرحِ الحَاجِبيَّةِ)، وَهُوَ مَنعُ[15] شَرطِ وُجُودِ المَفعُولِ بِهِ فِي الأعيَانِ، وَإثبَاتُ[16]

---

(١) في (ب): ولا لزم.

(٢) الغيث (٢٣٣/١)، وكلمة (النار) ساقطة من (الأزهريتين).

(٣) انظر: علي بن عبد الكافي السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤، ١٩٨٤، (٥١/٢).

(٤) في (ص): الخارجة.

(٥) في (ص): يقع.

(٦) في (ب) و(ش): يقع، وفي (الأزهريتين): يقع منه هذا الإيحاف.

(٧) في (النزول): مشكلات.

(٨) في (ص): بما.

(٩) "لا" ساقطة من (الأزهريتين).

(١٠) في (ب): قيل، وهو تحريف.

(١١) النزول (٣٠٥-٣٠٩).

(١٢) في (ب) و(ش): الحسن.

(١٣) في (الأزهريتين): تعقب.

(١٤) في (ب): جاب.

(١٥) في (ش) و(الأزهريتين): معنى.

(١٦) في (ص): وإلا بات.

شَرطِ تَوَقُّفِ عَقليَّةِ[١] الفِعلِ عَليهِ[٢]، يَدُلُّ عَليهِ قَولُهُ: **"وَيَلزَمُ القائِلَ بهَذَا -يَعنِي بشَرطِيَّةِ[٣] الوُجُودِ [إن قُلنَا][٤]: (أعدَمَ اللهُ العَالَمَ)، وَ(أقَامَ القِيَامَةَ)، وَ(أمَاتَ زَيدًا)- أن يَكُونَ هَذَا كُلُّهُ قد وُجِدَ الآنَ وَتَجَدَّدَ، وَهَذَا بَاطِلٌ قطعًا"**، فَثَبَتَ عَدَمُ شَرطِيَّةِ الوُجُودِ فِي[٥] الأعيَانِ، وَعُلِمَ مِن هَذَا التَّقريرِ أنَّهُ لا مَوقِعَ لِمَا ذكَرَهُ مِنَ التَّزَيُّدِ[٦] عِندَ مَن لَهُ نَظَرٌ حَدِيدٌ.وَعُلِمَ سُقُوطُ جَعلِهِ قَولَهُ: **"وَلَا يَلزَمُنَا مِن هَذِهِ العِبَارَةِ الَّتِي أوقعنَاهَا عَلَى هَذِهِ الألفَاظِ أن يَكُونَ المَعنَى قد وَقَعَ وَتَجَدَّدَ"، ظَاهِرًا فِي كَونِهِ أرَادَ أنَّ الفِعلَ الاصطِلاَحِيَّ وَقَعَ عَلَى المَفعُولِ بِهِ الاصطِلاَحِيِّ، وَأنَّهُ لاَ تَعَرُّضَ[٧] فِي ذَلِكَ إلَى المَعنَى الَّذِي عَلَيهِ[٨] اللَّفظُ**، وَإنَّمَا ظُهُورُهُ فِيمَا قَدَّمنَا مِن عَدَمِ شرطِيَّةِ الوُجُودِ، فَتَأمَّل ذَلِكَ.

وَعُلِمَ أيضًا سُقُوطُ إلزَامِهِ عَلَيهِ مِن قَولِهِ: **"وَالدَّلِيلُ غَيرُ المَدلُولِ"** [٩]، وَعَدَمُ اعتِبَارِهِ؛ إذ لَا يَلزَمُ مِن كَونِ الدَّلِيلِ غَيرَ المَدلُولِ عَدَمُ اعتِبَارِ المَدلُولِ، وَلا شَكَّ لِعَاقِلٍ[١٠] فِي هَذِهِ المُغَايَرَةِ، وَلَا فِي عَدَمِ مَا ألزَمَ، وَاللهُ أعلَمُ، بَل مَعنَى كَلامِهِ أن تُعطَى[١١] هَذِهِ الألفَاظ حَقَّهَا مِن جِهَةِ الصِّنَاعَةِ مَعَ قَطعِ النَّظَرِ عَن وُقُوعِ آثَارِهَا فِي الوُجُودِ العِيَانِيِّ فَقَط، فَيَرجِعُ إلَى مَعنَى جَوَابِ التَّبرِيزِيِّ.

وَأمَّا كَلامُه فِي قَولِهِ: **"وَالاسمُ غَيرُ المُسَمَّى"** فَلا حَاجَةَ لَهُ فِي هَذَا المَقَامِ، وَالصَّفَدِيُّ إنَّمَا ذَكَرَهُ عَلَى سَبِيلِ الاستِطرَادِ، وَذَلِكَ لا يُنسَبُ لَهُ؛ لأنَّهُ مَسبُوقٌ بِهِ مِن دَهرٍ طَوِيلٍ، وَكَذَلِكَ كَلامُ هَذَا المُتَعَقِّبُ فِيهِ، وَهِيَ مَسألَةٌ مَوضُوعَةٌ فِي كُتُبِ الكَلامِ، وَفِيهَا خَبطٌ لا يَعلَمُ كُنهَ حَقِيقَتِهِ إلاَّ المَلِكُ

---

(١) في (الأزهريتين) و(ص): عليه.

(٢) ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(٣) في (الأزهريتين): بشرط وفي (ص): شرطية.

(٤) في (أ) و(ب) و(ش): إنَّ قولنا.

(٥) في (الأزهريتين): من، وكلمة "في الأعيان" ليست في (ص).

(٦) "الترديد" سقطت من (ش) و(الأزهريتين)، وفي (ب): التزيد.

(٧) في (ب): يعرض.

(٨) في (ص): دل عليه وفي (ش): وضع عليه،وفي (الأزهريتين): وقع عليه، وفي النزول: عُلّق.

(٩) زاد في النسخ ماعدا (ش): "عدم رعاية المعنى الذي وضع اللفظ بإزائه".

(١٠) في (الأزهريتين): ولا يشك عاقل.

(١١) في (ش) و(الأزهريتين): يعطى.

العَلاَّمُ، ولَعَلَّ هَذَا المُتَعَقِّبَ بِظَاهِرِ كَلامِهِ مَفتُونٌ[١]، وَبَاطِنُهُ مِن هَذَا الفَاضِلِ بِالحَسَدِ وَالغِلِّ[٢] مَشحُونٌ، وكَفَى الصَّفَدِيَّ- رَحِمَهُ اللهُ- قَولُ القَائِلِ: [السريع]

وَلا خَلَاكَ اللهُ[٣] مِن حَاسِدٍ فَإِنَّ خَيرَ النَّاسِ مَن يُحسَدُ[٤]

كَفَانَا اللهُ شَرَّ الحَاسِدِينَ، وَحَشَرَنَا فِي زُمرَةِ العُلَمَاءِ العَامِلِينَ.

---

(١) في (ب): معتون.

(٢) في (ص): بالغل والحسد.

(٣) في (ص): الدهر.

(٤) لم أقف على قائله. انظر: أبو اسحاق، برهان الدين إبراهيم بن يحيى بن علي الكتبي المعروف بالوطواط، غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة، المطبعة الأدبية المصرية، ١٣١٨هـ، (٣٠١)؛ ومحمد خليل المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، مكتبة المثنى، بغداد، (٢٢٢/٢) وقبله:

(لا مات حسادك بل خلدوا ... حتى يروا منك الذي يكمد).

قالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **قالَ الصَّفَدِيُّ: ونَظمتُ أنَا فِي هَذَا التَّشبيهِ**[1]**: [السريع]**

كَأَنَّما الأغصَانُ لمَّا انثنَت أمَامَ بَدرِ التَّمِّ فِي غَيهَبه

بنتُ مَلِيكٍ خَلفَ شُبَّاكِهَا تَفَرَّجَت مِنهُ على موكِبه[2]

قالَ: **أقُولُ: ظَاهِرُ هَذِهِ العِبَارَةِ أنَّ الأغصَانَ شُبِّهَت فِي حَالِ انثِنَائِهَا أمَامَ البَدرِ فِي الدُّجَى ببِنتِ مَلِيكٍ تُطِلُّ مِن خَلفِ شُبَّاكِهَا؛ لِلنَّظَرِ فِي مَوكِبِ أبِيهَا، وذَلِكَ عَن**[3] **مَكَانِ**[4] **التَّوجِيهِ بِمَعزِلٍ، ومَقصُودُهُ: أنَّ البَدرَ فِي حَالِ ظُهُورِهِ مِن خِلالِ الأغصَانِ المُنثنِيَةِ عَلَى الصِّفَةِ المَذكُورَةِ يُشبِهُ بِنتَ مَلِيكٍ عَلَى تِلكَ الحَالَةِ تَمثِيلاً لِلهَيئَةِ**[5] **الاجتِمَاعِيَّةِ بِشِبهِهَا**[6]**، لَكِنَّ لَفظَهُ لا يُسَاعِدُهُ**[7] **عَلَى هَذَا المَطلُوبِ، فَإنَّهُ**[8] **جَعَلَ الأغصَانَ مُبتَدَأً، وأخبَرَ عَنهُ**[9] **بِقَولِهِ: "بِنتُ مَلِيكٍ"، فَلَم**[10] **يَتِمَّ لَهُ المُرَادُ، وكَثِيرًا مَا يَقَعُ لَهُ هَذَا**[11].

قُلتُ: لَيسَ طُولُ البَاعِ وقُوَّتُهُ فِي عِلمِ العَرَبِيَّةِ فِي جَانِبِ الاعتِرَاضِ وَالتَّعلِيلِ، بِأقوَى مِنهُ فِي جَانِبِ التَّصحِيحِ وَالتَّأوِيلِ، خُصُوصًا فِي الأشعَارِ، فَإنَّهُم سَلَكُوا فِيهَا سَبِيلاً وَاسِعًا فِي التَّسَاهُلِ، وَجَوَّزُوا فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ وَجَعَلُوهُ ضَرُورَةً.، وَأَمَّا[12] بِالنَّظَرِ إلَى الشِّعرِ المُستَشهَدِ بِهِ، فَالخَطبُ

---

(١) كلمة "التشبيه" ساقطة من (ش).

(٢) الغيث (٢٣٦/١). والأبيات أيضا في أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق د.علي أبو زيد و د.نبيل أبو عمشة ود.محمد موعد ود.محمود سالم محمد، دار الفكر، دمشق، سورية، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٨، (٦٣١/٥)، وخزانة الأدب للحموي (٥١١/٢)، ونفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة للمحبي (٥٨/٢).

(٣) في (الأزهريتين): من.

(٤) النزول: مظان.

(٥) في (ب): للهبة.

(٦) في (ش): كشبهها، وفي (الأزهريتين): لشبهها، وفي (ص): تشبهها ولعله الصواب.

(٧) من قوله: "على تلك الحالة... لا يساعده" ساقط من تح الزهراني.

(٨) في (ش): فإن.

(٩) في (ص): فيه.

(١٠) في (الأزهريتين): فلا.

(١١) النزول (٣١٠).

(١٢) كلمة "وأما" ليست في (ص)، وفي (ش) و(الأزهريتين): هذا وأما.

فِي مِثْلِ هَذَا أَسهلُ[(١)] لِتَبَادُرِ سُرعَةِ الأفهَامِ إِلَى إِمكَانِ أن[(٢)] يُنتَزَعَ مِن مَعنَى عِبَارَتِهِ لَفظٌ يَصِحُّ بِهِ الإِخبَارُ كَلَفظِ[(٣)] (مِثلُ) مَثَلًا، وَيَصِيرُ التَّركِيبُ: الأغصَانُ مِثلُ بِنتِ مَلِيكٍ، وَبَابُ[(٤)] تَقدِيرِ وَجهِ التَّشبِيهِ[(٥)] فِي ذَلِكَ وَاسِعٌ لَا يَخفَى مَدخَلُهُ[(٦)] عَلَى سَالِكٍ كَالنَّظَارَةِ[(٧)] وَالاعتِدَالِ وَالانتِبَاهِ[(٨)] وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ، وَكَثِيرًا مَا يُحذَفُ المُضَافُ فِي الفَصِيحِ، مِثلُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُشْـرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْـلَ ﴾ البقرة: ٩٣ أي: حُبَّهُ[(٩)]، فَإِن قُلتَ: الاعتِرَاضُ عَلَى ظَاهِرِ الألفَاظِ مِنَ التَّأوِيلِ لَا يَدفَعُهُ، قُلتُ : الأمرُ فِي ذَلِكَ يَختَلِفُ فَبَينَ مَا[(١٠)] يُفضِي إِلَى تَعَسُّفٍ وَتَكَلُّفٍ ، وَبَينَ مَا لَا يُفضِي[(١١)] إِلَيهِ، وَجَرَت[(١٢)] عَادَةُ الفُضَلَاءِ أن يُعقِبُوا الاعتِرَاضَ عَلَى ظَوَاهِرِ الألفَاظِ بِإِمكَانِ التَّصحِيحِ التَّعَسُّفِيِّ، وَإِلَّا فَيُقَيِّدُوا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَالخَطبُ فِيهِ هَيِّنٌ بِإِمكَانِ جَعلِهِ مِن عَكسِ التَّشبِيهِ، وَلَا تَخفَى[(١٣)] أَبلَغِيَّتُهُ، وَالسَّلَامُ.

---

(١) كلمة "أسهل" ساقطة من (الأزهريتين) وفي (ص) سهل.

(٢) "أن" ساقطة من (ش).

(٣) في (ص): للفظ.

(٤) في (الأزهريتين): وبأن، وفي (ش): وبات.

(٥) في (ص): الشبه.

(٦) طمست هذه الكلمة في (ب).

(٧) في (أ) كالمصابة، وفي (ب) و(ش) و(الأزهريتين): كالمضارة، وفي (ص): كالمضاف. وما أثبت من (التركيتين).

(٨) في (ص): والإعتذار والإنباء.

(٩) انظر: ابن كثير (ت٧٧٤هـ) تفسير القرآن العظيم (٣٢٩/١)، وأبو السعود (ت٩٥١هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (١٣١/١)، وتفسير البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣، ١٩٨٣، (٣٠٨/١).

(١٠) في (ش) و(الأزهريتين): بين ما.

(١١) في (ص): أفضى.

(١٢) في (الأزهريتين): وجهة، وفي (ص): وجوب.

(١٣) في (ش وص): يخفى.

وَأَمَّا تَفضِيلُه[١]قَولَ الطُّغرَائِيِّ فِي وَصفِ الخَالِ: [السريع]

انظُر إِلَى الجَنَّةِ فِي ثَغرِهِ لَا رَيبَ فِي ذَاكَ وَلَا شَكُّ

أَمَا تَرَى فِيهَا الرَّحِيقَ الَّذِي خِتَامُهُ مِن خَالِهِ مِسكُ[٢]

عَلَى قَولِ الصَّفَدِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : [السريع]

قَد شُبِّهَ الخَالُ عَلَى ثَغرِهِ تَشبِيهَ مَن لَا عِندَهُ شَكُّ

بِسُبحَةٍ مِن جَوهَرٍ ضُمِّنَت حُقَّ عَقِيقٍ قُفلُهُ مِسكُ[٣]

وَقَولَ الشَّيخِ جَمَالِ الدِّينِ بنِ نُبَاتَةَ عَلَيهِ[٤] أَيضًا بِقَولِهِ: [البسيط]

عَرِّج عَلَى حَرَمِ المَحبُوبِ مُنتَصِبًا لِقِبلَةِ الحُسنِ وَاعذُرنِـــي عَلَى سَهَرِي

وَانظُر إِلَى الخَالِ دُونَ الثَّغرِ فَوقَ فَمِي[٥] تَجِد بِلالًا يُرَاعِي الصُّبحَ فِي السَّحَرِ[٦]

فَغَيرُ لَازِمٍ فِي كُلِّ الجُزئِيَّاتِ عَلَى الصَّفَدِيِّ؛ إِذ لَم يُسبِق نَظمَهُ مُرِيدًا بِهِ التَّفضِيلَ خُصُوصًا عَلَى مِثلِ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهُ كَثِيرٌ، مَا يَذكُرُ شَيئًا مِن نَظمِهِ إِلَّا بَعدَ مَا[٧] يُدخِلُهُ فِي حَيِّزِ التَّعَجُّبِ مِن حُسنِهِ[٨] مِن فُحُولِ الشُّعَرَاءِ، فَيُحَاوِلُ أَن يَسلُكَ سَبِيلَهُم لَعَلَّ أَن يَتَّخِذَهُ النَّاسُ خَلِيلَهُم؛ لَا أَنَّهُ[٩]

---

(١) أي تفضيل الدماميني.

(٢) ديوان الطغرائي (٢٦٧) والرواية فيه (في وجهه) مكان (في ثغره)، و(ترى فيه) مكان (ترى فيها).

(٣) ليسا في الغيث المسجم، ولكن نسبهما للصفدي داودُ الأنطاكي الضرير في (تزيين الأسواق بأخبار العشاق)، تحقيق وشرح د. محمد ألتونجي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٣، ١٩٩٣ (٢٢٦/٢) وفي خزانة الأدب للحموي (٥١٢/٢)، ونسبا للعز البغدادي في (نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة) للمحبي (٥٠١/٢) وفيه (أشبه الثغر على خاله).

(٤) ساقطة من (الأزهريتين).

(٥) في (ص) : حين لمى.

(٦) ديوان ابن نباتة (٢٥٠)، ورواية الشطر الثاني فيه: (وانظر الى الخال فوق الثغر دون لمىً).

(٧) في (ش): أن، وكلا الوجهين جائز؛ على اعتبارهما حرفين مصدريين.

(٨) في (ش) و(الأزهريتين): نسبته.

(٩) في (ب) و(الأزهريتين) و(ص) : لأنه، والمعنى يعاند هذه القراءة.

يَسلُكُ بِهِ طَرِيقَ التَّفضِيلِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا مَوقِعَ لِلتَّندِيبِ[١] عَلَيهِ بِكَونِ شِعرِهِ مَرجُوحًا.، وَأَمَّا جَعلُ بَيتَيهِ السَّابِقَينِ مَسبُوقَينِ بِقَولِ مُحيِي[٢] الدِّينِ[٣]: [الكامل]

وَحَدِيقَةٍ غَنَّاءَ يَنتَظِمُ النَّـــــدَى   بِفُرُوعِهَا كَالدُّرِّ فِي الأَسلَاكِ
وَالبَدرُ يَبدُو[٤] مِن خَلَالِ غُصُونِهَا   مِثلُ المَلِيحِ يُطِلُّ مِن شُبَّاكِ[٥]

فَلَا مَوقِعَ لَهُ أَصلًا؛ لأَنَّ الصَّفَدِيَّ- رَحِمَهُ اللهُ- مَا سَاقَ[٦] هَذَا المَقطُوعَ إِلَّا بَعدَ[٧] اعتِرَافِهِ بِسَبقِهِ بِمَعنَاهُ[٨] فَقَالَ مَا صُورَتُهُ: **"ذَكَرتُ هَهُنَا مَا أَنشَدَنِيهِ لِنَفسِهِ المَولَى جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ الصُّوفِيُّ[٩] بِدِمَشقَ سَنَةَ عِشرِينَ وَسَبعِمِائَةٍ:** [السريع]

---

(١) في (ش): للتندبيب، وفي (الأزهريتين): للتنديد.

(٢) في (ش): مجير.

(٣) هو: إبراهيم بن محمد بن هبة الله بن أحمد بن قرناص، الخزاعي الحموي، أبو اسحاق، محيي الدين شاعر أديب، وجل أبياته بيتين بيتين. توفي سنة (٦٧١هـ).

انظر: النجوم الزاهرة ٢٣٨/٧، هدية العارفين ٦٣/١، الأعلام ٦٣/١)، الأدب العربي لعمر فروخ ٦٣٠/٣.

(٤) في (ص): يشرق.

(٥) البيتان في خزانة الأداب لابن حجة الحموي (٥١٢/٢) وفي نفحات الأزهار لعبد الغني النابلسي، عالم الكتب، ١٤٠٤، ص ٢٠٠، وفي سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل قصر، لابن معصوم علي صدر الدين المديني، مطابع علي بن علي، ط٢، الدوحة، قطر، ١٣٨٢، (٦١)، والرواية فيه:

(والبدر من خلل الغصون كأنه ... وجه المليح يطل من شباك)

وفي نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، للمحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٧، ١٩٦٨، (٤٦/٤). وفي (الأزهريتين): (الأسلاك) بدل (الأمساك).

(٦) في (ص): لما ساق.

(٧) في (ب): أما ساق، وسقطت "إلا" من (ص).

(٨) في (ص): لمعناه.

(٩) هو: يوسف بن سليمان بن أبي الحسين بن إبراهيم، الفقيه الأديب الشاعر الخطيب الصوفي الشافعي، جمال الدين، ولد بنابلس سنة ٦٩٣، ونشأ بدمشق وقرأ بها الأدب على الشيخ تاج الدين المني والنحو على الشيخ نجم الدين القحفازي وغيره، وهو شاعر مجيد في المقاطيع، وله بديهة مطاوعة وارتجال مسرع، لذيذ المفاكهة جميل الود حسن الملقى؛ توفي سنة(٧٥٠).

كَأنَّمَا البَدرُ وَقد[(١)] أشرَقت   أنوَارُهُ بَينَ خِلَالِ الغُصُــــــون

وَجهُ حَبيبٍ[(٢)] زَارَ عُشَّاقهُ   فأعرَضَت مِن دُونِهِ الكَاشِحُون[(٣)]

وَقَالَ: **نَظمتُ أنَا فِي هَذَا التَّشبيهِ..."**[(٤)]، فَانظُر إلَى صَرِيح اعتِرَافِهِ بِتَقصِيرِهِ عَن ادِّعَاءِ اختِرَاع المَعنَى بِإنصَافِهِ، فَإن قُلتَ: هُوَ سَرِقَةُ الألفاظِ، قُلتُ: لَيسَ ذَلِكَ مِن قَبَيلِ السَّرِقَةِ المَذمُومَةِ.

انظر: محمد بن شاكر الكتبي، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (٣٤٣/٤)، الدرر الكامنة (٢٨٠/٤).

(١) في (ش) و(الأزهريتين): وكأنما البدر قد.

(٢) في (ب): حبيبي، وإذا كان صحيحا فعليه النقد قائم.

(٣) البيتان في (أعيان العصر وأعوان النصر) للصفدي (٦٣١/٥)، فوات الوفيات، للكتبي (٣٤٧/٤)، الدرر الكامنة، لابن حجر (٢٨١/٤). ورواية البيت الأول فيها:

كأن ضوء البدر لما بدا ... ونوره بين غصون الغصون.

(٤) الغيث (٢٣٦/١). وجملة " وَقَالَ: نَظَمتُ أنَا فِي هَذَا التَّشبيهِ" ليست في (ص).

قال المتعقبُ: **قال الصَّفَدِيُّ عندَ الكلامِ على قولِه :** [البسيط]

وَذِي شِطاطٍ كَصَدرِ الرُّمحِ مُعتَقِلٍ   بِمِثْلِهِ غيرِ هَيَّابٍ وَلَا وَكِلِ[١]

بِمِثْلِهِ: جَارٌّ وَمَجرُورٌ، وَالهَاءُ فِي مَوضِعِ جَرٍّ بِالإِضَافَةِ، وَهِيَ تَرجِعُ إِلَى (الرُّمحِ)، وَالجُملَةُ[٢] **فِي مَوضِعِ نَصبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفعُولٌ لاسمِ الفَاعِلِ، وَهُوَ (مُعتَقِلٌ)، كَأَنَّهُ قَالَ: مُعتَقِلٍ مِثْلَهُ**[٣].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: الَّذِي رَأَيتُهُ فِي نُسَخِ هَذِهِ القَصِيدَةِ (بِمِثْلِهِ) بِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ، وَعَلَيهِ شَرحُ الصَّفَدِيِّ، وَلا**[٤] **أَعلَمُ هَل هَذَا الفِعلُ الَّذِي اشتُقَّ مِنهُ هَذَا الاسمُ وَهُوَ**[٥] **(مُعتَقِلٌ) يَتَعَدَّى بِالبَاءِ أَو لاَ؟**

وَالَّذِي نَصَّ عَلَيهِ الجَوهَرِيُّ فِي (الصِّحَاحِ) أَنَّهُ يُقَالُ: "اعتَقَلَ الرَّجُلُ رُمحَهُ: إِذَا وَضَعَهُ بَينَ رِكَابِهِ وَسَاقِهِ"[٦]**، فَعَدَّاهُ**[٧] **بِنَفسِهِ، وَالظَّاهِرُ أَن يَكُونَ حَرفُ الجَرِّ هُنَا لاَمًا**[٨]**، وَهِيَ اللاَّمُ**[٩] **المُسَمَّاةُ بِلاَمِ التَّقوِيَةِ، مِثلُهَا فِي قَولِكَ: زَيدٌ ضَارِبٌ لِعَمرٍو، وَهَل تَتَعَلَّقُ**[١٠] **حِينَئِذٍ لأَنَّهَا الَّتِي قَوَّتِ**[١١] **العَامِلَ حَيثُ تُوُهِّمَ فِيهِ حُصُولُ الضَّعفِ الَّذِي صَيَّرَهُ بِمَثَابَةِ القَاصِرِ، أَو**[١٢] **لاَ تَتَعَلَّقُ بِشَيءٍ؛ لأَنَّهَا بِمَنزِلَةِ حَرفِ الجَرِّ الزَّائِدِ؛ لأَنَّهَا لا تَدخُلُ**[١٣] **فِي مَوضِعٍ إِلاَّ وَيَصِحُّ إِسقَاطُهَا**

---

(١) الديوان (٣٠٢).

الشطاط: اعتدال القامة، والاعتقال أن يضع الفارس رمحه بين ساقه وركابه، والهياب: الجبان، والوكل: العاجز.

(٢) الغيث: الجار والمجرور في موضع نصب مفعول لاسم الفاعل.

(٣) الغيث (٢٥٦/١).

(٤) في (ص): فلا.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): "وعليه" بدلا من "وهو".

(٦) الصحاح (عقل) (٣٩/٥)، وفي (ب): ومساقه.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): فغلط.

(٨) هو لام في بعض نسخ اللامية. انظر: ديوان الطغرائي (٣٠٢) والحاشية رقم ١٦٨.

(٩) كلمة "اللام" سقطت من (ص).

(١٠) في (ص): يتعلق.

(١١) في (ش): أفادت قوة العامل، وفي (الأزهريتين): أثابت قوة العامل، وفي (ص): التي في قوة.

(١٢) في (ص): أم.

(١٣) في (ب): لايدخل.

مِنهُ[(١)]، وَعَلَى الجُملَةِ، فَإِذَا سَلَّمنَا أَنَّ هَذَا الفِعلَ يَتَعَدَّى بِالبَاءِ، وَأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِاسمِ الفَاعِلِ، فَكَيفَ يُقَالُ إِنَّ حَرفَ الجَرِّ مَعَ مَجرُورِهِ جُملَةٌ مَعَ تَعَلُّقِهِ[(٢)] بِالظَّاهِرِ، نَعَم لَو كَانَ ظَرفًا مُستَقِرًّا لَأَمكَنَ أَن يُقَالَ فِيهِ ذَلِكَ بِاعتِبَارِ أَنَّهُ نَائِبٌ عَن جُملَةٍ؛ إِذ الأَصلُ[(٣)] فِيمَا وَقَعَ مِنَ[(٤)] الصِّفَةِ وَالصِّلَةِ وَالخَبَرِ[(٥)] وَالحَالِ ظَرفًا مُستَقِرًّا أَن يُقَدَّرَ[(٦)] بِجُملَةٍ[(٧)].

قُلتُ : هَذِهِ مُشَاحَحَةٌ[(٨)] لَفظِيَّةٌ لَا كَبِيرَ أَمرٍ فِيهَا؛ إِذ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ فَسَادُ مَعنًى، وَلَا يَخفَى

(١) انظر: مسائل لام التقوية في مغني اللبيب في الصفحات الآتية (٢٨٦) و(٢٩٢) و(٥٧٦).

(٢) (ش): متعلقة.

(٣) في النزول: الأصح، وفي (ص): إذ لا يصح.

(٤) في (ص): بين.

(٥) "الخبر" ليست في (ص).

(٦) (ش): يعذر.

(٧) النزول (٣١٣-٣١٤). وكلام الدماميني أن المقدَّر جملة، ليس على إطلاقه، فقد يكون المحذوف فعلا (أي جملة)، وقد يكون اسمًا مفردا، قال ابن هشام في المغني ص(٥٨٣- ٥٨٤): "لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين... واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد... والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى" ا.هــ

(٨) قال أبو البقاء الكفوي في الكليات (٩٨/٥): "لا مشاحة: أي لا مضايقة ولا منازعة يقال: لا مشاحة في الاصطلاح أي: لا مضايقة فيه بل لكل أحد أن يصطلح على ما يشاء". أبو البقاء الكفوي، الكليات، أعده للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط٢، د.ت، وأصل الشح: قال صاحب القاموس المحيط (شحح) (٨٨٥): "المشاحة : الضِّنَّة والشح: البخل والحرص.

عَلَى الأَصَاغِرِ[١] أنَّ الإصطِلَاحَ[٢] بتَقدِيرِ شَيءٍ مِمَّا يَصِحُّ أن يُقَدَّرَ بجُملَةٍ[٣] فِي الصِّنَاعَةِ[٤]. وَبِالجُملَةِ فَلَا فَائِدَةَ فِي هَذَا البَحثِ، وَانظُر نَظَرَ مَن فِي المَعَانِي أَمعَنَ إِلَى مَفهُومِ قَولِهِ: "**لَو كَانَ ظَرفًا مُستَقِرًّا لأمكَنَ...**"، فَلِلَّهِ الحَمدُ عَلَى مَا هَدَى وَفَطَّنَ[٥].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: (غَيرِ هَيَّابٍ) مَجرُورٌ[٦] عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِـمُعتَقِلٍ، فَإِن قُلتَ: (مُعتَقِلٍ) نَكِرَةٌ، وَ(غَيرِ هَيَّابٍ) مَعرِفَةٌ، فَكَيفَ تُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالمَعرِفَةِ؟ قُلتُ: غَير لَا تَتَعَرَّفُ[٧] بِالإِضَافَةِ، إلَّا إذَا [وَقَعَت بَينَ] [٨] مُتَضَادَّينِ وَكَانَا مَعرِفَتَينِ،[٩] كَمَا تَقُولُ: عَجِبتُ مِن قِيَامِكَ غَيرِ قُعُودِكَ، وَعَجِبتُ مِنَ الحَرَكَةِ غَيرِ السُّكُونِ، وَهَيَّابٌ لَم يُضَادَّ مُعتَقِلًا، فَـ(غَيرُ) هُنَا نَكِرَةٌ مَعَ وُجُودِ الإِضَافَةِ[١٠].** انتَهَى

---

(١) زاد في النسخ الأخرى: ذِهنا.

(٢) في (ب): الإصطلاح، وأشار في الحاشية إلى أنها الإصلاح.

(٣) في (ش): تحمله.

(٤) في (الأزهريتين): إلى الصناعة.

(٥) في (ب): قطن.

(٦) في (ش): مجزوم.

(٧) في (الأزهريتين): تعرف.

(٨) في (أ): إلا إذا كانا متضادين، وما أثبت من الغيث وسائر النسخ.

قال الألوسي في روح المعاني (١٢٨/١): " المحققين من علماء العربية قالوا إنها قد تتعرف بالإضافة وذلك إذا وقعت بين متضادين معرفتين نحو: عليك بالحركة غير السكون وقال ابن السري وغيره : إذا أضيفت غير إلى معرف له ضد واحد فقط تعرفت لإنحصار الغيرية".

وذكر الصبان في حاشيته على الأشموني (١٥٥/٢): "أن في (غير) ثلاثة أقوال قيل: لا تتعرف مطلقاً، وقيل: تتعرف مطلقاً، وقيل: تتعرف إذا وقعت بين ضدين".

(٩) انظر: رضي الدين الأسترباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦، (١٧١/٣) ومغني اللبيب (٢١٠) وتفسير الدر المصون للسمين الحلبي (٧١/١).

(١٠) الغيث (٢٥٦/١).

قالَ المُتَعَقِّبُ: **أقولُ: لاَ وَجهَ لإيرَادِ السُّؤَالِ؛ فإنَّ مِنَ الظَّاهِرِ أنَّ (هَيَّابٍ) نَكِرَةٌ مَحضَةٌ ليسَ فِيهَا[١] شَيءٌ مِن شَوَائِبِ التَّعرِيفِ، فالإضَافةُ إليهِ لاَ تُوجِبُ تَعرِيفًا أصلاً، ولاَ يَتَرَدَّدُ[٢] أحَدٌ فِي أنَّ (غَيرِ) هُنَا نَكِرَةٌ، فَلاَ يَكُونُ لإيرَادِ السُّؤَالِ شُبهَةٌ أصلاً، ثُمَّ الجَوَابُ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ؛ لأنَّ فِيهِ تَسلِيمًا؛ لأن (غَيرِ هَيَّابٍ) لَو وَقَعَ وَصفًا لِمُضَادٍّ لَهُ كَمَا فِي قولِنَا: مَرَرتُ بِمِقدَامٍ غَيرِ هَيَّابٍ[٣]؛ كَانَت (غَيرِ) مَعرِفَةً، ولاَ يَمتَرِي فِي فَسَادِ ذَلِكَ أحَدٌ[٤].**

قُلتُ: أمَّا كَونُهُ لَا وَجهَ لإيرَادِهِ البَتَّة فَمَمنُوعٌ، وَبَيَانُ وَجهِهِ سَنَدًا أنَّ الإضَافَةَ المَعنَوِيَّة تُفِيدُ تَعرِيفًا أو تَخصِيصًا، وَالتَّخصِيصُ نَوعٌ مِن أنوَاعِ التَّعرِيفِ أيضًا فَكَأنَّهُ قَالَ: فَكَيفَ تُوصَفُ النَّكِرَةُ بِمَا فِيهِ تَعرِيفٌ بالإضَافَةِ فِي الجُملَةِ، فَأجَابَ بِمَا أجَابَ بِهِ، غَايَتُهُ أنَّهُ سُؤَالٌ سَافِلٌ بالنِّسبَةِ إلَى مَن لَهُ نَوعُ فَضلٍ فِي الفَنِّ، وَرُبَّمَا يُعتَذَرُ لهُ بِأنَّ كِتَابَهُ هَذَا رُبَّمَا يَقَعُ[٥] فِي يَدِ مُتَعَلِّمٍ.

وَأمَّا كَونُ "**الجَوَابُ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ**" فَبَاطِلٌ، وَكَيفَ يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ[٦] قَاعِدَةٌ مُقَرَّرَةٌ فِي عِلمِ العَرَبِيَّةِ غَيرُ مُنكَرَةٍ، وَأمَّا تَعلِيلُ كَونِهِ "**فِي غَايَةِ السُّقُوطِ بِأنَّ فِيهِ تَسلِيمًا؛ لأنَّ (غَيرِ هَيَّابٍ) لَو وَقَعَ...** إلَى[٧] آخِرِهِ". فَظَاهِرُهُ الفَسَادُ بَدِيهَةً؛ إذِ المَشرُوطُ وُقُوعُ (غَيرِ) بَينَ مُتَضَادَّينِ مَعرِفَتَينِ[٨] وَمَا ذَكَرَهُ هَذَا المُتَعَقِّبُ فِي المِثَالِ بِقَولِهِ: "**مَرَرتُ بِمِقدَامٍ غَيرِ هَيَّابٍ**"، أوقَعَ[٩] (غَيرِ) فِيهِ بَينَ نَكِرَتَينِ كَمَا تَرَى، وَالعَجَبُ أنَّهُ بَعدَ حِكَايَةِ قَولِ الصَّفَدِيِّ: "**وَكَانَا مَعرِفَتَينِ**"، وَتَمثِيلِهِ بِالحَرَكَةِ غَيرِ السُّكُونِ، فَتَأمَّل ذَلِكَ.

---

(١) في النزول: فيه.

(٢) في (ب): لايردد، وفي (ش) و(الأزهريتين): لاتردد.

(٣) قوله: "لو وقع وصفا... هياب" ساقط من (ش).

(٤) النزول (٣١٥).

(٥) في (ش): بقع، وفي (الأزهريتين): يقع.

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): وهي.

(٧) في (ش): في.

(٨) في (ش): غير معرفتين.

(٩) في (الأزهريتين): وقع.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: (وَلَا وَكِلٍ): الوَاوُ عَاطِفَةٌ، و(لَا) حَرفُ نَفيٍ، و(غَير) [لِلنَّفي]**(١)، **فعَطفَ**(٢) **النَّفيَ عَلَى النَّفي، وَ(وَكِلٍ) مَجرُورٌ بالعَطفِ عَلَى (هَيَّابٍ)**(٣).

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: صَرِيحُ هَذَا الكَلَامِ مُقتضٍ بِأنَّ** (٤) **حَرفَ النَّفي الَّذِي هُوَ (لاَ) مَعطُوفٌ عَلَى كَلِمَةِ (غَير) الَّتِي زَعَمَ أَنَّهَا مَوضُوعَةٌ لِلنَّفي، وَكَلِمَةُ (وَكِلٍ) مَعطُوفَةٌ عَلَى (هَيَّابٍ)**(٥)**، وَهَذَا مَذهَبٌ فِي الإِعرَابِ عَجِيبٌ؛ لأنَّ عَطفَ الحَرفِ عَلَى الاسمِ لَم يُعهَد قَائِلٌ بِهِ، وَلاَ يُعرَفُ لَهُ سَمَاعٌ**(٦) **فِي العَرَبِيَّةِ، وَقَدِ استَشكَلَ بَعضُهُم قَولَ مَن ذَهَبَ فِي قَولِنَا: قَامَ إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمرٌو**(٧)**، إِلَى: أنَّ (إِمَّا) الثَّانِيَةَ عَطَفَتِ الاسمَ عَلَى الاسمِ، وَالوَاوَ عَطَفَت (إِمَّا) عَلَى (إِمَّا)؛ بِأنَّ فِيهِ عَطفَ الحَرفِ عَلَى الحَرفِ**(٨)**، فَمَنعُ مَا نَحنُ بِصَدَدِهِ مِن بَابِ الأَولَى**(٩).

قُلتُ: هَذَا كَلَامُ مَن لَا نَظَرَ(١٠) لَهُ فِي مَعَانِي الألفَاظِ؛ إذ لَا طَولَ(١١) لَهُ بِهَا مِن جِهَةِ القُصُورِ، فَاشتَغَلَ بِالقُشُورِ. وَلَا وَقفَةَ لِلمُبتَدِئِ أَنَّ مَعنَى قَولِ الصَّفَدِيِّ: **"عَطفَ النَّفيَ عَلَى النَّفي"** يَعنِي عَلَى(١٢) المَجرُورِ مِن غَيرِ عَاطِفٍ، يَعنِي أَدَاةَ العَطفِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي تَصحِيحِ المَعنَى المُرَادِ،

---

(١) في (أ) و(ب) و(ش) و(ظ): المنفي. وما أثبت من سائر النسخ.

(٢) في (الأزهريتين): فعطفت.

(٣) الغيث (٢٥٦/١). وفي (ب): هيات.

(٤) في(ب) و(ص): منتقض لأن.

(٥) في (ب): هيات.

(٦) في النزول: مساغ.

(٧) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) "ما قام زيد وإما عمرو"، وفي (ص): إما زيد وإما عمرو.

(٨) قال ابن هشام: "وزعم بعضهم أنَّ (إمَّا) عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت (إمَّا) على (إمَّا) وعطف الحرف على الحرف غريب"، مغني اللبيب (٨٥)، وانظر: شرح الرضي على الكافية (٤٠٣/٤).

(٩) النزول (٣١٦).

(١٠) في (ز): نظير.

(١١) في (الأزهريتين): قول.

(١٢) كلمة "على" ليست (ش).

غَايَتُهُ أَنَّ فِيهِ قَلَاقَةَ فِي التَّعبيرِ بِقَدرٍ[١] يَسِيرٍ، وَاللهُ أَعلَمُ.

قَالَ -يَعنِي الصَّفَدِيَّ-: وَيُحكَى أَنَّ بَعضَ الرُّؤَسَاءِ قَالَ لِشِهَابِ الدِّينِ القُوصِيِّ[٢]: أَنتَ عِندَنَا مِثْلُ الأَبِّ، وَشَدَّدَ البَاءَ، فَقَالَ: لَا جَرَمَ أَنَّكُم تَأكُلُونِّي، وَأَقُولُ: لَا يَخفَى مَا فِي هَذَا التَّندِيرِ مِنَ اللُّطفِ؛ لأَنَّ (الأَبَّ) مُشَدَّدُ البَاءِ هُوَ المَرعَى[٣]، قَالَ بَعضُهُم: هُوَ لِلدَّوَابِّ بِمَنزِلَةِ[٤] الخُبزِ لِلأَنَاسِيِّ، وَمَن يُشَدِّدُ البَاءَ مِنَ الأَبِ الَّذِي هُوَ الوَالِدُ مَا يَكُونُ إِلَّا دَابَّةً[٥].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **وَأَقُولُ: قَصدَ بِهَذَا الكَلَامِ الرَّدَّ عَلَى مَن شَدَّدَ (الأَبَ)، المُرَادِ بِهِ الوَالِدُ، وَفِيهِ[٦] دَلِيلٌ عَلَى قُصُورِهِ، فَإِنَّ الإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ بنِ مَالِكٍ نَصَّ فِي (التَّسهِيلِ) عَلَى ذَلِكَ، قَالَ فِي أَوَائِلِهِ: "وَقَد تُشَدَّدُ بَاءُ أَبٍ[٧] وَخَاءُ أَخٍ"[٨]، وَحَكَى فِي الشَّرحِ عَنِ الأَزهَرِيِّ[٩] "أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ، وَأَنَّهُ يُقَالُ: استَأبِب فُلَانًا (بِبَائَينِ)، أَي: اتَّخِذهُ أَبًّا"[١٠]، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلاَ وَجهَ لِلإِنكَارِ عَلَى الرَّئِيسِ الَّذِي شَدَّدَ البَاءَ مِن (أَبٍ).**

---

(١) في (ش): بقدم.

(٢) هو: إسماعيل بن حامد بن عبد الرحمن، الأنصاري الخزرجي، أبو المحامد، شهاب الدين القوصي، عالم، فقيه، محدث، أديب. توفي سنة (٦٥٣هـ).

انظر: الشذرات (٢٦٠/٥)، معجم المؤلفين (٢٦٣/٢)، الأعلام (٣١٢/١).

(٣) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، د ت، (١٣/١)، والصحاح للجوهري (١٣١/١)، ولسان العرب لابن منظور (٣١/١)، وأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، ط٢، ١٣٢٤، ١٩٠٦، (٥)، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (أبب) (٥/٢).

(٤) في (ب) و(ص) و(الأزهريتين): بمثابة.

(٥) الغيث (٢٦٧/١-٢٧٨).

(٦) في (ب): وفي فيه.

(٧) سقطت همزة "أب" من (ب).

(٨) تسهيل الفوائد (٩).

(٩) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور، اللغوي الشافعي، وهو هرويٌّ، لكنه مشهور بالأزهري، من مؤلفاته: تهذيب اللغة، التقريب في التفسير، غريب الألفاظ. توفي سنة (٣٧٠هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٣١٥/١٦)، بغية الوعاة (١٩/١)، الأعلام (٣١١/٥).

(١٠) شرح التسهيل (٤٥/١).

قلتُ[١]: وَلَو قالَ القُوصِيُّ فِي جوَابِهِ: لاجَرَمَ أنَّكُم تَرعَونِي[٢] لكَانَ ألطفَ فِي التَّندِيرِ[٣]، وَأحسَنَ مَوقِعًا، مِمَّا قالَهُ، وَاللهُ أعلَمُ[٤]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَا نُسَلِّمُ أنَّهُ لَا وَجهَ لِلإنكَارِ، وَسَنَدُهُ أنَّ الحَالَ يَختَلِفُ فِي المُشَدَّدِ بَينَ أن يَكُونَ عَامِّيًّا أو غَيرَهُ وَالإنكَارُ عَلَى العَامِّيِّ مِن حَيثُ خُرُوجُهُ[٥] عَنِ الطَّرِيقَةِ الجَارِيَةِ عَلَى الألسِنَةِ جَهلًا، أو رَكَاكَةً فِي اللَّفظِ، وَلأنَّهُ - بِالنِّسبَةِ إلَى السَّامِعِ[٦] العَالِمِ بِقَرِينَةِ الحَالِ أنَّهُ يُرِيدُ الوَالِدَ - مُستَقبَحٌ مِن حَيثُ[٧] جَهلُهُ، حَتَّى إنَّهُ يُخَرِّجُهُ لَهُ عَلَى اللُّغَةِ[٨] المَشهُورَةِ[٩].

وَأمَّا وَجهُ الإنكَارِ عَلَى العَارِفِ بِكَونِهِ لُغَةً، فَمِن حَيثُ إطلَاقُهُ مُجَرَّدًا عَن قَرِينَةِ إرَادَةِ الوَالِدِ يَصِيرُ كَالمُشتَرِكِ، وَالإشتِرَاكُ يُخِلُّ[١٠] بِالتَّفَاهُمِ، حَتَّى قِيلَ: المَجَازُ خَيرٌ مِنَ الإشتِرَاكِ[١١]، عَلَى

---

(١) صاحب هذا القول هو الدماميني.

(٢) في (ش): تزعموني.

(٣) في (ش): التدبير.

(٤) النزول (٣١٧-٣١٨).

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): هو خروجه.

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): التسامع.

(٧) في (الأزهريتين): جهة.

(٨) في (ب): العة.

(٩) في (ص): المذكورة.

(١٠) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): يحل.

(١١) انظر: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، للإمام جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٢٦، (١٥). والإبهاج شرح المنهاج للسبكي (٣٢٧/١)، وابن عادل الدمشقي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه برسالته الجامعية د. محمد سعد رمضان حسن ود. محمد المتولي الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٨، (٥٠/٤) (٣٢/٨)، والنيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق ومراجعة إبراهيم عطوة عوض، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨١، ١٩٦٢، (١/ ٣١)، والشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق سامي بن العربي الأثري، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ط١٤٢١،١، ٢٠٠٠، (٥٩٦/١).

أَنَّهُ يُحتَمَلُ أن يَكُونَ مِن مَقُول[1] بَعضِهِم فِي قَولِهِ: **"قَالَ بَعضُهُم"**، وَحِينَئِذٍ فَلَا مُؤَاخَذَةَ عَلَى الصَّفَدِيِّ إِلَّا[2] مِن جِهَةِ التَّحَكُّمِ بِقَولِهِ مَثَلاً، لِمَ مَا[3] تَعَقَّبَ ذَلِكَ؟ وَعَلَى كِلَا الأَمرَينِ فَلِلإِنكَارِ وَجهٌ[4] كَمَا بَيَّنَّا، وَاللهُ أَعلَمُ، نَعَم مَا ذَكَرَهُ مِنَ الأَلطَفِيَّةِ فِي التَّندِيرِ[5] بِلَفظِ (تَرعَونَنِي) مُسَلَّمٌ فِي غَايَةِ الحُسنِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الإِيهَامِ[6]، غَيرَ أَنَّ لَفظَ الأَكلِ فِي المَعنَى الَّذِي قَصَدَهُ القُوصِيُّ أَكثَرُ دَوَرَانًا فِيهِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) في (ص): معوّل.

(٢) في (الأزهريتين): "لا من" بدلا من "إلاّ".

(٣) في (التركيتين): لم يعقب، وفي (ص): ما لم.

(٤) في (التركيتين): ليس للإنكار وجه. وفي الأزهريتين: فلا وجه للإنكار. ويقصد ابن أقبرس بهذه الجملة أن إنكار الصفدي على الرئيس الذي شدد الباء من الأب الذي هو الوالد له وجه.

(٥) في (الأزهريتين): التدبير.

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): الاهتمام، وفي (ك): الإبهام.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ:** [البسيط]

حُلوُ الفُكَاهَةِ مُرُّ الجِدِّ قد مُزِجَت بشِدَّةِ البَأسِ مِنهُ رِقَّةُ الغَزَلِ[(١)]

الإِضَافَةُ فِي (حُلوِ الفُكَاهَةِ) إِضَافَةٌ لَفظِيَّةٌ، وَلَيسَت بِمَعنَى (مِن)؛ لأَنَّ (مِن)[(٢)] **يُشتَرَطُ**[(٣)] **فِيهَا أَن يَحسُنَ وَصفُ الأَوَّلِ بِالثَّانِي؛ لِكَونِهِ بَعضًا**[(٤)]**، وَلَيسَت بِمَعنَى المِلكِ**[(٥)] **لَا بطريق**[(٦)] **الحَقِيقَةِ وَلَا المَجَازِ [إِلَّا بِتَكَلُّفٍ]**[(٧)]**، وَيَحسُنُ أَن تَكُونَ بِمَعنَى (فِي)**[(٨)]**، وَالتَّقدِيرُ: حُلوٌ فِي الفُكَاهَةِ**[(٩)]**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: مَا استَحسَنَهُ مِن تَقدِيرِ (فِي) غَيرُ حَسَنٍ؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ اللَّفظِيَّةَ عَلَى تَقدِيرِ الانفِصَالِ، فَلَا يُقَدَّرُ فِيهَا حَرفٌ مِنَ الحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ، الَّتِي هِيَ (اللَّامُ) وَ(مِن) وَ(فِي)، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النُّحَاةِ**[(١٠)] **قد أَنكَرَ مَجِيءَ الإِضَافَةِ المَعنَوِيَّةِ بِمَعنَى (فِي) وَتَأَوَّلَ**[(١١)] **مَا استَشهَدَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا قِيلَ: زَيدٌ حُلوُ الفُكَاهَةِ، فَمَعنَاهُ: حُلوٌ فُكَاهَتُهُ، أَو حُلوٌ الفُكَاهَةُ مِنهُ**[(١٢)]**، هَذَا**

---

(١) الديوان (٣٠٢)، ورواية الشطر الثاني فيه: (بقسوةِ البأس فيه رِقَّةُ الغَزَلِ).

(٢) "من" ساقطة من (ب).

(٣) في (ش): لا يشترط، وفي (الأزهريتين): لأنَّه يشترط.

(٤) في (الغيث): بعضا له.

(٥) يعني ليست الإضافة بمعنى اللام.

(٦) في (الأزهريتين): اللام التي للملك بطريق.

(٧) زيادة من (ب) و(ش) و(الغيث) و(الأزهريتين)، وزاد في (الأزهريتين): "إلا بتكلف أعني: تقدير اللام".

(٨) قال ابن هشام: "وَضَابِطُ التى بمعنى (فى): أن يكون الثانى ظَرفًا للأول، نحو: (مَكرُ الليلِ) و (يا صَاحِبَي السِّجنِ)، والتى بمعنى (مِن) أن يكون المضاف بَعضَ المضاف إليه، وصالحاً للإخبار به عنه، كخَاتَم فِضّةٍ، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة، وأنه يقال: هذا الخاتم فضة.

فإن انتفى الشرطان معا، نحو: (ثَوبُ زَيدٍ)، و(غُلامه)، و(حَصِير المَسجِدِ وقِندِيله)، أو الأول فقط، نحو: (يَوم الخَمِيس)، أو الثانى فقط، نحو: (يَدُ زَيدٍ)، فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص". أوضح المسالك (٧١/٣-٧٢).

(٩) الغيث (٢٧١/١).

(١٠) النزول: النحويين.

(١١) في (ش): وتأيل.

(١٢) في نزول الغيث: (حلوة فكاهته أو حلوة الفكاهة منه). ولعله الصواب.

مُقتَضَى الصِّنَاعَةِ وَالجَارِي عَلَى مُصطلَح القومِ، وتَقدِيرُ (فِي) مَانِعٌ مِن هَذَا المَعنَى فَلاَ يُصَارُ إِلَيهِ[١]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: الإِضَافَةُ بِمَعنَى (فِي) شَائِعَةٌ وَارِدَةٌ فِي فَصِيحِ الكَلَامِ[٢]، ولَيسَ الإِنكَارُ بِحُجَّةٍ عَلَى المُجِيزِ المُختَارِ، بَل لو طُلِبَ مِنهُ بَيَانُ وَجهِهِ لَعَسُرَ عَلَيهِ الإِظهَارُ، وَمَجِيئُهَا بِمَعنَى (فِي) لَا يُوجِبُ خَلَلاً فِي المَعَانِي، غَايَةُ مَا فِي البَابِ أَن يُقَالُ: مَجِيئُهَا بِمَعنَى (فِي) قَلِيل[٣]، ولَيسَ هَذَا عَلَى الإِنكَارِ بِدَلِيلٍ.

وَتَعلِيلُهُ[٤] عَدَمَ حُسنِ مَا استَحسَنَهُ الصَّفَدِيُّ مِن كَونِ الإِضَافَةِ اللَّفظِيَّةِ عَلَى تَقدِيرِ الإِنفِصَالِ فَوَاجِبُ الرَّدِّ فِي المَقَالِ؛ أَنَّ الصَّفَدِيَّ لَم يُقَدِّرهَا بِمَعنَى (فِي) مَعَ اعتِبَارِ كَونِهَا لَفظِيَّة، وَإِنَّمَا أَجَازَ أَن تَكُونَ مَعنَوِيَّةً بِمَعنَى (فِي) بَعدَ الحُكمِ بِكَونِهَا لَفظِيَّة، فَأَجَازَ[٥] الأَمرَينِ[٦] تَرجِيحًا وَحُسنًا بِالنَّظَرِ إِلَى الأَوَّلِ وَالثَّانِي، كَيفَ وَهُوَ بَعدَ قَولِهِ: "**وَلَيسَت بِمَعنَى اللَّامِ الَّتِي لِلمِلكِ لَا بِطَرِيقِ الحَقِيقَةِ**

---

(١) النزول (٣١٩-٣٢٠).

(٢) هذا – أي مجيء الإضافة بمعنى (في)- اختيار ابن مالك وابن الحاجب في كافيته والجرجاني. انظر: همع الهوامع (٢٦٧/٤). وقال في شرح التسهيل (٢٢١/٣ - ٢٢٣) :" وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: ﴿ M N O P ﴾ البقرة: ٢٠٤ وكقوله تعالى: ﴿ 1 2 3 4 5 6 7 ﴾ البقرة: ٢٢٦ وقوله تعالى: ﴿ > ? ﴾ يوسف: ٣٩ ، وقوله تعالى: ﴿ 7 8 9 : ﴾ سبأ: ٣٣، ومنه قول النبي ﷺ ((فلا يجدون أعلم من عالم المدينة))، وقول العرب: شهيد الدار وقتيل كربلاء، ثم ساق أبياتا من الشعر على ذلك بعد انتهائه قال: فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف".

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع (٢٦٧/٤): "صرح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقدير (في) أقل من (اللام) و (من)، وكذا قال ابن مالك وزاد أن تقدير (من) أقل من تقدير اللام".

(٤) في (الأزهريتين): الإنكار بدليل، بدليل تعليله.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): فلما جاز.

(٦) في (ش): الأمر. ويقصد بالأمرين: أن تكون لفظية وأن تكون معنوية مرجحا الأول وهو كونها لفظية، ومحسنا للثاني وهو كونها معنوية.

وَلَا المَجَازِ إِلَّا بِتَكَلُّفٍ" أعنِي: تَقدِيرَ اللَّامِ. وَمِن هَذَا عُلِمَ[1] أَنَّهُ لَا مَوقِعَ لِقَولِهِ: "**وَتَقدِيرُ (فِي) مَانِعٌ مِن هَذَا المَعنَى**"، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

(١) في (ب) و(ش): اِعلم.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَمَا أحسَنَ قولَ شِهَابِ الدِّين العَزَازِيِّ**[١] **في الشَّبَّابة**[٢]**!:** [الوافر]

وَمَا صَفراءُ شَاحِبَةٌ[٣] **وَلَكِن يُزَيِّنُها النَّضَارَةُ وَالشَّبَابُ**

مُكَتَّبةٌ وَلَيَـــسَ لَهَا بَنَانٌ مُنقَّبَةٌ وَلَيسَ لهَا نِقَـــابُ

تُصِيخُ لهَا إذَا قَبَّلتَ فَاهَـــا أحَادِيثاً تُلَذُّ وَتُستَطَــابُ

وَيحلُو المَدحُ والتَّشبيبُ فِيهَا وَمَا هِيَ لَا سُعَادُ وَلَا الرَّبَابُ[٤]

قولُهُ: (تُصِيخُ)[٥] **عَدَّاهُ إلى أحَاديثَ، وهو غيرُ جائزٍ**[٦] **إلاَّ على تأويلِ حَملِهِ على المعنى، أي: تَسمَعُ، وهو ضَعِيفٌ**[٧]**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: لا نُسَلِّمُ أنَّ (أحَادِيثًا) مَنصُوبٌ بِـ(تُصِيخُ) وَإنَّمَا هُوَ مَنصُوبٌ بِفِعلٍ مُقدَّرٍ، يَدُلُّ عَلَيهِ المَذكُورُ، أي: تُصِيخُ لَهَا فَتَسمَعُ أحَادِيثًا، وَلا حَاجَةَ إلَى ادِّعَاءِ تَضمِينِ الفِعلِ مَعنَى فِعلٍ آخَرَ، فَإنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَأبَاهُ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ**[١]**.** انتَهَى كَلامُهُ.

---

(١) شهاب الدين العزازي، أحمد بن عبد الملك بن عبد المنعم بن عبد العزيز شهاب الدين العزازي، شاعر مصري، كان بزازاً في القاهرة، كان أديباً بارعاً، مطبوعاً، ظريفاً، له النظم الرائق الفائق، له موشحات وألغاز و(ديوان شعر)، في دار الكتب (٤٧٩ أدب) جمع منه الصلاح الصفدي (منتخبات) في ٧٦ ورقة توفي سنة (٧١٠هـ).

انظر: يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، حققه ووضع حواشيه د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، (٣٦٢/١)، وكحالة، معجم المؤلفين (٣٠٢/١)، الزركلي، الأعلام (١٦٤/١).

(٢) قال القلقشندي في صبح الأعشى ١٦١/٢: "الشبابة: بفتح الشين وهي الآلة المتخذة من القصب المجوف ويقال لها اليراع أيضا تسمية لها باسم ما اتخذت منه وهو اليراع يعني القصب وربما عبر عنها بالمزمار العراقي".

(٣) في (الأزهريتين) والمراجع التي في الحاشية التالية: شاحبة .

(٤) الأبيات في: أعيان العصر وأعوان النصر (٢٧٢/١)، والوافي بالوفيات (١٥٠/٧-١٥١)، والمستطرف في كل فن مستظرف لبهاء الدين الأبشيهي، تحقيق إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩، (١٤٥/٣).

(٥) في (ش وظ): تضج.

قال ابن فارس في مقاييس اللغة (صيخ) (٣٢٥/٣): "يقال أصاخَ يُصيخ، إذا استمع". وقال الأزهري في تهذيب اللغة (صاخ) (١٩٥٨/٢): "قال أبو عبيدٍ: أصَاخَ الرجل يُصيخُ إصاخة - إذا استمع وأنصت لصوت".

(٦) في (ب): وهي غير جائزة.

(٧) الغيث (٢٧٩/١-٢٨٠).

قُلتُ: الصَّفَدِيُّ مَشَى عَلَى ظَاهِرِ العِبَارَةِ فَمَنَعَ إلَّا بِتَأْوِيلٍ، وَالمُعتَرِضُ مُوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ، مُخَالِفُهُ فِي مَسلَكِ[٢] التَّأوِيلِ، وَمَا سَلَكَهُ الصَّفَدِيُّ مِنَ التَّأوِيلِ بِالتَّضمِينِ فَقَدِ[٣] استَضعَفَهُ، فَمَا مَوقِعُ الاعتِرَاضِ عَلَيهِ حِينَئِذٍ، فَإن قُلتَ: مِن جِهَةِ حَصرِهِ التَّأوِيلَ بِحَمَلِه عَلَى المَعنَى، قُلتُ: هُوَ صَحِيحٌ عَلَى تَقدِيرِ فَرضِ الفِعلِ المَذكُورِ نَاصِبًا، فَلَا يَدُلُّ عَلَى مَعنَى سُلُوكِ التَّأوِيلِ مِن غَيرِ هَذَا المَسلَكِ. وَبِالجُملَةِ فَلَا كَبِيرَ أمرٍ فِي ذَلِكَ، وَاللهُ أعلَمُ.

---

(١) النزول (٣٢١).

قال الصبان في حاشيته (١٤/١) عن التضمين "هو إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين". مثل قوله تعالى: ﴿] \ [^ . ﴾ البقرة:١٣٠ ضَمَّنَ (سَفِهَ) معنى (امتَهَنَ) و(احتقر). انظر: البقاعي، نظم الدرر (١٦٣/٢).

وفي التضمين ثلاثة آراء:

الأول: عدم قياسية التضمين بل هو سماعي أي لايجوز القياس عليه ويكتفى بالسماع كما قاله الشهاب الخفاجي وأبوحيان، قال أبو حيان في البحر المحيط (١٤١/٧): "والتضمين ليس بقياس ولا يصار إليه إلا عند الحاجة ".

الثاني: قال الألوسي في روح المعاني ٣٤٦/٣: "والتضمين قياسي على الصحيح والخلاف فيه واه لا يلتفت إليه". وقال الصبان في حاشيته (١٤/١): "والأكثرون على أنه قياسي.

الثالث: قال أبو البقاء الكفوي في الكليات (٢٥/٢): "والتضمين سماعي لا قياسي، وإنما يذهب إليه عند الضرورة. أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى...".

وقد ورد التضمين في كثير من الآيات القرآنية، والشعر القديم والمخضرم والإسلامي، بشرط ألا يقع في التضمين لبس في التعبير، ولا إخلال بالمعنى. انظر: النحو الوافي (٥٢٢/٢).

(٢) في (الأزهريتين): سلك.

(٣) في (الأزهريتين): قد.

قالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ: وَفِي بَيتِ الطُّغرَائِيِّ**[1] **مِن حُسنِ الصِّنَاعَةِ**[2] **مَا يَشهَدُ لِقائِلِهِ بوُفُورِ**[3] **قدحِهِ فِي عِلمِ**[4] **البَلَاغَةِ، فإنَّهُ جَمَعَ فِيهِ بَينَ ثَمَانِيَةِ أشيَاءَ: الحَلَاوَةِ، وَالمَرَارَةِ، وَالفُكَاهَةِ -وَهِيَ المُزَاحُ- وَالجِدِّ، وَالقسوَةِ، وَالرِّقَّةِ، وَالبَأسِ، وَالغَزَلِ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ لم تَجتَمِع لِغَيرِهِ بِهَذَا الانسِجَامِ وَالعُذُوبَةِ**[5]**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: إن قصَدَ أنَّ الطُّغرَائِيَّ جَمَعَ هَذِهِ الثَّمَانِيَةَ**[6] **عَلَى وَجهِ مُقابَلَةِ أربَعَةٍ بِأربَعَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ، فَلَيسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ المُقَابَلَةَ: ذِكرُ المَعَانِي المُتَوَافِقَةِ**[7] **عَلَى نَسَقٍ، أي: جَمعُهَا فِي الذِّكرِ، ثُمَّ الإتيَانُ بِمَا يُقَابِلُ كلَّ مَعنًى مِنهَا**[8]**، فَقولُهُ: (حُلوُ الفُكاهةِ) مَعَ قولِهِ: (مُرُّ الجِدِّ) فِيهِ مُقَابَلَةُ اثنَينِ باثنَينِ، وَقولُهُ: (قد مُزِجَت بِشِدَّةِ البَأسِ مِنهُ رِقَّةُ الغَزَلِ) كَذَلِكَ فِيهِ**

---

(١) (حُلوُ الفُكَاهَةِ مُرُّ الجِدِّ قد مُزِجَت ... بِشِدَّةِ البَأسِ مِنهُ رِقَّةُ الغَزَلِ)

(٢) في (تح الزهراني): الصياغة.

(٣) في (ب) و(الأزهريتين) و(ص) و(الغيث المسجم): بفوز.

(٤) "علم" ليست في الغيث والنسخ الأخرى.

(٥) الغيث (٢٨٢/١).

(٦) في النزول: الأشياء الثمانية.

(٧) في (الأزهريتين): الواقعة.

(٨) قال التفتازاني في شرح التلخيص: "ودخل في الطباق ما يسمى المقابلة وإن جعله السكاكي قسما برأسه". والمقابلة هي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معان متوافقة ثم بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب والمراد بالتوافق خلاف التقابل وقد تتركب المقابلة من طباق وملحق به مثال مقابلة اثنين باثنين قوله تعالى: ﴿ [\ ] ^ ﴾ التوبة: ٨٢ وقول النبي ﷺ ((إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه))". قال الدسوقي: "قوله (على الترتيب) أي: يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الأول للأول والثاني للثاني". اهـ

انظر: المطول (٦٤٣)، والأطول (٣٣٥/٤)، ومواهب الفتاح (٤٩٤/٢)، ومختصر المعاني للتفتازاني (٢٩٠/٢)، الدسوقي، شروح التلخيص حاشيته على شرح السعد التفتازاني، دار الهادي، بيروت، ط٤، ١٤١٢، ١٩٩٢، (٢٩٧/٤).

مُقَابَلَةُ اثنَينِ بِاثنَينِ[١]**، وَهُوَ وَاضِحٌ، عَلَى أنَّ فِي التَّقَابُلِ بَينَ البَأسِ وَالغَزَلِ تَسَامُحًا، وَبَيتُ أَبِي الطَّيِّبِ الَّذِي أنشَدَهُ**[٢] **بَعدَ ذَلِكَ وَهُوَ : [البسيط]**

أَزُورُهُم وَسَوَادُ اللَّيلِ يَشفَعُ لِي وَأَنثَنِي وَبَيَاضُ الصُّبحِ يُغرِي بِي[٣]

فِيهِ مُقَابَلَةُ خَمسَةٍ بِخَمسَةٍ[٤]**، وَهُوَ أَحسَنُ مِن بَيتِ الطُّغرَائِيِّ وَأَرفَعُ دَرَجَةً فِي بَابِ البَلَاغَةِ، وَأَعلَى طَبَقَةً فِي جَزَالَةِ**[٥] **النَّظمِ**[٦]. انتَهَى كَلَامُهُ.

قُلتُ: لَا يَخفَى نَقصُ[٧] هَذَا الكَلَامِ عِندَ مَن لَهُ بِالفَحصِ عَنِ المَعَانِي إِلمَامٌ، لَاسِيَّمَا وَهُوَ فِي بَيَانِ مَعنَى المُقَابَلَةِ، فَلَيتَ شِعرِي أَينَ[٨] مُقَابَلَةُ قَولِهِ: "**إن قَصَدَ أنَّ الطُّغرَائِيَّ**... إِلَى آخِرِهِ"؟ عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ[٩] ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ، غَايَتُهُ أَنَّهُ قَالَ: "**جَمَعَ فِيهِ بَينَ ثَمَانِيَةٍ ...**" وَعَدَّهَا كَمَا تَرَى مِن غَيرِ تَعَرُّضٍ لِأَعدَادِ التَّقَابُلِ، وَقَولُهُ: "**وَبَيتُ أَبِي الطَّيِّبِ أَحسَنُ مِن بَيتِ الطُّغرَائِيِّ**"، لَا مَوقِعَ[١٠] لَهُ فِي الاعتِرَاضِ؛ لِأَنَّ الصَّفَدِيَّ جَعَلَهُ مِن أَحسَنِ مَا استَشهَدَ بِهِ فِي هَذَا النَّوعِ.

---

(١) قوله: "قد مزجت بشدة... باثنين" ساقط من (ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين).

(٢) في (ب): أنشد.

(٣) ديوانه بشرح عبد الرحمن البرقوقي (٢٠٤/١)، وانظر: الغيث المسجم (٢٨٣/١).

(٤) قال في الإيضاح (٣٩٠): "وفي قول أبي الطيب: (أزورهم وسواد الليل...) مقابلة خمسة بخمسة، على أن المقابلة الخامسة بين (لي) و(بي) فيه نظر؛ لأن اللام والباء فيهما صلتا الفعلين فهما من تمامهما".

والخمسة: (الزيارة - الانثناء)، و(السواد – البياض)، و(الليل – الصبح)، و(الشفاعة – الإغراء)، و(لي – بي).

(٥) في (الأزهريتين): جلالة.

(٦) النزول (٣٢٢-٣٢٣).

(٧) في (ب): نقض.

(٨) في (الأزهريتين): أن.

(٩) في (الأزهريتين): أن.

(١٠) في (ب) و(ص): فلا موقع، وفي(ش): فلا تعرض، وفي (الأزهريتين): فلا معرض.

قَالَ : **قَالَ الصَّفَدِيُّ : وَأَربَابُ أَهلِ البَدِيعِ يُسَمُّونَ هَذَا النَّوعَ بالمُقَابَلَةِ ، وَاستَشهَدُوا فِيهِ بِقَولِهِ تَعَالَى:﴿ z y x w } | { ﴾[الليل:٥–٦] الآيَتَينِ[١] فِي كُلِّ آيَةٍ مَا يُقَابِلُ الأُخرَى، هَكَذَا قَرَّرَهُ الجَمِيعِ[٢].**

وَأَقُولُ: إنَّهُ فَاتَ مِن ذَلِكَ قِسمٌ[٣] فَإنَّ لَفظَة (فَسَنُيَسِّرُهُ) تَكَرَّرَت فِي الآيَتَينِ، وَلَم يَختَلِف مَعنَاهَا[٤]؛ فَمَا تَمَّتِ المُقَابَلَةُ، وَيُحتَمَلُ أَن يَكُونَ (فَسَنُيَسِّرُهُ)[٥] فِي مَعنَى: (فَسَنُعَسِّرُهُ)؛ لأَنَّهُ إذَا تَيَسَّرَ تَعسِيرُهُ كَانَ مُعَسَّرًا، لَكِنَّ ذَلِكَ غَيرُ صَرِيحٍ[٦].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: تَجَرَّأَ هَذَا الرَّجُلُ عَلَى عَادَتِهِ، فَنَسَبَ أَهلَ البَيَانِ إلَى التَّقصِيرِ فِي تَقرِيرِ الآيَةِ عَلَى مُرَادِهِم، وَأَخَذَ يَستَدرِكُ عَلَيهِم مَعنًى غَرِيبًا[٧] لَم يَتَنَبَّهُوا لَهُ[٨] بِزَعمِهِ، فَخَبَطَ خَبطَ عَشوَاءَ، وَلاَ امتِرَاءَ فِي أَنَّ كَلاَمَ أَهلِ البَدِيعِ فِي غَايَةِ الحُسنِ؛ إنَّ الآيَتَينِ اشتَمَلَتَا عَلَى مُقَابَلَةِ أَربَعَةٍ بِأَربَعَةٍ[٩]، قُوبِلَ (أعطى) بِـ(بَخِلَ)، وَقُوبِلَ (اتَّقَى) بِـ(استَغنَى)؛ لأَنَّ المُرَادَ[١] أَنَّهُ زَهِدَ**

---

(١) والمقابلة في الآيات بتمامها قوله تعالى: ﴿ z y x w } | { ~ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ © ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ الليل: ٥ – ١٠.

(٢) انظر: عروس الأفراح (٣٣٥/٤ – ٣٣٦)، المطول (٦٤٤)، ومواهب الفتاح (٤٩٥/٢ – ٤٩٧).

(٣) "قسم" ساقطة من (ز) وفي النزول (إنه فات قسم من ذلك فإن...)

(٤) سقطت كلمة "معناها" من النزول .

(٥) من قوله: " تَكَرَّرَت فِي الآيَتَين ... إلى فسنيسره" سقط (ب) و(ش) و(ص)

(٦) الغيث (٢٨٢/١-٢٨٣)، وفي (الأزهريتين): صحيح.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): مَعنًى لطيفًا ومعنى غريبا.

(٨) في (ش) و(الأزهريتين): لم ينتهوا إليه.

(٩) قال الدسوقي (٢٩٩/٤): "حاصله أن قوله (وأما من بخل...) ...محتو على أربعة أمور مقابلة للأربعة الأولى على الترتيب: فالبخل مقابل للاعطاء ، والاستغناء مقابل للاتقاء ، والتكذيب مقابل للتصديق ، والتيسير للعسرى مقابل للتيسير لليسرى؛ لأن المراد بالتيسير لليسرى التهيؤ للجَنَّة والتيسير للعسرى التهيؤ للنار، فظهر أن المقابلة الرابعة بين مجموع (نيسره لليسرى) ومجموع تيسيره للعسرى لا بين الجزأين الأولين منها لاتحادهما وعدم المقابلة بينها".

انظر: الإيضاح (٣٨٩)، وعروس الأفراح (٣٣٥/٤ – ٣٣٦)، والمطول (٦٤٣ - ٦٤٤)، ومختصر المعاني للتفتازاني (٢٩١/٢)، والأطول (٣٧٨/٢ – ٣٨٠)، ومواهب الفتاح (٤٩٤/٢ – ٤٩٧).

فِيمَا عِندَ الله كَأَنَّهُ مُستَغنٍ عَنهُ فَلَم يَتَّق، أو استَغنَى[٢] بِشَهَوَاتِ الدُّنيَا عَن نَعِيمِ الجَنَّةِ [فَلَم يَتَّق][٣]، فَيَكُونُ الاستِغنَاءُ مُستَلزِمًا لِعَدَمِ الاتِّقَاءِ المُقَابِلِ لِلاتِّقَاءِ[٤]، وَقُوبِلَ (صَدَّقَ) بِـ(كَذَّبَ)، وَقُوبِلَ (اليُسرَى) بِـ(العُسرَى)، وَهَذَا بَيِّنٌ، وَكَأَنَّ الصَّفَدِيَّ خَفِيَ عَلَيهِ مَعنَى اليُسرَى المُصَرَّح بِهَا فِي الآيَةِ [الأُولَى مُقَابِلٌ لِمَعنَى العُسرَى المُصَرَّح بِهَا فِي الآيَةِ][٥] الثَّانِيَةِ، فَأَرَادَ أَن يَجعَلَ المُقَابَلَةَ بَينَ قَولِهِ:(فَسَنُيَسِّرُهُ) الأَوَّل وَالثَّانِي، فَتَمَحَّلَ بِأَن جَعَلَ مَعنَى قَولِهِ: (فَسَنُيَسِّرُهُ لِلعُسرَى) فَسَنُعَسِّرُهُ[٦]، وَهُوَ تَأوِيلٌ رَكِيكٌ لاَ يَلِيقُ حَملُ الآيَةِ عَلَيهِ مَعَ وُجُودِ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي المُقَابَلَةِ غَنِيٌّ عَن هَذِهِ التَّكَلُّفَاتِ[٧] البَعِيدَةِ[٨]. انتَهَى .

قُلتُ: لَانُسَلِّمُ أَنَّهُ مَعنًى رَكِيكٌ؛ إِذ لَا نِزَاعَ أَنَّ تَيسِيرَ العُسرِ عُسرٌ[٩]، فَهُوَ تَأوِيلٌ لاَ يَأبَاهُ اللَّفظُ وَلَا[١٠] العَقلُ، وَلَا يَلزَمُ شَيءٌ فِي حَملِ الآيَةِ عَلَيهِ، غَايَتُهُ أَنَّهُ رَدَّ المَعنَى إِلَى القَائِلِ بِهَذَا التَّأوِيلِ، وَهُوَ تَأوِيلٌ صَحِيحٌ بِهَذَا المَعنَى[١١] كَمَا قَدَّمنَاهُ[١]، أَلَا تَرَى كَيفَ رَدَّ البَدِيعِيُّونَ مَعنَى (استَغنَى)

---

(١) عبارة السعد في شرح التلخيص مع شرح الدسوقي (٢٩٩/٤): "والتقابل بين الجميع ظاهر إلا بين الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله (والمراد باستغنى): أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى عنه فصار ترك طلبه كأنه استغنى عنه أي لا يحتاج إليه مع شدة حاجته إليه فلم يتق أو المراد باستغنى استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق".

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): واستغنى.

(٣) هذه الجملة أثبتها من (ب) ونزول الغيث والإيضاح وشروح التلخيص.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): للاستغناء.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (نزول الغيث).

(٦) من قوله "الأول والثاني... إلى فسنعسره" ساقط من باقي النسخ.

(٧) في سائر النسخ: التكليفات.

(٨) النزول (٣٢٤).

(٩) قال الألوسي في روح المعاني (٥١٢/٣٠): "(فسنيسره) فسنهيئه للخصلة المؤدية إلى (العسرى)، وأصل التيسير من اليسر بمعنى السهولة لكن أريد التهيئة والإعداد للأمر أعني ما يفضي إلى راحة وما يفضي إلى شدة".

وقال ابن عاشور في التحرير والتنوير ٣٨٣/١٥: "التيسير: جعل شيء يسير الحصول".

(١٠) "ولا" ساقطة من (الأزهريتين).

(١١) جملة "بهذا المعنى" ليست في سائر النسخ.

إِلى مُقَابَلَةِ (اتَّقَى) بالتَّأويلِ، فَلَيتَ شِعرِيَ مَاذَا لَزِمَهُم[٢] فِي ذَلِكَ حَيثُ كَانَ المَقَامُ قَابِلاً لِلتَّأويلِ، وَلَا يَلزَمُ مِن كَونِ الصَّفَدِيِّ لَمَحَ هَذَا المَلمَحَ نِسبَةُ أهلِ البَدِيعِ إِلى التَّقصِيرِ، وَلَا بِدعَ أن يَستَدرِكَ المُتَأَخِّرُونَ عَلَى المُتَقَدِّمِينَ مَعنًى أو مَعَانٍ؛ لأنَّ العُلُومَ مِنَحٌ إِلَهِيَّةٌ؛ وَالأذهَانَ مُتَفَاوِتَةٌ، بَل قَد يَظهَرُ لِلمَرجُوحِ فِيهِم مَا لَا يَظهَرُ لِلرَّاجِحِ[٣] قُلتُ[٤] وَلَو بِمَرَاحِلَ، حِكمَةٌ بَالِغَةٌ، وَلَا يَلزَمُ مِن ذَلِكَ تَقصِيرُ الرَّاجِحِ، وَانظُر إِلى قِصَّةِ كَلِيمِ الله مُوسَى، عَلَيهِ السَّلَامُ، مَعَ السَّيِّدِ الخِضرِ، عَلَيهِ السَّلَامُ، مَعَ ثُبُوتِ الخِلَافِ فِي نُبُوَّتِهِ[٥] وَمِن هَذَا التَّقرِيرِ عُلِمَ أَنَّ قَولَهُ: "**خَبَطَ خَبطَ عَشوَاءَ**" مُجَرَّدُ إِسَاءَةٍ لَا طَائِلَ تَحتَهَا، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) في سائر النسخ "كما قدمنا".

(٢) في (ب) و(ش): ألزمهم.

(٣) "للراجح" ليست في (ش)، واستدركها ناسخ (ب) بقوله: لعله للراجح.

(٤) كلمة "قلت" ساقطة من (الأزهريتين) و(ص). وهو الأولى.

(٥) قال القرطبي في كتابه (الجامع لأحكام القرآن) (٣٢٥/١٣): "الخضر نبي عند الجمهور وقيل: هو عبد صالح غير نبي والآية تشهد بنبوته لأن بواطن أفعاله لا تكون إلا بوحي وأيضا فإن الإنسان لا يتعلم ولا يتبع إلا من فوقه وليس يجوز أن يكون فوق النبي من ليس بنبي وقيل: كان ملَكًا أمر الله موسى أن يأخذ عنه مما حمله من علم الباطن. والأول الصحيح".

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: عِندَ إنشَادِهِ لِقولِ شَرَفِ الدِّينِ الحِلَّاوِيِّ**[(١)] **:** [الكامل]

وَبَدَت نَظَـائِرُ ثَغرِهِ فِي قُرطِـــهِ   فَتَشَـابَهَا مُتَخَالِفَــينِ فَأَشـــكَلَا

فَرَأَيتُ تَحتَ البَدرِ سَالِفَةَ الطَّلَا   وَرَأَيتُ فَوقَ الدُّرِّ مُسكِرَةَ الطِّـــلَا[(٢)]

قُلتُ: وَلَو اتَّفَقَ لَهُ أَن يَقُولَ: (سُلَافَة الطِّلَا)؛ لَكَانَ أَحسَنَ، وَلَكِنَّ هَذَا مِن الجِنَاسِ المَعنَوِيِّ[(٣)]**؛ لأَنَّهُ أَرَادَ ذِكرَهُ، فَلم يُسَاعِدهُ الوَزنُ، فَعَدَلَ إِلَى مَا رَادَفَ**[(١)] **ذَلِكَ المَعنَى، وَهَذَا النَّوعُ**

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن أبي الوفاء بن الخطاب، الربعي الموصلي، شاعر، فيه ظرف، دخل في خدمة صاحب الموصل، وتوجه مع الملك الرحيم بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل للاجتماع بهولاكو فمرض ومات بالطريق سنة (٦٥٦هـ).

انظر: فوات الوفيات ١٤٣/١)، النجوم الزاهرة ٦٠/٧)، الأعلام ٢١٩/١).

(٢) البيتان في الغيث (٢٨٥/١)، وفي خزانة الأدب لابن حجة الحموي (٤٦٩/١-٤٧٠)، وأنوار الربيع في أنوار البديع لابن معصوم (٢٢٠/١).

السَالِفَة: صفحة العنق، والطلا: الشخص. قال ابن فارس: " قال الشَّيباني: الطَّلاَ: الشَّخص؛ يقال إنَّه لجميل الطَّلا. وأنشد: (وخدٍّ كمَتْنِ الصُّلَّبيِّ جَلَوْته ... جميل الطَّلا مستشرب الوَرْس أكحلِ). ومنه أيضاً الطُّلْيَة والجمع الطُّلَى: الأعناق. وإنَّما سمِّيت كذا لأنَّها شاخصة، محمولة على الطَّلا الذي هو الشَّخْص". ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (طلى) (٤١٧/٣). وقال الجوهري: "والطَّلا: الشَخص؛ يقال: إنَّه لجميل الطَّلا. وأنشد أبو عمرو: وخَدٍّ كَمَتْنِ الصُلَّبيِّ جَلَوْتَهَ ... جميلِ الطَّلا مُسْتَشْرِبِ اللون أكحَلِ". الصحاح للجوهري (طلا) (٣٩٩/٦).

وقال بها الدين الأربلي: "تفوق الطُّلى ريقاً ونشراً معطراً ... وتحكي الطَّلا جيداً وحسن تلفتِ".

بهاء الدين المنشئ الأربلي (ت٦٩٢هـ)، التذكرة الفخرية، تحقيق د. نوري حمود القيسي ود. حاتم صالح الضامن، المجمع العلمي العراقي، العراق، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، (٢٠٩).

والطِّلا بكسر الطاء: الخمر، فالخمر تكنى الطِّلا كما يكنى الذئب أبا جعدة يريد أن أبا جعدة كنية حسنة للذئب، وهو خبيث. قال الجواليقي: "قال أبو محمد: والعلماء بلغة العرب يجعلون الطِّلا الخمر بعينها ويحتجون بقول عبيد:

هي الخمر تكْنى الطِّلا ... كما الذئب يكنى أبا جعدة". شرح أدب الكاتب (٢٣٥).

وقال صاحب معجم مقاييس اللغة (طلى) (٤١٦/٣): الطِّلا (بالكسر): جنسٌ من الشَّراب، كأنَّه تَخُنَ حتَّى صارَ كالقَطِران الذي يُطلى به". وقال صاحب الصحاح (طلا) (٤٠٠/٦): "وبعض العرب يُسمي الخمر الطِّلاء". وقال الزمخشري في المستقصى (٣١٦/١): " اَلخَمْرُ تُكْنَى الطِّلاَ".

(٣) الجناس المعنوي كما في الخزانة لابن حجة: (٤٦٣/١-٤٦٧) ضربان: تجنيس إضمار وهو: أن يأتي بلفظ يُحضِرُ في ذهنك لفظاً آخر، وذلك اللفظ المحضر يراد به غير معناه، بدلالة السياق، كقوله:

منعم الجسم يحكي الماء رقته   وقلبه قسوة يحكي أبا أوس

استدرَكَهُ المُتَأَخِّرُونَ، وَهُوَ عِندِي بَاطِلٌ(٢)؛ لأنَّ هَذَا البَابَ إذَا فَتَحنَاهُ كَانَ غَالِبُ الشِّعرِ جِنَاسًا مَعنَوِيًّا(٣).

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: لَو فَهِمَ الجِنَاسَ المَعنَوِيَّ مَا هُوَ لَمَا أَلزَمَ بِهَذَا الإِلزَامِ، وَذَلِكَ لأنَّ(٤) الجِنَاسَ المَعنَوِيَّ هُوَ المَكنِيُّ فِيهِ عَن إحدَى الكَلِمَتَينِ المُتَجَانِسَتَينِ، وَيُسَمَّى تَجنِيسَ الكِنَايَةِ، كَقَولِ بَعضِهِم(٥) : [البسيط]**

(وأوس) شاعر مشهور من شعراء العرب، واسم أبيه حجر، فلفظ أبي «أوس» يحضر في الذهن اسمه، وهو (حجر)، وهو غير مراد، وإنما المراد: الحجر.

وتجنيس إشارة وكناية وهو: أن الشاعر يقصد المجانسة في بيته بين الركنين من الجناس فلا يوافقه الوزن على إبرازهما فيضمر الواحد ويعدل بقوته إلى مرادف فيه كناية تدل على الركن المضمر فإن لم يتفق له مرادف الركن المضمر يأتي بلفظة فيها كناية لطيفة تدل عليه. والدماميني ذكر النوع الثاني فقط في تعريف الجناس المعنوي وهو الذي فيه كناية لطيفة تشير للفظ غير المذكور، ولم يذكر الأول.

قال الحموي في كلامه على النوع الثاني من الجناس المعنوي، وهو تجنيس الإشارة: "ومن الكنايات بالمرادف قول شرف الدين بن الحلاوي وهو غاية في هذا النوع:

(وبدت نظائر ثغره في قرطه ... فتشابها متخالفين فأشكلا)

(فرأيت تحت البدر سالفة الطلا ... ورأيت فوق الدر مسكرة الطلا)

أراد أن يجانس بين سالفة الطلا وسلافة الطلا فلم يساعده الوزن فعدل بقوته إلى المسكرة وهي مرادفة السلافة".

(١) في: (ب) و(ش) و(ص): ما زاد من، وفي (الغيث) و(الأزهريتين): ما يرادف.

(٢) قال ابن حجة الحموي في الرد عليه: "ومن غريب ما يحكى أن الشيخ صلاح الدين الصفدي قال في شرح لامية العجم وفي كتابه المسمى بجنان الجناس لما اعترضه الجناس المعنوي قال هذا النوع عندي باطل ولم يتيسر له منه نظم بيت واحد مع كثرة تهافته على الجناس وأنواعه ، قال ابن حجة : والذي يظهر لي أنه عجز عن نظمه فإنه قال في غضون ذلك وقد استخرجت من شعر أبي الطيب المتنبي من الجناس المعنوي قوله :

(حاولن تقريبـــي وخفن مراقبا ... فوضعن أيديهن فوق ترائبا)

وهذا مما يدل على أنه لم يفهمه". خزانة الأدب لابن حجة ٤٦٧/١.

(٣) الغيث (٢٨٥/١).

(٤) في (ب) و(ش): أن.

(٥) هو: دعبل بن علي بن رزين، الخزاعي، يكنى أبا علي، واختلفت المصادر في اسمه وكنيته، كان شاعرا مجيدا بذيء اللسان، هجاء للملوك وأمراء المؤمنين، ومن هم دونهم، صنع على لسانه بكر بن حماد التاهرتي،

إنِّي أحِبُّكِ حُبًّا لَو تَضَمَّنَهُ   سَلمَى سَمِيُّكِ ذَلَّ الشَّاهِقُ الرَّاسِي[(١)]

فَدَلَّ بِقَولِهِ (سَمِيُّكِ)[(٢)] عَلَى أنَّ اسمَ المُخَاطَبَةِ (سَلمَى)، فَجَانَسَ بَينَهُ وَبَينَ (سَلمَى) الَّذِي هُوَ أحَدُ جَبَلَي طَيِّءٍ، وكَذَلِكَ قَولُ الآخَرِ[(٣)] : [المتقارب]

وَتَحتَ البَرَاقِعِ مَقلُوبُهَا   تَدُبُّ عَلَى وَردِ خَدٍّ نَدِ[(٤)]

فَكَنَّى عَنِ العَقَاربِ بِمَقلُوبِ البَرَاقِعِ، وَلاَ شَكَّ أنَّ بَينَ اللَّفظِ المُصَرَّح بِهِ والمَكنِيِّ عَنهُ تَجَانُسًا.

وَقَولُ بَعضِهِم : [الكامل]

أعَلِمتِ بَعدَكِ وَقفَتِي بِالأجرَعِ   وَرِضَى طُلُولِكِ عَن دُمُوعِي الهُجَّعِ

وقيل غيره ممن كان دعبل يؤذيه ويهاجيه، ويقال: إنه هجا مالك بن طوق، فدس عليه من طعنه في قدمه بحربة مسمومة فمات من الغد سنة (٢٤٦هـ).

انظر: الشعر والشعراء (٨٣٨/٢)، تاريخ بغداد (٣٨٢/٨)، العمدة لابن رشيق القيرواني (١٠٣/١)، سير أعلام النبلاء (٥١٩/١١)، الشذرات (١١١/٢).

(١) ديوان دعبل، صنعه د. عبد الكريم الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٣، ١٩٨٣، (١٦٩) وفيه "دكَّ" بدلا من "ذل".

و"السَّمِيُّ: من اسمه اسمك". القاموس مادة (سمو) (٨٥٠). ومنه قوله تعالى: ﴿ \ ] ^ _ ` a b ﴾ [مريم: ٧] فهو على قول جمهور المفسرين : لم نجعل له من قبل مثيلا في الاسم.

قال ابن حجة الحموي: فالكناية اللطيفة في (سميك) لأنها أشعرت أن الركن المضمر في (سلمى) يظهر منه جناس الإشارة بين الركن الظاهر والمضمر في (سلمى) و(سلمى) الذي هو الجبل. خزانة الأدب لابن حجة (٤٦٩/١).

(٢) في (ب): سليمك، وهو تصحيف.

(٣) نسبه ابن دحية الكلبي والعماد الأصفهاني لعلي بن إسماعيل الفهري الأشبوني.

انظر: ابن دحية، المطرب في أشعار أهل المغرب، حققه الأستاذ مصطفى عوض الكريم، مطبعة مصر، الخرطوم، ط١، ١٩٥٤، (١٦٨)، ونسبه المقري التلمساني في (نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (٤٥٢/٣) إلى ابن جاخ الصباغ البطليوسي، وذكر صاحب المطرب من أشعار أهل المغرب (١٨٤) أنها لعلي بن إسماعيل الفهري الأشبوني وأخذها ابن جاخ وادعاها لنفسه، ولم ينسب في الخزانة لابن حجة (٤٦٩/١)، وفي أنوار الربيع لابن معصوم (٢١٩/١).

(٤) وقبله : رأيت الهوادج فيها البدور   عليها البراقع من عسجد

وبعده :   تسالم من وطئت خده   وتلسع قلب الشجي الأبعد

مَطَرَت غَضًا فِي مَنزِلَيكِ فذَاوِيًا فِي أربُعٍ وَموَجَّجاً فِي أضلُعِ [١]

وكَذَلِكَ قولُ الآخَرِ يَهجُو مُغَنِّيًا[٢] **ثقِيلاً : [مجزوء الرمل]**

قالَ: غَنَّيتُ[٣] **ثقِيلاً قُلتُ: قد غَنَّيتَ نَفسَكَ**[٤]

فإذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ عَلِمتَ أنَّهُ لَيسَ فِي بَيتِ الحِلاَّوِيِّ جِنَاسٌ مَعنَوِيٌّ[٥]**، وَأنَّهُ إذَا فُتِحَ بَابُ هَذَا النَّوعِ مِنَ البَدِيعِ لاَ يَكُونُ غَالِبُ الشِّعرِ جِنَاسًا مَعنَوِيًّا، بَل وُقُوعُ هَذَا النَّوعِ بِالتَّفسِيرِ المَذكُورِ قَلِيلُ الوُجُودِ فِي الشِّعرِ.**[٦] انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: هَذِهِ مُشَاحَّةٌ فِي تَسمِيَةِ هَذَا النَّوعِ - وَهُوَ الإتيَانُ بِاللَّفظِ المُرَادِفِ مَعنًى - جِنَاسًا[٧] مَعنَوِيًّا، وَهُوَ صَحِيحٌ، لَا نُسَلِّمُ حَصرَهُ فِي المَكنِيِّ فِيهِ عِندَ ضَيِّقِ العَطَنِ[٨] بِهَا كَمَا قَالَ هَذَا المُعتَرِضُ بَل لِـــمَا هُوَ أَعَمُّ مِنهُ، عَلَى أنَّ مَا استَشهَدَ بِهِ مِن قَولِهِ: سَلمَى سَمِيُّكِ، رَاجِعٌ إِلَيهِ مِن حَيثُ المَعنَى بِحَسَبِ مَا دَلَّ عَلَيهِ سَمِيُّكِ[٩]، وَيُسَمَّى تَجنِيسَ الإِشَارَةِ أيضًا وَمِنهُ : [الرمل]

---

(١) البيتان لابن الدهان. انظر: أبو الفرج مهذب الدين عبد الله بن أسعد الموصلي (ت ٥٨١هـ)، الديوان، حققه وأعد تكملته عبد الله الجبوري، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٣٨٨، ١٩٦٨، (٢٥) وفيه "الهمع" مكان "الهجع"، وفي الأزهريتين: "طلوعك" بدلا من "طلولك". والبيت الثاني غير موجود في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين). وقال هذه القصيدة في أشهر ملوك الإسلام، ألا وهو صلاح الدين الأيوبي.

(٢) في (ب): غنيا.

(٣) في (أ): قد غنيت.

(٤) البيت نسب لعلي بن عبد الرحمن الصقلي أو لابن حمديس. انظر: الوافي بالوفيات (٢٣٠/٢١)، وخزانة الأدب لابن حجة (٤٦٩/١).

(٥) في (ب) و(ش): معنى، وفي (الأزهريتين): لمعنى.

(٦) النزول (٣٢٦-٣٢٧).

(٧) في (ب): جناسيا.

(٨) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): طبق الفطن.

(٩) في (ب): سليمك.

حُلِقَت لِحيَةُ مُوسَى بِاسمِهِ وَبِهَارُونَ إذَا مَا قُلِبَا[١]

قَالَ المُطَرِّزِي[٢]: "وَبَعضُهُم لَا يَعُدُّ هَذَا فِي بَابِ التَّجنِيس"[٣] فَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَ الصَّفَدِيُّ؛ لِـــجَوَازِ أَن تَكُونَ العِلَّةُ مَا ذَكَرَهُ مِن أَنَّ فَتحَ بَابِ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى مَا قَالَ مِن أَنَّ غَالِبَ الشِّعرِ يَكُونُ جِنَاسًا مَعنَوِيًّا، قُلتُ: وَلِدُخُولِ بَابِ الاستِخدَام[٤] فِيهِ إِمكَانٌ، وَبِالجُملَةِ فَهِيَ مُشَاحَّةٌ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ؛ إِذ لَا بَدعَ[٥] فِي تَسمِيَتِهِ جِنَاسًا مَعنَوِيًّا، وَاللهُ يَقُولُ الحَقَّ، وَهُوَ يَهدِي السَّبِيلَ.

---

(١) لم أجد البيت في ديوان أبي العتاهية، وهو في الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧١، ١٩٥٢، (٤٣٠) وبعده:

إنَّ هَارُونَ إذَا مَا قُلِبَا ... صَيَّرَ الذَّقنَ سَرِيعًا عَجَبَا

قال أبو يعقوب المغربي: "فقد أشير بقوله "باسمه" إلى موسى بمعنى آلة الحلق وهو مجانس لموسى العلم والمراد بموسى رجل مسمى به في الجملة وتمامه: وبهارون إذا ما قلبا وقلب هارون نوراه وهو مصنوع يزال به الشعر معروف". مواهب الفتاح (٦١١/٢ – ٦١٢).

ولم أجد (نوراه) في المعاجم بل وجدت الـــ(نورة) وهذا لأن الكلمة تكتب بدون ألف أصلا (هرون)، فيصبح مقلوب هرون (نورة). "(النورة) العلامة وحجر الكلس وأخلاط من أملاح الكالسيوم والباريون تستعمل لإزالة الشعر". انظر: لسان العرب (نور) (٣٨١/١٤). والمعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزّيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، المكتبة العلمية، مجمع اللغة العربية، مصر، (٩٧١/٢)

(٢) هو: أبو الفتح، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، برهان الدين الخوارزمي المطرزى: أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية. ولد في جرجانية خوارزم، ودخل بغداد حاجا (سنة ٦١٠) وتوفى في خوارزم. كان رأسا في الاعتزال. من كتبه (الايضاح) في شرح مقامات الحريري، انتقد ياقوت (في معجم البلدان) بعض ما جاء فيه من التعريف بأسماء الأماكن ولم يسمه، و(المصباح) في النحو، و(الاقناع بما حوى تحت القناع)، وله معجم لغوي فقهي (المُغرب).

انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (٣٦٩/٥)، الزركلي، الأعلام (٣٤٨/٧).

(٣) ربما يكون هذا الكلام في كتابه في علم البديع وهو كتاب مازال مخطوطا، ذكره صاحب كشف الظنون (٢٣٣/١).

(٤) قال في مختصر المعاني (٣٠٠/٢-٣٠١): "الاستخدام أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره المعنى الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، ثم يراد بالآخر معناه الآخر".

(٥) في (ب): يدع.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَمَا أحسَنَ قولَ شَمسِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ التِّلمِسَانِيِّ مَنقُولًا مِن خَطِّهِ:** [الطويل]

فكَم يَتَجَافَى خَصرُهُ وَهوَ نَاحِلٌ وكَم يَتَحَالَى رِيقُهُ وَهوَ بارِدُ

وكَم يَدَّعِي صَوناً وَهَذِي جُفُونُه بِفترَتِهَا لِلعَاشِقِينَ تُوَاعِـــدُ[1]

قُلتُ: هَذَا هُوَ السِّحرُ الحَلَالُ، الَّذِي يَلعَبُ بِالعُقُولِ، وَيَدَعُ الإعجَابَ بِحُسنِهِ يَقُومُ وَيَقُولُ[2].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ**: **أطنَبَ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي استِحسَانِ هَذَينِ البَيتَينِ، وَهُمَا جَدِيرَانِ بِذَلِكَ، إلاَّ أنَّ الشَّطرَ الثَّانِي مِنَ البَيتِ الأوَّلِ فِيهِ نَقدٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِن قَصَدَ التَّورِيَةَ:**

بِمَا يُقَالُ فِي العُرفِ: (فُلانٌ يَتَحَالَى): إِذَا أَظهَرَ حَلاَوَةَ الشَّمَائِلِ وكَانَ عَلَى خِلافِ ذَلِكَ وَلَعَمرِي إِنَّ لَهُ تَوجِيهًا[3] **فِي العربيةِ**[4].

وبِمَا يُقَالُ أيضًا فِي عُرفِ التَّخَاطُبِ (فُلانٌ بَارِدٌ)[5] **: إِذَا كَانَ سَمِجَ الحَرَكَاتِ خَارِجًا عَنِ الاعتِدَالِ فِي الأخلاَقِ مُبَايِنًا لأهلِ اللَّطَافَةِ فَهَذَا المَعنَى -وَإِن أَمكَنَتِ التَّورِيَةُ بِهِ**[6] **فِي الجُملَةِ- فَهُوَ غَيرُ مُنَاسِبٍ فِي مَقَامِ الغَزَلِ.**

وَإِن لَم يَقصِدِ ذَلِكَ فَلاَ وَجهَ لِلتَّعَجُّبِ مِن أَنَّ رِيقَهُ يَتَحَالَى وَهُوَ بَارِدٌ، وَلاَ يَصِيرُ مُنَاسِبًا لِسِيَاقِ الكَلاَمِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ تَجَافِيَ الخَصرِ مَعَ كَونِهِ نَاحِلاً أمرٌ يُمكِنُ التَّعَجُّبِ مِنهُ، وَكَذَلِكَ دَعوَى الصِّيَانَةِ مَعَ المُوَاعَدَةِ بِالجُفُونِ، وَلَيسَ بَردُ الرِّيقِ مَعَ حَلاَوَتِهِ بِهَذِهِ المَثَابَةِ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ[7]. انتَهَى كَلامُهُ.

---

(١) تجافى: لم يلزم مكانه ومال من جانب إلى جانب . والفترة: الضعف والانكسار.

انظر: الديوان (٩٢)، وخزانة الأدب لابن حجة (٢٨٠/٣)، ومعاهد التنصيص (٢٠٩/٢)، وتزيين الأسواق في أخبار العشاق (٢٤٠/٢).

(٢) الغيث (٢٨٩/١).

(٣) في نزول الغيث: لوجها.

(٤) جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس في مادة (حلو) (٩٤/٢): "تحالت المرأة إذا أظهرت حلاوةً، كما يقال تباكى وتعالى، وهو إبداؤه للشَّيء لا يخفَى مثله. قال أبو ذؤيب:

فشأنَكَها إنِّي أمينٌ وإنَّني ... إذا ما تَحَالَى مِثلُها لا أَطُورُها".

(٥) النزول: من أن فلانا بارد.

(٦) "به" ليست في (الأزهريتين).

(٧) النزول (٣٢٨-٣٢٩).

قُلتُ: أَمَّا قَصدُ التَّورِيَةِ بِالمَعنَى الَّذِي ذَكَرَهُ فَغَيرُ مُنَاسِبٍ لِـــمَقَامِ الغَزَلِ كَمَا قَالَ، وَأَمَّا قَولُهُ: "**وَإِن لم يَقصِدِ ذَلِكَ فَلَا وَجهَ لِلتَّعَجُّبِ مِنهُ**"، فَغَيرُ مُسَلَّمٍ، بَل لَهُ[(١)] وَجهٌ وَهُوَ: تَعَاقُبُ الازدِيَادِ فِي الحَلَاوَةِ -(أَلَا تَرَى إِلَى قَولِهِم: هَذَا اللَّفظُ كُلَّمَا كُرِّرَ حَلَا عَلَى الأَسمَاعِ، فِيهِ نَوعُ تَعَجُّبٍ مِن حَيثُ إِنَّه رُبَّمَا مَجَّتِ الأَسمَاعُ مِنهُ[(٢)] لِكَثرَةِ تَكَرُّرِهِ) وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ يَحلو[(٣)]، وَذَلِكَ مِن حَيثُ إِنَّ لَهُ حَلَاوَةً وَهُوَ كُلُّ وَقتٍ يَأخُذُ فِي ازدِيَادِهَا[(٤)]، فَفِيهِ نَوعُ تَعَجُّبٍ مِن هَذِهِ الحَيثِيَّةِ.

فَإِن قُلتَ: مُرَادُ المُعتَرِضِ إِمكَانُ التَّعَجُّبِ بَينَ الأَمرَينِ (أَعنِي الحَلَاوَةَ وَالبَردَ). قُلتُ: ازدِيَادُ الحَلَاوَةِ مَعَ استِمرَارِ[(٥)] بَقَاءِ[(٦)] البُرُودَةِ أَمرٌ يُمكِنُ التَّعَجُّبُ مِنهُ، وَلَا نِزَاعَ لِذِي ذَوقٍ ظَرِيفٍ فِي حَلَاوَةِ كَلَامِ ابنِ العَفِيفِ[(٧)] فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) في (ش) "للمرأة" مكان "بل له" .

(٢) جملة "فيه نوع تعجب من حيث أنَّه ربما مجت الأسماع منه" ساقطة من (الأزهريتين).

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): لكن مع تكرره ذلك هو يحلو.

(٤) صُحفت الكلمة وحُرِّفت في (ب) إلى: ارديدها.

(٥) في (الأزهريتين) و(ش): استمرارها.

(٦) "بقاء" ليست في (الأزهريتين) و(ش) و(ص).

(٧) في (ز) وحاشية (ظ): المصنف.

قال: **قال الصَّفديُّ عندَ الكلامِ على قولِه : [البسيط]**

وَالرَّكبُ مِيلٌ عَلَى الأكوَارِ مِن طَربٍ صَاحٍ[1] وَآخَرُ مِن خَمرِ الكَرَى ثَمِلِ[2]

وَكَانَ أصلُ (مِيلٌ): مُيلًا[3] بضَمِّ المِيمِ، كَمَا تَقُولُ: أحْمَـرُ وَحُمْرٌ، وَلَكِنَّهُم استَثقَلُوا الضَّمَّةَ قَبلَ حَرفِ العِلَّةِ، وَهُوَ اليَاءُ، فَقَلَبُوا الضَّمَّةَ إلَى جِنسِ مَا بَعدَهَا، فَكَانَت كَسرَةً، كَمَا فِي: بِيعَ وَقِيلَ، وَكَمَا فِي: مِيزَانٍ وَمِيعَادٍ، وَالأصلُ ضَمُّ أوَائِلِ هَذِهِ الأربَعَةِ، وَلَكَن فَعَلُوا بِهَا مَا ذَكَرتُ لَكَ[4].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: هَذَا صَرِيحٌ فِي أنَّ أصلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِن: مِيزَانٍ وَمِيعَادٍ: (مُفعَالٌ) بِضَمِّ المِيمِ، وَهَذَا - لَعَمرِي - غَايَةُ العَجَبِ[5]، فَإنَّ كُلًّا مِن هَاتَينِ الكَلِمَتَينِ فَاؤُهَا وَاوٌ[6]؛ لأنَّ (مِيزَانًا) مَأخُوذٌ مِنَ الوَزنِ، وَ(مِيعَادًا) مِنَ الوَعدِ[7]، فَإذَا كَانَتِ المِيمُ مَضمُومَةً -كَمَا قَالَ- فَمَا المُوجِبُ لِقَلبِ هَذِهِ الوَاوِ يَاءً؟ مَعَ أنَّ اليَاءَ لَو وَقَعَت فِي هَذَا المَحَلِّ، وَكَانَ قَبلَهَا ضَمَّةٌ قُلِبَت وَاوًا، كَمَا فِي: مُوقِظٍ وَمُوسِرٍ[8]؛ إذ أصلُهُمَا: مُيقِظٌ ومُيسِرٌ، هَكَذَا بِضَمِّ المِيمِ، وَهُمَا مَأخُوذَانِ**

---

(١) في (ش): ساق.

(٢) الديوان (٣٠٣).

والــ(مِيل): جمع أميَل وهو الذي لا يستوي على السّرج ، والأكوار: جمع كُور، وهو القَتَب –وهو رحل صغير على قدر السنام-، والطرب: خفة تلحق الإنسان لشدة حزن أو سرور . والظاهر هنا أنه الحزن لأنه جاء في سياق شدة السهر، والكرى: النّعاس.

(٣) "ميلا" ليست في (التركيتين)، وفي (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(الغيث المسجم): وكان أصله ميل بضم الميم.

(٤) الغيث (٣٠٤/١).

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): التعجب.

(٦) في (ب):أولها او، وفي (ش): أولها لا ميزان، وفي (الأزهريتين) و(التركيتين): أولها واو.

(٧) أصل (ميزان) مِوزَانٌ وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء ومثلها (ميعاد). انظر: أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣، (٣٠٦/٣)، والصحاح (وزن) (١٠٢/٦)، وابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥، ١٩٩٥، (٩٥).

(٨) في (ب) و(ش): ومسرور.

قال ابن الحاجب في الشافية (٩٥): "وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، والياء واوا إذا انضم ما قبلها، نحو: ميزانٍ وميقاتٍ، وموقظٍ وموسرٍ".

مِنَ: اليَقظَةِ وَالمَيسَرَةِ[١]، **فَقُلِبَتِ**[٢] **اليَاءُ وَاوًا لِوُقُوعِهَا سَاكِنَةً بَعدَ ضَمَّةٍ**[٣]، **فَلاَ وَجهَ حِينَئِذٍ لِقَلبِ الوَاوِ يَاءً فِي هَذَا المَوضِعِ، ثُمَّ لا خِلَافَ أَنَّ وَزْنَ مِيزَانٍ وَمِيعَادٍ (مِفعَالٌ) بِكَسرِ المِيمِ، وَأَنَّ هَذِهِ الكَسرَةَ أَصلِيَّةٌ فَمَا هَذَا الخَبطُ؟!** [٤]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ كَلامَهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ أَصلَ مِيعَادٍ وَمِيزَانٍ (مُفعَالٌ) بِضَمِّ المِيمِ، بَل إِنَّ الأَصلَ ضَمُّ مَا قَبلَ الوَاوِ السَّاكِنَةِ فِيهِمَا لاستِثقَالِ الانتِقَالِ مِنَ الكَسرَةِ إِلَيهَا؛ وَلِهَذَا[٥] قَلَبُوا الوَاوَ يَاءً [٦] بَعدَهَا لِلمُجَانَسَةِ، كَمَا[٧] فِي مُوقِظٍ وَمُوسِرٍ، وَلَكِنَّهُم لَمَّا أَرَادُوا بِنَاءَ[٨] اسمِ الآلَةِ مِنَ الوَزنِ أَدخَلُوا المِيمَ مَكسُورَةً فِي مَحَلِّ مَا حَقُّهُ الضَّمُّ كَانَ[٩] بِحَسَبِ الأَصلِ كَمَا تَقَدَّمَ[١٠]، فَقَلَبُوا الوَاوَ يَاءً[١١] لانكِسَارِ مَا قَبلَهَا، فَصَارَ (مِفعَالا) كَمَا هُوَ حَقُّ اسمِ الآلَةِ، فَعَلَى هَذَا يُحمَلُ قَولُهُ: **"وَالأَصلُ ضَمُّ أَوَائِلِ هَذِهِ الأَربَعَةِ"**، أَمَّا فِي بِيعَ وَقِيلَ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي مِيزَانٍ وَمِيعَادٍ فَاعتُبِرَ أَنَّ الأَصلَ ضَمُّ مَا قَبلَ الوَاوِ السَّاكِنَةِ، فَصَارَ إِلَى مَا صَارَ إِلَيهِ بِالتَّصرِيفِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) في النزول: اليسر.

(٢)في (ب): فقبلت.

(٣) انظر كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت (٤٥٩/٣) ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني (٢٣٥/٢و٢٦٥)، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي (١٥٤).

(٤) النزول (٣٣٠-٣٣١).

(٥) في (ص): وبهذا.

(٦) في (ب) و(ص): الياء واوا.

(٧) في (ب) و(ص) و(الأزهريتين): "لا" مكان "كما".

(٨) في (الأزهريتين) و(ص): بها.

(٩) زيادة من (الأزهريتين) و(ب) و(ص).

(١٠) من قوله "ولهذا قلبوا الياء واوا... إلى تقدم" سقط من (ش).

(١١) كلمة "ياء" سقطت من (ز) . ومن قوله "بعدها للمجانسة كما في ... إلى ياء" ساقط من (ش).

قالَ الصَّفَدِيُّ عِندَمَا أنشَدَ قولَ عَنتَرَةَ: [الكامل]

إنّي امرُؤٌ مِن خَيرِ عَبسٍ مَنصِباً شَطري وَأَحمِي سَائِري بالمُنصُلِ(١)

وَهَذَا البَيتُ يُؤَيِّدُ قولَ مَن لَـحَّنَ النَّاسَ فِي إطلَاقِهِم سَائِرًا عَلَى الجَميعِ، وَإنَّمَا هُوَ بِمَعنَى البَاقِي، فَمَن قالَ: قدِمَ سَائِرُ الحَاجِّ، وَيُرِيدُ جَمِيعَهُم(٢) **فقد لَـحَنَ، وَأَنشَدَ الحَريريُّ**(٣) **فِي (دُرَّةِ الغَوَّاص)**(٤) **شَاهِدًا**(٥) **عَلَى هَذِهِ الدَّعوَى قولَ الشَّاعِرِ :** [الطويل]

---

(١) شرح ديوان عنترة، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه مجيد طراد، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٥، ١٩٩٤، (١٢٦)

قال ابن فارس في مقاييس اللغة (نصل) (٤٣٢/٥-٤٣٣): "والنَّصل: نَصلُ السَّيفِ وَالسَّهم سُمِّيَ لِبُرُوزِهِ وَصَفَائِهِ".

وقال الرازي في مادة (نصل) (٦٦٣): "المُنصُل بضم الصاد وفتحها السيف". محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، عنني بترتيبه محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

وقال أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني (٢٤٠/٨) في شرح هذه الأبيات : "يقول إن أبي من أكرم عبس بشطري والشطر الآخر ينوب عن كرم أمي فيه ضربي بالسيف فأنا خير في قومي ممن عمه وخاله منهم وهو لا يغني غنائي وهذه الأبيات قالها في حرب داحس والغبراء".

(٢) "ويريد جميعهم" ساقطة من: (ب) و(ش).

(٣) هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان بن الحريري، البصري، الأديب، الشافعي، من مؤلفاته: المقامات، ملحة الإعراب، درة الغواص في أوهام الخواص. توفي سنة (٥١٦هـ).

انظر: معجم الأدباء (٢٦١/١٦)، سير أعلام النبلاء (٤٦٠/١٩)، بغية الوعاة (٢٥٧/٢).

(٤) قال الحريري في درة الغواص (٣): "ومن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة يقولون قدم سائر الحاج واستوفى سائر الخراج ، فيستعملون (سائراً) بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي ومنه قيل لما يبقى في الإناء سؤر والدليل على صحة ذلك أن النبي عليه السلام قال لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوةٍ ((اختر أربعاً منهن وفارق سائرهن)) أي: من بقي بعد الأربع اللائي تختارهن ولما وقع سائر في هذا الموطن بمعنى الباقي الأكثر منع بعضهم من استعماله بمعنى الباقي الأقل والصحيح أنه يستعمل في كل باقٍ قل أو كثر...". الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٢٩٩، (٣).

(٥) في (ب) و(ش): وَرد جميعهم شاهدا.

تَرَى[١] الثَّورَ فِيهَا يُدخِلَ[٢] الظِّلِّ رَأسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إلَى الشَّمسِ أجمَعُ[٣]

وَغَالِبُ النَّاسِ لَا يَكَادُ يَسلَمُ مِن هَذَا اللَّحنِ عَلَى أنَّ صَاحِبَ (الصِّحَاح) قالَ: "وَسَائِرُ النَّاس: جَمِيعُهُم"[٤] [٥].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **مِنَ النَّاسِ مَن أنكَرَ استِعمَالَ سَائِرٍ بِمَعنَى الجَمِيعِ،** قَالَ: **وَقَد قَالَ أبُو مَنصُورٍ الأزهَرِيُّ فِي (تَهذِيبِ اللُّغَةِ): "أهلُ اللُّغَةِ[٦] اتَّفَقُوا عَلَى أنَّ مَعنَى سَائِرٍ: البَاقِي، قَالَ هَذَا المُنكِر[٧] وَلاَ التِفَاتَ إلَى قَولِ الجَوهَرِيِّ فِي ذَلِكَ، فَإنَّهُ مِمَّن لاَ يُقبَلُ قَولُهُ فِيمَا[٨] يَنفَرِدُ بِهِ، وَقَد حُكِمَ عَلَيهِ بِالغَلَطِ فِي هَذَا مِن وَجهَينِ، أحَدُهُمَا:**

تَفسِيرُ ذَلِكَ بِالجَمِيعِ.

---

(١) في (ب): يرى.

(٢) في (التركيتين) وكتاب الإبانة في اللغة: (مُدْخَلَ).

(٣) البيت دون نسبة في مصادري. انظر: الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥، ١٩٨٥، (١٠٠)، والكتاب (١/١٨١)، وفي معاني القرآن للفراء، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ٢/٨٠)، والقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٩٢هـ)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، عيسى البابي الحلبي، ط٤، ١٣٨٦، ١٩٦٦، (٤٦٥)، ودرة الغواص في أوهام الخواص (٣)، وسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، الإبانة في اللغة العربية الشريفة وإبانة الكلام، تحقيق أ.د. جاسر خليل أبو صفية وأ.د. محمد حسن عواد ود.عبد الكريم خليفة ود.صلاح جرّار ود. نصرت عبد الرحمن، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، (١/٢٢٩)

(٤) الصحاح (سير) ٢/٣٧٣.

(٥) الغيث (١/٣٣٢).

(٦) "أهل اللغة" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(٧) في تهذيب الأسماء واللغات: "قال الشيخ".

ويقصد بالمنكر: الأزهري قال السيوطي في المزهر: "قال ابن الصلاح في مشكلات الوسيط: قال الأزهري في تهذيبه : أهلُ اللغة اتَّفقوا على أن معنى (سائر) الباقي ولا التفات إلى قول الجوهري فإنه ممَّن لا يُقبَل ما يَنفَرِد به".

جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، (١/ ١٣٦).

(٨) في النزول: فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي فَصلِ (سَيَرَ)، وَحَقُّهُ أَن يَذكُرَهُ فِي فَصلِ (سَأَرَ)؛ لأَنَّهُ مِنَ (السُّؤرِ) بِالهَمزِ: وَهُوَ بَقِيَّةُ الشَّرَابِ وَغَيرِهِ"[١].

قَالَ الشَّيخُ مُحيي الدِّينِ النَّوَوِيُّ[٢] فِي (تَهذِيبِ الأَسمَاءِ وَاللُّغَاتِ): "استِعمَالُ سَائِرٍ بِمَعنَى الجَمِيعِ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ لَم يَنفَرِد بِهَا الجَوهَرِيُّ، بَل وَافَقَهُ عَلَيهَا الإِمَامُ أَبُو مَنصُورٍ الجَوَالِيقِيُّ[٣] فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ (شَرحُ أَدَبِ الكَاتِبِ)، فَذَكَرَ أَنَّ (سَائِرَ) بِمَعنَى: الجَمِيعِ، وَاستَشهَدَ عَلَى ذَلِكَ[٤]، وَإِذَا اتَّفَقَ هَذَانِ الإِمَامَانِ عَلَى نَقلِهَا فَهِيَ لُغَةٌ.

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري (سار) (١٥٩٢/٢)، وتهذيب الأسماء واللغات (٦٢٤) للنووي.

(٢) هو: يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا، محي الدين النووي الشافعي، حافظ، زاهد، ولد في (نوا) من قرى حوران بسورية وإليها نسبته، من كتبه: المنهاج شرح صحيح مسلم، رياض الصالحين، الأذكار، التبيان في آداب حملة القرآن، شرح المهذب للشيرازي، تهذيب اللغات والأسماء. توفي سنة (٦٧٦هـ).

انظر: تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، ط١، (٣٩٥/٨)، الشذرات (٣٥٤/٥)، النجوم الزاهرة (٢٧٨/١)، الأعلام (١٤٩/٨).

(٣) هو: موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الجواليقي، أبو منصور البغدادي اللغوي، المتوفى سنة (٤٥٠هـ)، ومن تصانيفه: المعرب، شرح أدب الكاتب، تكملة اصلاح ما تغلط فيه العامة.

انظر: سير أعلام النبلاء (٨٩/٢٠)، كشف الظنون (١٧٣٩/٢)، الأعلام (٣٣٥/٧).

قال النووي قبل هذا: "وقد استعمل الغزالي –رحمه الله- (سائر) بمعنى الجميع، وهي في مواضع كثيرة من (الوسيط)". وانظر: أبو منصور الجواليقي، شرح أدب الكاتب، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠، (٤٨)

(٤) قال أبو منصور : "ومما يدل على أن سائرا قد يكون بمعنى الجميع، ما أنشدنيه أبو زكريا عن أبي العلاء المعري:

لو أن من يزجر الحمام ... يقوم يوم وردها مقامي

إذا أضل سائر الأحلام

وقال الأحوص:

فجلتها لنا لبابة لما ... وقذ النوم سائر الحراس

وقال ذو الرمة:

أصاب خصاصة فبدا كليلاً ... كلا وانفل سائره انفلالاً".

انظر: أبو منصور الجواليقي، شرح أدب الكاتب، (٤٨).

وَقَالَ ابنُ دُرَيدٍ[١]: سَائِرُ الشَّيءِ يَقَعُ عَلَى مُعظَمِهِ وَجُلِّهِ وَلاَ يَستَغرِقُهُ كَقَولِهِم: جَاءَ سَائِرُ بَنِي فُلاَنٍ، أي: جُلُّهُم[٢]، وَلَكَ سَائِرُ المَالِ أي: مُعظَمُهُ، قَالَ ابنُ بَرِّيٍّ[٣]: وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قولِهِ[٤] قولُ مُضَرَّسٍ[٥]: [الطويل]

فَمَا حَسَنٌ أن يَعذِرَ المَرءُ نَفسَهُ وَلَيسَ لَهُ مِن سَائِرِ النَّاسِ عَاذِرُ [٦]

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ: [البسيط]

مُعَرِّسًا فِي بَيَاضِ الصُبحِ وَقعَتُهُ[٧] وَسَائِرُ السَّيرِ[٨] إلاّ ذَاكَ مُنجَذِبُ[٩]

---

(١) هو: محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية، الأزدي البصري، اللغوي، يكنى أبا بكر، كان آية في الحفظ، وقيل: ابن دريد أعلم الشعراء وأشعر العلماء، وهو صاحب المقصورة، وله كتاب الجمهرة، ورواة العرب، وغريب القرآن ولكن لم يكمله. توفي سنة (٣٢١هـ).

انظر: المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، معجم الشعراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٩، ١٩٦٠، (٤٢٥)، معجم الأدباء للحموي (ت ٦٢٦)، (٢٤٥٩/٦)، إنباه الرواة للقفطي (ت ٦٤٦هـ)، ٩٧/٣، سير أعلام النبلاء للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ٩٦/١٥، الشذرات لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، (٢٨٩/٢).

(٢) في (ب): خليهم.

(٣) هو: أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، من علماء اللغة العربية، من تصانيفه: اللباب في الرد على ابن الخشاب، انتصر فيه للحريري، وله أيضا حواشي على الصحاح، وحواشي على درة الغواص للحريري. توفي سنة (٥٨٢هـ).

انظر: بغية الوعاة ٣٤/٢، تاريخ التراث العربي المجلد الثامن ٣٩٩/١، الأعلام ٧٣/٤).

(٤) أي قول الجوهري في الصحاح أن سائرا بمعنى جميع.

(٥) هو: مضرس بن ربعي بن لقيط، الفقعسي الأسدي، شاعر جاهلي، محسن متمكن، قال المرزباني: له خبر مع الفرزدق، وقال الزركلي: فإن صح هذا فلا يكون جاهليا.

انظر: أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي (ت٣٧٠هـ)، المؤتلف والمختلف، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨١، ١٩٦١، (٢٩٢)، المرزباني معجم الشعراء ٣٠٧، الخزانة للبغدادي (٢٢/٥)، الأعلام (٢٥٠/٧).

(٦) في (ب): غادر.

(٧) في (أ): وقفته.

(٨) في (ش) و(الأزهريتين): الناس.

(٩) ديوان ذي الرمة، حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢، ١٩٨٢، (٤٠/١). والبيت الذي قبله:

المُستَثنَى[١] التَّعريسُ مِنَ السَّيرِ، فَسَائِرٌ بِمَعنَى الجَمِيعِ"[٢]. انتَهَى.

قَالَ: **قُلتُ: وَإِذَا كَانَ القَائِلُ بِأنَّ سَائِرًا بِمَعنَى الجَمِيعِ يُوَافِقُ عَلَى أنَّهُ يُطلَقُ[٣] وَيُرَادُ بِهِ البَاقِي، فَكَيفَ تَقُومُ الحُجَّةُ عَلَى رَدِّ قَولِهِ بِبَيتِ عَنتَرَةَ[٤] وَيُلَحَّنُ[٥] بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ[٦].** انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَعَلَّ الشَّيخَ - رَحِمَهُ اللهُ - حَمَلَتهُ دَاعِيَةُ التَّعَصُّبِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، فَمَنَعَتهُ إمعَانَ النَّظَرِ فِي مَعَانِي الألفَاظِ، فَيَنظُرُ غَالِبَ مَبَاحِثِهِ وَهُوَ غَيرُ مُرتَاضٍ، أو مِن حَسَدِهِ لَهُ مُغتَاظٌ[٧]، فَلَيتَ[٨] شِعرِي هَذِهِ المُوَافَقَةُ[٩] فِي هَذَا الإطلَاقِ عَلَى أنَّهُ حَقِيقَةٌ أو مَجَازٌ، لَا سَبِيلَ إلَى الأوَّلِ لامتِنَاعِ مُوَافَقَةِ المَانِعِ مِن إطلَاقِهَا عَلَى (الجَمِيعِ) حَقِيقَةً؛ إذ هِيَ مُوَافَقَةُ القَائِلِ نَفسِهِ عَلَى الاشتِرَاكِ، عَلَى

زارَ الخَيالُ لَمَيّ هاجِعاً لَعِبَت ... بِهِ التَنائِفُ وَالمَهرِيَّةُ النُجُبُ

قال ابن فارس في مقاييس اللغة (عرس) (٢٦٣/٤-٢٦٤): " ومن الباب التَّعريس: نُزول القوم في سفَرٍ من آخِرِ الليل، يقعون وَقعةً ثم يرتحلون ومنه هذا البيت". وقال عبد القادر البغدادي في خزانته (٣٦٤/٣) : "والهاجع: النائم، والتعريس: الإقامة في آخر الليل. ومعرساً: صفة هاجعاً. أي: زارني خيال ميّ وأنا معرّس نائم. وجملة: في بياض الصبح وقعته، صفة لقوله: معرساً. يريد الوقعة التي ينامها عند الصبح؛ لأن كل من سار ليلته فذلك وقت إراحته ونومه. ويروى: وسائر الليل. ومنجذب: خبر سائر، أي: ماض. وقوله: إلا ذاك، استثناء للتعريس من السير. وهذا البيت من قصيدة طويلة لذي الرمة مطلعها: (ما بال عينك منها الماء ينسكب)".

قال النووي في تهذيب الأسماء (٦٢٤) : فسائر في البيت بمعنى: الجميع.

(١) في تهذيب الأسماء واللغات: "(إلا ذاك) المستثنى...".

وعبارة الأزهري في تهذيب اللغة " وأما قوله: وسائرُ الناس هَمَجٌ فإن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي".

(٢) هذا نهاية كلام النووي الذي نقله من كتابه تهذيب الأسماء واللغات، صححه وخرج أحاديثه عادل مرشد، وعامر غضبان، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠، ٢٠٠٩، (سار) (٦٢٤).

(٣) "على أنَّه يطلق" كررت في (ز).

(٤) زاد في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) : "وَيُطلَقُ وَيُرَادُ بِهِ البَاقِي".

(٥) في (الأزهريتين): يلحق.

(٦) النزول (٣٣٣-٣٣٦).

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): معتاض.

(٨) في (ش) و(الأزهريتين): قلت: ليت.

(٩) في (ب): المواقعة.

أَنَّهُ لم يُنَبِّه علَى المُوَافَقَةِ مَن قَبلَهُ، خَاصَّةً فِي هَذَا المَعنَى المَذكُور، ولَا سَبِيلَ إِلَى الثَّانِي؛ لِفَوَاتِ[١] مَعنَى المُوَافَقَةِ فِي الإِطلَاقِ الحَقِيقِيِّ مِن جِهَةِ هَذَا المُطلِقِ، [ولِتَحقُّقِ][٢] كَونِهَا حَقِيقَةً فِي البَابِ[٣] عِندَ القَائِلِينَ بِهِ، فَأَينَ مَعنَى المُوَافَقَةِ؟ فَتَأَمَّل ذَلِكَ، ولَيسَ لِلصَّفَدِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي ذَلِكَ إِلَّا جَعلُهُ قَولَ عَنتَرَةَ مُقَوِّيًا[٤] لِـمَا عَلَيهِ الأَكثَرُ، بِمَا[٥] فِي ذَلِكَ[٦] مِنَ المُنكَر.

---

(١) في (ب): لفوات كونها.

(٢) في (أ): وليحقق. وما أثبت من (ش) و(الأزهريتين).

(٣) في (ب): الباقي.

(٤) في (الأزهريتين): معنويا، وفي (ص): معونا.

(٥) لعلها فما. أي هو يستفهم ما الـمُنْكَرُ في هذا الذي قاله الصفدي؟. وإذا لم تكن الجملة استفهامية فيكون تقديرها هكذا: مقويا لما عليه الأكثر بما في ذلك المُنْكِر. فنُسقِط كلمة (من). والله أعلم.

(٦) من قوله: "وليس الصَّفَدِي... إلى في ذلك" ساقط من (ش).

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَمَا أنشَدَ قولَ نَاصِرِ الدِّين حَسَنِ بنِ النَّقِيبِ**[١] **:** [الوافر]

وَمَا أنسَاهُ فِي النَّيرُوزِ لَمَّـــا ... تَأمَّرَ والإمَارَةُ فِيـــــهِ تَكفِي

وَقَد أومَت إلَيهِ كُلُّ كَفٍّ ... رَأت ذَاكَ القذَالَ بِكُلِّ خُفٍّ

فَطُرِّزَ عُنقُهُ بِالصَّفعِ مِنَّـــا ... وَمَـــا أنمُوذَجُ التَّطرِيزِ مُخفِي[٢]

مَا استَعمَلَ أحَدٌ التَّطرِيزَ أحسَنَ[٣] **مِن هَذَا، خُصُوصًا وَقَد رَشَّحَهُ**[٤] **بِقَولِهِ مُخفِي**[٥]**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ : لَقَدِ استَطَابَ الشَّيخُ هَذَا التَّطرِيزَ ، وَبَالَغَ فِي استِحسَانِ الصَّفعِ ، وَاستَجَادَ**[٦] **هَذِهِ الأبيَاتَ مَعَ أنَّ التَّورِيَةَ فِيهَا**[٧] **عَامِّيَّةٌ لابُدَّ فِيهَا مِن ارتِكَابِ لَحنٍ**[٨]**، وَذَلِكَ أنَّ**

---

(١) هو: الحسن بن شاور بن طرخان بن الحسن، بن النقيب الكناني المعروف بالنفيسي، شاعر له ديوان مقاطيع، وكتاب منازل الأحباب. توفي سنة (٦٨٧هـ). انظر: الأعلام ١٩٢/٢، فوات الوفيات ٣٢٤/١.

(٢) لم أجد الأبيات في غير الغيث المسجم.

التطريز في اللغة: هو جعل الثوب مطرزا أي معلما بخطوط، وذكروا في تعريفه إصطلاحا قولين: الذي ذكره ابن أبي الإصبع في تحرير التحبير(٣١٤) وهو الأشهر في تعريفه: "أن التطريز: أن يبتدئ المتكلم أو الشاعر بذكر جمل من الذات غير مفصلة، ثم يخبر عنها بصفة واحدة من الصفات مكررة بحسب العدد الذي قدره في تلك الجملة الأولى، فتكون الذوات في كل جملة متعددة تقديراً والجمل متعددة لفظا كقول ابن الرومي وافر:

أموركم بني خاقان عندي ... عجاب في عجاب في عجاب

قرون في رؤوس في وجوه ... صلاب في صلاب في صلاب".

وهناك قول آخر ذكره الجوهر المكنون يفسره بأنه اشتمال الصدر على جزأين مخبر عنه ومتعلقه والعجز على الخبر مقيدا بمثله كقوله : التسبيح في الصلاة نور على نور". اللب المصون على الجوهر المكنون، لأحمد الدمنهوري، مصطفى البابي الحلبي، د.ت، (١٦٧).

(٣) في (ب): أهذا.

(٤) في (ش): وشحه.

والترشيح في الاستعارة هي: "التي اقترنت بما يلائم المستعار منه" انظر: مختصر المعاني (٢٣٩/٢ – ٢٥٩). والمراد هنا أنه ذكر ما يناسب التطريز وهو مخفي الذي أوهم أنه أراده وهو يريد معنى آخر.

(٥) الغيث (٣٣٧/١).

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): واستحسان.

(٧) في (الأزهريتين): فيه.

(٨) في (النزول): للحن.

قولَهُ (مُخفِي) إنَّما يَتِمُّ فِيهِ الإيهَامِ[(١)] إذَا كَانَ مَضمُومَ المِيمِ[(٢)] هَكَذَا؛ لأنَّ العَوَامَّ يُسَمُّونَ بَعضَ أنوَاعِ التَّطرِيزِ بالمُخفِي، وَهُوَ اسمُ فَاعِلٍ مِن أخفَى، وَاعتِبَارُ ذَلِكَ فِي الأبيَاتِ هَذِهِ غَيرُ لائِقٍ؛ إذِ المَقصُودُ أنَّ أنمُوذَجَ التَّطرِيزِ المَذكُورِ كَانَ ظَاهِرًا غَيرَ خَافٍ، أو مُظهَرًا لَيسَ بِمُخفَى، فَلا يَكمُلُ المَقصُودُ وَالحَالَةُ هَذِهِ فَتَأَمَّلهُ[(٣)]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: هَذِهِ مُجَرَّدُ إِسَاءَةٍ مِن غَيرِ مُوجِبٍ، وَمَا الظُّلمُ فِيهَا بِخَفِيٍّ[(٤)] عَلَى ذِي ذَوقٍ، وَكَيفَ يَلِيقُ بِأهلِ العِلمِ ذَلِكَ؟! وَلَكِن بَالَغَ فَخَسِرَ هُنَالِكَ، هَذَا مَا يَختَصُّ بِالصَّفَدِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ -.

وَأَمَّا قَولُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى أَبيَاتِ ابنِ النَّقِيبِ: "**إنَّ التَّورِيَةَ فِيهَا عَامِّيَّةٌ**"، فَهُوَ غَيرُ قَادِحٍ فِي شِعرِ المُوَلَّدِين حَتَّى قَالَ بَعضُهُم: إنَّهُ أَلطَفُ وَأَظرَفُ؛ لاطِّلاعِ الخَاصِّ وَالعَامِّ عَلَى ذَلِكَ المَعنَى المُشتَهِرِ فِي العُرفِ العَامِّيِّ[(٥)].

وَأَمَّا قَولُهُ: "**إنَّ المَقصُودَ أنَّ أنمُوذَجَ التَّطرِيزِ ظَاهِرٌ غَيرُ خَافٍ، فَهُوَ غَيرُ لائِقٍ**" بِمَعنَى أَنَّهُ مَدخُولُ النَّفيِ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ غَيرُ لَائِقٍ؛ لأنَّ النَّفيَ[(٦)] هُوَ يُسَمَّى النَّوعَ المُستَقِرَّ تَسمِيَتُهُ فِي العُرفِ العَامِّيِّ[(٧)]، فَبَيَّنَتْ[(٨)] ظُهُورَ غَيرِهِ مِن أنوَاعِ التَّطرِيزِ، فَيَتِمُّ المَعنَى المَقصُودُ، وَالعَجَبُ كَونُهُ[(٩)]

---

(١) في (ب): إبهام، وفي (ش): أنها، وفي (الأزهريتين): إلا إذ.

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): في هذه الأبيات.

(٣) النزول (٣٣٧-٣٣٨).

(٤) في (ش): مخفي، وفي (الأزهريتين): بمخفي، وفي (ص): يخفى.

(٥) قال ابن طباطبا: "وستعثر في أشعار المولَّدين بعجائب استفادوها ممن تقدمهم، ولطفوا في تناول أصولها منهم، ولبسوها على من بعدهم، وتكثروا بأبداعها فسلمت لهم عند إدعائها، للطيف سحرهم فيها، وزخرفتهم لمعانيها...". ابن طباطبا، محمد بن أحمد العلوي (ت ٣٢٢)، عيار الشعر، تحقيق وتعليق د. محمد زغلول سلام، توزيع منشأة المعارف بالاسكندرية، ط٣، د.ت، (٤٦). وانظر: الثعالبي، يتيمة الدهر (٢٥/١-٢٦)، ابن رشيق القيرواني، العمدة (١٣٩/١).

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): المنفي.

(٧) سقط من (ش) قوله "وأما قوله أن المقصود أن أنموذج... العامي".

(٨) في سائر النسخ : فيثبت.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): من كونه من.

مِن لُطَفَاءِ الشُّعَرَاءِ فِي زَمَانِهِ -وَاللَّطَافَةُ تُدرَكُ فِي شِعرِ المُوَلَّدِينَ بِأدنَى مُلَابَسَةٍ[١]- كَيفَ أُخِذَ فِي مَهيَعِ التَّنَطُّعِ[٢] بِهِ، وَلَو فُتِحَ البَابُ فِيهِ، لأَمكَنَ إِفسَادُ غَالِبِ كَلَامِ مِثلِهِ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

(١) في (الأزهريتين): "بأدنى ما أثبته".

(٢) في (ب): مهيع النبطع، وفي (ش): مهيا التنطع به، (الأزهريتين): مبيع التنطع.

قال ابن فارس في مقاييس اللغة (هيع) (٢٥/٦): "والمهيع: الطريق الواسع الواضح". والمقصود: أن ابن النقيب من كبار لطفاء الشعراء في زمانه كيف تعمق وتنطع في الرد عليه ولو فتح الباب لأفسد معظم شعر المولدين.

قالَ: **قالَ الصَّفديُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ:** [البسيط]

تَنَامُ عَنِّي(١) وَعَينُ النَّجمِ سَاهِرَةٌ　　　وَتَستَحِيلُ وَصِبغُ اللَّيلِ لَم يَحُلِ(٢)

(عَينُ): مَرفُوعٌ عَلَى أنَّهُ مُبتَدَأ، وَ(النَّجمِ): مَجرُورٌ بالإضَافَةِ، وَالإضَافةُ هُنَا مَعنَويَّة، وَهِيَ مُقدَّرَةٌ باللاَّمِ، وَ(سَاهِرَةٌ): مَرفُوعٌ عَلَى أنَّهُ خَبَرُ المُبتَدَأ، وَالأحسَنُ أن تَكُونَ (سَاهِرَةٌ) مَنصُوبَةً عَلَى الحَالِ، وَالخَبَرُ يَكُونُ مَحذُوفًا، كَمَا قُرِئَ: ﴿ ^ عُصبَةً ﴾(٣) [يوسف: ٨]، **مَعنَى ذَلِكَ: وَنَحنُ نُرَى عُصبَةً، كَذَلِكَ يُقدَّرُ هُنَا: وَعَينُ النَّجمِ تُرَى سَاهِرَةً(٤).**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: الظَّاهِرُ رَفعُ (سَاهِرَةٌ) عَلَى الخَبَرِيَّةِ، وَأمَّا نَصبُهُ عَلَى أن يَكُونَ حَالاً مِن مُقدَّرٍ فَبَعِيدٌ؛ إذ فِيهِ تَقدِيرُ مَا لاَ حَاجَةَ إلَيهِ، وَتَكَلُّفٌ لِمَا هُوَ مُستَغنًى عَنهُ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلاَ عِبرَةَ بِهِ، وَقَد تَقَرَّرَ فِي صِنَاعَةِ العَرَبِيَّةِ أنَّ الكَلاَمَ إذَا دَارَ(٥) بَينَ أن يُحمَلَ عَلَى وَجهٍ لاَ تَقدِيرَ فِيهِ، وَوَجهٍ فِيهِ تَقدِيرٌ(٦)، فَحَملُهُ عَلَى مَا لاَ تَقدِيرَ فِيهِ أولَى، وَهَذَا المُصَنِّفُ لَم يَرضَ بِدَعوَى(٧) المُسَاوَاةَ بَينَ الوَجهَينِ، بَل جَعَلَ المُحتَاجَ إلَى التَّقدِيرِ أرجَحَ.**

---

(١) في سائر النسخ: عيني.

(٢) الديوان (٣٠٣).

وصبغ الليل: لون الليل. قال الدميري في مختصر اللاَّميَّة: "والصحيح في البيت (صَبَغ) بالفتح، وتستحيل: تتغير. يقول: أتنام عنّي وهذه عين النجم تراها ساهرة لما أقاسيه وأكابده من الفكرة، وتستحيل عليَّ وصبغ الليل كما تراه لم يَحُل ولم يتغيّر". (١٧٦).

(٣) هذه القراءة شاذة ليست من القراءات العشر المتواترة. قال السمين الحلبي في الدر المصون (٤٥٢/٦): "والواو في (ونحن عصبة) للحال، فالجملةُ بعدها في محل نصب على الحال. والعامَّةُ (أي جميع القراء العشرة) على رفع "عُصبة" خبراً لــ"نحن". وقرأ أمير المؤمنين بنصبها على أن الخبر محذوف، والتقدير: نحن نُرى أو نجتمع فيكون "عصبة" حالاً، إلا أنه قليلٌ جداً، وذلك لأن الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إلا بشروطٍ ذكرها النحاة نحو "ضَرَبي زيداً قائماً" و "أكثر شُربي السَّويقَ ملتوتاً". قال ابن الأنباري: "هذا كما تقول العرب: "إنما العامريُّ عِمَّتَه" أي: يتعمَّم عِمَّته". وانظر: الزمخشري، الكشاف (٤٢١/٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢٨٣/٥).

(٤) الغيث (٣٤٠/١-٣٤١).

(٥) في (الأزهريتين): دل.

(٦) "ووجه فيه تقدير" ساقطة من (الأزهريتين).

(٧) كلمة "بدعوى" سقطت من باقي النسخ.

فإن قلتَ: إنَّمَا دَعَاهُ إلى هَذَا مَا ذَكَرَهُ مِن أنَّ النَّصبَ فِيهِ مَعنَى التَّقريعِ وَالتَّوبِيخ؛ إذِ المَعنَى - عَلَى زَعمِهِ – (أَتَنَامُ عَنِّي[١] وَهَذِهِ عَينُ النَّجمِ تُرَى سَاهِرَةً لأجلِي، وَتَستَحِيلُ[٢]، وَهَذَا صِبغُ[٣] اللَّيلِ يُرَى غيرَ حَائِلٍ؟! وَفِي[٤] تَقدِيرِهِ هَكَذَا[٥] تَوبِيخٌ لَهُ)[٦]، وَإذَا جُعِلَت (سَاهِرَةٌ) خَبَرًا لِعَينِ النَّجمِ وَ(لَم يَحُل) خَبَرًا عَن (صِبغُ اللَّيلِ)، فَاتَ هَذَا المَعنَى[٧]، قُلتُ: هَذِهِ دَعوَى مُجَرَّدَةٌ عَن دَلِيلٍ[٨]، فَلاَ نُسَلِّمُ أنَّ وَجهَ النَّصبِ يَقتَضِي[٩] التَّقرِيعَ وَالتَّوبِيخَ[١٠] دُونَ وَجهِ الرَّفعِ، وَلاَ أعلَمُ لافتراقِ[١١] الصُّورَتَينِ مِن هَذِهِ الحَيثِيَّةِ[١٢] وَجهًا، وَاللهُ أعلَمُ[١٣].

قُلتُ: لَقَد تَعَدَّى هَذَا المُعتَرِضُ مَألُوفَ التَّألِيفِ، فَلَم يُحسِن فِي كَلَامِ الصَّفَدِيِّ التَّصرِيفَ، وَتَعَقَّبَ[١٤] بِعَقدِ عَزمٍ مَحلُولٍ، فَقَطَعَ العِلَّةَ عَنِ المَعلُولِ[١٥]، فَأدنَ[١٦] مَاذَكَرَهُ عِلَّةً فِي الحَالِ، وَجَعَلَهُ فِي حَيِّزِ[١٧] السُّؤَالِ، وَهَذَا لَعَمرِي يُشبِهُ التَّدلِيسَ، وَإلَّا فَنَظمُ كَلَامِ الصَّفَدِيِّ وَقَد[١٨] يُقَدَّرُ

---

(١) في سائر النسخ: عيني.

(٢) النزول: وتستحيل علي.

(٣) (ب): سمع.

(٤) (ب): وأفي.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): هذا.

(٦) الغيث (٣٤١/١).

(٧) نقل الدماميني مضمون كلام الصفدي انظر: الغيث (٣٤١/١).

(٨) في نزول الغيث: الدليل.

(٩) في سائر النسخ: مقتض.

(١٠) في (الأزهريتين) و(النزول): مقتض للتقريع والتوبيخ.

(١١) في (ش) و(الأزهريتين): لاقتران.

(١٢) في (ب): الحقيقة.

(١٣) النزول (٣٣٩ - ٣٤٠).

(١٤) في (التركيتين): وتعقبه.

(١٥) في (ص): والمعلول. ويقصد بالعلة (وعين النجم ساهرة) والمعلول (تنام عني).

(١٦) في (الأزهريتين) و(ش) و(ك): فاذا، وفي (ف): فإذن، وفي (ص): فمأخذ.

(١٧) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): خبر.

(١٨) في(ب): ولم، وفي (ش): ترك بياضا، وفي (التركيتين): وكذا.

هَهُنَا: وَعَينُ النَّجمِ تُرَى سَاهِرَةً؛ إذِ المَعنَى: أتَنَامُ عَنِّي[١] وَهَذِهِ عَينُ النَّجمِ تُرَى سَاهِرَةً لأجلِي[٢]، وَتَستَحِيلُ[٣] عَلَيَّ وَهَذَا صِبغُ اللَّيلِ يُرَى غَيرَ حَائِلٍ؟! وَفِي تَقدِيرِهِ تَوبِيخٌ لَهُ؛ لِكَونِهِ مِن ذَوِي الحَوَاسِّ، وَقَد نَامَ عَنهُ وَاستَحَالَ عَلَيهِ، وَهَذَانِ[٤] غَيرُ حَاسَّينِ، وَمَعَ هَذَا فَقَد سَهِرَت عَينُ النَّجمِ وَرُئِيَت فِي حَالَةٍ غَيرَ نَائِمَةٍ، وَلَم يَستَحِلِ صِبغُ اللَّيلِ رَحمَةً لَهُ وَرِقَّةً[٥].

وَإذَا جَعَلتَ (سَاهِرَةٌ) خَبَرًا لِعَينِ النَّجمِ وَ(صِبغُ) مُبتَدَأً وَ(لَم يَحُل) الخَبَرَ، وَكَانَتِ الجُملَةُ فِي المَوضِعَينِ فِي تَقدِيرِ الحَالِ ذَهَبَ مَعنَى التَّقرِيعِ وَالتَّوبِيخِ الَّذِي تَقَرَّرَ، وَيَعُودُ المَعنَى: أتَنَامُ عَنِّي وَالحَالَةُ مِنَ النَّجمِ وَاللَّيلِ كَذَا؟!

وَإِن شِئتَ قَدَّرتَ (عَينُ النَّجمِ) خَبَرًا، وَالمُبتَدَأُ مَحذُوفٌ، تَقدِيرُهُ: وَهَذِهِ عَينُ النَّجمِ سَاهِرَةً، فَيَكُونُ فِيهِ مَعنَى زَائِدٌ فِي التَّوبِيخِ؛ لأنَّكَ إذَا قُلتَ: أيَخفَى عَلَيكَ مَا أرَدتُ وَالطِّفلُ قَد فَهِمَهُ[٦]، هَكَذَا نَظمُ كَلَامِهِ، فَقَطَّعَهُ، وَاعتَرَضَ بِأنَّهُ لَا يُصَارُ إلَى مَا فِيهِ تَقدِيرٌ حَيثُ حَمَلَهُ عَلَى مَا لَا تَقدِيرَ فِيهِ، وَهَذَا مَحَلُّهُ حَيثُ لَا نُكتَةَ وَلَا لَطِيفَةَ فِي المَعنَى، فَعُلِمَ سُقُوطُ اعتِرَاضِهِ الأوَّلِ.

وَأمَّا الاعتِرَاضُ الثَّانِي: فَقُصَارَى الأمرِ فِيهِ عَدَمُ عِلمِهِ بِالفَرقِ[٧]، وَعَدَمُ عِلمِهِ لَا يَستَلزِمُ عَدَمَهُ[٨]، وَغَايَتُهُ أنَّ فِيهِ دِقَّةً مُدرَكَةً لِذَوِي الأفهَامِ السَّلِيمَةِ عَنِ الحَسَدِ، الرَّاجِيَةِ مِنَ اللهِ المَدَدَ، رَزَقَنَا اللهُ السَّلَامَةَ فِي المُعتَقَدِ، وَخَاتِمَةَ الخَيرِ عِندَ انتِهَاءِ الأمَدِ.

---

(١) في سائر النسخ: عيني.

(٢) قوله " إذ المعنى: أتَنَامُ عَنِّي... لأجلي" ساقط من (ص).

(٣) في (ب) و(ش) و(ص): ويستحيل.

(٤) في (ب): وهذا. ويقصد (بهذان) النجم وصبغ الليل.

(٥) في (ب) و(ش) و(ص): ورقا، وفي (الأزهريتين): وارقا. والرِّقُّ مصدر للفعل: رَقَّ، انظر المعجم الوسيط، مادة (رقق) (٣٦٦/١).

(٦) في (الأزهريتين): فهي.

(٧) في (ب): بالفراق.

(٨) هناك قاعدة عند المنطقيين تقول: عدم العلم ليس علما بالعدم، وعدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود. انظر: ابن تيمية الحراني، الرد على المنطقيين، طبعة المطبعة القيمة، ١٣٦٨، ١٩٤٩، (١٠٠).

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ :** [البسيط]

إنِّي أُرِيدُ طُرُوقَ الحَيِّ من إضَمٍ   وقد حَمَاهُ رُمَاةُ الحيِّ مِن ثُعَلِ(١)

(إنَّ): حَرفٌ يَنصِبُ الاسمَ وَيَرفَعُ الخَبَرَ، وَإنَّمَا عَمِلَت هَذَا العَمَلَ؛ لأنَّها وَأخَوَاتِهَا أشبَهَتِ الفِعلَ(٢)**، وَذَكَرَ وَجهَ الشَّبَهِ**(٣)**، ثُمَّ قَالَ: فَأُعطِيَ هَذَا البَابُ أحسَنَ حَالَاتِ العَمَلِ وَأقوَاهَا، وَهُوَ تَقدِيمُ المَفعُولِ عَلَى الفَاعِلِ، فَشُبِّهَ اسمُهَا بِالمَفعُولِ، وَخَبَرُهَا بِالفَاعِلِ، فَإن قُلتَ: أحسَنُ الحَالَاتِ لِلفِعلِ**(٤) **تَقدِيمُ الفَاعِلِ، قُلتُ: إنَّمَا مُنِعَ لِيَكُونَ لِلأصلِ**(٥) **مَزِيَّةٌ، وَتُعلَمَ**(٦) **فَرعِيَّةُ إنَّ وَبَابِهَا فِي العَمَلِ**(٧)**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: الجَوَابُ مُقتَضٍ لِتَسلِيمِ مَا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ مِن أنَّ**(٨) **أحسَنَ الحَالَاتِ تَقدِيمُ الفَاعِلِ وَمُقَرَّرٌ**(٩) **لِذَلِكَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ أوَّلاً حَيثُ قَالَ: "فَأُعطِيَ هَذَا البَابُ أحسَنَ حَالَاتِ العَمَلِ، وَهُوَ تَقدِيمُ المَفعُولِ عَلَى الفَاعِلِ"**(١٠) **فَالتَّنَاقُضُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ**(١). انتَهَى كَلَامُهُ.

---

(١) الديوان (٣٠٣)، وفيه وفي (الأزهريتين): وقد حماه رماة من بني ثعل.

الطروق: المجيء بالليل، وإضم: قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٢١٥/١): "قال ابن السكيت: إضم واد يشق الحجاز حتى يفرغ في البحر. وأعلى إضم القناة التي تمر دُوَينَ المدينة. وقيل: إضم واد لأشجع وجهينة. ويوم إضم من أيامهم. وعن نصر: إضم أيضا جبل بين اليمامة وضرية. وقال غيره: ذو إضم ماء بين مكة واليمامة عند السمينة يطؤه الحاج". وبنو ثعل بطن من بطون طي قال المغيري في المنتخب في ذكر نسب قبائل العرب (٧٩): "ومن بطون طي بنو ثعل بن عمرو بن الغوث من طيء، وهم المعروفون بالإجادة في الرمي...". عبد الرحمن بن حمد بن زيد المغيري، الكتاب المنتخب في ذكر قبائل العرب، تقديم علي السيد صبح المدني، دار المدني، جدة، د.ت، (٧٩).

(٢) الغيث: (٣٦٥/١).

(٣) قال في الغيث (١/ ٣٥٦): "ووجه الشبه أن معنى إن: أكدتُ وحققتُ، وكأن: شبهتُ، ولكن: استدركتُ، وليت: تمنيتُ، ولعل: ترجيتُ، ولأنها مفتوحات الآخر كما انفتح آخر الفعل، ولأنها تدخلها نون الوقاية كالفعل".

(٤) (ش): لا فعل.

(٥) في (ب) و(ش): الأصل.

(٦) في (ص): وتعرف.

(٧) الغيث (٣٥٦/١).

(٨) "أن" سقطت من (ب) و(ش) و(الأزهريتين).

(٩) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): وتقرر، وفي (ص): وقدر.

(١٠) الغيث (٣٥٦/١). اتفقت جميع النسخ على أنها "تقديم الفاعل على المفعول" وما أثبت من الغيث المسجم.

قُلتُ: بَلِ الظَّاهِرُ عَدَمُ التَّنَاقُضِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ أَحسَنَ الحَالَاتِ لِبَابِ (إنَّ) الَّتِي هِيَ فَرعُ الفِعلِ تَقدِيمَ المَفعُولِ، وَأَحسَنَ الحَالَاتِ لِلفِعلِ الَّذِي هُوَ أَصلٌ[٢] تَقدِيمَ الفَاعِلِ، فَأَورَدَهُ سُؤَالًا، وَأَجَابَ بِمَزِيَّةِ[٣] الفَرعِ عَلَى الأَصلِ فِيهِ، فِي بَابِ (إنَّ)، وَهَذَا بَيِّنٌ لَاتَنَاقُضَ فِيهِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) النزول (٣٤١).

(٢) في (التركيتين): الأصل.

(٣) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): بلزوم مزية. وفي (التركيتين): سؤالا وجوابا بلزوم.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ: [البسيط]**

فَسِر[1] بِنَا فِي ذِمَامِ اللَّيلِ مُعتَسِفًا فَنَفحَةُ الطِّيبِ تَهدِينَا إِلَى الحِلَلِ[2]

وَتَأتِي -يَعنِي[3] (إِلَى)- بِمَعنَى (مَعَ)[4]، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالَ بَعضُهُم فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ I J K L M ﴾ [النساء: ٢]، **بِمَعنَى مَعَ أَموَالِكُم[5]، وَلَيسَ بِشَيءٍ؛ لأَنَّهَا[6] لَو كَانَت بِمَعنَى**

---

(١) في (ب): فشر. وهو تصحيف.

(٢) الديوان (٣٠٤)، وفيه: مهتديا بنفحة بدل معتسفا فنفحة.

الذمام: الحُرمة، والاعتساف: الأخذ بغير دليل، والحلل: جمع حلة وهي جماعة بيوت القوم.

(٣) "يعني" ليست (ش) و(الأزهريتين).

(٤) قال في مغني اللبيب (١٠٤) عند تعداده لمعاني حرف الجر (إلى): "والثاني: المعية وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر. وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في (من أنصاري إلى الله) وقولهم: الذود إلى الذود إبل والذود من ثلاثة إلى عشرة ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال". وذكر ذلك العوتبي في الإبانة في اللغة (٣٧٩/١).

(٥) قال النحاس في معاني القرآن (٩/٢): "قيل المعنى (مع أموالكم)، والأجود أن تكون (إلى) في موضعها ويكون المعنى (ولا تضموا أموالهم الى أموالكم)". أبو جعفر النحاس، معاني القرآن الكريم، تحقيق محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩، ١٩٨٨، (٩/٢).

وقال السمين الحلبي في الدر المصون (٥٥٦/٣-٥٥٧): "قوله: {إِلَى أَموَالِكُم} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن "إلى" بمعنى "مع" كقوله: {إِلَى المَرَافِقِ}، وهذا رأي الكوفيين. والثاني: أنها على بابها، وهي ومجرورها متعلقة بمحذوف على أنها حال، أي: مضمومةً أو مضافةً إلى أموالكم. والثالث: أن يضمَّن "تأكلوا" معنى "تَضُمُّوا" كأنه قيل: ولا تضمُّوها إلى أموالكم آكلين".

وقد رَدَّ أبو البقاء والزجاج كون (إلى) بمعنى (مع) قال أبو البقاء: "وقيل: هي بمعنى (مع) وليس بشيء؛ فإن (إلى) لا تصلُح أن تكون بمعنى (مع)، ولا قياسَ يعضِّده". أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٨، (٢١٦/١). والزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ) إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م، (٨٠٦/٣).

(٦) في (أ) و(ب) و(ش) و(ص): لأنه، وما أثبت من (الغيث المسجم) و(الأزهريتين).

(مَعَ) لأمكَنَ أن تُقدَّرَ بمَعنَى (مَعَ) فِي كُلِّ مَوَاضِعِهَا، كَمَا يُقَدَّرُ ابتداءُ الغَايَةِ فِي (مِن) فِي كُلِّ مَوَارِدِهَا[١]، ولَا يُمكِنُ ذَلِكَ فِي (إلَى)، فلَا تَقُل فِي (سِرتُ إليك): إنَّهَا بمَعنَى (مَعَ)[٢].

قَالَ المُتَعَقِّبُ مُتَهَكِّمًا علَيهِ: **هَكَذَا[٣] تَكُونُ الإلزَامَاتُ القَويَّةُ! ولَعَمرِي إنَّهُ يَلزَمُ عَلَى هَذَا إنكَارُ أن تَكُونَ (مِن) لِلتَّبعِيضِ[٤] مَثلاً؛ إذ يُقَالُ عَلَى هَذَا التَّقدِيرِ: لَو كَانَت مُفِيدَةً لِلتَّبعِيضِ لَصَحَّ تَقدِيرُهَا مُبَعِّضَةً فِي كُلِّ الأمَاكِنِ، لَكِنَّهَا لَيسَت كَذَلِكَ، فلاَ تَكُونُ لِلتَّبعِيضِ بِهَذَا الوَجهِ[٥] كَمَا أنَّ (إلَى) لَمَّا لَم يَصِحَّ أن تُقدَّرَ فِي كُلِّ المَوَاطِنِ بمَعنَى[٦] (مَعَ) لَم يَتَأتَّ القَولُ بأنَّهَا تَرِدُ بِمَعنَاهَا، ولاَ شَكَّ أنَّ إنكَارَ التَّبعِيضِ[٧] بِهَذَا الوَجهِ لَم يَقُل بِهِ أحَدٌ، ولاَ يُعرَفُ لِمُتَقَدِّمٍ ولاَ مُتَأَخِّرٍ[٨].**
انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَم يَشتَغِل بِهَذَا الإشكَالِ بِحَملِهِ[٩]، فَأوقَعَ التَّهَكُّمَ فِي غَيرِ مَحَلِّهِ، فَإنَّ كَلَامَ الصَّفَدِيِّ إنَّمَا أجرَاهُ[١٠] عَلَى طَرِيقِ إلزَامِ مَن جَعَلَ (إلَى) بِمَعنَى (مَعَ) بِحَسَبِ الوَضعِ، كَمَا هُوَ فِي[١١] المُدَّعَى فِي كَونِهَا لِلانتِهَاءِ، فَيَلزَمُ حِينَئِذٍ مُلَاحَظَةُ المَعنَى الحَقِيقِيِّ فِي جَمِيعِ مَوَارِدِهَا المَجَازِيَّةِ المُستَعمَلَةِ هِيَ فِيهِ كَمَا فِي (مِن) المَوضُوعَةِ لِابتِدَاءٍ خَاصٍّ، فَمِن ثَمَّ ادَّعَى جَمَاعَةٌ[١٢] فِيهَا أنَّ

---

(١) في (ب): ها فقط وهو تحريف، (ش): هولا وهو تحريف أيضا.

(٢) الغيث (٣٧٦/١).

(٣) (ش): هذا وهو تحريف.

(٤) (ب): التبعيض.

(٥) جملة (بهذا الوجه) ليست في سائر النسخ ونزول الغيث.

(٦) في نزول الغيث: "بمع".

(٧) قوله "كما أن إلى لما لم... التبعيض" غير موجود في سائر النسخ.

(٨) النزول (٣٤٢ – ٣٤٣).

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): كم يشتغل في هذا الإشكال بحمله، وفي (التركيتين): لم يستعمل في هذا الإشكال تحمله.

(١٠) في (ز): أجره، وفي (ظ): أجزاه.

(١١) "في" ساقطة من (الأزهريتين) وهو الأولى. وفي (التركيتين): "كما في...".

(١٢) قال السيوطي: "فمن أنكر التبعيض المبرد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري وقالوا هي للابتداء " همع الهوامع (٢١٣/٤).

سَائِرَ مَعَانِيهَا رَاجِعَةٌ إِلَيهِ، هَذَا مُرَادُهُ بِهَذَا الإِلزَامِ، وَعَدَمُ[1] الإِفصَاحِ بِهِ وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ السَّهوِ مِنهُ، وَإِلاَّ فَالاعتِرَاضُ[2] يَكُونُ حِينَئِذٍ مُدرَكًا لِلأَغبِيَاءِ، فَضلاً عَنِ الأَذكِيَاءِ، فَقَبِيحٌ نِسبَةُ عَدَمِ إِدرَاكِهِ لِمِثلِ الصَّفَدِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - فَيَجِبُ الاعتِذَارُ عَنهُ بِمَا ذُكِرَ، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) في (الأزهريتين): مع عدم.

(٢) في (ب): فاعتراض.

قالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ: [البسيط]**

فَالحُبُّ حَيثُ العِدَى وَالأُسدُ رَابِضَةٌ حَولَ الكِنَاسِ[١] لَهَا غَابٌ مِنَ الأَسَلِ[٢]

(حَيثُ) ظَرفُ مَكَانٍ، وَهُوَ مَبنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَإِنَّمَا بُنِيَ؛ لأَنَّهُ أَشبَهَ الحَرفَ مِن حَيثُ الِاستِعمَالُ؛ إذ كَانَ يَحتَاجُ إِلَى صِلَةٍ مِثلِ (الَّذِي)[٣] وَيُوصَلُ بِالجُملَةِ الاسمِيَّةِ كَقَولِكَ: جَلَستُ حَيثُ زَيدٌ جَالِسٌ[٤]، وَبِالجُملَةِ الفِعلِيَّةِ كَقَولِكَ: جَلَستُ حَيثُ جَلَسَ[٥] زَيدٌ، وَكَانَ البِنَاءُ ضَمًّا؛ لِوُقُوعِهَا مَوقِعَ الغَايَةِ، وَالغَايَةُ هِيَ الخَبَرُ، وَالخَبَرُ مَرفُوعٌ، وَكَذَلِكَ (قَبلُ) وَ(بَعدُ) إِذَا وَقَعَا غَايَةً[٦]. انتَهَى.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: هَذَا كَلَامٌ غَرِيبٌ خَارِجٌ عَمَّا يُقَرِّرُهُ[٧] الأَئِمَّةُ فِي هَذَا المَحَلِّ، وَالصَّوَابُ أَن يُقَالَ: إِنَّمَا بُنِيَت (حَيثُ) لِاحتِيَاجِهَا إِلَى جُملَةٍ مَعَهَا، لِيَتَبَيَّنَ المَقصُودُ مِن وَضعِهَا؛ وَهُوَ بَيَانُ مَكَانِ النِّسبَةِ، وَالنِّسبَةُ المَقصُودَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الجُملَةِ، تَقُولُ: اِجلِس حَيثُ جَلَسَ القَاضِي، مَعنَاهُ: فِي المَكَانِ الَّذِي تَثبُتُ[٨] فِيهِ هَذِهِ النِّسبَةُ، فَلِذَلِكَ احتِيجَ إِلَى الجُملَةِ، فَوِزَانُهُ[٩] فِي**

---

(١) في (ب): الكناش، وهو تصحيف.

(٢) الديوان (٣٠٤)، ورواية الشطر الثاني فيه: (نِصالُها بمياه الغَنج والكَحَل).

الحب بالكسر: الحبيب، وبالضم: المحبة، الكناس: موضع الظّبي، الغاب: مكان الأسد، الأسل: هنا الرماح.

(٣) قال العلماء الأصل في الأسماء أن تكون معربة فإذا بنيت فذلك لشبهها بالحرف وأنواع الشبه أربعة وبعضهم قال خمسة وهي : ١- الشبه الوضعي ٢- الشبه المعنوي ٣- الشبه الافتقاري ٤- الشبه الاستعمالي، فحيث بنيت للشبه الافتقاري مثل: الذي ونحوه من الأسماء الموصولة فالاسم الموصول يُبنَى؛ لأنه مفتقر في بيان معناه إلى الصلة في جميع الأحوال فأشبهت الحرف في ملازمته الافتقار لأن الحرف موضوع لربط معاني الأفعال بالأسماء فلا يفهم معنى الحرف إلا بجملة يقع فيها فهو مفتقر إليها أبدا وكذلك (حيث) و(إذا) فإنها لا تفارقه الإضافة إلى الجملة فهي مفتقرة للجملة بعدها. انظر: شرح التسهيل (٣٣/١ -٣٩)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١ /٢٨-٣٤)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣٠/١-٣٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٤٧-٥٦)، والنحو الوافي (٨٥/١-٨٧).

(٤) في تح الزهراني: حيث جلس زيد. وهو خطأ.

(٥) في (الغيث المسجم) و(باقي النسخ): يجلس.

(٦) الغيث (٣٨٢/١)، وجملة (إذا وقعا غاية) ليست في النزول.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): تقرره.

(٨) في (ش): نبت، وفي (الأزهريتين): بنيت، وفي (نزول الغيث): ثبتت.

(٩) الوزان: النضير أو المساوي. انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي، (٥٣/٥).

الاحتِيَاج إلَى الجُملَةِ الموَصُولُ[(١)]؛ لأنَّ وَضعَهُ لِمَن قامَ بِهِ النِّسبَةُ، فلَمَّا احتَاجَت (حَيثُ) إلَى الجُملَةِ أشبَهَتِ الحَرفَ، فبُنِيَت لِذَلِكَ.

وَإنَّمَا بُنِيَت عَلَى الضَّمِّ تَشبيهًا لَهَا بالغَايَات[(٢)] لأنَّهَا ظَرفٌ لاَزمٌ لِلإضَافَةِ[(٣)] مِثلُهَا، وَهِيَ – أعنِي الغَايَاتِ – لاَ تُضَافُ إلاَّ[(٤)] إلَى المُفرَدِ، فكَانَ القِيَاسُ يَقتَضِي أن تُضَافَ[(٥)] (حَيثُ) أيضًا إلَى المُفرَدِ، فلَمَّا أضِيفَت إلَى الجُملَةِ -لِلوَجهِ الَّذِي ذكَرنَاهُ- كَانَت كَأنَّهَا لَم تُضَف؛ إذ أثرُ الإضَافَةِ -وَهُوَ الجَرُّ-[(٦)] لاَ يَظهَرُ، فكَأنَّهَا قُطِعَت عَنِ الإضَافَةِ، وَالغَايَاتُ إذَا قُطِعَت عَنِ الإضَافَةِ تُبنَى عَلَى الضَّمِّ، فبُنِيَت أيضًا هَذِهِ الكَلِمَةُ كَذَلِكَ، هَكَذَا قرَّرَ الأفَاضِلُ هَذَا المَحَلَّ[(٧)].

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): الموصولة.

(٢) المراد بالغايات ظروف الغايات مثل: قبل ودون والجهات الست (فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف) وألفاظ أخرى. قال ابن يعيش في شرح المفصل (٨٥/٤) : "إنما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها أي نهايتها آخر المضاف إليه لأنه الذي يتم به الكلام وهو نهايته فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام -أي نهايته- فلذلك قيل لها غايات". اهـ.

ومثال القطع عن الإضافة لفظا لا معنى قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ الروم: ٤ أي: من قبل الغلبة ومن بعدها.

(٣) في (الأزهريتين): لإضافة.

(٤) "إلاَّ" ساقطة من (الأزهريتين).

(٥) جمهور العلماء يوجبون أن تضاف (حيث) إلى جملة. إلا الكسائي فأجاز أن تضاف إلى مفرد. انظر : الأصول في النحو لابن السراج (١٤٣/٢-١٤٤)، الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، (١٤٤٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٣٢/٢)، ومغني اللبيب (١٧٧)، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (٥٥٣/٦-٥٥٥)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (٢٥٤/٢-٢٥٥).

(٦) يعني أن (حيث) عندما تضاف إلى جملة في نحو: حيث جلس زيد تكون جملة (جلس زيد) في محل جر مضاف إليه ولكنه لم يظهر عليها الإعراب فكأنها قطعت عن الإضافة.

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢٣٢/٢)، مغني اللبيب ص (١٧٦)، والمصادر السابقة.

وَأَنتَ تَرَى كَيفَ فَهِمَ الصَّفَدِيُّ أَنَّ المُرَادَ بِالغَايَاتِ الأَخبَارُ، وَأَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ تَقَعُ فِي مَوضِعِ الخَبَرِ، فَيَكُونُ لَهَا شَبَهٌ بِهِ، [فَتُبنَى][1] عَلَى حَرَكَةٍ شَبِيهَةٍ بِالحَرَكَةِ الَّتِي يَستَحِقُّهَا الخَبَرُ بِالأَصَالَةِ[2] وَهِيَ الضَّمُّ، وَلَيسَ الأَمرُ كَمَا فَهِمَهُ، بَلِ المُرَادُ بِالغَايَاتِ الظُّرُوفُ المَقطُوعَةُ عَنِ الإِضَافَةِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَتَقرِيرُ هَذَا المَوضِعِ عَلَى الوَجهِ الَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ، فَإِنَّ سِيبَوَيهِ[3] وَجَمَاعَةَ مِنَ المُحَقِّقِينَ قد نَصُّوا عَلَى أَنَّ الغَايَاتِ لاَ تَقَعُ أَخبَارًا وَلاَ صِلاَتٍ، وَلاَ صِفَاتٍ وَلاَ أَحوَالاً[4]، فَكَيفَ يُقَالُ - وَالحَالَةُ هَذِهِ - إِنَّ (قبلُ) وَ(بَعدُ) وَ[5](حَيثُ) بُنِيَت عَلَى الضَّمِّ لأَجلِ وُقُوعِهَا مَوقِعَ الخَبَرِ، وَإِن كَانَ الشَّيخُ جَمَالُ الدِّينِ بنُ هِشَامٍ قدِ[6] استَشكَلَ قولَ[7] هؤلاءِ الأَئِمَّةِ: "إِنَّ[8] الغاياتِ لا تَقَعُ صِلاتٍ" بقولِه تعالى: ﴿ & ') (* + ﴾ [الروم: ٤٢][9]، وَهُوَ

(١) في (أ): فيبنى، وما أثبت من باقي النسخ ونزول الغيث.

(٢) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): بالإضافة.

(٣) الكتاب (٣/٢٨٥-٢٨٦).

(٤) انظر مغني اللبيب (٤١٨).

(٥) الواو أضفتها من النزول وسائر النسخ.

(٦) "قد" ساقطة من (الأزهريتين).

(٧) "قول" ليست في (ب) و(ش) و(الأزهريتين).

(٨) في (ش): "إلى" بدلا من "إن"، وفي (الأزهريتين): في أن.

(٩) قال في مغني اللبيب (٤١٨): "وقوله تعالى: ﴿ F E D C B A ﴾يوسف: ٨٠ (ما) إمّا زائدة فـ(مِن) متعلقة بـ(فرطتم) وإمّا مصدرية فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالإبتداء وخبره من قبل ورُدَّ بأن الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويشكل عليهم قوله تعالى: ﴿ & ') (* + ﴾الروم: ٤٢.

إشكَالٌ وَاضِحٌ[١] **لَكِنَّهُ لاَ يَقدَحُ فِيمَا نَحنُ بِصَدَدِهِ مِن تَزيِيفِ كَلَامِ هَذَا الرَّجُلِ**[٢]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ مُشَاحَّةٌ فِي اصطِلَاحٍ[٣]؛ لأنَّ تَسمِيَةَ الظُّرُوفِ المَقطُوعَةِ عَنِ الإِضَافَةِ[٤] بِالغَايَاتِ اصطِلَاحٌ نَحوِيٌّ، وَغَايَةُ مَا وَقَعَ بِهِ الاعتِرَاضُ هُوَ قَولُه: **"وَالغَايَةُ هِيَ الخَبَرُ"**، وَأَمَّا جَعلُهُ صَدرَ كَلَامِهِ فِي (حَيثُ) خَارِجًا عَمَّا قَرَّرَهُ أَئِمَّةُ الفَنِّ، فَإِن كَانَ مِن جِهَةِ اللَّفظِ، فَلَا يَضُرُّهُ، وَإِن أَرَادَ مِن جِهَةِ المَعنَى فَلَا نُسَلِّمُ. عَلَى أَنَّه قَدِ اختَلَفَ كَلَامُ القَومِ فِي عِلَّةِ بِنَاءِ الغَايَاتِ عَلَى الضَّمِّ، فَقَالَ ابنُ المُصَنِّفِ فِي (شَرحِ الأَلفِيَّةِ): "لأَنَّهُ أَقوَى الأَحوَالِ تَنبِيهًا عَلَى عُرُوضِ سَبَبِ البِنَاءِ"[٥]. وَقَالَ ابنُ الأَنبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ المُسَمَّى بِـــ(أَسرَارِ العَرَبِيَّةِ) لِوَجهَينِ: "أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ المُضَافُ إِلَيهِ بُنِيَا[٦] – أَعنِي (قَبلُ) و(بَعدُ) – عَلَى أَقوَى الحَرَكَاتِ[٧] تَعوِيضًا عَنِ[٨] المَحذُوفِ وَتَقوِيَةً لَهُمَا.

الثَّانِي: إِنَّمَا بَنَوهُمَا عَلَى الضَّمِّ؛ لأَنَّ النَّصبَ وَالجرَّ يَدخُلُهُما، نَحوَ: جِئتُ قَبلَكَ[٩] وَمِن قَبلِكَ، وَأَمَّا الرَّفعُ فَلَا يَدخُلُهُمَا أَلبَتَّةَ[١٠] فَلَو بَنَوهُمَا عَلَى الفَتحِ أَوِ الكَسرِ لالتَبَسَت حَرَكَةُ الإِعرَابِ بِحَرَكَةِ البِنَاءِ، فَبَنَوهُمَا عَلَى حَرَكَةٍ لَا تَدخُلُهُمَا وَهِيَ الضَّمَّةُ[١١] خَوفَ الالتِبَاسِ"[١٢]، انتَهَى. فَالقَصدُ التِبَاسُ مُنَاسِبِهِ[١٣]. فَلَا يَضُرُّ اختِلَافُ الظَّرفِ فِي التَّعيِينِ.

---

(١) في (ب) و(ش): وزاد، وفي (ص) و(تح الزهراني): وارد .

(٢) النزول (٣٤٤-٣٤٧).

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): الاصطلاح.

(٤) كلمة "الإضافة" ليست في (الأزهريتين).

(٥) شرح ابن الناظم (٢٨٦).

(٦) (ش) و(ظ): ببناء.

(٧) زاد في أسرار العربية: وهي الضمة.

(٨) في (ب) و(ش): على.

(٩) في (أ): حيث وقبلك، وما أثبت من سائر النسخ.

(١٠) في (الأزهريتين): المبتدأ.

(١١) قال الخضري (٣٤/١): "بنيت الغايات على الضم لأن الضم لا يكون لها حال إعرابها".

(١٢) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٣١-٣٢).

(١٣) في (الأزهريتين): فالقصد البناء من مناسبة.

وَأَمَّا قَولُهُ: "**إنَّ إشكَالَ الشَّيخ جَمَالِ الدِّين لَا يَقدَحُ فِي تَزيِيفِ**[1] **كَلَام الصَّفَدِيِّ**"، فَكَلَامٌ بَاطِلٌ، إلَّا أن يَكُونَ إجمَاعُ النُّحَاةِ عَلَى عَدَمِ وُقُوعِ الغَايَاتِ أخبَارًا[2] فَتُثبِتُهُ[3]، بَلِ الإشكَالُ مُزَيِّفٌ[4]؛ لِـمَا ذَكَرَهُ مِنَ النَّصِّ بِتَسلِيمِهِ هُوَ عَلَى أَنَّ (حَيثُ) لَيسَت غَايَةً فِي اصطِلَاحِهِم[5]، وَإِنَّمَا هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِهَا فِي بِنَائِهَا، وَقَد لَا يُنوَى بِـ(قَبلُ) وَ بِـ(بَعدُ) الإضَافَةُ فَيُعرَبَانِ مُنَكَّرَينِ، وَعَلَيهِ قِرَاءَةُ بَعضِهِم[6]: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبلٍ وَمِنۢ بَعدٍ﴾ [الروم: ٤]، وَقَولُ الشَّاعِرِ[7]: [الوافر]

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنتُ قَبلاً [8]

(١) في (ب): تنزيف، وهو تصحيف. ومعنى الجملة: أي لا يقدح في تزييفنا لكلام الصفدي ما أورده ابن الحاجب من إشكال.

(٢) في (الأزهريتين): اختبارا.

(٣) في (ش): فتنبيه، وفي (الأزهريتين): فتنبه.

(٤) في (ش): مزيد.

(٥) في (ب): اصلاحهم.

(٦) بالتنوين وهي قراءة شاذة قرأ بها أبو السمال والجحدري وعون. وقرئت بالكسر دون تنوين (قبلِ ، بعدِ)، وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها (لله الأمر من قبلِ ومن بعدُ).

انظر: الفراء، معاني القرآن (٢١٩/٢)، الزمخشري، الكشاف (٤٧٣/٣)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٩٩/١٦)، وشرح ابن الناظم (٢٨٥)، والبحر المحيط (١٦٢/٧).

(٧) البيت ليزيد بن الصعق قال البغدادي أو لعبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر.

انظره: في الإبانة في اللغة للعوتبي (٢٢٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٨/٤)، وشرح قطر الندى لابن هشام (٢٧)، وشرح ابن الناظم (٢٨٦)، وهمع الهوامع للسيوطي (١٩٤/٣)، خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (٤٢٩/١)، وغذاء الألباب في شرح منظومة الآداب لمحمد السفاريني الحنبلي (٢٥/١).

(٨) روي عجزه على أربع: (أكاد أغص بالماء الفرات)، و(أكاد أغص بالماء الحميم)، و(أكاد أغص بالماء المعين)، و (أغص بنقطة الماء الحميم)، قال البغدادي: هو آخر أبيات خمسة ليزيد بن الصعق وهي:

ألا أبلغ لديك أبا حريث ... وعاقبة الملامة للمليم

فكيف ترى معاقبتي وسعيي ... بأذواد القصيبة والقصيم

وما برحت قلوصي كل يوم ... تكر على المخالف والمقيم

فنمت الليل إذ أوقعت فيكم ... قبائل عامر وبني تميم

وساغ لي الشراب وكنت قبلاً ... أغص بنقطة الماء الحميم

وَأنتَ خَبيرٌ بِأنَّ نَفسَ نَقلِ[١] النَّصِّ عَن سِيبَوَيه وَجَمَاعَةٍ مِنَ المُحَقِّقِينَ مُشعِرٌ[٢] بِثُبُوتِ الخِلَافِ فِيهِ، وَقَد عَقَّبَهُ[٣] إِشكَالَ الشَّيخِ جَمَالِ الدِّينِ [وَرَدَّهُ][٤] وَادَّعَى أنَّهُ غَيرُ قَادِحٍ فِيمَا هُوَ بِصَدَدِهِ مِنَ التَّزيِيفِ[٥]، فَلَعَمرِي إنَّهُ فِي تَعَصُّبِهِ لَعَسِيفٌ[٦]، جَعَلَنَا اللهُ مِمَّن سَلَكَ طَرِيقَ الإنصَافِ المُنِيفِ.

انظر: شرح المفصل (٨٨/٤)، وشرح قطر الندى (٢٧)، وشرح ابن الناظم (٢٨٦)، وهمع الهوامع (١٩٤/٣)، خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (٤٢٩/١)، وغذاء الألباب في شرح منظومة الآداب لمحمد السفاريني الحنبلي (٢٥/١).

(١) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): فقلت.

(٢) في (الأزهريتين): بشعر وهو تصحيف.

(٣) في (التركيتين): تعقب.

(٤) في (أ) و(ب): وروده، وفي (ص): ووروده، وما أثبت من (ش) و(الأزهريتين).

(٥) في (ب): التنـــزيف.

(٦) في (الأزهريتين): إن في تعصبه تعسيف.

قَالَ: **قَالَ الصَّقَدِيُّ فِي أَثْنَاءِ الكَلَامِ عَلَى إِعرَابِ البَيتِ المُتَقَدِّمِ أَيضًا**[١]:

(لَـهَا): جَارٌّ وَمَجرُورٌ، وَهُوَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ؛ لأَنَّ المُبتَدَأَ نَكِرَةٌ، وَهُوَ (غَابٌ)، و(مِنَ الأَسَلِ): جَارٌّ وَمَجرُورٌ فِي مَوضِعِ رَفعِ صِفَةٌ لِغَابٍ[٢].

قَالَ: **أَقُولُ: تَعلِيلُهُ تَقدِيمَ الخَبَرِ بِأَنَّ المُبتَدَأَ نَكِرَةٌ**[٣]**، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَقدِيمَ**[٤] **الخَبَرِ عِندَهُ مُصَحِّحٌ لِلابتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ تَقدِيمُ الخَبَرِ وَاجِبًا.**

وَقَولُهُ: "إِنَّ[٥] **(مِنَ الأَسَلِ) صِفَةٌ لِغَابٍ"**[٦] **مُقتَضٍ**[٧] **لأَنَّ النَّكِرَةَ قد تَخَصَّصَت**[٨] **بِالصِّفَةِ الظَّاهِرَةِ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ**[٩] **الابتِدَاءُ بِهَا، فَلاَ يَكُونُ**[١٠] **تَقدِيمُ الجَارِّ وَالمَجرُورِ مُصَحِّحًا، وَلاَ وُقُوعُهُ قَبلَهَا وَاجِبًا، فَفِي كَلاَمِهِ تَدَافُعٌ**[١١]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَـم يَطرُقِ السَّامِعَ[١] مِثلُ إِلزَامِ هَذَا التَّدَافُعِ، فَلَيتَ شِعرِي أَيَلزَمُ[٢] -مِن ذِكرِ أَمرَينِ كُلٌّ مِنهُمَا مُصَحِّحٌ لِلابتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ وَمِن مَوَارِدِ مُصَحِّحَات[٣] تَدَافُعٌ ؟ بَل مَعنَى مَا قَرَّرَهُ أَنَّ تَقدِيمَ

---

(١) النزول: آنفا.

(٢) الغيث (٣٨٣/١ - ٣٨٤)، وفيه: "من الأسل: جار ومجرور، ومن: هنا لبيان الجنس، وقوله: لها غاب من الأسل: في موضع رفع صفة للأسد".

قال ابن عقيل (٩٧/١): "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة : أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو (في الدار رجل) و(عند زيد نمرة) فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو (قائم رجل)....، الرابع: أن توصف نحو (رجل من الكرام عندنا).

(٣) قوله "وهو غاب ومن الأسل... فلا يكون" ساقط من (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين) .

(٤) "تقديم" ليست في النزول.

(٥) ساقطة من (الأزهريتين).

(٦) هذا الكلام غير موجود في الغيث بل مكانه "لها غاب من الأسل: في موضع رفع صفة للأسد". الغيث (٣٨٤/١).

(٧) في (ب): يقتض.

(٨) في (الأزهريتين): تحققت.

(٩) سقطت من سائر النسخ.

(١٠) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): فلا يجوز.

(١١) النزول (٣٤٨)، وفي (ب) و(ش): مواقع.

(لَــهَا) عَلَى (غَابٌ) مُصَحِّحٌ لِلابتِدَاءِ بِهِ(٤)، ثُمَّ أعرَبَ (مِنَ الأسَلِ) صِفَةٌ لِغَابٍ مَحَلًّا، ولَا يَضُرُّهُ كَونُ الوَصفِ مِنَ المُسَوِّغَاتِ، فَأَينَ التَّدَافُعُ؟! وَهُوَ لَــم يَقُل بِكَونِهِ صِفَةٌ مِن أجلِ كَونِ المُبتَدَأِ نَكِرَةً كَمَا عَلَّلَ بِهِ تَقدِيمَ الخَبَرِ، حَتَّى يَلزَمَ مَا ذَكَرَ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) في (ب) و(ص): التسامع، وفي (ش) و(الأزهريتين): المسامع.

(٢) في (الأزهريتين): لا يلزم.

(٣) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: مصححاته.

(٤) قوله "بالنكرة ومن موارد. . . للابتداء به" ساقط من (ش). وفي (الأزهريتين): (للابتدائية) بدلا من (للابتداء به).

قَالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ بَعدَ فَرَاغِهِ مِن إعرَابِ البَيتِ المَذكُورِ: المَعنَى: حَبِيبِي[١] مَكَانُهُ حَيثُ الأعَادِي وَالأُسُودُ رَابِضَةٌ حَولَ كِنَاسِهِ، وَلِلأُسُودِ غَابٌ مِنَ الرِّمَاحِ. وَلَو كَانَ لِي فِي البَيتِ حُكمٌ لَقُلتُ:**

فالحِبُّ حَيثُ العِدَا كَالأُسدِ رَابِضَةً[٢]

لأنَّهُ يَنتَهِي إِلَى أن يَقُولَ: حَولَ الكِنَاسِ لَـهَا غَابٌ مِنَ الأسَلِ.

وَالرِّمَاحُ هِيَ الأسَلُ[٣] الَّتِي أرَادَهَا فِي البَيتِ، وَالرِّمَاحُ مِمَّا يَختَصُّ بالأنَاسِيِّ[٤]، وَأيضًا فَالأُسُودُ لَيسَ[٥] مِن شَأنِهَا الإلفُ بِالنَّاسِ[٦] فَتَكُونَ حَولَـهُم.

فَإن قُلتَ: أرَادَ بِالأُسُودِ العِدَى، وَذَلِكَ أنَّهُم فِي البَأسِ[٧] كَالأُسدِ، فَأَطلَقَ ذَلِكَ عَلَيهِم مَجَازًا.

قُلتُ: لَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ[٨]، وَهُوَ قد عَطَفَ الأُسدَ عَلَى العِدَى، وَالعَطفُ يَدُلُّ عَلَى المُغَايَرَةِ، فَالأُسدُ غَيرُ العِدَى، وَهُوَ[٩] قطَعَ الكَلَامَ عَنِ العِدَى وَمَا ذَكَرَ لَـهُم مُتَعَلَّقًا.

وَوَصْفُ الـمَحبُوبِ بِأَنَّ الأعَادِيَ يُحِيطُونَ بِهِ وَحَولَـهُم الأسَلُ أبلَغُ فِي المَنعِ وَالتَّحَصُّنِ مِنَ الأُسُودِ؛ لأنَّ الإنسَانَ أبلَغُ فِي الِاحتِرَازِ وَالحَرَسِ مِنَ الأسَدِ؛ لأنَّهُ ذُو عَقلٍ وَتَفَكُّرٍ وَدَهَمٍ[١٠]، وَإِنَّمَا لِلأسَدِ بَطشَةٌ شَدِيدَةٌ[١١]. وَعَلَى الجُملَةِ فَإِنَّ الطُّغرَائِيَّ وَصَفَ مَحبُوبَهُ بِأنَّهُ مَصُونٌ مُحَجَّبٌ لَا سَبِيلَ إِلَى الوُصُولَ إِلَيهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ[١٢]. انتَهَى كَلَامُهُ.

---

(١) سقطت من (الأزهريتين).

(٢) في (ب): رايضة.

(٣) في (الغيث المسجم) و(الأزهريتين): والأسل هي الرماح.

(٤) الغيث: "والرماح مما يختص بالأناسي لا بالأسود، وأيضا الأسود...".

(٥) في (ب): وليس.

(٦) الغيث: الإلفة بالناس، وفي (ب): بالباس.

(٧) في (أ) و(ص): الناس. وما أثبت من الغيث وباقي النسخ.

(٨) في (الغيث المسجم) و(نزول الغيث) و(الأزهريتين): له ذلك.

(٩) في (الأزهريتين): وأيضا هو.

(١٠) في (ب) و(ص) و(الأزهريتين) و(الغيث): ووهم، وسقطت من (ش) .

(١١) في (الغيث): وليس للأسد غير البطش.

(١٢) الغيث (٣٨٤/١).

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **مَا أَحَقَّ هَذَا الكَلاَمَ بِأَن يُتَمَثَّلَ فِيهِ بِقَولِ القَائِلِ:** [السريع]

قَعَاقِعٌ[(١)] مَا تَحتَهَا طَائِلُ كَأَنَّهَا شِعرُ الأَبِيوَردِي[(٢)]

فَهِمَ عنِ الطُّغرَائِيِّ مَا لَم يَقصِدهُ، فَأَخَذَ يَعتَرِضُ عَلَى مَقتَضَى ذَلِكَ الفَهمِ[(٣)] الَّذِي لَم تَحُم حَولَهُ حَوَائِمُ القَصدِ، وَلاَ أُرسِلَت نَحوَهُ سِهَامُ الغَرَضِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ اِعتَقَدَ أَنَّ (الأَسدَ) هُنَا مُستَعمَلٌ فِي مَعنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَلَيسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُستَعمَلٌ عَلَى سَبِيلِ الاستِعَارَةِ فِي الجَمَاعَةِ الَّذِينَ حَاطُوا الحَيَّ[(٤)]، وَعُنُوا بِحِرَاسَةِ مَن فِي كِنَاسِهِ مِنَ الغِزلاَنِ الإِنسِيَّةِ، وَرَشَّحَ لِذَلِكَ بِقَولِهِ (رَابِضَةٌ) وَبِجَعلِ الرِّمَاحِ (غَابًا)، فَجَاءَ المَعنَى فِي غَايَةِ[(٥)] الحُسنِ، مُقتَعِدًا[(٦)] غَاربَ البَلاَغةِ[(٧)]، مَالِكًا أَزِمَّةَ البَرَاعَةِ.

لاَ يُقَالُ قَولُهُ[(٨)]: (فَالحِبُّ حَيثُ العِدَى) قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَم يُرِد بِـــ(الأَسدِ) مَعنَاهُ المَجَازِيَّ وَإِلاَّ كَانَ عَطفَ الشَّيءِ عَلَى نَفسِهِ[(٩)]؛ لأَنَّا نَقُولُ: لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ المُرَادَ بِـــ(الأَسدِ) هُمُ العِدَى حَتَّى يَلزَمَ ذَلِكَ[(١٠)]، وَإِنَّمَا المُرَادُ بِـــ(الأَسدِ) فُرسَانُ الحَيِّ، وَأَبطَالُهُ المُتَكَلِّفُونَ[(١١)]

---

(١) في (الأزهريتين): فقاقع على رواية المثل السائر.

(٢) البيت دون نسبة في المثل السائر (٣١٢/١)، والوافي بالوفيات (٩٢/٢)، وصبح الأعشى (٢٠٤/٢).

والأبيوردي: هو محمد بن أحمد بن محمد القرشي الأموي أبو المظفر، شاعر عالي الطبقة، مؤرخ، عالم بالأدب، من كتبه: (تاريخ أبيورد)، و(المختلف والمؤتلف في الانساب)، و(طبقات العلماء في كل فن)، و(أنساب العرب)، وله ديوان شعر، و(زاد الرفاق في المحاضرات). مات مسموما في أصبهان سنة (٥٠٧هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٨٣/١٩)، الأعلام (٣١٦/٥).

(٣) في (الأزهريتين): كالفهم.

(٤) في (ش): حاطوا بالحي، وفي (الأزهريتين): أحاطوا بالحي.

(٥) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(النزول): نهاية.

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): معتقلا.

(٧) في (ش): عارب بالبلاغة.

(٨) كلمة "قوله" ليست في (ش) و(الأزهريتين).

(٩) في (ب): عطفا على الشيء على نفسه، وفي النزول: عطفا للشيء على نفسه.

(١٠) "ذلك" ليست في (ب) و(ش) و(الأزهريتين).

(١١) في نزول الغيث: المتكفلون.

بِصِيَانَتِهِ، القَائِمُونَ [بِأَعبَاءِ رِعَايَتِهِ][(١)]**، فَيَكُونُ قَولُهُ: (العِدَى) مُبتَدَأً، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ، أي: فَالحِبُّ مَوجُودٌ حَيثُ العِدَى**[(٢)] **مَوجُودُونَ، فَعَنَى بِـ(العِدَى): الرُّقَبَاءَ وَالوُشَاةَ المُتَتَبِّعِينَ لآثَارِهِ، المُتَقَصِّدِينَ لِمَنعِهِ عَن نَيلِ أَرَبِهِ**[(٣)]**، وَعَنَى بِـ(الأُسدِ): حُمَاةَ الحَيِّ مِنَ الفُرسَانِ الَّذِينَ بِهِ، فَتَأَمَّلهُ**[(٤)]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: تَأَمَّلتُ هَذِهِ الفَرَاقِعَ الفَرَائِغَ، فَوَجَدنَاهَا كَبُندُقٍ فَارِغٍ؛ إذ حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ بَعدَ التَّطوِيلِ الَّذِي مَا تَحتَهُ طَائِلٌ- الِاستِدرَاكُ عَلَيهِ بِعَينِ سُؤَالِ السَّائِلِ، ثُمَّ أَخَذَ فِي جَوَابِهِ بِالمَنعِ العَرِيِّ عَن التِزَامِ الدَّلَائِلِ[(٥)]، ثُمَّ حَمَّلَهُ بِالإِعرَاضِ[(٦)] [مِنْ][(٧)] مَعنَى مَقَاصِدِهِ[(٨)] بِالِاعتِرَاضِ، ولَا نِزَاعَ لِعَاقِلٍ فِي إِمكَانِ حَملِ كَلَامِ الطُّغرائِيِّ فِي هَذَا المَقَامِ عَلَى كُلٍّ مِن هَذَينِ التَّقرِيرَينِ[(٩)]، وَالإِنصَافُ النَّظَرُ[(١٠)] فِي أَيِّهِمَا أَرجَحُ وأَقعَدُ مِن حَيثُ المَعنَى، وَعَلَى تَقدِيرِ إِرخَاءِ العِنَانِ احتَالَ[(١١)] فِي أَنَّ المُرَادَ بِـ(الأُسدِ) الفُرسَانُ، فَمَاذَا يَلزَمُ عَلَى حَملِهِ عَلَى المَعنَى الحَقِيقِيِّ مِنَ النُّقصَانِ بَعدَ تَسلِيمِ الإِمكَانِ؟! وَالحَقُّ أَنَّ الحَامِلَ لِـهَذَا الرَّجُلِ عَلَى هَذَا التَّعَقُّبِ شِدَّةُ دَاعِيَةِ التَّعَصُّبِ، فَتَأَمَّل هَذِهِ المَدَارِكَ، وَاسلُك فِيهَا خَيرَ سَالِكٍ[(١٢)].

---

(١) في (أ) و(ص) و(الأزهريتين): باعتبار غايته، وما أثبت من (ب) و(ش) و(النزول).

(٢) قوله " مُبتَدَأً، وَخَبَرُهُ... حَيثُ العِدَى" ساقط من (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين).

(٣) في سائر النسخ: مآربه.

(٤) النزول (٣٥٠ – ٣٥١).

(٥) قوله "ثم أخذ... الدلائل" ساقط من (ش) و(الأزهريتين).

(٦) في (أ): بالاعتراض وفي (الأزهريتين): بالإغراء، وما أثبت من (ب) و(ش) و(ص) و(التركيتين).

(٧) زيادة من (الأزهريتين)، ومكان هذه الزيادة بياض في (ب).

(٨) في (التركيتين): ما قصده.

(٩) في (ش): التقديرين.

(١٠) "النظر" ساقطة من (ش).

(١١) (ب): اختال.

(١٢) في (الأزهريتين): المسالك.

قالَ: **قالَ: الصَّفَدِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ -: وَمِن مُشكِلِ هَذا[١] البَابِ – يَعنِي بَابَ النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ- قِرَاءَةُ ابنِ كَثِيرٍ[٢] وَعَاصِمٍ[٣]:** ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا à وَٱلۡأٓصَالِ â ! " # $ %& ') (﴾ [النور: ٣٦ – ٣٧] **بِضَمِّ اليَاءِ مِن (يُسَبَّحُ) وَفَتحِ البَاءِ عَلَى بِنَاءِ مَفعُولِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، قَالَ بَعضُ العُلَمَاءِ: حَذفُ الفَاعِلِ هُنَا وَإبهَامُهُ عَلَى السَّامِعِ مَدحٌ عَظِيمٌ؛ لأَنَّهُ إذَا حُذِفَ الفَاعِلُ اقتَضَى أنَّ الَّذِينَ يُسَبِّحُونَ الجِنُّ وَالإنسُ وَالمَلَائِكَةُ وَالخَلقُ أجمَعُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:** ﴿ j k l

---

(١) (ب): ومن سكل هد هذا، وهو تصحيف وتحريف.

(٢) هو: عبد الله بن كثير بن المطلب، أبو معبد الكناني الداري العطار، إمام أهل مكة في القراءة. توفي سنة (١٢٠هـ).

انظر: معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام شمس الدين الذهبي (٨٦/١)، سير أعلام النبلاء (٣١٨/٥)، وغاية النهاية (٤٤٣/١).

(٣) هو: عاصم بن أبي النجود بهدلة (وقيل: بهدلة أمُّه) أبو بكر الأسدي الكوفي، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة المعروفين، من التابعين، كان أحسن الناس صوتا بالقرآن. توفي سنة (١٢٧هـ).

انظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٨٨/١)، سير أعلام النبلاء (٢٥٦/٥)، غاية النهاية (٣٤٦/١).

ذكر الصفدي أن هذه قراءة ابن كثير وعاصم والصواب أن الذي قرأ (يُسَبَّحُ) بفتح الباء هو ابن عامر، وشعبة عن عاصم".

انظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، (٣٩٦/٨)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٢٨٦/١٥)، وأبو حيان، البحر المحيط (٤٥٨/٦)، ومعجم القراءات القرآنية (٣٧٧/٣).

﴿ ! ﴾: [الإسراء: ٤٤] عَلَى أحَدِ الأقوَالِ[(١)] ثُمَّ إنَّهُ تَعَالَى خَصَّصَ بقولِهِ تَعَالَى[(٢)]: ﴿ ! " # $ ﴾ [النور: ٣٧] أي: صِفَتُهُم مَا ذُكِرَ مِنَ المَدح تَشريفًا لَهُم وَعِنَايَةً بهم، وَكَأَنَّ السَّامِعَ تَشَوَّقَ[(٣)] إلى أن يَعلَمَ مَن هُمُ المُسَبِّحُونَ، فعَقَّبَهُ[(٤)] بقولِهِ: ﴿ ! ﴾ الآيَة[(٥)] وَالوَقفُ فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ عَلَى (الآصَالِ)، ويَبتَدِئُ بقولِهِ (رِجَالٌ) وَلَو وَقَفَ عَلَى (رِجَالٌ) لَكَانَ كُفرًا[(٦)]. انتَهَى كَلامُهُ.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: أرَادَ المُصَنِّفُ أن يُعَرِّفَ بِطَبَقَتِهِ حَتَّى فِي الفِقهِ، فَنَسَبَ الكُفرَ إلَى الوَاقِفِ عَلَى لَفظِ (رِجَالٍ) فِي القِرَاءَةِ المَذكُورَةِ، بِمُجَرَّدِ الوَقفِ عَلَى ذَلِكَ، وَمَقتَضَاهُ أنَّ الوَقفَ عَلَى**

---

(١) هذا الفسر لآية : ﴿ j k l m n o ﴾ هو الصواب قال الألوسي (١٠٨/١٥): "ومن تتبع الأحاديث والآثار رأى فيها ما يشهد بما ذهب إليه بعض الظاهرية والراغب والخازن أن التسبيح على معناه الحقيقي فالكل يسبح بلسان القال حتى الجمادات"اهـ. ورجحه الطبري وأبو حيان والخازن وابن كثير ويؤيده قوله تعالى : ﴿ p q r s ﴾ الإسراء: ٤٤.

انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ضبط وتوثيق وتخريج صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠١، (١٠٦/٩-١٠٧)، والبحر المحيط (٤٠/٦)، وتفسير ابن كثير ٧٩/٥، والخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل ومعه تفسير البغوي، المسمى معالم التنـــزيل، ضبطه وصححه عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥، ١٩٩٥، (١٠٦/٤-١٠٧).

(٢) في (الغيث المسجم) و(الأزهريتين): خصصهم بالذكر في قوله (رجال لا تلهيهم).

(٣) (ش): تشوف.

(٤) (ش): فعقب.

(٥) قال السمين الحلبي (٤١٠/٨): "و(رجالٌ) على هذه القراءةِ -أي قراءة ابن عامر وشعبة- مرفوع على أحدِ وجهين: إمَّا بفعلٍ مقدرٍ لِتَعَذُّرِ إسنادُ الفعلِ إليه، وكأنه جوابٌ سؤالٍ مقدّرٍ، كأنه قيل: مَن يُسَبِّحه؟ فقيل: يُسَبِّحُه رجالٌ. وعليه في أحدِ الوجهين قولُ الشاعر:

لِيُبكِ يَزِيدُ ضارعٌ لخُصُومَةٍ ... ومُختَبِطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوائحُ

كأنه قيل: مَن يبكيه؟ فقيل: يُبكيه ضارعٌ...". والثاني: أنَّ رجالاً خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: المُسَبِّحُهُ رجالٌ. وعلى هذه القراءةِ يُوقفُ على الآصال".

(٦) الغيث (٣٩٧/١).

(الآصَالِ) وَاجِبٌ، وَقَد نَصَّ [بَعضُ][١] العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ فِي القُرآنِ وَقفٌ وَاجِبٌ، وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو بَكرِ بنُ العَرَبِيِّ[٢] فِي (أَحكَامِ القُرآنِ) عِندَ كَلَامِهِ[٣] عَلَى سُورَةِ قُرَيشٍ: "إِنَّ قَولَهُ: ﴿ ! " # ﴾ [قريش: ١] مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبلَه[٤] وَلاَ يَجُوزُ أَن يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَا بَعدَهُ، وَهُوَ قوله تَعَالَى: ﴿ (* + , - ﴾ [قريش: ٣]، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَقَد تَبَيَّنَ جَوَازُ

---

(١) زيادة من (ص) و(نزول الغيث).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري، الأندلسي، الإشبيلي، المالكي، صنف في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ، وله: عارضة الأحوذي في شرح جامع الترمذي، وأحكام القرآن. توفي سنة (٥٤٣هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٢٩٦/٤)، الوافي بالوفيات (٣٣٠/٣)، الأعلام (٢٣٠/١).

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): الكلام، وهو الأولى والمناسب والأسلوب المتعارف عند العلماء.

(٤) أي متعلق بسورة الفيل. انظر الكلام مفصلا في مفاتيح الغيب للرازي (٢٩٤/١١-٢٩٦)، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٢٥٩/٢٢-٢٦٠). وهذا قول مرجوح والذي عليه جمهور العلماء أن (لإيلاف قريش) متعلق بـ(فليعبدوا) وإنما جيء بالفاء لتضمن الكلام معنى الشرط بسبب تقديم الجار والمجرور. قال أبو السُّعُود: "(لإيلاف قريش) متعلق بقوله تعالى (فليعبدوا) والفاء لما في الكلام من معنى الشرط إذ المعنى أن نِعم الله تعالى عليهم غير محصورة فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه النعمة الجليلة". أبو السعود (٩٥١هـ)، تفسيره المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (٢٠٢/٩) وانظر: الكشاف (٨٠٦/٤)، والتحرير والتنوير (٥٥٤/١٥).

الوَقفِ فِي القِرَاءَةِ قبلَ تَمَامِ الكَلَامِ(١) ولَيسَتِ المَوَاقِفُ التِي [تَنزعُ](٢) بِهَا القُرَّاءُ(٣) شَرعًا عنِ النَّبيِّ ﷺ مَروِيًّا، وَإنَّمَا أرَادُوا بِهِ تَعلِيمَ الطَّلَبَةِ(٤) المَعَانِيَ، فَإذَا عَلِمُوهَا وَقفُوا حَيثُ شَاءُوا، وأمَّا

---

(١) هنا تفصيل وهو إن لم يتم الكلام فإما أن يكون رأس آية أو لا فإن كان ١- رأس آية حسن الوقف وصح بل هو سنة لأن النبي ﷺ وقف عليه فيوقف على (لعلكم تتفكرون) في سورة البقرة مع أن المعنى ينتهي في (في الدنيا والآخرة) ويوقف كما حققه جماعة من المحققين على (ويل للمصلين) ولو كان في ظاهره غير صحيح لأن الرسول ﷺ وقف هنا. ٢- وأما إن لم تكن رأس آية ووقفت وقفا يكون فيه إخلال بالمعنى فهذا وقف قبيح إن كنت تعمدت ذلك، وأما إن لم تكن تعمدت وانقطع نفسك فهذا لا بأس به لكن عليك أن ترجع إلى مكان يصح منه الابتداء نحو الوقف على (فلما أضاءت ما حوله ذهب الله) فالوقف على لفظ الجلالة قبيح إنْ قصدت الوقف لا إن انقطع النفس. إذا تقرر هذا فأقول ما ذكره الصفدي أن الوقف يقبح على (رجال) على هذه القراءة فصحيح لكن ما ذكره من الكفر فبعيد جدا إلا أنْ نقول إنه عرف المعنى وقصد (أنه يُسَبَّحُ للرجال في المساجد) فهذا لا يفعله مسلم وينظر في كلام العلماء في حكمه . وأما قوله –قول الدماميني نقلا عن ابن العربي- "وقفوا حيث شاءوا" فهو كلام عام يؤدي إلى خلط وتضييع للمعاني وهو مخالف لما عليه القراء والمحققون من العلماء لأن التجويد هو معرفة الوقوف كما يقول بعض العلماء، قال ابن الجزري:

(وبَعدَ تَجويدِكَ لِلحُرُوفِ ... لابُدَّ مِن مَعرِفَةِ الوُقُوفِ).

انظر: متن الجزرية، للعلامة الشيخ محمد الجزري الشافعي، الناشر: نور محمد، أصح المطابع، كارخانة تجارت كتب، آرمرباغ، فريررود، كراجي، (٢٢). وبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط١، (٣٥٠/١). والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ، (٥٤٣/٢-٥٧٥). وزكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٦هـ)، الدقائق المحكمة في شرح المقدّمة الجزرية في علم التجويد، تحقيق د. نسيب نشاوي، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، (٧٧). وشرح المقدمة الجزرية لابن الجزري، تأليف عصام الدين أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاد (ت ٩٦٨هـ) تحقيق د. محمد سيدي محمد محمد الأمين، وزارة الشؤون والأوقاف والدعوة الإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، ١٤٢١هـ، (٢٢٧).

(٢) (أ) و(ب) و(ش): شرع، وفي (الأزهريتين): تشرع، وفي (النزول) و(ص): ينزع، وما أثبت من كتاب ابن العربي.

(٣) نعم ليست شرعا ولكنها تنظم أمر القراءة، وتضبط الأمور ومن قال إن علم النحو مثلا شرع من الله عز وجل ولكنه ينظم أمر النطق ومن قال إن علم أصول الفقه أنزل به مثلا نص ولكن العلماء استنبطوا قواعد تنظم أمر الاستدلال.

(٤) في (ب) و(ش): ألطفية.

الوَقفُ عِندَ انقِطَاعِ النَّفَسِ فلاَ خِلاَفَ فِيهِ، وَلاَ تُعِد مَا قبلَهُ إذَا اعتَرَاكَ ذَلِك[1] ولَكِن اِبدَأ مِن حيثُ وَقفَ بِكَ نَفَسُكَ، هَذَا رَأيِي فِيهِ، ولَيسَ عَلَى مَا قَالُوهُ دَلِيلٌ بِحَالٍ، ولَكِن اِعتَمِدِ الوُقُوفَ[2] عَلَى التَّمَامِ؛ كَرَاهَةَ الخُرُوجِ عَنهُم"[3].

فَأنتَ تَرَى كَلاَمَ هَذَا الإمَامِ وَمَا صَرَّحَ بِهِ مِن جَوَازِ الوَقفِ عَلَى بَعضِ الآيَةِ، وَإن كَانَ لَم يَتِمَّ، وَأنَّهُ لاَ حَجرَ فِي الوَقفِ، فَكَيفَ يُقدَمُ[4] عَلَى تَكفِيرِ مُسلِمٍ بِمُجَرَّدِ مَا ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ إنَّ هَذَا لَشَيءٌ عُجَابٌ؟![5]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: العَجَبُ مِنهُ لأَنَّا أَوَّلًا لا نُسَلِّمُ أنَّ هذا مِن عِندِيَّاتِ الصَّفَدِيِّ؛ لأَنَّه مُدرجٌ فِي حِكَايَتِهِ قَولَ بَعضِ العُلَمَاءِ، فَيَجُوزُ أن يَكُونَ نَقلًا فَلَا مُؤَاخَذَةَ.

سَلَّمنَاهُ ، فَيَكُونُ مِنَ الخَاصَّةِ كَمَا قَالَ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ يَختَلِفُ الحَالُ فِيهِ بِاختِلَافِ الأَشخَاصِ: فَإذَا وَقَعَ مِمَّن يَعلَمُ[6] قَصدًا فَيَكُونُ كَذَلِكَ؛ لأَنَّ التَّسبِيحَ لله سُبحَانَهُ وتَعَالَى لاَ لِغَيرِهِ- رَدَّ على هذا بِحَملِ[7] قَولِ مَن قَالَ [بِوُجُوبِ][8] الوَقفِ، وَأَمَّا قَولُ بَعضِهِم: لَيسَ فِي القُرآنِ[9] وَقفٌ وَاجِبٌ فَمَعنَاهُ حَيثُ لَا قَصدَ أَو حَيثُ يَكُونُ[10] اضطِرَارًا، أَمَّا إذَا كَانَ اختِيَارِيًّا مِمَّن يَعلَمُ فَيَجِبُ عَلَيهِ مُرَاعَاةُ مِثلِ هَذِهِ المَوَاطِنِ، وَيُستَأنَسُ فِي ذَلِكَ بِمَا قَرَّرَهُ عُلَمَاءُ المَعَانِي فِي بَابِ الفَصلِ

---

(١) هذا كلام فيه نظر مخالف للمقرر عند العلماء لأنه يؤدي إلى قطع المبتدأ عن خبره والشرط عن جوابه والنعت عن منعوته في غير الوارد من رؤوس الآي.

(٢) في أحكام القرآن: ولكني أعتمد الوقف.

(٣) انظر: أبو بكر بن العربي (٥٤٣هـ)، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، (١٩٨١/٤)، مع فروق يسيرة لا تخل بالمعنى.

(٤) في (ز): يعدم.

(٥) النزول (٣٥٣ – ٣٥٥).

(٦) في (ش): تعلم.

(٧) في (ص): لأن التسبيح لله لا غيره فرد على هذا الجمل.

(٨) في (أ) و(ب): لوجوب، وما أثبت من سائر النسخ.

(٩) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): القراءة.

(١٠) في (ش): تكون.

وَالوَصلِ[١] فِيمَا إِذَا كَانَ بَينَ الجُملَتَينِ كَمَالُ الِانقِطَاعِ[٢] وَتَمثِيلِهِم فِي هَذَا المَقَامِ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿M N O﴾ [يس: ٧٦] ثُمَّ يَبتَدِئُ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿Q R S T U V W﴾ [يس: ٧٦]؛ لِمَا فِي الوَصلِ مِن إِيهَامٍ[٣] أَن يَكُونَ ذَلِكَ مِن مَقُولِ قَولِـــهِم، وَحِرصِهِم عَلَى مُرَاعَاةِ تَركِ هَذِهِ الإِيهَامَاتِ[٤] وَرِعَايَةِ المُنَاسَبَاتِ، حَتَّى عِيبَ فِي الشِّعرِ عَدَمُ مُرَاعَاتِهَا، فَكَيفَ بِكَلَامِ خَالِقِ المَوجُودَاتِ، سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، فَإِن قُلتَ: لَا يَضُرُّ ذَلِكَ مَعَ الاعتِقَادِ، قُلتُ: الكَلَامُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فَكَمَا أَنَّا إِذَا سَمِعنَا قَائِلًا يَقُولُ: سُبحَانَ زَيدٍ مَثَلًا حَكَمنَا بِأَنَّ ظَاهِرَ هَذَا الكَلَامِ كُفرٌ، فَكَذَلِكَ مَا يُوهِمُهُ الوَقفُ فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ -عَلَى (رِجَالٍ)-، فَالمُرَادُ بِالكُفرِ الوَهمُ الحَاصِلُ مِنهُ ظَاهِرًا، فَمَعنَى كَلَامِهِ: وَلَو وَقَفَ عَلَى (رِجَالٌ) فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ لَكَانَ ظَاهِرُ مَا يُوهِمُهُ كُفرًا، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

(١) الفصل عدم الاتيان بالواو، والوصل هو الاتيان بالواو. انظر: التفتازاني، المطول (٤٣٤).

(٢) كمال الانقطاع يتحقق في صورتين:

الأولى: أن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء نحو: مات زيد -رحمه الله- فجملة (رحمه الله) خبرية لفظا إنشائية معنى، والأولى –أي: مات زيد- خبرية لفظا ومعنى.

الثانية: أن تتفقا إنشاء وخبرا ولكن لا يكون بينهما جامع ولا رابط نحو: احترس من عدوك، كل مما يليك، فجملة مما يليك لا جامع بينها وبين الجملة الأولى. انظر: عروس الأفراح (٢٢/٢)، والمطول (٤٣٩-٤٤١).

(٣) في (ب) و(ش) و(ص): إبهام.

قال ابن بنين الدقيقي النحوي: "ولو أن قارئا قرأ ﴿M N O Q R S T U V W﴾ [يس: ٧٦] ونزل طريق الإبتداء بإنًا، وأعملَ القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب إنَّ بالقول كما ينصبها بالظن، لقَلبَ المعنى عن جهته وأزاله عن طريقه، وجعل النبي، ﷺ، محزونا لقولهم إنَّ الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمده وضربٌ من اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمومين أن يتجوزوا فيه". أبو الربيع سليمان بن بنين بن خلف بن عوض تقي الدين المصري (ت٦١٤)، اتفاق المباني وافتراق المعاني، تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٩٨٥، (٩٧-٩٨).

(٤) في (ب) و(ش) و(ص): الإبهامات.

قالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلامِ عَلَى قولِهِ:** [البسيط]

قد زَادَ طِيبَ أحَادِيثِ الكِرَامِ بهَا   مَا بالكَرَائِمِ مِن جُبنٍ ومِن بَخَلِ[١]

قاعِدَةٌ: كُلُّ جَارٍّ وَمَجرُورٍ لَيسَ بزَائِدٍ أو ظَرفٍ لابُدَّ وأن يَتَعلَّقَ بفِعلٍ أو مَعنَى فِعلٍ، والتَّعلُّقُ[٢] **إمَّا أن يَكُونَ مَلفُوظًا أو مُقدَّرًا، والمُقدَّرُ إمَّا لازمُ الإضمَارِ أو لا، ولازمُ الإضمَارِ في أربَعَةِ مَوَاضِعَ، إمَّا أن يَقعَ خَبَرًا أو صِلَةً أو صِفةً أو حَالاً. انتَهَى مُلَخَّصًا**[٣].

قالَ المُتَعَقِّبُ: **أقولُ: يُمكِنُ أن يُعتَرَضَ على قولِهِ: "كُلُّ جَارٍّ وَمَجرُورٍ غيرِ زَائِدٍ لابُدَّ وَأن يَتَعلَّقَ..."، بأنَّهُ مَنقُوضٌ بعِدَّةٍ مِن حُرُوفِ الجَرِّ ليسَت زَائِدَةً ولا تَتَعَلَّقُ بشيءٍ أصلاً كَحُرُوفِ الاستِثنَاءِ، وَهِيَ: خَلا وَعَدَا وحَاشَا**[٤]**، فإنَّهُنَّ**[٥] **لِتَنحِيَةِ الفِعلِ عَمَّا دَخَلنَ**[٦] **عليهِ، كَمَا أنَّ (إلاَّ) كَذَلِكَ، وَذَلِكَ عَكسُ**[٧] **معنى التَّعدِيَةِ الذي هو إيصَالُ مَعنَى الفِعلِ إلى الاسمِ، قالَهُ الشَّيخُ جَمَالُ**

---

(١) الديوان (٣٠٤).

يقول: "قد زاد طيب الأحاديث بين الكرام إذا ما تسامروا ما يوجد في النساء الكرائم من الجبن والبخل...".

(٢) في (الغيث والأزهريتين والتركيتين): والمتعلّق.

(٣) الغيث (٤١٢/١)، الذي لخصه الدماميني هو ذكر مواضع لزوم الإضمار، وهي في (الغيث): الأول أن يقع خبرا لذي خبر، الثاني: أن يقع صفة لموصوف، الثالث: أن يقع صلة لموصول، الرابع: أن يقع حالا لذي حال.

(٤) في هذه الأحرف قولان : الأول: لا تتعلق بشيء. وهو ما ذكره الدماميني. الثاني: وهو قول الجمهور أنها حروف جر أصلية فهي تتعلق بالفعل أو ما يشبهه.

انظر: أوضح المسالك٢٣٩/٢-٢٤١، ٢٤٦، ومغني اللبيب (٥٧٨).

(٥) في (الأزهريتين): فهن.

(٦) في سائر النسخ وتح الزهراني: دخل.

(٧) في جميع النسخ: "وذلك على معنى"، وما أثبت من النزول والمغني.

الدِّينِ بنُ هِشَامٍ[(١)]، وهو كَلامٌ صَحِيح[(٢)].

ويُمكِنُ أن يُنقضَ الثَّانِي أيضًا[(٣)]، أمَّا في الظَّرفِ فبقولِنَا: يَومَ الجُمُعَةِ صُمتُ فيهِ، بِنَصبِ (يومَ)، فإنَّ الظَّرفَ هُنَا مَنصُوبٌ[(٤)] بفِعلٍ عَامِلٍ فيه مُضمَرٍ وُجُوبًا، ولَيسَ شَيئًا مِنَ المَوَاضعِ الأربَعَةِ المذكُورَة، وأمَّا في الجَارِّ والمجرُورِ فبقولِنَا: (بالرِّفَاءِ[(٥)] والبَنِينَ)، أي:

---

(١) قال في المغني (٥٧٨): "حرف الاستثناء وهو (خلا) و(عدا) و(حاشا) إذا خَفَضْنَ فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما أن (إلا) كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ولو صح أن يقال إنها متعلقة لصح ذلك في (إلا) وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـــ(إلا) لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا وأحرفا" ا.هــ . وقال في موضع آخر: "خلا تكون على وجهين: أن تكون حرفا جارا للمستثنى، ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر. والصواب عندي الأول لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة" ا.هــ. المغني (١٧٨).

(٢) لايمكن الاعتراض على الصفدي بما قاله الدماميني؛ لأن كثيرا من العلماء يجعل (خلا وعدا وحاشا) حروف جر أصلية تتعلق بما قبله فيكون الصفدي وافقهم، بل ما ذكره الدماميني موافقةٌ لابن هشام اعترضه العلماء.
انظر حاشية الخضري (٢١٠/١-٢١١).

(٣) يقصد قول الصفدي: " ولازِمُ الإضمَارِ في أربَعَةِ مَوَاضِعَ، إمَّا أن يَقَعَ خَبَرًا أو صِلَةً أو صِفَةً أو حَالاً."
نعم هذا على مذهب البصريين في الاشتغال لأن (يومَ الجمعة صمت فيه) من باب الاشتغال نحو (زيدا ضربته) و(زيدا) منصوب عند البصريين بفعل محذوف وجوبا وتقدير الكلام: ضربت زيدا ضربته، فكذلك يوم الجمعة صمت فيه تقدير الكلام : صمت يوم الجمعة صمت فيه. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٨٢/١)، ومغني اللبيب (٥٨٤).

(٤) النزول: متعلق.

(٥) قال اليوسي في زهر الأكم (١٨١/١-١٨٢): "الرفاء بكسر الراء والمد، على مثال كساء: الاتفاق والالتئام. ويستعمل عند تهنئة المتزوج والدعاء له بأن يرزق اجتماع الشمل ويرزق الأولاد. والرفاء مأخوذ من قولك: رَفَأتُ الثوبَ وَرَفَوتُهُ، يُهمَزُ وَلا يُهمَزُ. ومعناه لأمتُهُ وَضَمَمتُ بَعضَهُ إلى بَعضٍ".. وقال في (باب الشين) (٢٣٠/٣): "وقولهم بالرفاء والبنين: متعلق بمحذوف، أي: تزوجت وأعرست مصحوبا بالرفاء، أي بالموافقة والألفة وبالبنين".

أعرَستَ، والفِعلُ الذي تَعَلَّقَ به هذا الجارُّ لازمٌ[(١)] الإضمَار، مَعَ أنَّه ليسَ واحِدًا مِنَ الأمَاكِنِ الأربَعَةِ المَذكُورَةِ[(٢)]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: القَاعِدَةُ المَذكُورَةُ لَيسَ لِلصَّفَدِيِّ فِيهَا غَيرُ النَّقلِ، وكَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ هَذَا المُتَعَقِّبُ مِنَ النَّقضِ[(٣)]، وَهُوَ غَيرُ قَادِحٍ فِي القَوَاعِدِ الأكثَرِيَّةِ الأغلَبِيَّةِ؛ أو[(٤)] كَانَ مَوصُولُ هَذِهِ القَاعِدَةِ لم يُرِد بِكُلِّ جَارٍّ إلاَّ مَا عَدَا حُرُوفَ الاستِثنَاءِ. ويُشبِهُ مَا قَرَّرنَا[(٥)] مَا ذَكَرَهُ بَعضُ فُضَلاءِ الصَّرفِيِّينَ مِن قَاعِدَةِ قَلبِ الوَاوِ ألِفًا بالعَمَلِ[(٦)] الصَّرفِيِّ[(٧)] مِن إيرَادِهِ عَلَيهَا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[(٨)] [المجادلة:١٩] وَالقِيَاسُ (استَحَاذ) فَأجَابَ بِمَا قَدَّمنَاهُ مِن قَولِنَا، كَأنَّهُ يَعنِي: الوَاضِعُ

---

(١) في (الأزهريتين): اللازم.

(٢) النزول (٣٥٦ – ٣٥٧).

(٣) ساقطة من (الأزهريتين)، وفي (ش): النقص.

(٤) في (ص) و(التركيتين): إذ.

(٥) (ب): ما قرنا.

(٦) في (ب): قلب الواو والفاء بالعمل ياء، وفي (ش) و(الأزهريتين): قلب الواو بالفاء بالعمل. ويوجد بياض في (ش) و(الأزهريتين).

(٧) ما أثبته من (ص) ، أما النسخ الباقية: (الصرفية).

قال الميداني: "في قلب الواو والياء ألفا. تقلبان ألفا على وجهين: أحدهما أصل، والآخر ليس بأصل فالوجه الأول: أن تقلبا ألفا وهما في موضع حركة نحو. قال وباع ودعا ورمى وعصا ورحى. قلبت كل واحدة من الواو والياء ألفا؛ لكونها في موضع حركة، ولانفتاح ما قبلهما. فهذان الوصفان هما أصل في علة قلبهما ألفا. فكل موضع وجدت فيه هذه العلة قلبت ألفا... . والوجه الآخر الذي ليس بأصل وهو: أن تكون الواو والياء مفتوحتين وما قبلهما ساكن؛ فتنقل فتحتهما إلى الساكن قبلهما وتقلبا ألفا نحو: أقام وأجاد وأباع وأقال. والأصل أقوَم وأجود وأبيع وأقيل، مثل: أكرم وأذهب...". أحمد بن محمد الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، شرح ودراسة دة. يسرية محمد إبراهيم حسن، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤١٣، ١٩٩٣، (١٩١/٢).

(٨) "الشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك.

ومنه ما شذ عن الإستعمال ولم يشذ عن القياس.

ومنه ما شذ عن القياس والإستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه". الأصول في النحو لابن السراج (٥٧/١).

اِستَثنَى[١] ذَلِكَ. وَبِالجُملَةِ فَالخَطبُ هَيِّنٌ فِي هَذَا المَقَامِ، ولَيسَ عَلَى الصَّفَدِيِّ فِي مِثلِ ذَلِكَ مَلاَمٌ.

وَاللهُ أعلَمُ.

---

(١) في (الأزهريتين): استثناء.

قالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ عِندَمَا أنشَدَ قولَ بَعضِهِم:** [الطويل]

كَأنَّ نَضِيدَ الفَحمِ خَوفَ[١] شَرَارِهِ ... إذا[٢] النَّارُ مَسَّت جِلدَهُ فَتَلَوَّنَا

تَذَكَّرَ[٣] أيَّامَ السَّحَابِ التي جَرَت ... بِمَنبِتِهِ لَمَّا تَأوَّدَ أغصُنَـــــا[٤]

فَأنبَتَ مِنهُ الآبـنُوسُ بَنَفسَجَــا ... وَأثمَرَ عُنَّابًا وَأورَقَ سَوسَنَـا[٥]

---

(١) في (ش): فوق.

(٢) في (الأزهريتين): إذ.

(٣) في (أ): يذكر وفي (الأزهريتين): تفكر.

(٤) في (الأزهريتين): أعصبا.

(٥) الأبيات في ذيل مرآة الزمان والرواية:

كأن وقيد الفحم خوف شراره ... إذا النار مست جرمه فتلونا

تذكر أيام الشباب الذي جرى ... بمنبته لما ترنح أغصنا

فأزهر منه الآينوس بنفسجا ... وأثمر عناباً وأورق سوسنا.

ونسبت لعلي بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن شيبان بن الحسن بن عامر بن عبد الله أبوالحسن جلال الدين النميري الماردیني المعروف بابن الصفار ولد بماردين سنة (٥٧٥هـ)، كان شاعراً مجيداً وله معرفة بالعربية ويستعمل المعاني الغريبة. توفي سنة (٦٥٨هـ). اليونيني البعلبكي الحنبلي، ذيل مرآة الزمان، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن الهند، ط١، ١٣٨٠، ١٩٦٠، (٤١٨/١). ووردت الأبيات دون نسبة في الوافي بالوفيات للصفدي (٢١٧/١١).

النضيد: فعيل بمعنى مفعول، أي: الفحم المنضود الموضوع بعضه فوق بعض. والآبنوس: قال صاحب المصباح المنير (٦): الآبنوس: "بضم الباء خشب معروف يجلب من الهند واسمه بالعربية سَأسَم بهمزة وزان جعفر" اهـ . وظاهر كلام أهل اللغة أنه أسود لأنهم قالوا في تعريف الفرفار: "وإذا تقادَمَ شَجَرُه اسودَّ خَشَبُه فصار كالآبنوس". تاج العروس مادة: فرر، (٣١٦/١٣).

قلتُ: وَأظُنُّ الجَوبَانَ القوَّاسَ[١] **سَامَ هذا المَرعَى، وَلَمَحَ هذا المَعنَى، فَنَقَلَهُ إلى الرَّاوُوق**[٢] **اقتِدَارًا وَصَنعًا فقالَ :** [الطويل]

وَلمَّا حَكَى الرَّاوُوقُ فِي العَينِ شَكلُهُ وَقد عُلِّقَ، العُنقُودَ فِي سَالِفِ الدَّهر

تَذَكَّرَ[٣] **عَهدًا بالكُرُومِ فَكُلُّـــــهُ عُيُونٌ على أيَّامِ عَصرِ الصِّبَـا تَجرِي**[٤]

قلتُ:[٥] **قلَّ مَن يُحسِنُ أن يُنشِدَهُ مُعرَبًا؛ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ مَعنَاهُ، والوَجهُ فِي إعرابِهِ أن يَكُونَ (العُنقُودَ) مَنصُوبًا على أنَّه مَفعُولُ (حَكَى)، و(شَكلُهُ) فاعِلٌ**[٦]**، و(عُلِّقَ) مَفعُولُهُ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ يَعُودُ على العُنقُودِ، ففيه تقديمٌ وتأخيرٌ، وتَقدِيرُهُ: ولمَّا حَكَى شَكلُ الرَّاوُوق العُنقُودَ في العَينِ، وَقَد عُلِّقَ هُوَ فِي سَالِفِ الدَّهر**[٧]**. انتَهَى.**

قالَ المتعقبُ: **أقولُ: استَحسَنَ المُصَنِّفُ ما لا يَستَحِقُّ الاستِحسَانَ، والبَيتُ الأوَّلُ مِن بَيتَي الجَوبَانِ فِي غَايَةِ القَلَقِ، ونِهَايَةِ الصُعُوبَةِ**[٨] **في التَّركِيبِ، ودَلالَتُهُ عَلَى المَعنَى المُرادِ مِنهُ**

---

(١) هو: جوبان بن مسعود بن سعد الله، الأديب البارع، أمين الدين الدنيسري، القواس، التوزي الشاعر، كان نادرة في الذكاء، وله نظم جيد. قال الصفدي في الوافي بالوفيات ٢١٦/١١: "كان من أذكياء بني آدم وله النظم الجيد، وقال شمس الدين الجزري: اسمه رمضان ولقبه جوبان". توفي سنة (٦٨٠هـ).

انظر: الكتبي، فوات الوفيات (٣٠٣/١)، والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م (٣٨١/٥٠)، الأعلام (١٤٣/٣).

(٢) "الراووق: المِصفَاةُ، وقالَ اللَّيثُ : الرّاوُوقُ: ناجُودُ الشرابِ الذِي يُرَوَّقُ بهِ فيُصَفَّى والشَّرابُ يَتَرَوَّقُ منهُ من غيرِ عَصرٍ". تاج العروس (روق ٣٧٦/٢٥).

(٣) (ش): يذكر.

(٤) البيتان في فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (١/ ٣٠٤). وفي الوافي بالوفيات (٢١٧/١١)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣٨١/٥٠).

(٥) "قلت" سقطت من (ب)، وفي (ش) و(الأزهريتين): "ثم قال قل من..." .

(٦) الغيث: و(شكله) مرفوع على أنه بدل من المرفوع الذي هو فاعل (حكى)، ونائب فاعل (علق) ضمير مستتر يعود على العنقود، ففيه تقديم وتاخير.

(٧) الغيث (٤٢٦/١).

(٨) (ش): التعوبة.

[غيرُ][1] ظاهِرَةٍ لِلخَلَلِ[2] الوَاقِع فِي نَظمِهِ، وَذَلِكَ مِنَ التَّعقِيدِ المُخِلِّ بالفَصَاحَةِ[3] فليسَ هذا البيتُ مِنَ البَرَاعَةِ فِي قبيلٍ ولا دَبيرٍ، فلا حَاجَةَ إلى تَضييع الزَّمَنِ باستِغرَابِهِ، ولا وَجهَ لاستِحسَانِهِ.[4] انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ[5]: لَقَد أَطنَبَ تَشنِيعًا، فَكَانَ أَكثَرَ مِنهُ لِلزَّمَانِ تَضييعًا، ولَعَمري لَو تَأَمَّلَ أُولُو الألبَابِ هَذَا الاعتِصَابِ، لَقَضَوا مِنهُ بِالعَجَبِ العُجَابِ؛ إِذِ الغَرَضُ أَنَّ الصَّفَدِيَّ قَد صَرَّحَ بِجِهَةِ تَعقِيدِهِ، وَقَلَقِ مَعنَاهُ، وصُعُوبَةِ تَصَوُّرِ مَا قَصَدَهُ وَعَنَاهُ، فَبَانَ أَنَّ مَا أَخَذَهُ المُتَعَقِّبُ مِنَ الِاستِحسَانِ لَم يَكُن شَامِلًا لِهَذِهِ الجِهَةِ فِي العِيَانِ، بَل دَلَّ كَلَامُ الصَّفَدِيِّ عَلَى تَعيينِ جِهَتِهِ بِأَوضَحِ بَيَانٍ؛ لأَنَّهُ قَالَ: **"سَامَ هَذَا المَرعَى، فَنَقَلَهُ إلى الرَّاوُوق اقتِدَارًا وَصَنعًا"**، فَدَلَّ[6] عَلَى أَنَّ المُستَغرَبَ فِيهِ نَقلُ ذَاكَ المَعنَى إِلَى هَذَا المَعنَى[7]، ثُمَّ بَيَّنَ مَا فِيهِ مِن صُعُوبَةِ التَّركِيبِ، وَبِالجُملَةِ فَلَا حَجرَ فِي الإِعجَابَاتِ[8] فِي

---

(١) من (ص) و(التركيتين) و(النزول).

(٢) (ش): لخلل، وفي (الأزهريتين): بخلل.

(٣) قال التفتازاني: "والفصاحة في الكلام خلوصه من: ١- ضعف التأليف. ٢- تنافر الكلمات. ٣- التعقيد مع فصاحتها. فالخلوص من ضعف التأليف يحصل بوزن الكلام جاريا على القانون النحوي، ويحصل الخلوص من التعقيد بظهور الدلالة على المعنى المراد لانتفاء الخلل الواقع في اللفظ أو في الانتقال. والتعقيد يقسم إلى قسمين: ١- تعقيد لفظي. ٢- تعقيد معنوي ، أ- فالخلل الواقع في اللفظ (التعقيد اللفظي) بأن تكون ألفاظه على خلاف ترتيب المعاني بالتقديم والتأخير أو حذف موجب الفساد أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم نحو :

ومَا مِثلُهُ في الناسِ إلا مُمَلَّكاً ... أبُو أمِّهِ حيٌّ أبوه يُقاربه

ب- التعقيد المعنوي: وهو الخلل في الانتقال نحو:

سَأَطلُبُ بُعدَ الدَّارِ عَنكُم لِتَقرُبُوا ... وَتَسكُبُ عَينَايَ الدُّمُوعَ لِتَجمُدا

فإن انتقاله من جمود العين إلى بخلها بالدموع لا إلى ما قصده من السرور".

انظر: مختصر المعاني (٧٩/١-٩٦). بتصرف.

(٤) النزول (٣٥٩).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) ساقطة من (الأزهريتين).

(٧) زاد في (ش): الغريب، وفي (الأزهريتين): الغير.

(٨) (ش): الإحجاجات.

المَعَانِي المَخيلَاتِ[١] فِي الأبيَاتِ، ولَا فِي صُوَرِ الذَّوَاتِ، فإنَّ ذَلِكَ بِحَسَبِ دَاعِيَةِ الرَّاغِبِ، ولِلنَّاسِ فِيمَا يَعشَقُونَ مَذَاهِبُ.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَإِذَا أفرَطَ الحُبُّ سُمِّيَ عِشقًا، فَالعِشقُ مَحَبَّةٌ مُفرطَةٌ**[٢] **وَلَيسَ بِإِفرَاطِ المَحَبَّةِ كَمَا قَالَهُ بَعضُهُم، فَيَكُونُ أخَصَّ**[٣] **مِنَ المَحَبَّةِ؛ لأنَّ كُلَّ عِشقٍ مَحَبَّةٌ، وَلَيسَ كُلُّ مَحَبَّةٍ عِشقًا**[٤]**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: المَرجِعُ**[٥] **فِي تَفسِيرِ هَذِهِ الألفَاظِ إنَّمَا هُوَ إِلَى أقوَالِ أهلِ اللُّغَةِ، وَقَد صَرَّحَ الجَوهَرِيُّ في (الصِّحَاحِ) بِأنَّ العِشقَ فَرطُ المَحَبَّةِ**[٦]**، وَلَم نَرَ مَن أنكَرَ ذَلِكَ وَلَا**

---

(١) (ب): المحيلات.

(٢) (ب): مفروطة.

(٣) (الأزهريتان): أخصر.

(٤) الغيث (٤٢٧/١).

(٥) كلمة "المرجع ساقطة من (ش) وفي (ب): الرجع.

(٦) الصحاح (عشق) (٢٨٢/٤).

وقال الأزهري في تهذيب اللغة (عشق) (٢٤٥٠/٣): "سئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن الحب والعشق أيهما أحمد؟ فقال الحب؛ لأن العشق فيه إفراط". وقال ابن فارس في مقاييس اللغة (٣٢١/٤): "(عشق) العين والشين والقاف أصلٌ صحيح يدلُّ على تجاوُزِ حدِّ المحبَّة". وقال العسكري في الفروق اللغوية (٩٩): "الفرق بين العشق والمحبة: أن العشق شدة الشهوة لنيل المراد من المعشوق إذا كان إنسانا والعزم على مواقعته عند التمكن منه...". وقال: "والعشق أيضا هو الشهوة التي إذا أفرطت وامتنع نيل ما يتعلق بها قتلت صاحبها". وقال القاموس المحيط (عشق) (١١٦٢): "والعشق: عُجبُ المُحِبِّ بمَحبوبِه، أو إفراطُ الحُبِّ، ويكونُ في عَفافٍ وفي دَعارةٍ، أو عَمَى الحِسِّ عن إدراكِ عُيوبِهِ...". وكذلك قال ابن منظور في اللسان ١٦١/١٠ (عشق): "العِشقُ فرط الحب وقيل هو عُجب المحب بالمحبوب يكون في عَفاف الحُبّ ودَعارته". وقال الفراء: "العشق نَبْتٌ لزج فسمى العشق الذي يكون بالإنسان للزوجته ولصوقه بالقلب". انظر: ابن أبي حجلة التلمساني، ديوان الصبابة، تقديم وتحقيق وتعليق د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، (٣٤) . وقال ابن الأعرابي: " العشقة اللبلابة تخضر وتصفر وتعلق بالذي يليها من الأشجار فاشتق من ذلك العاشق". وقال الزمخشري في أساس البلاغة مادة (عشق) (٤٢١): "العشقة وهي اللبلاب لأنه يلتوي على الشجر ويلزمه". وقال الفيومي في المصباح المنير (٤٩٠-٤٩١): " العِشقُ: الإفراط في المحبة".

وانظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ١٢٥/٢-١٣٧.

تَعَقَّبَهُ، فما المُوجِبُ[(١)] لهذا الإنكَار، مَعَ أنَّ الأمرَ[(٢)] فِيمَا قالَهُ سَهلٌ، وَاللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ[(٣)]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: وَجهُ الإنكَارِ أنَّهُ تَغييرٌ[(٤)] لَفظِيٌّ[(٥)]، وَقَد يُلحَظُ في أحَدِ التَّفسِيرِينِ مَا لاَ يُلحَظُ فِي[(٦)] الآخَرِ مِن زِيَادَةِ مَعنًى يَتَحَقَّقُ بِهِ كَونُهُ أخَصَّ، فَالحَملُ عَلَيهِ أولَى، ولَا يُنَافِي مَا ذَكَرَهُ هَذَا المُتَعَقِّبُ مِن نَقلِ كَلامِ الصِّحَاحِ كَونَهُ مَنقُولًا عَن بَعضِ أئِمَّةِ اللُّغَةِ؛ إذِ اللُّغَةُ لَيسَت مُنحَصِرَةً فِي كِتَابِ الصِّحَاحِ، ولَا يُحمَلُ كَلامُ الصَّفَدِيِّ فِي هَذَا المَقَامِ عَلَى السَّهوِ فِيهِ، وَبِالجُملَةِ فَالأمرُ هَيِّنٌ فِي هَذَا القَولِ اللَّيِّنُ، وَاللهُ أعلَمُ.

---

(١) في (ب): الواجب.

(٢) في سائر النسخ: "الأمر" بدلا من "الإنكار".

(٣) النزول (٣٦٠). جملة "والله الموفق للصواب" سقطت من سائر نسخ التحكيم.

(٤) في (ص): تفسير.

(٥) قوله "مع أن الأمر... لفظي" ساقط من (ز).

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): من.

قَالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

يُشفَى لديغُ العَوَالِي في بُيوتهِمُ   بنهلةٍ من غَدِيرِ الخَمرِ والعَسَلِ[(١)]

(يُشفَى): فِعلٌ مُضَارِعٌ مُغَيَّرٌ[(٢)] **لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ويُكتَبُ باليَاءِ؛ لأَنَّهُ مِن شَفَيتُ**[(٣)].

قالَ المتعقِّبُ: **هذا أيضًا يَدُلُّ على مَعرفَتِهِ بِعِلمِ الخَطِّ، فإنَّ قولَهُ: "يُكتَبُ باليَاءِ؛ لأَنَّهُ مِن شَفَيتُ"**[(٤)]، **يَدُلُّ عَلَى أنَّ كَونَهُ مِن ذَوَاتِ اليَّاءِ هُوَ المُوجِبُ لِكِتَابَتِهِ**[(٥)] **باليَّاءِ، وَمُقتَضَاهُ أنَّهُ لَو لَم يَكُن مِن ذَوَاتِ اليَّاءِ لَكُتِبَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، مِثلُ: يُرجَى، فإنَّهُ مِن: رَجَوتُ، فَلَيسَ مِن ذَوَاتِ اليَّاءِ، فَيَنبَغِي أن لا يُكتَبَ باليَّاءِ، وَهُوَ خِلَافُ المَنصُوصِ لأئِمَّةِ الخَطِّ؛ لأَنَّهُم نَصُّوا على أنَّ كُلَّ أَلِفٍ تَقَعُ**[(٦)] **رَابِعَةً فَصَاعِدًا فِي اسمٍ أو فِعلٍ، نحو: (المَغزَى) و(يُغزَى)؛ تُكتَبُ ياءً تَنبِيهًا على أنَّهَا تُقلَبُ فِي التَّثنِيَةِ ياءً، أو عَلَى أنَّهَا مِمَا يُمَالُ**[(٧)] **إلاَّ فِيمَا قبلَهَا ياءٌ، فإنَّهَا تُكتَبُ بالأَلِفِ؛ كَرَاهَةَ اجتِمَاعِ صُورَةِ اليَائينِ، نَحوُ: الدُّنيَا، واستَثنَوا مِن ذَلِكَ نَحوَ: (يَحيَى) وَ(رَيَّى) عَلَمَينِ، فإنَّهُمَا يُكتَبَانِ باليَاءِ فَرقًا بَينَهُمَا عَلَمَينِ، وبَينَهُمَا**[(٨)] **فِعلاً**[(٩)] **وصِفَةً، ولم يَعكِسُوا لاستِثقَالِ**

---

(١) الديوان (٣٠٤). وروايته (بنهلةٍ من لذيذِ الخَمرِ والعَسَلِ)

(٢) (ش): معبر، وفي (الأزهريتين): مبني.

(٣) الغيث (٤٤٢/١).

(٤) قوله "قال المتعقب... شفيت" سقط من (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين).

(٥) في (ب): لكتابه.

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): تتبع.

(٧) الإمالة أن تجعل الألف بين الياء والألف، وهي نوعان: إمالة صغرى (بين بين) وهي أن تجعل الألف بين الياء والألف لكنها أقرب للألف، وإمالة كبرى (اضجاع) وهي أن تجعل الألف بين الياء والألف لكنها أقرب للياء. قال الشاطبي في إمالة ما زاد على ثلاثة أحرف ولو كان واويا:

وكل ثلاثي يزيد فإنه ممال ... كزكّى وأنجى مع ابتلى

انظر: شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت١١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، (١٠٢). الأشموني بشرح الصبان (٢٢٠/٤).

(٨) "فرقا بين ما هما علمين، وبين ما هما صلتين" هكذا في (الأزهريتين).

(٩) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(ك) و(ص): صلتين، وفي (ف): صفتين.

الصِّفَةِ[1] والفِعلِ، والألفُ[2] أخَفُّ مِنَ اليَاءِ، فأعطوا كُلاًّ مَا يُنَاسِبُهُ، فانظُر بُعدَ مَا بَينَ هذا الكَلاَمِ وَمَا قالَهُ الصَّفَدِيُّ[3]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَقَد بَلَغَ الغَايَةَ بُعدًا، وَأَخلَفَ التَّحقِيقَ وَعْدًا[4]، ولَم يَألُ علَيهِ[5] في التَّعَصُّبِ[6] علَيهِ جَهْدًا، حتَّى تَعَدَّى[7] مَعَاهِدَ الرُّسُومِ حَدًّا[8]، ولَيتَ شِعرِي مِن أينَ يَدُلُّ كَونُهُ مِن ذَوَاتِ اليَاءِ هُوَ المُوجِبَ حَصرًا، ولَا يَخفَى كَونُ هَذا الحَصرِ قِشرًا، غَايَتُهُ السَّكتُ[9] عَمَّا عَدَا ذَوَاتِ اليَاءِ، ولَا يَلزَمُ مِن ذَلِكَ نَفيُ مَا يُكتَبُ باليَاءِ مِن غَيرِ ذَوَاتِ اليَاءِ[10]؛ لأنَّ المُستَفَادَ[11] مِنَ التَّعلِيلِ بِكَونِهِ[12] مِن شَقَيتُ أنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِن ذَوَاتِ اليَاءِ يُكتَبُ بهَا، وَهُوَ حُكمٌ صَحِيحٌ مَسكُوتٌ عَمَّا عَدَاهُ، فَلَا[13] نُسَلِّمُ حِينَئِذٍ أنَّ مُقتَضَاهُ: أنَّهُ لو لَم يَكُن مِن ذَوَاتِ اليَاءِ لَكُتِبَ عَلَى خِلافِ ذَلِكَ،

قال القلقشندي في صبح الأعشى (١٩٧/٣): "نعم يغتفر ذلك في نحو يحيى وريى علمين للفرق بين يحيى علما وبينه فعلا وبين ريى علما وبينه وصفا".

(١) (ش): الاستثقال للصفة.

(٢) في (ب) و(ش): الصلة. وفي (الأزهريتين): والعلة .

(٣) النزول (٣٦١ – ٣٦٢).

(٤) في (الأزهريتين): وأخلق التحقيق عمدا.

(٥) لعل الأولى اسقاطها.

(٦) في (ش) و(ص) و(الأزهريتين): التعقب.

(٧) في (ش): أورى.

(٨) في (التركيتين): حتى بعد عن معاهد الرسم جدا.

(٩) في (الأزهريتين): السكوت.

(١٠) قوله "ولا يلزم... الياء" ساقط من (ش) و(الأزهريتين).

(١١) في (الأزهريتين): (والمستفاد) بدلا من (لأن المستفاد).

(١٢) في (الأزهريتين): كونه.

(١٣) في (ب): ولا.

فَانظُر هَذَا المُتَعَقِّبَ يَتَحَمَّلُ[١] هَذَا المَفهُومَ الضَّعِيفَ. وَالحَاصِلُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ تَعلِيلٌ لِمفرَدِ[٢] مِمَّا يُكتَبُ بِاليَاءِ، وَمَا ذَكَرَهُ هَذَا المُتَعقِّبُ نَقلُ الضَّابِطِ الكُلِّيِّ فِيهِ.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَمَا أَنشَدَ قَولَ ابنِ السَّاعَاتِيِّ[٣]:** [الطويل]

حُدِدتُ بِجَفنَيهَا عَلَى شُربِ رِيقِهَا ... وَمَن شَرِبَ الصَّهبَاءَ يُلزَمُ بِالحَدِّ

فَيَا قَلبُ صَبرًا عَن شَهِيِّ رُضَابِهَا ... فَإِنَّ وَجِيءَ السُّمِّ فِي ذَلك الشَّهدِ[٤]

إِنَّهُ مُعتَرَضٌ مِن وَجهَينِ، الثَّانِي مِنهُمَا: أَنَّهُ لم يَجزم جَوَابَ الشَّرطِ مِن (يُلزَمُ) وإن كان قد جَاءَ فِي الضَّرُورَةِ، وَلَكِنَّ الأَفصَحَ الجَزمُ[٥].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: الجَوَابُ عَن هذا الاعتِرَاضِ أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ (مَن) شَرطِيَّةٌ، حَتَّى يَلزَمَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ. سَلَّمنَا[٦] أَنَّها شَرطِيَّةٌ لَكِنَّ فِعلَ الشَّرطِ[٧] وَقَعَ بِصِيغَةِ الماضي، فَيَجُوزُ فِي الفِعلِ الوَاقِعِ جَوَابًا فِي الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ الرَّفعُ فِي فَصِيح الكَلَامِ وَفِي السَّعَةِ، وَلَيسَ ذلك مُختَصًّا مِنهُ بِالضَّرُورَةِ[٨]، ومنه قولُ زُهَيرٍ: [البسيط]**

---

(١) في (الأزهريتين). فلو نظر هذا المتعقب لم يتحمل.

(٢) في سائر النسخ: المفرد.

(٣) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن رستم بن هردوز، بهاء الدين الخراساني ثم الدمشقي، ابن الساعاتي، شاعر محسن، فائق النظم، لطيف المعاني. توفي سنة (٦٠٤هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء٤٧١/٢١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٥٥/٤٣، الأعلام ٣٣٠/٤.

(٤) الصهباء: الخمر، والرضاب: الريق.

ديوان ابن الساعاتي، عني بتحقيقه ونشره أنيس المقدسي، المطبعة الأميركانية، بيروت، ١٩٣٨، (٩٩/١)، وفيه (رشف) مكان (شرب) وفيه (وحيٌّ) مكان (وجيء)، وذكر البيت الأول في زهر الأكم في الأمثال والحكم (٣٠٠/٢).

(٥) الغيث (٤٥٠/١).

(٦) (ش): أنا سلمنا.

(٧) قوله "حتى يلزم هذا ... فعل الشرط" ساقط من (التركيتين).

(٨) قال ابن هشام في أوضح المسالك (١٧٩/٤-١٨٠): "ورَفعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارع منفي بـــ(لم) قويٌّ كقوله:

وَإِن أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسأَلَةٍ ... يَقُولُ: لاَ غَائِبُ مَالِي وَلاَ حَرِمُ".

وَإنْ أتاهُ خَليلٌ يَومَ مَسألَةٍ   يَقولُ لا غائِبٌ مالي[١]وَلا حَرِمُ[٢]

نَعَم اختَلَفُوا فِي التَّوجِيهِ، فَسِيبَوَيهِ يَرَى أنَّه دَلِيلُ الجَوابِ لا عَينُهُ، وأنَّ الجَوَابَ مَحذُوفٌ[٣]، والمُبَرِّدُ يَرَى أنَّه نَفسُ الجَوَابِ مُحتَجًّا بأنَّ الشَّيءَ إذا حَلَّ فِي مَوضِعِهِ لا يُنوَى[٤] به غَيرُهُ، وَإلاَّ جَازَ[٥]: ضَرَبَ غُلامُهُ زَيدًا[٦]، فَتَأمَّلهُ[٧]. انتَهَى كَلامُهُ.

---

(١) (ش): في مالي.

(٢) الديوان (٩١). وانظر: شعر زهير ابن أبي سلمى صنعه الأعلم الشنتمرى (١٠٥)، وروايته في ش: (يَقولُ غيب في مالي وَلا حَرِمُ). خليل: فقير محتاج، وحَرِمُ بمعنى ممنوع.

(٣) قال في الكتاب (٣/٦٦-٦٧): "وقد تقول: إن أتيتَني آتيك، أي آتيك إنْ أتيتَني. قال زهير:

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ ... يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ولا يَحسن إن تأتِني آتيك، من قبَل أنَّ إنْ هي العاملةُ. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البَجَليّ:

يا أقرَعُ بنَ حَابِسٍ يا أقرَعُ ... إنّك إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ

أي: إنّك تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوك...".

(٤) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): لا يقوى.

(٥) في (ب) و(الأزهريتين): لجاز، وفي (ش): والإيجاز.

(٦) قال المبرد: "ويحسن في الكلام: إن أَتَيتَنِي لأَقُومَنَّ، و إنْ لم تَأتِنِي لأغضَبَنَّ. فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير، كأنه قال: لأغضبنَّ إن لم تَأتِنِي و لأَقُومَنَّ إنْ أَتَيتَنِي.

والذي قال لا يصلح عندي؛ لأن الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدر لغيره؛ ألا ترى أنك تقول: ((يضرب غلامه زيدٌ))؛ لأن (زيد) في المعنى مقدم؛ لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول. ولو قلت: ((ضرب غلامُه زيداً)) -لم يجز، لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يقدر لغيره.

ولكن القول عندي أن يكون الكلامُ إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء، فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء؛ كما أنك تقول: ((أعجبني الذي ضرب زيداً))، فإن جعلت الألف واللام في موضع (الذي) كان صلتُها على معنى صلة (الذي) لا على لفظها.

تقول: ((أعجبني الضارب زيداً))، لأن الألف واللام للأسماء، فلا يليان (ضرب)؛ لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال. فمن ذلك قول زهير: (وإن أتاه...). فقوله: (يقول) على إرادة الفاء على ما ذكرت لك". ا.هـ المبرد، المقتضب، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩، (٢/٦٨-٧٠).

(٧) النزول (٣٦٣ – ٣٦٤).

قُلتُ: أَوَّلاً: لَيسَ هَذَا مِن دَأبِ فُحُولِ المُصَنِّفِينَ؛ لأَنَّ هَذَا بِعَينِهِ تَقَدَّمَ لَهُ فِي بَحثِهِ[1] مَعَ أَبِي الحَسَنِ بنِ الصَّيَّادِ فِي قَولِهِ عَلَيهِ السَّلاَمُ " فَإِن لَم تَكُن تَرَاهُ..." فَكَانَ الأَلْيَقُ الإِحَالَةَ عَلِيهِ تَنبِيهًا، وَقَد قَدَّمنَا صَوَابَهُ[2].

وثَانِيًا: أَنَّ ثُبُوتَ[3] الأفصَحِ لَا يَستَلزِمُ نَفيَ الفَصِيحِ، فَلَم يَبقَ إِلَّا تقييدُه بِالضَّرُورَةِ، وَتَوجِيهُ سِيبَوَيهِ يُؤَيِّدُهُ مَعَ الأَصلِ بِأَنَّ الأَصلَ الجَزمُ. وَبِالجُملَةِ فَقَد نَقَلَ القَلَاقِلَ[4] عَلَى مَا لَا تَحتَهُ طَائِلٌ.

---

(١) راجع الصفحة (٧٢)، وجملة "في بحثه" ساقطة من (الأزهريتين).

(٢) قوله " فَإِن لَم تَكُن تَرَاهُ فَكَانَ الأَلْيَقُ الإحالة عليه" ساقط من (ش) .

(٣) في (ب) و(ش): بفوت، وفي (الأزهريتين): بفوات، وفي (ص): نفي.

(٤) في (أ) و(ص): العلاقل.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

لا أكرَهُ الطَّعنَةَ النَّجلاَءَ قد شُفِعَت   برَشقةٍ مِن نِبَالِ الأعيُنِ النُّجُلِ[١]

ذَكَرتُ لِي بَيتَينِ هَهُنَا وَهُمَا : [مجزوء البسيط]

أفدِيهِ مِن أهيَفٍ بَدَت لِي   مِن حُسنِهِ المُنتَقَى غَرَائِب

أسمَرُ كَالرُّمح ذُو اعتِدَالٍ   لَا طعنَ فِي قدِّهِ لِعَائــــب[٢]

قالَ الشَيخُ بدرُ الدِّين: **هُوَ مَأخُوذٌ مِن قولِ ابن نُبَاتَةَ: [الطويل]**

بَدَت قمَرًا مِن مُسبَلِ الشَّعر فِي جُنح ... بِسَفحِ النَّقا آهًا على زَمَنِ السَّفح

مُحَجَّبَةٌ لا طعنَ فيهَــا لِــعَائِبٍ ... علـــى أنَّهَـــا تَمشِي فتَهتَزُّ كَالرُّمـــح[٣]

عَنَيتُ البَيتَ الثَّانِي، على أنَّ المَعنَى فيه أقعَدُ[٤] **وَأتَمُّ مِن بَيتِ الصَّفَدِيِّ، يَظهَرُ ذَلِكَ بالتَّأمُّلِ**[٥].

قالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ**[٦] **: [السريع]**

اترُك هَوَى الأترَاكِ إن شِئتَ أن   لا تُـبتَلَى فِيهِم بهَمٍّ وَضَيَـــــر

وَلاَ تُرَجِّ الجُودَ مِـــن وَصـــلِهِم   مَا ضَاقَتِ الأعيُنُ مِنهُم لِخَير

وَقُلتُ أنَا أيضًا: [مجزوء الكامل]

يَا قلبُ لاَ تُقدِم عَلَى   سِحرِ العُيُون إذا سَـطا

ومِـــنَ العَجَائِبِ أنَّه   أضحَى يَصِحُّ مَعَ الخَطا

وَقُلتُ [أيضًا] : [الكامل]

يَـا شَادِنًا أبَـــدًا أرى نفسي له   **دُونَ البَرِيَّةِ لاَ تُفَارِقُ شَيِّقَــه**

وَاللهِ مَا اتَّسَعَت هُمُومِي فِي الدُّجَى   حَتَّى بُلِيتُ بِمُقلَتَيكَ الضَّيِّقه[٧]

---

(١) الديوان (٣٠٥).

(٢) الغيث (١٤/٢ – ١٥). والقد: القامة. لسان العرب (قدد) (٣٥/١١).

(٣) ديوان ابن نباتة (١٠٠)، وفيه (سرت) مكان (بدت)، وهذه القصيدة في مدح محيي الدين بن فضل الله.

(٤) (ش): أعقد.

(٥) النزول (٣٦٥ – ٣٦٦).

(٦) في الغيث: "قال: وقلت أنا".

(٧) الغيث (٢١/٢).

قالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: أَخَذَ مَعنَى[(١)] المَقطُوع الأَوَّلِ وَغَالِبَ لَفظِهِ مِن قولِ مُحيي الدِّين بن قِرنَاصٍ: [المجتث]**

عُلِّقتُهُ تَتَرِيًّـــا يُشجِـــي القُلُــوبَ بِبَينِه

لاَ يُرتَجَى[(٢)] الجُودُ مِنهُ بالوَصلِ مِن ضِيقِ عَينِه[(٣)]

وَفِي مَعنَاهُ قولُ ابنِ النَّبيهِ[(٤)]: [الوافر]

يَميلُ بطَرفِهِ التُّركِيِّ عَنِّي صَدَقتُم إنَّ ضِيقَ العينِ بُخلُ[(٥)]

وقولُهُ أيضًا : [الخفيف]

مِن بَنِي التُّركِ لَيِّنُ العِطفِ قاسِي الـــ قلبِ سَهلُ القِيَادِ صَعبُ المِراسِ

ضَيِّقُ العَينِ وَهوَ مِن صِفَةِ البُخـــ لِ فَإن جَادَ كانَ ضِدَّ القِيـــــــاس[(٦)]

وأمَّا المقطُوعُ الثَّانِي فهو مَأخُوذٌ مِن قولِ ابنِ نُبَاتَةَ فِي مَلِيحٍ حَبَشِيٍّ اسمُهُ صَوَابُ: [المتقارب]

وَأسمَرُ فِي الحَبَشِ عُلِّـــقتُهُ وَلَيسَ الخَطَا مِنهُ لِي فِي حِسَاب

يَقُولُونَ قِس بَينَ هذا وَذَاكَ وَكَيفَ يُقَاسُ الخَطَا مَع صَوَاب[(٧)]

[أو من قوله أيضا:

لَئِن كانَ مِن جِنسِ الخَطَا لَكَ نِسبةٌ فَإنَّ شَقَائي فِي هَوَاك صَوَابُ][(٨)]

---

(١) "معنى" ساقطة من (ش).

(٢) في (الأزهريتين): لا يرجي.

(٣) الغيث (٢١/٢)

(٤) هو: كمال الدين بن النبيه علي بن محمد بن الحسن بن يوسف بن يحيى، شاعر من أهل مصر، مدح الأيوبين، وتولى ديوان الانشاء للملك الأشرف موسى، سكن نصيبين، قال صاحب السير: في نظمه مبالغات تفضي به إلى الكفر بالله، لا أرى ذكرها. توفي سنة (٦١٩هـ).

انظر: فوات الوفيات ٦٦/٣، سير أعلام النبلاء ١٧٨/٢٢، الأعلام ٣٣١/٤.

(٥) ديوان ابن النبيه المصري، المطبعة العلمية، القاهرة، ١٣١٣، (٤٣).

(٦) ديوان ابن النبيه (٧٠)، وفيه (البخل) مكان (القياد).

(٧) لم أجد البيتين في ديوانه.

(٨) زيادة من (ص والنزول).

أو مِن قولِهِ أيضًا: [الطويل]

تَعَشَّقتُهُ ظَبيَ الكِنَــاسِ إذَا عَطا[١] وَعُلّقتُهُ لَيـــــثَ العَرينِ إذَا سَطَـــا [٢]

مِن التُّركِ أنسَى سَلوَتِي مَعَ أنَّها صَوَابٌ وَأفتى[٣] فِيهِ وَهوَ مِنَ الخَطَا[٤].

وأمَّا الثَّالِثُ فَمَأخُوذٌ مِن قولِ ابنِ النَّبيهِ: [السريع]

بي ضَيِّقُ العَينِ وَإن أطنَبُوا فِي الحَدَقِ النُّجلِ[٥] وَإنَ أوسَعُوا[٦]

أو مِن قولِ شِهَابِ الدِّينِ الشَّاغُوري[٧]: [الوافر]

تَناسى صُحبَتي وَذِمامَ عَهدي وَعِندَ التُركِ ما[٨]يُرعى ذِمامُ

بِضيقِ عيونه وَسَّعتُ عُذري فَزالَ العَذلُ[٩] عَنِّي وَالمَلاَمُ[١٠]

وَقد أوردَ الصَّفَدِيُّ هذه[١١] المقاطِيعَ المَأخُوذَ مِنهَا إلاَّ مَا هُوَ لابنِ نُبَاتَة[١٢]، ولا تَرَدُّدَ فِي أنَّ الرَّجُلَ مَسبُوقٌ إلى هذه المعَانِي، وفي إيرادِهِ لها دَلِيلٌ على اعترَافِهِ بالسَّرِقةِ، فَيَجِبُ

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): خطا.

(٢) في (ب): عطا، وفي (الأزهريتين): خطا.

(٣) في (ب) و(ص) و(الأزهريتين) و(النزول): وأفنى.

(٤) ديوان ابن نباتة (٢٨٤)، والبيت الثاني غير موجود فيه. وذكره الحموي في خزانته (٣٤٥/٣).

(٥) سقط البيت كله من: (ش) و(الأزهريتين)، والبيت في (ب) هكذا: (وَإن أطنَبُوا فِي الأعيُنِ النُّجلِ).

(٦) ديوان ابن النبيه (١٧).

(٧) "أو من قول شهاب الدين الشاغوري" ساقط من (ش) و(الأزهريتين).

وشهاب الدين الشاغوري هو: فتيان بن علي بن فتيان الأسدي، المعروف بالشاغوري، نسبة إلى الشاغور من أحياء دمشق، مؤدب، شاعر، اتصل بالملوك ومدحهم وعلم أولادهم. توفي سنة (٦١٥هـ).

انظر: وفيات الأعيان ٢٤/٤، وسير أعلام النبلاء ١٤٣/٢٢، والأعلام ١٣٧/٥.

(٨) في الديوان (لا).

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): العذر.

(١٠) ديوان فتيان الشاغوري (٣٩٥)، وهذه الأبيات ضمن القصيدة التي قالها يمدح بها الملك الأشرف مظفر الدين شاه أرمن أبا الفتح موسى بن أبي بكر، وفي (الأزهريتين): "السلام" مكان "الملام".

(١١) في (الأزهريتين): في هذه.

(١٢) انظرها في الغيث (١٩/٢ – ٢٠).

القطعُ بذلك، ولا يُشَكُّ فِيهِ، وَاللهُ تَعَالَى أعلَمُ[١]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَقَد تَعَدَّى الحُدُودَ، وَخَرَجَ عَنِ المقصُودِ، وَهُم عَلَى مَا يَفعلُونَ بالمُؤمِنِينَ شُهُودٌ، وَحَكَمَ بالقَطعِ فِيمَا لَا قَطعَ فِيهِ، وَتَحَمَّلَ إثمَ مَا خَرَجَ مِن فِيهِ، ولَو فَتَحَ نَظَرَ التَّأَمُّلِ فِي هَذَا البَابِ، لامتَلأَ مِنهُ بِالشِّعرِ الرُّحَابِ، وَأَيُّ كَلامٍ لَا يُرَى مَسبُوقًا، وَأَيُّ مَعنًى لَا يَكُونُ بَابُهُ لِلمُتَقَدِّمِينَ مَطرُوقًا[٢]، وَهَل هَذَا إلَّا نَادِرٌ وُقوعُه لِثَابِتِ التَّصَوُّرِ وَالخَوَاطِرِ. وَإذَا تُتُبِّعَ ذَلِكَ فِي أهلِ أقطَارِ الأعصَارِ، كَانَ وُقُوعُهُ [كَقَطرِ][٣] الأمطَارِ، عَلَى أَنَّهُ عَلَى تَقدِيرِ اطِّلَاعِهِ عَلَيهَا قَبلَ النَّظمِ مِنَ السَّرِقَاتِ المَحمُودَةِ نَظمًا، المَذمُومِ [ذَمُّهَا][٤] عِندَ أهلِ الفَنِّ حَدًّا وَرَسمًا، فَلاَ حَاجَةَ إلى الهَذَيَانِ، بِمَا فيه تَضييعُ الزَّمَانِ، لاسِيَّمَا سَوقِ هَذِهِ المَقَاطِيعِ التي هِيَ أشهَرُ مِن: (قِفَا نَبكِ)، وَنَسجُهَا عَلَى هَذَا المِنوَالِ العَرِيِّ عَنِ الحَبكِ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) النزول (٣٦٧ – ٣٧٠).

(٢) في (الأزهريتين): مسروقا.

(٣) في (أ): لقطر.

(٤) في (أ): دمها.

قَالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ فِي أَثْنَاءِ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - :**

وَلَا أَهَابُ الصِّفَاحَ البيضَ تُسعِدُنِي بِاللَّمحِ مِن خَلَلِ الأستَارِ وَالكِلَلِ[١]

وَسَأَلتُ العَلَّامَةَ تَقِيَّ الدِّينِ أحمَدَ بنَ تَيمِيَّةَ[٢] **سَنَةَ ثَمَانِ عَشرَةَ أو سَبعَ عَشرَةَ وَسَبعِ مِائَةٍ بِدِمَشقَ عَن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ r s ﴾ [آل عمران: ٧]، فَقُلتُ: المَعرُوفُ بَينَ النُّحَاةِ أَنَّ الجَمعَ لَا يُوصَفُ إلاَّ بِمَا يُوصَفُ بِهِ المُفرَدُ مِنَ الجمع بالمُفرَدِ**[٣] **فقالَ: هَكَذَا هُوَ، فَقُلتُ: فَمَا مُفرَدُ مُتَشَابِهَاتٍ؟ قالَ: مُتَشَابِهَةٌ، [قُلتُ: فَكَيفَ تَكُونُ الآيَةُ الواحدة فِي نَفسِهَا مُتَشَابِهَةً]**[٤]**، وإِنَّمَا يَقَعُ التَّشَابُهُ بَينَ الاثنَينِ؟!، وَكَذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ 4 5 6 7 ﴾ [القصص:١٥]، كَيفَ يَكُونُ الرَّجُلُ الوَاحِدُ يَقتَتِلُ**[٥] **مَعَ نَفسِهِ؟ فَعَدَلَ بِي**[٦] **مِنَ الجَوَابِ إِلَى الشُّكرِ، وَقَالَ: هَذَا ذِهنٌ جَيِّدٌ، وَلَو لَازَمتَنِي سَنَةً وَاحِدَةً لَانتَفَعتَ**[٧]**.**

---

(١) الديوان (٣٠٥)، والرواية فيه:

ولا أهابُ صِفاح البيض تُسعِدُني باللمح من صفحاتِ البيض في الكِلَلِ

قال الدميري في اختصاره: والإسعاد : الإعانة، واللمح : النظر الخفيف، والخلل : الفرجة بين الشيئين، والأستار جمع ستر، والكلل، جمع كِلَّة وهي الستر الرقيق.

(٢) في (ب): التيمية.

وابن تيمية هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، أبو العباس، تقي الدين الحرَّاني، شيخ الإسلام، المتوفى سنة (٧٢٨هـ) مات معتقلا بقلعة دمشق.

انظر: البداية والنهاية (١٤/١٣٥)، الدرر الكامنة (١/٨٨)، النجوم الزاهرة (٩/٢٧١)، كشف الظنون (٢/١٣٥٨)، الأعلام (١/١٤٤).

(٣) الجملة في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين) هكذا: "أن الجمع لا يوصف به شبه (المفرد من الجمع) بالمفرد"، وفي الغيث (إلا بما يوصف به المفرد من الوصف).

وانظر لهذه القاعدة في حاشية يس الحمصي (١/٨١).

(٤) زيادة من (ب) و(ص) و(التركيتين).

(٥) كلمة (يقتتل) ساقطة من: ش.

(٦) في (الأزهريتين): إلي.

(٧) الغيث (٢/٢٤).

ثُمَّ قالَ بَعدَ كَلامٍ آخَرَ : وَأَمَّا الجَوَابُ عن مُتَشَابِهَاتٍ فهو أنَّ العَرَبَ نطقت بهذه الصِّيغَةِ فِي أشيَاءَ، ولَم تُرِد بهَا المُفَاعَلَة، كَقولِهِم: طارَقتُ النَّعلَ، وَعَاقبتُ اللِّصَّ، وَخَامَرتُ الحُبَّ، وإن قُلتَ: إنَّ الصِّيغَة عَلَى أصلِ المُفَاعَلَةِ كانَ الجَوَابُ: أنَّ[(١)] التَّشَابُهَ لَا يَكُونُ إلَّا بَينَ اثنَينِ فمَا فوقهُمَا، فإذَا اجتَمَعَتِ [الأشيَاءُ][(٢)] المُتَشَابِهَةُ[(٣)] كَانَ كُلٌّ مِنهُمَا مُشَابِهًا لِلآخَرِ، فلَمَّا لَم يَصِحَّ التَّشَابُهُ إلَّا فِي حَالَةِ الِاجتِمَاعِ وُصِفَ الجَمعُ بِالجَمعِ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن مُفرَدَاتِهِ يُشَابِهُ الآخَرَ[(٤)].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: جَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي التَّبَجُّحِ بالأمُورِ السَّهلَةِ، وَمَا اقتَنَعَ بِذَلِكَ حَتَّى لَوَّحَ بِتَقَدُّمِهِ عَلَى الإمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ بنِ تَيمِيَّة؛ حَيثُ نَسَبَهُ إلَى العَجزِ ظَنًّا مِنهُ أنَّ عُدُولَهُ عَنِ الجَوَابِ إلَى الشُّكرِ قُصُورٌ مِنهُ، وَهَذِهِ المَسألَةُ أوضَحُ مِن أن تَخفَى عَلَى مِثلِ هَذَا الإمَامِ مَعَ اشتِهَارِهَا فِيمَا بَينَ القَومِ، ثُمَّ لا أعلَمُ[(٥)] مِن أينَ يَلزَمُ اقتِتَالُ الرَّجُلِ مَعَ نَفسِهِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ 4 5 6 7 ﴾ [القصص: ١٥]، حَتَّى يَتَعَجَّبَ مِنهُ، فإنَّ الاقتِتَالَ مُسنَدٌ إلى ضَمِيرِ الرَّجُلَينِ، فَهُوَ وَاقِعٌ فِي مَحَلِّهِ، وتَنزِيلُهُ[(٦)] عَلَى مَا ادَّعَاهُ جَمَاعَةٌ[(٧)]مِن أنَّه إذَا وُصِفَ المُثَنَّى أو**

---

(١) كلمة "أن" ليست في (ش).

(٢) زيادة من (ص) و(الغيث).

(٣) في (التركيتين): المتشابهات.

(٤) الغيث (٢٤/٢ – ٢٦).

(٥) في (النزول): (ثم اعلم)، بفعل الأمر، وفي تحقيق الزهراني بالنفي (ثم لم أعلم).

(٦) في (الأزهريتين): وتنزيل.

(٧) قال السمين الحلبي (٢٦/٣): "قال أبو البقاء : فإن قيل: واحدةُ (متشابهات) متشابهة، وواحدة (أُخَر) أُخرى، والواحدةُ هنا لا يَصِحُّ أن توصف بهذا الواحد فلا يُقال، أخرى متشابهة إلا أن يكونَ بعضُ الواحدة يُشبه بعضاً، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى: أنَّ كل آيةٍ تشبه آيةً أخرى، فكيف صَحَّ وصفُ هذا الجمع بهذا الجمع، ولم يَصِحَّ وصفُ مفردهِ بمفرده؟ قيل: التشابهُ لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً، فإذا اجتمعت الأشياءُ المشابهةُ كانت كل واحدٍ منها مشابهاً للآخر، فلمَّا لم يَصِحَّ التشابُه إلا في حالةِ الاجتماع وَصَفَ الجمعَ بالجمع لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يشابه باقيها، فأمَّا الواحدُ فلا يَصِحُّ فيه هذا المعنى، ونظيرُه قوله: ﴿ 4 5 6 7 ﴾ فثنَّى الضميرَ وإن كان الواحدُ لا يَقتَتِلُ". قال السمين الحلبي معلقا على ما ذكره أبو البقاء: "قلت: يعني أنه ليس من شرطِ صحةِ الوصفِ في التثنية أو الجمع صحةُ انبساطِ مفرداتِ الأوصاف على مفرداتِ الموصوفاتِ، وإن كان الأصلُ ذلك، كما أنه لا يُشترَط في إسناد الفعلِ إلى المثنَّى والمجموع صحةُ إسنادِهِ إلى كلِّ واحدٍ على حِدَتِه". الدر المصون (٢٦/٣).

الجَمعُ بِشَيءٍ فَلا بُدَّ أن يَكُونَ مُفرَدُ الصِّفَةِ صَالِحًا لأن يَتَّصِفَ بِهِ [مَفرَدُ][1] المُثنَّى[2] أو المَجمُوعُ وَاضِحٌ؛ لأنَّا إذا فَرَضنَا كَونَ الاقتِتَالِ وَاقِعًا بَينَ رَجُلَينِ عَلِمنَا[3] أنَّ كُلاً مِنهُمَا اقتَتَلَ هُوَ وَالآخَرُ؛ ضَرُورَةَ اشتِرَاكِهِمَا فِي الحَدَثِ المَذكُورِ، وَدُخُولِهِمَا فِيهِ مُدخَلا وَاحِدًا، فَهَذَا الفِعلُ المُسنَدُ إلَى ضَمِيرِ المُثَنَّى لَو أُسنِدَ إلَى ضَمِيرِ المُفرَدِ لَصَحَّ اتِّصَافُ مُفرَدِ المُثَنَّى بِهِ بِاعتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالفَاعِلِ الآخَرِ[4]، فَإِذَا قُلتَ: مَرَرتُ بِرَجُلَينِ يَقتَتِلَانِ، فَأَصلُ هَذَا التَّركِيبِ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ يَقتَتِلُ هُوَ وَآخَرُ[5]، ثُمَّ ثُنِّيَ الرَّجُلُ، وَأُرِيدَ وَصفُ المُثَنَّى بِالجُملَةِ الفِعلِيَّةِ، فَلَزِمَ عَودُ ضَمِيرٍ مِنهَا[6] إلَيهِ، فَأُسنِدَ فِعلُهَا إلَى ضَمِيرِ الرَّجُلَينِ، وَلاَ شَكَّ فِي صِحَّةِ تَعَقُّلِ الاقتِتَالِ بِالنِّسبَةِ إلَى المُثَنَّى، فَمِن أينَ لَزِمَ اقتِتَالُ الرَّجُلِ مَعَ نَفسِهِ؟!.

وَبِهَذَا أيضًا يُجَابُ عَنِ الآيَةِ[7] الشَّرِيفَةِ، فَيُقَالُ: قَولُكُم إنَّ مُفرَدَ أُخَرَ -وَهُوَ أُخرَى- لاَ يَصِحُّ وَصفُهُ بِمُفرَدِ مُتَشَابِهَاتٍ -وَهُوَ مُتَشَابِهَةٌ- مَمنُوعٌ، بَل يَصِحُّ بِاعتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِشَيءٍ آخَرَ يَصِحُّ إسنَادُ الحَدَثِ إلَيهِ بِذَلِكَ الاعتِبَارِ، فَالمَعنَى [آيَاتٌ][8] أُخَرُ، كُلُّ آيَةٍ مِنهَا مُتَشَابِهَةٌ هِيَ وَغَيرُهَا مِنَ الآيِ، لَكِن لَمَّا أُرِيدَ الجَمعُ وَهُوَ مُشتَمِلٌ على الآيَاتِ التي وَقَعَ التَّشَابُهُ بَينَهَا لَم[9] يُحتَج إلَى هَذَا التَّقدِيرِ، فَعَادَ الضَّمِيرُ إلَيهَا؛ لِصِحَّةِ تَعَلُّقِ[10] التَّشَابُهِ حِينَئِذٍ فِيمَا بَينَ المَجمُوعِ.

---

(١) زيادة من نزول الغيث.

(٢) من قوله "أو الجمع بشيء... إلى المثنى" ساقط من (الأزهريتين).

(٣) في (نزول الغيث): علمنا قطعا.

(٤) كلمة "الآخر" ساقطة من: (ش).

(٥) في نزول الغيث كررت الجملة مرتين: مَرَرتُ بِرَجُلٍ يَقتَتِلُ هُوَ وَآخَرُ.

(٦) في (ز): منهما.

(٧) في (ب): "كون" بدلا من "الآية".

(٨) في (أ): الآيات. وما أثبت من سائر النسخ والنزول.

(٩) في (نزول الغيث): بينها ثم، وفي (الأزهريتين): بينهما ثم.

(١٠) في (نزول الغيث): تعقل.

وَأَمَّا قَولُهُ: "إنَّ العَرَبَ نَطقت بهَذِهِ الصِّيغَةِ وَلَم تُرِد بهَا المُفَاعَلَة، كَقولِهِم: طَارَقتُ النَّعلَ..."[١] **إلى آخِرِه، فَهُوَ وَهمٌ؛ لأنَّ الكَلاَمَ إنَّمَا هُوَ فِي التَّفَاعُلِ**[٢]**، لاَ فِي المُفَاعَلَةِ، وَالفَارِقُ**[٣] **بَينَ الصِّيغَتَينِ ثابِتٌ**[٤]**، فَإِيرَادُهُ**[٥] **لِلمُفَاعَلَةِ فِي مَقَامِ التَّفَاعُلِ خَطَأٌ**[٦]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: أَمَّا قَولُهُ: "**إنَّهُ تَبجِيحٌ**[٧] **بِالأُمُورِ السَّهلَةِ**" فَلَا نُسَلِّمُ، بَل هُوَ وَاقِعٌ فِي أَعظَمِ مَوَاقِعِهِ؛ لأنَّ نِسبَتَهُ إلَى الإمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ نِسبَةُ الطَّالِبِ إلَى الشَّيخِ، أَلَا تَرَى إلَى حِكَايَتِهِ قَولَ الشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ: "**هَذَا ذِهنٌ جَيِّدٌ، وَلَو لَازَمتَنِي سَنَةً لَانتَفَعتَ**"، وَمِثلُ هَذَا إنَّمَا يَقَعُ لأكَابِرِ الأشيَاخِ مَعَ أَصَاغِرِ الطَّلَبَةِ، فَحُقَّ لِلصَّفَدِيِّ أن يَتَبَجَّحَ بِشُكرِ مِثلِ هَذَا الإمَامِ بِجَودَةِ الذِّهنِ، وَحُسنِ السُّؤَالِ، لَاسِيَّمَا كَونُهُ لَم يَستَحضِر جَوَابَ السُّؤَالِ فِي ذَلِكَ الوَقتِ، فَإنَّ ذَلِكَ يَكُونُ أَدعَى فِي تَبَجُّحِ الطَّالِبِ لَا مِن جِهَةِ ظَنِّ العَجزِ بِهِ؛ إذ لَا يَلزَمُ مِن عَدَمِ استِحضَارِ الجَوَابِ فِي ذَلِكَ الوَقتِ العَجزُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا يَخفَى، فَكَيفَ يُقَالُ: إنَّ[٨] الصَّفَدِيَّ ظَنَّ بِهِ العجْزَ، غَايَتُهُ أن افتَخَرَ بِأنَّهُ سَأَلَهُ سُؤَالًا حَسَنًا لم يَستَحضِر جَوَابَهُ في الحَالِ، ثُمَّ سَاقَ حِكَايَتَهُ عَنهُ أنَّه مُنَزِّلٌ[٩] مَنزِلَةَ أَصَاغِرِ الطَّلَبَةِ لهُ، فَكَيفَ يَظُنُّ بِهِ العَجزَ؟!.

---

(١) الغيث (٢/٢٥ – ٢٦).

(٢) في جميع النسخ: التقابل، وما أثبت موافق للنزول، وَرَدِّ ابن أقبرس.

(٣) في (الأزهريتين): والفرق.

(٤) قال الرضي الأستراباذي في شرح الشافية (١/١٠٠-١٠١): "والأولى ما قال المالقي وهو أن "فَاعَلَ" لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا، والاشتراك فيهما معنى، و"تَفَاعَلَ" للاشتراك في الفاعلية لفظا، وفيها وفي المفعولية معنى".

(٥) سقطت الهاء من: (ب).

(٦) نزول الغيث (٣٧٢-٣٧٤).

(٧) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(ص): أنه يتبجح، وفي (التركيتين): أنه تسامح.

(٨) "إن" ساقطة من (الأزهريتين).

(٩) في سائر النسخ: نَزَّلَهُ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ هَذَا المُتَعَقِّبُ مِنَ الجَوَابِ عَن قَولِهِ: ﴿ 6 7 ﴾ [القصص:١٥]، بالتَّأوِيلِ الذي ذكَرَهُ، فَهُوَ أمرٌ لم يَذكُرهُ الصَّفَدِيُّ، ولَا عَرَضَ مَأتَاهُ(١)، غَايَتُهُ أَنَّهُ أَجَابَ عَمَّا سَأَلَ فِي مُتَشَابِهَاتِ، ولَم يَدَّعِ أنْ لَا جَوَابَ(٢) لَهُ غَيرُهُ. فَأَينَ مَوقِعُ الاعتِرَاضِ فِي جَوَابِهِ الثَّانِي؟!.

وَأَمَّا نِسبَتُهُ فِي جَوَابِهِ الأَوَّلِ إِلَى الوَهَمِ بِالفَرقِ بَينَ صِيغَةِ التَّفَاعُلِ وَالمُفَاعَلَةِ فَمَغلَطَةٌ؛ إذ لَا يَلزَمُ مِن ثُبُوتِ الفَرقِ بَينَ الصِّيغَتَينِ الفَرقُ بَينَ مَعنَاهُمَا؛ إذ لَا فَرقَ بَينَ (ضَارَبَ) و(تَضَارَبَ) فِي اقتِضَاءِ النِّسبَةِ، فَكَمَا أَنَّ المُفَاعَلَة لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الجَانِبَينِ، فَكَذَلِكَ التَّفَاعُلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَينَ اثنَينِ فَصَاعِدًا.

فَإِن قُلتَ: الآيَةُ وَارِدَةٌ بِصِيغَةِ التَّفَاعُلِ لَا(٣) المُفَاعَلَةِ، قُلتُ: لَا كَبِيرَ أمرٍ فِي ذَلِكَ بِإِمكَانِ رَدِّهَا إِلَى(٤) أن تَكُونَ مِنَ [تَقدِيرِ](٥) الآيَةِ بِالتَّأوِيلِ، أَو بِالقِيَاسِ المَعنَوِيِّ، يَعنِي: أَنَّ نُطقَهُم بِهَذِهِ الصِّيغَةِ غَيرُ مُرَادٍ بِهَا المُفَاعَلَةُ، فَكَذَلِكَ [صِيغَةُ](٦) التَّفَاعُلِ يُمكِنُ إِطلَاقُهَا غَيرَ مُرَادٍ بِهَا النِّسبَةُ(٧) بَينَ الأَشخَاصِ؛ لأَنَّ المُقتَضَى فِيهِمَا وَاحِدٌ. عَلَى أَنَّ سُؤَالَ الصَّفَدِيِّ في مُتَشَابِهَاتٍ، وَقَولُهُ: وَكَذَلِكَ: ﴿ 4 5 6 7 ﴾ [القصص: ١٥]، بِحُرُوفِهِ مَنقُولٌ مِن إِعرَابِ أَبِي البَقَاءِ العُكبُرِيِّ(٨) ليسَ فيه تَصَرُّفٌ لَفظِيٌّ ولَا مَعنَوِيٌّ إِلَّا لَفظَ: **"كَيفَ يَكُونُ الرَّجُلُ الوَاحِدُ يَقتَتِلُ مَعَ**

---

(١) جملة "ولا عرض مأتاه" ساقطة من (ش)، وفي (التركيتين): فاباه، وفي (ص): ولا عرض بنقله.

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): أن الجواب.

(٣) في (الأزهريتين): والمفاعلة.

(٤) سقطت من (الأزهريتين).

(٥) زيادة من (ص)، ومكان هذه الزيادة بياض في (أ) و(ب) و(التركيتين).

(٦) في (أ): الصيغة.

(٧) قوله "المفاعلة... النسبة" ساقط من (الأزهريتين).

(٨) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله، محب الدين أبو البقاء العكبري، اللغوي، من كتبه "شرح ديوان المتنبي" و"اللباب في علل البناء والاعراب" و"شرح اللمع لابن جني" و"التبيان في إعراب القرآن" ويسمى "إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن" و "ترتيب إصلاح المنطق"، توفي سنة (٦١٦هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء (٩١/٢٢)، كشف الظنون (١٢٢/١)، الأعلام (٨٠/٤).

نفسِهِ"[١]، ولَفظُ أَبي البَقَاءِ: "وَنَظِيرُهُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ 4 5 6 7 ﴾ [القصص: ١٥]، فَثَنَّى الضَّمِيرَ، وإن كَانَ لَا يُقَالُ فِي الوَاحِدِ يَقتَتِلُ"[٢] أَخَذَهُ الصَّفَدِيُّ في السُّؤَالِ وَأَبُو البَقَاء فِي الجَوَابِ الثَّانِي، [فَلا اعتِرَاضَ عَلَى][٣] الصَّفَدِيِّ[٤]؛ إذ هُوَ أيضًا مَنقُولٌ مِنهُ بِحُرُوفِهِ، وَهُوَ الحَاصِلُ لِلصَّفَدِيِّ عَلَى[٥] جَوَابِهِ الأَوَّل، فَتَأَمَّل.

---

(١) الغيث (٢٤/٢).

(٢) أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، (١٩٧/١).

(٣) ما بين المعقفين زيادة من (ص) و(الأزهريتين)، ومكان هذه الزيادة يوجد بياض في (أ)

(٤) في الأزهريتين: قال الصفدي.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): في.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قالَ الصَّفَدِيُّ -فِي أَثْنَاءِ الكَلَامِ عَلَى البَيتِ المَذكُورِ-: وَقَالَ الأَرَّجَانِيُّ[١]:**
[المتقارب]

وَفِي الـحَيِّ كُلُّ كَلِيلِ اللَّحَاظِ يُطَالِعُنَا مِن خَصَاصِ[٢] الكِلَلِ

يُذِيـــبُ الفُـؤَادَ بِتَعذِيـبِهِ وَأَيسَرُ أمرِ الهَوَى مَا قتَــل[٣]

هَذَا قولُ أبِي الطَّيِّبِ بعَينِهِ: [البسيط]

أحيَا وَأيسَرُ ما قاسَيتُ ما قتَلا [٤]

وَبَعضُهُم رَوَاهُ: أُحيَا وَأيسَرُ، بضَمِّ هَمزَةِ (أحيَا)، كأنَّهُ يَستَفهِمُ عَن حَيَاتِهِ وَ[٥] أيسَرُ مَا قاسَاهُ الذي قتَلَ، والذي فتَحَ الهَمزَةَ أرَادَ أفعَلَ التَّفضِيلِ، مَعنَاهُ: أفضَلُ حَيَاةٍ وَأقرَبُ شَيءٍ قاسَيتُهُ الذي قتَلَ[٦].

---

(١) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن الحسين، ناصح الدين الأرجاني نسبة إلى أرجان (بفتح الهمزة وتشديد الراء المفتوحة ويجوز تسكين الراء) وهي بلدة في خوزستان، شاعر في شعره رقة وحكمة، معانيه واضحة، له مدائح كثيرة في عزيز الدين المستوفي. توفي سنة (٥٤٤هـ).
انظر: ياقوت الحموي معجم البلدان (١٤٢/١)، ووفيات الأعيان (١٥١/١-١٨٩)، وسير أعلام النبلاء (٢١٠/٢٠) والأعلام (٢١٥/١).

(٢) في (أ): خلال.

(٣) الأرجاني، الديوان، تحقيق محمد قاسم مصطفى، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، (١١٢٧/٣).

(٤) وتمامه: (وَالبَينُ جارَ عَلى ضَعفي وَما عَدَلا). ديوان المتنبي بشرح البرقوقي (٢٠٦/٣).

(٥) " عن حياته و" ساقطة من: (ش).

(٦) الغيث (٢٨/٢).

قال أبو المرشد سليمان بن علي المعري: " قال الشيخ أبو العلاء رحمه الله (أحيا) يحتمل وجهين أحدهما: أن يكون الشاعر أخبر عن نفسه فقال أحيا أي أعيش، وأيسر ما قاسيت ما قتل.
والآخر: أن يكون (أحيا) في معنى أفعل الذي يراد به التفضيل، أي أشد ما يكون في إحياء الإنسان وأيسر ما قاسيت شيء قاتل، وكان الكلام على التقديم والتأخير، كأنه قال: ما قتل أي الشيء الذي يقتل أحيا وأيسر ما ألقاه وإذا حمل على هذا الوجه فقد حذف المضاف إليه في قوله أحيا، لأنه أراد أحيا ما لاقيت وإنما يستعمل ذلك في الشعر ولو قلت في الكلام المنثور أكرم وأفضل الناس زيد، تريد أكرم الناس زيد وأفضلهم لقبح ذلك...". أبو المرشد سليمان بن علي المعري، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، حققه د. مجاهد محمد محمود الصواف ود. محسن عياض، دار المأمون للتراث، ١٣٩٩، ١٩٧٩، (٢٠٥-٢٠٦).

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: الذي فَتَحَ الهَمزَةَ لم يَتَعَيَّن[١] كَونَهُ أَرَادَ أَفعَلَ التَّفضِيلِ[٢]، بَل يَجُوزُ أن يَكُونَ (أحيَا) حِينَئِذٍ مُضَارِعَ (حَيِيَ)، وَحُذِفَت مِنهُ هَمزَةُ الاستِفهَامِ للإنكَارِ[٣]، وَتَقدِيرُهُ: أَأَحيَا وَأَيسَرُ شَيءٍ قاسَيتُهُ[٤] قد قتَلَ غَيرِي؟ أي[٥]: كَيفَ تَكُونُ[٦] لِي حَيَاةٌ[٧] وَالحَالَةُ هَذِهِ؟! فَيَكُونُ قولُهُ: (وَأَيسَرُ مَا قاسَيتُ مَا قتَلا)[٨] جُملَةً[٩] فِي مَوضِعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ، أو جُملَةً مَعطُوفَةً قرَّرَ بِهَا الجِهَةَ[١٠] التِي مِن أجلِهَا أنكَرَ الحَيَاةَ وَنَفَاهَا ؛ لأَنَّهُ إذَا كَانَ أيسَرُ مَا لَقِيَهُ قاتِلاً كَانَ غَيرَ حَيٍّ.**

وَيَجُوزُ أن يَكُونَ[١١] مِن بَابِ أفعَلِ التَّفضِيلِ، وَحُذِفَ المُضَافُ [إليه][١٢] استِغنَاءً عَنهُ بِمَا عُطِفَ عَلَيهِ مِمَّا شُرِّكَ بَينَهُ وَبَينَهُ فِيهِ، كأنَّهُ قالَ: أحيَا مَا قاسَيتُ وَأَيسَرُ مَا قاسَيتُ، فَحُذِفَ المُضَافُ إلَيهِ مِنَ الأوَّلِ استِغنَاءً عَنهُ بِالثَّانِي، أو مِنَ الثَّانِي استِغنَاءً عَنهُ بِالأوَّلِ، ثُمَّ أُخِّرَ لِيَعتَمِدَ الثَّانِي عَلَيهِ مِن حَيثُ اللَّفظُ، كَمَا فِي قولِكَ: نِصفُ وَرُبعُ دِرهَمٍ، وَيَكُونُ مُبتَدَأً خَبَرُهُ (مَا قتَلَ) إن كانَت (مَا) فِي: (مَا قاسَيتُ) بِمَعنَى (الذي) عَلَى القَولِ بِأنَّ أفعَلَ التَّفضِيلِ يَكتَسِبُ التَّعرِيفَ بِالإضَافَةِ، وَعَلَى القَولِ بِأنَّ المَعرِفَةَ يَتَعَيَّنُ تَقدِيمُهَا لِلابتِدَاءِ إن[١٣] كَانَت مُشتَقَّةً، أو يَكُونُ خَبَرًا

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): يعين.

(٢) قوله: "معناه أفضل حياة وَأَقرَبُ شَيءٍ قَاسَيتُهُ الذي قَتَلَ قال المتعقب... التفضيل" ساقط من (ب) و(التركيتين).

(٣) في (الأزهريتين): الإنكاري.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): ما قاسيته.

(٥) " أي" ساقطة من (الأزهريتين).

(٦) في سائر النسخ: يكون.

(٧) في (الأزهريتين): أحيا بدلا من: لي حياة.

(٨) في (الأزهريتين): ما قتلا.

(٩) في (ش): حمله.

(١٠) في (ش) و(الأزهريتين): "الجملة".

(١١) في (نزول الغيث) و(أمالي ابن الحاجب): أن يكون أحيا.

(١٢) زيادة من نزول الغيث بتحقيق الزهراني وأمالي ابن الحاجب.

(١٣) في (أمالي ابن الحاجب): "تتعين بتقدمها وإن..." وفي (نزول الغيث): تتعين بتقديمها إن.

مُقدَّمًا عَلَى القولِ بأنَّ أفعَلَ التَّفضِيلِ لا يَكتَسِبُ تَعرِيفًا بالإضَافةِ، وَعَلَى القولِ بأنَّ المُشتَقَّ يَتَعَيَّنُ لِلخَبَرِ وَإن كَانَ مَعرِفةً وَمُقدَّمًا.

فإن كَانَت (مَا) بمَعنَى : شَيءٍ، فخَبَرٌ مُبتَدَأ باتِّفَاقٍ.

وَأمَّا (أحيَا) باعتِبَارِ المَعنَى فيَجُوزُ أن يَكُونَ مَأخُوذًا مِن: حَيِيَ الشَّيءُ، إذَا كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ، كَأنَّهُ قالَ: أظهَرُ شَيءٍ فِيهِ حَيَاةٌ مِمَّا قاسَيتُ[1] يَقتُلُ، وَيَجُوزُ أن يَكُونَ مَبنِيًّا مِن: أحيَيتَهُ، إذَا جَعَلتَهُ حَيًّا[2]، أي: أظهَرُ شَيءٍ [يُحيِي][3] مِمَّا قاسَيتَهُ يَقتُلُ، وَالمَقصُودُ مُحَصَّلٌ[4] مِنَ المَعنَيَينِ جَمِيعًا، هَكَذَا قُرِّرَ هَذَا المَوضِعُ فِي (أمَالِي ابنِ الحَاجِبِ)[5].

قُلتُ: وَهُوَ كَلامٌ بَدِيعٌ جارٍ عَلَى القَوَانِينِ، وَأمَّا ادِّعَاءُ الصَّفَدِيِّ أنَّ المَعنَى - عَلَى أن يَكُونَ (أحيَا) أفعَلَ التَّفضِيلِ - أفضَلُ[6] حَيَاةٍ، وَأقرَبُ شَيءٍ قاسَيتُهُ الذِي قتَلَ؛ فبَعِيدٌ عَنِ الصَّوَابِ[7]. انتهى.

قُلتُ: لَا يَخفَى عَلَى ذِي لُبٍّ قِشرُ هذا التَّقرِيرِ، وَمَا فِيهِ مِن إيهَامٍ[8] إرَادَةِ التَّحرِيرِ، وَإذَا[9] تُؤمِّلَ فَالخَطبُ فِيهِ بالإضَافَةِ إلَيهِ[10] يَسِيرٌ؛ لأنَّهُ أوهَمَ بِقَولِهِ: "**الذِي فَتَحَ الهَمزَةَ لم يَتَعَيَّن[11] كَونُهُ أرَادَ أفعَلَ التَّفضِيلِ، بَل يَجُوزُ أن يَكُونَ** ... إلَى آخِرِهِ"، وَسَاقَ كَلَامَ ابنِ الحَاجِبِ فِي (أمَالِيهِ)، ثُمَّ فِي آخِرِهِ عَزَاهُ إلَيهِ بِقَولِهِ: "**هَكَذَا قُرِّرَهُ**"، والحَاصِلُ أنَّهُ لَيسَ لَهُ فِي هَذَا المَوضِعِ

---

(١) في (نزول الغيث): قاسيته.

(٢) في (الأزهريتين): أحيا.

(٣) زيادة من أمالي ابن الحاجب والنزول، وسقط قوله "مما قاسيت يقتل... يحيى" من (ص).

(٤) في (ش والأزهريتين والنزول): يحصل.

(٥) انظر: ابن الحاجب، الأمالي، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩، ١٩٨٩ (٦٢٥/٢-٦٢٧).

(٦) في (الأزهريتين): أي أفضل.

(٧) (نزول الغيث): ٣٧٦ – ٣٧٧.

(٨) (ش): إبهام.

(٩) في (أ): وإذ.

(١٠) كلمة "إليه" ساقطة من (ش).

(١١) في (الأزهريتين): يعين.

إلَّا قَولُهُ: "**لم يَتَعَيَّن أَنَّهُ أَرَادَ أَفعَلَ التَّفضِيلِ**"، عَلَى أَنَّهُ سَاقَهُ فِي مُجمَلَاتِ التَّقرِيرِ الذي نَقَلَهُ عَن ابنِ الحَاجِبِ، وَمَا فِي كَلَامِ الصَّفَدِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعيينِ[١] ذَلِكَ، غَايَتُهُ أَنَّهُ حَلَّهُ عَلَيهِ، فَدَعوَى استِبعَادِ المَعنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ عَنِ الصَّوَابِ مِن غَيرِ بَيَانِ وَجهِ ذَلِكَ بِصَوَرةٍ، وَاستِحسَانِ تَقرِيرِ ابنِ الحَاجِبِ لَا تَعَلُّقَ لِلصَّفَدِيِّ بِهِ، فَلَيتَ شِعرِي مَا مَوقِعُ[٢] الإنكَارِ مَعَ صِحَّةِ الـمَعنَى وَاحتِمَالِ الـمُرَادِ، وَالسَّلَامَةِ مِن أنوَاعِ الخَلَلِ وَالفَسَادِ؟.

---

(١) قوله: "أنه أراد أفعل التفضيل على أنه ساقه... تعيين" ساقط من (ش) و(الأزهريتين).

(٢) في (ش): ما وقع.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ - فِي أَثْنَاءِ الكَلَامِ عَلَى البَيتِ المَذْكُورِ[١] أَيضًا وَادِّعَائِهِ أَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى النَّوعِ المُسَمَّى عِندَ أَهلِ البَدِيعِ بِالاستِخدَامِ[٢] - :وَهَكَذَا قولُ الطُّغرَائِيِّ؛ لأَنَّهُ ذَكَرَ (الصِّفَاحَ)، وَهِيَ هُنَا مُشتَرَكَةٌ بَينَ السُّيُوفِ حَقِيقَةً، وَبَينَ[٣] العُيُونِ مَجَازًا، وَقَد غَلَبَ العُرفُ[٤] عَلَيهَا بَينَ الشُّعَرَاءِ، فَصَارَت حَقِيقَةً عُرفِيَّةً[٥]، فَأَمكَنَ اعتِبَارُ[٦] الاشتِرَاكِ، فَقَالَ: لاَ أَهَابُ الصِّفَاحَ**

---

(١) البيت الذي تكلم في أثنائه:

وَلَا أَهَابُ الصِّفَاحَ البِيضَ تُسعِدُنِي ... بِاللَّمحِ مِن خَلَلِ الأَستَارِ وَالكِلَلِ.

(٢) انظر: الإيضاح (٤٠٢)، ومختصر المعاني للتفتازاني (٢/٣٠٠–٣٠١)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١٤٣/٧)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي (٢٦١/٢). وعرف ابن حجة الاستخدام في كتابه خزانة الأدب (٢/٥-٦)، فقال: " الاستخدام: إطلاق لفظ مشترك بين معنيين فتريد بذلك اللفظ أحد المعنيين ثم تعيد عليه ضميرا تريد به المعنى الآخر أو تعيد عليه إن شئت ضميرين تريد بأحدهما أحد المعنيين وبالآخر المعنى الآخر وعلى هذه الطريقة مشى أصحاب البديعيات والشيخ صفي الدين الحلي والعميان والشيخ عز الدين وهلم جرا. الثانية طريقة الشيخ بدر الدين بن مالك رحمه الله تعالى في المصباح وهي أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين ثم يأتي بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر المعنى الآخر ثم إن اللفظين قد يكونان متأخرين عن اللفظ المشترك وقد يكونان متقدمين وقد يكون اللفظ المشترك متوسطا بينهما والطريقتان راجعتان إلى مقصود واحد وهو استعمال المعنيين وهذا هو الفرق بين التورية والاستخدام فإن المراد من التورية هو أحد المعنيين وفي الاستخدام كل من المعنيين مراد".

(٣) (الأزهريتان): وبيان.

(٤) (ش): الفرق.

(٥) في (ب) و(ش): عرف، وفي (الأزهريتين): عرفا.

قال أبو البقاء الكفوي في الكليات (٢/١٨٧-١٨٨) : "والحقيقة العرفية هي اللفظ الذي نقل عن موضوعه الأصلي إلى غيره لغلبة الاستعمال وصار الوضع الأصلي مهجورا" اهـ . والحقيقة العرفية تنقسم إلى قسين : الأول: عرف عام جار على ألسنة الناس كاستعمال الدابة في ما يمشي على أربع مع أن أصل اللغة إطلاقها على ما يدب على الأرض من ذي حياة . والثاني: العرف الخاص وهو ما كان ناقله طائفة مخصوصة أن لكل علم مصطلحاته من الكلمات كإطلاق النحاة الفعل على الحدث والزمن كـ(ضرب) مع أن الفعل يطلق في اللغة على الحدث واطلاق (الفعل) على (الحدث والزمن) حقيقة عرفية واطلاق الفعل على الحدث فقط عندهم مجاز عرفي.

(٦) كلمة (اعتبار) سقطت من: (ش).

البيضَ، فهو إلَى[١] هُنَا فِي الحَقِيقةِ اللُّغويَّةِ، والسَّامعُ يَظُنُّهُ[٢] فِي ذِكرِهَا، ثُمَّ تَرَكَ[٣] ذَلِكَ المفهومَ الأوَّلَ، وَأَخَذَ فِي المفهومِ الآخَرِ فقالَ: تُسعِدُنِي باللَّمح مِن خَلَلِ الأستَارِ وَالكِلَلِ، فاستَعملَ الصِّفَاحَ فِي العُيُونِ، وَهِيَ الحَقِيقةُ العُرفِيَّةُ[٤].

قالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: قدِ اعتَرَفَ هَذَا الرَّجُلُ بِأنَّ جُملَةَ: (تُسعِدُنِي باللَّمح...) إلى آخِرِهِ فِي مَوضعِ الحَالِ مِنَ الصِّفَاحِ، وَأنَّ فَاعِلَ (تُسعِدُني) ضَمِيرٌ يَرجِعُ إلَى الصِّفَاحِ[٥]، وصَرَّحَ ههنا بِأنَّ المُرَادَ بالصِّفَاحِ[٦] المَلفُوظِ بهَا فِي البَيتِ : السُّيُوفُ[٧] حَقِيقَةً، فَكَيفَ يُمكِنُهُ بَعدَ هَذَا دَعوَى الاستِخدَامِ؟؛ فَإنَّهُ قد تَقَرَّرَ أنَّ الجُملَةَ الحَالِيَّةَ لاَ بُدَّ لَها مِن رَابطٍ يَربِطُهَا بِصَاحِبِهَا، إمَّا الوَاوُ والضَّمِيرُ، أو أحَدُهُمَا، ومِنَ المَعلُومِ أنَّ الضَّمِيرَ إذَا أُرِيدَ بِهِ غَيرُ مَا أُرِيدَ بِالظَّاهِرِ لاَ يَكُونُ[٨] بَينَهُمَا ارتِبَاطٌ؛ ضَرُورَةَ تَخَالُفِ مَعنَيَيهِمَا[٩]، فَلاَ يَصِحُّ أن يُقَالَ: السَّمَاءُ النَّازِلُ رَعَينَاهُ، وَيَكُونُ مِن بَابِ الاستِخدَامِ؛ لأنَّ السَّمَاءَ في هذا المِثَالِ استُعمِلَ مُبتَدَأً، وَالمُرَادُ بِهِ المَطَرُ، بِقَرِينَةِ وَصفِهِ بالنَّازِلِ، وَرَعَينَاهُ خَبَرٌ عَن هَذَا المبتدأ، فَلاَ بُدَّ وَأن يَشتَمِلَ[١٠] عَلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ إليه لِضَرُورَةِ الارتِبَاطِ[١١]،وَلاَ يُمكِنُ هُنَا رُجُوعُهُ إلِيهِ مِن أجلِ أنَّ مُسَمَّى هَذَا الضَّمِيرِ لاَ يَصِحُّ أن يَكُونَ السَّمَاءَ المُرَادَ بِهِ المَطَرُ، وَهُوَ وَاضِحٌ، فَامتَنَعَ التَّركِيبُ حِينَئِذٍ، وَهُوَ نَظِيرُ[١٢] بَيتِ الطُّغرَائِيِّ إذَا**

---

(١) سقط حرف الجر من (الأزهريتين).

(٢) (ب): فطن.

(٣) (ب): تركب.

(٤) الغيث (٢٩/٢).

(٥) الغيث المسجم (٢٧/٢-٢٨).

(٦) ساقطة من (الأزهريتين).

(٧) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): البيت المسبوق حقيقة.

(٨) (ش): هو لا يكون.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): معناهما.

(١٠) في (ش) و(الأزهريتين): يستند.

(١١) في (نزول الغيث): الربط.

(١٢) ليست في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) .

مَشَّيْنَاهُ عَلَى تَفسِيرِ الصَّفَدِيِّ، والحَقُّ أنَّ المُرَادَ بالصِّفَاح ههنا مَعنَاهُ[1] المَجَازِيُّ، وَهُوَ العُيُونُ، والضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَيهَا بِهَذَا المَعنَى، وَلاَ يَضُرُّنَا عَدَمُ اشتِمَالِ البَيتِ عَلَى الاستِخدَامِ؛ إذ في ارتِكَابِهِ فَسَادٌ لِلمَعنَى، فَلاَ يُصَارُ[2] إليه، وَأَمَّا الأَمثِلَةُ التي أورَدَهَا أهلُ البَدِيعِ شَاهِدًا[3] على هذا النَّوع فَلاَ يَلزَمُ فِيهَا هَذَا المَحذُورُ[4] بوَجهٍ، وَتَأَمَّل ذَلِكَ تَجِدهُ كَمَا قلنَاهُ، وَاللهُ أعلَمُ[5]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: هَذَا شُعُورٌ بِرِعَايَةِ القُشُورِ، وَتَوَانٍ عَن تَدَبُّرِ[6] المَعَانِي، عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ فِي المُشتَرَكِ، وَسَنَدُهُ أَنَّ المَرجِعَ اللَّفظُ، وَغَايَتُهُ الإِرَادَةُ بِالضَّمِيرِ استِعمَالُهُ فِي مَعنَاهِ الآخَرِ بِنَصبِ[7] قَرِينَةٍ عَلَيهِ، وَبِمِثلِ ذَلِكَ لَا يَزُولُ الارتِبَاطُ مِن كُلِّ وَجهٍ، عَلَى أَنَّهُم صَرَّحُوا بِعَدَمِ الاحتِيَاجِ إِلى الرَّابِطِ فِي بَابِ المُبتَدَأِ وَالخَبَرِ حَيثُ[8] العِلمُ، فَكَيفَ بِالاهتِمَامِ[9] بِتَحصِيلِ هَذِهِ المَعَانِي المُستَحسَنَاتِ[10]، وَاللَّطَائِفِ المُتَخَيَّلَاتِ، وَرِعَايَةِ البَدِيعِ بِهَذِهِ الاعتِبَارَاتِ؟، وَخُلُوُّ بَنَاتِ[11] الشِّعرِ عَن هَذِهِ الإِشَارَاتِ مِنَ الشَّاعِرِ [يُثبِتُ][12] الهَفَوَاتِ وَالقُصُورِ عَن بُلُوغِ الدَّرَجَاتِ، قَالَ مَولَانَا سَعدُ الدِّينِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى العَضُدِ[13] فِي قَولِهِ: "(فَلَهُ بِكُلِّ اعتِبَارٍ حَدٌّ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلى أُصُولِ الفِقهِ، لَكِنَّ المُرَادَ بِالمَرجِعِ اللَّفظُ، وبِالضَّمِيرِ المَدلُولِ، وَكَذَا فِي قَولِهِ: أَمَّا حَدُّهُ لَقَبًا [المراد

---

(١) في (نزول الغيث): معناها.

(٢) (الأزهريتين): تضاف.

(٣) في (نزول الغيث): شاهدة.

(٤) في (ب): المجدور، وفي (ش): المجرور.

(٥) (نزول الغيث): ٣٧٨ – ٣٧٩.

(٦) في (ش): تدبير.

(٧) في (ش): تنصب.

(٨) في (ش) و(الأزهريتين): من حيث.

(٩) في (الأزهريتين): الاهتمام.

(١٠) في (ب): المحسنات.

(١١) في (ص): أبيات .

(١٢) من (ص)، والكلمة غير مقروءة في النسخ الأخرى.

(١٣) في (الأزهريتين): الصَّفَدِي. والحاشية على شرح العضد الإيجي على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب.

بالضمير المدلول ولقبا حال عنه باعتبار اللفظ] [١] كَأَنَّهُ قَالَ: أَمَّا حَدُّهُ حَالَ كَونِ اللَّفظِ لَقَبًا فَكَذَا...." [٢]

وَعَلَى تَقدِيرِ تَسلِيمِ مَا ذَكَرَ مِنَ الإشكَالِ فَبَابُ[٣] التَّصحِيحِ بِالتَّقدِيرِ مُدرَكٌ بِالبَالِ بِأن يُقَدَّرُ: وَالصِّفَاحُ تُسعِدُنِي، أو وَهِيَ تُسعِدُنِي، وَيَكُونُ الرَّابِطُ هَذِهِ الوَاوُ المقدَّرَة ولَا يُفَوِّتُ هَذا حُسنَ الصَّنِيعِ وَيُنَزِّلُ[٤] هَذَا النَّوعَ مِنَ البَدِيعِ. وَهَهُنَا مُعَارَضَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ لو جَعَلنَا الضَّمِيرَ فِي مِثَالِهِم المَسبُوقِ فِي بَابِ الاستِخدَامِ، وَهُوَ قَولُهُ : "إذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرضِ قَومٍ رَعَينَاهُ"[٥] إلى السَّمَاءِ[٦] حَالَ كَونِهِ فَاعِلًا لَلَزِمَ مَا أَلزَمَهُ[٧] مِنَ الإشكَالِ إلَّا أَنَّهُم[٨] جَعَلُوا المَرجِعَ اللَّفظَ وَأُرِيدَ بِالضَّمِيرِ استِعمالُه -بِقَرِينَةِ الرَّعي-[٩] فِي مَعنَاهِ الآخَرِ الَّذِي هُوَ المَرعَى، فَتَأَمَّل ذَلِكَ مُنصِفًا، جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ مِمَّن صَفَا.

---

(١) إضافة من حاشية سعد الدين على العضد.

(٢) حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، على شرح القاضي عضد الملة والدين (ت ٧٥٦هـ)، لمختصر المنتهى الأصولي، تأليف الإمام ابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م، (١٨/١- ١٩).

(٣) كلمة "فباب" ساقطة من (ز).

(٤) في النسخ الباقية: ويترك.

(٥) انظر تخريج البيت في المسألة التالية.

(٦) في (الأزهريتين): إلى آخره السماء. وهذا شطر بيت وتمامه : (رَعَينَاهُ وَإن كَانُوا غِضَابَا).

(٧) في (الأزهريتين): ما لزمه.

(٨) في (الأزهريتين): لأنهم.

(٩) في (ز): المرعى.

قالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَأَبلَغُ مَا سَمِعتُ فِي**[١] **الاستِخدَامِ مَا أَنشَدَنِي مِن لَفظِهِ المَولَى جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ نُبَاتَة**[٢]**، قالَ: أَنشَدَنِي مِن لَفظِهِ لِنَفسِهِ القاضِي زَينُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ المُظَفَّرِ المَعرُوفُ بابنِ الوَردِيِّ**[٣]**، وَأَنشَدَنِيهِ**[٤] **لِنَفسِهِ إجَازَةً القاضِي زَينُ الدِّينِ فِيمَا بَعدُ -وَمِن خَطِّهِ نَقلتُ**[٥]**-، وَقد أَنشَدَ بَعضُ الشُّعَرَاءِ بَيتًا لَهُ يَجمَعُ استِخدَامَين، فَاستَخدَمَ هُوَ أَربَعَةً وَهُوَ : [مجزوء الوافر]**

وَرُبَّ غَزَالةٍ طلَعَت   بِقلبِي وَهوَ مَرعَاهَا

نَصَبتُ لَهَا شِبَاكاً مِن   نُضَارٍ ثُمَّ صِدنَاهَا

فَقالَت لِي وَقَد صِرنَا   إِلَى عَينٍ قَصَدنَاهَا

بَذَلتَ العَينَ فَاكحَلهَا   بِطلعَتِهَا وَمَجرَاهَا[٦]

قُلتُ: مَعنَى الاستِخدَامَاتِ الأَربَعَةِ: بَذَلتُ الذَّهَبَ، فَاكحَل عَينَيكَ بِطلعَةِ عَينِ الشَّمسِ، وَمَجرَى العَينِ الجَارِيَةِ مِنَ المَاءِ؛ لأَنَّهُ وَطَّأَ لهذه المعَانِي[٧] **فِي الأَبيَاتِ المتَقَدِّمَةِ، وَأَتَى بِالبَيتِ الرَّابِعِ، فَنَزَّلَ**

---

(١) في (الغيث المسجم): في التورية والاستخدام.

(٢) في (الأزهريتين): ما أنشد ابن معن من لفظه.

(٣) هو:عمر بن مظفر بن عمر بن محمد أبي الفوارس، تفقه على قاضي القضاة شرف الدين، وكانت بينه وبين صلاح الدين الصفدي مناقضات شعرية لطيفة وردت في مخطوطة ألحان السواجع، من كتبه: نظم الحاوي، وله فوائد فقهية منظومة، وأرجوزة في تعبير المنامات، واختصار ملحة الإعراب، (ديوان شعر)، فيه بعض نظمه ونثره، و(تتمة المختصر) تاريخ مجلدان، يعرف بتاريخ ابن الوردي جعله ذيلاً لتاريخ أبي الفداء وخلاصة له وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، نثر فيه ألفية ابن مالك في النحو، و(الشهاب الثاقب) تصوف. وغيرها الكثير. توفي سنة (٧٤٩هـ).

انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١١٥/٣)، النجوم الزاهرة (٢٤٠/١٠)، الأعلام (٦٧/٥).

(٤) قوله: "من لفظه... وأنشدنيه " ساقط من (ش).

(٥) جملة "وَأَنشَدَنِيهِ لِنَفسِهِ إجَازَةً القاضي زين الدين فيما بعد، ومن خطه نقلت" ليس في الغيث المسجم.

(٦) ديوان ابن الوردي (٣٣١)، وهناك بيت بعد البيت الثاني وهو:

فأغنتني بملقاها   وألقتني بمغناها

والرواية في البيت الثالث (وقالت) بدل (فقالت)، وفي البيت الرابع (وزنت) بدل (بذلت)، (بمجراها) مكان (ومجراها).

(٧) (ب): المعالي.

جُملَتَهُ عَلَى مَا فصَّلَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الفِكرِ الصَّحِيحِ، والتَّخَيُّلِ التَّامِّ، وَمَا عَرَفتُ لِغَيرِهِ[1] **هَذِهِ العِدَّةَ فِي هَذَا الوَزنِ القصِيرِ**[2].

قالَ: **أقُولُ: الاستِخدَامُ عِبَارَةٌ عَن: أن يُرَادَ بِلَفظٍ لَهُ مَعنَيَانِ أحَدُهُمَا**[3]**، ثُمَّ يُرَادَ**[4] **بِالضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إلى ذَلِكَ اللَّفظِ مَعنَاهُ الآخَرُ، أو يُرَادَ بِإحدَى**[5] **ضَمِيرَي ذَلِكَ اللَّفظِ أحَدُ المَعنَيَينِ، ثُمَّ يُرَادَ بِالضَّمِيرِ الآخَرِ المَعنَى الآخَرُ**[6]**، هَكَذَا فَسَّرَهُ صَاحِبُ التَّلخِيصِ**[7] **وغيرُه**[8]**، وَمَثَّلُوا الأوَّلَ**[9] **بِقولِهِ: [الوافر]**

إذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأرضِ قومٍ رَعَينَاهُ وَإن كَانُوا غِضَابَا[10]

---

(١) (ب): بدون هاء.

(٢) الغيث المسجم (٢٩/٢ – ٣٠).

(٣) في (ش): هذا أحدهما.

(٤) في (الأزهريتين): مراده.

(٥) في (نزول الغيث): بأحد.

(٦) "المعنى الآخر" سقطت من: (الأزهريتين).

(٧) هو: قاضي القضاة جلال الدين الخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر، عالماً بارعاً مفتناً في علوم كثيرة، من مصنفاته: كتاب التلخيص في المعاني والبيان، وكتاب الإيضاح في شرح التلخيص. توفي سنة (٧٣٩هـ).

انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٢٤٢/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (١٥٨/٩)، والنجوم الزاهرة ٣١٨/٩، والأعلام ١٩٢/٦.

(٨) انظر: تحرير التحبير (٢٧٥ - ٢٧٦)، وعروس الأفراح ٣٤٦/٢ – ٣٤٧، والمطول للتفتازاني (٦٥٣ – ٦٥٤)، وعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦)، التعريفات، تحقيق د. عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، (٢٨)، خزانة الأدب للحموي ٢/ ٥ – ٦، والأطول شرح التلخيص ٣٩٩ – ٤٠٠.

(٩) في (نزول الغيث): للأول.

(١٠) البيت لمعود الحكماء، معاوية بن مالك بن جعفر كلاب كما في الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الشؤون، الثقافية، بغداد، ط٢، ١٩٩٠م، (٨٣/٣).

وانظر: الإبانة في اللغة العربية، (١٨١/١)، ولسان العرب (سما) (٢٦٦/٧)، وخزانة الأدب للحموي (٧/٢)، وخزانة الأدب للبغدادي (١٥٦/٤).

فَإِنَّهُ أَرَادَ بِالسَّمَاءِ: الغَيثَ، وَبِالضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَيهِ مِن رَعَينَاهُ: النَّبتَ، وَمَثَّلُوا الثَّانِيَ(١) بِقَولِ البُحتَرِيِّ: [الكامل]

فَسَقَى الغَضَا وَالسَّاكِنِيهِ وَإِن هُمُ … شَبَّوهُ بَينَ جَوَانِحٍ وَضُلُوعِ(٢)

فَإِنَّهُ أَرَادَ بِأَحَدِ الضَّمِيرَينِ الرَّاجِعَينِ إِلَى الغَضَا -وَهُوَ ضَمِيرُ الغَيبَةِ المُتَّصِلِ (بِالسَّاكِنِيهِ)- المَكَانَ، وَبِالآخَرِ -وَهُوَ المَنصُوبُ فِي شَبَّوهُ- النَّارَ(٣). وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمتَ أَنَّ الاستِخدَامَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ بِالنِّسبَةِ إِلَى مَجمُوعِ الأَمرَينِ اللَّذَينِ هُمَا: اللَّفظُ والضَّمِيرُ كَمَا فِي القِسمِ الأَوَّلِ أَو الضَّمِيرَانِ(٤) كَمَا فِي القِسمِ الثَّانِي، فَلاَ يُقَالُ: إِنَّ فِي مِثلِ قَولِهِ (إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ رَعَينَاهُ) استِخدَامَين، إِنَّمَا هُوَ استِخدَامٌ وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا فَلَيسَ في البيتِ الأَخِيرِ مِن أَبيَاتِ ابنِ الوَردِيِّ إِلاَّ استِخدَامٌ وَاحِدٌ، وَذَلكَ أَنَّ (العَينَ) لَفظٌ مُشتَرَكٌ بَينِ مَعَانٍ، فَأَطلَقَ الشَّاعِرُ لَفظَهُ الظَّاهِرَ، وَأَرَادَ بِهِ أَحَدَ المَعَانِي، ثُمَّ أَرَادَ بِضَمَائِرِهِ(٥) الرَّاجِعَةِ إِلَيهِ مَعَانِيَه الأُخَرَ.

وَغَايَةُ الأَمرِ أَنَّ هذه الصُّورَةَ لم يَنُصُّوا عَلَيهَا فِي الاستِخدَامِ؛ لأَنَّ الذي ذَكَرُوهُ أَن يَكُونَ اللَّفظُ لَهُ مَعنَيَانِ فَيُرَادَانِ(٦) بِالظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ، أَو بِالضَّمِيرَينِ، وَمِنَ المَعلُومِ أَنَّ فِي مَعنَى ذلك أَن يَكُونَ اللَّفظُ لَهُ مَعَانٍ فَيُرَادُ بِظَاهِرِهِ مَعنًى، وَيُرَادُ بِضَمَائِرِهِ بَقِيَّةُ المَعَانِي، و(٧)لا فَرقَ فِي

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): البيت الثاني، وفي (نزول الغيث): ومثلوا للثاني.

(٢) الديوان (٢٤٦/١)، ورواية البيت فيه:

فَسَقَى الغَضا وَالنازِليهِ وَإِن هُمُ … شَبّوهُ بَينَ جَوانِحٍ وَقُلوبِ

والبيت من قصيدة مطلها:

كَم بِالكَثيبِ مِن اِعتِراضِ كَثيبِ … وَقَوامِ غُصنٍ في الثِيابِ رَطيبِ

(٣) انظر: تحرير التحبير (٢٧٥ - ٢٧٦)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري(١٤٣/٧-١٤٤)، وعروس الأفراح (٣٤٦/٢ – ٣٤٧)، والمطول للتفتازاني (٦٥٣ – ٦٥٤)، ومختصر المعاني للتفتازاني (٣٠٠/٢ – ٣٠١)، والتعريفات للجرجاني (٢٨)، وخزانة الأدب لابن حجة (٧/٢ – ٨)، والأطول شرح التلخيص (٣٩٩/٢ – ٤٠٠)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٢٦٩/٢)، ومواهب الفتاح (٥٢١/٢).

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): والضميران.

(٥) ليست في (ب) و(ش) و(الأزهريتين).

(٦) في (ب): فزاداه.

(٧) ليست في نزول الغيث.

الحَقِيقةِ بَينَ الصُّورتَين، وَسُكُوتُ الجَمَاعَةِ عَن ذِكرِ هذه الصُّورَةِ بِعَينِهَا لاَ يَقتَضِي عَدَمَ اندِرَاجِهَا فِي كَلاَمِهِم.

وَعَلَى الجُملَةِ فَلَم يُفَسِّر أَحَدٌ الاستِخدَامَ بِمَا يَقتَضِي أن يَكُونَ فِي بَيتِ ابنِ الوَردِيِّ استِخدَامَاتٌ أربَعَةٌ، فَقَد بَطَلَ الوَجهُ الذي استَعظَمَ بِهِ الصَّفَدِيُّ فِي هَذِهِ الأبيَاتِ، وَتَبَيَّنَ فَسَادُهُ[(١)].

انتَهَى اعتِرَاضُهُ عَلَيهِ فِي هَذَا المَقَامِ.

قُلتُ: لَا نُسلِّمُ أنَّه لم يُفَسِّر أَحَدٌ الاستِخدَامَ بِمَا يَقتَضِي ذَلِكَ، والسَّنَدُ[(٢)] تَمثِيلُهُم بِالمُشتَرَكِ فِي مَعنَيَينِ مِنَ الألفَاظِ يُستَعمَلُ أَحَدُهُمَا بِاللَّفظِ وَالآخَرُ بِالضَّمِيرِ كَمَا فِي القِسمِ الأوَّلِ، فَإِذَا كَانَ استِعمَالُهُ فِي المَعنَى الآخَرِ بِالضَّمِيرِ يُسَمَّى استِخدَامًا [فَكَذَلِكَ اللَّفظُ الَّذِي لَهُ مَعَانٍ يُسَمَّى كُلٌّ مِنهَا اِستِخدَامًا][(٣)] وَلَا مَانِعَ مِن ذَلِكَ. وَلَا نُسَلِّمُ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الحَصرِ فِي أنَّهُ إنَّمَا يُتَصَوَّرُ بِالنِّسبَةِ إلى مَجمُوعِ الأمرَينِ. سلَّمنَاهُ، لكِن لِمَ لَا يَجُوزُ أن يَكُونَ جَمعٌ مِنَ الشُّعَرَاءِ اجتَمَعُوا[(٤)] عَلَى تَسمِيَةِ[(٥)] ذَلِكَ - بِالطَّرِيقِ الذي ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ[(٦)] - استِخدَامًا بِدَلِيلِ وِفَاقِ ابنِ الوَردِيِّ والشَّيخِ جَمَالِ الدِّينِ بنِ نُبَاتَةَ[(٧)] كَمَا دَلَّ عَلَيهِ سَوقُ الحِكَايَةِ. وَعَدَمُ تَنصِيصِهِم عَلَى ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُم؛ إذ لَا مُشَاحَةَ فِي الاصطِلَاحِ، وَلَقَد عَلَا هَذَا المُتَعَقِّبُ، حَتَّى إنَّهُ لم يَجعَل بَيتَ ابنِ الوَردِيِّ مِمَّا فيه استِخدَامٌ وَاحِدٌ إلَّا بِالاندِرَاجِ فِي نَقِيضِ كَلَامِهِم، وَهَذَا فِي غَايَةِ القُصُورِ، فَإنَّ[(٨)] أقَلَّ [مَعلُولَاتِهِ][(٩)] ذَلِكَ، بَل اندِرَاجُ المَعنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ - مِن أنَّ فَيهِ استِخدَامَاتٍ أربَعَةً - لَائِقٌ مُمكِنٌ يُسَاعِدُ عَلَيه اللغةُ، وَلَيسَ فِي الاستِعمَالِ مَا يَمنَعُهُ؛ لأنَّ مَعنَى (استَخدَمَهُ): استَعمَلَهُ، وَلَا مَانِعَ فِيمَا[(١٠)] إذَا كَانَ لِلَفظِ

---

(١) نزول الغيث (٣٨١ – ٣٨٤).

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): وانفسد.

(٣) زيادة يقتضيها السياق بدليل قوله "ولا مانع من ذلك".

(٤) في سائر النسخ: اصطلحوا .

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): تسميته.

(٦) ساقطة من (الأزهريتين).

(٧) انظر استشهاد الدماميني ببيت ابن نباتة (٣٨٤ – ٣٨٥).

(٨) في (ش) و(الأزهريتين): ولكن.

(٩) في (أ): مغلولاته، وما أثبت من (ب) و(ص) و(الأزهريتين).

(١٠) سقطت من (ز).

عُشرُونَ مَعنًى مَثَلًا فَاستَعمَلَهُ الشَّاعِرُ فِي جَمِيعِهَا -أن يُسَمَّى كُلُّ استِعمَالٍ[١] استِخدَامًا، ولَيسَ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ لِلاصطِلَاحِ[٢] لِمَا بَيَّنَّا مِن [جَوَازِ] [٣] كَونِهِ اصطِلَاحًا، ولَا يُصَادَمُ اصطِلَاحٌ بِاصطِلَاحٍ؛ إِذ الاصطِلَاحُ مُبَاحُ الأَصلِ، فَتَأَمَّل هَذَا الفَصلَ. وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

---

(١) "الاستعمال" في سائر النسخ.

(٢) في (ب): الاصطلاح.

(٣) مكان الكلمة بياض في (أ) و(ب) و(ش) وأنا قدرتها هكذا.

قالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ فِي أَثْنَاءِ الكَلاَمِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

ولا أخِلُّ بغِزلَانٍ تُغَازِلُنِي   ولو دَهَتني أسودُ الغِيل بالغِيَلِ[١]

وقَالَ الصَّاحِبُ جَمَالُ الدِّين بنُ مَطرُوح[٢]**:** [البسيط]

أرسَلتُهَا وَالعَوَالِي فِي الطُّلاَ تَرِدُ   فِـي مَوقِفٍ فِيهِ يَنسَى الوَالِدَ الوَلَدُ

وَمَـا نَسِيتُكِ[٣] **وَالأَروَاحُ سَائِلَةٌ عَلَى السُّيُوفِ**[٤] **وَنَارُ الحَربِ تَتَّقِدُ**[٥]

قُلتُ: لَيسَ فِي نِسيَانِ الوَلَدِ الوَالِدَ[٦] **كَبِيرُ أمرٍ وَلَا مُبَالَغَةٍ، وَلَو عَكَسَ لَكَانَ أحسَنَ، فَإِنَّ إشفَاقَ الوَالِدِ عَلَى الوَلَدِ**[٧] **أكثرُ، وَحُنُوُّهُ أكبَرُ**[٨]**.**

قَالَ[٩]: **أقُولُ: يَجُوزُ أن يَكُونَ هَذَا الكَلاَمُ جَارِيًا عَلَى خِلَافِ مُقتَضَى الظَّاهِرِ، بِأن يُجعَلَ**[١٠]

---

(١) الغيل: موضع الأسد، وبالغيل: الشر.

الديوان (٣٠٥)، وفي الديوان (أغازلها) مكان (تغازلني)، وفي (الأزهريتين): (أسيل) مكان (أسود).

(٢) هو: أبو الحسن، جمال الدين، يحيى بن عيسى بن ابراهيم بن الحسين بن مطروح، شاعر أديب مصري، خدم الملك الصالح بمصر والشام، واستمر في الأعمال السلطانية، إلى وفاة الملك الصالح. توفي بالقاهرة سنة (٦٤٩هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء ٢٧٣/٢٣، النجوم الزاهرة (٢٧/٧)، شذرات الذهب (٤٢٧/٧)، الأعلام (١٦٢/٨).

(٣) في (الأزهريتين): سليتك.

(٤) في (الأزهريتين): الحروب.

(٥) البيتان في زهر الأكم في الأمثال والحكم، لليوسي (٨١/٢)، وفي نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، للمحبي (٢٤٥/٤)، وفيه (ذكرتكم) مكان (أرسلتها)، وفي ذيل مرآة الزمان، لليونيني (٢٠٦/١)، وفيه (أصدرتها) مكان (أرسلتها).

(٦) في (الأزهريتين): الوالد الولد.

(٧) في (ب): الولد على الولد، وهو خطأ.

(٨) الغيث (٤٠/٢).

(٩) أي المتعقب.

(١٠) في (ب) و(الأزهريتين): يحصل.

مِن بَابِ[(١)] القلب[(٢)] والأصلُ أن يَنسَى الوَالِدُ الوَلَدَ، وَنَقُولُ حِينَئِذٍ بمَّا ذَهَبَ إلَيهِ السَّكَّاكِيُّ[(٣)] مِن أَنَّهُ مَقبُولٌ[(٤)] مُطلَقًا أينَمَا وَقَعَ، فَإِنَّهُ يُورِثُ الكَلَامَ حُسنًا، وَيَكسُوهُ بَهجَةً[(٥)]، أو[(٦)] نَقُولُ: هُوَ جارٍ عَلَى مُقتَضَى الظَّاهِرِ، وَأَشَارَ بِنِسيَانِ الوَلَدِ الوالِدَ[(٧)] إلى[(٨)] هَولِ ذلكَ الموقِفِ وَشِدَّةِ مَوقِعِهِ فِي النُّفُوسِ، حَيثُ أذهَلَ الحَاضِرَ فِيهِ عَنِ الاستِنصَارِ بِأشفَقِ النَّاسِ عَلَيهِ، وَأَرأفِهِم وَأَشَدِّهِم عَصَبَةً[(٩)] وَانتِصَارًا لَهُ، وَهُوَ الوَالِدُ المَجبُولُ[(١٠)] عَلَى مَحَبَّتِهِ، الرَّامِي بِنَفسِهِ فِي الهَلَكَاتِ

---

(١) في (الأزهريتين): "قبيل" مكان "باب".

(٢) قال التفتازاني في مختصر المعاني (٣١٥/١): "القلب: أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه".اهــ

(٣) هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، أبو يعقوب، سراج الدين، الخوارزمي الحنفي، اللغوي، الأديب، ولد بخوارزم سنة (٥٥٥هــ)، من مؤلفاته: (مفتاح العلوم)، ضمنه اثني عشر علما من علوم العربية، و(رسالة في علم المناظرة). توفي سنة (٦٢٦هــ).

انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٢٧٣/٤٥، شذرات الذهب (٢١٥/٧)، كشف الظنون ١٧٦٢/٢، معجم المؤلفين لكحالة ٢٨٢/١٣، الأعلام ٢٢٢/٨.

(٤) في (ب) و(ش): أنه قبل القلب مطلقا، وفي (الأزهريتين): أنه قبيل القلب مطلقا .

(٥) قال السكاكي: "وهذا النوع -أعني نفث الكلام- لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند النظار موقعة استهش الأنفس، وآنق الأسماع، وهز القرائح، ونشط الأذهان، ولأمر ما تجد أرباب البلاغة وفرسان الطراد في ميدانها الرامية في حدق البيان يستكثرون من هذا الفن في محاوراتهم". أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦)، مفتاح العلوم، مطبعة التقدم العلمية، مصر، (٧٥).

وقال عن القلب: إنه "شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التراكيب وهي مما يورث الكلام ملاحة". مفتاح العلوم (٨٩).

والقلب فيه ثلاثة آراء من حيث القبول والرد قال التفتازاني في مختصر المعاني (٣١٥/١-٣١٦-٣١٧): "وقبله أي (القلب) السكاكي مطلقا -أي سواء تضمن اعتبارا لطيفا أو لا- وقال أنه مما يورث الكلام ملاحة ، ورده غير السكاكي مطلقا لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود -وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير- والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي أورثها نفس القلب قبل وإلا رُدَّ. اهــ بتصرف.

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): إذ، وفي (ص): ويقول .

(٧) في (ص) و(النزول): لوالده، وفي (ب): الوالدة .

(٨) في (ش): عن، وفي الأزهريتين: من.

(٩) في تح الزهراني: عصبية.

(١٠) في (نزول الغيث): المفطور.

لأجلِهِ، فلَم يَمُرَّ بفِكرِهِ اشتِغالاً[١] **بِمَا انطَوَى عَلَيهِ ذلك الموقِفُ مِنَ المَهَالِكِ وَالمَشَاقِّ، فلا نُسَلِّمُ حِينَئِذٍ أنَّ الشَّاعِرَ لو عَكَسَ لكَانَ أحسَنَ**[٢]. انتَهى كَلامُهُ.

قُلتُ: هَذَا المَنعُ مُكَابَرَةٌ، وَمَا ذكَرَهُ عُدُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ بِاعتِرَافِهِ، أوّلًا[٣] مَعَ التَّسلِيمِ، وَثَانِيًا بِالتَّعَسُّفِ الخَارِجِ عَنِ الطَّبعِ المُستَقِيمِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ y z { | } ~ لَّا يَجۡزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ © وَالِدِهِۦ شَيۡـًٔا ﴾ [لقمان: ٣٣]، ولَمَا هَولَ أعظَمَ مِن ذَلِكَ اليَومِ، قَدَّمَ الوَالِدَ لِمَا جَبَلَهُ عَلَيهِ مِنَ الإشفَاقِ وَالحُنُوِّ[٤]. قلتُ[١]: وَمَا تَخَيَّلَهُ مِن نِسيَانِ الوَلَدِ الاستِنصَارَ[٢]

---

(١) في (ش): اشغال، وفي (الأزهريتين): اشتغال.

(٢) نزول الغيث (٣٨٧ – ٣٨٨).

(٣) في (الأزهريتين): ولا مع.

(٤) هنا مسألتان :

المسألة الأولى: لماذا قدم الوالد؟. قال البقاعي في نظم الدرر (٢١١/١٥): "ولما كانت شفقة الوالد - مع شمولها لجميع أيام حياته - أعظم فهو يؤثر حياة ولده على حياته ويؤثر أن يحمل بنفسه الآلام والأموال بدأ به".

وقال أبو حيان في البحر (١٩٣/٧): "ولما كان الوالد أكثر شفقة على الولد من الولد على أبيه ، بدأ به أولاً ، وأتى في الإسناد إلى الوالد بالفعل المقتضي للتجدد ، لأن شفقته متجددة على الولد في كل حال ، وأتى في الإسناد إلى الولد باسم الفاعل ، لأنه يدل على الثبوت ، والثبوت يصدق بالمرة الواحدة".

وقال ابن عاشور في التحرير (١٩٣/١٠): "وابتدئ بـــ"الوالد" لأنه أشد شفقة على ابنه فلا يجد له مخلصا من سوء إلا فعله".

المسألة الثانية: لم أكد في حق الولد أكثر فأتى بالجملة الاسمية مع الإتيان بـــ(هو) (ولا مولود هو جاز عن ولده) بخلاف الأب قال (لا يجزي) بالفعل ؟. قال الزمخشري في الكشاف (٥١١/٣): "لأنّ الجملة الإسمية آكد من الفعلية، وقد انضم إلى ذلك قوله : { هُوَ } وقوله : { مَوْلُودٌ } والسبب في مجيئه على هذا السنن : أنّ الخطاب للمؤمنين وعليتهم : قبض آباؤهم على الكفر وعلى الدين الجاهلي، فأريد حسم أطماعهم وأطماع الناس فيهم : أن ينفعوا آباءهم".

وقال الإمام الرازي في مفاتيح الغيب (١٣٢/٩-١٣٣): "أن الولد من شأنه أن يكون جازياً عن والده لما له عليه من الحقوق والوالد يجزي لما فيه من الشفقة وليس بواجب عليه

وقال الألوسي في روح المعاني (١٤٤/٢١): "إن الولد من شأنه أن يكون جازيا عن والده لما عليه من الحقوق والولد يجزي لما فيه من النفقة وليس ذلك بواجب عليه". وقال: "وقد يقال : إن العرب كانوا يدخرون الأولاد

بِأشفَقِ النَّاسِ عَلَيهِ سَبَبٌ لِمَا ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ مِن أنَّهُ لَو عَكَسَ لَكَانَ أحسَنَ، عَلَى أنَّه قَد يَتخلَّفُ[٣] مِن[٤] جَانِبِ الوَلَدِ فِي هَذَا المَقَامِ بِأن يَكُونَ الاستِنصَارُ بِغَيرِ الوَالِدِ أولَى لَهُ؛ لاحتِمَالِ ضَعفٍ، أو غَضَبٍ، أو غَرَضٍ مِنَ الأغرَاضِ[٥]، بِخِلَافِ الإشفَاقِ الطَّبِيعِيِّ، فَإنَّهُ لَا يَختَلِفُ طَبعًا، وَلَا يَجِدُ مِن نَفسِهِ عَنهُ مَنعًا، فَإن قِيلَ[٦] قَد يَنسَى الوَالِدُ الوَلَدَ لِلاحتِمَالِ المَذكُورِ كَمَا ذَكَرتُ، قُلتُ: الكَلَامُ مِن حَيثُ الطَّبعُ الجِبِلِّيُّ، بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ مِن مَقَامِ الاستِنصَارِ، وَالطَّبعُ فِي الإنسَانِ لَا يَتَغَيَّرُ.

لنفعهم ودفع الأذى عنهم وكفاية ما يهمهم ولعل أكثر الناس اليوم كذلك فأريد حسم توهم نفعهم ودفعهم الأذى وكفاية المهم في حق آبائهم يوم القيامة فأكدت الجملة المفيدة لنفي ذلك عنهم".

ففي ما قاله العلماء في المسألة الأولى تأييد لكلام ابن أقبرس فالحق معه في اعتراضه على الدماميني وفي توجيهه.

(١) "قلت"ساقطة من (الأزهريتين).

(٢) في (الأزهريتين): والانتصار.

(٣) في (الأزهريتين): يختلف.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): عن.

(٥) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): عرض من الأعراض .

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): قلت.

قالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّين: **قالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ : [البسيط]**

فَإن جَنَحتَ إليهِ فاتَّخِذ نَفَقاً فِي الأرضِ أو سُلَّماً في الجَوِّ فاعتَزِلِ [١]

الفَاءُ جَوَابُ الشَرطِ، و(اتَّخِذ): فِعلُ أمرٍ، فاعِلُهُ مُستَتِرٌ فِيهِ يُقدَّرُ بأنتَ[٢].

قالَ[٣]: **أقُولُ: كَثِيرًا**[٤] **مَا يَتَسَامَحُ هُوَ وَغَيرُهُ فِي جَعلِ الفَاءَ جَوَابًا للشرط، وَهُوَ كَلامٌ**[٥] **غَيرُ مَعقُولٍ؛ إذِ الجَوَابُ**[٦] **مُسَبَّبٌ عَنِ الشَّرطِ، وَمَعلُومٌ أنَّ الفَاءَ لاَ يُمكِنُ تَصَوُّرُ**[٧]**، ذَلِكَ فِيهَا، وَإنَّمَا الجَوَابُ مَا هُوَ وَاقِعٌ بَعدَهَا، وَهِيَ رَابِطَةٌ بَينَهُ وَبَينَ الشَّرطِ، وَقَدِ انتَقَدَ ذَلِكَ عَلَى النُّحَاةِ جَمَالُ الدِّينِ بنُ هِشَامٍ**[٨] **وَهُوَ وَاضِحٌ**[٩]. انتَهَى كَلاَمُهُ.

قُلتُ: هَذَا خَارِجٌ عَن غَرَضِهِ الَّذِي بَنَى عَلَيهِ هَذَا الكِتَابَ مِن تَعَقُّبِهِ عَلَى الصَّفَدِيِّ فِي سُؤَالٍ أو جَوَابٍ، عَلَى أنَّ مَا حَصَلَ لَهُ مِن اعتِقَادِ أنَّ ذَلِكَ مِن بَابِ الانتِقَادِ لَيسَ بِشَيءٍ عِندَ ذِي الذِهنِ الوَقَّادِ، وَبَيَانُهُ أنَّ ذَلِكَ جَرَى فِي اصطِلَاحِهِم إطلَاقُهم عَلَى الفَاءِ مِن بَابِ الحَذفِ بِالاكتِفَاءِ[١٠]، وَلَهُ قَرِينَتَانِ: إحدَاهُمَا: الاصطِلَاحُ، وَالأُخرَى: عَقلِيَّةٌ، فَيُطلِقُونَ عَلَى الفَاءِ جَوَابًا،

---

(١) الديوان (٣٠٥)، وفي (الأزهريتين): (واعتزل) مكان (فاعتزل).

(٢) الغيث (٥٧/٢).

(٣) أي المتعقب.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): لولا.

(٥) في (ب): بجعل كلام.

(٦) الجملة في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) هكذا: إذ الحق أحق مسبب عن الشرط.

(٧) في (ب): أن لا لل ألا يتصور، وفي (ش) و(الأزهريتين): أن لا يتصور.

(٨) قال ابن هشام في المغني في الباب السادس: التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها: "والخامس قولهم: الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة". مغني اللبيب (٨٥٦)، وانظر: حاشية الدسوقي (٢٧٩/٢).

(٩) نزول الغيث: (٣٨٩).

(١٠) في (ش): الاكفاء.

والاكتفاء هو: أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة بلاغية نحو: ﴿ G H I J K L M N ﴾[النحل: ٨١] والتقدير: تقيكم الحر والبرد.

انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (٣٨٩)، وحاشية الدسوقي (٢٥٨/٢).

وَالمُرَادُ مَا بَعدَهَا بِقَرِينَةِ العَقلِ وَالاصطِلَاحِ[١] ولَيتَ شِعرِي أيُّ قَائِلٍ مِنَ النُّحَاةِ قَالَ يكَونِ[٢] نَفسِ لَفظِ الفَاءِ جوَابًا حَقِيقَةً، ويَكفِيهِ مِنَ الذُّهُولِ عَمَّا أَشَرنَا إِلَيهِ مِنَ المَعنَى جَعلُهُ غَيرَ مَعقُولٍ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ[٣].

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: قاعِدَةٌ: جَمِيعُ أفعَالِ الأمرِ[٤] فاعِلُهَا يَجِبُ استِتَارُهُ، وَلَا وَجهَ لإِبرَازِهِ، إلَّا إن قُصِدَ التَّوكِيدُ أو العَطفُ عَلَى الفَاعِلِ، كَقَولِهِ تَعَالَى:** ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ ۞ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] **وَعَلَى هَذَا فَيَرِدُ عَلَى الشَّيخِ جَمَالِ الدِّينِ بنِ الحَاجِبِ وَمَن تَابَعَهُ فِي قَولِهِم: "الكَلِمَةُ لَفظٌ وُضِعَ لِمَعنًى مُفرَدٍ"[٥] فإنَّ ضَمِيرَ الفَاعِلِ فِي الأمرِ كَلِمَةٌ بإجمَاعِ[٦] النُّحَاةِ، وَلَم يُتَلَفَّظ بِهِ.**

---

(١) كلام ابن أقبرس هو الحق فكثيرا ما يتساهل العلماء في عباراتهم اختصارا أو لشهرة الاستعمال مثلا أو لغير ذلك فيقولون الجار والمجرور خبر مع أن الخبر هو المحذوف (موجود) أو (كائن)، وهنا بدل أن يقول: "الفاء رابطة لجواب الشرط و(اتخذ) جواب شرط" اختصر العبارة في قوله (والفاء جواب الشرط) والمراد ما بعدها كما هو واضح في العقل.

(٢) في (ش) و(ص) و(الأزهريتين): يكون.

(٣) "فتأمل ذلك" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(٤) (الأزهريتان): الأثر.

(٥) (الكافية في النحو)، لابن الحاجب (١٩/١).

هنا تعبيران للعلماء: المذهب الأول: يجعل الإفراد صفة لــ(المعنى) بأن يقول: (وضع لمعنى مفرد) وهذا مذهب ابن الحاجب في الكافية (١٩/١)، وابن هشام في القطر (١٧).

المذهب الثاني: يجعل الإفراد صفة لــ(اللفظ) أو (القول) بأن يقول: (الكلمة) قول مفرد...، أو (الكلمة) لفظ مفرد... وهذا مذهب الرضي في شرح الكافية (٢٢/١)، والسيوطي في همع الهوامع (٣/١-٦).

وهذا أدق لأن الإفراد صفة للفظ لا للمعنى وإنما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ ولسلامته من الاعتراض بنحو (قائم) مثلا فهو مركب من ذات ومعنى وهو مفرد.

(٦) (ش): باجتماع.

قال السيوطي في همع الهوامع (٦/١): "ومقابل الصحيح ما نقله أبو حيان وغيره أن صاحب (النهاية) وهو ابن الخباز منع تسمية الضمير المستكن اسما، قال: لأنه لا يسمى كلمة" اهـ.

وَأجِيبَ بأنَّ المُرَادَ باللَّفظِ مَا كَانَ(١) بالقُوَّةِ أو بالفِعلِ(٢) فالضَّمَائرُ المُستَتِرَةُ فِي الأوَامِرِ كُلُّهَا(٣) لَفظٌ بالقُوَّةِ أي: فِي قُوَّةِ المَنطُوق بهِ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّيخُ جَمَالُ الدِّينِ بنُ مَالِكٍ فِي (التَّسهِيل)(٤): "الكَلِمَةُ لَفظٌ مُستَقِلٌّ دَالٌّ(٥) بالوَضعِ تَحقِيقًا أو تَقدِيرًا أو مَنوِيٌّ(٦) مَعَهُ كَذَلِكَ"(٧).

قَالَ: **أقُولُ: فِيهِ نَظَرٌ مِن وُجُوهٍ:**

أمَّا أوَّلاً(٨): فَإنَّ(٩) كَلامَهُ مُقتَضٍ لأنَّ الضَّمِيرَ المُستَتِرَ الذِي هُوَ فَاعِلُ الأمرِ(١٠) إذَا قُصِدَ تَوكِيدُهُ أوِ العَطفُ عَلَيهِ بَرَزَ(١١)، وَهُوَ خَطأٌ، فَإنَّ استِتَارَهُ وَاجِبٌ فِي جَمِيعِ الحَالاَتِ، سَوَاءٌ أكِّدَ أو عُطِفَ عَلَيهِ أم لاَ(١٢)، فَإذَا قِيلَ: قُم أنتَ، فَالضَّمِيرُ مُؤَكِّدٌ لِلفَاعِلِ(١٣) المُستَتِرِ، وَلاَ يُقَالُ: إنَّهُ الفَاعِلُ، وَكَذَا إذَا قِيلَ: قُم أنتَ وَ زَيدٌ.

---

(١) في (الأزهريتين): ما كلف.

(٢) قال الخضري: "اللفظ صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف... ثم اللفظ له أفراد محققة وهي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد، أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة..."

"وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة؛ إذ لم يوضع لها ألفاظ حتى ينطق بها وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدريبا للمتعلم كما قاله الرضي وأمَّا تقسيمها إلى مستتر وجوبا وجوازا فإنما هي تفرقة اصطلاحية... ". حاشية الخضري (١٤/١).

(٣) في (الأزهريتين): فكلما.

(٤) تسهيل الفوائد (٣).

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): داك، وهو تحريف.

(٦) في (الأزهريتين): معنوي.

(٧) الغيث المسجم (٥٨/٢).

(٨) في (ش): ولا.

(٩) في (ش و الأزهريتين): فلأن.

(١٠) في (نزول الغيث): فاعل فعل الأمر.

(١١) في تح القهوجي (يبرز).

(١٢) "لا" ساقطة من (الأزهريتين).

(١٣) (ش): لفاعل.

وَأَمَّا ثانيًا: فَإِنَّ مَا أورَدَهُ [1] عَلَى ابن الحَاجِبِ نَشَأَ مِن عَدَمِ التَّحقِيق لِمَفهُومِ اللَّفظِ، والذي ذَكَرَهُ بَعضُ المُحَقِّقِينَ أنَّ اللَّفظَ فِي الأصلِ مَصدَرُ لَفَظتُ الشَّيءَ مِن فَمِي: إذَا[2] رَمَيتُه[3] ثُمَّ أُرِيدَ بِهِ مَا يُتَلَفَّظُ بِهِ، قَلَّت حُرُوفُهُ أو كَثُرَت[4].

وَقولُنَا: مَا يُتَلَفَّظُ بِهِ أعَمُّ مِن أن يَكُونَ مَوجُودًا فِي الخَارج حتَّى يَكُونَ مَسمُوعًا، أو فِي الخَيَالِ حتَّى يَكُونَ مُخَيَّلاً غَيرَ مَسمُوع[5]، فَإِنَّ مَا وُضِعَ لِلحَقِيقَةِ الصَّالِحَةِ[6] لِوُقُوعِهَا عَلَى الأفرَادِ لَم[7] يَدخُل فِي مَفهُومِهِ أَحَدُ الوُجُودَينِ[8]: الخَارجِيِّ وَالذِّهنِيِّ، فعَلَى[9] هَذَا دَخَلَ الضَّمِيرُ المُستَكِنُّ فِي (قُم) وَأمثالِهِ؛ إذ يَصدُقُ عَلَى ذَلِكَ أنَّه لَفظٌ بِالتَّفسِيرِ المَذكُور.

فَإِن قِيلَ: كَيفَ يَصِحُّ شُمُولُ اللَّفظِ لِمَا هُوَ مُخَيَّلٌ مَنوِيٌّ، وَالمُخَيَّلُ غَيرُ مَسمُوع، وَاللَّفظُ مَسمُوعٌ[10]؟ فَالجَوَابُ: أنَّ اللَّفظ المَوجُودَ فِي الخَارج هُوَ المَسمُوعُ[11]، وَاللَّفظُ أعَمُّ مِن أن يَكُونَ مَوجُودًا[12] فِي الخَارج أو مُخَيَّلاً فِي [الذِّهنِ][13]، وَمَا وُضِعَ لِشَيءٍ لم يُعتَبَر فِيهِ[14] الوُجُودُ الخَارجِيُّ وَلاَ الوُجُودُ الذِّهنِيُّ، فَإِنَّ الوُجُودَ زَائِدٌ عَلَى المَاهِيَّاتِ، فَاللَّفظُ المَوضُوعُ

---

(١) في (ب): فما أوردوه ، وفي (ش) و(ص) و(الأزهريتين): فما أورده.

(٢) في (نزول الغيث): (أي) مكان (إذا).

(٣) قال الخضري: "اللفظ في اللغة مصدر لفظت الشيء من باب (ضرب): إذا طرحته مطلقا أي: من الفم أو غير الفم، أو من الفم خاصة لكن صرح الزمخشري في الأساس بأن (لفظت الرحى الدقيق) مجاز،...". اهـ حاشية الخضري (١٤/١).

(٤) انظر: أساس البلاغة مادة (لفظ) (٥٦٨)، والكليات لأبي البقاء (١٦٧/٤-١٦٨).

(٥) قوله "أو في الخيال... مسموع" ساقط من (ب) و(الأزهريتين) .

(٦) جملة "فإن ما وضع للحقيقة الصالحة" ساقطة من (الأزهريتين).

(٧) في (ب) و(ش): ثم، وفي (الأزهريتين): ولم.

(٨) في (التركيتين): الوجوه.

(٩) في (الأزهريتين): فعل.

(١٠) جملة "اللفظ مسموع" ساقطة من (الأزهريتين).

(١١) قوله " فالجواب أن... المسموع" ساقط من (ز).

(١٢) في (ش): مسموعا موجودا.

(١٣) في (أ) و(ب) و(ش) و(الأزهريتين):اللفظ. وما أثبت من (التركيتين) و(نزول الغيث).

(١٤) كلمة (فيه) سقطت من (ز).

لِلمَاهِيَّةِ لم يُعتَبَر فِيهِ الوُجُودُ كَمَا[١] لم يُعتَبَر فِيهِ سَائِرُ الصِّفَاتِ مِنَ الوَحدَةِ وَالكَثرَةِ وَغَيرِهِمَا، فَقَد وَضُحَ[٢] أنَّ عِبَارَةَ ابنِ الحَاجِبِ وَمَن تَابَعَهُ لاَ يَرِدُ عَلَيهَا شَيءٌ مِمَّا ذَكَرَ هَذَا الرَّجُلُ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَإِنَ كَلاَمَ[٣] ابنِ مَالِكٍ فِي هَذَا المَوضِعِ غَيرُ مُحَرَّرٍ[٤]؛ وَذَلِكَ[٥] أنَّ[٦] (مَنوِيًّا) مِن قَولِهِ: "أو مَنوِيٌّ مَعَهُ كَذَلِكَ صِفَةٌ لِمَوصُوفٍ مَحذُوفٍ تَقدِيرُهُ: أو غَيرُ لَفظٍ[٧] مَنوِيٌّ [مَعَ اللَّفظِ][٨]"[٩]؛ لِيَدخُلَ[١٠] فِيهِ مَثَلُ الضَّمِيرِ المَذكُورِ، فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ وَلَيسَ بِلَفظٍ؛ إذ لم يُسمَع فِي الخَارِجِ، وَلَكِنَّهُ غَيرُ لَفظٍ، وَهُوَ مَنوِيٌّ مَعَ اللَّفظِ المَسمُوعِ وَهُوَ (قُم). فَيَرِدُ عَلَيهِ أنَّ غَيرَ اللَّفظِ المَنوِي يَشمَلُ الخَطَّ المَنوِيَّ، وَالعَقدَ المَنوِيَّ[١١]، وَالنَّصبَةَ[١٢] المَنوِيَّةَ مَعَ اللَّفظِ، فَيَنبَغِي أن تَكُونَ كُلُّهَا كَلِمَاتٍ[١٣]، وَقَد سَلَّمَ أَنَّهَا لَيسَت بِكَلِمٍ[١٤]، وَأَيضًا مَعِيَّةُ المَنوِي لِلَّفظِ: إمَّا بِحَسَبِ مُقَارَنَتِهَا فِي الخَارِجِ، فَيَلزَمُ أن يَكُونَ المَنوِيُّ فِي الخَارِجِ، وَأَيضًا يَلزَمُ أن يَكُونَ لَفظًا، فَإِنَّ المَانِعَ مِن كَونِهِ لَفظًا كَونُهُ مَنوِيًّا لَيسَ فِي الخَارِجِ.

---

(١) "لم يعتبر فيه الوجود كما" ساقطة من (الأزهريتين).

(٢) في (ب) و(ش): صح، وفي (الأزهريتين): صحت.

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): فكلام.

(٤) في (ش): مجرور، وفي (الأزهريتين): مجرر.

(٥) في (الأزهريتين): محرر لأن منويا.

(٦) في (نزول الغيث): وذلك لأن منويا.

(٧) في (الأزهريتين): لفظي.

(٨) زيادة من باقي النسخ ونزول الغيث وشرح التسهيل.

(٩) شرح التسهيل (٥/١).

(١٠) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): يدخل.

(١١) قال الخضري (١٥/١): "والدَّوالّ الأربع هي الكتابة والإشارة والعقد بالأصابع الدالة على العدد والنُّصَب كـ(غُرَف) وهي العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النُّصُب بضمتين فالأصنام".

(١٢) في (الأزهريتين): النصب.

(١٣) في (ظ): وكلمات.

(١٤) في سائر النسخ: بكلمات.

وَإن كَانَ بِحَسَبِ مُقَارَنَتِهَا فِي الذِهنِ فَيَلزَمُ[١] أن يَكُونَ المُخَيَّلُ لَفظًا، فَيَقَعُ فِيمَا فَرَّ مِنهُ.

وَيُمكِنُ أن يُجَابَ عَنهُ بِأنَّ المُقَارَنَةَ بِحَسَبِ الزَّمَانِ، عَلَى مَعنَى[٢] أنَّهُ فِي الزَّمَانِ الذي وُجِدَ فِيهِ اللَّفظُ فِي الخَارجِ تحقَّقَ[٣] المَنوِي فِي الذِّهنِ، فَلَم يَلزَم شَيءٌ مِنَ المَحذُورَاتِ، وَأيضًا إذَا صَحَّ إطلاَقُ الاسمِ وَالكَلِمَةِ عَلَى هَذَا المَنوِيِّ، فَمَا المَانِعُ مِن إطلاَقِ اللَّفظِ عَلَيهِ؟، فَكَمَا صَحَّ أن يُقَالَ إنَّهُ كَلِمَةٌ وَاسمٌ؛ صَحَّ أن يُقَالَ بِأنَّهُ[٤] لَفظٌ، فَلاَ حَاجَةَ إلَى هَذِهِ التَّعَسُّفَاتِ[٥]، هَكَذَا يَنبَغِي أن يُفهَمَ هَذَا المَحَلُّ عَلَى مَا قَرَّرَهُ بَعضُ الأئِمَّةِ[٦]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: وَلَقَد وَثَبَ فِي هَذَا المَقَامِ وَثبَةَ صَائِلٍ، وَأطَالَ الكَلَامَ فِيمَا [لَا][٧] تَحتَهُ طَائِلٌ؛ وَذَلِكَ لأنَّ مَا ذَكَرَ مِنَ النَّظَرِ فِي الوَجهِ الثَّانِي وَالثَّالِث لَا تَعَلُّقَ[٨] لِلصَّقَدِيِّ بِشَيءٍ مِنهُمَا، وَمَا هُوَ بِصَدَدِهِ فِي هَذَا التَّصنِيفِ[٩] إنَّمَا هُوَ المُنَاقَشَةُ مَعَهُ فِيمَا لَا[١٠] يَنقُلُهُ مِن كَلَامِ غَيرِهِ، إلَّا أن يَكُونَ عَلَيهِ نَقدٌ ظَاهِرٌ، مُتَعَقِّبًا[١١] بِكَونِهِ كَانَ مِن حَقِّهِ إبدَاءُ مَا فِيهِ مِنَ النَّقدِ، وَإن كَانَ غَيرَ لَازِمٍ عَلَيهِ، لَا سِيَّمَا مَا نَقَلَهُ مِنَ الإيرَادِ وَالجَوَابِ اللَّذَينِ هُمَا فِي غَايَةِ التَّحرِيرِ، فَلَا يُنسَبُ فِي ذَلِكَ إلَى التَّقصِيرِ؛ إذ لَم يَدُلَّ الكَلَامُ الذي نَقَلَهُ فِي هَذَا المَقَامِ عَلَى عَدَمِ وُرُودِ السُّؤَالِ، بَل عَلَى التَّقرِيرِ حَتَّى تَكَلَّفَ[١٢] الإطنَابَ

---

(١) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): فلزم.

(٢) كلمة "معنى" ساقطة من (ش و الأزهريتين).

(٣) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): تحقيق.

(٤) في سائر النسخ ونزول الغيث: إنه.

(٥) في سائر النسخ: التقسيمات.

(٦) نزول الغيث (٣٩٠ – ٣٩٣).

(٧) زيادة من النسخ الأخرى.

(٨) (ب): يعلق.

(٩) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): في هذا التصنيف التعقب الضعيف. وفي (التركيتين): في هذا التعقب الضعيف.

(١٠) ساقطة من (ش).

(١١) في (ب) و(التركيتين): متعقب.

(١٢) في (ش) و(الأزهريتين): يكلف.

فِي الجَوَابِ فِي الوَجهِ[١] الثَّانِي مِن نَظِيرِهِ، وَالتَّعَسُّفَاتِ فِي الثَّالِثِ بِخَبَرِهِ، وَأَمَّا الأَوَّلُ[٢] فَهُوَ وَإِن كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالصَّفَدِيِّ فِيمَا يُفهَمُ مِن عِبَارَتِهِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مِن قَولِهِ:"**إِلَّا إِن قُصِدَ التَّوكِيدُ أَو العَطفُ عَلَى الفَاعِلِ**" -مِن أَنَّهُ يَلزَمُ أَن يَبرُزَ فِي هَاتَينِ الحَالَتَينِ، وَهُوَ خَطَأٌ، كَمَا قَالَ- فَمَمنُوعٌ[٣]، وَسَنَدُه أَنَّ المَعنَى بَرَزَ مَا[٤] صَدَقَ الفاعلِ بلفظِ المؤكِّدِ المشروطِ بقصدِه؛ ولذلك لم يَقُل: إلاَّ إنْ أَكَّدَ. فتأمَّل.

فَلَا نُسَلِّمُ حِينَئِذٍ أَن يَكُونَ خَطَأً مِنَ الصَّفَدِيِّ حَيثُ أَمكَنَ التَّصحِيحُ بِوَجهٍ مِنَ الوُجُوهِ، وَهَذَا[٥] مَا شَرَعَهُ صَاحِبُ المِنَّةِ مِنَ السُّنَّةِ[٦]، وَاقتَضَى الطَّبعُ المُستَقِيمُ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ۝٧٦﴾ [يوسف: ٧٦].

فَإِن قُلتَ: فَيَلزَمُ أَن يَكُونَ المؤكِّدُ عَينَ المُؤَكَّدِ في صُورَةِ التَّأكِيدِ. قُلتُ: لَا يَضُرُّنَا؛ إِذِ العَقلُ يَشهَدُ فِي هَذَا المَقَامِ بِالوَحدَةِ الذَّاتِيَّةِ، فِي الخُلفُ[٧] الاعتِبَارِيُّ غَيرُ ضَارٍّ في التَّحقِيقِ في النَّظَرِ فِي المَعَانِي[٨]، فَإِذَا انضَمَّ إِلَيهِ مُرَاعَاةُ الصِّنَاعَةِ كَانَ أَكمَلَ[٩]، وَإِلَّا فَغَيرُ ضَارٍّ.

وَلَيتَ شِعرِي أَيُّ مَوقِعٍ فِي هَذَا المَقَامِ لِقَولِهِ:" **وَأَمَّا ثَالِثًا: فَكَلَامُ ابنِ مَالِكٍ فِي هَذَا المَوضِعِ غَيرُ مُحَرَّرٍ....**" إِلَى آخِرِهِ، وَأَيُّ تَعَلُّقٍ لِلصَّفَدِيِّ بِذَلِكَ، بَلِ الحَاصِلُ: آلــمَسأَلَة[١٠] إِلَيهِ فِي ذَلِكَ

---

(١) جملة "في الوجه" ساقطة من (الأزهريتين).

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): "الثالث" بدلا من "الأول".

(٣) (فممنوع) جواب الشرط الذي في قوله "فهو وإن كان متعلقا..."

(٤) في (ب): برز ما صدف، وفي (الأزهريتين): برز في صدق، وفي (ش): يرد في صدق. وقد تقدم تعريف الماصدق ص (١٢٧).

(٥) (ش): وهكذا.

(٦) لعل المؤلف -رحمه الله- يشير إلى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "التمس لأخيك سبعين عذراً فإن لم تجد فقل لعل له عذراً لا أعرفه".

(٧) لعلها: فالخُلفُ.

(٨) في (الأزهريتين): هذه المعاني.

(٩) في (الأزهريتين): الحمل.

(١٠) الهمزة في المسألة للاستفهام فتنبه.

[فتُصرَفُ بِفَهمِهِ][1] حَتَّى يُنَاقَشَ فِيهِ أم كَلَامه مَعه فِي كُلِّ مَا يُبدِيهِ؟ فَالأوَّلُ خِلَافُ الصَّوَابِ، وَالثَّانِي مُبَاينٌ لِلغَرَضِ[2] الذي بَنَى عَلَيهِ الكِتَابَ، وَاللهُ أعلَمُ.

---

(١) في (أ) و(ب) و(ص) و(الأزهريتين): يصرف يفهمني، وفي (ش): تَصَرُّفٌ تَفَهُّمِيٌّ. وما أثبت من (التركيتين).

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): للاعتراض.

قَالَ[١]: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ: [البسيط]**

رِضَى الذَّلِيلِ بِخَفضِ العَيشِ مَسكَنَةٌ وَالعِزُّ عَندَ رَسِيمِ الأَينُقِ الذُّلُلِ[٢]

الأَيدِي[٣]**: جَمعُ اليَدِ التِي هِيَ الجَارِحَةُ، وَالأَيَادِي**[٤] **جَمعُ اليَدِ، وَهِيَ النِّعمَةُ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ**[٥]**، وَقَد أَخرَجَهُمَا عَوَامُّ العُلَمَاءِ بِاللُّغَةِ عَن أَصلِ وَضعِهِمَا، وَاستَعمَلُوا الأَيَادِيَ فِي جَمعِ اليَدِ الجَارِحَةِ، وَتَجِدُ أَكثَرَ النَّاسِ يَكتُبُ إِلَى صَاحِبِهِ المَملُوكِ : يُقَبِّلُ**[٦] **الأَيَادِيَ الكَرِيمَةَ، وَهُوَ لَحنٌ، وَالصَّوَابُ: (الأَيدِيَ الكَرِيمَةَ)، قَالَ أَبُو العَلَاءِ المَعَرِّي:** [البسيط]

وأضعفَ الرُّعبُ أيدِيهِم فطعنُهُمُ بالسّمهريّةِ دُونَ الوَخزِ بالإِبَرِ[٧]

فَجَمَعَ يَدًا لِلجَارِحَةِ عَلَى أَيدٍ، وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ: [الوافر]

أَقامَت في الرِّقابِ لَهُ أَيادٍ هِيَ الأَطواقُ وَالناسُ الحَمامُ[٨]

وَلَقَد جَرَت لِي مُحَاوَرَةٌ مَعَ بَعضِ أَهلِ العَصرِ مِمَّن عَانَى الأَدَبَ[٩]**، وَهُوَ أَنَّنِي أَنشَدتُ يَومًا بِحَضرَتِهِ هَذَا البَيتَ، وَأَخَذتُ فِي استِحسَانِهِ، فَأَخَذَ يُبَرِّدُ**[١٠] **عَلَيَّ فِي ذَلِكَ وَيَقُولُ: إِلَّا أَنَّهُ صَفَعَ**

---

(١) أي الدماميني.

(٢) الرسيم: ضرب من سير الإبل، والأينق: جمع ناقة، والذلل: جمع ذلول. يقول: رضا الذليل بلين العيش ودعته مع وجود الذل مسكنة عند النفس الأبية، وإنما العز موجود عند سير النوق المذللة في الأسفار، وهذا حث على الحركة والتنقل عن مواطن الذل.

الديوان (٣٠٥)، والرواية فيه (يخفضه) مكان (مسكنة)، وفي (الأزهريتين): (رسوم) مكان (رسيم).

(٣) يستطرد الصفدي في إعراب جملة أوردها في كتابه الغيث وهي: "كم لأيدي الركاب من أيادٍ في الرقاب".

(٤) "جمع اليد التي هي الجارحة والأيادي" سقطت من (ش).

(٥) النزول: التصحيح.

(٦) كلمة "يقبل" ساقطة من (ز).

(٧) البيت في شروح سقط الزند (١٥٣/١)،

(٨) ديوانه بشرح البرقوقي (١٤٦/٤)، وفي (ب): أيادي.

(٩) في (ب): الآداب.

(١٠) في (ش) و(الأزهريتين): يندد، وفي تح القهوجي: يرد.

النَّاسَ كُلَّهُم[١] فِي هَذَا البَيتِ؛ لِجَمعِهِ بَينَ الرِّقَابِ وَالأَيَادِي، فَبَيَّنتُ لَهُ مَكَانَ غَلَطِهِ، وَقُلتُ لَهُ: لَيسَ هَذَا البَيتُ[٢] مِن هَذَا البَابِ، وَلَو أورَدتَ هَذَا فِي قولِ الشاعر: [الوافر]

إِذَا الحِملُ الثَّقِيلُ تَوَازَعَتهُ أَكُفُّ القومِ هَانَ عَلَى الرِّقَابِ[٣]

لَمَشَى ذَلِكَ الذي تُرِيدُ، فَلَم يَحِر جَوَابًا، وَذَكَرتُ هُنَا قولَ القائِلِ: [المجتث]

مَــــاذَا يُفِيدُ الـمُعَنَّى مِــنَ الجَوَى المُتَتَابِع

بِمِصرَ ذَاتِ الأَيَادِي وَنِيلِهَا ذِي الأَصَابِع[٤]

وَأَنشَدَنِي مِن لَفظِهِ لِنَفسِهِ[٥] المَولَى جَمَالُ الدِّينِ محمد بن محمد بن محمد بنُ نُبَاتَة رحمه الله تعالى[٦]: [مجزوء الكامل]

وَفَت أَصَابِعُ نِيلِنَا وَطَفَت وَطَافَت فِي البِلَادِ

وَأَتَت بِكُلِّ مَسَرَّةٍ مَا ذِي أَصَابِعُ ذِي أَيَادِي[٧][٨]

قَالَ: **أَقُولُ: أَطَالَ الكَلَامَ فِي هَذَا الفَصلِ، وَفَصَّلَ القَضِيَّةَ فِيهِ.**

إِنَّ هَذِهِ التَّفرقَةَ التي ذَكَرَهَا وَرَتَّبَ عَلَيهَا لَحنَ النَّاسِ عُمُومًا وَخُصُوصًا لَيسَت صَحِيحَةً[٩]، وَلَا تُؤثَرُ عَن إِمَامٍ مُعتَبَرٍ، وَقَد قَالَ الجَوهَرِيُّ فِي (الصِّحَاح): "اليَدُ أَصلُهَا: يَدْيٌ،

---

(١) في (أ): جميع الناس، وما أثبت من الغيث وباقي النسخ.

(٢) من قوله "لجمعه بين الرقاب... إلى البيت" ساقط من (ش)، وفي (الأزهريتين): هذا البيت ليس في الثلاث الكلمات الأولى.

(٣) البيت للسَّرِيِّ الرَّفَّاء، الديوان، عنيت بنشره مكتبة القدسي، ١٣٥٥، (٤٦) وروايته في الديوان هكذا:

إذا العِبءُ الثقيلُ توزَّعَتهُ ... رقابُ القومِ خفَّ على الرِّقابِ.

(٤) البيتان وردا مرتين دون نسبة في نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني (٤٠٥/٢).

(٥) لنفسه غير موجودة في سائر النسخ.

(٦) باقي النسخ لم تحمد اسمه، ولم تترحم عليه.

(٧) الديوان (١٦٣)، والبيتان فيه هكذا:

وافت أصابع نيلنا وطمت فأكمدت الأعادي

وأتت بكل جميلة ما ذي أصابعُ ذي أياد

(٨) الغيث (٧٣/٢ – ٧٤).

(٩) في (نزول الغيث): بصحيحة.

عَلَى وَزن (فَعلٌ) سَاكِنَةُ العَين؛ لأنَّ جَمعَهَا أيدٍ وَيُدِيٌّ، وَهَذَا[١] جَمعُ (فَعلٍ)، مِثلُ: [فَلسٍ][٢] وأفلُسٍ، وَفُلُوسٍ، وَلاَ يُجمَعُ (فَعَلٌ) على (أفعُلٍ)[٣] إلاَّ فِي حُرُوفٍ يَسِيرَةٍ مَعدُودَةٍ، مِثلِ: زَمَنٍ وَأزمُنٍ، وَجَبَلٍ وَأجبُلٍ، وَعَصَا وَأعصٍ، وَقَد جُمِعَت الأيدِي[٤] عَلَى أيَادٍ، قَالَ الشَّاعِرُ : [الرجز]

كأنه بالصّحصَحان الأنجَلِ قُطنٌ سُخَامٌ بَأيَادِي غُزَّلِ [٥]

وَهُوَ جَمعُ الجَمع، مِثلُ: أكرُع وَأكَارِع"[٦]

ثُمَّ قَالَ[٧] بَعدَ كَلاَمٍ: "وَاليَدُ: النِّعمَةُ وَالإحسَانُ تَصطَنِعُهُ، وَتُجمَعُ عَلَى يُدِيٍّ ويدِيٍّ، مِثل: عُصِيٍّ وَعِصِيٍّ... وَتُجمَعُ أيضًا عَلَى: أيدٍ، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَكُن لَكَ فِي قومِي يَدٌ يَشكُرُونَهَا[٨] وَأيدِي النَّدَى فِي الصَّالِحينَ قُرُوضُ"[٩]

اِنتَهَى.

فَأنتَ تَرَى هَذَا الكَلاَمَ وَنِدَاءَهُ[١٠] عَلَى الصَّفَدِيِّ بِبُطلاَنِ قولِهِ، مَعَ أنَّ فِيهِ مَا يَشهَدُ[١١]

---

(١) في تح القهوجي: وهكذا.

(٢) زيادة من الصحاح والنزول.

(٣) في جميع النسخ القلب بين فعل و أفعل، وما أثبت مأخوذ من الصحاح المطبوع ويؤيد ما في النزول.

(٤) زاد في الصحاح والنزول: "في الشعر".

(٥) البيت لجندل بن المثنى الحارثي الطهوي أو لأبي النجم العجلي في وصف الثلج.

البيت موجود في: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠٠، (٤٤٤/٥)، وأساس البلاغة: (سخم) (٢٨٩)، وفي نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (٨٧/٤)، ولسان العرب: (غزل) (٤٥/١١)، وتاج العروس (٩٠/٣٠).

(٦) الصحاح (يدي) (٥٧٥/٦).

(٧) أي الجوهري.

(٨) في (الأزهريتين): وتشكرونها، (ش): تشكرنها.

(٩) الصحاح (٥٧٦-٥٧٧)، والبيت لبشر بن أبي خازم الأسدي، الديوان، تحقيق د. عزة حسن، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ط٢، ١٣٩٢، ١٩٧٢، (١٠٧)، ووردت كلمة (الصالحات) في جميع النسخ، وما أثبت من الديوان والصحاح.

(١٠) في (ب) و(ص): ينادي، وفي (ش): وننده، وفي (الأزهريتين): وندد.

(١١) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): ما يشبهه، وفي (التركيتين): ينبهه.

لأنَّ الأيَادِيَ جَمعُ الأيدِي[١] **المُرَادِ بهَا الجوَارِحُ، ولَم يَذكُر أنَّ اليَدَ المُرَادَ بهَا النِّعمَةُ تُجمَعُ عَلَى ذَلِكَ، لاَ هِيَ وَلاَ جَمعُهَا الذي هُوَ: أيدٍ، فَأينَ هَذَا مِمَّا قالَهُ المُلَحِّنُ لِلنَّاسِ، مَعَ أنَّهُ قد نَقلَ كَلاَمَ الجَوهَرِيِّ فِي كِتَابِهُ الذي سَمَّاهُ بـــ(حَلي النَّوَاهِدِ عَلَى مَا فِي الصِّحَاحِ مِنَ الشَّوَاهِدِ)**[٢]**، ولَم يَتَعَقَّب ذَلِكَ بِرَدٍّ، وَلاَ نَقلَ مَا يُخَالِفُهُ، وَالذي يَظهَرُ مِن جِهَةِ قوَاعِدِ الصَّرفِ أنَّ اليَدَ لاَ تُجمَعُ عَلَى أيَادٍ؛ إذ لاَ قِيَاسَ يُؤَدِّي إلَى ذَلِكَ، اللَّهُمَّ إلاَّ أن تَكُونَ العَرَبُ قد نَطقت بِذَلِكَ، فَيَكُونُ مِن الشَّوَاذِّ التي لاَ يُقَاسُ عَلَيهَا، وَأَمَّا رَدُّ مَا**[٣] **لَهُ أصلٌ ثابِتٌ بِالنَّقلِ مِن بَعضِ أئِمَّةِ اللُّغَةِ بِمُجَرَّدِ رَأيٍ تَخَيَّلَهُ عَقلُ شَخصٍ مِنَ المُتَأَدِّبِينَ فَلاَ سَبِيلَ إلَيهِ بِحَالٍ.** انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: الحَقُّ فِي هَذَا المَقَامِ أنَّ هَذَا مَوضِعُ نَقلٍ لَا تَصَرُّفَ فِيهِ مِن جِهَةِ العَقلِ، وَكَلَامُ الصَّقَدِيِّ مُؤذِنٌ بِاطِّلَاعِهِ نَقلًا، فَالإنصافُ مطالبتُه بموضعِه، وَكَلَامُ الجَوهَرِيِّ لَا يَصلُحُ رَدًّا عَلَيهِ؛ إذ لَيسَتِ اللُّغَةُ مُنحَصِرَةً فِي كِتَابِهِ، فَضلًا عَن أن يَكُونَ مُبطِلًا لَهُ، عَلَى أنَّ كَلَامَ الجَوهَرِيِّ صَرِيحٌ فِي كَونِهِ جَمعَ الأيدِي فِي الشِّعرِ... إلَى آخِرِهِ لَيسَ فِيهِ أنَّهُ جَمعُ اليَدِ، وَجَمعُ جَمعِ الشَّيءِ لَيسَ جَمعًا لِذَلِكَ الشَّيءِ، وَصَدَقَ أنَّ أيَادِيَ لَيسَ جَمعًا لِذَلِكَ كَمَا قَالَهُ، فَكَيفَ يَستَبعِدُ ذَلِكَ بِقَولِهِ: "**فَأينَ هَذَا مِمَّا قَالَهُ المُلَحِّنُ لِلنَّاسِ**"، فَتَأَمَّل ذَلِكَ، هَدَانَا اللهُ وَإِيَّاكَ إلَى مَظَانِّ الاستِنبَاطِ، وَطُرُقِ القِيَاسِ.

---

(١) في تحقيق الزهراني: "جمع للأيدي". وهو الأقوى لغة.

(٢) الكتاب مخطوط.

(٣) (ب): نا

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ:**

فَادرَأ بِهَا فِي نُحَورِ البِيدِ جَافِلَةً مُعَارِضَاتٍ مَثَانِي اللُّجمِ بالجُدُلِ(١)

مَثَانِي: جَمعُ مَثنَى، مِن قولِكَ: جَاءَ القومُ مَثنَى مَثنَى، أي: اثنَينِ اثنَينِ(٢).

قالَ(٣): **أقولُ: مَثَانِي اللُّجمِ هِيَ مَحَالٌّ**(٤) **عَطفِهَا، وَالمُفرَدُ مَثنَى، مِن قولِكَ: ثَنَيتُ الشَّيءَ إذَا عَطَفتُهُ، فَالمَثنَى اسمُ مَكَانٍ مِنهُ ، وَأَمَّا كَونُهَا جَمعَ مَثنَى المَعدُولِ، فَلاَ أعرِفُ لاعتِبَارِهِ مَعنًى، ثُمَّ لَو أرَادَ الشَّاعِرُ ذَلِكَ لَم يُضِفهُ وَلَم يَجمَعهُ، وَإنَّمَا أوقعَ هَذَا الشَّارِحَ فِي ذَلِكَ قَصدُهُ أن**(٥) **يَتَوَصَّلَ بِالكَلاَمِ عَلَى هَذِهِ الكَلِمَةِ إلَى البَحثِ فِي العَدلِ**(٦) **المُحَقَّقِ**(٧) **وَمَا انجَرَّ إلَيهِ مِن**

---

(١) الديوان (٣٠٦)، وفي (ب): (حاقلة) و (معارصات).

"(جافلة): مسرعة، (معارضات): تقول عارضته في السير إذا سرت حياله، والجدل: جمع الجديل وهو زمام الناقة. والمعنى: "فادفع بالأينق الذلل في نحور المفاوز والقفار مسرعة غير ملتفتة إلى جياد الخيل معارضا لجم تلك بأزمة هذه، وهذا حث منه على إعمال الركاب وأن ترمي بها في نحور البيد مسرعة تباري بأزمتها لجم الخيل في مسيرها".

(٢) الغيث (٧٩/٢).

(٣) أي المتعقب.

(٤) في (ش): مجال، وفي (الأزهريتين): محل.

(٥) في (نزول الغيث): لأن.

(٦) في (ش): العذل، وفي (الأزهريتين): المعدول.

(٧) علة العدل من العلل المانعة للصرف مع العلمية أو مع الوصفية فمثالها مع العلمية (عُمَر وزُمَر) ، وأما مع الوصفية فنحو (أُخَر، وأحاد وموحد، وثناء ومثنى... وعشار ومعشر). والعدل هو تحويل الإسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي بشرط ألا يكون التحويل لقلب أو لتخفيف أو لإلحاق أو لزيادة معنى فمثلا عمر عدل به عامر وزمر عن زامر ومثنى عن اثنين اثنين". انظر حاشية الخضري (١٠٧/٢).

والعدل قسمان : ١- تحقيقي: وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقا عن فهم ما فيه من العدل وملاحظة وجوده كالعدل في (مثنى) فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعا عن العرب بصيغة تخالف الممنوع في الصرف فمثنى ورد فيها عن العرب (اثنين اثنين).

٢- أما العدل التقديري وهو الذي لم يجد العلماء علة أخرى لمنع الصرف إلا العلمية فأرادوا أن لا تنجزم قاعدتهم فذكروها وقدروا فيها العدل كـــ(عمر). انظر: النحو الوافي (٢١٢/٤).

ذِكر مَذهَبِ الرَّوَافِضِ مِن جَوَازِ الزَّوَاجِ بِتِسع نِسوَةٍ[١]، وَغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا أورَدَهُ[٢] فِي هَذَا الفَصلِ إظهَارًا للاطِّلاَعِ[٣]، وَتَكَثُّرًا بِالاتِّسَاعِ فِي مَجَالِ العُلُومِ، وَتَزَيُّدًا عَلَى النَّاسِ، وَيَأبَى اللهُ إلاَّ أن يُورِدَهُ مِنَ النَّقصِ شَرَّ مَوردٍ[٤]. انتهى.

قُلتُ: لَم يَبلُغ هَذَا مِنَ التَّكَثُّرِ مِعشَارَ مَا بَلَغَ[٥] هَذَا المُتَعَقِّبُ مِن إثمِ التَّفَاخُرِ وَالتَّحقُّرِ. هَذَا وَقَدِ اعتَرَفَ أنَّهُ لَا يَعرِفُ لِاعتِبَارِهِ مَعنًى، فَكَيفَ لَو[٦] تَحَقَّقَ الخَطَأَ بِدَلِيلِهِ[٧] الأعلَى وَالأدنَى، وَلِاعتِبَارِ المَعنَى فِيهِ قَصَدَ الشَّاعِرُ مُعَارَضَةَ لُجمَ الخَيلِ بِأزِمَّةِ النُّوقِ، فيُنظَمُ المَعنَى هَكَذَا: (فَادرَأ بِهَا فِي نُحَورِ البِيدِ مُعَارِضَاتٍ لُجمَ[٨] الخَيلِ بِالأزِمَّةِ[٩])، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مُقحَمًا أتَى بِهِ سَدًّا لِلوَزنِ مُضَافًا حَشوًا، وَمَجمُوعًا[١٠] مُشَاكَلَةً لِمُقَابَلَةِ الجَمعِ الَّذِي هُوَ اللُّجمُ بِالجَمعِ الَّذِي هُوَ الأزِمَّةُ، وَجَازَ حِينَئِذٍ الكَلَامُ عَلَيهِ بِالاعتِبَارِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَسُكُونُ يَائِهِ مِن أحسَنِ الضَّرُورَاتِ لِجَوَازِ ذَلِكَ فِي المَنقُوصِ[١١] قَالَ صَاحِبُ (الكَشَّافِ) فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ 8 9 : ; < = > ﴾ [الزمر: ٢٣] : "المَثَانِي: جَمعُ مَثنَى بِمَعنَى مُرَدَّدٍ وَمُكَرَّرٍ لِـمَا ثَنَّى مِن قَصَصِهِ

---

(١) وذلك عندما أورد الصفدي الآية الكريمة: ﴿ Z [\ ] ^ _ ` a b ﴾ [النساء: ٣]، قال: "…. وقد تمسك بعض الرافضة بهذه الآية فجوَّز للرجل أن يتزوج بتسعة …" الغيث (٨٠/٢).

(٢) في (الأزهريتين): أظهره أورده.

(٣) في (ب) و(ش) و(ف) و(الأزهريتين): إظهار الاطلاع.

(٤) نزول الغيث: (٣٩٩ – ٤٠٠).

(٥) في (ب): ما مبلع.

(٦) في (الأزهريتين): و بدلا من لو" وتحقق".

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): بدليل.

(٨) في (الأزهريتين): لجوم.

(٩) "بالأزمة" ساقطة من (ش).

(١٠) (الأزهريتان): جموعا.

(١١) قال الصفدي في الغيث: "ولم يظهر النصب في مثاني لأنه لا يجوز ذلك في المنقوص، وهو من أحسن الضرورات، ولكن الأصل في معارضات مثاني اللجم بفتح الياء، والوزن اضطره إلى سكونها". الغيث (٢٨٣).

وَأَنبَائِهِ، وَأَحكَامِهِ، وَأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَوَعدِهِ وَوَعِيدِهِ، وَمَوَاعِظِهِ[١]. وَقِيلَ: لأَنَّهُ يُثَنَّى فِي التِّلَاوَةِ، فَلَا يُمَلُّ كَمَا جَاءَ فِي وَصفِهِ: ((لَا يُتفَهُ وَلَا يُتَشَانُّ[٢] وَلَا يَخلَقُ عَلَى كَثرَةِ الرَّدِّ[٣])).

وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ جَمعَ مَثنَى (مَفعَل)، مِنَ التَّثنِيَةِ بِمَعنَى التَّكرِيرِ وَالإِعَادَةِ كَمَا كَانَ[٤] قَولُهُ تَعَالَى: ﴿M N O P﴾ [الملك: ٤] بِمَعنَى: كَرَّةً بَعدَ كَرَّةٍ[٥]، وَكَذَلِكَ: لَبَّيكَ وَسَعدَيكَ وَحَنَانَيكَ"[٦]. فَأَنتَ تَرَى كَلَامَ صَاحِبِ (الكَشَّافِ) مُصَرِّحًا بِجَعلِ مَثَانِي[٧] المَعدُولِ جَمعَ مَثنَى.

فَإِن قُلتَ: كَلَامُ (الكَشَّافِ) وَاضِحُ الاعتِبَارِ فِي مَقَامِهِ، وَالإِنكَارُ إِنَّمَا وَقَعَ فِي كَيفِيَّةِ اعتِبَارِهِ فِي هَذَا المَقَامِ!! قُلتُ: وَيَجُوزُ اِعتِبَارُهُ غَيرَ مُقحَمٍ عَلَى قَصدِ مُعَارَضَةِ مَثَانِي اللُّجمِ بِمَثَانِي الأَزِمَّةِ،

---

(١) (ب): وموعظه.

(٢) في لسان العرب: (شنن) (١٤٩/٨): "ويقال: شَنَّ الجَمَلُ من العَطش يَشِنُّ إذا يَبِس. وشَنَّتِ القربةُ تَشِنُّ إذا يَبِسَت". "وتشَانَّ الجلد يَبِسَ وتَشَنَّجَ".

(٣) هذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد في المسند، ونصه:" حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ حَدَّثَنَا شُعبَةُ عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَابِسٍ قَالَ حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِن هَمدَانَ مِن أَصحَابِ عَبدِ اللَّهِ وَمَا سَمَّاهُ لَنَا قَالَ لَمَّا أَرَادَ عَبدُ اللَّهِ أَن يَأتِيَ المَدِينَةَ جَمَعَ أَصحَابَهُ فَقَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرجُو أَن يَكُونَ قَد أَصبَحَ اليَومَ فِيكُم مِن أَفضَلِ مَا أَصبَحَ فِي أَجنَادِ المُسلِمِينَ مِن الدِّينِ وَالفِقهِ وَالعِلمِ بِالقُرآنِ إِنَّ هَذَا القُرآنَ أُنزِلَ عَلَى حُرُوفٍ وَاللَّهِ إِن كَانَ الرَّجُلَانِ لَيَختَصِمَانِ أَشَدَّ مَا اختَصَمَا فِي شَيءٍ قَطُّ فَإِذَا قَالَ القَارِئُ هَذَا أَقرَأَنِي قَالَ أَحسَنتَ وَإِذَا قَالَ الآخَرُ قَالَ كِلَاكُمَا مُحسِنٌ فَأَقرَأَنَا إِنَّ الصِّدقَ يَهدِي إِلَى البِرِّ وَالبِرَّ يَهدِي إِلَى الجَنَّةِ وَالكَذِبَ يَهدِي إِلَى الفُجُورِ وَالفُجُورَ يَهدِي إِلَى النَّارِ وَاعتَبِرُوا ذَاكَ بِقَولِ أَحَدِكُم لِصَاحِبِهِ كَذَبَ وَفَجَرَ وَبِقَولِهِ إِذَا صَدَّقَهُ صَدَقتَ وَبَرَرتَ إِنَّ هَذَا القُرآنَ لَا يَختَلِفُ وَلَا يُستَشَنُّ وَلَا يَتفَهُ لِكَثرَةِ الرَّدِّ فَمَن قَرَأَهُ عَلَى حَرفٍ فَلَا يَدَعهُ رَغبَةً عَنهُ وَمَن قَرَأَهُ عَلَى شَيءٍ مِن تِلكَ الحُرُوفِ الَّتِي عَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَدَعهُ رَغبَةً عَنهُ فَإِنَّهُ مَن يَجحَد بِآيَةٍ مِنهُ يَجحَد بِهِ كُلِّهِ فَإِنَّمَا هُوَ كَقَولِ أَحَدِكُم لِصَاحِبِهِ اعجَل وَحَيَّ هَلًا وَاللَّهِ لَو أَعلَمُ رَجُلًا أَعلَمَ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ مِنِّي لَطَلَبتُهُ حَتَّى أَزدَادَ عِلمَهُ إِلَى عِلمِي إِنَّهُ سَيَكُونُ قَومٌ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِوَقتِهَا وَاجعَلُوا صَلَاتَكُم مَعَهُم تَطَوُّعًا وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَارَضُ بِالقُرآنِ فِي كُلِّ رَمَضَانَ وَإِنِّي عَرَضتُ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ مَرَّتَينِ فَأَنبَأَنِي أَنِّي مُحسِنٌ وَقَد قَرَأتُ مِن فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبعِينَ سُورَةً". المسند (٣٩٦/٦).

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): كما في.

(٥) "بعد كرة" ليست في (ب) و(ش)، وفي (الأزهريتين): بمعنى كرره.

(٦) الكشاف (١٢٥/٤–١٢٦)، وانظر: البحر المحيط (١٩٣/٢)، (٢٩٨/٨-٢٩٩)، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢٦٥/٢)، روح المعاني للألوسي (١٣/٢٩)، التحرير والتنوير لابن عاشور (١٣٥/١).

(٧) في (ش و الأزهريتين): المثاني .

وَحُذِفَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الأَوَّلِ عَلَيهِ. وَاعتِبَارُ كَونِهِ جَمعَ مَثنَى فِيهِ هُوَ تَعدَادُ تَنيَاتِ الأَزِمَّةِ وَتِكرَارُهَا كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي اللُّجم، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

قَالَ: **قَالَ الصَّقَدِيُّ: وَلَا يُعرَبُ[١] هَذَا الإِعرَابَ المَخصُوصَ[٢] إِلَّا مَا لَهُ مُذَكَّرٌ يُعرَبُ بِالحُرُوفِ[٣]، كَقَولِكَ: مُسلِمُونَ وَمُسلِمَاتٌ، وَقَائِمُونَ وَقَائِمَاتٌ[٤].**

قَالَ: **أَقُولُ: لَو استَحَى هَذَا الرَّجُلُ مَا سَطَّرَ بِقَلَمِهِ[٥] فِي الكُتُبِ هَذِهِ الفَضَائِحَ، وَكَفَاكَ بِهَذَا المَوضِعِ شَاهِدًا عَلَى مَعرِفَتِهِ بِالإِعرَابِ، وَلاَ يَشُكُّ أَحَدٌ مِن أَصَاغِرِ الطَّلَبَةِ فَضلاً عَن غَيرِهِم أَنَّ هَذَا الحَصرَ بَاطِلٌ بِمَوَاضِعَ لاَ تُحصَى كَثرَةً، فَلَيتَ شِعرِي مَا يَقُولُ فِي أَعلاَمِ الإِنَاثِ كَزَينَبَاتٍ وَهِندَاتٍ، وَأَعلاَمِ الذُّكُورِ المُؤَنَّثَةِ كَطَلحَةَ وَطَلَحَاتٍ، وَغَيرِهَا كَبَيضَاتٍ[٦]، أَيَقُولُ بِإِعرَابِهَا هَذَا الإِعرَابَ أَو لاَ؟!.**

فَإِن قُلتَ: الحَصرُ صَحِيحٌ بِالنِّسبَةِ إِلَى الصِّفَاتِ، أَي: لاَ يُعرَبُ مِنَ الصِّفَاتِ، فَلَعَلَّ مُرَادَهُ هَذَا[٧]، فَلاَ يَرِدُ مَا ذَكَرتَهُ.

قُلتُ: قَولُهُ بَعدَ [ذَلِكَ][٨]: "وَقَد أَلحَقُوا بِهَذَا البَابِ مَا لَيسَ مِنهُ مِثلُ: عَرَفَاتٍ، تَقُولُ: هَذِهِ

---

(١) في الغيث: ولا يعربون مما جمع بالألف والتاء هذا الإعراب.

(٢) يقصد بالإعراب المخصوص: إعراب جمع المؤنث السالم، بالضمة في حالة الرفع وبالكسر في حالتي النصب والجر.

(٣) أي: ما يجمع جمع مذكر سالم.

(٤) الغيث (٨٢/٢).

(٥) في (ب) و(التركيتين) و(الأزهريتين) و(ش): نقله.

(٦) (نزول الغيث): كجوزات وبيضات.

(٧) (نزول الغيث): فلعل هذا مراده.

(٨) زيادة من النزول.

عَرَفَاتٌ، وَرَأَيتُ عَرَفَاتٍ، وَمَرَرتُ بعَرَفَاتٍ؛ لأَنَّهُ لاَ يُقَالُ فِي مُذَكَّرِهِ عَرَفُونُ"[١] **يَمنَعُ**[٢] **[مِن]**[٣] **تَصحِيح كَلاَمِهِ بِهَذَا التَّقدِيرِ الذي ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ**[٤]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: العَجَبُ مِن مُتَأَدِّبٍ لَا أَدَبَ عِندَهُ ، وَمِن مُتَكَبِّرٍ لَا يَبلُغُ مِنَ العُلَا قَصدَهُ ، وَلَو [بَذَلَ][٥] عُمُرَهُ وَجَهدَهُ، وَمَا أَحَقَّهُ بِمَا فِي حَقِّهِ قَالَ! وَبِمَا اقتَرَفَ مِن إثمِهِ وَإنْ[٦] عَلَيهِ أَصَالَ[٧]، فَانظُر كَيفَ لَمَّا استَدرَكَ صِحَّةَ كَلَامِهِ فِي الحَالِ، أَورَدَهُ عَلَى طَرِيقِ السُّؤَالِ، ثُمَّ أَخَذَ فِي الجَوَابِ بِتَموِيهِ المَقَالِ بِمَا يَمنَعُ الصِّحَّةَ بِطَرِيقِ الاحتِمَالِ، فَكَانَ تَشنِيعُهُ عَلَى هَذَا أَولَى بِالإقلَالِ، ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يُمنَعُ مِن تَصحِيحِ كَلَامِهِ؛ إذِ المَعنَى لَا يُعرَبُ هَذَا الإعرَابَ مِنَ الصِّفَاتِ إلَّا مَا لَهُ مُذَكَّرٌ يُعرَبُ بِالحُرُوفِ أَصَالَةً، وَيَدُلُّ عَلَيهِ قَولُهُ: **"أَلحَقُوا**[٨] **بِهَذَا البَابِ مَا لَيسَ مِنهُ"**، فَالحَصرُ صَحِيحٌ فِي الصِّفَاتِ بِالأَصَالَةِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) الغيث (٨٢/٢).

(٢) (يمنع) خبر لـــ(قوله).

(٣) زيادة من (ص) و(نزول الغيث).

(٤) نزول الغيث (٤٠٠ – ٤٠١).

(٥) في (أ) و(ب): أبدل. وما أثبت من سائر النسخ.

(٦) في (الأزهريتين): وإنه.

(٧) في(ش) و(ص) و(ظ): صال، وفي (ز): ضال.

(٨) في (الأزهريتين): وقد ألحقوا.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَالأَصلُ فِي هَذِهِ التَّاءِ أَن تَكُونَ[١] أَصلِيَّةً لِلتَّأنِيثِ فِي المُفرَدِ[٢] مِثلُ شَجَرَةٍ وَمُسلِمَةٍ، أَمَّا إِذَا كَانَت غَيرَ أَصلِيَّةٍ مِثلُ رُوَاةٍ فَإِنَّهَا تُعرَبُ عَلَى الأَصلِ؛ تَقُولُ: هَذِهِ رُوَاةٌ، وَرَأَيتُ رُوَاةً، وَمَرَرتُ بِرُوَاةٍ، أَو لِغَيرِ التَّأنِيثِ أُعرِبَت عَلَى الأَصلِ أَيضًا؛ تَقُولُ: هَذِهِ أَبيَاتٌ، وَرَأَيتُ أَبيَاتًا، وَمَرَرتُ بِأَبيَاتٍ؛ لأَنَّ التَّاءَ فِي المُفرَدِ لِغَيرِ التَّأنِيثِ[٣].**

قَالَ: **أَقُولُ: الذي تُعطِيهِ[٤] عِبَارَتُهُ أَنَّ المُرَادَ بِالتَّاءِ المُشَارِ إِلَيهَا مِن قَولِهِ: "وَالأَصلُ فِي هَذِهِ التَّاءِ أَن تَكُونَ أَصلِيَّةً" هِيَ التَّاءُ الوَاقِعَةُ فِي المُفرَدِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَهُوَ مُرَادُ مَن لَم يَطعَم مِنَ العَرَبِيَّةِ شَيئًا، فَإِنَّ التَّاءَ الوَاقِعَةَ فِي المُفرَدِ غَيرُ الوَاقِعَةِ فِي الجَمعِ قَطعًا، ثُمَّ لَم أَتَحَقَّق مُرَادَهُ بِالأَصلِيَّةِ مَا هُوَ؟، وَالظَّاهِرُ كَونُهُ[٥] أَرَادَ أَنَّهُ يُشتَرَطُ أَن تَكُونَ مَوضُوعَةً لِلتَّأنِيثِ[٦]. وَيَرِدُ عَلَيهِ مِثلُ[٧] أُختٍ وَأَخَوَاتٍ، فَإِنَّ هَذَا يُعرَبُ[٨] إِعرَابَ الجَمعِ المَذكُورِ مَعَ أَنَّ التَّاءَ فِي مُفرَدِهِ لَيسَت لِلتَّأنِيثِ المَحضِ، بَل هِيَ مَعَ ذَلِكَ لِلعِوَضِ عَن لامِ الكَلِمَةِ، ثُمَّ كَيفَ يُقَابِلُ[٩] هَذَا بِقَولِهِ: "أَمَّا إِذَا كَانَت غَيرَ أَصلِيَّةٍ" وَيُمَثِّلُ لَهُ بِرُوَاةٍ، إِن هَذَا إِلاَّ اختِلاَلٌ؛ إِذِ الهَاءُ التي فِي هَذَا**

---

(١) في (ب): يكون.

(٢) في (ب و(ش): الفرد.

(٣) الغيث (٨٢/٢).

(٤) في (ب): يعطيه.

(٥) في (أ): "والظاهر أنه" وما أثبت من النسخ الأخرى ونزول الغيث.

(٦) جاء بعدها في نزول الغيث: فِي المُفرَدِ بِالأَصَالَةِ، يَعنِي أَنَّهَا مُتَمَحِّضَةً لِلتَّأنِيثِ، كَمَا فِي شَجَرَةٍ وَمُسلِمَةٍ.

قال الخضري في الحاشية (٤٦/١-٤٧): يشترط في جمع المؤنث السالم أن يكون مفرده فيه تاء زائدة على بنيته للتأنيث نحو (فاطمة) مفرد (فاطمات) فالتاء في فاطمة زائدة على بنيته فتحذف في الجمع لئلا يجتمع علامتا تأنيث فإن قلت: يخرج بنات وأخوات لأن تاء مفردهما عوض عن أصل لا زائدة إذ أصل بنت وأخت بنو وأخو كمذكرهما حذفت اللام، وعوض عنها التاء أجيب بأنها مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت في الجمع لذلك لا أنها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات إذ لا يجتمع العوض والمعوض". وانظر: شرح الرضي على الكافية (٣٢٣/٣)، وشرح المفصل (١٢١/٥) و (٥/٦).

(٧) كلمة (مثل) ليست في تح القهوجي.

(٨) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): المعرب، وفي (ص) معرب.

(٩) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): ثم يقال كيف هذا .

الجَمع إن أرَادَ أنَّهَا غيرُ أصليَّةٍ فِي التَّأنيثِ، بمَعنَى أنَّهَا ليسَت مُتَمَحِّضَة[١] **لهُ، حتَّى يَصِحَّ**[٢] **مُقَابَلَتُهُ بالقِسمِ الأوَّلِ، فهَذَا مَا لاَ يُمكِنُ القولُ بِهِ؛ إذ هِيَ لِلتَّأنِيثِ قطعًا**[٣]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَا نُسَلِّمُ أنَّ الذي تُعطِيهِ عِبَارَتُهُ أنَّهَا التَّاءُ الوَاقِعَة فِي المُفرَدِ، بَلِ المُرَادُ أنَّ التَّاءَ الوَاقِعَة فِي جَمعِ مُسلِمَاتٍ الأصلُ أن تَكُونَ التَّاءُ الوَاقِعَةُ فِي مُفرَدِهِ - وَهِيَ مُسلِمَةٌ - لِلتَّأنِيثِ.

وَمَعنَى قَولِهِ: **"أن تَكُونَ..."** يَعنِي تَاءَ مُفرَدِهِ أصلِيَّةً لِلتَّأنِيثِ، وَبِهَذَا[٤] أخرَجَ نَحوَ: رُوَاةٍ وَأبيَاتٍ، وتَنتَظِمُ الأبيَاتُ، وَالأصلُ فِي جَمعِ هَذِهِ التَّاءِ أن تَكُونَ [تَاءَ مُفرَدِهِ أصلِيَّة التَّأنِيثِ][٥] هَذَا هُوَ مُرَادُهُ وَمَعنَى كَلَامِهِ؛ إذ لَا يَتَخَيَّلُ عَاقِلٌ أنَّ التَّاءَ الوَاقِعَة فِي الجَمعِ هِيَ الوَاقِعَةُ فِي المُفرَدِ، وَمَا هَذَا إلَّا تَحَكُّمٌ فِي عِبَارَتِهِ حَتَّى يَصِحَّ وَجهُ إيرَادِهِ عَلَيهِ بِحَسَبِ الغَرَضِ[٦] النَّفسَانِي، لَا بِالدَّلِيلِ البُرهَانِي.

---

(١) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): بمتمحضة، وفي (التركيتين): بمشخصه.

(٢) في (ص) و(تح الزهراني): تصح.

(٣) نزول الغيث (٤٠١ -٤٠٢).

(٤) في (الأزهريتين): ولهذا.

(٥) مابين المعقوفين زيادة من (الأزهريتين).

(٦) في (ش): العروض.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَرَأيتُ جَمَاعَةَ مِنَ الفُضَلَاءِ يَكتُبُونَ: (نَظمَ المَملُوكُ أبيَاتٍ)، فإذَا أنكَرنَا ذَلِكَ عَلَيهِم يَقُولُونَ: قَالَ الشَّيخُ جَمَالُ الدِّينِ ابنُ مَالِكٍ:**

وَمَا بِتَا وَألفٍ قد جُمِعَا يُكسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصبِ مَعَا[١]

فَأقُولُ لَهُم: الشَّيخُ جَمَالُ الدِّينِ قَالَ: مَا جُمِعَ بالألِفِ وَالتَّاءِ[٢]**، وَهَذَا لَيسَ مِنهُ؛ لأنَّهَا فِي المُفرَدِ أصلٌ، فَيَقُولُونَ: وَكَذَلِكَ (مُسلِمَةَ) التَّاءُ فِيهِ أصلِيَّة، فَأقُولُ: التَّاءُ الأصلِيَّةُ فِي (مُسلِمَةٍ) حُذِفَت فِي الجَمعِ؛ كَانَ أصلُهُ مُسلِمَتَاتٍ**[٣]**، فَاستُثقِلَ الجَمعُ بَينَ عَلَامَتَي التَّأنِيثِ فَحُذِفَتِ الأولَى**[٤]**.**

انتَهَى كَلَامُهُ.

قَالَ المتعقّبُ: **أقُولُ: أخطَأ هَؤُلاءِ**[٥] **الفُضَلَاءُ، وَأخطَأ هُوَ مَعَهُم، أمَّا خَطَؤُهُم فَمِن وَجهَينِ:**

الأوَّلُ: أنَّهُم جَعَلُوا[٦] **إعرَابَ جَمع**[٧] **المُكَسَّرِ المُنصَرِفِ**[٨] **بِالكَسرَةِ فِي حَالِ النَّصبِ مُستَدِلِّينَ عَلَيهِ بِبَيتِ الألفِيَّةِ، مَعَ كَونِهِ غَيرَ دَالٍّ عَلَيهِ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ، وَهَذَا لَم يَقُل بِهِ أحَدٌ [مِنَ النُّحَاةِ]**[٩]**، وَلَا [نَقَلَ]**[١٠] **أحَدٌ أنَّهُ مَسمُوعٌ عَنِ العَرَبِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الأطفَالِ يَتَيَقَّنُ**[١١] **هَذَا**

---

(١) ألفية ابن مالك ص ١٨، مكتبة طيبة، المدينة المنورة.

(٢) في (ش): الباء.

(٣) قال الأنباري: "ألا ترى أن الأصل في جمع مسلمة مسلمتات إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما". الإنصاف (٤٢/١-٤٣).

(٤) الغيث (٨٣/٢).

(٥) في (ش): هذه.

(٦) في (الأزهريتين): حولوا.

(٧) في (نزول الغيث): الجمع. ولعله الصواب.

(٨) في تح الزهراني: المتصرف

(٩) زيادة من باقي النسخ ونزول الغيث.

(١٠) في (أ) و(ش): ولا يقل، وفي (ص): ولم يقل. وما أثبت من سائر النسخ.

(١١) في (ش) و(ص) و(الأزهريتين) و(نزول الغيث): يتقن .

المَحَلَّ، بِتَلَقُّنِهِ[١] فِي أوَّلِ تَعَلُّمِهِ لِعَلَامَاتِ الإعرَابِ، فَمَنْ يَصدُرُ عَنهُ[٢] هَذَا الجَهلُ العَظِيمُ كَيفَ يَصِحُّ إطلَاقُ الفَاضِلِ عَلَيهِ؟!.

الثاني: فِي دَعوَاهُم أنَّ التَّاءَ فِي (مُسلِمَةٍ) أصلِيَّةٌ، نَظِيرُهَا فِي (بَيتٍ)، وَذَلِكَ مِمَّا يُضحَكُ مِنهُ، فَإنَّ الأصلِيَّ[٣] عِندَهُم مَا كَانَ فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ أوِ العَينِ أوِ اللَّامِ، وَالتَّاءُ فِي (بَيتٍ) كَذَلِكَ؛ لأنَّهَا لَامُ الكَلِمَةِ، وَأمَّا الهَاءُ فِي (مُسلِمَةٍ) فَهِيَ[٤] زَائِدَةٌ لِلتَّأنِيثِ، لَيسَت فِي مُقَابَلَةِ فَاءٍ وَلَا عَينٍ وَلَا لَامٍ.

وَأمَّا خَطَؤُهُ فَمِن جِهَةِ مُوَافَقَتِهِ لَهُم عَلَى أصَالَةِ الهَاءِ فِي (مُسلِمَةٍ)، وَقَد تَبَيَّنَ أنَّ القَولَ بِذَلِكَ[٥] جَهلٌ.

هَذَا مَعَ أنَّ ابنَ مَالِكٍ قَالَ فِي (التَّسهِيلِ) فِي بَابِ الإعرَابِ، حَيثُ تَكَلَّمَ عَلَى مَوَاضِعِ نِيَابَةِ[٦] الكَسرَةِ عَنِ الفَتحَةِ "بِزِيَادَةِ[٧] ألِفٍ وَتَاءٍ"[٨] قَالُوا: وَإنَّمَا قَيَّدَ الألِفَ وَالتَّاءَ بِالزِّيَادَةِ احتِرَازًا مِن (قُضَاة) وَ(أبيَات)، فَإنَّ كُلًّا مِنهُمَا يَصدُقُ عَلَيهِ أنَّهُ جَمعٌ بِألِفٍ وَتَاءٍ، لَكِن ألِفُ (قُضَاة) مُنقَلِبَةٌ عَن أصلٍ لَا زَائِدَةٌ[٩] وَتَاءُ[١٠] أبيَاتٍ أصلٌ[١١].

---

(١) في (التركيتين): بتيقنه، وفي نزول الغيث: ويلقنه.

(٢) في (نزول الغيث): منه.

(٣) في (الأزهريتين): الأصل

(٤) "فهي" ليست في (ب).

(٥) في (الأزهريتين): في ذلك.

(٦) في (نزول الغيث): مواضع النيابة.

(٧) في (الأزهريتين): زيادة.

(٨) تسهيل الفوائد (٨). قال فيه: "والكسرة عن الفتحة في نصب (أولات)، والجمع بزيادة ألف وتاء، وإن سمي به فكذلك".

(٩) أصلها (قُضَيَة) على وزن فُعَلَة. انظر: شرح شافية ابن الحاجب (١٥٦)، شرح المفصل، لابن يعيش (٥/٥٤).

(١٠) في (ش): وياء.

(١١) شرح التسهيل (١/٤٢).

وَلاَ يَردُ عَلَيهِ فِي الأَلفِيَّةِ مَا احتَرَزَ عَنهُ ههنا حَيثُ لَم يُقيِّد فِيهَا الأَلِفَ وَالتَّاءَ بِالزِّيَادَةِ؛ لأَنَّ البَاءَ[١] مِن قولِهِ فِي الأَلفِيَّةِ (بِتَا) مُتَعَلِّقَةٌ بِقَولِهِ (جُمِعَ) عَلَى مَعنَى أَنَّ الجَمعِيَّةَ حَصَلَت بِالأَلِفِ وَالتَاَّءِ فَتَكُونُ هَذِهِ البَاءُ[٢] لِلاستِعَانَةِ مِثلُهَا فِي: كَتَبتُ بِالقَلَمِ[٣]، وَلاَ شَكَّ أَنَّ (قضاةً) وَ(أبياتا)[٤]؛ إِنَّمَا حَصَلَت جَمعِيَّتُهَا بِالصِّيغَةِ؛ لأَنَّهُمَا جَمعَا تَكسِيرٍ، وَلَم تَحصُل بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ، بِخِلاَفِ (مُسلِمَاتٍ)، فَإِنَّ الجَمعِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ، لَكِن لَو كَانَتِ البَاءُ لِلمُصَاحَبَةِ وَعُلِّقَت بِمَحذُوفٍ عَلَى مَعنَى: وَمَا جُمِعَ مَصحُوبًا بِأَلِفٍ وَتَاءٍ، لَوَرَدَ نَحوُ (قضاةٍ) وَ(أبياتٍ).

قَالَ بَعضُ الفُضَلاَءِ: وَكَأَنَّ ابنَ مَالِكٍ خَشِيَ فِي (التَّسهِيلِ) مِن هَذَا، فَدَفَعَ الوَهمَ بِذِكرِ قَيدِ الزِّيَادَةِ، وَلَو قَالَ: وَالجَمعُ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ، وَقَصَدَ تَعلِيقَ البَاءِ[٥] بِلَفظِ الجَمعِ لاستَغنَى عَن ذَلِكَ، فَكَلاَمُهُ فِي المُصَنَّفَينِ صَحِيحٌ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى[٦]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: أَمَا ذِكرُهُ خَطَأَهُم فِي هَذِهِ المَسأَلَةِ فَهُوَ مِنَ الحَشوِ الزَّائِدِ الذي لَا مَعنى له؛ إِذِ المَفرُوضُ[٧] أَنَّ الصَّفَدِيَّ بَيَّنَهُ، وَأَمَّا إِمكَانُ إِطلَاقِهِ لَفظَ الفُضلَاءِ عَلَيهِم، فَلَيسَ مُنكَرًا[٨] عَلَيهِ؛ لأَنَّ إِطلَاقَهُ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مِن جِهَةِ نَظمِ الشِّعرِ؛ لأَنَّ[٩] غَالِبَ مُطَارَحَاتِهِ إِنَّمَا كَانَت مَعَ أَهلِ عَصرِهِ نَظمَاً، وَإِلَّا فَهُوَ مُندِبٌ[١٠] عَلَيهِم فِي إِحسَانِ عِلمِ العَرَبِيَّةِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ خِطَابُهُ[١١] لَهُم[١٢] فِي

---

(١) في (ب) و(ش) و(ص): التاء.

(٢) في (ش): التاء.

(٣) في (ش): كتب العلم.

(٤) في (الأزهريتين): أبيات.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): التاء.

(٦) نزول الغيث (٤٠٣ – ٣٠٥).

(٧) (ش): العروض.

(٨) (ش): بمنكر.

(٩) في (الأزهريتين): الشعراء إذ.

(١٠) في (الأزهريتين): مندوب.

(١١) في (ز): بخطيئته، وفي (ب) (ص): بخطابه، وفي (ش): تخطية به، وفي (ظ): بخطائه.

(١٢) جملة "خطابه لهم" ليست في (التركيتين).

مِثلِ هَذِهِ المَسألَةِ السَّهلَةِ، وَقَولُهُ بَعدَ ذَلِكَ: **"وَعَلَى كُلِّ تَقدِيرٍ فَلاَ بُدَّ لِهَذَا الجَمعِ أن يَكُونَ جَمعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا، وَ(أبيَاتٌ)**(١) **جَمعَ مُذَكَّرٍ غَيرَ سَالِمٍ فَلَا يَهتَدِي لِمَا أَقُولُ"**(٢). هَذَا تَتِمَّةُ كَلَامِهِ.

وَأَمَّا تَخطِئَتُهُ بِالمُوَافَقَةِ عَلَى أنَّ التَّاءَ فِي (مُسلِمَةٍ) أصلٌ، فَلَيسَ بِشَيءٍ؛ لاحتِمَالِ أنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنهُ عَلَى سَبِيلِ إرخَاءِ العِنَانِ لَهُم بِاعتِبَارِ ثُبُوتِهَا فِي الأصلِ الذي ذَكَرَهُ فِي (مُسلِمَاتٍ) مِن أنَّ أصلَهُ (مُسلِمَتَاتٌ) حَتَّى حُذِفَت فَيَكُونُ إطلَاقُ الأصلِ عَلَيهَا بِهَذَا الاعتِبَارِ مُنَازَلَةً [لِبَعضِهِم](٣) لَا أَنَّهُ يَجهَلُ أنَّ الهَاءَ فِي (مُسلِمَةٍ) زَائِدَةٌ لِلتَّأنِيثِ؛ إذ مِثلُ هَذَا لَا يَلِيقُ بِمَقَامِهِ، بَل(٤) وَلَا يَلِيقُ بِمِثلِ هَذَا المُتَعَقِّبِ نِسبَةُ مِثلِ ذَلِكَ لأقَلِّ مَن يَنطَلِقُ(٥) عَلَيهِ اسمُ طَلَبِ العِلمِ، فَضلًا عَن مثلِ الصَّفَدِيِّ، فَهَذَا التَّعَقُّبُ مِن قَبِيحِ التَّعَصُّبِ(٦)، وَالسَّلَامُ.

وَبِالجُملَةِ فَبَيتُ(٧) الجُملَةِ(٨) مَظِنَّةُ تَوَهُّمٍ؛ وَلِهَذَا قَيَّدَ فِي (التَّسهِيلِ) بِالزِّيَادَةِ، واستُدرِكَ عَلَيهِ بِأَنَّهُ لَو قَالَ: وَالجَمعُ بِألِفٍ وَتَاءٍ [زَائِدَتَينِ، وَأُجِيبَ](٩)بِقَصدِ تَعلِيقِ البَاءِ(١٠) بِلَفظِ الجَمعِ كَمَا نَقَلَهُ هَذَا المُتَعَقِّبُ فَهَذَا وَجهُ العُذرِ لَــهُم(١١) مِن حَيثُ تَوَهُّمُ حَملِ عِبَارَةِ بَيتِ الألفِيَّةِ عَلَى العُمُومِ، لَكِنَّ الانكَارَ مِن حيثُ إنَّهُ(١٢) جَمعُ (بَيتٍ) مُوَجَّهٌ لَا عُذرَ لَــهُم فِيهِ وَقَد تَقَدَّمَ، وَاللهُ أعلَمُ.

---

(١) في جميع النسخ: بيت، وما أثبت من الغيث.

(٢) الغيث المسجم (٨٣/٢).

(٣) ساقطة من (أ)، وفي (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(ص): بعضهم، وما أثبت من (التركيتين).

(٤) في (ش): ولا بل

(٥) في (الأزهريتين): يطلق

(٦) في (ش): التعقب

(٧) في (التركيتين): تثبت.

(٨) في (الأزهريتين): الألفية.

(٩) هذه الزيادة لا بد منها لأن الذي انتقد على ابن مالك هو عدم تصريحه بالزيادة. انظر: ابن قاسم المرادي، شرح الألفية ، أو توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٨٢/١). وانظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٥١/١).

(١٠) في (ب) و(ش) و(ص) و(الأزهريتين): التاء.

(١١) ساقطة من (الأزهريتين).

(١٢) في (الأزهريتين): أن

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

إنَّ العُلَى حَدَّثَتنِي وَهِيَ صَادِقَةٌ فِيمَا تُحَدِّثُ إنَّ العِزَّ فِي النُّقَلِ[١]

(مَا): اسمٌ نَاقِصٌ بمَعنَى الَّذِي، لَا يَتِمُّ إلَّا بصِلَةٍ وَعَائِدٍ، وَهُوَ فِي مَوضِعِ جَرٍّ، (تُحَدِّثُ): فِعلٌ مُضَارِعٌ، وَهُوَ صِلَةُ (مَا)، وَالعَائِدُ مَحذُوفٌ؛ لأَنَّهُ فَضلَةٌ[٢]**، تَقدِيرِهِ: فِيمَا تُحَدِّثُهُ، وَ(إنَّ) مَكسُورَةٌ؛ لأَنَّهَا مَحكِيَّةٌ، وَهِيَ وَمَا بَعدَهَا فِي مَحَلِّ نَصبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفعُولُ (حَدَّثَتنِي)، وَهُوَ مَفعُولٌ ثَانٍ، وَقولُهُ: (وَهِيَ صَادِقَةٌ) جُملَةٌ اعتِرَاضِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعرَابِ؛ اعتَرَضَت بَينَ قَولِهِ: (حَدَّثَتنِي) وَبَينَ قولِهِ (فِيمَا تُحَدِّثُ)**[٣]**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ**: **تُمكِنُ**[٤] **المُنَاقشَةُ فِي هَذَا الكَلَامِ مِن وُجُوهٍ أَربَعَةٍ:**

الأَوَّلُ: **ادِّعَاؤُهُ أَنَّ (مَا) مَوصُولَةٌ بِمَعنَى (الذي) مَعَ إمكَانِ جَعلِهَا مَصدَرِيَّةً؛ أي**: **وَهِيَ**[٥] **صَادِقَةٌ فِي حَدِيثِهَا، وَهُوَ أَولَى؛ لأَنَّ جَعلَهَا مَوصُولاً اسمِيًّا يَستَدعِي ضَمِيرًا عَائِدًا، وَهُوَ مَحذُوفٌ، بِخِلَافِ مَا إذَا جُعِلَت مَوصُولاً حَرفِيًّا، وَحَملُ اللَّفظِ عَلَى مَا لاَ حَذفَ فِيهِ أَولَى مِن حَملِهِ عَلَى مَا فِيهِ الحَذفُ.**

الثَّانِي: **أَنَّ قولَهُ**: **"كُسِرَت (إنَّ) لأَنَّهَا مَحكِيَّةٌ" –أي**: **بِالحَدِيثِ، بِدَلِيلِ جَعلِهِ الجُملَةَ فِي مَحَلِّ مَفعُولِ (حَدَّثَ)- فِيهِ**[٦] **نَظَرٌ؛ لأَنَّ مَذهَبَ البَصرِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يُلحَقُ بِالقولِ فِي الحِكَايَةِ مَا كَانَ فِي مَعنَاهُ كَالنِّدَاءِ وَالدُّعَاءِ وَنَحوِهِمَا، فَإِذَا جَاءَ بَعدَ شَيءٍ مِنهَا مَقُولٌ قُدِّرَ قولٌ يَكُونُ بِهِ**

---

(١) الديوان (٣٠٦).

(٢) في (سائر النسخ): "وصلة" مكان "فضلة".

(٣) الغيث (٨٥/٢ – ٨٦).

(٤) في سائر النسخ: يمكن.

(٥) في (ش) و(الأزهريتين): هي.

(٦) في (الأزهريتين): وفيه.

المَقُولُ مَحكِيًّا، وَاختَارَهُ الشَّيخُ جَمَالُ الدِّينِ بنُ مَالِكٍ وَنَصَرَهُ[١] فِي شَرحِ التَّسهِيلِ بِمَا[٢] تَقِفُ عَلَيهِ[٣].

وَأَمَّا الكُوفِيُّونَ فَلاَ يُقَدِّرُونَ قَولاً، وَيَجعَلُونَ المَقُولَ مَحكِيًّا بِالفِعلِ المُتَقَدِّمِ الذي هُوَ فِي مَعنَى القَولِ، وَمَا ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ هُنَا جَارٍ[٤] عَلَى هَذَا الرَّأيِ، وَهُوَ خِلاَفُ المُختَارِ، عَلَى أَنَّ (حَدَّثَ) يَحتَاجُ إِلَى ثَلاَثَةِ مَفَاعِيلَ؛ الثَّانِي وَالثَّالِثُ [مِنهَا][٥] أَصلُهُمَا المُبتَدَأُ وَالخَبَرُ، فَإِذَا وَقَعَ فِي مَوضِعِهِمَا (أَنَّ) وَمَعمُولاهَا[٦] فُتِحَت (إِنَّ) وَكَانَ مَجمُوعُ ذَلِكَ سَادًّا مَسَدَّ المَفعُولَينِ، كَمَا وَقَعَ مِثلُ ذَلِكَ فِي (عَلِمَ) وَأَخَوَاتِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ . / 0 1 2 3 4 5 6 ﴾[البقرة:

---

(١) في (الأزهريتين): ونصه

(٢) في (ش): مما

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢/٩٦-٩٧): "ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه، كالنداء والدعاء ونحوهما، فإذا جاء بعد شيء منهما مقول ففيه مذهبان: أحدهما: أن يقدر قول يكون به المقول محكيا. والآخر: أن يحكى المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير، وهو قول الكوفيين، والأول قول البصريين وهو الصحيح؛ لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه في غير محل النزاع، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ ´ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول لدلالة المعنى عليه، فحذفه في محل النزاع أولى: لأنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية، وأيضا بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وذلك في الكلام كثير، فيلحق به النظير. وأيضا فقد جاء بعد النداء وشبه ما نحن بصدده القول مصرحا به، فدل ذلك على صحة التقدير عند عدم التصريح . فمن مواضع التقدير قوله تعالى: ﴿ q r s t u v w x y ﴾ [هود: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿ a b c d e f ﴾ [إبراهيم: ١٣]. ومن مواضع التصريح قوله تعالى: ﴿ p q r s t u v w x y z ﴾ [الأعراف: ٤٨] وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥]...".

(٤) ب: جاز.

(٥) في (أ) و(ب) و(ص): منهما.

(٦) في سائر النسخ: معمولها.

١٠٦]، فَفَتحُ (أنَّ) هُنَا مُتَعَيِّنٌ، وَهِيَ وَمَا بَعدَهَا سَادٌّ مَسَدَّ المَفعُولَينِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ، هَكَذَا يَنبَغِي أن يُعرَفَ هَذَا المَوضِعُ.

الثَّالِثُ: ادِّعَاؤُهُ أنَّ قولَهُ: "وَهِيَ صَادِقَةٌ" جُملَةٌ اعتِرَاضِيَّةٌ لاَ مَحَلَّ لَهَا؛ مَعَ إمكَانِ حَملِهَا[١] عَلَى أن تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصبٍ عَلَى الحَالِيَّةِ مِن فَاعِلِ (حَدَّثَ)، وَهُوَ[٢] الضَّمِيرُ العَائِدُ عَلَى (العُلَى)، وَقَد يُقَالُ: الأصلُ[٣] فِي الجُمَلِ[٤] أن لاَ يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ، فَعِندَ الاحتِمَالِ يُحمَلُ عَلَى الأصلِ.

الرَّابِعُ: ادِّعَاؤُهُ أنَّ قولَهُ: "فِيمَا تُحَدِّثُ" مُتَعَلِّقٌ بـ(حَدَّثَتنِي) حَتَّى وَقَعَ[٥] الفَصلُ بَينَهُمَا بِجَمَلَةٍ اعتِرَاضِيَّةٍ، مَعَ إمكَانِ تَعَلُّقِهِ بِنَفسِ (تُحَدِّثُ) فَلاَ يَقَعُ فَصلٌ، مَعَ أنَّ المَعنَى عَلَيهِ؛ إذِ المَقصُودُ تَعَلُّقُ الصِّدقُ بِالحَدِيثِ؛ لاَ تَعَلُّقُ (حَدَّثَ) بِحَدَّث[٦] آخَرَ، وَهَذَا كُلُّهُ[٧] مِمَّا يُطلِعُكَ عَلَى قُصُورَ هَذَا الرَّجُلِ، وَيُتَرجِمُ لَكَ عَن تَأخُّرِهِ عَنِ الانتِظَامِ فِي سِلكِ الطلبةِ[٨]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لا مَوقِعَ لِهَذِهِ المُنَاقَشَاتِ التي لا تُورِثُ قَدحًا فِي المَعَانِي المُصَحَّحَاتِ، مَعَ إمكَانِ النَّظَرِ فِيمَا ادَّعَاهُ مِنَ الأولَوِيَّاتِ[٩] مِن وُجُوهٍ مُتَعَدِّدَاتٍ:

أمَّا أولا: فَلا نُسَلِّمُ أنَّ جَعْلَ (مَا) مَوصُولا حَرفِيًا أولَى[١٠]، وَسَنَدُهُ أنَّ فِيهِ التَّأوِيلَ مَعَ مَدخُولِهَا بِالمَصدَرِ بزِيَادَةِ[١١] هَاء التي هِيَ الضَمِيرُ التَّاءِ[١٢] عَلَى الَّذِي هُوَ (العُلَى) تَصحِيحًا

---

(١) في (الأزهريتين): حملنا.

(٢) في (الأزهريتين): وهذا.

(٣) في (الأزهريتين): إن الأصل.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): الحمل.

(٥) سقطت من (ز).

(٦) في (ف): تحدث بحدث، وفي (ص) و(نزول الغيث): بحديث.

(٧) شطبت في (ظ).

(٨) نزول الغيث: (٤٠٦ – ٣٠٨).

(٩) في (ز): الأوليات.

(١٠) في (ش): أولا.

(١١) في (ش): بالمصدر مع زيادة، (الأزهريتين): مدخولها المعتمد رفع زيادة.

(١٢) في (أ): "الباء" وفي (الأزهريتين): هي ضمير ما.

لِلمَعنَى، كَمَا فَسَّرَهُ هُوَ بِقَولِهِ: فِي حَدِيثِهَا .مَعَ اعتِرَافِهِ بِاتِّحَادِ المَعنَى وَصِحَّتِهِ فِي كِلا الإِعرَابَين، وَمُنَاقَشَةُ شَخصٍ مُتَأَدِّبٍ فِي إعرَابِهِ بَيتًا[١] مِن قَصِيدٍ إعرَابًا صَحِيحًا بِمِثلِ هَذَا سَمَاجَةٌ عَلَى تَقدِيرِ التَّسلِيمِ بِإِرخَاءِ العِنَانِ، فَضلا عَن أَنَّهُ مَمنُوعٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فِي الثَّانِي مِن مُنَاقَشَاتِهِ فِي قَولِهِ: "**كُسِرَتْ**[٢] **إِنَّ لأَنَّهَا مَحكِيَّةٌ**" -بِنَظَرِهِ- بِأَنَّ مَذهَبَ البَصرِيِّينَ أَنَّهُ لا يُلحَقُ بِالقَولِ فِي الحِكَايَةِ مَا كَانَ فِي مَعنَاهُ كَالنِّدَاءِ وَالدُّعَاءِ[٣]، فَإِذَا وَقَعَت الجُملَةُ بَعدَ مَا فِي مَعنَى القَولِ قُدِّرَ قَولٌ تَكُونُ الجُملَةُ مَحكِيَّةً بِهِ، خِلافًا لِلكُوفِيِّينَ فَإِنَّهُم لا يُقَدِّرُونَ شَيئًا بَل يَجعَلُونَهَا مَحكِيَّةً بِمَا فِي مَعنَى القَول- فَلَيسَ بِاعتِرَاضٍ[٤]؛ إِذ لا ثَمَرَةَ لِهَذَا الخِلاف، وَلا يَنبَنِي عَلَيهِ شَيءٌ، بَل هُوَ كَالخِلافِ الوَاقِعِ بَينَ الفَرِيقَين فِي بَابِ تَنَازُعِ الفِعلَين، وَقَد وَرَدَ التَّنزِيلُ بِمَا يَشهَدُ لِلفَرِيقَين، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ v w x y z { | } ~ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾

[البقرة: ١٣٢]، وَنَحوَ: ﴿ q r s t u v w x y ﴾. [هود: ٤٢].

وَقَد قَرَأَ بَعضُهُم[٥]: ﴿ ? @ إِنِّي B C D ﴾ [القمر: ١٠] بِكَسرِ الهَمزَةِ، وَقَولُ الشَّاعِرِ: [الرجز]

رَجلَانِ مِن مَكَّةَ أَخبَرَانَا   إِنَّا رَأَينَا رَجُلًا عُريَانَا[٦]

---

(١) في (ش): إعراب بيت.

(٢) في (ش): كسرة.

(٣) (ش): الجملة.

(٤) (فليس باعتراض) جواب لـــ(أمَّا ثانيا).

(٥) هي قراءة شاذة ولكن يستشهد بها في العربية، قال أبو حيان: " وقرأ ابن إسحاق وعيسى والأعمش وزيد بن عليّ ، ورويت عن عاصم : إني بكسر الهمزة ، على إضمار القول على مذهب البصريين ، أو على إجراء الدعاء مجرى القول على مذهب الكوفيين...". البحر المحيط لأبي حيان (١٧٦/٨)، وانظر: الزمخشري، الكشاف (٤٣٤/٤)، والرازي، مفاتيح الغيب (٢٩٥/١٠)، والسمين الحلبي، الدر المصون (١٣١/١٠). ومعجم القراءات القرآنية (٣٠/٤).

(٦) البيت دون نسبة في معاني القرآن للفراء (٤١٢/٢)، والخصائص (٣٣٨/٢)، لأبي الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت. والكشاف (٢١٧/١)، ومغني اللبيب ص ٥٣٩. والرواية فيها: (ضبة) بدلا من (مكة).

رُوِيَ بِكَسرِ إنَّ، وَأَعرَبَ أَبُو البَقَاءِ العُكبَرِيّ قَولهُ تعالى: ﴿ c d e f ¦ h i j k ﴾ [النساء: ١١]. "الجُملَة فِي مَوضِعِ نَصبٍ بِيُوصِي؛ عَلَى مَعنَى يَفرِضُ، أو يشرعُ[١]"[٢]، كَذَا فِي المُغْنِي، ولَم يَتَعَقّبهُ بنَكِيرٍ قَالَ: "فَهَذِهِ الجُملَةُ فِي مَحَلِّ نَصبٍ اتّفَاقًا، ثُمَّ قَالَ البَصرِيُّونَ: النَّصبُ بِقَولٍ مُقدَّرٍ، وقَالَ الكُوفِيُّونَ: بِالفِعلِ المَذكُورِ -قَالَ:- وَيَشهَدُ لِلبَصرِيِّينَ التَّصرِيحُ بِالقَولِ فِي نَحوِ قَولِهِ: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى ﴾ [هود: ٤٥]. ونحو: ﴿ (* + , - . / 0 1 2 3 4 ﴾ [مريم: ٣- ٤]"[٣].

قُلتُ: وَيَشهَدُ أَيضًا لِلكُوفِيِّينَ مَا تَقَدَّمَ -وَاللهُ أعلَمُ- وَبِهَذَا يَظهَرُ وَهَنُ هَذِهِ المُنَاقَشَةِ، وَأَنَّهُ لَا شُبهَةَ نَكِيرٍ، وَلَا مَضربَ عَلَى الصَّلَاحِ الصَّفَدِيِّ فِيمَا أَعرَبَ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فِي المُنَاقَشَةِ الثَّالِثَةِ التي أَورَدَهَا، فَقَدِ اعتَرَفَ هُوَ بِرَدِّهَا فَتَأَمَّل مَعنَى تَعَصُّبِهِ، وَقِلَّةَ إِنصَافِهِ فِي تَأَدُّبِهِ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فِي مُنَاقَشَتِهِ الرَّابِعَةِ فَهِيَ غَنِيَّةٌ عَنِ الكَلَامِ فِيهَا؛ إذ لا بِدعَ في تَعَلُّقِ (حَدَّثَ) بـــ(حَدِيثٍ) آخَر، وَالجُملَةُ الاعتِرَاضِيَّة التي هِيَ: (وَهِيَ صَادِقَةٌ) ثَابِتٌ[٤] تَعَلُّقُهَا بِالحَدِيثِ تَعَلُّقًا مَعنَوِيًّا، فَالمَعنَى الَّذِي ذَكَرَهُ غَيرُ فَائِتٍ[٥]، وَعُلِمَ بِمَا[٦] قَرَّرنَا أَنَّ قَولَهُ بَعدَ ذَلِكَ: "**وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يُطلِعُكَ عَلَى قُصُورِ هَذَا الرَّجُلِ... إلى آخره**"، لَيسَ بِصَحِيحٍ، بَل هُوَ بِمَحَلٍّ وَافِرٍ[٧] بِطَوِيلِ الاطِّلَاعِ وَالتَّرجِيحِ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) في (الأزهريتين): نفرض أو نشرع، وفي (ش): تفرض أو تشرع.

(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢٦٩/١)، ومغني اللبيب (٥٣٩).

(٣) مغني اللبيب (٥٣٩-٥٤٠).

(٤) في (ب): فائت

(٥) في (ش) و(ص) و(الأزهريتين) و(التركيتين): غير ثابت.

(٦) في (ز): مما

(٧)في (ب): واقر.

قَالَ المتعقّبُ: **قالَ الصَّفَديُّ: عِندَ إنشَادِهِ قولَ الشَّيخ جَمَالِ الدِّينِ ابن نُبَاتَةَ فِي شَطرَنجِيٍّ يَلعَبُ بِهَا غَائِبًا: [السريع]**

وَلَاعِبٍ يُعربُ شِطرَنجُهُ   عَن فَهمِهِ المُتَّقِدِ الصَّائِبِ

يَغِيبُ لَكِن ذِهنُهُ حَاكِمٌ   يَا حَبَّذَا مِن حَاكِمٍ غَائِبِ(1)

قالَ: قُلتُ: كَذَا رَأَيتُهُ، وَلَو قَالَ: يَا حُسنَهُ، أو: يَا عَجَبًا؛ لَسَلِمَ مِن حَذفِ فَاعِلِ (حَبَّ) الذي هُوَ بَدَلٌ مِن (ذَا)، وَهُوَ غَيرُ جَائِزٍ(2). انتهى.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **أقُولُ: مَا زَالَ هَذَا الرَّجُلُ مُولَعًا بِالاعتِرَاضِ عَلَى ابنِ نُبَاتَةَ شَيخِهِ؛ قصدًا لإطفَاءِ ذِكرِهِ، وَيَأبَى اللهُ إلاَّ أن يُتِمَّ نُورَهُ، وَانظُر هَذَا الاعتِرَاضَ**(3) **مَا أوهَنَهُ وَأوهَاهُ؛ فَإنَّهُ ادَّعَى أنَّ فَاعِلَ (حَبَّ) بَدَلٌ مِن (ذَا)، يُشِيرُ بِذَلِكَ إلَى مَذهَبِ ابنِ كَيسَانَ**(4) **فَأفسَدَهُ**(5)**، وَذَلِكَ أنَّ ابنَ كَيسَانَ يَرَى أنَّ المَخصُوصَ بَعدَ (حَبَّذَا) بَدَلٌ مِن الفَاعِلِ الذي هُوَ (ذَا)، فَالمَخصُوصُ عِندَهُ لَيسَ فَاعِلاً، وَإنَّمَا هُوَ تَابِعٌ لِلفَاعِلِ، عَلَى أنَّ مَذهَبَ ابنِ كَيسَانَ مَردُودٌ بِلُزُومِ هَذَا المَخصُوصِ، وَلَو كَانَ بَدَلاً لاستُغنِيَ عَنهُ فِي وَقتٍ مَا**(6).

---

(١) الديوان (٦٢)، ورواية الشطر الثاني فيه هو:

يغيب لكن ذهنه حاضرٌ ... يا حبَّذا من حاضرٍ غائب.

(٢) الغيث (٩٠/٢).

(٣) في (نزول الغيث): الاعتراض الذي أورده هنا.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، يكنى أبا الحسن، كان أحد المشهورين بالعلم، والمعروفين بالفهم، وكان بصريا كوفيا، يحفظ القولين؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، له "المذهب في النحو" و"المذكر والمؤنث" و"معاني القرآن" وغيرها. توفي سنة (٢٩٩هـ).

انظر: تاريخ بغداد (٣٣٥/١)، طبقات الزبيدي (١٥٣)، معجم الأدباء (١٣٦/١٧)، بغية الوعاة (١٨/١)، الأعلام (٣٠٨/٥).

(٥) "فأفسده" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين)، وفي (ب): فأفشده. وهو تصحيف.

(٦) رده ابن هشام في المغني (٧٢٥). وانظر همع الهوامع (٤٥/٥-٥٢).

قال الأشموني: " وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم". وقال المرادي في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٥٤٤/١): "ورُدّ قول ابن كيسان بلزوم المخصوص على القول بأن (ذا) فاعل". وقال الصبان (٤١/٣): "وذهب بعض إلى أنه بدل وبعض آخر إلى أنه عطف بيان، ويردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع، ويرد البدل أنه لا يحل محل الأول، ويرد البيان وروده نكرة" اهـ.

وَالحَقُّ أنَّ المَخصُوصَ يَجُوزُ أن يَكُونَ مُبتَدَأً، وَجُملَةُ (حَبَّذَا) خَبَرُهُ[1]، وَالرَّابِطُ الإِشَارَةُ أَوِ العُمُومِ إن قُلنَا: إنَّ (ذَا) أُرِيدَ بِهِ الجِنسُ، وَيَجُوزُ أن يَكُونَ[2] خَبَرَ[3] مبتَدَأ وَاجِبِ الحَذفِ[4]، مَعَ أنَّ الإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ ابنَ مَالِكٍ نَصَّ فِي (شَرح التَّسهِيلِ) عَلَى أنَّهُ "قد يُستَغنَى فِي بَابِ (حَبَّذَا) عَنِ المَخصُوصِ لِظُهُورِ مَعنَاهُ، فَمِنَ الاستِغنَاءِ عَنهُ[5] قولُ بَعضِ الأنصَارِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ[6]: [مشطور الرجز]

بِاسمِ الإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَو عَبَدنَا غَيرَهُ شَقِينَا

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا[7]

---

(١) في (الأزهريتين): خبرا.

(٢) ساقطة من (ش).

(٣) في (ش): خبرا.

(٤) قال ابن عقيل (١٧٠/٣): " واختلف في إعرابها -(حبذا زيد) المخصوص بالمدح- فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف وزعم أنه مذهب سيبويه وأن من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه واختاره المصنف إلى أن: (حب) فعل ماض و(ذا) فاعله. وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ والجملة –وهي (حبذا)- قبله خبره. وجوز أن يكون –المخصوص- خبرا لمبتدإ محذوف وتقديره (هو زيد) أي الممدوح أو المذموم زيد واختاره المصنف".

(وقال ابن كيسان هو بدل من "ذا"). وهذا القول لابن كيسان من الصبان (٤٠/٣-٤٢) . وانظر أيضا أوضح المسالك (٢٤٣/٣-٢٤٤).

"وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول وابن هشام اللخمى واختاره ابن عصفور إلى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلتا اسما واحدا.

وذهب قوم منهم ابن درستويه إلى أن (حبذا) فعل ماض وزيد فاعله فركبت (حب) مع (ذا) وجعلتا فعلا وهذا أضعف المذاهب". شرح ابن عقيل (١٧٠/٣-١٧١). وانظر: الأصول في النحو (١٤١/٢)، شرح الرضي على الكافية (٣٢٨/٢)، وشرح التسهيل (٢٢/٣).

(٥) "عنه" ليست في تح الزهراني.

(٦) هو: عبد الله بن رواحة رضي الله عنه.

(٧) ديوان عبد الله بن رواحة، د. وليد قصاب، دار الضياء، الأردن، ط٢، ١٤٠٨، (١٤٢). وهذه الأبيات كان المسلمون يتمثلون بها في يوم الخندق، وهم يحفرون، وينقلون التراب.

فاستُغنِيَ عَنهُ بالتَّميزِ[(١)]**، وقد يُستَغنَى عَنهُ دُونَ التَّمييزِ أيضًا**[(٢)] **كَقَولِ الشَّاعِرِ**[(٣)]:

[الطويل]

ألاَ حَبَّذَا لَولاَ الحَيَاءُ وَرُبَّما[(٤)]   **مَنَحتُ الهَوَى مَا لَيسَ بِالمُتَقَارِبِ"**[(٥)]

فَإِذَا كَانَ المَخصُوصُ يُستَغنَى عَنهُ بالتَّمييزِ وَبِدُونِهِ، فكَيفَ يَتَوَجَّهُ هَذَا[(٦)] **الاعتِرَاضُ السَّاقِطُ.**

فَإن قُلتَ: لَكِنَّ هَذَا الاستِغنَاءَ يُسقِطُ[(٧)] **الرَّدَ عَلَى ابنِ كَيسَانَ بِأَنَّهُ لَو كَانَ بَدَلاً لاستُغنِيَ عَنهُ.**

قُلتُ: هُوَ وَإن استُغنِيَ عَنهُ فِي اللَّفظِ فَلاَ بُدَّ مِن تَقدِيرِهِ، فَثَبَتَ أَنَّهُ لَيسَ بِمُستَغنًى عَنهُ مُطلَقًا، ولَم يُعهَد[(٨)] **مِثلُ ذَلِكَ فِي البَدَلِ، فتَأَمَّلهُ**[(٩)]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: حُكمُ الحَقِّ في هَذَا المَقَامِ أنَّ مُرَادَ الصَّفَدِيِّ بِقَولِهِ:**"لَسَلِمَ"** السَّلامَةُ مِنَ الاعتِرَاضِ

---

(١) في (نزول الغيث): بذكر التمييز.

(٢) في (نزول الغيث): دون تمييز.

(٣) البيت للمرار (أو لمرداس) بن هماس الطائي انظر: والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١، ١٩٩١، (١٤٠٨/٢)، والتبريزي، شرح ديوان الحماسة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، (٣٤٠/٣) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦، (٥٤/٦)، ومحمد بن عبد الرحمن العبيدي، التذكرة السعدية في الأشعار العربية، تحقيق عبد الله الجبوري، مطابع النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩١، ١٩٧٢، (٤٧٩)، ابن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢، ١٩٨٢، (١١١٦/٢)، ومغني اللبيب (٧٢٥).

(٤) في سائر النسخ: "وربنا".

(٥) شرح التسهيل (٣/ ٢٨). وانظر: همع الهوامع (٤٨/٥)، وحاشية الصبان (٤١/٣).

قال السيوطي في الهمع (٤٨/٥): (وحذفه) استغناء بما دل عليه كقوله: (فحبذا ربًّا وحبّ دِينا) أي ربا الإله. وقوله:

(ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما ... مَنَحْتُ الهوَى من لَيْس بالمتقارب)

أي: حبذا حالتي معك".

(٦) طمست في (ب)، وسقطت من (ش).

(٧) في (ش و الأزهريتين): اسقط.

(٨) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(ص): ولم يعتمد.

(٩) نزول الغيث (٤٠٩/٢ – ٣١١).

النَّحوي مُطلَقًا فِي هَذَا البَابِ، وَكَانَ عَلَيهِ أن يُقَيِّدَ[١] عَدَمَ الجَوَازِ بِهَذَا المَذهَبِ، فَيَكُونُ مُعتَرَضًا مِن هَذَا الوَجهِ، وَكَونُ مَذهَبِ اِبنِ كَيسَانَ مَردُودًا[٢] لا يَلزَمُهُ، فَالاعتِرَاضُ[٣] عَلَى الصَّفَدِيِّ مِن حَيثُ إِطلاقُهُ عَدَمَ الجَوَازِ فِي مَوضِعِ التَّخصِيصِ، وَأَمَّا دَعوَى الشَّيخِ بَدرِ الدِّينِ أَنَّ الصَّفَدِيَّ أَفسَدَ مَذهَبَ اِبنِ كَيسَانَ بِمَا ذَكَرَهُ، فَهُوَ أوهَى مِمَّا[٤] وَهَّى بِهِ اعتِرَاضَ الصَّفَدِيِّ، فَإِنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ إِطلَاقُ اِسمِ المُبدَلِ مِنهُ عَلَى البَدَلِ. قَالَ أَبُو الحَسَنِ اِبنُ عُصفُورٍ[٥]: "إِنَّ (حَبَّذَا) فِي الأَصلِ فِعلٌ وَفَاعِلٌ إِلَّا أَنَّهُم جَعَلُوهَا مِن كَثرَةِ الاستِعمَالِ بِمَنزِلَةِ لَفظٍ وَاحِدٍ، فَفِي: حَبَّذَا زيدٌ، يَكُونُ حَبَّذَا اسمًا مبتدأً، وَزَيدٌ خَبَرُهُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيهِ سِيبَوَيهِ[٦] أي: المَحبُوبُ زَيدٌ، وَيَجُوزُ أَن يُقَدَّرَ (حَبَّ) فِعلٌ وَ(ذَا)

---

(١) في (ب) و(ش) و(ص): يفيد.

(٢) في (ش): مردود.

(٣) فلا اعتراض في (الأزهريتين).

(٤) في (الأزهريتين): بما.

(٥) هو: علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي، من مؤلفاته: "الممتع في التصريف" و"شرح الجمل" و"المقرب" و"شرح المتنبي" و"سرقات الشعراء". توفي سنة (٦٦٩هـ).
انظر: بغية الوعاة (٢١٠/٢)، فوات الوفيات (١٠٩/٣)، الأعلام (٢٧/٥).

(٦) قال في الكتاب ١٨٠/٢: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن حبّذا بمنزلة حَبَّ الشيءُ، ولكن (ذا) و (حَبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) وهو اسم مرفوعٌ، كما تقول: يا ابن عَمَّ فالعمُّ مجرورٌ؛ ألا ترى أنّك تقول للمؤنّث حَبّذا ولا تقول حَبَّذِهِ؛ لأنّه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللازم؛ لأنّه كالمَثَل".
وإلى هذا ذهب المبرّد في المقتضب (١٤٣/٢)، وابن السّرّاج في الأصول (١١٥/١)، والزّجّاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، (ت٣٤٠)، الجمل في النحو، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤،١٩٨٤، (١١٠)، وابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩)، في شرح جمل الزجّاجيّ، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي، (١٤٠٠هـ)، (٦١٠/١-٦١١)، وفي المقرّب أيضا، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، (٧٠/١).
ويُنظر: شرح الرضي على الكافية (٢٣٧/٤)، شرح التّسهيل (٢٣/٣)، وشرح ابن النّاظم (٣٣٨-٣٣٩)، وشرح ابن عقيل (١٧٠/٣)، والارتشاف (٢٠٥٩/٤).
ونقل ابن الناظم والرضي والأشموني وابن عقيل أن ابن خروف قال: (حب) فعل و(ذا) فاعل وهو مذهب سيبويه وأن من نقل عن سيبويه غيره فقد أخطأ عليه.

فَاعِلُهُ"[١] انتَهَى كَلامُهُ. . قَالَ الأَردَبيلِيُّ فِي (شَرحِ الحَاجِبِيَّةِ): "وَالأَصَحُّ أَنَّ (حَبَّذَا) فِعلٌ وَفَاعِلٌ لإِنشَاءِ المَدحِ"[٢].

. وَقَالَ الزَّمَخشَرِيُّ فِي (المُفَصَّلِ): "وَأَصلُهُ (حَبُبَ) وَهُوَ مُسنَدٌ إِلَى اسمِ الإِشَارَةِ إِلاَّ أَنَّهُمَا جَرَيَا بَعدَ التَّركِيبِ مَجرَى الأَمثَالِ التي لاَ تُغَيَّرُ"[٣].

وَالحَاصِلُ[٤] أَنَّ (ذَا) فِي (حَبَّذَا) فَاعِلٌ، وَابنُ كَيسَانَ يَرَى المَخصُوصَ تَابِعًا لِلفَاعِلِ كَمَا قَالَ هَذَا المُعتَرِضُ، فَإِطلَاقُ اسمِ المَتبُوعِ عَلَى تَابِعِهِ كَيفَ يَكُونُ إِفسَادًا؟! وَقَد وَقَّعَ[٥] هَذَا المُعتَرِضُ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي هَذَا المَقَامِ نَفسَهُ[٦] فِيمَا وَقَّعَ فِيهِ الصَّفَدِيُّ مِن الإِطلَاقِ فِي مَوضِعِ التَّخصِيصِ فِيمَا بَيَّنَّاهُ آنِفًا؛ وَذَلِكَ فِي بَيَانِهِ جِهَةَ الرَّدِّ عَلَى ابنِ كَيسَانَ بِأَنَّهُ لو كَانَ بَدَلًا لاستُغنِيَ عَنهُ فِي وَقتٍ مَا، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الإِطلَاقِ، وَقَولُهُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الذي استَدرَكَهُ عَلَى نَفسِهِ، قُلتُ: هُوَ وَإِن استُغنِيَ عَنهُ فِي اللَّفظِ فَلَابُدَّ مِن تَقدِيرٍ، فَثَبَتَ أَنَّهُ لَيسَ بِمُستَغنًى عَنهُ مُطلَقًا فَأَثبَتَ لَهُ الاستِغنَاءَ[٧] في الجُملَةِ[٨]، فَثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ عَلَيهِ التَّقيِيدُ، فَاندَفَعَ هَذَا السُّؤَالُ، وَإِلَّا فَظَاهِرُهُ التَّنَاقضُ أَيضًا أَنَّ في[٩] جِهَةِ[١٠] الرَّدِّ نَفيَ الاستِغنَاءَ مُطلَقًا، وَفِي جَوَابِ سُؤَالِهِ أَنَّهُ لَيسَ مُطلَقًا، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

فَائِدَةٌ: مَا يَفتَرِقُ بِهِ (حَبَّذَا) عَن (نِعمَ):

أَنَّهُ لَا يَجُوزُ هَهُنَا تَقدِيمُ المخصوص، فَلَا يُقَال: زَيدٌ حَبَّذَا.

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (٦٠٩/١-٦١١)، والمقرب له أيضا (٧٠/١).

(٢) الكتاب مخطوط

(٣) المفصل للزمخشري (٢٧٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٨/٧).

(٤) من قوله "وقال الزمخشري فِي (المُفَصَّلِ)... إلى والحاصل" ساقط من (الأزهريتين).

(٥) (ش): أوقع.

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): نفسه.

(٧) في (ش): له الجملة في الإستغناء

(٨) "في الجملة" سقطت من (ش)

(٩) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): من، وفي (ص): إذ في، وفي (التركيتين): وإلا فظاهره التناقض أن من.

(١٠) في (التركيتين): حقه.

. ولَا يَدخُلُ فِيهَا النَّوَاسِخُ، فَلَا يَقَال: حَبَّذَا كَانَ زَيدٌ، ولَا كَانَ حَبَّذَا زَيدٌ[١] بخِلَافِ: نِعمَ الرَّجُلُ زيدٌ، [وَنِعمَ الرَّجُلُ كَانَ زيدٌ][٢]، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ (حَبَّذَا) أُجريَ مَجرَى المثَلِ[٣]، فَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ أَصلًا، وَجَاءَ[٤] الفَصلُ فِيهِ بِالنِّدَاءِ فِي قَولِ الشَّاعِرِ[٥]: [الطويل]

وَقُلتُ وَفِي الأَحشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ أَلَا حَبَّذَا -يَا عزُّ- ذاكَ التشايرُ[٦].

وَهُوَ كَثِيرٌ[٧].

. وَيَجُوزُ حَذفُ مَخصُوصِهِ، كَحَذفِ مخصوصِ (نِعمَ) إِذَا دَلَّ عَلَيهِ دَلِيلٌ؛ لأَنَّهُ فِي حُكمِ البَاقِي، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيسَ بِمُستَغنًى عَنهُ؛ لأَنَّهُ مُقَدَّرٌ وَمُلَاحَظٌ، وَالمُقَدَّرُ فِي حُكمِ[٨] المَلفُوظِ، وَإِذَا جَازَ حَذفُهُ لَفظًا دُونَ التَّمييزِ فَحَذفُهُ مَعَهُ أَولَى، وَذَلِكَ فِي قَولِهُ:

(أَجَبتُ عِصَامًا[٩] إِذ دَعَانِي قَائِلًا أَلَا حَبَّذَا مُستَنصِرًا وَنَصِيرَا) . انتهى.

---

(١) عكست الجملتين في سائر النسخ.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ش).

(٣) قال ابن مالك:

وأول المخصوص أيًّا كان لا ... تَعْدِلْ بذا فهو يضاهي المثلا.

انظر: شرح ابن الناظم (٣٣٩).

(٤) في (الأزهريتين): وأما.

(٥) البيت لكثير عزة ينظر: ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١، ١٩٧١، (٥٠٢).

(٦) في جميع النسخ (المساير)، وما أثبت من ديوانه والمصادر التي أوردت البيت واستشهدت به.

قال أبو حيان في البحر (٢٠٧/٢): "وقد جرت مسألة بين الأمير ابن الأغلب متولي أفريقية وبعض العلماء من أهل بلده، كيف يقال إذا أشاروا إلى الهلال عند طلوعه ؟ وبنوا من الإشارة تفاعلنا، فقال ابن الاغلب: تشاورنا، وقال ذلك العالم تشايرنا، وسألوا قتيبة صاحب الكسائي، وكان قد أقدمه ابن الاغلب من العراق إلى إفريقية لتعليم أولاده، فقال له: كيف تبني من الإشارة: تفاعلنا ؟ فقال : تشايرنا. وأنشد للعرب بيتاً شاهداً على ذلك عجزه:

فيا حبذا يا عز ذاك التشاير".

(٧) في همع الهوامع: "(ويجوز فصله) من حبذا (بنداء) كقول كُثيِّر: (ألا حبذا يا عَزُّ ذَاك التّسَائرُ)". السيوطي، همع الهوامع (٤٨/٥).

(٨) قوله "الباقي فعلم... حكم" ساقط من (ش)

(٩) في (الأزهريتين) و(ش) و(ص): أحبت.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **قالَ الصَّفَدِيُّ فِي أَثْنَاءِ إعرَابِهِ لِقولِ الطُّغرَائِيِّ:** [البسيط]

لَو أنَّ فِي شَرَفِ المَأوَى بُلُوغَ مُنًى لَم تَبرَح الشَّمسُ يومًا دَارَةَ الحَمَلِ[١]

(المَأوَى): مَجرُورٌ بالإضَافةِ، ولَم يَظهَر الجَرُّ فِيهِ؛ لأنَّهُ مَقصُورٌ، ويُكتَبُ باليَاءِ لِدُخُولِ الإمَالَةِ فِيهِ؛ ولأنَّهُ مِن (أوَيتُ)[٢].

قَالَ: **أقُولُ: تَقَدَّمَ لَهُ نَظِيرُ هَذَا الخَطَأِ**[٣] **عِندَ قولِهِ: [البسيط]**

يُشفَى لَدِيغُ العَوَالِي فِي بُيُوتِهِمُ[٤]

وَذَلِكَ أنَّ السبَبَ عِندَهُ فِي كِتَابَةِ مِثلِ (مَأوَى) باليَاءِ كَونُ لامِهِ يَاءً بدَلِيلِ الإمَالَةِ، وبِدَلِيلِ أنَّهُ مِن (أوَيتُ)، ولَيسَ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبَ، وَإلاَّ فَمَا يَقُولُ هُوَ فِي مِثلِ: (مُشتَكَى)؛ فإنَّهُ يُكتَبُ باليَاءِ مَعَ أنَّهُ مِن (شَكَوتُ)، وَإنَّمَا كُتِبَ مِثلِ[٥] **ذَلِكَ باليَاءِ؛ لأنَّ الألِفَ مَتَى وَقَعَت رَابِعَةً فَمَا زَادَ كُتِبَت يَاءً، سَوَاءٌ كَانَ أصلُهَا وَاوًا نَحوَ: مَغزَى، أو**[٦] **يَاءً نَحوَ: مَأوًى، أو لَم تَكُن**[٧] **شَيئًا مِنهُمَا نَحوَ: حُبلَى، وَقَد تَكَرَّرَ لِلصَّفَدِيِّ فِي مِثلِ**[٨] **هَذَا المُصَنَّفِ مَوَاضِعُ مِن هَذَا القَبِيلِ، وَأسلَفتُ الكَلاَمَ عَلَى ذَلِكَ بِعِبَارَةٍ وَافِيَةٍ بالمَقصُودِ فَليُرَاجَع هُنَاكَ**[٩]. انتَهَى كَلامُهُ.

---

(١) الديوان (٣٠٦).

دارة الحَمَل: أول بروج الكواكب الإثني عشر. يقول: "لو أن المقام في المكان الشريف يُبَلِّغ المنى ما برحت الشمس مقيمة في دارة الحمل لأنها في هذا البرج في غاية الشرف".

(٢) الغيث (١١٤/٢).

(٣) في (نزول الغيث): الخطأ في الخط.

(٤) تقدم ذكره (٢٤٥).

(٥) في سائر النسخ: كتب في مثل، وفي (التركيتين): يكتب في مثل.

(٦) في نزول الغيث: أم.

(٧) في (ش): يكن.

(٨) كلمة (مثل) ليست في النزول ولعله كذلك.

(٩) نزول الغيث (٤١٢).

قُلتُ: مَا ذَكَرَهُ مِن هَذَا الضَّابطِ لاَ يَصلُحُ أَن يَكُونَ تَخطِئَةً لِلصَّفَدِيِّ؛ لأَنَّهُ لَم يَدَّعِ أَنَّهُ لاَ يُكتَبُ باليَاءِ إِلاَّ مَا يَكُونُ يَائِيًا، وَالشَّيءُ قَد يَكُونُ لَهُ أَسبَابًا[١] كَثِيرَةً يَضبُطُهَا ضَابِطٌ، فَذِكرُ بَعضِ الأَسبَابِ لاَ يُنَافِي ذَلِكَ.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَ(تَبرَحُ) مِن أَخَوَاتِ[٢] (كَانَ) تَرفَعُ الاسمَ وَتَنصِبُ الخَبَرَ، وَ(الشَّمسُ) اسمُ تَبرَحُ، وَ(دَارَةٌ) مَفعُولٌ بِهِ، وَلَا يَكُونُ خَبَرًا لِتَبرَحَ؛ لأَنَّهَا هُنَا تَامَّةٌ، اكتَفَت باسمِهَا[٣]، وَجَوَّزَ[٤] أَن تَكُونَ بِمَعنَى تَذهَبُ، وَبِمَعنَى تُفَارِقُ[٥].**

قَالَ: **أَقُولُ: إِذَا اعتَقَدَ أَنَّهَا تَامَّةٌ فَكَيفَ يُسَمِّي مَرفُوعَهَا[٦] اسمًا، وَإِنَّمَا يُفعَلُ ذَلِكَ فِي النَّاقِصَةِ؛ لأَنَّ تِلكَ هِيَ ذَاتُ الاسمِ وَالخَبَرِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ الفِعلَ الذي هُوَ بِمَعنَاهُ نَحوَ (ذَهَبَ) مَثَلاً إِذَا قُلتَ: ذَهَبَ زَيدٌ، لاَ يُقَالُ فِي مَرفُوعِهِ الذي هُوَ (زَيدٌ) : اسمُهُ[٧]، وَإِنَّمَا يُقَالُ: فَاعِلٌ[٨] ، فَكَذَلِكَ[٩] تَقُولُ[١٠] فِي: مَا[١١] بَرِحَ زَيدٌ، إِذَا قَصَدتَ (مَا ذَهَبَ)، وَلاَ تَجِدُ نَحوِيًّا يَقُولُ فِي (زَيدٍ) مِن (كَانَ زَيدٌ) - بِمَعنَى وُجِدَ أَو كَفَلَ أَو غَزَلَ أَو غَيرِ ذَلِكَ مِنَ المَعَانِي التي تَكُونُ بِاعتِبَارِهَا تَامَّةً - : إِنَّ (زَيدًا) اسمُهَا[١٢].** انتَهَى كَلاَمُهُ.

---

(١) في (الأزهريتين) و(ش): قد يكون لاسباب.

(٢) في (ب): أجواب، وهو تصحيف.

(٣) الغيث (١١٥/٢).

(٤) في (ش): يجوز.

(٥) انظر: الغيث (١١٥/٢).

(٦) في (ب) و(ش): مرفوعا.

(٧) في نزول الغيث: إنه اسمه.

(٨) زاد في نزول الغيث (به).

(٩) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): فلذلك.

(١٠) في (ش) و(الأزهريتين): يقول.

(١١) في (ب): تقول فيما برح.

(١٢) نزول الغيث: (٤١٣).

قلتُ: الأمرُ فِي هَذَا المَقَامِ أهونَ مِن أن[١] يُذكَرَ فِيهِ مِثْلُ هَذِهِ العِبَارَاتِ التي لَا يَلِيقُ ذِكرُهَا إِلَّا لأصَاغِرِ[٢] المُتَعَلِّمِينَ، ومثلُ هَذَا ليسَ دَأبَ المُحَقِّقِينَ. وَالحَاصِلُ أَنَّهَا مُشَاحَحَةٌ لفظِيَّةٌ لَا يَنبَنِي عَلَيهَا فَسَادُ مَعنَىً فِي عَقدٍ وَلَا نِيَّةٍ[٣]، وَالاصطِلَاحُ لأهلِ الِاصطِلَاحِ بِحَملِ قَولِهُ: **"اكتفت باسمِهَا"** أي بِالِاسمِ الَّذِي[٤] هُوَ مَدخُولُهَا يَعنِي بِهَذَا[٥] الِاسمِ الَّذِي هُوَ (الشَّمسُ)، فَسَمَّاهُ بِاسمِهَا بِاعتِبَارِ النِّسبَةِ اللَّفظِيَّةِ، وَالخَطبُ فِيهِ هَيِّنٌ، لَا كَبِيرَ[٦] أمرٍ فِيهِ وَلَيسَتِ المُشَاحَةُ فِي الألفَاظِ مِن شَأنِ الفُضَلَاءِ، وَمِثلُ هَذَا التَّقرِيرِ قُصُورٌ عِندَ أهلِ التَّحرِيرِ وَلَيتَهُ لَم يُسَطَّرْ[٧] مِثلَ هَذَا، فَإنَّ مَقَامَهُ أَرفَعُ مِن أنَّ بِمِثلِهِ عَلَيهِ يُشَنَّعَ.

---

(١) ليست في (ب).

(٢) في (ش): إلا الأصاغر، وفي (الأزهريتين): ذكرها لأصاغر.

(٣) في (ش) و(ك) و(الأزهريتين): ولايته.

(٤) في (الأزهريتين): التي.

(٥) في (الأزهريتين): هذا.

(٦) في (ب): كثير.

(٧) في (ب) و(الأزهريتين) و(ش) و(ص) و(التركيتين): لم يُنَظَّر.

قَالَ: - يَعنِي الصَّفَدِيَّ - وَقُلتُ أيضًا: [الكامل]

سَافِر تَنَل رُتَبَ المَفَاخِرِ وَالعُــلَا　　　كَالدُّرِّ سَــارَ فَصَارَ فِي التِّيجَانِ

وَكَذَا هِلَالُ الأُفقِ لَو تَرَكَ السُّرَى　　　مَا فَارَقتهُ مَعَرَّةُ[(١)] النُّقصَــانِ[(٢)]

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: أقُولُ: قد أولِعَ هَذَا المُصَنِّفُ بِأنَّهُ إذَا تَكَلَّمَ فِي مَعنًى مِنَ المَعَانِي، وَأورَدَ لِلنَّاسِ مَقَاطِيعَ[(٣)] فِيهِ عَقَّبَ ذَلِكَ بِأن يُورِدَ لِنَفسِهِ فِي ذَلِكَ المَعنَى شَيئًا؛ لِيُعلِمَ بِمُسَاهَمَتِهِ لِلأُدَبَاءِ، وَمُجَارَاتِهِ لَهَم، وَيُعَرِّفَ بِمَكَانِهِ مِنَ الأَدَبِ، وَقَلَّ أن يَذكُرَ لِنَفسِهِ نَادِرَةً بَدِيعَةً يَختَصُّ بِهَا، أو نُكتَةً غَرِيبَةً يَعثُرُ عَلَيهَا، كَمَا صَنَعَ فِي هَذَا المَقطُوعِ؛ فَإنَّ البَيتَ الأوَّلَ مَأخُوذٌ مِن قَولِ ابنِ السَّاعَاتِيِّ: [الطويل]

فَلَولاَ فِرَاقُ الدُّرِّ[(٤)] أصدَافَ بَحرِهِ[(٥)]　　　لأنكَرَهُ تَاجٌ وَصَدَّ جَبِينُ[(٦)]

أو مِن قَولِ صَرَّ دُرَّ[(٧)] : [مجزوء الكامل]

قَلقِل[(٨)] رِكَابَكَ لِلعُلَــى　　　وَدَعِ الغَوَانِي لِلقُصُورِ

لَولاَ التَّغَرُّبُ مَا ارتَقَى　　　دُرُّ البُحُورِ إلَى النُّحُورِ[(٩)]

---

(١) في (ب): معزة.

(٢) الغيث (١١٩/٢).

(٣) المقاطيع هي دون السبع أبيات.

(٤) في (ظ): الدهر.

(٥) في (ب): نحره.

(٦) البيت ليس في ديوان ابن الساعاتي. وانظر الغيث (١١٨/٢).

(٧) في (الأزهريتين): طراد، وفي (ش): صرد.

وصر در هو: علي بن الحسن بن علي بن الفضل البغدادي، أبو منصور، الكاتب، شاعر صاحب بلاغة وجزالة ورقة وحلاوة، كان يقال لابيه " صربعر " لبخله، وانتقل إليه اللقب حتى قال له نِظَامُ المُلك: أنت " صر در، لاصر بعر " فلزمته. توفي سنة (٤٥٦هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٣٨٥/٣)، سير أعلام النبلاء (٣٠٣/١٨)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٠٨/١٢)، الأعلام (٢٧٢/٤).

(٨) في (ز): نقل.

(٩) صر در، الديوان، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥، (٢١٠)، والرواية فيه هكذا:

قلقل ركابكَ في الفلا　　　ودع الغوانيَ للقصور

أو مِن قولِ ابنِ قلاَقِسَ الإِسكَندَرِيِّ[(١)]: [مجزوء الكامل]

وَبِنَقلِهَا[(٢)] الدُرَرُ النفيــ سةُ أُبدِلَت بِالبَحرِ نَحرا [(٣)]

[وَأَمَّا البَيتُ الثَّانِي فَمَأخُوذٌ مِن قولِ ابنِ قلاَقِسَ أيضًا: [مجزوء الكامل]

سَافِر إِذَا حَاوَلتَ أمرًا سَارَ الهِلاَلُ فَصَارَ بَدرا[(٤)]][(٥)]

أو مِن قولِ ابنِ السَّاعَاتِيِّ[(٦)] : [البسيط]

لَم يَشرُفِ الدُّرُّ لَولاَ هَجرُ مَوطِنِهِ وَالبَدرُ مَا تَمَّ حَتَّى جَدَّ فِي الطَّلَبِ[(٧)]

انتَهَى.

قُلتُ: العَجَبُ مِن هَذَا الرَّجُلِ، فِي تَعَصُّبِهِ وَقِلَّةِ إِنصَافِهِ فِي تَأَدُّبِهِ؛ إِذِ النَّاسُ مُتَّفِقُونَ مِن دَهرٍ طَوِيلٍ عَلَى نُدرَةِ[(٨)] الانفِرَادِ بِالمَعَانِي، وَالاختِصَاص بِهَا دُونَ سبقٍ، وَكُلَّمَا طَالَ العَهدُ صَارَ

فمحالفـــــــو أوطانهم أمثالُ سُكّان القبــــور

لولا التغربُّ ما ارتقَى دُرّ البحورِ إلى النحورِ

وانظره في الغيث (٨٧/٢)، وفيه:

نقل ركابك في الفلا ودع الغواني في القصور

لولا التنقل ما ارتقى در البحور إلى النحور

(١) هو: أبو الفتوح نصر الله بن عبد الله، بن عبد القوي بن مخلوف اللخمي، الاسكندري المعروف بابن قلاقس، شاعر نبيل من كبار الأدباء المترسلين، كثير الأسفار. توفي سنة (٥٦٧هــ).

انظر: وفيات الأعيان (٣٨٥/٥)، سير أعلام النبلاء (٥٤٦/٢٠)، البداية والنهاية لابن كثير (٢٦٩/١٢)، الأعلام (٢٤/٨).

(٢) (ظ): ينقلها، والغيث: وبنقلة.

(٣) ابن قلاقس، الديوان، تحقيق د. سهام الفريح، المكتبة العربية يصدرها المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١، (٤٤١)، والرواية فيه وفي الغيث (٨٧/٢):

(وبنقلة) الدُرَرِ النفيـــــسةِ (بُدِّلت) بالبحرِ نَحرا

وجملة: ((أو من قول ابن قلاقس الإسكندري: وبنقلها الدرر النفيسة أبدلت بالبحر نحرا))، ساقطة من (ش).

(٤) الديوان (٤٤١)، وفيه (قدرا) مكان (أمرا)، وانظره في الغيث (٨٧/٢).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وما أثبت من نزول الغيث.

(٦) ديوان ابن الساعاتي (٧٣/١)، وانظره في الغيث (١١٨/٢).

(٧) نزول الغيث (٤١٤ – ٤١٦).

(٨) في (ش): بدرة.

أعَزَّ مِنَ الكِبريتِ الأحمَرِ، وَأعجَبُ مِن ذَلِكَ كَيفَ أورَدَ هَذَا المعنى لِجَمعٍ مِنَ الشُّعَرَاءِ، ولَيتَ شِعرِي أيُّهُم الأسبَقُ بِهِ مِنَ الآخَرِ؟! فَالمَسبُوقُ يُعَابُ عَلَيهِ بِمِثلِ مَا عَابَهُ عَلَى الصَّفَدِيِّ، وَإلَّا فَالتَّعَصُّبُ ظَاهِرٌ، فَتَأَمَّلهُ بِالذِّهنِ الحَاضِرِ.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ فِي أَثنَاءِ[(١)] الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

لَعَلَّهُ إن بَدَا فَضلِي وَنَقصُهُمُ   لِعَينِهِ نَامَ عَنهُم أو تَنَبَّهَ لِي[(٢)]

قُلتُ: أخطأَ الكِسَائِيُّ[(٣)] - أيضًا - فِي تَسمِيَةِ هَذَا إقوَاءً؛ لأنَّ الإقوَاءَ اختِلَافُ حَرَكَةِ الرَّوِيِّ بالرَّفع وَالجَرِّ[(٤)]، كَقَولِ النَّابغةِ[(٥)] فِي قَصِيدَتِهِ الدَّالِيَّةِ المَجرُورَةِ: [الكامل]

وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُدَافُ الأَسوَدُ[(٦)]

فَأَمَّا إذَا كَانَ الاختِلَافُ بِالنَّصبِ وَالرَّفعِ فَهُوَ إصرَافٌ[(٧)].

---

(١) "في أثناء" سقطت من (ز).

(٢) الديوان (٣٠٦). وقبله: (أَهَبتُ بِالَّحظِ لَو نَادَيتُ مُستَمِعاً ... وَالحَظُّ عَنِّي بِالجُهَّالِ فِي شُغُلِ).

يقول: "صحت بالحظ وطلبت إقباله لو أني ناديت من يسمعني؛ لأن الحظ اشتغل عني بالجهال، ومع هذا عساه إذا رأى فضلي وعلم نقصهم أن ينام عنهم فيسلبهم ما هم فيه، أو يتنبه لي فيوفيني ما أستحقه".

(٣) هو: شيخ القراءة والعربية علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن، الكوفي شيخ القراءة والعربية، اختار قراءة اشتهرت وصارت إحدى السبع، ويلقب بالكسائي؛ لكساء أحرم فيه، من مؤلفاته: معاني القرآن، ومتشابه القرآن، وما تلحن فيه العوام. توفي سنة (١٨٩هـ).

انظر سير أعلام النبلاء (١٣١/٩)، الشذرات (٣٢١/١)، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجوزي ١(٥٣٥/)، النجوم الزاهرة (١٣٠/٢)، الأعلام (٢٨٣/٤).

(٤) انظر: القوافي للأخفش الأوسط (٤١).

(٥) هو النابغة الذبياني صاحب المعلقة.

(٦) هذا عجز البيت وصدره: (زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحلَتَنا غَداً). ديوان النابغة الذبياني، قدم له وبوبه وشرحه د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩١، (١٣٩)، قدم له وبوّبه وشرحه د.علي بو ملحم، ط.١، ١٩٩١، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان.

قال التبريزي: "فالإقواء اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة، وهو أن يجيء بيت مرفوعا وأخر منصوبا". الكافي (١٦٠).

(٧) الغيث (١٤٣/٢).

قال التبريزي: "فإذا كان مع المرفوع أو المجرور منصوب سمي إصرافا هكذا ذكره أبو العلاء في قوله: (بنيت على الإيطاء سالمة من الإقواء والإكفاء والإصراف) وقال: الإصراف إقواء بالنصب كقوله:

أطعمتُ جابان حتى اشتد مَغرِضُهُ...وكاد ينقَدُّ لولا أنه طافا

فقل لجابانَ يتركنا لِطَيَّتِهِ...نوم الضُّحَى بَعدَ نَومِ الليلِ إسرافُ

والخليل لا يجيز هذا ولا أصحابه والمفضل الضبي الكوفي ذكره". الكافي في العروض والقوافي (١٦٠-١٦١).

قَالَ: **أَقُولُ: ذَكَرَ هَذَا الكَلاَمَ عَقِيبَ حِكَايَةٍ اتَّفَقَت لِلِيَزِيدِيِّ**[١] **مَعَ الكِسَائِيِّ، وَصُورَتُهَا: "أَنَّ اليَزِيدِيَّ سَأَلَ الكِسَائِيَّ بِحَضرَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ، وَيَحيَى بن خَالِدٍ البَرمَكِيِّ عَن قَولِ الشَّاعِرِ: [مجزوء الرمل]**

مَا رَأَينَا خَرَباً[٢] **نَقَّـــرَ عَنهُ**[٣] **البَيضَ صَقرُ**[٤]

لاَ يَكُونُ العَيرُ مُهرًا لاَ يَكُونُ؛ المُهرُ مُهرُ

فَقَالَ الكِسَائِيُّ: يَجِبُ أَن يَكُونَ مُهرٌ مَنصُوبًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (كَانَ)، فَفِي البَيتِ عَلَى هَذَا التَّقدِيرِ إِقوَاءٌ، فَقَالَ اليَزِيدِيُّ: الشِّعرُ صَوَابٌ؛ لأَنَّ الكَلاَمَ تَمَّ[٥] **عِندَ قَولِهِ (لاَ يَكُونُ) الثَّانِيَةِ، وَهِيَ مُؤَكِّدَةٌ لِلأُولَى، ثُمَّ استَأنَفَ**[٦] **الكَلاَمَ فَقَالَ: المُهرُ مُهرُ، وَضَرَبَ**[٧] **بِقَلَنسُوَتِهِ الأَرضَ، وَقَالَ: أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ، فَقَالَ لَهُ يَحيَى: أَتَكتَنِي**[٨] **بِحَضرَةِ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ؟! وَاللهِ إِنَّ خَطَأَ الكِسَائِيِّ مَعَ حُسنِ أَدَبِهِ لأَحسَنُ مِن صَوَابِكَ مَعَ سُوءِ أَدَبِكَ، فَقَالَ اليَزِيدِيُّ: إِنَّ حَلاَوَةَ الظَّفَرِ أَذهَبَت عَنِّي التَّحَفُّظَ"**[٩].

---

(١) هو: يحيى بن المبارك بن المغيرة،أبو محمد العدوي المقرئ النحوي، أحد القراء الأربعة عشر، عرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري خال المهدي فكان يؤدب ولده، من مؤلفاته: النوادر في اللغة، والمقصور والمدود، ومختصر في النحو. توفي سنة (٢٠٢هــ).

انظر: تاريخ بغداد ١٤٦/١٤، سير أعلام النبلاء ٥٦٢/٩، غاية النهاية ٣٧٥/٢، النجوم الزاهرة ١٣٧/٢، الأعلام ١٦٣/٨.

(٢) في (ز): خبرنا، وفي (الغيث المسجم): قط خربا.

والخَرَب: ذكر الحباري. قال ابن منظور في اللسان (خرب) (٣٧/٥): "والخَرَبُ ذكَر الحُبارَى وقيل هو الحُبارَى كُلُّها". يقول: لا يحاول الصقر استخراج صقر من بيضة الحبارى.

(٣) في (ش): عند.

(٤) في (ش): سقر.

(٥) ليست في (ب).

(٦) (ش): استأذن.

(٧) أي اليزيدي.

(٨) في (ب): أيكلتني.

(٩) انظر الحكاية في: الغيث (١٤٣/٢)، ومجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وزارة الارشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢، (٢٥٥)، وياقوت الحموي،

قُلتُ: فَأَرَادَ الصَّفَدِيُّ مُشَارَكَةَ اليَزِيدِيِّ فِي تَخطِئَةِ الكِسَائِيِّ بِوَجهٍ آخَرَ، وَالاستِدرَاكَ(١) **عَلَيهِ فِي كَونِهِ لَم يُخَطِّئهُ بِذَلِكَ الوَجهِ، وَهُوَ مَا أَورَدَهُ فِي الكِتَابِ، فَانظُر جُرأَةَ**(٢) **هَذَا الرَّجُلِ وَإِقدَامَهُ عَلَى تَخطِئَةِ إِمَامٍ عَظِيمِ المِقدَارِ نَبِيهِ الذِّكرِ بِشَيءٍ وَجَدَهُ فِي بَعضِ كُتُبِ المُتَأَخِّرِينَ مِن عُلَمَاءِ القَوَافِي، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنهُم**(٣) **يُعَرِّفُ الإِقوَاءَ بِأَنَّهُ اختِلَافُ حَرَكَةِ الرَّوِيِّ، فَيَدخُلُ [فِي]**(٤) **ذَلِكَ اختِلَافُهُمَا بِالفَتحِ مَعَ الضَّمِّ أَوِ الكَسرِ، وَقَد قَالَ ابنُ جِنِّي: "الفَتحُ فِيهِ قَبِيحٌ جِدًّا"**(٥)**، يَعنِي: اجتِمَاعَ الفَتحِ فِي الإِقوَاءِ مَعَ الضَّمِّ أَوِ الكَسرِ، فَإِن**(٦) **كَانَ بَعضُهُم يَخُصُّ**(٧) **هَذَا بِاسمِ الإِصرَافِ؛ فَهَذَا لَيسَ بِمُوجِبٍ لِتَخطِئَةِ الكِسَائِيِّ أَصلاً، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ**(٨). انتَهَى كَلَامُهُ.

قُلتُ: قَدِ اعتَرَفَ هَذَا المُتَعَقِّبُ بِالصَّوَابِ، وَلَم يَقَع لَهُ بِمَا نَهَى عَنه اجتنابٌ، فَمَا أحقَّه بِقَولِ أَبِي الأَسوَدِ الدُّؤَلِيِّ(٩): [الكامل]

لَا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثلَهُ ... عَارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعَلتَ عَظِيمُ(١)

معجم الأدباء، (١٣/١٧٨)، وعبد الملك بن حسين العاصمي المكي (ت١١١١هـ)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي للعصامي، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩، ١٩٩٨، (٣/٤١٧).

(١) في (الأزهريتين): والإعتذارات

(٢) في (نزول الغيث): إلى جراءة

(٣) كالجواليقي في شرح أدب الكاتب (٣٣٢).

(٤) زيادة من (التركيتين) و(نزول الغيث).

(٥) انظر: ابن جني، مختصر القوافي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، توزيع دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٥، ١٩٧٥، (٣٢).

(٦) في (ص) و(نزول الغيث): وإن.

(٧) في (الأزهريتين): خص.

(٨) نزول الغيث (٤١٨ – ٤٢٠).

(٩) هو: أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي، واضع علم النحو، كان معدودا في الفقهاء والشعراء والمحدثين. توفي سنة (٦٩هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٨١، الأعلام ٣/٢٣٦.

فَإِذَا كَانَ قَد عَابَ عَلَى الصَّفَدِيِّ تَخطِئَة الكِسَائِيِّ -مَعَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الإِقوَاءِ هُوَ الطَّرِيقَةُ الجَادَّةُ، وَأَرشَدَهُ إِلَى أَنَّهُ كَانَ يَنبَغِي أَن لَا يُخَطِّئَهُ بِحَملِ كَلَامِهِ عَلَى مَا يَقتَضِي التَّصحِيحَ، وَلَو عَلَى طَرِيقِهِمَا، وَإِن لَم تَكُن مَشهُورَةً سَدًّا لِذَرِيعَتِهِ، وَصَونًا[٢] لِتَخطِئَتِهِ-، فَكَيفَ لاَ يَفعَلُ هُوَ مِثلَ ذَلِكَ مَعَهُ؟! لاَ يُقَالُ الفَرقُ تَفَاوتُ[٣] المَقَامَاتِ؛ لأَنَّ شَرَفَ العِلمِ فِي الغَايَاتِ بِالنِّسبَةِ إِلَيهِ مَرعِيَّةٌ، وَإِن تَفَاوَتَ النَّاسُ فِيهِ، فَمَطلُوبُ الشَّرعِ[٤] فِي النَّاسِ الإِحسَانُ، وَإِلاَّ فَكَمَا تَدِينُ تُدَانُ[٥]، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨، ١٩٩٨، (٤٠٤).

(٢) في (ب): وصوانا.

(٣) في (ب): مفاوت وفي (ص): بتفاوت وفي (الأزهريتين) و(ش): متفاوت.

(٤) في (ش): بالشرع.

(٥) هذا اقتباس من حديث: ((البرُّ لا يَبلَى، والإثم لا يُنسى، والديان لا ينام ، فكن كما شئت، كما تَدين تُدان)). قال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" (٤/ ٧٧): ضعيف. أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٧٩) وابن الجوزي في "ذم الهوى" (٢١٠) من طريق عبد الرزاق قال: أنبأنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، من أجل أن أبا قلابة - واسمه عبد الله بن زيد الجرمي - تابعي وقد أرسله. وله علة أخرى وهي الوقف، فقال عبد الله بن أحمد في "الزهد" (١٤٢): حدثنا أبي: حدثنا عبد الرزاق بإسناده عن أبي قلابة قال: قال أبو الدرداء: البر لا يبلى ... إلخ.

ورواه المروزي في "زوائد الزهد" (١١٥٥) من طريق عبد الله بن مرة قال: قال أبو الدرداء ... فذكره موقوفا عليه.

وهذا صورته صورة المنقطع، ولذلك قال المناوي: "وهو منقطع مع وقفه".

وقال: "ورواه أبو نعيم والديلمي مسندا عن ابن عمر رفعه، وفيه محمد بن عبد الملك الأنصاري ضعيف، وحينئذ، فاقتصار المصنف على رواية إرساله قصور، أو تقصير".

قلت: أخرجه الديلمي (٢ /١ /١٩) من طريق مُكرم بن عبد الرحمن الجوزجاني عن محمد بن عبد الملك عن نافع عن ابن عمر به.

و مكرم هذا لم أجد له ترجمة.

ومحمد بن عبد الملك أسوأ حالا مما ذكر المناوي، فقد قال فيه الإمام أحمد: "يضع الحديث". و قال الحاكم: "روى عن نافع و ابن المنكدر الموضوعات".

قَالَ الشَّيَخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّقَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

أُعَلِّلُ النَّفسَ بالآمَالِ أرقُبُهَا مَا أضيَقَ العَيشَ لولَا فُسحَةُ الأمَلِ(١)

(لَولَا): حَرفٌ يَمتَنِعُ بهَا الشَّيءُ لامتِنَاع غيرهِ، وَهِيَ هُنَا امتِنَاعِيَّة(٢)**.**

قَالَ: **أقُولُ: قولُهُ: "لامتِنَاع غَيرِهِ" سَهوٌ ظَاهِرٌ، صَوَابُهُ لِوُجُودِ غَيرِهِ؛ إذ (لَولاَ) الامتِنَاعِيَّةُ هِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى جُملَةٍ اسمِيَّةٍ فَفِعلِيَّةٍ**(٣) **لِتَربط امتِنَاعَ مَضمُونِ الثَّانِيَةِ لِوُجُودِ**(٤) **مَضمُونِ الأُولَى، نَحوَ: لَولاَ**(٥) **زَيدٌ لأكرَمتُكَ، أي: امتَنَعَ الإكرَامُ لِوُجُودِ زَيدٍ، وَأَمَّا قَولُهُ عَلَيهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: ((لَولاَ أن أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرتُهُم بِالسِّوَاكِ عِندَ كُلِّ صَلاَةٍ))**(٦)**، فَظَاهِرُ الوُرُودِ عَلَى كَلاَمِ الجَمَاعَةِ؛ إذ مُقتَضَاهُ: امتِنَاعُ الأمرِ لِوُجُودِ المَشَقَّةِ، وَالوَاقِعُ يُخَالِفُهُ**(٧) **، فَإِنَّ المَشَقَّةَ مُنتَفِيَةٌ**(٨) **وَالأمرُ مَوجُودٌ، وَجَوَابُهُ أَنَّ التَّقدِيرَ: لَولاَ مَخَافَةُ المَشَقَّةِ لأَمَرتُهُم أمرَ إِيجَابٍ**(٩)**، فَأَمرُ الإِيجَابِ مُمتَنِعٌ وَخَوفُ المَشَقَّةِ مَوجُودٌ**(١٠). انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَيسَ فِي هَذَا كَبِيرُ أمرٍ؛ إذ لَم تَقَعِ العِصمَةُ مِنَ السَّهوِ لِبَشَرٍ قَطُّ عَلَى الصَّحِيحِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ 5 6 7 8 9 : ; ﴾ [طه: ١١٥]. وَيَجُوزُ أن يَكُونَ سَبَقَ قَلَمٍ مِنهُ، أو

---

(١) الديوان (٣٠٦). وفي (الأزهريتين): الأجل.

(٢) الغيث (١٥٢/٢).

(٣) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): فعلية، وفي (التركيتين): أو فعلية.

(٤) في (نزول الغيث): بوجود، وجملة "مضمون الثانية لوجود" ساقطة من (ش).

(٥) "لولا" ساقطة من (ب).

(٦) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصائم حديث رقم (٢٧)، (٢٣٤/٧). وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب السواك حديث رقم (٢٥٢) (٢٢٠/١).

(٧) في (نزول الغيث): والواقع خلاف ذلك.

(٨) في (الأزهريتين): منفية.

(٩) قال ابن هشام في المغني (٣٥٩): " لولا على أربعة أوجه: أحدها أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو لولا زيد لأكرمتك أي لولا زيد موجود فأما قوله عليه الصلاة و السلام ((لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)) فالتقدير لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم أي أمر إيجاب وإلا لانعكس معناها إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر...".

(١٠) نزول الغيث (٤٢١ – ٤٢٢).

مِن غَيرِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ لَا يَجهَلُ الفَرقَ بَينَ (لو) وَ(لولَا)[(١)]، وقَد يَختَلِطُ ذَلِكَ سَهوًا فَالخَطبُ هَيِّنٌ، وَأَمَّا قَولُهُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((لستُ أنسَى ولَكِن أُنَسَّى))[(٢)]، فَمَعنَاهُ -وَاللهُ أعلَمُ- أنَّ ذَاتَهُ الشَّرِيفَةَ لَيسَت مِن شَأنِهَا النِّسيَانُ لِكَمَالِهَا وَعَدَمِ تَشَاغُلِهَا بِالأُمُورِ الدُّنيَوِيَّةِ، فَلَيسَ نِسيَانُهُ كَنِسيَانِ غَيرِهِ مِن كَونِ مَنسَاتِهِ[(٣)] مِنَ التَّشَاغُلِ وَالخَطَرَاتِ النَّفسَانِيَّةِ، بَل مُرَادُهُ [أَنَّ][(٤)] ذَاتَهُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ

---

(١) قال ابن فارس: "(لو) تدل على امِتناع الشيء لامتناع غيره، تقول: (لو حَضَرَ زيدٌ لحضرت) فامتنع جواب الشرط لامتناع فعل الشرط.

وأمّا (لولا) فإنها تدل على امتناع الشيء لوجود غيره. –أي امتنع جواب الشرط لوجود الاسم- تقول: (لولا زيدٌ لضربتك) فإنما امتنعت من ضربه لأجل زيد. أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا (ت٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، (٢٥٢-٢٥٤)، وانظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، (٢٧٢-٢٧٧). بتصرف.

(٢) رواية الحديث " أما إنِّي لا أنسى، و لكنْ أُنَسَّى لأَشْرَِّعَ " .

قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢١٨/١):" باطل لا أصل له. وقد أورده بهذا اللفظ الغزالي في "الإحياء" (٣٨/٤) مجزوما بنسبته إليه ﷺ فقال العراقي في " تخريجه " :

"ذكره مالك بلاغا بغير إسناد، وقال ابن عبد البر: لا يوجد في "الموطأ" إلا مرسلا لا إسناد له، وكذا قال حمزة الكناني: إنه لم يرد من غير طريق مالك. وقال أبو طاهر الأنماطي: وقد طال بحثي عنه وسؤالي عنه للأئمة والحفاظ، فلم أظفر به، ولا سمعت عن أحد أنه ظفر به. قال: وادَّعى بعض طلبة الحديث أنه وقع له مسندا".

قلت: فالعجب من ابن عبد البر كيف يورد الحديث في "التمهيد" جازما بنسبته إلى النبي ﷺ في غير موضع منه، فانظر (١٠٠/١ و٥ /١٠٨ و١٨٤/١٠) ؟ !.

والحديث في "الموطأ " (١٦١/١) عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : "إني لأنسى أو أُنَسَّى لأسن".

فقول المعلق على "زاد المعاد" (٢٨٦/١) : "وإسناده منقطع"؛ ليس بصحيح بداهة؛ لأنه كما ترى بلاغ لا إسناد له، ولذلك قال الحافظ فيما نقل الزرقاني في "شرح الموطأ" (٢٠٥/١) : لا أصل له .

وظاهر الحديث أنه ﷺ لا ينسى بباعث البشرية، وإنما ينسيه الله ليشرع، وعلى هذا فهو مخالف لما ثبت في "الصحيحين" وغيرهما من حديث ابن مسعود مرفوعا:

((إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكّروني)).

ولاينافي هذا أن يترتب على نسيانه ﷺ حِكَم و فوائد من البيان والتعليم، والقصد أنه لايجوز نفي النسيان الذي هو من طبيعة البشر عنه ﷺ لهذا الحديث الباطل! لمعارضته لهذا الحديث الصحيح".

(٣) في (الأزهريتين): منشئه، وفي (ش) و(التركيتين) : منشايه.

(٤) زيادة من (الأزهريتين).

وَالسَّلَامُ بَالِغَةٌ الغَايَاتِ الإِلَــهِيَّة، وَإِنَّمَا يَفعَلُ اللهُ بِهِ ذَلِكَ لِمَصلَحَةِ التَّشرِيعِ لِلأُمَّةِ فَبيَّن[١] أَنَّ النِّسيَانَ و[٢] الخَوفَ وَمَا شَاكَلَهُمَا مِنَ الأُمُورِ الجِبِلِّيَّةِ لِلبَشَرِ، وَاللهُ يَختَصُّ بِرَحمَتِهِ مَن يَشَاءُ، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): فتبين.

(٢) في (ب): في الخوف.

قَالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ فِي أَثْنَاءِ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ:**

لَم أرتَض العَيشَ وَالأيَّامُ مُقبلَةٌ فَكَيفَ أرضَى وَقَد وَلَّت عَلَى عَجَلِ[١]

الفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَى كَيفَ جَوَابٌ لِلنَّفي[٢]**.**

قَالَ: **أَقُولُ: كَأَنَّهُ سَمِعَ النُّحَاة يَقُولُونَ: يُنصَبُ الفِعلُ المُقتَرِنُ بِالفَاءِ إذَا وَقَعَ جَوَابًا لأحَدِ الأمُور**[٣] **السِّتَّةِ، أو السَّبعَةِ [وَيَعُدُّونَ منِهَا النَّفيَ]**[٤]**، وَيُمَثِّلُونَ لَهُ بِقَولِكَ: (مَا تَأتِينَا فَتُحَدِّثَنَا) وَيَقُولُونَ: مَعنَاهُ عَلَى أحَدِ الوَجهَين: مَا تَأتِينَا فَكَيفَ تُحَدِّثُنَا، فَاعتَقَدَ هَذَا المُصَنِّفُ أنَّ الفَاءَ إذَا وَقَعَت بَعدَ النَّفي كَانَت لِلجَوَاب، فَأخطأَ مِن وَجهَين:**

الأوَّلُ: أنَّهُ جَعَلَ الفَاءَ نَفسَهَا جَوَابًا لِلنَّفي، وَذَلِكَ غَيرُ صَحِيحٍ؛ إذِ الجَوَابُ – إن سُلِّمَ إطلاَقُهُ- إنَّمَا[٥] **يُطلَقُ عَلَى مَا فِي خَبَرِ الفَاءِ بَعدَ أحَدِ تِلكَ**[٦] **الأمُور لاَ عَلَى نَفسِ الفَاءِ؛ إذ هِيَ لِلعَطفِ.**

الثَّانِي: أنَّ الجَوَابَ إنَّمَا يُطلَقُ عَلَى مَا بَعدَ الفَاءِ الوَاقِعَةِ بَعدَ النَّفي مَثَلاً؛ إذَا[٧] **كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا فِعلاً مَنصُوبًا، وَمَا نَحنُ فِيهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ**[٨]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: الذي سَمِعنَاهُ مِن أفوَاهِ الرِّجَالِ أنَّ النَّحوِيَّ الكَامِلَ إذَا وَرَدَ عَلَيهِ تَركِيبٌ ظَاهِرُهُ الفَسَادُ رَدَّهُ إلَى القَوَاعِدِ بِقَصدٍ وَاعتِمَادٍ؛ لِيَظهَرَ رُسُوخُ قَدَمِهِ فِي الفَنِّ، وَيُحسَنَ بِهِ فِي دِينِهِ الظَّنُّ، وَهَذَا المُصَنِّفُ عَلَى العَكسِ مِن هَذَا المَنصِبِ، أو العُذرُ لَهُ أنَّهُ عَلَى هَذَا مُتَعَصِّبٌ، وَكَثِيرًا مَا

---

(١) الديوان (٣٠٦)، وفي (ش): منقلبة مكان مقبلة.

(٢) الغيث (١٧٢/٢). لم أجد هذا الكلام في الغيث.

(٣) في (نزول الغيث): لأحد تلك الأمور.

عدها البصريون ثمانية وهي في الطلب وهو يشمل: "الأمر، والنهى، والدعاء، والاستفهام، والنفي، والعرض، والتحضيض، والتمنى، وزاد الكوفيون الترجي". همع الهوامع (١١٨/٤-١٢٣)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١١٥/٢).

(٤) زيادة من نزول الغيث.

(٥) في (نزول الغيث): فإنما.

(٦) (ش): أخذ ذلك، (الأزهريتين): أخذ تلك، وفي (ب): ذلك مكان تلك.

(٧) في (ش): إذ، وفي (الأزهريتين): (فكان) مكان (إذ).

(٨) نزول الغيث (٤٢٣ – ٤٢٤).

تُطلِقُ[(١)] النُّحَاةُ هَذَا الإِطلَاقَ فَيَقُولُونَ: (وَالفَاءُ): جَوَابُ الشَّرطِ، أو جَوَابُ النَّفي، فيما يشبه[(٢)] ذَلِكَ، وَمُرَادُهُم مَافِي حَيِّزِ[(٣)] الفَاءِ؛ إذ مِنَ المَعلُومِ أَنَّ الفَاءَ –مُجَرَّدَةً- لَا تُفِيدُ شَيئًا، وَهَذَا لَا يَشُكُّ فِيهِ عَاقِلٌ، فَضلًا عَمَّن لَهُ أدنَى مَعرِفَةٍ بِأَسَالِيبِ الكَلَامِ، هَذَا هُوَ الجَوَابُ عَن أَحَدِ وَجهَي التَّخطِئَةِ، وَقَد تَقَدَّمَ مِثلُهُ[(٤)].

وَأَمَّا الجَوَابُ عَنِ الثَّانِي: فَيُقَدَّرُ فِعلٌ عَلَى وَجهٍ يَصِحُّ، هَذَا عَلَى تَقدِيرِ وُقُوعِ هَذِهِ العِبَارَةِ مِنَ الصَّلَاحِ الصَّفَدِيِّ، وَاستَبعَدتُ وُقُوعَ ذَلِكَ مِنهُ بِمَا ذَكَرَ فِي الكَلَامِ عَلَى إِعرَابِ هَذَا البَيتِ مِن أَنَّ جُملَةَ: **(وَالأَيَّامُ مُقبِلَةٌ) "فِي مَوضِعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ كَأَنَّهُ قَالَ: (لَم أَرتَضِ العَيشَ فِي حَالَةِ إِقبَالِ الأَيَّامِ، فَكَيفَ أَرتَضِيهَا وَهِيَ مُدبِرَةٌ بِسُرعَةٍ)"**[(٥)]، ثُمَّ قَالَ: **"(وَكَيفَ): اسمٌ مَبنِيٌّ عَلَى الفَتحِ"**[(٦)]، ثُمَّ أَخَذَ يَستَدِلُّ عَلَى اسمِيَّتِهِ[(٧)]، وَلَم أَرَ فِي هَذِهِ النُّسخَةِ لَفظَ: "وَالفَاءُ جَوَابٌ لِلنَّفيِ"[(٨)] فَأَورَثَنِي ذَلِكَ شُبهَةً[(٩)]، وَقُلتُ: لَعَلَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِن زِيَادَاتِ النُّسَّاخِ؛ لِأَنَّهُ خُصُوصًا تَكَلَّمَ فِي هَذَا المَحَلِّ بِكَلَامٍ جَزلٍ حَسَنٍ لِذَوِي الأَذوَاقِ السَّلِيمَةِ وَالقَرَائِحِ المُستَقِيمَةِ وَالنَّقلِ الوَافِي وَالمَعنَى الشَّافِي مَعَ تَجَرُّدِ هَذِهِ النُّسخَةِ مِن هَذَا[(١٠)] اللَّفظِ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ مُنصِفًا.

---

(١) في (ب) و(الأزهريتين): يطلق.

(٢) في (ب) و(الأزهريتين) و(ش): فِيهَا نِسبَةٌ.

(٣) في (ب) و(ش) و(ص): خبر.

(٤) في الكلام على بيت: (فإن جنحت إليه فاتخذ نفقا). انظر صفحة (٢٧٧)

(٥) الغيث المسجم (١٧٢/٢). ولفظ " فَكَيفَ أَرتَضِيهَا وَهِيَ مُدبِرَةٌ بِسُرعَةٍ" لم أجده في الغيث.

(٦) الغيث المسجم (١٧٢/٢).

(٧) قال: "والدليل على أنه اسم أنه يدخله حرف الجر . قالوا على كيف تبيع الأحمرين، وإنما بني لأنه شابه الحرف شبها معنويا لأن معناه الإستفهام ..." .

(٨) نعم هذا اللفظ لم أجده في الغيث.

(٩) في (التركيتين): مشقة.

(١٠) ساقطة من (ش).

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّقَدِيُّ: وَإِنَّمَا كُتِبَ[(١)] (أرضَى) باليَاءِ؛ لأنَّه مِن (رَضِيتُ)[(٢)].**

قَالَ: **أقُولُ: فِي هَذَا مِنَ[(٣)] الخَطأِ[(٤)] مَا تَقَدَّمَ قرِيبًا فِي مَسألَةِ الخَطِّ السَّابِقَة[(٥)] وَفِيهِ مِنَ[(٦)] المُنَاقشَةِ مِن وَجهِ آخَرَ[(٧)]، وَهُوَ دَعوَاهُ أنَّ (أرضَى)[(٨)] يَائِيٌّ، وَإِنَّمَا هُوَ وَاوِيٌّ، وأصلُهُ: (رَضِوَ)؛ لأنَّهُ مِنَ (الرِّضوَان)؛ فقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً لِوُقُوعِهَا بَعدَ كَسرَةٍ لَازِمَةٍ[(٩)]**. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: الحُكمُ: الكِتَابَةُ باليَاءِ، وَالنَّظَرُ فِي التَّعلِيلِ، قَالَ فِي (الصِّحَاح): "وَإِنَّمَا قَالُوا: رَضِيتُ عَنهُ رِضًى وَإِن كَانَ مِنَ الوَاوِ، كَمَا قَالُوا شَبِعَ شِبَعًا". قَالَ: "وَرِضًى مَقصُورٌ، وَهُوَ [مَصدَرٌ][(١٠)] مَحضٌ، وَالِاسمُ الرِّضَاءُ مَمدُودٌ[(١١)] عَنِ الأخفَشِ[(١٢)]، وَسَمِعَ الكِسَائِيُّ: رِضوَانٌ، وَحِمَوانٌ[(١٣)] فِي تَثنِيَةِ: الرِّضَا وَالحِمَا. قَالَ: "وَالوَجهُ حِمَيَانِ ورِضَيَانِ. وَمِنَ العَرَبِ مَن يَقُولُهُمَا

---

(١) في (ب): كنت. وهو تحريف، و(ش)، و(الأزهريتين)، و(تح القهوجي): كتبت.

(٢) الغيث (١٧٢/٢).

(٣) مكان حرف الجر بياض في (ب).

(٤) في (ب): الحط.

(٥) انظر ص (٣١١).

(٦) (من) ليست في نزول الغيث.

(٧) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): الجر.

(٨) في (أ) و(ب) و(التركيتين): رضي. وما أثبت من سائر النسخ.

(٩) نزول الغيث (٤٢٤).

(١٠) زيادة من الصحاح. (٣١٤/٦).

(١١) في (الأزهريتين): ممدوح.

(١٢) هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن البلخي البصري، إمام النحو، المعروف بالأوسط، تلميذ سيبويه، المتوفى سنة ٢١٥، له من الكتب "معاني القرآن" و"الواحد والجمع في القرآن". سير أعلام النبلاء (٢٠٦/١٠)، وبغية الوعاة (٥٩٠/١).

(١٣) في (ش): ورحموان.

باليَاءِ عَلَى الأَصلِ"[١] كَذَا فِي (الصِّحَاحِ). وَقَالَ الجَارَبُردِيُّ[٢]: "وَالأَصلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَن تُكتَبَ بِصُورَةِ لَفظِهَا[٣] بِتَقدِيرِ الابتِدَاءِ بها[٤]، وَالوَقفِ عَلَيهَا"[٥]، فَقَولُهُ: **"لأَنَّهُ مِن رَضِيتُ"** يَعنِي مِن مَادَّتِهِ صُورَةَ (رَضِيتُ)، لَا مِن جِهَةِ المَأخَذِ الاشتِقَاقِيِّ؛ لأَنَّ الإِعلَالَ لَازِمٌ عَلَى كِلَا المَذهَبَينِ، سَوَاءٌ كَانَ مَأخُوذًا مِنَ الفِعلِ أَو مِنَ المَصدَرِ، وَقَد تَقَدَّمَ لِهَذَا المُعتَرِضِ في مِثلِ هَذَا عِدَّةُ مَوَاضِعَ، وَقَد جَرَت عَادَةُ مُحَقِّقِي[٦] أهلِ التَّألِيفِ الحَوَالَة[٧] عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَنبِيهًا عَلَيهِ، وَهَذَا المُعتَرِضُ لَزِمَ التَّكرَارَ، وَخَرَجَ عَنِ الاعتِبَارِ، وَالأَمرُ فِي مِثلِ هَذَا سَهلٌ، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) الصحاح (٣١٤/٦).

(٢) هو: أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي: فقيه شافعي. اشتهر وتوفي في تبريز. له من الكتب: "شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه" و"شرح الحاوي الصغير" و"شرح شافية ابن الحاجب". توفي سنة ٧٤٦هـ.

(٣) في (ش): لفظ.

(٤) "بها" ليست في سائر النسخ .

(٥) أحمد بن الحسن الجاربردي، شرح شافية ابن الحاجب من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤، ١٩٨٤، (٣٧٣/١).

(٦) في (ب): محتفي

(٧) في (ب): والحوالة.

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَالدُّنيَا قد يُقالُ لَهَا شَابَّةٌ وَعَجُوزٌ، بِمَعنًى يَتَعَلَّقُ بِذَاتِهَا**[١]**، وَبِمَعنًى يَتَعَلَّقُ بِغَيرِهَا؛ الأَوَّلُ وَهُوَ حَقِيقَةٌ أَنَّها مِن**[٢] **أَوَّلِ وُجُودِ هَذَا النَّوعِ الإِنسَانِيِّ إِلَى أَيَّامِ**[٣] **إِبرَاهِيمَ -عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ- تَقرِيبًا تُسَمَّى الدُّنيَا شَابَّةً، وَفِيمَا بَعدَ ذَلِكَ إِلَى أَوَانِ بِعثَةِ نَبِيِّنَا ﷺ [تُسَمَّى]**[٤] **كَهلَةً**[٥]**، وَمِن**[٦] **بَعدِ ذَلِكَ**[٧] **إِلَى يَومِ القِيَامَةِ تُسَمَّى: عَجُوزًا**[٨]**.**

قَالَ: **أَقُولُ: هَكَذَا يَكُونُ الأُدَبَاءُ العَارِفُونَ بِلُغَةِ العَرَبِ المُحتَكِمُونَ**[٩] **لِمَعنَى الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ**[١٠]**! هَل هَذَا إِلاَّ هَوَسٌ**[١١] **وَهَذَيَانٌ ؟! وَقَد** [١٢] **صَرَّحَ الأَئِمَّةُ بِأَنَّ الشَّبَابَ -حَقِيقَةً- عِبَارَةٌ عَن كَونِ الحَيَوَانِ فِي زَمَانٍ تَكُونُ فِيهِ حَرَارَتُهُ الغَرِيزِيَّةُ مَشبُوبَةً؛ أَي: قَوِيَّةً مُشتَعِلَةً، وَعَبَّرَ عَنهُ بَعضُ اللُّغَوِيِّينَ بِأَن قَالَ: "[الشَّبَابُ]**[١٣]**: حداثةُ السِّنِّ"**[١٤]**، وَمَعلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا**

---

(١) أضاف في (ب): "وبمعنى يتعلق بعبراتها".

(٢) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): بين.

(٣) (ش): زمان أيام.

(٤) هذه الزيادة من (التركيتين) و(الغيث المسجم).

(٥) في الغيث: (مكتهلة). وفي (ك): عجوز.

(٦) "قلت: ومن ..." في (الأزهريتين) و(ب) و(ش) و(ك).

(٧) سقطت عبارة: "كهلة ومن بعد ذلك" من (ب).

(٨) الغيث (١٧٣/٢ – ١٧٤). ومن قوله "تسمى كهلة.... إلى عجوزا" ساقط من (ف).

(٩) وفي (ص): المتحكمون بمعنى، وفي (ف): المحتكمون بمعنى.

(١٠) في (ب): والمحتار.

(١١) في (ب): " إلا هو سهو" و(الأزهريتين): هوش.

(١٢) اتفقت جميع النسخ على أنها بالواو والأفضل حذفها كما وردت في النزول.

(١٣) زيادة من نزول الغيث.

(١٤) قال ابن منظور في اللسان: (شبب) (١٠/٨): "الشباب: الفتاء والحداثة". وقال الجوهري في الصحاح (شبب) (٢٢٧/١): "الشباب: الحداثة، وكذلك الشبيبة، وهو خلاف الشيب"، وقال أساس البلاغة (شبب) (٣١٩): "لقيته في شباب النهار، وقدم في شباب الشهر". ولم يذكره في المجاز، وقال الجياني: "الشباب: حداثة السن وأول النهار. محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، إكمال الأعلام بتثليث الكلام، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، الناشر جامعة أم القري، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، (٣٢٥/٢)، وقال القاموس المحيط (شبب) (٨٧٥): "الشباب: جمع شاب وأول الشيء".

يَكُونُ فِي الحَيَوَانِ، وَكَذَا[١] الكَهلُ وَالشَّيخُ وَالعَجُوزُ مِنَ الصِّفَاتِ التي لاَ تُطلَقُ [حَقِيقةً][٢] إلاَّ عَلَى حَيَوَانٍ[٣]، فَكَيفَ يَرضَى عَاقِلٌ لِنَفسِهِ بِأن يَقُولَ: الدُّنيَا مِن أوَّلِ وُجُودِ النَّوعِ الإِنسَانِيِّ... إلَى آخِرِهِ، وَيُسَطِّرَ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ يُنقَلُ عَنهُ جِيلاً بَعدَ جِيلٍ؟![٤]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: مَا نَقَلَهُ هَذَا المُتَعَقِّبُ [عَنِ الأئِمَّةِ][٥] يُشبِهُ[٦] أن يَكُونَ تَفسِيرًا طَبِيعِيًّا يَعنِي: بِحَسَبِ الطَّبِيعَةِ؛ إذِ اللُّغَوِيُّ لاَ شُغلَ لَهُ بِمَعنَى الحَرَارَةِ الغرِيزِيَّةِ إلَّا مِن جِهَةِ المَدلُولِ الوَضعِيِّ، ثُمَّ قَولُهُ:" **تَكُونُ حَرَارَتُهُ الغَرِيزِيَّةُ مَشبُوبَةً بِمَعنَى: قَوِيَّةً مُشتَعِلَةً**"، فَالمَعنَى، حِينَئِذٍ، القُوَّةُ فِي لَفظِ المَشبُوبَةِ[٧]، نَعَم مَا نَقَلَهُ عَن بَعضِ اللُّغَوِيِّينَ مِن أنَّ الشَّبَابَ حَدَاثَةُ السِّنِّ مُمكِنٌ[٨]، إلاَّ أنَّ صَاحِبَ (الصِّحَاحِ) قَالَ: "وَالشَّبَابُ: الحَدَاثَةُ -ولَم يُقَيِّدهُ بِسِنٍّ ولَا بِغَيرِهِ- قَالَ: "وَكَذَلِكَ الشَّبِيبَةُ: ((وَيُقَالُ: أعيَيتَنِي مِن شُبَّ إلى دُبَّ))[٩] أي: مِن لَدُن شَبَبتُ إلَى أن دَبَبتُ عَلَى العَصَا"[١٠]، فَالزَّمَانُ لَازِمٌ عَقلِيٌّ غَيرُ مُنفَكٍّ[١١] عَن هَذَا اللَّفظِ؛ إذ لَا يُعقَلُ مَعنَاهُ بِدُونِهِ، وَإذَا كَانَ مَدلُولُ الشَّبَابِ هُوَ الحَدَاثَةَ مُطلَقًا -كَمَا قَالَهُ الجَوهَرِيُّ- فَكَيفَ يَتَوَجَّهُ الاعتِرَاضُ إذِ القُربُ مِنَ الابتِدَاءِ وَالتَّوَسُّطِ وَالانتِهَاءِ مُمكِنٌ، سَلَّمنَاهُ لَكِن لَا نُسَلِّمُ أنَّ قَولَهُ: "**حَقِيقَةٌ ومَجَازٌ**"، رَاجِعٌ إلَى التَّسمِيَةِ، بَل إلَى المَعنَى الذَّاتِيِّ

---

(١) في سائر النسخ: وكذلك.

(٢) زيادة من النسخ الأخرى ونزول الغيث.

(٣) في (ز): عجوز. و(ظ): جواز.

(٤) نزول الغيث (٤٢٥ – ٤٢٦).

(٥) زيادة من النسخ الباقية.

(٦) في (ب) و(ش): نسبة.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): الشبوبة.

(٨) في سائر النسخ: فممكن.

(٩) حاصل ضبط هذا المثل أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

إن حكيته قلتَ (من شُبَّ إلى دُبَّ) بالفتح. وإن جعلته اسما قلتَ (من شُبٍّ إلى دُبٍّ). ويجوز لك تنوينه من (شُبٍّ إلى دُبٍّ).

انظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة: (صرّ) (٢٠٠٣/٢)، وتاج العروس (٩٥/٣).

(١٠) انظر: الصحاح (٢٢٧/١-٢٢٨)، وفي (الأزهريتين): "شببت إلى دببت"، وجملة "على العصا" زيادة من الصحاح.

(١١) في (الأزهريتين): منقول، وفي (ش): منقل .

وَالخَارِجِيِّ، وَهُوَ قَولُهُ: **"بِمَعنًى يَتَعَلَّقُ بِذَاتِهَا، وَمَعنًى يَتَعَلَّقُ بِغَيرِهَا"** وَالتَّسمِيَةُ مَجَازٌ، وَهَذَا مُحتَمَلٌ[(١)]، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) في (ش): تحمل.

قَالَ الشَّيَخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

غَالَى بِنَفسِيَ عِرفَانِي بِقِيمَتِهَا   فَصُنتُها عَن رَخِيصِ القَدرِ مُبتَذَلِ(١)

(غَالَى): فَاعَلَ مِنَ المُغَالَاةِ؛ فَهُوَ فِعلٌ مَاضٍ، وَالمُفَاعَلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِن(٢) **اثنَينِ كَقَاتَلَ وَضَارَبَ وَخَاصَمَ، لَكِن قد تَقَعُ هَذِهِ الصِّيغَةُ لِغَيرِ**(٣) **تَكَافُؤٍ**(٤) **كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ H I ﴾** [البقرة: ٩] **وَالمُخَادَعَةُ مَمنُوعَةٌ مِن جَانِبِ الله تَعَالَى؛ فَهِيَ**(٥) **مِن جَانِبِ الخَلقِ لَا غَيرُ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَن قَرَأَ: ﴿يَخْدَعُونَ I ﴾ بِغَيرِ أَلِفٍ وَهُوَ حَمزَةُ**(٦) **وَالكِسَائِيُّ**(٧)**.**

قَالَ المُتَعَقِّبُ:(٨) **المُفَاعَلَةُ لاَ تَكُونُ إلاَّ مِنِ اثنَينِ، هَذَا فِي الغَالِبِ، وَقَد يَأتِي فِعلُهَا مُتَعَلِّقًا بِالوَاحِدِ، فَيَكُونُ بِمَعنَى فَعَلتُ نَحوَ: سَافرتُ**(٩)**، لَكِن إِذَا وَرَدَت صِيغَةٌ يُمكِنُ حَملُهَا عَلَى الغَالِبِ**

---

(١) الديوان (٣٠٦).

(٢) في الغيث: بين.

(٣) في (الأزهريتين): بغير.

(٤) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): مكابر.

(٥) جميع النسخ (فهو) وما أثبت من (الغيث).

(٦) هو: ابن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، أبو عمارة، التيمي، مولاهم، الكوفي، الزيات، شيخ القراء، حافظا للحديث، عالما بالفرائض. توفي سنة (١٥٦هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٩٠/٧)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١١١/١)، غاية النهاية (٢٦١/١)، الأعلام (٢٧٧/٢).

(٧) الغيث (١٧٨/٢).

هذه القراءة ليست لحمزة والكسائي بل الذي قرأها بغير ألف (يَخدَعُونَ) عبدالله بن مسعود وأبو حيوة ، وقرأ مورق العجلي (يُخَدِّعُونَ)..." انظر: الكشاف (٩٧/١)، ومفاتيح الغيب (٣٠٤/١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٩٩/١)، وروح المعاني للألوسي (١٩٨/١)، معجم القراءات القرآنية للدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم (١٦٨/١-١٧٠).

(٨) زاد في (ش) و(الأزهريتين): أقول.

(٩) انظر: الجصاص، أحكام القرآن، تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥، ١٩٩٤، (٤٦٦/٢)، رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥، (٩٩/١).

وَالقَلِيلِ، فَحَمْلُهَا عَلَى الغَالِبِ أولَى، وَفِي الآيَةِ الشَّرِيفَةِ يُمكِنُ حَمْلُهَا[(١)] عَلَى المُفَاعَلَةِ الغَالِبَةِ، مَعَ[(٢)] اعتِقَادِنَا أنَّ الخِدَاعَ مُمتَنِعٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وَتَقرِيرُ[(٣)] ذَلِكَ أن نَقُولَ: لاَ شَكَّ أنَّ[(٤)] أهلَ السُّنَّةِ تَعتَقِدُ[(٥)] استِحَالَةَ كَونِ اللهِ تَعَالَى مَخدُوعًا، وَيَمتَنِعُ[(٦)] أن يُنسَبَ الخِدَاعُ إلَيهِ؛ لِمَا يُوهِمُ ظَاهِرُهُ مِن أنَّهُ إنَّمَا يَكُونُ عَن[(٧)] عَجزٍ عَنِ المُكَافَحَةِ، وَإظهَارِ المَكتُومِ، هَذَا هُوَ المَعهُودُ[(٨)] مِنهُ فِي الإطلاَقِ[(٩)]، وَلَكِن[(١٠)] حَيثُ أطلَقَهُ[(١١)] اللهُ تَعَالَى مُقَابِلاً لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ خِدَاعِ المُنَافِقِينَ كَمُقَابَلَةِ[(١٢)] المَكرِ[(١٣)] بِمَكرِهِم، عَلِمنَا أنَّ المُرَادَ مِنهُ أنَّهُ فَعَلَ مَعَهُم فِعلاً سَمَّاهُ خِدَاعًا مُقَابَلَةً

---

(١) في النزول: حمل الصيغة.

(٢) في (ش): في.

(٣) في سائر النسخ: وتقدير.

(٤) في النزول: أنا.

(٥) في (التركيتين): يعتقدون، وفي النزول: نعتقد.

(٦) في (التركيتين): وممتنع، وفي النزول: ونمنع.

(٧) سقطت في (الأزهريتين).

(٨) في (ك): المفهوم.

(٩) جملة "منه في الاطلاق" ليست في (التركيتين).

(١٠) في (التركيتين): لكن.

(١١) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين): أطلق.

(١٢) في (ص): بمقابلة، وفي (التركيتين): الممكن، وفي (ش) و(الأزهريتين): لمقابلة، ولعله الصواب.

(١٣) ليست في (التركيتين).

وَمُشَاكَلَةً[١]، وَإلاَّ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى هَتكِ[٢] سِترِهِم[٣]، وَإنزَالِ العَذَابِ بِهِم رَأيَ العَينِ، وَكَذَلِكَ الخِدَاعُ المَنسُوبُ إلَيهِم عَلَى سَبِيلِ المَجَازِ حَيثُ[٤] تَظَاهَرُوا بِالإِيمَانِ وَهُم كَفَرَةٌ فَتَعَاطَوا أفعَالَ المُخَادِعِ عَلَى ظَنِّهِم، وَأَصدَقُ شَاهِدٍ عَلَى أَنَّهُ مَجَازٌ نَفيُهُ[٥] بِعَقِبِ إثبَاتِهِ فِي قَولِهِ تعالى : ﴿ L M N O P R ﴾ [البقرة: ٩]. فَفِي[٦] هَذِهِ [التَّتِمَّةِ][٧] نَفيُ احتِمَالِ الحَقِيقَةِ حَتَّى[٨] تَتَعَيَّنَ[٩] جِهَةَ المَجَازِ. وَمِمَّا عَدَّهُ الأُصُولِيُّونَ[١٠] مِن عَلاَمَاتِ المَجَازِ صِدقُ نَفيِهِ[١١]،

---

(١) المشاكلة: "هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا أوتقديرا". الايضاح (٣٩٥)، وخزانة الأدب لابن حجة (٥/٤).

يقول ابن كثير: "أن المكر والخداع والسخرية على وجه اللعب والعبث منتف عن الله، عز وجل، بالإجماع، وأما على وجه الانتقام والمقابلة بالعدل والمجازاة فلا يمتنع ذلك". تفسير القرآن العظيم (١٨٤/١).

وقال القرطبي: " وقال قوم: الخداع من الله والاستهزاء هو استدراجهم بدُرُور النعم الدنيوية عليهم، فالله سبحانه وتعالى يظهر لهم من الإحسان في الدنيا خلاف ما يغيب عنهم، ويستر عنهم من عذاب الآخرة، فيظنون أنه راض عنهم، وهو تعالى قد حتم عذابهم، فهذا على تأمل البشر كأنه استهزاء ومكر وخداع، ودل على هذا التأويل قوله ﷺ ((إذا رأيتم الله عزوجل يعطي العبد ما يحب وهو مقيم على معاصيه فإنما ذلك منه استدراج)).

ثم نزع بهذه الآية: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَبۡوَٰبَ كُلِّ شَيۡءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ فَإِذَا هُم مُّبۡلِسُونَ ﴿٤٤﴾ ! " # $ % ' ( ) (* + ﴾ [الأنعام:٤٤-٤٥]". الجامع لأحكام القرآن (٣١٦/١).

(٢) ليست في: (ب) و(التركيتين).

(٣) في (ب): مسترهم، وفي (التركيتين): تبتيرهم.

(٤) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين): حقيقة.

(٥) سقطت من (الأزهريتين).

(٦) (ش): فعلى.

(٧) في جميع النسخ: التسمية. وما أثبت من الكشاف وحاشية ابن المنير.

(٨) "حتى" ليست في (ك).

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): يتعين.

(١٠) في حاشية الكشاف: البيانيون. وقوله "ومما عده الأصوليون من علامات المجاز" ليس في (ف).

(١١) قال أمير الحاج في التقرير والتحبير: "وَصِحَّةُ النَّفيِ مُطلَقًا مِن عَلَامَاتِ المَجَازِ كَمَا أَنَّ عَدَمَ صِحَّتِهِ مِن عَلَامَاتِ الحَقِيقَةِ". أمير الحاج الحلبي، التقرير والتحبير شرح على التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية للسيواسي بن الهمام، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، منشورات محمد

هَكَذَا قَرَّرَهُ العَلاَّمَةُ قاضِي القُضَاةِ نَاصِرُ الدِّينِ بنُ المُنَيِّر[١] فِي هَذَا المَحَلِّ[٢]، فَتَأَمَّلهُ فَإِنَّهُ مِن نَفِيسِ الكَلاَمِ، وَقَد ذَكَرَ هَهُنَا فَائِدَةً لَم أَرَ بَأسًا بِالإِتيَانِ بِهَا[٣]، وَهِيَ أَنَّ الخَدعَ، وَالغُرُورَ، وَالكَيدَ، وَالمِحَالَ ، وَالمكرَ، وَالسِّحرَ، وَالخِبَّ[٤]، والحِيلَة، وَالغِيلَة، وَالتَّموِيهَ، وَالتَّدلِيسَ - أَخَوَاتٌ يَلتَقِينَ فِي الإِصَابَةِ[٥] بِالمَكرُوهِ مِن وَجهٍ خَفِيٍّ، ثُمَّ يَفتَرِقنَ بِفُرُوقٍ لَطِيفَةٍ[٦]:

. فَفِي الخِدَاعِ[٧] إِيهَامٌ؛ مِن قَولِهِم: ضَبٌّ خَادِعٌ وَخَدِعٌ؛ إِذَا أَمَرَّ [الحَارِشُ][٨] يَدَهُ عَلَى بَابِ جُحرِهِ أَوهَمَهُ إِقبَالَهُ إِلَيهِ ثُمَّ خَرَجَ مِن بَابٍ آخَرَ.

. وَفِي الغُرُورِ تَرَقُّبُ غَفلَةٍ يُقَالُ: أَغَرَّهُ[١]؛ إِذَا تَغَفَّلَهُ.

علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٩، (١٢٥/١). ومثال صدق نفيه قوله تعالى: ﴿ 8 9 : ; > = ﴾ [الحج: ٢] وكقولك في إنسان تصفه بالبلادة: فلان حمار وما هو بحمار.

(١) هو: أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار، قاضي القضاة، العلامة، ناصر الدين، ابن المنيِّر، الإسكندري، المالكي، قاضي الإسكندرية وعالمها، أحد الأئمة المتبحرين في العلوم من التفسير والفقه والأصلين والنظر والعربية والبلاغة والإنشاء، صاحب الانتصاف من الكشاف، وله ديوان خُطب، وله أيضا " تفسير حديث الإسراء " في مجلد، على طريقة المتكلمين لا على طريقة السلف. توفي سنة (٦٨٣هـ).

انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٣٦/٥١)، وابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (١٨٥/٢)، طبقات المفسرين للداوودي (٨٩/١)، فوات الوفيات (١٤٩/١)، الأعلام (٢٢٠/١).

(٢) انظر: كتاب الإنتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير (٩٥/١-٩٦)، طبع مذيلا في الكشاف.

(٣) لم أعثر على هذا الكلام في كتاب ابن المنير.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين): الخبث.

(٥) في (ب): الإضافة.

(٦) راجع الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥).

(٧) في (ب) و(الأزهريتين) و(ص) و(نزول الغيث): الخدع.

(٨) في (أ) و(ب) و(ش) و(النزول): الحارس، وهو تصحيف.

في الصحاح (حرش) (١٨٧/٣): "حَرَشَ الضَبَّ يَحرُشُهُ حَرشاً: صادَهُ، فَهُوَ حارِشٌ للضِّبَابِ؛ وَهُوَ أن يحَرِّكَ يَدَهُ عَلى جُحرِهِ لِيَظُنَّهُ حَيَّةً، فَيُخرِجُ ذَنَبَهُ لِيَضرِبَها فَيأخُذُهُ". وقال الخليل في العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت، (١٨٢) (حرش) :"واحترشت الضب وهو أن تحرشه في جحره فتهيجه فإذا خرج قريبا منك هدمت عليه بقية الجحر". وانظر تهذيب اللغة للأزهري (حرش) (٧٨٥/١).

. وَفِي الكَيدِ إدلاَءٌ مِنَ التَّهلُكَةِ[٢] مِن قولِهِم لِلمُحتَضَرِ[٣]: يَكِيدُ[٤] بِنَفسِهِ.

. وَفِي المِحَالِ إفرَاطُ المَكِيدَةِ القَوِيَّةِ[٥]؛ مِن قولِهِم: فُلاَنٌ [مَحلٌ][٦] شَدِيدُ الكَيدِ.

. وَفِي المَكرِ طَيُّ السُّوءِ عَنِ التَّفَطُّنِ لَهُ؛ مِن قولِهِم: جَارِيَةٌ مَمكُورَةٌ، أي: مَطوِيَّةُ الخَلق.[٧]

. وَفِي السِّحرِ مَحقٌ بِالشُّعُورِ[٨]؛ لأنَّهُم كَانُوا يَعتَقِدُونَ فِيهِ أنَّهُ يَمحَقُ المَسحُورَ[٩]، وَيَذهَبُ بِهِ، وَأَصلُهُ مِن سَحَرَهُ إذَا أَصَابَ سَحرَهُ.[١٠]

. وَفِي الخِبِّ انكِمَاشٌ وَخُبثٌ.[١١]

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): اغراه، وفي النزول: اغتره.

(٢) في (التركيتين): "وفي الكيد المهلة من.."

(٣) في (ك): للمختصر، وفي تح الزهراني: (للمختضر).

(٤) في (الأزهريتين): مكيد.

(٥) "إفراط في المكيدة وقوة..."، هكذا في النزول.

(٦) في (أ): محيل.

(٧) قال أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية (٢١٥): "جارية ممكورة الخلق أي ملتفة مجتمعة اللحم غير رهلة".

(٨) في (ب) و(نزول الغيث): بالشعوذة، وفي (ص): بالمسحور.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): الشعور.

(١٠) قال ابن فارس في مقاييس اللغة (سحر) (١٣٨/٣): " السَّحر، وهو ما لَصِقَ بالحُلقوم والمَرِيء من أعلى البطن... ويقال له السُّحر والسَّحر والسَّحَر".

(١١) قال الصحاح (خبب) (١٧٩/١): "الخِبُّ: الرجل الخدَّاع الجُربُزُ". وقال العلامة نشوان بن سعيد: "رجل خب أي: فاجر، ماكر،... والخب: الخداع". نشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٤٠٣، ١٩٨٣، (٣/٣)، وقال لسان العرب (٦/٥): " والخِبُّ الخِدَاعُ والخُبثُ والغِشُّ ورجلٌ مُخابٌّ مُدغِلٌ كأنه على خابَّ ورجلٌ خَبٌّ وخِبٌّ خَدَّاع جُربُزٌ خَبيثٌ مُنكَرٌ وهو الخِبُّ والخَبُّ قال الشاعر". وقال تاج العروس (٣٢٧/٢): " الخَبُّ بالفَتح : الخَدَّاعُ وهو الجُربُزُ كقُنفُذٍ الذي يَسعَى بينَ الناس بالفَسَادِ ورَجُلٌ خَبٌّ وامرَأَةٌ خَبَّةٌ ويُكسَرُ أوّلُهُ وأمَّا المَصدَرُ فبالكَسرِ لاَ غَيرُ وقولُ شيخنا : صريحُ إطلاقِ المصنفِ كما يقتَضيه اصطلاحُه أن الخَبَّ إنما يقالُ بالفَتح وصرَّح الجوهريّ بأنه يقال بالفَتح والكسرِ ففي كلامه قُصُورٌ عجيبٌ وكأنَّه سَقَط من نسخته قولُه : ويكسر كما هو ظاهرٌ".

. وَفِي الحِيلَةِ تَغيُّرُ[1] حَالٍ إلَى حَالٍ[2]، مِنَ التَّحَوُّلِ[3].

. وَفِي الغِيلَةِ إذهَابٌ وَإنقَاذٌ[4] مِن غَالَتهُ[5] الغَولُ، وَالغَولُ: البُعدِ.[6]

. وَفِي التَّمويهِ تَحيِيرٌ، وَأَصلُهُ الحَدِيدُ أو غَيرُهُ، يُطلَى ظَاهِرُهُ بِالزِّريَابِ: وَهُوَ مَاءُ الذَّهَبِ.[7]

. وَفِي التَّدلِيسِ إبطَاءٌ؛ مِنَ الدَّلَسِ[8]. وَحَقِيقَةُ الخِدَاعِ: إنزَالُ غَيرِكَ عَمَّا هُوَ بِصَدَدِهِ، بِأَمرٍ تُبدِيهِ عَلَى خِلَافِ مَا تُخفِيهِ، فَتَأَمَّلهُ[9]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: قَد حَارَ فِكرِي فِي حَالِ هَذَا المُتَعَقِّبِ مَعَ الصَّفَدِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- :

فَتَارَةً؛ يُنَزِّلُهُ مَنزِلَةَ مَن تَسقُطُ المُحَاكَمَةُ[10] مَعَهُ بِالكُلِّيَّةِ كَمَا صَنَعَ فِي البَحثِ السَّابِقِ، وَتَارَةً يَنسِجُهُ فِي سِلكِ الطَّلَبَةِ[11]، وَتَارَةً أدنَى مِن ذَلِكَ، وَتَارَةً يَسلُكُ مَعَهُ طَرِيقَ ذَوِي الأَقدَامِ

---

(١) في (ب) و(ش) و(ص) و(الأزهريتين) و(نزول الغيث): تغيير، وفي (التركيتين): انتقال.

(٢) سقطت عبارة " إلى حال" من (الأزهريتين).

(٣) انظر: لسان العرب (٢٧٤/٤)، وتاج العروس (ح و ل) (٣٦٩/٢٨).

(٤) في نزول الغيث: وإبعاد مكان وإنقاذ.

(٥) في (الأزهريتين): غاله.

(٦) قال الزمخشري في أساس البلاغة (٤٥٩): "ومفازة ذات غولٍ وهو البعد". وقال لسان العرب (١٠١/١١): "غَول الأرض أن يسير فيها فلا تنقطع وأرض غَيلة بعيدة الغَول عنه أيضاً وفلاة تَغَوَّل أي ليست بيِّنة الطرق فهي تُضلِّل أهلها وتَغَوُّلها اشتِباهُها وتلوُّنها والغَول بُعد الأرض وأغوالها أطرافُها وإنما سمي غَولاً لأنها تَغُول السَّابلَةَ أي تقذِف بهم وتُسقطهم وتبعِدهم"

(٧) انظر: لسان العرب (٢٤/٧)، والمعجم الوسيط (زرب) ٣٩٢/١.

(٨) في (ب): الدلش.

الدلس: الظلمة، و"المُدالسةُ: إذا باعك شيئاً فلم يبينّه لك...، يقال دّلس في البيع وفي كل شيء: إذا لم يبين عيبه". القاموس المحيط (دلس) (٥٨٠) ولسان العرب (٢٨٧/٥) وتهذيب اللغة (دلس) (١٢١٦/٢)، وأساس البلاغة (١٩٢).

(٩) نزول الغيث (٤٢٨ – ٤٣٢).

(١٠) في (ش) و(الأزهريتين): المكالمة

(١١) في (الأزهريتين): الغلبة.

الرَّاسِخَةِ فــِي الفَنِّ كَمَا فِي هَذَا المقَامِ، وَالعَجَبُ أَنَّهُ لَم يَتَخَلَّل[١] بَينَ[٢] هَذَين البَحثَين[٣] اللَّذَين أَحَدُهُمَا فِي الحَضِيضِ، وَالآخَرُ فِي الأوجِ بالأمرِ النِّسبيِّ -حَالَةُ تَوَسُّطٍ. وَالكَلاَمُ الذي نَقَلَهُ فِي هَذَا المَحَلِّ، وَإِن كَانَ فِي نَفسِهِ حَسَنًا، لَكِن لاَ نُسَلِّمُ أَنَّهُ فِي هَذَا المَقَامِ أَولَى مِمَّا نَقَلَهُ الصَّفَدِيُّ فِي الآيَةِ الشَّرِيفَةِ، وَسَنَدُهُ أَنَّ فِيهِ الجَمعَ بَينَ [٤] القِرَاءَتَينِ المُتَوَاتِرَتَينِ وَالسَّلَامَةَ مِن هَذَا الإِطلَاقِ عَلَى مَا يُشعِرُ بِهِ مَذهَبُ السَّلَفِ وَالوِقَايَةَ مِنَ إِضلَالِ بَعضِ الأذهَانِ المُتَشَعِّبَةِ، بَل هُوَ مِن هَذِهِ الحَيثِيَّةِ أَحَقُّ بِالأَولَوِيَّةِ[٥]، وَقَد أَطنَبَ فِي غَيرِ مَقَامِ الإِطنَابِ، بِمَا يُنَافِي غَرَضَهُ الذي بَنَى عَلَيهِ الكِتَابَ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ. وَاللهُ الهَادِي لِلصَّوَابِ.

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): يتحلل، ولم تنقط في (ب).

(٢) ساقطة في (الأزهريتين).

(٣) في (الأزهريتين): المبحثين.

(٤) عبارة: "الجمع بين" ليست في (ش) و(الأزهريتين).

(٥) (ش): الأولية.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

وَعَادَةُ النَّصلِ أن يُزهَى بِجَوهَرِهِ وَلَيسَ يَعمَلُ إلَّا فِي يَدَي بَطَل[١]

(أن): تَكُونُ زَائِدَةً وَمُفَسِّرَةً وَمَصدَرِيَّةً، فَالزَّائِدَةُ هِيَ التي دُخُولُهَا فِي الكَلَامِ كَخُرُوجِهَا كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ ! " # $ ﴾. [يوسف: ٩٦][٢].

قَالَ: **أَقُولُ: إذَا كَانَ الزَّائِدُ هُوَ الذي دُخُولُهُ فِي الكَلَامِ مُسَاوٍ لِخُرُوجِهِ؛ لَزِمَ أن يَكُونَ الإتيَانُ بِهِ عَارِيًا عَنِ الفَائِدَةِ**[٣]**، فَيَمتَنِعُ وُقُوعُهُ فِي الكَلَامِ البَلِيغِ، فَضلاً عَنِ الكَلَامِ المُعجِزِ، الذي ارتَقَى إلَى أعلَى دَرَجَاتِ البَلَاغَةِ، فَكَيفَ يَصِحُّ إطلَاقُ الزَّائِدِ عَلَى كَلِمَةٍ بَل عَلَى حَرفٍ مِنهَا**[٤] **فِي القُرآنِ، مَعَ التَّصرِيحِ بِأَنَّ مَعنَى الزَّائِدِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ؟!**

وَالحَقُّ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الذي لَا يَضُرُّ خُرُوجُهُ، وَيُفِيدُ دُخُولُهُ التَّوكِيدَ [لِمَعنَى][٥] **مَا جِيءَ بِهِ لِتَأكِيدِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ (لَمَّا) تُفِيدُ وُقُوعَ الفِعلِ الثَّانِي**[٦] **عَقِبَ الأَوَّلِ وَتَرَتُّبَهُ عَلَيهِ، فَالحَرفُ**

---

(١) الديوان (٣٠٧).

"النَّصلُ: السَّيفُ. وقال ابن فارس (زهو) (٢٩/٣): "زهي الرجل فهو مزهو إذا تفَخّر وتعظّم". وقال مختار الصحاح (٢٧٧): " والزَّهوُ الكبر والفخر يقال زُهِيَ الرجل فهو مَزهُوّ أي تكبر". وجوهر السيف: ما يرى فيه من الطرق المختلفة.

يقول: "إن السيف عادته أن يكون زهوه بجوهره، ولكن ما المراد منه إلا القطع والمضاء في الضرب، ولا يكون ذلك منه إلا إذا كان في يدي بطل ، يعني أنني في ذاتي كالسيف المجوهر لما حزته من العلم وملكته من ممارسة الأمور وسياستها، ولكن لا نفع فيها، لأنها كامنة، فلو باشرتُ أمرا وتوليت ولاية ظهرت محاسني إلى الخارج".

(٢) الغيث (١٨٦/٢).

(٣) في تح الزهراني (القاعدة).

(٤) في (ب): منهما.

(٥) جميع النسخ: بمعنى، وما أثبت من النزول.

(٦) في (الأزهريتين): الذي.

الزَّائِدُ يُؤَكِّدُ ذَلِك[١] عَلَى أَنَّ جَمعًا مِن فُضَلَاءِ النَّحوِيِّينَ يَتَحَامَونَ[٢] عَن[٣] إطلَاقِ الزَّائِدِ[٤] عَلَى مَا يَقَعُ فِي القُرآنِ، وَإِن كَانَ مُفِيدًا[٥] لِلتَّوكِيدِ[٦]؛ صَونًا لِحِمَى هَذَا الكَلَامِ الشَّرِيفِ مِن[٧] أَن يُطلَقَ عَلَيهِ لَفظٌ يُوهِمُ نَقصًا، وَيُسَمُّونَ الزَّائِدَ بِالمَعنَى المَذكُورِ صِلَةً، وَلَعَمرِي إِنَّهُ لَمَقصَدٌ حَسَنٌ، وَأَنتَ تَرَى هَذَا الرَّجُلَ[٨] كَيفَ فَسَّرَ الزَّائِدَ بِمَا يَقتَضِي كَونَهُ حَشوًا، ثُمَّ مَثَّلَ لَهُ بِآيَةٍ مِن كِتَابِ اللهِ، فَنَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الجَهلِ[٩].

قُلتُ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنهُ، وَنَقُولُ كَلامُ الصَّفَدِيِّ فِي (أن) الزَائِدَةِ بِخُصُوصِهَا، وَلَازِمُ القَولِ لَيسَ بِقَولٍ عَلَى قَولٍ، سَلَّمنَاهُ، لَكِن لا نُسَلِّمُ أَنَّ قَوله كَخُرُوجِهَا يَلزَمُ مِنهُ المُسَاوَاة؛ إِذِ المُمَاثَلَةُ مِن كُلِّ وَجهٍ مَمنُوعَةٌ، بَلِ المَعنَى فِي الاستِغنَاءِ، وَلَا يَلزَمُ مِن كَونِ الكَلَامِ مُستَقِلًّا بِالفَائِدَةِ أَن لَا يَرِدَ

---

(١) قال الزمخشري في سورة العنكبوت في قوله تعالى: ﴿ E F G H I J K ﴾ العنكبوت: [٣٣] : "(أن) صلة أكدت وجود الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما؛ كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل : لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث ، خيفة عليهم من قومه"اهـ. الكشاف (٤٥٧/٣). ومنه أخذ البقاعي رحمه الله في سورة يوسف في آية: ﴿ ! " # $ % & ' ﴾ يوسف: [٩٦] قال: "وعجلوا إليه بشيراً فأسرع بعد الوصول ، ولذلك عبر بالفاء في (فلما) وزيدت (أن) لتأكيد مجيئه على تلك الحال... (ألقاه) أي القميص حين وصل إلى يعقوب عليه الصلاة والسلام من غير فاصل ما بين أول المجيء وبينه كما أفادته زيادة (أن) لتأكيد ما تفيده (لما) من وقوع الإلقاء عقب المجيء". البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٢١٤/١٠).

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): يتحاشون.

(٣) "عن" ليست في النزول.

(٤) من قوله "يؤكد ذلك... إلى الزائد" غير موجود في (ب) و(ص) .

(٥) في (ب): مقيدا.

(٦) في نزول الغيث: للتوكيد.

(٧) في (ب): ممن.

(٨) في (الأزهريتين): الرجل الجاهل.

(٩) نزول الغيث (٤٣٣-٤٣٤).

عَلَيهِ مُؤَكِدٌ[١]، ولَإِن [سُلِّمَ][٢]، الصَّدَقِيُّ وَظِيفَتُهُ النَّقلُ، وَقَد تَقَدَّمَهُ جَمعٌ مِنَ الأئِمَّة فِي هَذَا الإِطلَاقِ فِي هَذَا المَحَلِّ، قَالَ الإِمَامُ القُرطُبيُّ[٣] فِي تَفسِيرِهِ لِــهَذِهِ الآيَةِ: "(أن) زائدة".[٤] أَفَيُقَالُ فِي هَؤُلَاءِ جَهَلَةٌ؟! إن هَذِهِ إلَّا جُرأَةٌ، ولَئِن تَحَامَى[٥] البَعضُ عَنهُ تَأَدُّبًا فَهُوَ مَعَ[٦] الوِفَاقِ المَعنَوِيِّ، لَا يُوجِبُ تَجهِيلًا، وَتَفسِيرُ الزَّائِدِ بِالَّذِي يَتِم المعنى بِدُونِهِ؛ لَا يُنَافِي أن يَكُونَ فِي دُخُولِهِ فَائِدَةٌ مِن تَحسِينِ النَّظمِ أَوِ التَّأكِيدِ أَو غَيرِ ذَلِكَ، وَبِالجُملَةِ فَهُوَ غَيرُ مَحَلِّ التَّجهِيلِ.

---

(١) في (ز): مؤكدا.

(٢) ساقطة من (أ)، وفي (الأزهريتين): يسلم.

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي المالكي، من أئمة التفسير، ولد في مدينة قرطبة، رحل إلى المشرق واستقر بصعيد مصر، من مؤلفاته: الجامع لأحكام القرآن الكريم، والتذكار في أفضل الأذكار، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى. توفي سنة (٦٧١هـ).
انظر: طبقات المفسرين للداودي (٦٩/٢)، الوافي بالوفيات (١٢٢/٢)، السيوطي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣، ١٩٨٣، (٧٩)، وأحمد بن محمد الأدنهوي، طبقات المفسرين، تحقيق سليمان صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧، ١٩٩٧، (٢٤٦).

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤٥٠/١١)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٤٥/٢). وبعد جملة "أن زائدة" ترك بياضا في جميع النسخ وعلقوا بجملة كذا بياض بأصله ويبدو أن مكان هذا البياض هي استشهادات لعلماء.

(٥) في (ب) و(ش): يحابي، وفي (ك): ولا يحابي، وفي (ف): ولا يحابر.

(٦) في (الأزهريتين): من ولعله الصواب.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

مَا كُنتُ أُوثِرُ أن يَمتَدَّ بي زَمَنِي حَتَّى أرَى دَولَةَ الأوغَادِ وَالسَّفَلِ[١]

وَكَانَ تَأتِي زَائِدَةً[٢] **فِي مِثلِ قولِ الشَّاعِرِ: [الوافر]**

سَرَاةُ بَنِي[٣] **أبِي بَكرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُطهَّمَةِ الجِيَادِ**[٤]

وَقولُ الآخَرِ: [الوافر]

فَكَيفَ إذَا مَرَرتَ بدَارِ قومٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[٥]

قُلتُ: قد مَثَّلَ[٦] **بهَذَا البَيتِ جَمَاعَةٌ مِن أهلِ العَرَبِيَّةِ، شَاهِدًا عَلَى زِيَادَتِهَا، وَهُوَ مُشكِلٌ؛ لأنَّهُم لَم يَقُولُوا بزِيَادَتِهَا**[٧] **وَزِيَادَةِ اسمِهَا؛ فَإنَّهَا هُنَا مَعَ اسمِهَا، أمَّا فِي البَيتِ الأوَّلِ**[٨] **فَمُسَلَّمٌ أنَّهَا زَائِدَةٌ؛ لأنَّهَا لَم يَصحَبهَا اسمُهَا، وَفِي البَيتِ الذي أورَدُوهُ يُحتَمَلُ أن تَكُونَ عَلَى بَابِهَا مَعَ التَّقدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، تَقدِيرُهُ: وَجِيرَانٍ كِرَامٍ كَانُوا لَنَا، وَهَذَا مُتَّجِهٌ وَلَم أرَ أحَدًا ذَكَرَهُ**[٩].

---

(١) الديوان (٣٠٧). وفي (ش) و(الأزهريتين): زمن.

(٢) " تختصُّ (كان) بأمُورٍ منها: جَوَازُ زيادتها بشرطين:

أحدهما: كونُهَا بلفظ الماضي، والثاني: كونُهَا بين شيئين متلازمين ليسَا جاراً وجروراً نحو: (ما كان أحسَنَ زيداً) وشَذّ قولُه: - (عَلَى كَانَ المَسوَّمَةِ العِرَابِ ...)... ". أوضح المسالك (٢٢٦/١-٢٢٨).

(٣) كلمة "بني" سقطت من (ش) و(الأزهريتين).

(٤) لم أقف على قائله. وقبله: (لقد أسمى وشرَّف حين عُدَّت ... لي الأصهارُ ربيٍّ في كلابِ) .

ويروى (على كان المطهمة الجياد) و (على كان المطهمة الصلاب).

سراة: بفتح السين، وقال قوم يحتمل أن يكون بضم السين، وقال الخضري: "جمع سَرِيّ أي: سيد". تسامى: أصله تتسامى بتاءين فحذفت إحداهما وهو من السمو بمعنى العلو، والمطهمة: البارعة التامة في كل شيء، والجياد جمع جواد: وهو الفرس النفيس.

ينظر البيت في: شرح المفصل (٩٩/٧)، وحاشية الخضري (١١٦/١)، وخزانة الأدب للبغدادي (٢٠٧/٩)، والمفصل في علم العربية للزمخشري (٢٦٥)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (٢٤١/١).

(٥) قائله الفرزدق، وهو في ديوانه، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط١، ١٩٨٣، (٥٢٩/٢)، ورواية الشطر الأول فيه: ((فكَيفَ إذا رَأيتُ دِيَارَ قَومي)).

(٦) في (ش): تمثل.

(٧) "بزيادتها" ساقطة من تح الزهراني.

(٨) "الأول" ساقطة من تح الزهراني.

(٩) الغيث (٢٠٠/٢).

قَالَ: أَقُولُ لِلقَائِلِ[١] بِزِيَادَتِهَا[٢] فِي البَيتِ الثَّانِي: أن يَمنَعَ كَونَ الضَّمِيرِ المُصَاحِبِ لَهَا مَرفُوعًا[٣] بِهَا، وتَقدِيرُ[٤] البَيتِ ذَكَرَهُ ابنُ عُصفُورٍ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: "يُتَصَوَّرُ زِيَادَةُ (كَانَ) فِي هَذَا البَيتِ، عَلَى أن يَكُونَ أَصلُ المَسأَلَةِ: وَجِيرَانٍ لَنَا هُم كِرَامٍ، وَ(لَنَا) فِي مَوضِعِ الصِّفَةِ لِجِيرَانٍ، وَ(هُم) فَاعِلٌ بِـــ(لَنَا) عَلَى حَدِّ: [٥]مَرَرتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا[٦]؛ لأَنَّ سِيبَوَيهِ قد نَصَّ عَلَى أَنَّ (صَقرٌ) مَرفُوعٌ بِـــ(مَعَهُ)[٧]؛ لأَنَّهُ لَو قُدِّرَ المَجرُورُ [خَبَرًا][٨] لِـــ(صَقرٌ) ؛ لَكَانَتِ النِّيَّةُ بِهِ التَّأخِيرَ؛ لأَنَّ النِّيَّةَ فِي الخَبَرِ بَعدَ المُبتَدَأِ[٩]، وَإِذَا كَانَ صِفَةً وَ(صَقرٌ) مَرفُوعٌ بِهِ كَانَ فِي مَوضِعٍ لا يُنوَى بِهِ التَّأخِيرُ، وَاللَّفظُ إِذَا أَمكَنَ أن يَكُونَ فِي مَوضِعِهِ لَم يَجُز أن يُنوَى بِهِ الوُقُوعُ فِي غَيرِ مَوضِعِهِ، ثُمَّ زِيدَت (كَانَ) بَينَ (لَنَا) وَ(هُم)؛ لأَنَّهَا تُزَادُ بَينَ العَامِلِ وَالمَعمُولِ، فَصَارَ: لَنَا كَانَ هُم، ثُمَّ اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِـــ(كَانَ)، وَإِن كَانَت غَيرَ عَامِلَةٍ فِيهِ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ قد يَتَّصِلُ بِغَيرِ عَامِلِهِ فِي الضَّرُورَةِ، كَقَولِ الشَّاعِرِ: [البسيط]

وَمَا عَلَينَا إِذَا ما كُنتِ جَارَتَنَا ألاَّ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ[١٠]

---

(١) في (ش): القائل.

(٢) في النزول: بزيادة كان.

(٣) في النزول: اسما مرفوعا.

(٤) في النزول: وتقرير.

(٥) من قوله: (مررت) إلى قوله: "وأي وجه يدل على ذلك" ساقط من (التركيتين).

(٦) في (ز): غزالا.

(٧) في (ب): لمعه.

انظر: الكتاب (٤٩/٢).

(٨) زيادة من النزول.

(٩) في نزول الغيث: "أن يكون بعد المبتدأ...".

(١٠) البيت له روايات عدة ولم ينسب إلى أحد.

انظر: المفصل للزمخشري (١٢٩) أوضح المسالك (٧٧/١)، وتفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، لأبي المرشد المعري (١٦٣) ورواية الشطر الأول فيه: (فما نُبالي إذا ما كُنُتِ جارَتَنا)، ومغني اللبيب ٥٧٧، والوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني (٤٥٧)، والخصائص لابن جني (٣٠٧/١)، وهمع الهوامع (١٩٦/١)، والحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٩٨/١).

فالأصلُ إلاَّ إيَّاكِ، ثُمَّ وُصِلَ الضَّميرُ بإلاَّ للاضطِرَارِ، وَإن كَانَت غيرَ عَامِلَةٍ فِيهِ؛ لأنَّ الاستِثنَاءَ يَنتَصِبُ عَنِ[1] تَمَامِ الكَلاَمِ[2]"[3]. انتَهَى.

قُلتُ: فلَعَلَّ القَائِلَ بزِيَادَتِهَا قصدَ هَذَا، فلاَ يَردُ مَا ذَكَرَهُ[4] الصَّفَدِيُّ مِن لُزُومِ القَولِ بزِيَادَةِ كَانَ مَعَ اسمِهَ وَأَمَّا تَخريجُهُ البَيتَ عَلَى التَّقدِيمِ وَالتَّأخِيرِ وَأَنَّ الأصلَ: وَجِيرَانٍ كِرَامٍ كَانُوا لَنَا، فهُوَ أمرٌ قالَ بِهِ أبُو العَبَّاسِ[5] وَأكثرُ النَّحويِّينَ[6]، وَصَرَّحُوا بِأنَّ (كَانَ) فِي البَيتِ المَذكُورِ

---

(١) في (ب): منصب على، وفي (ش) و(الأزهريتين): منتصب على.

(٢) هذا أحد أقوال في الناصب للمستثنى : القول الأول: الناصب (إلا) وهو قول ابن مالك ونسبه في التسهيل إلى سيبويه والمبرد .القول الثاني: قول الكسائي هو منصوب بـــ(أنَّ) مقدرة محذوفة الخبر. القول الثالث: قول البصريين العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط (إلا). القول الرابع: قيل منصوب بـــ(استثنى) مضمرا. القول الخامس: انتصب عن تمام الكلام أي الجملة لأنها الناصبة له...".

انظر باقي الأقوال في همع الهوامع (٢٥٢/٣-٢٥٣).

(٣) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، (٤٠٩/١-٤١٠).

(٤) في النزول: فلا يرد عليه ما ذكره.

(٥) قال أبو العباس المبرد في المقتضب في باب (من مسائل كان وإن في الجمع والتفرقة) بعد إيراده لبيت الفرزدق: "والقوافي مجرورة. وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين. وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك أن خبر (كان): (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا". المقتضب (١١٧/٤).

(٦) انظر: أبا محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البَطَليوسِي، الحُلل في شرح أبيات الجمل، قرأه وعلق عليه د. يحيى مراد، ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤٢٤، ٢٠٠٣، (٥٢-٥٣). وانظر: البطليوسي، اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق وتعليق د. حمزة عبد الله النشرتي، المريخ، الرياض، ط١، ١٣٩٩، ١٩٧٩، (١٥٦-١٥٩). وقال ابن سيدة في المحكم والمحيط الأعظم (١٤٧/٧): "فزعم سيبويه أن (كان) هنا زائدة. وقال أبو العباس: إن تقديره: وجيران كرام كانوا لنا، وهذا أسوغ؛ لأن (كان) قد عملت هاهنا في موضع الضمير وفي موضع (لنا) فلا معنى لما ذهب إليه سيبويه من أنها زائدة هنا".

لَيستَ[1] زَائِدَةً، فقَالُوا: (كَانُوا): كَانَ[2] واسمُهَا، وَ(لَنَا)[3]: فِي[4] مَوضعِ خَبَرِهَا[5] وَالجُملَةُ فِي مَوضعِ الصِّفَةِ لِـــ(جِيرَانٍ)، وَ(كِرَامٍ): صِفَةٌ بَعدَ صِفَةٍ، وَذَلِكَ نَظِيرُ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ S T U V ﴾[6] [الأنعام:٩٢]، وَمِنهُ قولُ امرئ القَيسِ: [الطويل]

وَفَرعٍ يُغَشِّي المَتنَ أسودَ فاحِمٍ[7]

وَقَد نَحَا الشَّيخُ أثِيرُ الدِّينِ أبُو حَيَّانَ[8] إلَى ذَلِكَ[9]، وَهُوَ شَيخُ الصَّفَدِيِّ الَّذِي لَوَّحَ باختِرَاعِ هَذَا التَّوجِيهِ المَنقُولِ[10] عَن أكثَرِ النُّحَاةِ كَمَا سَبَقَ. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: إنِّي لَمُتَعَجِّبٌ مِن كَلَامِ هَذَا المُتَعَقِّبِ الذي هُوَ بِحَسَبِ [هَوَاهُ][11] مُتَحَمِّلٌ مُتَعَصِّبٌ،

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): كتبت.

(٢) في (ب): مكان، وفي (ش): فكان، وفي (الأزهريتين): فقالوا كان رسمها في الماضي.

(٣) في (ش): وأنا، (ولنا) ليست في (الأزهريتين).

(٤) في (الأزهريتين) جاءت العبارة هكذا: " كان رسمها في الماضي في موضع خبرها".

(٥) يقصد بـــ(كان واسمها ولنا في موضع خبرها) أنَّ (كان): فعل ماض، والواو اسمها، و(لنا) خبر كان والجملة من كان واسمها وخبرها صفة لـــ(جيران).

(٦) يقصد أن (أنزلناه) صفة و(مبارك) صفة بعد صفة.

(٧) هذا صدر البيت ويروى (يزين المتن) وتمامه في الديوان (١٦): (أثيثٍ كَقِنوِ النَخلَةِ المُتَعَثكِلِ).
ويقصد باستشهاده هذا أن (أسود) صفة أُولى مجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، و(فاحم) صفة ثانية.

(٨) هو: محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي الأندلسي، المفسر اللغوي، من كبار العلماء، له شرحان على (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)لابن مالك، أحدهما ملخص من شرح مصنف الأصل وتكملة ولده، وسماه (التخييل الملخص من شرح التسهيل)، والآخر كبير سماه (التذييل والتكميل) وهو مطبوع لم يكتمل، وله البحر المحيط،. توفي سنة (٧٤٠هـــ).
انظر: الدرر الكامنة ١٨٥/٤، النجوم الزاهرة ١١/١٠، كشف الظنون ٤٠٥/١، الأعلام ١٥٢/٧.

(٩) انظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٧، ١٩٩٦، (٢١٨/٤).

(١٠) في (ب): المبقورة.

(١١) في (أ) و(ب): هداه، وسقطت من (ز)، وما أثبت من (ص وش).

وَذَلِكَ أَنَّكَ تَرَاهُ فِيمَا يَقَعُ لِلصَّفَدِيِّ مِمَّا[١] هُوَ أَوضَحُ فِي احتِمَالِ التَّوجِيهِ -كَمَا وَجَّهَ بِهِ كَلَامَ المُعتَرِضِ عَلَيهِ مِن جِهَةِ الصَّفَدِيِّ- يُبَالِغُ فِي المَقَالِ فِي ضِدِّ مَا يَقتَضِي التَّصحِيح مِن مُطلَقِ الاحتِمَالِ، وَإِذَا وَجَدَ لَهُ نَقدًا جَيِّدًا [٢] صَرَفَهُ فِي الحَالِ، بِاحتِمَالِ المَآلِ، فَهُوَ فِقهٌ[٣] مَاضٍ عَن طَرِيقِ الحَقِّ إِلى الضَّلَالِ، حَمَانَا اللهُ عَن[٤] الوُقُوعَ فِي الإِعرَاضِ بِالأَغرَاضِ[٥]، وَجَعَلَنَا مِمَّن صَفَا لِصَفَاءِ جَوَاهِرِ المَعَانِي[٦] فَانطَبَقَت[٧] صُوَرُهَا فِي مِرآةِ عَقلِهِ بِلَا انتِقَاضٍ.

وَأَمَّا قَولُهُ: "**لَوَّحَ بِاختِرَاعِ هَذَا التَّوجِيهِ**"، فَغَيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأَنَّهُ قَالَ: "**وَهَذَا مُتَّجِهٌ، وَلَم أَرَ مَن ذَكَرَهُ**"، وَعَدَم رُؤيَتِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَونِهِ مخترعا، وَقَد يَقَع التَّوَافق وَالتَّطَابق فِي التَّوجِيهَاتِ كَثِيرًا، وَهَذَا غَيرُ مُنكَرٍ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ، وَقُلِ الحَقَّ تُشكَرُ.

---

(١) في (الأزهريتين): بما.

(٢) في (ب): حيدا.

(٣) في (الأزهريتين): إنما هو ماض، و(ش): بما هو، وفي (ص): فهو فعل ماض.

(٤) في (ش) و(ص) و(الأزهريتين): من، وليست في (ب).

يقصد ابن أقبرس أن الدماميني أعرض عن الحق وعن الطريق الصحيح المستقيم وذلك لأغراض هو يريدها وهو الاعتراض والتخطئة للصفدي بأي وسيلة كانت.

(٥) في سائر النسخ: بالاعراض.

(٦) في (الأزهريتين): بصفاء خواص المعاني.

(٧) في (ص): وانطبعت، وفي (ش) و(ظ): فانطبعت.

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عَقِبَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى:** ﴿ Q R S T U V X ﴾ **[مريم:٢٩] مَا نَصُّهُ:**

قُلتُ: تَقدِيرُ (كَانَ) فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ تَامَّةً، بِمَعنَى: وُجِدَ أو حَدَثَ بَعِيدٌ؛ لأنَّ عِيسَى عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَم يُخلَق ابتِدَاءً فِي المَهدِ، وَتَقدِيرُهَا زَائِدَةً أجوَدُ[١].

قَالَ: **أقُولُ: لا نُسَلِّمُ أنَّهُ يَلزَمُ[٢] مِن تَقدِيرِ تَمَامِهَا أن يَكُونَ المَعنَى: أنَّ أوَّلَ خَلق عِيسَى -عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ- كَانَ فِي المَهدِ كَمَا ادَّعَاهُ، وَأيُّ وَجهٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؟!**

وَمَا ادَّعَاهُ[٣] أجوَدَ هُوَ[٤] أردَى الأقَاوِيلِ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ، وَقَد نَصَّ بَعضُ الأئِمَّةِ عَلَى أنَّ (كَانَ) إنَّمَا تُزَادُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعرِ[٥]، فَتَخرِيجُ الآيَةِ الشَّرِيفَةِ عَلَيهِ غَيرُ مُنَاسِبٍ، لاسِيَّمَا وَالصَّفَدِيُّ يَعتَقِدُ أنَّ الزَّائِدَ هُوَ الذي دُخُولُهُ فِي[٦] الكَلامِ كَخُرُوجِهِ، فَيَلزَمُ وُقُوعُ كَلِمَةٍ فِي القُرآنِ حَشوًا لا فَائِدَةَ فِي وُجُودِهَا، مَعَاذَ الله مِن ذَلِكَ[٧]. انتَهَى كَلامُهُ.

---

(١) الغيث (٢٠١/٢ – ٢٠٢).

(٢) في (ب) و(ش) و(ظ): لا يلزم.

(٣) في (الأزهريتين): فادعاؤه.

(٤) "هو" ليست في (الأزهريتين) و(التركيتين)، وفي (النزول) و(ص): فهو.

(٥) هذا رأي لبعض العلماء (أي يقولون زيادتها مقصورة على الشعر) ومنهم ابن عصفور في كتابه ضرائر الشعر قال فيه: "ومنها زيادة كان للدلالة على الزمان الماضي...". وقد أورد رأيه هذا عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب وذكر أنه خلاف المرضي.

الرأي الثاني: اختاره ابن هشام في أوضح المسالك أنها تزاد وتكون زيادتها مقيسة بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل والصفة والموصوف إلا بين الجار والمجرور سمع لكنه غير قياسي.

الرأي الثالث: رجحه ابن عقيل وجماعة وقالوا هو الراجح أنها لا تنقاس زيادتها إلا بين (ما) التعجبية وفعل التعجب وما عدا ذلك فمقصور على السماع.

انظر: ابن عصفور الأشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠، (٧٧)، وشرح ابن عقيل (٢٨٨/١-٢٩١)، وأوضح المسالك (٢٢٧/١)، وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، (٢١٠/٩).

(٦) في (ب): من.

(٧) نزول الغيث (٤٤٠ – ٤٤١).

قُلتُ: يُمكِنُ أن يَكُونَ وَجهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ إِذَا صَدَقَ المَفهُومُ مِن (وُجِدَ) وَ(حَدَثَ) عَلَى (خُلِقَ) وَأمكَنَ[(١)] التَّفسِيرُ بِهِ[(٢)] وَجَعَلنَا (فِي المَهدِ) مُتَعَلِّقًا بِهِ وَ(صَبِيًّا) حَالًا لَزِمَ ذَلِكَ.

وَقَولُهُ: "**وَمَا ادَّعَاهُ**[(٣)] **أجوَدَ أردَى الأقَاوِيلِ**" كَلَامٌ بَاطِلٌ؛ لأَنَّهُ اختِيَارُ[(٤)] أَبِي البَقَاءِ فِي إعرَابِهِ[(٥)] اختِيَارًا أَوَّلِيًا، وَنَقَلَ الأردَبِيلِيُّ فِي (شَرحِ الحَاجِبِيَّةِ): "أَنَّ الأَئِمَّةَ قَدَّرُوا الآيَةَ بِـــ(كَيفَ نُكَلِّمُ مَن[(٦)] فِي المَهدِ حَالَ كَونِهِ صَبِيًّا"، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي كَونِهَا زائدة فِي هَذَا المَحَلِّ[(٧)]، وَتَعلِيله بِأَنَّ الأَصلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ فِيهِ[(٨)] مُصَادَمَةٌ لِلُغَةِ العَرَبِ[(١)] وَأَئِمَّةِ النُّحَاةِ وَتَصرِيحهم بزِيَادَتِهَا فِي مَحَالٍّ كَثِيرَةٍ.

---

(١) في (ش): فأمكن.

(٢) في (ش): التفسيرية.

(٣) في (الأزهريتين): فادعاؤه.

(٤) في (ش): اختار.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١٢٤/٢). قال فيه: " قوله تعالى ((من كان)) كان زائدة؛ أي مَن هو في المهد. و(صبيا): حال من الضمير في الجارّ، والضمير المنفصل المقدر كان متصلا بكان. وقيل: كان الزائدة لا يستتر فيها ضمير؛ فعلى هذا لا تحتاج إلى تقدير هو؛ بل يكون الظرف صلة من. وقيل: ليست زائدة؛ بل هي كقوله ((وكان الله عليما حكيما)) وقد ذُكر. وقيل: هي بمعنى صار. وقيل: هي التامة، و(مَن) بمعنى الذي. وقيل: شرطية وجوابها كيف".

(٦) "من" ليست في (ش).

(٧) قال السمين في الدر المصون (٥٩٤/٧): "في (كان) هذه أقوالٌ. أحدُها: أنها زائدةٌ وهو قولُ أبي عبيد، أي: كيف نُكَلِّمُ مَن في المهد. و "صَبِيًّا" على هذا نصبٌ على الحالِ من الضمير المستتر في الجارِّ والمجرورِ الواقع صلةً. وقد رَدَّ أبو بكرٍ -(وهو ابن الأنباري)- هذا القولَ -أعني كونَها زائدةً- بأنها لو كانَت زائدةً لما نَصَبَتِ الخبرَ، وهذه قد نصَبت (صَبِيًّا). وهذا الردُّ مردودٌ بما ذكرتُه مِن نصبه على الحال لا الخبر.

الثاني: أنها تامةٌ بمعنى حَدَثَ ووُجِد. والتقدير: كيف نكلِّم مَن وُجِد صبيًّا، و(صَبِيًّا) حال من الضمير في "كان".

الثالث: أنها بمعنى صار، أي: كيف نُكَلِّم مَن صار في المهد صَبِيًّا، و "صَبِيًّا" على هذا خبرُها، فهو كقوله:

.... قَطا الحَزن قد كانَت فِراخاً بُيُوضُها

الرابع: أنها الناقصةُ على بابها مِن دلالتِها على اقتران مضمونِ الجملة بالزمان الماضي مِن غيرِ تَعَرُّضٍ للانقطاع كقوله تعالى: {وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً} ولذلك يُعَبَّر عنها بأنها ترادِف "لم تَزَل..." .

وهذا القول الرابع قال به الخازن (٢١٧/٤)، والزمخشري (١٧/٣)، وقدمه الألوسي (٥٤١/١٦).

(٨) في (أ): في .وما أثبت من سائر النسخ .

وَأَمَّا نَقلُهُ عَن بَعض الأئِمَّةِ أَنَّهَا لَا تُزَادُ إلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعر فَقَولٌ مَردُودٌ لِلخِلَافِ المَشهُور بَينَ البَصرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ فِي أَنَّ الأَفعَالَ النَّاقِصَة هَل تُزَادُ أم لَا؟ فَعِندَ البَصرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يُزَادُ إلَّا (كَانَ) النَّاقِصَةُ فَقَط، وَعِندَ الكُوفِيِّينَ [إنَّ أَصبَحَ وَأَمسَى تُزَادَانِ نَحو (مَا أَصبَحَ أَبرَدَهَا وَمَا أَمسَى أَدفَأَهَا)][(٢)] يَعنُونَ[(٣)] الدُّنيَا، قَالَ الأَردَبِيلِيُّ: "وَلَيسَ بِوَجهٍ، وَإِنَّمَا الضَّمِيرُ لِلغَدَاةِ[(٤)] فِي أَبرَدِهَا[(٥)] - كَمَا قَالَهُ الزَّمَخشَرِيُّ -[(٦)] وَلِلعَشِيَّةِ فِي أَدفَأَهَا[(٧)] كَمَا قَالَهُ المُصَنِّفُ - يَعنِي ابنُ الحَاجِبِ - قَالَ: وَهَذَا إذا[(٨)] ثَبَتَ عِندَ البَصرِيِّينَ فَلَا يُقَاسُ عَلَيهِ لِشُذُوذِهِ[(٩)] وَقِلَّتِهِ، وَجَوَّزَهُ يَعنِي: زِيَادَةَ (أَصبَحَ) وَ(أَمسَى) أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ[(١٠)] وَلَم يُقَيِّد هَذَا -مَعَ قِلَّتِهِ وَنُدرَتِهِ- بِضَرُورَةِ الشِّعر" فَكَيفَ يُقَيِّدُ المَذهَبَ الصَّحِيحَ بِالضَّرُورَةِ ؟!.

---

(١) بل هو حماية للُغة وحفظها من أن تكون ألفاظها هدرا، وأما أنه مصادمة لأئمة النحاة وتصريحهم بالزيادة فهذا ممنوع لأن المحققين رجحوا عدم الزيادة وهم لم يتفقوا حتى نقول إنه صادمهم.

(٢) جميع النسخ سقط منها بعض الكلمات وصحفت فما بين المعقوفين هذا مكانه في جميع النسخ (إذا أصبح وأمسى اذ فاها يعنون...).

(٣) في (الأزهريتين): أدناها بعنوان، وفي (ب): إذ فاها.

(٤) في (الأزهريتين): القراءة، و(ش): الغداة.

(٥) في (ش): في فيها.

(٦) قال الزمخشري في المفصل (٢٧٧): "وقد حكي ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها والضمير للغداة".
وقال ابن الحاجب: "وشذ الفصل بأصبح، وأمسى، في قولهم: ما أصبح أبردها والضمير للغداة، وما أمسى أدفأها، والضمير للعشية، ولا يتجاوز المسموع فيها". شرح الرضي على الكافية (٢٣٣/٤). فمعنى كلام الأردبيلي (وليس بوجه) أن قول من قال الضمير (ها) في أبردها وأدفأها يعود للدنيا ليس بصواب وليس بوجه وإنما الضمير في أبردها للغداة والضمير في أدفأها للعشية.

(٧) في (ش): وللعشية في اذ فاها، وب: وللمشبه في ادفاها.

(٨) في (الأزهريتين) و(ش): الذي.

(٩) في (الأزهريتين): لندوره.

(١٠) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ النّحويّ: أحد أئمة العربيّة، أخذ عن الزّجّاج، وابن السّرّاج؛ وأخذ عنه ابن جنّي، وعليّ بن عيسى الرّبعي؛ ومن مصنّفاته: "الحجّة" و"التّذكرة" و"الإيضاح". توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ). الزركلي، الأعلام (١٧٩/٢)، والسيوطي، بغية الوعاة (٤٩٦/١).

وَأَمَّا قَولُهُ: "**لَاسِيَّمَا وَالصَّفَدِيُّ يَعتَقِدُ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الذي دُخُولُهُ فِي الكَلَامِ، كَخُرُوجِهِ**"، فَهَذَا هُوَ الَّذِي عَوَّلَ[(١)] عَلَيهِ المُحَقِّقُون [وَالنَّسَاوِي][(٢)] فِي الاستِغنَاءِ كَمَا قَدَّمنَاهُ آنِفًا:

قَالَ[(٣)] الأَردَبِيلِيُّ فِي (شَرحِ الحَاجِبِيَّةِ) فِي الكَلَامِ عَلَى زِيَادَةِ (كَانَ): "وَتُعرَفُ تِلكَ بِأَنَّ وُجُودُهَا وَعَدَمُهَا[(٤)] عَلَى السَّوَاءِ، وَهَذَا هُوَ مَعنَى الزَّائِدِ فِي كُلِّ مَوضِعٍ[(٥)] بِأَن يَبقَى الكَلَامُ بَعدَ حَذفِهِ عَلَى مَعنَاهُ الذي كَانَ قَبلَهُ وَيُزَادُ عَلَيهِ التَّوكِيدُ بِزِيَادَتِهَا"[(٦)] وَهَذَا هُوَ المَعنَى الَّذِي أَرَدنَاهُ[(٧)] فِي النَّظَرِ المُتَقَدِّمِ آنِفًا فَاحفَظهُ[(٨)]، وَحَكَى الصَّفَدِيُّ قُبَيلَ كَلَامِهِ الَّذِي تَعَقَّبَهُ عَلَيهِ عَن ابنِ[(٩)] الأَنبَارِيِّ فِي كِتَابِ (أَسرَارُ العَرَبِيَّةِ)[(١٠)] "أَنَّ (كَانَ) فِي الآيَةِ: تَامَّةٌ، وَرَدَّ كَونَهَا نَاقِصَةً بِلُزُومِ عَدَمِ كَونِهِ مُعجِزَةً فِي حَقِّ عِيسَى ﷺ ؛ لأَنَّ كُلًّا[(١١)] كَانَ فِي المَهدِ"[(١٢)] وَقِيلَ: بِمَعنَى صَارَ.

وَقَالَ صَاحِبُ (الكَشَّافِ): "(كَانَ) لِإِيقَاعِ مَضمُون الجملة فِي زَمَانٍ مَاضٍ مُبهَمٍ يَصلُحُ[(١٣)] لِقَرِيبِهِ وَبَعِيدِهِ، وَهُوَ هنا لِقَرِيبِهِ[(١٤)]، وَالدَّالُ عَلَيهِ مَعنَى[(١٥)] الكَلَام، وَأَنَّهُ مَسُوقٌ لِلتَّعَجُّبِ. قَالَ:

---

(١) كلمة "عول" ليست في سائر النسخ.

(٢) (أ) و(ب): النساوى. وما أثبت من سائر النسخ.

(٣) في (ب): قال قال وهذا فيه دليل على أن الناسخ ينسخ عن متحدث.

(٤) في (الأزهريتين): وعدمه.

(٥) في (ب) و(ظ): موقع.

(٦) في (أ) و(ب) و(ش): بزيادتهما. وما أثبت من سائر النسخ.

(٧) في (الأزهريتين): أوردناه.

(٨) "فاحفظه" ساقطة في (الأزهريتين).

(٩) في (ش): عزيز الأنباري" بدلا من "عن ابن".

(١٠) في سائر النسخ: الأسرَار القُرآنيَّةِ.

(١١) في (الأزهريتين): كلامه.

(١٢) أسرار العربية (١٣٤). وانظر الغيث (٢٠١/٢).

(١٣) في (الأزهريتين): صالح.

(١٤) زاد في الكشاف: خاصة.

(١٥) في (ش) و(الأزهريتين): يعني، وفي الكشاف: مبنى.

وَوَجهٌ آخر: وَهُوَ أن يَكُونَ (تُكَلِّمُ)[1] حِكَايَةَ حَالٍ مَاضِيَةٍ، أي:[2] كَيفَ عُهِدَ قَبلَ عِيسَى -عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أن يُكَلِّمَ النَّاسُ صَبِيًّا فِي المَهدِ فِيمَا[3] سَلَفَ مِنَ الزَّمَانِ حَتَّى نُكَلِّمَ[4] هَذَا؟"[5]

وَحَكَى الإِمَامُ القُرطُبِيُّ فِي تَفسِيرِهِ مَعَ كَونِهَا تَامَّةً عَنِ ابنِ الأنبَارِيِّ[6] -وَلَم أرَهُ-[7]، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَو كَانَت بِمَعنَى وُجِدَ وَحَدَثَ، لاستَغنَت عَنِ الخَبَرِ، وَهَذَا لَيسَ بِشَيءٍ، وَقَد نَقَلَ الصَّفَدِيُّ قَبلَ استِبعَادِهِ كَونَهَا تَامَّةً أَقوَالَ النَّاسِ فِي هَذَا المَقَامِ نَقلًا مُحَرَّرًا، وَلَم يَكُنِ الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ مِن حَسَنَاتِهِ مُلَوِّحًا وَلَا مُذَكِّرًا فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

(١) في (ب) و(ش) و(ص): يكلم.

(٢) في (ب) و(ش): أنى.

(٣) في (ش): فكما.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): يكلم، وفي (ف): تكلم.

(٥) الكشاف (١٧/٣).

(٦) قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٤٤٥/١٣): "قال ابن الانباري: لا يجوز أن يقال زائدة وقد نصبت (صبيا) ولا أن يقال (كان) بمعنى حدث، لأنه لو كانت بمعنى الحدوث والوقوع لاستغنى فيه عن الخبر، تقول: كان الحر وتكتفي به".

(٧) سقطت عبارة "ولم أره" من (ش).

وجملة "لم أره" إذا صحت أنها معترضة ومن كلام ابن أقبرس كما أُثبتَ فيكون مقصده أنه لم ير هذا الذي نقله القرطبي عن ابن الأنباري عند ابن الأنباري وهذا صحيح لأن ابن الأنباري ذكر في كتاب أسرار العربية أنها تامة فقال (١٣٤): "(من كان في المهد صبيا) أي وجد و حدث وصبيا منصوب على الحال و لا يجوز أن تكون كان ههنا الناقصة لأنه لا اختصاص لعيسى في ذلك لأن كلا قد كان في المهد صبيا ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وإنما العجب في تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدل على أنها ههنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم أنا مذ كنت صديقك أي وجدت".

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

هَذَا جَزَاءُ اِمرئٍ أقرَانُهُ دَرَجُوا مِن قبلِهِ فتَمَنَّى فُسحَةَ الأجَلِ[١]

يُقَالُ: جَازَيتُهُ فجَزَيتُهُ[٢]**، أي: غَلَبتُهُ، مِثلَ: بَاكَيتُهُ**[٣]**، فبَكَيتُهُ، أي: كُنتُ أبكَى مِنهُ، وَهُوَ أحَدُ الأقوَالِ فِي قولِ الشَّاعِرِ**[٤]**: [البسيط]**

وَالشَمسُ طَالِعَةٌ لَيسَت بكَاسِفَةٍ تَبكِي عَلَيكَ نُجُومَ الليلِ وَالقمَرا[٥]

أي: تُبَاكِي عَلَيكَ نُجُومَ[٦] **اللَّيلِ وَالقمَرَ، فتَبكِيهِم، وَمَعنَى هَذَا مُشكِلٌ**[٧]**؛ لأنَّ الشَّمسَ إذَا كَانَت طَالِعَةً غَيرَ كَاسِفَةٍ، فكَيفَ تَكُونُ بَاكِيَةً؟! وكَانَ يَنبَغِي أن يَقُولَ: إنَّهَا غَرَبَت، وَكَسَفَت، وبَكَت**[٨]**.** انتهى[٩].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: لِمَ لا يَجُوزُ أن يَكُونَ العَامِلانِ –وَهُمَا (كَاسِفَةٌ) وَ(تُبكِي)- تَنَازَعَا**[١٠] **الظَّاهِرَ بَعدَهُمَا، وَهُوَ قولُهُ: (نُجُومَ اللَّيلِ وَالقمَرَا)، وَأعمَلَ الثَّانِيَ مِنهُمَا عَلَى**

---

(١) الديوان (٣٠٧). وقبله: (تَقَدَّمَتنِي أُنَاسٌ كَانَ شَوطُهُمُ ... وَرَاءَ خَطوِيَ لو أمشِي عَلَى مَهَلِ).

(٢) في (أ) و(ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(ص): "جاريته فجريته"، وما أثبت من (التركيتين) و(الغيث) و(النزول) و(كتب اللغة).

(٣) في (ش): بكيته.

(٤) هو: جرير بن عطية.

(٥) جرير، ديوانه، دار صادر، بيروت، ١٣٧٩، ١٩٦٠، (٢٣٥)، ورواية الشطر الأول فيه: (فَالشَمسُ كاسِفَةٌ لَيسَت بطالِعَةٍ).

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): نجم.

(٧) في الغيث: ومعناه على كل حال مشكل.

(٨) الغيث (٢١٨/٢).

(٩) قوله: "غير كاسفة... انتهى" ساقط من (ش).

(١٠) في (نسخ التحكيم): تنازعهما. وما أثبت من النزول؛ لأن كاسفة وتبكي تنازعا الظاهر وهو (نجومَ) وليس نجوم هو الذي تنازع كاسفة وتبكي كما هو مبين في باب التنازع.

المُختَار عِندَ البَصريِّينَ[١]**، وَحُذِفَ**[٢] **المَفعُولُ مِنَ الأوَّل؛ لأنَّهُ فَضلَةٌ**[٣] **مُستَغنًى عَنهُ، وَلَم يُضمَر لِئلاً يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأخِّرٍ لفظًا ورُتبَةً، مَعَ كَونِهِ فَضلَةً مُستَغنَى عَنهُ، وَالمَعنَى: إنَّ الشَّمسَ طَلَعَت، وَلَم تَكسِف النُّجُومَ وَالقمَرَ، فَكَانَت سَودَاءَ مُظلِمَةً، لا نُورَ**[٤] **لَهَا يَغلِبُ نُورِ غَيرِهَا مِنَ الكَوَاكِبِ، فَكَأنَّ**[٥] **الزَّمَانَ**[٦] **كُلَّهُ لَيلٌ، وَإن كَانَتِ الشَّمسُ طَالِعَةً؛ إذ لا اعتِدَادَ بِطُلُوعِهَا مَعَ فَقدِ نُورِهَا، وَوُجُودِ الكَوَاكِبِ ظَاهِرَةَ النُّورِ مَعَ وُجُودِهَا، عَلَى أنَّهَا غَلَبَتِ**[٧] **القمَرَ وَنُجُومَ اللَّيلِ فِي بُكَائِهَا عَلَى هَذَا المَيِّتِ، وَتِلكَ مُبَالَغَةٌ جَيِّدَةٌ**[٨]**، يَرتَفِعُ بِهَا**[٩] **الإشكَالُ الَّذِي أورَدَهُ، وَاللهُ تَعَالَى أعلَمُ**[١٠]. انتَهَى كَلامُهُ.

---

(١) قال ابن هشام: "إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق واختار الكوفيون الأولَ لسَبَقِهِ والبصريون الأخيرَ لقربه". أوضح المسالك (١٦٦/٢).

(٢) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): وصرف.

(٣) في (أ) و(ب): لأنه قصده، وفي (التركيتين): لأن قصده، وجملة "لأنه فضلة" ليست في (ش). وما أثبت من (الأزهريتين) و(ص) و(النزول).

(٤) في (ب): نوار.

(٥) في جميع النسخ ماعدا (ش) و(تح القهوجي): فكان.

(٦) النزول: الزمن.

(٧) (الأزهريتين): طلبت.

(٨) (نزول الغيث): حسنة.

(٩) في النزول: معها.

(١٠) نزول الغيث (٤٤٣). وثمة تخريجات أخرى للبيت، انظر: المصباح المنير (كسف) (٦٤٥)، والأزهري في تهذيب اللغة (كسف) (٣١٤٤/٤)، والحسن بن محمد بن الحسن الصَّغَاني (ت ٦٥٠ هـ)، العباب الزاخر تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ط١، ١٩٨٧، (حرف الكاف – فصل الكاف – ٥٣٥)، والشريف المرتضى علي بن الحسين الموسَوى العلوي (ت ٤٣٦هـ)، أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٣، ١٩٥٤، (٥٢/١).

قلتُ: الَّذِي ذكَرَهُ الصَّفَدِيُّ أَنَّهُ أَحَدُ الأقوَالِ، نَقَلَهُ الجَارَبُرْدِي فِي سِيَاقِ الكَلَامِ عَلَى أفعَالِ المُطَاوَعَة[١] وَمَا لَوَّحَ الشَّيْخُ بَدرُ الدينِ بِكَونِهِ مَن بَنَاتِ أفكَارِهِ، مَنقُولٌ بِحُرُوفِهِ فِي (شَرحِ الأبيَاتِ المُلغِزَةَ[٢] مِن أَنَّ (نُجُومَ اللَّيلِ) مَعمُولُ (كَاسِفَةٍ) عَلَى المَعنَى الذي ذكَرَهُ. وَالعَجَبُ أَنَّ الصَّفَدِيَّ حَكَاهُ بِمَعنَاهُ عَقِبَ كَلَامِهِ الأوَّلِ وَهَذَا لَا يَمنَعُ اعتِرَاضَ الصَّفَدِيِّ[٣] عَلَى القَولِ الذي حَكَاهُ، وَبَعْدَ فَرَضِ أَنَّ مَا ذكَرَهُ الشيخُ بدرُ الدينِ قَولٌ مَنقُولٌ، لَا يُصَادَمُ قَولٌ بِقَولٍ[٤] غَايَتُهُ أَنَّ ذَاكَ يَرِدُ عَلَيهِ، وَهَذَا[٥] لَا يَرِدُ عَلَيهِ مَا وَرَدَ عَلَى الأوَّلِ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا حَاجَةَ إِلَى الكَلَامِ فِيهِ.

---

(١) انظر: الجاربردي، شرح شافية ابن الحاجب، (٤٢/١) وهذا الكلام ليس في باب أفعال المطاوعة، بل في باب المغالبة.

(٢) الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ)، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠، ١٩٨٠، (١٩٢-١٩٣).

(٣) من قوله "حكاه... إلى الصفدي" ساقط من (الأزهريتين).

(٤) في (الأزهريتين): مقول.

(٥) في (ش): وبهذا.

قَالَ: قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَنَصبُ عُمَرَ[١] مُشكِلٌ؛ لأَنَّهُ عَلَمٌ مُفرَدٌ، فَكَانَ يَنبَغِي أن يُبنَى عَلَى الضَّمِّ[٢]. ثُمَّ ذَكَرَ فِي إعرَابِهِ وُجُوهًا مِنهَا: أَنَّهُ أَرَادَ يَا عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، وَالمُنَادَى المُضَافُ يَكُونُ مَنصُوبًا، ثُمَّ قُطِعَ عَنِ الإضَافَةِ؛ لانتِهَاءِ الوَزنِ[٣].

قَالَ: أقُولُ: هَذَا أيضًا مِنَ الأعَاجِيبِ؛ فَإنَّهُ تَوَهَّمَ[٤] أنَّهُ إذَا قِيلَ: (يَا عمر بن الخَطَّابِ) كَانَ مُنَادَىً[٥] مَنصُوبًا؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ، وَهَذِهِ سَقطَةٌ لا يَغسِلُ دَنَسَ عَارِهَا البَحرُ؛ فَإنَّهُ لا شَكَّ وَلا نِزَاعَ فِي أنَّ (عُمَرَ) الوَاقِعَ فِي هَذَا التَّركِيبِ عَلَمٌ مُفرَدٌ غَيرُ مُضَافٍ، وَأَنَّ الابنَ وَقَعَ صِفَةً بَينَ عَلَمَينِ مُضَافًا إلَى العَلَمِ الثَّانِي[٦]، لا مُضَافًا إلَيهِ العَلَمُ الأوَّلُ، نَعَم إن[٧] أرَادَ[٨] أنَّهُ لَو قِيلَ: يَا عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ؛ لَجَازَ بِنَاءُ العَلَمِ المُنَادَى عَلَى الضَّمِّ، كَمَا هِيَ القَاعِدَةُ، -وَلا إشكَالَ فِيهِ- وَجَازَ فَتحُهُ اتبَاعًا لِحَرَكَةِ الابنِ[٩]، كَمَا قَالُوا فِي قَولِ الشَّاعِرِ: [الرجز]

يَا حَكَمَ بنَ المُنذِرِ بنِ الجَارُود[١٠]

---

(١) يقصد نصب عمر الوارد في بيت جرير:

(حُمِّلتَ أمراً عَظيماً فَاصطَبَرتَ لهُ ... وَقُمتَ فيهِ بِأمرِ اللهِ يا عُمَرا)

انظره في ديوانه (٢٣٥).

(٢) الغيث (٢١٨/٢).

(٣) الغيث (٢١٩/٢).

(٤) في (ب) و (ش) و(ص) و(الأزهريتين): يوهم .

(٥) نزول الغيث: كان المنادى منصوبا.

(٦) "الثاني" ساقطة من (ز). والعلم الثاني هو (الخطاب).

(٧) "نعم إن" ليست في (ب) و(ش) و(الأزهريتين)، وفي (التركيتين): "الأول ولعله أراد أنه".

(٨) في (ب) و(ش): أنَّه أراد.

(٩) جمهور النحويين من البصريين أجازوا رواية البيت بـــ(حكمَ / حكمُ) وعندهم الفتح أرجح لأنه أخف وخالفهم المبرد فقال الضم أولى وأنشد البيت على الضم.

انظر: الأصول في النحو لابن السراج ٣٤٥/١-٣٤٦، وشرح ابن عقيل ٣٢٦١ وحاشية الخضري ٧٤/٢، وشرح التسهيل ٣٩٣/٣-٣٩٥، وشرح المفصل ٥/٢، وأوضح المسالك ١٩/٤-٢٠.

(10) الرجز لرؤبة بن العجاج.

فَكَأَنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ وَصفَهُ بابنِ مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ، فَفَتَحَهُ لِذَلِكَ، ثُمَّ لـمَّا انتَهَى الوَزنُ لَم يُمكِنهُ الاتيَانُ بالصِّفَةِ، فَبَقِيَ[1] **العَلَمُ عَلَى حَالَةِ الفَتح التي كَانَت تَجُوزُ لَهُ مَعَ ذِكرِ الصِّفَةِ، فَهَذَا لَهُ وَجهٌ، وَإِن كَانَ بَعِيدًا، لَكِن عِبَارَةُ الصَّفَدِيِّ لا تُسَاعِدُ عَلَيهِ، [ثُمَّ إِنَّ البَيتَ مِن شِعرِ جَرِيرٍ، يَرثِي بِهِ عُمَرَ بنَ عَبدِ العَزِيزِ، فَلَيسَ لابنِ الخَطَّابِ فِيهِ تَعَلُّقٌ]**[2][3]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: عِبَارَةُ الصَّفَدِيِّ هَكَذَا -رَاجِعٌ إِلَى إعرَابِ يَا عُمَرَ- **"قالوا: فِيهِ وُجُوهًا: مِنهَا: أَنَّهُ أَرَادَ: يَا عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ... وَذَكَرَهُ إِلَى آخِرِهِ.**

وَمِنهَا أَنَّهُ أَرَادَ يَا عُمَرَاه[4]**عَلَى النُّدبَةِ وَحَذفَ الهَاءَ كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ ﴾.[يوسف: ٨٤] وَقِيلَ غَيرُ ذَلِكَ."**[5]

والحكم هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي من عبد القيس. انظر: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠، ١٩٨٠، (٤٦٠/١٦).

انظر: ملحق ديوانه في مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م، (١٧٢)، والشعر والشعراء (٦٧٤/٢).

(١) في (ش): فنفى، وفي (الأزهريتين): فأبقى.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ص) و(نزول الغيث).

قال الصفدي في الغيث: "وأظن هذا البيت مما رثى به عمر بن عبد العزيز أو عمر بن الخطاب"، والدماميني جزم أنه لعمر بن عبد العزيز.

(٣) نزول الغيث (٤٤٤ – ٤٤٥).

(٤) في الغيث : واعمراه.

قال الفارقي: "(يا عُمَرا): وكان حده الضم، فإنه على إرادة الندبة، أي: (يا عمراه)، وقد حذفت هاء السكت ووقف على ألف الندبة". الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب (١٩٣). وقال النحو الوافي (٢/٤): "حرف الندبة هو (وا) وقد تستعمل (يا) للندبة بشرط وضوح هذا المعنى في السياق وعدم وقوع لبس فيه كالآية الكريمة التي تحكي قول العاصي يوم القيامة: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وقول الشاعر: (حملت أمرا عظيما....البيت) فإنشاء الشعر بعد موت (عمر) دليل أن (يا) للندبة".

(٥) الغيث (٢١٩/٢).

هَذِهِ عِبَارَتُهُ، ولَيسَ لَهُ فِيهَا إلَّا مُجَرَّدُ النَّقلِ، فَكَيفَ وَالحَالَةُ هَذِهِ يُشَنِّعُ علَيهِ بِمِثلِ هَذَا التَّشنِيعِ؟! إن هَذَا إلَّا أَمرٌ فَظِيعٌ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّدلِيسِ بِإِيهَامِ كَونِهِ مِن عِندِيَّاتِ[١] الصَّفَدِيِّ، وَهَذَا لَا يَصدُرُ إلَّا[٢] عَن قَلبٍ صَدِيءٍ، ولَم يَتَعَقَّبهُ الصَّفَدِيُّ لِإمكَانِ تَوجِيهِهِ، وَأَن يَكُونَ التَّوجِيهُ المُمكِنُ مُرَادًا لِقَائِلِهِ[٣]، فَلَم يُصَادِف تَعَقُّبُهُ مَحَلاً كَمَا صَنَعَ هَذَا المُتَعَقِّبُ الَّذِي جَعَلَ نَفسَهُ هَدَفًا مُعَلًّا.

---

(١) في (ب): عند باب الصَّفَدِي.

(٢) "إلا"ساقطة من (ظ).

(٣) في (ش): بالمقايلة، وفي (ك): يراد بالمقابلة، وفي (الأزهريتين) و(ف): مرادا بالمقابلة.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: قَالَ بَهَاءُ الدِّين الصّولِيِّ**[١] **فِي الجَرَب: [الرمل]**

حَرُّ حُبِّي وَحَرُّ حِبِّي أذَابَـــا جَسَدِي إذ جَفَــانِيَ الأحبَـــابُ

تَرَكَانِي كَالمَاءِ وَالخَمر لُطفًا فَلِهَذَا طفَـــا[٢]**عَلَيَّ الحَبَاب**[٣]

قلتُ: تَخَيُّلُهُ الجُدَرِيَّ كَالحَبَابِ تخيل حَسَنٌ، وَلَكِنَّ هَذَا المَقَامَ مَقَامُ تَشَكٍّ[٤]**، مَا يَلِيقُ بِهِ أن يَقُولَ: صِرتُ كَالمَاءِ وَالخَمرِ لُطفًا، نَعَم هَذَا يَلِيقُ بِالحَبِيبِ المَجدُور**[٥] **أن يُوصَفَ بِاللَّطَافَةِ، وَلَكِن نَظمتُ**[٦] **هَذَا المَعنَى بِالقَاهِرَةِ أوَّلَ دُخُولِي إِلَيهَا، وَقَد حَصَلَ لِي، وَلِمَن أحِبُّهُ جَرَبٌ [فَقُلتُ]**[٧]**: [الطويل]**

وَلَـمَّا صَفَـونَا وَامـتَزَجنَا مَحَبَّـــــة عَلَانَا حَبَابُ الحُبِّ فِي سَاعَةِ المَزج

وَمَا ضَرَّ مَن قد خَاضَ بَحرَ غَرَامِهِ وَأصبَحَ فِي كَفَّيــــهِ مِن لُؤلُؤ اللُّجِّ[٨]

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّين: **أقُولُ: إنَّهُ أرَادَ أنَّهُ استَحَقَّ المَعنَى المَذكُورَ -وَهُوَ تَشبِيهُ الجُدَرِيِّ بِالحَبَابِ- مِن حَيثُ إنَّ الحَبَابَ إنَّمَا يَتَوَلَّدُ عَن مَزج الخَمرِ بِالمَاءِ، وَتِلكَ حَالَةُ لُطفٍ -عَلَى مَا ادَّعَاهُ- لا يُنَاسِبُ**[٩] **وَصفَ الشَّكوَى، وَإنَّمَا يُذكَرُ**[١٠] **فِي مَقَامِ الرِّقَّةِ وَاللَّطَافَةِ كَمَا ذَكَرَهُ هُوَ فِي البَيتِ الأوَّلِ مِن مَقطُوعِهِ، يَقصِدُ بِذَلِكَ نَفيَ السَّرِقَةِ عَنهُ وَإِثبَاتَ الفَضلِ لَهُ عَلَى المُتَقَدِّمِ، وَيَأبَى**

---

(١) في تحقيق الزهراني (النصولي)، وفي (التركيتين): الصوفي، وسقطت من (الأزهريتين).

(٢) في (ب): أطغى.

(٣) هي: "نفاخات الماء التي تطفو عليه". انظر: تهذيب اللغة (حبب) (٧١٩/١) ولسان العرب: (حبب) (٩/٤).

(٤) في (الأزهريتين): شكوى.

(٥) في (الأزهريتين): المجدَّر.

(٦) زاد في (ش) و(الأزهريتين) و(التركيتين): أنا، وفي الغيث: (ولكن قد أخذت أنا هذا المعنى فنظمته بالقاهرة).

(٧) زيادة من الغيث.

(٨) الغيث (٢٢٨/٢). وانظر لهذه الأبيات في الوافي بالوفيات ١٥١/١٢.

(٩) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(النزول): لا تناسب.

(١٠) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): تذكر

اللهُ إلاَّ خِلافَ ذَلِكَ. وَهَبْ[١] أنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا لَيسَت بِمَوجُودَةٍ فِي كَلامِ ابن الصُّولِيِّ[٢] أمَا[٣] هِيَ صَرِيحَةٌ فِي كَلامِ البَاخَرزِيِّ[٤]، حَيثُ قالَ: [الطويل]

لَنَــا جَرَبٌ بَينَ البَنَانِ نَحُكُّهُ   رَضِينَا بِهِ وَالكَاشِحُونَ غِضَابُ

وَكُنَّا مَعًا كَالمَاءِ وَالخَمرِ رِقَّةً   عَــلانَا لِطُولِ الامتِزَاجِ حَبَابُ[٥]

فَهَل بَيتُهُ الأوَّلُ إلاَّ مَأخُوذٌ مِن هَذَا البَيتِ الثَّانِي، لاَ فَضِيلَةَ لَهُ عَلَيهِ، وَلا زِيَادَةَ عَنهُ[٦] فِيهِ، فَمَا هَذَا التَّشَدُّقُ الَّذِي يَتَعَانَاهُ هَذَا الرَّجُلُ؟!

وَأمَّا بَيتُهُ الثَّانِي فَقد اعتَرَفَ هُوَ فِي كِتَابِهِ بِأنَّ مُجِيرَ[٧]الدِّينِ بنَ تَمِيمٍ[٨] سَبَقَهُ إلَيهِ[٩] حَيثُ قالَ: [البسيط]

---

(١) في (نزول الغيث): وهبك.

(٢) في (ش) و(الأزهريتين): الصولي بدون ابن.

(٣) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين) و(تح القهوجي): إنما، وفي (ص) و(تحقيق الزهراني): أفما .

(٤) هو: علي بن الحسن الباخرزي، أديب ناثر، ناظم، محدث، من أهل باخرز (من نواحي نيسابور) تعلم بها وبنيسابور، وقام برحلة واسعة في بلاد فارس والعراق وقتل في مجلس أنس بباخرز (٤٦٧هـ).
انظر: الوافي بالوفيات (١٥٠/١٢)، الأعلام (٢٧٣/٤)، ومعجم المؤلفين (٦٥/٧).

(٥) البيتان في دمية القصر، وهما لوالد صاحب الدمية، قال صاحب الدمية قبل هذا: ولم أسمع في عدوى الجرب بين المتحابّين، والأعتذار عنه أحسن من قول الشيخ والدي رحمه الله:

لنا جربٌ بين البَنان نَحكُّه ... رضَينا به والحاسدون غِضابُ

وكنّا معاً كالماء والراح صُحبةً ... عَلانا لطول الامتزاج حَبابُ

انظر: أبا الحسن علي بن الحسن بن علي الباخرزي (ت ٤٦٧ هـ)، دمية القصر، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، ١٣٨٨، ١٩٦٨، (١٥٤/١-١٥٥): المرقصات المطربات لنور الدين علي بن الوزير أبي عمران، دار حمد ومحيو، ط٢،١٩٧٣، (٦٥)، والوافي بالوفيات (١٥٠/١٢).

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): عنده.

(٧) في (الأزهريتين): محيي الدين.

(٨) هو: أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن علي، مجير الدين بن تميم الأسعردي، سكن حماة، وخدم الملك المنصور، وكان جنديا محتشمًا شجاعاً مطبوعاً كريم الأخلاق، بديع النظم. توفي سنة (٦٨٤هـ).
انظر: فوات الوفيات (٥٤/٤)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢٠٣/٥١)، الوافي بالوفيات (٢٢٨/٥).

(٩) قال الصفدي في الغيث (٢٢٨/٢): "ثم إني وقفت بعد ذلك على هذا المعنى الثاني لمجير الدين محمد بن تميم...".

لاَ تُنكِرُوا جَرَبًا قد لاَحَ فَوقَ يَدِي مِنَ الحَبِيبِ وَمَهمَا شِئتُمُ قُولُوا

مَاذَا عَلَيَّ إِذَا مَا غُصتُ بَحرَ هَوَى خَرَجتُ مِنهُ وكَفِّي مِلؤُهَا لُولُو[١]

فَأَينَ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ؟! وَهَيهَاتَ مَا بَينَهُمَا ! مَعَ مَا فِي ذَاكَ مِن نَقدٍ لاَ يَخفَى عَلَيكَ؛ إِذ لاَ يَستَقِيمُ الإِتيَانُ بِالخَوضِ مَعَ اللُّجِّ، فَتَأَمَّلهُ[٢]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: عِبَارَةُ الصَّفَدِيِّ الَّتِي رَأَيتها فِي النُّسَخِ: **"وَلَكِن أَخَذتُ أَنَا هَذَا المَعنَى فَنَظمته بِالقَاهِرَةِ"**[٣] فَهُوَ مُصَرِّحٌ بِكَونِهِ أَخَذَ المَعنَى وَمُعتَرِفٌ بِوُقُوفِهِ عَلَى المَعنَى الثَّانِي لِمُجِيرِ[٤] الدِّينِ بن تميم، فَلا يُعتَرَضُ[٥] حِينَئِذٍ بِكَونِهِ مَسبُوقًا.

وَأَمَّا الأَلفَاظُ فَيُمكِنُ وُقُوعِ التَّوَافُقِ فِيهَا فَلَا تُسَمَّى[٦] سَرِقَةً، نَعَم يُقَالُ هُوَ مَسبُوقٌ، وَإِن وَقَعَتِ السَّرِقَةُ فِي الأَلفَاظِ، فَيُعرَضُ عَلَى مَا قُرِّرَ فِي (البَدِيعِ)- فِي بَابِ السَّرِقَاتِ الشِّعرِيَّةِ-، وَمُفَرَّقٌ[٧] بَينَ كَونِهِ حَسَنًا أَو قَبِيحًا أَو مُتَوَسِّطًا، هَذَا الكَلَامُ فِي السَّرِقَةِ مِن حَيثُ هِيَ.

وَأَمَّا فِي هَذَا المَقَامِ -[٨]بِخُصُوصِهِ- فَهُوَ مُشتَرَكُ الإِلزَامِ بَينَ جَمِيعِ مَن نَظَمَ هَذَا المَعنَى بِتَحَقُّقِ[٩] سَبَقُ بَعضِهِم بَعضًا، وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ فَمَا[١٠] وَجهُ تَخصِيصِ[١١] الصَّفَدِيَّ بِذَلِكَ لَاسِيَّمَا وَهُوَ مُعتَرِفٌ؟!.

---

(١) الغيث (٢٢٨/٢).

(٢) نزول الغيث (٤٤٧ – ٤٤٨).

(٣) وهكذا في الغيث (٢٢٨/٢).

(٤) في (ش): لمجير الدين.

(٥) في (ش): تعترض.

(٦) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): يسمى .

(٧) في (الأزهريتين) و(ص): ويفرق، وفي (التركيتين): ويعرف.

(٨) زاد في (الأزهريتين): بعد بحث، وزاد في (ش): بقية بحث، وزاد في (التركيتين): كلمة "بحث" فقط.

(٩) في (الأزهريتين) و(ش): لتحقق.

(١٠) في (ش) و(ب): بما.

(١١) في (ش) و(ب): يختص.

وَأَمَّا نَقدُهُ(١) فَهُوَ غَيرُ رَابِحٍ(٢)؛ إِذ هُوَ عَن دَارٍ(٣) صَرفِ المَعَانِي إِلَى مَحَالِّهَا(٤) خَارِجٌ؛ إِذِ العُرفُ المُستَعمَلُ الشَّائِعُ عِندَ الشُّعَرَاءِ استِعمَالُهُم لَفظَ الخَوضِ(٥) فِي السَّبَحِ، وَهَذَا مِمَّا يَتَعَيَّنُ الحَملُ عَلَيهِ بِقَرِينَةِ ذِكرُ البَحرِ؛ إِذ مِنَ المَعلُومِ أَنَّ البَحرَ كُلَّهُ لَا يُخَاضُ، لَاسِيَّمَا وَقَد ذَكَرَ اللُّجَّ(٦) فَيَتَعَيَّن(٧) أَنَّهُ أَطلَقَ الخَوضَ وَأَرَادَ السَّبحَ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ نَقدٌ نَشَأَ(٨) عَن غَيرِ(٩) بَصِيرَةٍ؛ لِرِعَايَةِ الحَسَدِ وَالغِيرَةِ.

---

(١) في (ش): تقديره، وفي (الأزهريتين): تقريره.

(٢) غير معجمة في (أ) و(ب)، وفي (ش): رايج.

(٣) في (ش): عنى دار، وفي (الأزهريتين): عين رد.

(٤) في (ب): مجالها.

(٥) في (ب): الحوض.

(٦) في (أ): الملج، وفي (ب): الملح.

(٧) في (التركيتين): فتعين.

(٨) في (ش): فقد فشا، وفي (ص): نقد نشأ، وفي (ز): فقد شيئا.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): عين بصيرة، وفي (التركيتين): من غير.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى إعرَابِ قولِهِ: [البسيط]**

وَإن عَلَانِيَ مَن دُونِي فَلَا عَجَبٌ لِي أُسوَةٌ بانحِطَاطِ الشَّمسِ عَن زُحَلِ[١]

(دُونِي): اسمٌ مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقدِيرُهُ: هُوَ دُونِي، وَحَذفُ صَدرِ الصِّلَةِ إِذَا لَم تَطُل[٢] **ضَعِيفٌ، وَمِنهُ قِرَاءَةُ بَعضِهِم:** ﴿ b c d أحسنُ﴾[٣] **[الأنعام: ١٥٤] أي: هُوَ أحسَنُ، قَالَ الشَّاعِرُ: [البسيط]**

مَن يُعنَ بالحَمدِ لَم يَنطِق بِمَا سَفَهٌ[٤] **وَلَم يَحِد عَن سَبِيلِ الحِلمِ وَالكَرَمِ**[٥]

وَإِنَّمَا جَوَّزُوا حَذفَ صَدرِ الصِّلَةِ إِذَا طَالَت، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ v w x y z }

| { ﴾ **[الزخرف: ٨٤] المَعنَى: وَهُوَ الذي فِي السَّمَاءِ هُوَ إِلَهٌ**[٦]**، وَكَقَولِهِم: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا؛ لأنَّ الصِّلَةَ هُنَا طَالَت، فَجَازَ حَذفُ صَدرِهَا، وَأَمَّا الصِّلَةُ فِي قَولِهِ: (مِن دُونِي) فَإِنَّهَا لَم تَطُل**[٧]**.**

قَالَ: **أَقُولُ: أَطَالَ الكَلَامَ فِي تَخرِيجِ البَيتِ عَلَى وَجهٍ بَعِيدٍ، خَطَأً**[٨] **مَعَهُ النَّاظِمَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ قَولَهُ: (دُونِي) خَبَرُ مُبتَدَإٍ مَحذُوفٍ، فَاعتَرَضَ بِأَنَّهُ لا يُحذَفُ إِذَا**[٩] **كَانَ عَائِدًا إِلاَّ مَعَ**

---

(١) الديوان (٣٠٧).

(٢) في (ش): يطل، وفي (ب): بطل.

(٣) هذه قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق، والحسن، والأعمش، وهي قراءة شاذة.
انظر: الكشاف (٧٧/٢)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٢٤/٩)، والسمين الحلبي، الدر المصون (٢٢٨/٥) وابن عادل، اللباب (٥٢١/٨). ومعجم القراءات القرآنية (١٥١/٢).

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): بمأسفة وفي (ب): أشار في الحاشية إلى أنها بمأسفة

(٥) لم أقف على قائله. وانظره في: شرح الكافية الشافية (٢٩٦/١)، شرح ابن الناظم ٦٦ وأوضح المسالك ١٥١/١، وهمع الهوامع (٣١٢/١)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٦٩/١.

(٦) سقطت عبارة "المعنى وهو الذي في السماء هو إله" من (ش) و(الأزهريتين) و(الغيث) و(التركيتين)، والجملة في (ب) و(ص) و(نزول الغيث): "وهو الذي هو في السماء إله".

(٧) الغيث (٢٤٦/٢).

(٨) في (الأزهريتين): أخطأ.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): إلا إذا.

طُولِ الصِّلَةِ، وَهِيَ هُنَا غَيرُ طَوِيلَةٍ، وَالحَقُّ أَنَّ (دُونِي) هُنَا[١] ظَرفٌ مُستَقِرٌّ، يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ وُجُوبًا، تَقدِيرُهُ: استَقَرَّ دُونِي، أي: عَلانِي[٢] الذي استَقَرَّ دُونِي[٣] فِي المَكَانَةِ، وَأَنَا فَوقَهُ فِي الرِفعَةِ[٤] بِالاستِحقَاقِ[٥]، فَلا يَحتَاجُ مَعَ هَذَا إِلَى تَقدِيرِ مُبتَدَأٍ، وَيَجرِي البَيتُ مَعَهُ[٦] عَلَى سَنَنٍ مُستَقِيمٍ سَالِمٍ مِنَ الاعتِرَاضِ، مَعَ أَنَّ الحُكمَ عَلَى حَذفِ صَدرِ الصِّلَةِ بِالضَّعفِ[٧] إِذَا لَم تَطُلِ الصِّلَةُ - هَكَذَا عَلَى العُمُومِ- بَاطِلٌ، فَإِنَّ الصِّلَةَ إِذَا[٨] كَانَت (لأَيٍّ) جَازَ حَذفُ صَدرِ صِلَتِهَا إِجمَاعًا، طَالَت أَو لَم تَطُل[٩]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: الحَاصِلُ مِن هَذَا الكَلَامِ: دَعوَى الأَولَوِيَّةِ[١٠] فِيهِ وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ تَخطِئَةً، وَخُصُوصُ المَقَامِ بِالكَلَامِ عَلَى صِلَةِ مَن يَدفَعُ تَوَهُّمَ العُمُومِ.

---

(١) "هنا": ليست في نزول الغيث.

(٢) في النزول: وإن علاني.

(٣) عبارة "استقر دوني" ساقطة من (الأزهريتين).

(٤) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): الدعة، و"في الرفعة" ليست في (ب) و(التركيتين).

(٥) في (ب) و(التركيتين): في الاستحقاق.

(٦) في النزول: به.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): بالتضعف.

(٨) في (ب) و(ص): إن.

(٩) نزول الغيث (٤٥٠-٤٥١).

(١٠) في (ب) و(ش): الأولية.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: الفَاءُ مِن قولِه[1] (فَلَا) جَوَابٌ لِلشَّرطِ، وَ(لَا): لِنَفي الجِنس، وَ(عَجَبٌ): اسمُ (لَا)[2].**

قَالَ: **أقُولُ: مُحَصِّلُ هَذَا الكَلامِ مُشتَمِلٌ عَلَى ثلاثةِ أمُورٍ، كُلُّهَا بَاطِلَةٌ:**

الأوَّلُ: جَعلُ[3] الفَاءِ جَوَابًا لِلشَّرطِ[4]، وَقد تَقدَّمَ لَهُ نَظِيرُ هَذَا الوَهمِ، ونَبَّهنَا عَلَيهِ، وَعَلَى وَجهِ الصَّوَابِ فِيه.

الثَّانِي: ادِّعَاؤُهُ أنَّ (لا) فِي البَيتِ لِنَفي الجِنسِ، وَهُوَ غَيرُ صَحِيحٍ، فإنَّ تلكَ هِيَ الَّتِي تَعمَلُ عَمَلَ (إنَّ)، ويُبْنَى[5] المُفرَدُ[6] مَعَهَا عَلَى مَا كَانَ يُنصَبُ بهِ، وَمَعلُومٌ أنَّ النَّاظِمَ لَم يَقصِدِ ذَلِكَ، وَإلاَّ لَبَنَى اسمَهَا المَذكُورَ عَلَى الفَتحِ؛ لِتَوَفُّرِ مُوجِبِ[7] بِنَائِهِ حِينَئِذٍ.

الثَّالِثُ: قولُهُ: إنَّ (عَجَبٌ) اسمُهَا، وَقد عَلِمتَ بُطلاَنَهُ بِمَا ذَكَرنَاهُ[8]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: قَد تَقَدَّمَ الجَوَابُ عَن[9] إطلَاقِهِ الجَوَابَ[10] عَلَى الفَاءِ بِأنَّ ذَاكَ عَلَى إرَادَةِ المَدخُولِ، وَأَمَّا رَدُّهُ لِـ(لَا)[11] فِي البَيتِ أَن تَكُونَ لِنَفيِ الجِنسِ بِهَذَا الكَلَامِ المَذكُورِ فَهُوَ فِي غَايَةِ القُصُورِ لاشتِهَارِ[12] كَونِهَا تَعمَلُ عَمَلَ لَيسَ، وَإِن كَانَ عَمَلًا عَلَى قِلَّةٍ كَـ(لَا[13] حَولٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ). قَالَ صَاحِبُ (المُغنِي) مَا نَصُّهُ: "الثَّانِيَةُ: أَنَّهَا تَعمَلُ عَمَلَ لَيسَ كَقَولِهِ: [مجزوء الكامل]

---

(١) ما يزال يتكلم على البيت السابق: (وَإن عَلَانِيَ مَن دُونِي فَلَا عَجَبٌ ... لِي أُسوَةٌ بِانحِطَاطِ الشَّمسِ عَن زُحَلِ)

(٢) الغيث (٢/٢٤٦).

(٣) في النزول: جعله.

(٤) من قوله: "ولا لنفي الجنس... إلى للشرط" ساقط من (التركيتين).

(٥) في (ش): وتثنى.

(٦) في النزول: المفرد النكرة.

(٧) في (الأزهريتين): موجبه.

(٨) نزول الغيث (٤٥١).

(٩) في سائر النسخ: على .

(١٠) في سائر النسخ: الجواز .

(١١) في (ب) و(الأزهريتين): لـــ(لا)، وسقطت من (ش).

(١٢) في (ش): لاشتهار كونها.

(١٣) في جميع النسخ: فلا.

مَن صدَّ عَن نِيرَانِهَا فَأنَا ابنُ قَيسٍ لَا بَرَاحُ[(١)]

قَالَ: وَتُخَالِفُ [لَا][(٢)] لَيسَ مِن ثَلَاثِ جِهَاتٍ:

أَحَدُهَا: أنَّ عَمَلَهَا قَلِيلٌ حَتَّى ادُّعِيَ أنَّهُ لَيسَ بِمَوجُودٍ.

الثَّانِي: أنَّ ذِكرَ خَبَرِهَا قَلِيلٌ حَتَّى إنَّ الزَّجَّاج[(٣)] لَم يَظفَر بِهِ فَادَّعَى أَنَّهَا إنَّمَا تَعمَلُ فِي الاسم خَاصَّةً، وَأنَّ خَبَرَهَا مَرفُوعٌ قَالَ: وَيَرُدُّهُ قَولُهُ: [الطويل]

تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأرضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ[(٤)] مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[(٥)]

قَالَ: وَالثَّالِثُ: أنَّهَا لَا تَعمَلُ إلَّا فِي النَّكِرَاتِ"[(٦)].

وَبِالجُملَةِ فَكَيفَ[(٧)] يَكُونُ غَيرَ[(٨)] صَحِيحٍ؟!.

وَأَمَّا قَولُهُ: "**وَمَعلُومٌ أنَّ النَّاظِمَ... إِلَى آخِرِهِ**" فَإرشَادٌ إلَى الخَلَلِ فِي الوَزنِ فِي هَذَا التَّركِيبِ إلَّا بِإشبَاعِ الفَتحَةِ.

وَلَا يَخفَى عَلَى أَصَاغِرِ الطَّلَبَةِ أنَّ مَا جَعَلَهُ ثَالِثًا مِن وُجُوهِ[(٩)] الرَّدِّ مُقحَمٌ[(١٠)] لَا فَائِدَةَ فِيهِ، فَتَأمَّل ذَلِكَ.

---

(١) البيت لسعد بن مالك القيسي كما في الكتاب (٥٨/١)، وشرح المفصل (١٠٨/١-١٠٩)، وبلا نسبة في: المقتضب ٣٦٠/٤، والإنصاف ٣٦٧/١، وابن النّاظم ١٠٧، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، ، تحقيق د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥، ١٩٨٥، (٣٣٧)، والمغني ٣١٥، نفحة الريحانة ٥٦/٤، ونسب لابن نباتة وهو في ديوانه (١١٧). ونسب في ديوان الصبابة (٢٥٨) لابن خفاجة.

(٢) زيادة مني.

(٣) قال الزجاجي في الجمل (٢٣٧-٢٣٨): "وقد يجوز أن تجري (لا) مجرى (ليس)، فترفع بعدها الاسم، إلا أنها لا تعمل إلا في النكرات كقول الشاعر : (من صد عن نيرانها .....).

(٤) في (ب): وزن.

(٥) لم أقف على قائله. يُنظر هذا البيت في: شرح ابن النّاظم (١٥٠)، والجنى الدّاني (٢٩٢)، وأوضح المسالك (٢٥٢/١)، وشرح ابن عقيل (٢٨٩/١)، وهمع الهوامع (١١٩/٢).

(٦) مغني اللبيب (٣١٥ – ٣١٦).

(٧) في (ش): فهو كيف.

(٨) في (ش) و(الأزهريتين): فهو غير.

(٩) في (الأزهريتين): وجود.

(١٠) في (ش): مفحم.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: (لِي)[1] جَارٌّ وَمَجرُورٌ، فِي مَوضِعِ رَفعٍ؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ مُقدَّمٌ، وَ(أُسوَةٌ): مُبتَدَأٌ، وَإِنَّمَا تَأَخَّرَ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ[2].**

قَالَ: **أقُولُ: اعتَقَدَ أَنَّ تَقدِيمَ الجَارِّ وَالمَجرُورِ مُصَحِّحٌ لِلابتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ، فَأَوجَبَ تَأخِيرَ المُبتَدَأِ، وَهُوَ وَهمٌ مِنهُ، فَإِنَّ المُسَوِّغَ هُنَا العَمَلُ، إِذ (أُسوَةٌ) عَامِلٌ فِي قَولِهِ (بِانحِطَاطِ الشَّمسِ) فَهُوَ نَظِيرُ قَولِكَ: (رَغبَةٌ فِي الخَيرِ خَيرٌ)، فَلاَ يَجِبُ[3] تَأخِيرُ المُبتَدَأِ لِلوَجهِ الَّذِي قَالَهُ، فَتَأَمَّلهُ[4].** انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَا وَهمَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ فِي مِثلِ هَذَا مُلتَزَمٌ فِيهِ تَقدِيمُ الخَبَرِ وَتَأخِيرُ المُبتَدَأِ لِلوَجهِ الَّذِي ذَكَرَهُ.[5] قَالَ صَاحِبُ (المُفَصَّل): "وَقَدِ التُزِمَ تَقدِيمُهُ -يَعنِي الخَبَرَ-[6] فِيمَا وَقَعَ فِيهِ المُبتَدَأُ نَكِرَةً، وَالخَبَرُ ظَرفًا"[7] وَاستَغنَى بِقَولِهِ ظَرفًا عَنِ التَّلَفُّظِ بِالجَارِّ وَالمَجرُورِ.

وَفِي عِبَارَةِ ابنِ المُصَنِّفِ : "ظَرفًا ، أَو جَارًّا وَمَجرُورًا"[8].

وَلَيسَ فِي عِبَارَتِهِ[9] إِلَّا: "أَنَّهُ أُخِّرَ؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ[10]"، يَعنِي: أَنَّهُ مُلتَزَمُ التَّأخِيرِ لِذَلِكَ فِي هَذَا التَّركِيبِ، وَلَيسَ فِيهِ التَّصرِيحُ بِمَا يُسَوِّغُ الابتِدَاءَ بِهِ عَلَى تَقدِيرِ التَّسلِيمِ، وَعَلَيكَ التَّأَمُّلُ لِعِبَارَةِ ابنِ الحَاجِبِ فِي قَولِهِ: " وَيَجُوزُ الابتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجهٍ مَا"[11]، وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) ما يزال يتكلم على البيت السابق:

(وَإِن عَلَانِيَ مَن دُونِي فَلَا عَجَبٌ ... لِي أُسوَةٌ بِانحِطَاطِ الشَّمسِ عَن زُحَلِ)

(٢) الغيث (٢/٢٤٦ – ٢٤٧).

(٣) سقطت عبارة " فلا يجب" من (ش).

(٤) نزول الغيث (٤٥٢).

(٥) قوله " قاله، فتأمله... ذكره" ساقط من (ش).

(٦) هذا الذي بين الشرطتين من كلام ابن أقبرس، وليس من كلام صاحب المفصل

(٧) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (٤٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٩٢).

(٨) شرح ابن الناظم (٨٣).

(٩) يقصد عبارة الصفدي.

(١٠) في (ب): يكره.

(١١) شرح الرضي على الكافية (١/٢٣٠).

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَمِن هُنَا أَخَذَ الحَظِيرِيُّ**[(١)] **الوَرَّاقُ**[(٢)] **قولَهُ يَهجُو: [السريع]**

يَا فَتحُ يَا أشهَرَ كُلِّ الوَرَى ... بـاللُّؤمِ وَالخَيبَـةِ وَالكِـذْبِ

كَم تَدَّعِي شِيعَةَ أهلِ العَبَا[(٣)] **... اسمُكَ يُنبِينِي عَنِ النَّصْبِ**[(٤)]

قَالَ: وَهَذَا فِيهِ تَسَامُحٌ، يُغتَفَرُ لِحَلَاوَةِ النَّظمِ؛ إِذِ التَّحقِيقُ أَنَّ (الفَتحَ) مِن أَلقَابِ البِنَاءِ، وَالنَّصبَ مِن أَلقَابِ الإِعرَابِ، وَحَرَكَةُ البِنَاءِ غَيرُ حَرَكَةِ الإِعرَابِ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ البِنَاءِ لَاتَتَغَيَّرُ وَلَا تَتَأَثَّرُ بِالعَوَامِلِ، وَحَرَكَةُ الإِعرَابِ مُعَرَّضَةٌ[(٥)] **لِلتَّغيِيرِ وَالتَّأَثُّرِ بِالعَوَامِلِ**[(٦)]**.**

قَالَ: **أَقُولُ: لَم يُكَلَّفْ هَذَا الشَّاعِرُ التِزَامَ مَذهَبِ البَصرِيِّينَ فِي التَّفرِيقِ بَينَ أَلقَابِ الإِعرَابِ وَأَلقَابِ البِنَاءِ**[(٧)] **حَتَّى يُنسَبَ إِلَى التَّسَامُحِ، وَقَد ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى عَدَمِ التَّفرِيقِ، فَيُطلِقُونَ أَلقَابَ هَذَا القَبِيلِ عَلَى القَبِيلِ**[(٨)] **الآخَرِ، وَبِالعَكسِ**[(٩)]**؛ فَلِمَ لا يَجُوزُ أَن يُخَرَّجَ كَلامُ**

---

(١) الحظيرة: محلة فوق بغداد. سير أعلام النبلاء (٥٨١/٢٠).

(٢) هو: سعد بن عليّ بن القاسم بن عليّ بن القاسم بن الأنصاري الخزرجي أبو المعالي، نسبة إلى حظيرة من قرى بغداد، كان أديبا، دلالا يبيع الكتب، له نظم جيدٌ. توفي سنة (٥٦٨هـ).

انظر: الوافي بالوفيات ١٦٩/١٥، سير أعلام النبلاء ٥٨٠/٢٠، الأعلام ٦٨/٣.

(٣) في (أ) و(التركيتين): أهل الغنى، وفي (ب): آل الغنى، وفي (ص): آل العنا.

وأهل العبا هم: آل البيت وأصل الكلمة العباء فجعلها مقصورة لإقامة الوزن ويطلق على آل البيت أيضا أهل الكساء وسبب هذه التسمية: أنّ النبيّ ﷺ جلّل هؤلاء الأربعة بكساء كان عليه، ثمّ قال : {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}.... . انظر: الثعلبي، الكشف والبيان في تفسير القرآن، دراسة وتحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير السَّاعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، (٤١/٨) وفي قوله: النصب تورية يحتمل معنيين الأول: النصب من علامات الإعراب والثاني: النصب بمعنى أنه ناصبي أي يعادي آل البيت وهذا هو المعنى البعيد المقصود.

(٤) البيت في الوافي بالوفيات (١٧٥/١٥).

(٥) في (ب) و(ش): معترضة.

(٦) الغيث (٢٤٧/٢).

(٧) وذلك أنهم جعلوا الفتح للبناء، والنصب للإعراب. انظر: الكتاب (١٥/١)، وشرح ابن الناظم (١٦)، وهمع الهوامع (٦١/١-٦٤)، وشرح الرضي على الكافية (٧١/١).

(٨) سقطت عبارة "على القبيل" من (ش) و(الأزهريتين).

(٩) قال الرضي في شرح الكافية (٧١/١): "وإذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية، فهي لا تقع إلا على حركات غير اعرابية، بنائية كانت، كضمة " حيث " أو، لا، كضمة قاف " قفل "، ومع القرينة تطلق

الشَّاعِرِ عَلَى ذَلِكَ؟! مَعَ أَنَّ جَمعًا مِنَ البَصرِيِّينَ يَفعَلُونَ فِي بَعضِ الأَحيَانِ مَا يَفعَلُهُ الكُوفِيُّونَ مِن عَدَمِ التَّفرِيقِ، ولا يُنسَبُ إِلَيهِم[١] فِي ذَلِكَ تَسَامُحٌ، وَقَد فَعَلَ سِيبَوَيهِ ذَلِكَ فِي بَعضِ

على حركات الاعراب أيضا، كقول المصنف بالضمة رفعا، والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الاخر مطلقا". وقال في موضع آخر (٣٩٩/٢): "والتمييز بين ألقاب حركات الأعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم: تقريب على السامع، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الأعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما".

(١) في (الأزهريتين): لهم.

المَوَاضِعِ[١]، وَحَسبُكَ بِهِ! فَأيُّ نَكِيرٍ فِي هَذَا الفِعلِ حَتَّى يُحتَاجَ إلَى اعتِبَارِهِ[٢]؟!

ثُمَّ هَذَا الاعتِرَاضُ -عَلَى تَقدِيرِ التَّسلِيمِ لِمَذهَبِ[٣] البَصرِيِّينَ- لا يَتَحَقَّقُ؛ فَإنَّ الشَّاعِرَ ادَّعَى أنَّ اسمَ المَهجُوِّ يُنبِي عَنِ النَّصبِ، حَيثُ كَانَ فَــتحًا، فَلَم[٤] يَلزَم مِن ذَلِكَ إطلاقُ لَقَبِ البِنَاءِ عَلَى لَقَبِ الإعرَابِ، ألاَ تَرَى أنَّ مَن يَنتَحِلُ مَذهَبَ البَصرِيِّينَ كَابنِ الحَاجِبِ وَغَيرِهِ،

---

(١) نعم هذا القول صحيح قال عبد الله الدايل: "وعلى الرغم من تفريق النحاة البصريين بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء فقد خلطوا بينهما وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

قال سيبويه في باب النداء: "........المفرد رَفْعٌ وهو في موضع اسم منصوب". وقال في الباب نفسه: "ورَفَعُوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ، وموضِعْهُما واحد، وذلك قولك: يازيد ويا عمرو..، ......". الكتاب (٣٠٣/١) وكثيرا ما يستعمل سيبويه الجزم وهو يريد السكون من مثل قوله وهو يتحدث عن (لَدُنْ): "وجزمت لدن ولَمْ تُجْعَل كعند ....؛ لأنها لا تَمَكَّنُ في الكلام تَمَكُّنَ عند....." الكتاب (٤٤/٢).

وكقوله في موضع آخر: "فإن قلت: ما بال (فُسَقْ) ونحوه لا يكون جزما..... فإنما ذلك؛ لأنه لم يقع في موضع الفعل فيصير بمنزلة صه، ومه، ونحوهما...." الكتاب (٣٨/٢). أما إطلاقه النصب على الفتح فوارد في الكتاب أيضا يقول: "وَعَلِمَ اللهُ ينتصب كما ينتصب ذهب زيدٌ..." الكتاب (٣٢١/١-٣٢٣) (٤٥/٢). والمتصفح لكتاب سيبويه يلحظ أن الخلط بين ألقاب الإعراب والبناء يرد عنده بكثرة (٤٠١/١-٣٨٩-٣٣٩-٣٤٠-) و(٥/٢-٦، ١٠-، ٦١). ونجد الخلط بين هذه العلامات عند من جاء بعده من النحاة كالأخفش وخلف الأحمر والمبرد. فالأخفش مثلا كان يخلط بين مصطلحي النصب والفتح وهو يتحدث عن اسم (لا) المبني. الأخفش، سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق د.ة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠، (٢٤/١-٢٥). وكان يطلق مصطلح الرفع على المنادى المبني. معاني القرآن للأخفش (٦٥/١). فعل ذلك تأثرا بسيبويه. أما خلف الأحمر فقد كان يقع منه الخلط بين تلك المصطلحات كثيرا كقوله عن المنادى المبني: "وهو رفعٌ تقول: يا زيدُ أقبل ، ويا محمد تعال". خلف الأحمر، المقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١م، (٧٤). وكقوله عن (قطُّ): "فإن العرب بنتها على الرفع". المصدر نفسه (٩٢). ونطالع الخلط بين تلك العلامات عند المبرد يقول: "فإنْ جَمَعْتَ المؤنث ألحَقْتَ لعلامة الجزم نونا، فقلتَ: أنتن تفعلن وهن يفعلن". المقتضب (٨٣/٤). وكقوله في معرض حديثه عن المنادى المبني: "فالفصل بينهما اطِّرَادُ البناءِ في كل منادىً مفردٍ حتى يصيرَ البناءُ علة لرفعه وإنْ كان ذلك الرفع غيرَ إعرابٍ". نفسه (٢٠٧/٤)". عبد الله بن حمد بن عبد الله الدَّايل، البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، (٨٢-٨٥).

(٢) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): اعتقاده، وفي (ص) و(نزول الغيث): اغتفاره.

(٣) في النزول: تسليم مذهب.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): فلا.

يَقُولُونَ: "يُعرَبُ المُفرَدُ المُنصَرِفُ بِالفَتحَةِ نَصبًا"[١]**، فَقَد أَنبَأَ الفَتحُ عَن**[٢] **النَّصبِ، وَهُوَ عَينُ مَا وَقَعَ فِيهِ الشَّاعِرُ، مَعَ أَنَّهُ لَم يُنسَب قَائِلُ ذَلِكَ إِلَى مُسَامَحَةٍ وَلا تَغيِيرِ اِصطِلَاحٍ**[٣]**، فَانظُر إِلَى هَذَا الاعتِرَاضِ كَيفَ بَلَغَ النِّهَايَةَ فِي السَّمَاجَةِ وَالبُرُودَةِ**[٤]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: مَا أَحَقَّهُ بِمَا نَسَبَ إِلَيهِ! وَمَا أَولَاهُ بِالرَّدِّ عَلَيهِ! وَالعَجَبُ أَنَّهُ لَو فُرِضَ وُقُوعُ أَدنَى مِن ذَلِكَ لِلصَّفَدِيِّ لأَثَارَ الغُبَارَ، وَبَالَغَ فِي الإِنكَارِ وَإِذَا كَانَ هَذَا مُقتَضَى حَالِهِ، وَالصَّفَدِيُّ مَشَى عَلَى الصَّحِيحِ، فَكَيفَ لَو وَجَدَ لَهُ[٥] سَبِيلًا إِلَى التَّخرِيجِ[٦] ؟!

هَذَا وَالصَّفَدِيُّ جَعَلَهُ مِن بَابِ التَّسَامُحِ المُغتَفَرِ - فَكَيفَ لَو نَدَّبَ[٧] وَحَقَّرَ؟ - وَذَاقَ مِنهُ حَلَاوَةَ النَّظمِ، وَجَعَلَ تَسَامُحَهُ سَرِيعَ الهَضمِ.

وَقَدِ استَقَرَّ عُرفُ العُلَمَاءِ وَالفُضَلَاءِ عَلَى إِطلَاقِ لَفظِ التَّسَامُحِ وَالتَّسَاهُلِ فِي المَوَاضِعِ الَّتِي تَكُونُ مُمكِنَةَ الاعتِبَارِ، يَعنِي لَيسَ الأَمرُ فِيهَا بِالقَوِيِّ، وَالأَمرُ فِي مِثلِ هَذَا هَيِّنٌ.

وَأَمَّا الانتِصَارُ لِلشَّاعِرِ بِتَعبِيرِ ابنِ الحَاجِبِ وَغَيرِهِ الفَتحَةَ عَنِ النَّصبِ، وَبِأَنَّهُ لَا يَلزَمُ مِنهُ الإِطلَاقُ، فَتَعَسُّفٌ مَردُودٌ؛ إِذِ الفَتحَةُ حَرَكَةُ بِنَاءٍ لَا حَرَكَةُ إِعرَابٍ، فَلا مَعنَى لِقَولِهِم: يُعرَبُ بِالفَتحَةِ، إِلاَّ الإِطلاقُ، وَحِينَئِذٍ لا مَوقِعَ لِقَولِهِ: "**وَهُوَ عَينُ**[٨] **مَا وَقَعَ فِيهِ الشَّاعِرُ**"؛ إِذ يُقَالُ لَهُ: فَالاعتِرَاضُ حِينَئِذٍ بَاقٍ[٩].

وَقَولُهُ: "**مَعَ أَنَّهُ لَم يُنسَب قَائِلُ ذَلِكَ إِلَى مُسَامَحَةٍ**" مُجَرَّدُ دَعوَى لَا تَثبُتُ[١٠] إِلَّا بِالبَيِّنَةِ.

بِالجُملَةِ فَكَلَامُهُ فِي هَذَا المَقَامِ خَبطُ تَعَصُّبٍ.

---

(١) انظر: الرضي، شرح الكافية (٧٤/١).

(٢) في (الأزهريتين): على.

(٣) في النزول: لاصطلاح.

(٤) نزول الغيث (٤٥٤ – ٤٥٥).

(٥) "له" ساقطة (ش).

(٦) في سائر النسخ ماعدا (ف): التجريح.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): ندد. وفي (التركيتين): ندد به.

(٨) في (ص): غير.

(٩) في (الأزهريتين): بان.

(١٠) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): لا بينة.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ فِي أَثْنَاءِ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

فَاصبِر لَهَا غَيرَ مُحتَالٍ وَلَا ضَجِرٍ فِي حَادِثِ الدَّهرِ مَا يُغنِي عَن الحِيَلِ(١)

مَا أحسَنَ قولَ القَائِلِ!: [الكامل]

لا تَجزَعَنَّ لِعُسرَةٍ مِن بَعدِهَا يُسرَانِ وَعداً لَيسَ فِيهِ خِلَافُ

كَم عُسرَةٍ ضَاقَ الفَتَى لنُزولِها لِله في أعطافِهَا ألطـــافُ(٢)

البَيتُ الأوَّلُ فِيهِ إشَارَةٌ إلَى قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ مَعَ © يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [

الشرح:٥-٦] قَالَ الإِمَامُ فخرُ الدِّينِ(٣) **-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: "قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا: يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: خَلَقتُ عُسرًا وَاحِدًا، وَخَلَقتُ يُسرَينِ**(٤) **فَلَن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَينِ، وَرَوَى مُقَاتِلٌ**(٥) **عَنِ النَّبيِّ ﷺ أَنَّهُ**(٦) **قَالَ: ((لَن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَينِ))**(٧) **وَقَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ. وَفِي تَقرِيرِ هَذَا المَعنَى**

---

(١) الديوان (٣٠٧).

(٢) البيتان دون نسبة في الغيث، وزهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي ٨٧/٢، ولم أجده في غيره من المصادر التي اطلعت عليها، ولكنهما وردا في ديوان أبي الفتح البستي، حققه وصنع ذيله وعلق الفوائد شاكر العاشور، دار الينابيع، دمشق، ط٢، ٢٠٠٨، (٢٤٠) باختلاف يسير في روايتيهما :

لا تيأسَنَّ لعُسرَةٍ فوراءَها يُسران وَعداً ليسَ فيهِ خِلافُ

كم عُسرةٍ قلِقَ الفَتى لنُزولِها للهِ في إعسارِها ألطافُ

(٣) هو: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري، أبو عبد الله الرازي، المفسر. له: (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز)، وهو مطبوع، وله أيضا: (مفاتيح الغيب) ويسمى التفسير الكبير في تفسير القرآن الكريم، و(لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات)، و(معالم أصول الدين). توفي سنة (٦٠٦هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء (٥٠٠/٢١)، طبقات المفسرين للداودي (٢١٥/٢-٢١٦)، كشف الظنون (١٩٨٦/٢)، الأعلام (٣١٣/٦).

(٤) في التفسير الكبير المطبوع: خلقت عسراً واحداً بين يسرين.

(٥) هو: مقاتل بن سليمان بن بشير الازدي بالولاء، البلخى، أبو الحسن: من أعلام المفسرين.أصله من بلخ انتقل إلى البصرة، ودخل بغداد فحدث بها. وتوفى بالبصرة سنة (١٥٠هـ).
انظر: أحمد الأدنروي، طبقات المفسرين، (٢٠)، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (٢٢٨/٢-٢٢٩)، والزركلي، الأعلام (٢٨١/٧).

(٦) سقطت "أنه" من (الأزهريتين).

(٧) من قوله "وروى مقاتل... إلى يسرين" ساقط من (ش).

وَجهَانِ ذكَرَ أحَدَهُمَا(١)، ثُمَّ قالَ: الوَجهُ الثَّانِي: أن تَكَونَ الجُملَةُ الثَّانِيَةُ تَكريرًا لِلأولَى كَمَا كُرِّرَ(٢) قولُهُ تَعَالَى: ﴿ ﮋ ﯾَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات:١٥-١٩-٢٤-٢٨-٣٤-٣٧-٤٠-٤٥-٤٧-٤٩] **وَيَكُونُ الغَرَضُ تَقريرَ(٣) مَعنَاهَا فِي النُّفُوسِ، وَتَمكِينَهَا فِي القُلُوبِ، كَمَا يُكَرَّرُ المُفرَدُ(٤) فِي قولِكَ: جَاءَ(٥) زَيدٌ زَيدٌ(٦). وَالمُرَادُ(٧): يُسرُ الدُّنيَا(٨) وَهُوَ: مَا تَيَسَّرَ مِن افتِتَاحِ(٩) البِلَادِ، وَيُسرُ الآخِرَةِ وَهُوَ: ثوَابُ الجَنَّةِ، كَقولِهِ(١٠) تَعَالَى:** ﴿ f g h i j k l ﴾ **[التوبة:**

قال البقاعي: " قال الحسن البصري : إن الآية لما نزلت قال النبي ﷺ : « أتاكم اليسر لن يغلب عسر يسرين » وقد روى هذا من أوجه كثيرة بأسانيد ضعيفة ثم قال: "وفي الباب عن عمر ذكره مالك في الموطإ عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه أنه بلغه أن أبا عبيدة رضي الله عنه حضر بالشام فكتب إليه كتاباً فيه « ولن يغلب عسر يسرين » ومن طريقه رواه الحاكم ، قال ذلك شيخنا ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف ، وقال : وهذا أصح طرقه- انتهى" . نظم الدرر في تناسب الآيات والسور بتصرف (١٢٣/٢٢ – ١٢٤).

(١) "الوجه الأول: قول الفراء والزجاج: العسر مذكور بالألف واللام، وليس هناك معهود سابق فينصرف إلى الحقيقة، فيكون المراد بالعسر في اللفظين شيئاً واحداً . وأما اليسر فإنه مذكور على سبيل التنكير، فكان أحدهما غير الآخر، وزيف الجرجاني هذا وقال: إذا قال الرجل: إن مع الفارس سيفاً، إن مع الفارس سيفاً، يلزم أن يكون هناك فارس واحد ومعه سيفان، ومعلوم أن ذلك غير لازم من وضع العربية". مفاتيح الغيب (٢٠٩/١١)، والغيث (٣٠٠/٢).

(٢) في (أ) و(ب) و(ش) و(الغيث): قرر، وفي (التركيتين): يكرر، وما أثبت موافق لـــ(ص) ولـــ(الأزهريتين) و(لمفاتيح الغيب).

(٣) جميع النسخ (تكرير) وما أثبت من الغيث وكتاب الفخر الرازي.

(٤) في (ب) و(ش): الفرد.

(٥) في (الغيث المسجم) و(الفخر الرازي): جاءني.

(٦) وردت كلمة (زيد) مرة واحدة في (ب) و(ش) و(الأزهريتين).

(٧) في (مفاتيح الغيب): والمراد من اليسرين.

(٨) في (ب): يسرا يسرا. وفي التفسير الكبير: "والمراد من اليسرين: يسر الدنيا وهو ما...".

(٩) في (مفاتيح الغيب): من استفتاح.

(١٠) في (الغيث المسجم) و(مفاتيح الغيب): لقوله تعالى.

٥٢]، وَهُمَا: حُسنَى الظَّفَرِ وَحُسنَى الثَّوَابِ، فالمُرَادُ مِن قولِهِ: ((لَن يَغلِبَ عُسرٌ يَسرَينِ)) هَذَا، وَذَاكَ؛ لأنَّ عُسرَ الدُّنيَا بالنِّسبَةِ إلَى يُسرِ الدُّنيَا وَيُسرِ الآخِرَةِ[١] كَالمَنزُورِ[٢] القَلِيلِ"[٣].

قَالَ: **أقولُ[٤]: إذَا كَانَتِ الجُملَةُ الثَّانِيَةُ تكريرًا لِلأُولَى؛ لِتَقوِيَةِ مَعنَاهَا فِي النُّفُوسِ، وَأَنَّهَا مِن بَابِ التَّأكِيدِ اللَّفظِيِّ، فَمِن أينَ يُفهَمُ أنَّ المُرَادَ بِاليُسرِ المَذكُورِ فِيهَا يُسرَانِ؟! وَالَّذِي فِي الكَشَّافِ: "فَإن قُلتَ: فَمَا مَعنَى [قولِ ابنِ عَبَّاسٍ وابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا][٥] ((لَن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَينِ))؟[٦] قُلتُ: هَذَا عَمَلٌ[٧] عَلَى الظَّاهِرِ، وَبِنَاءٌ عَلَى قُوَّةِ الرَّجَاءِ، وَأَنَّ وَعدَ[٨] اللهِ تَعَالَى لا يُحمَلُ إلاَّ عَلَى أوفَى مَا يَحتَمِلُهُ[٩] اللَّفظُ وَأَبلَغِهِ، وَالقولُ فِيهِ[١٠]: أَنَّهُ يُحتَمَلُ:**

. أن تَكُونَ الجُملَةُ الثَّانِيَةُ تَكريرًا لِلأُولَى[١١] كَمَا كُرِّرَ قولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات: ١٥-١٩-٢٤-٢٨-٣٤-٣٧-٤٠-٤٥-٤٧-٤٩]؛ لِتَقرِيرِ مَعنَاهَا فِي النُّفُوسِ، وَتَمكِينِهَا فِي القُلُوبِ، وكَمَا يُكَرَّرُ[١٢] المُفرَدُ فِي قولِكَ: جَاءَنِي زَيدٌ زَيدٌ[١٣].

---

(١) "ويسر الآخرة" ليست في تحقيق الزهراني.

(٢) في (ب) و(ص): كالمندور، وفي (ش) و(ز): كالمنذور، وفي (ظ): كالمنزور، وفي(والغيث): كالنزر، وفي (مفاتيح الغيب): كالمغمور.

(٣) الغيث (٢٩٩/٢ – ٣٠٠)، والتفسير الكبير للإمام الفخر الرازي (٢٠٩/١١).

(٤) في (ص): قال المتعقب قال الصفدي أقول، وفي (ب): قال قال.

(٥) زيادة من الكشاف.

(٦) في الكشاف بعد (يسرين)، وقد روي مرفوعا ((أنه خرج ﷺ ذات يوم وهو يضحك ويقول: لن يغلب عسر يسرين؟)) قلت: هذا عمل...إلخ.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): يُحمل.

(٨) في (ب) و(الكشاف): موعد.

(٩) في (الأزهريتين): يحمله.

(١٠) في الكشاف: "في".

(١١) في (ش): تكرير الأولى، وفي (ص): والقول فيه أن الجملة الثانية تحتمل أن تكون تكريرا للأولى.

(١٢) في (ب) و(ش): تكرر ، وفي (ص) و(نزول الغيث): كتكرير.

(١٣) سقط أحد الزيدين من جميع النسخ، وما أثبت من (ص) والكشاف والنزول.

. وَأن تَكُونَ الجُملَةُ[١] الأُولَى عِدَةً بأنَّ العُسرَ[٢] مَردُوفٌ[٣] بيُسرٍ لا مَحَالَة، وَالثَّانِيَةُ عِدَةً مُستَأنَفَةً بِأنَّ العُسرَ مَتبُوعٌ بيُسرٍ، فهُمَا يُسرَانِ[٤] عَلَى تَقدِيرِ الاستِئنَافِ، وَإنَّمَا كَانَ العُسرُ وَاحِدًا؛ لأَنَّهُ لا يَخلُو:

إمَّا أن يَكُونَ تَعرِيفُهُ[٥] لِلعَهدِ، وَهُوَ[٦] العُسرُ الَّذِي كَانُوا فِيهِ، فَهُوَ هُوَ؛ لأنَّ حُكمَهُ حُكمُ (زَيدٍ) فِي قولِكَ: إنَّ مَعَ زَيدٍ مَالاً، إنَّ مَعَ زَيدٍ مَالاً.

وَإمَّا أن يَكُونَ[٧] لِلجِنسِ الَّذِي يَعلَمُهُ كُلُّ أحَدٍ فَهُوَ هُوَ أيضًا. وَأَمَّا اليُسرُ فَمُنَكَّرٌ مُتَنَاوِلٌ لِبَعضِ الجِنسِ، فَإذَا كَانَ الكَلامُ الثَّانِي مُستَأنَفًا غَيرَ مُكَرَّرٍ فَقَد تَنَاوَلَ بَعضًا غَيرَ البَعضِ بِغَيرِ إشكَالٍ[٨]، ويكون الأول: [ما تيسر في أيام الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام، والثاني][٩]: ما تيسَّرَ في أيامِ الخلفاءِ -رضيَ اللهُ عنهمْ- وَيُحتَمَلُ أنْ يكونَ المُرَادُ بهما يُسرَ الدُّنيَا وَيُسرَ الآخرةِ مِثلُ: ﴿ f g h i j k l ﴾التوبة: [٥٢] وهما الظَّفَرُ والثَّوَابُ..."[١٠].- قُلتُ: هَذَا الَّذِي فِي الكَشَّافِ بِحُرُوفِهِ، لَكِنِّي رَأَيتُ فِي كِتَابِ هَذَا المُتَعَقِّبِ

---

(١) كلمة "الجملة" ليست في الكشاف ولا النزول ولا ص.

(٢) سقطت عبارة "بأن العسر" من (الأزهريتين)

(٣) في (الأزهريتين): مردفة.

(٤) سقطت عبارة "فهما يسران" من (ش).

(٥) في (الأزهريتين): " إما أن تكون أل تعريفية"

(٦) قوله "لأنه لا يخلو... وهو" يختلف عن نزول الغيث، والذي في نزول الغيث: "لأن اللام إن كانت فيه للعهد في العسر".

(٧) في (الأزهريتين) و(ص) و(نزول الغيث): وإن كانت للجنس. و(ش): وإن كان للجنس وفي (ب): أن يكون.

(٨) زاد في (أ): آخر. وجملة " غَيرَ البَعضِ بِغَيرِ إشكَالٍ" غير موجودة في نزول الغيث .

(٩) ما بين المعقوفين سقط من (أ) و(ب) و(ش) و(الأزهريتين)، وما أثبت من (ص) و(نزول الغيث) .

(١٠) الكشاف (٧٧٦/٤). ومن قوله " آخر ويكون الأول... إلى والثواب" ساقط من (الأزهريتين) و(ب) و(ش) و(التركيتين) .

تَصرَّفًا فِيهِ فِي هَذَا المَحَلِّ الأخِيرِ بَعدَ إِبهَامِهِ[١] حِكَايَة لَفظِهِ. -[٢]، قَالَ: قُلتُ: كَأَنَّ الصَّفَدِيَّ قصَدَ نَقلَ كَلامِ الزَّمَخشَريِّ، فَأفسَدَهُ، ألاَ تَرَاهُ جَعَلَ المُرَادَ أنَّ اليُسرَينِ ثابِتَانِ[٣] عَلَى تَقدِيرِ أن تَكُونَ الجُملَةُ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى[٤]، وَالزَّمَخشَريُّ لَم يَقُل ذَلِكَ، وَلا أشَارَ إلَيهِ، بَل جَعَلَ اللَّفظ مُحتَمِلاً لإرَادَةِ يُسرٍ وَاحِدٍ عَلَى أن تُجعَلَ الثَّانِيَةُ تَكريرًا لِلأُولَ[٥] وَلإرَادَةِ يُسرَينِ عَلَى أن تَكُونَ الثَّانِيَةُ عِدَةً مُستَأنَفَةً[٦]، فَيُصَارُ بَاللَّفظِ[٧] إلَى المَعنَى الأخِيرِ، وَهُوَ أبلَغُ الاحتِمَالَينِ بِنَاءً عَلَى أنَّ قُوَّةَ الرَّجَاءِ بَاعِثَةٌ عَلَى حَملِ الوَعدِ مِنَ الله تَعَالَى عَلَى أوفَرِ مَا يَحتَمِلُهُ اللَّفظُ وَأوفَاه[٨].

وَقَالَ بَعضُهُم[٩]: الحَقُّ أنَّ فِي تَعريفِ الأوَّلِ مَا يُوجِبُ الاتِّحَادَ، وَفِي التَّنكِيرِ يَقَعُ

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): إتمامه، وفي (التركيتين): إبهامه، وفي (ص): إبهامه فيه .

(٢) نعم تصرف ولكن دون إخلال بالمعنى.

(٣) في (ش): بإثبات.

(٤) في (نزول الغيث): مؤكدة للأولى تأكيدا لفظيا.

(٥) هذا هو الذي فهمه الألوسي من كلام الزمخشري قال الألوسي (٥٤٣/٣٠): "والمراد من اليسر في الآية الأولى ﴿فَإِنَّ مَعَ © يُسْرًا ﴾ ما تيسر لهم من الفتوح في أيام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو يسر الدنيا مطلقا وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ يحتمل أن يكون تكريرا للجملة السابقة لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب كما هو شأن التكرير. (ثمّ قال): فاليسر فيها عين اليسر في الأولى كما أن العسر كذلك والكلام نظير قولك أن مع الفارس رمحا أن مع الفارس رمحا وهو ظاهر في وحدة الفارس والرمح ولن يغلب عسر يسرين ليس نصا في الحمل على الأستئناف إذ يصح على التأكيد أيضا بأن يكون مبنيا على كون التنوين في (يسرا) للتفخيم فحمل لقوة الرجاء على يسر الدارين وذلك يسران في الحقيقة وإن كان هو يسر واحد.

(٦) في (ب) و(ش): على سياقته، وفي (الأزهريتين): استئنافية.

(٧) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): اللفظ.

(٨) وهذا بعينه الذي فهمه الألوسي حيث قال: "واحتمال الأستئناف هو الراجح لما علم من فضل التأسيس على التأكيد كيف وكلام الله تعالى محمول على أبلغ الأحتمالين وأوفاهما والمقام مقام تسلية وتنفيس، وعلى اتحاد العسر وتعدد اليسر يكون الحاصل من الجملتين أن مع كل عسر يسرين عظيمين والظاهر أن المراد بذينك اليسرين يسر دنيوي ويسر أخروي". روح المعاني (٥٤٣/٣٠).

(٩) هذا القول بعينه نقله المغني في الباب السادس التحذير الرابع عشر (٨٦٤).

الاحتِمَالُ، وَالقَرِينَةُ تُعَيِّنُ(١) وَبَيَانُهَا هُنَا: **أَنَّهُ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كَانَ هُوَ وَأَصحَابُهُ فِي عُسرٍ مِنَ الدُّنيَا، فَوَسَّعَ الله عَلَيهم**(٢) **بِالفُتُوحِ وَالغَنَائِمِ، ثُمَّ وُعِدَ ﷺ بِأَنَّ الآخِرَةَ خَيرٌ لَهُ مِنَ الأُولَى، [وَالتَّقدِيرُ: إنَّ مَعَ العُسرِ فِي الدُّنيَا يُسرًا فِي الدُّنيَا،]**(٣) **وَإِنَّ مَعَ العُسرِ فِي الدُّنيَا يُسرًا فِي الآخِرَةِ، لِلقَطعِ بِأَنَّهُ لا عُسرَ عَلَيهِ فِي الآخِرَةِ**(٤) **فَتَحَقَّقنَا عَلَيهِ اتِّحَادَ العُسرِ، وَتَيَقَّنَّا**(٥) **أَنَّ**(٦) **لَهُ يُسرًا فِي الدُّنيَا، وَيُسرًا فِي الآخِرَةِ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ**(٧). انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَم يُفسِدهُ(٨) تَحقِيقًا، وَلَم يُجَاوِز سَبِيلَهُ(٩) طَرِيقًا؛ بَل(١٠) جَعَلَهُ عَلَى أَوفَى مَقَاصِدِهِ، وَأَحسَنِ طُرُقِ مَعَاهِدِهِ، وَكَيفَ يَلِيقُ بِمَقَامِ صَاحِبِ (الكَشَّافِ) أَن يَكُونَ بِصَدَدِ أَن يُجِيبَ بِإِثبَاتِ يُسرَينِ مَعَ عُسرٍ وَاحِدٍ -وَهَذَا هُوَ غَرَضُهُ وَمَقصَدُهُ الَّذِي بَنَاهُ عَلَى السُّؤَالِ- أَن يَحصُلَ(١١) لَفظُهُ

وقال البغوي في المعالم: "قال المفسرون: ومعنى قوله: "لن يغلب عسر يسرين" أن الله تعالى كررّ العُسرَ بلفظ المعرفة واليُسْر بلفظ النكرة، ومن عادة العرب إذا ذكرت اسمًا معرفًا، ثم أعادته كان الثاني هو الأول، وإذا ذكرت نكرة ثم أعادته مثله صار اثنين، وإذا أعادته معرفة فالثاني هو الأول، كقولك: إذا كسبت، درهمًا أنفقت، درهمًا، فالثاني غير الأول، وإذا قلت: إذا كسبتَ درهمًا فأنفق الدرهم، فالثاني هو الأول، فالعسر في الآية مكرر بلفظ التعريف، فكان عسرًا واحدًا، واليسر مكرر بلفظ التنكير، فكانا يسرين، فكأنه قال: فإن مع العسر يسرا، إن مع ذلك العسر يسرا آخر". أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦ هـ)، معالم التنـزيل، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، (٤٦٥/٨).

(١) قال الدسوقي على المغني: "قوله (يقع الاحتمال) أي احتمال الاتحاد واحتمال التعدد". وقال أيضا: "قوله (والقرينة تعين) أي وهنا قد عينت التعدد". حاشية الدسوقي (٢٨٤/٢).

(٢) في (ب) و(ص): فَوُسِّعَ عليهم.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من نزول الغيث.

(٤) سقطت عبارة "في الآخرة" من (ش) و(الأزهريتين).

(٥) في (ب) و(التركيتين): وَنَفَينَا.

(٦) "أن" ليست في (ب) و(التركيتين).

(٧) نزول الغيث: (٤٥٩ – ٤٦١).

(٨) في (الأزهريتين): يفده.

(٩) في (ب): سبيلاه.

(١٠) في (الأزهريتين): إذ.

(١١) في (التركيتين): محصل.

مُحتَمِلًا لِإرَادَةِ يُسرٍ وَاحِدٍ -وَهَذَا[1] هُوَ مِن دَأبِ صَاحِبِ (الكَشَّافِ)-، [وَيَجعَلَ][2] هَذِهِ الجُملَة الطَّوِيلَة مِنَ الكَلَامِ كَالمُقَدِّمَةِ لِمَا ذَكَرَهُ مِن احتِمَالِ الاستِئنَافِ مَعَ الغُنيَةِ[3] عَنهُ بِأن يُجِيبَ مِن أوَّلِ وَهلَةٍ بِقَولِهِ[4]: "الأولَى: عِدَةٌ مَردُوفَةٌ بِيُسرٍ. وَالثَّانِيَةُ: عِدَةٌ مُستَأنَفَةٌ"، وَيَكُونَ هَذَا كَافِيًا فِي الجَوَابِ. لَيسَ هَذَا مِن طَرِيقَةِ صَاحِبِ (الكَشَّافِ) وَلَا مِن دَأبِهِ[5].

وَإنَّمَا جَعَلَ اللَّفظَ مُجرَىً[6] عَلَى ظَاهِرِهِ وَصُورَتِهِ التي هِيَ التَّكرَارُ الصُوْرِي أعنِي: التَّأكِيدَ اللَّفظِيَّ بِصَرفِهِ إلَى إرَادَةِ ثُبُوتِ يُسرَينِ مَعَ عُسرٍ وَاحِدٍ بِاعتِبَارِ قُوَّةِ الرَّجَاءِ وَحُسنِ الظَّنِّ بِالكَرِيمِ الذي لَا يُخَيِّبُ رَجَاءَ مَنِ ارتَجَاهُ، وَإذَا سَألَهُ أعطَاهُ، وَتَغلِيبًا لِجَانِبِ مَا يَلِيقُ بِالكَرَمِ، فَاليُسرَانِ ثَابِتَانِ وَلَا اعتِبَارَ بِالعُسرِ، وَلَو[7] عُدِّدَ صُوَرُهُ فَهُوَ وَاحِدٌ أو أدنَى مِن ذَلِكَ اعتِبَارًا لِجَانِبِ الكَرَمِ، وَيَشهَدُ لِهَذَا المَعنَى قَولُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ © ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَقَولُ القَائِلِ: [البسيط]

فَبَينَمَا العُسرُ إذ دَارَتْ[8] مَيَاسِيرُ[9]

---

(١) هكذا في جميع النسخ ولعلها "وهل" إستفهام إنكاري.

(٢) في (جميع النسخ): تجعل. و(يجعل) معطوف على (يحصل) منصوب مثله.

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): الغيبة.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): وبقوله.

(٥) في (ب): ولا من آدابه.

(٦) في (الأزهريتين): يجري.

(٧) في (ش) و(الأزهريتين): فلو.

(٨) في (ب): جاءت.

(٩) هذا عجز البيت، وصدره: (استَقدِرِ اللهَ خيراً وَارضَيَنَّ بِهِ)

وقد اختلف في قائله، فنسبه أبو حاتم السجستاني (ت ٢٣٥هـ)، في كتابه المعمرين، المكتبة المحمودية، مصر، د ت، (٤٠). وابن عبد ربه الأندلسي في "العقد الفريد" (٣٦١/٢)، إلى حريث بن جبلة العذري. ونسبه أبو الحسن البصري في "الحماسة البصرية" (٩٢٤/٢) إلى جَبَلَة العُذري عبد المَسيح بن بُقَيلَة الغَسّابيّ.

وحكى ابن الأنباري أنه لعثير بن لبيد العذري، ونسبه البعض إلى عثمان بن لبيد، ونسبه غيرهم إلى جبلة بن الحويرث العذري، وقيل غير ذلك. وقد استشهد به سيبويه في الكتاب وابن هشام في شذور الذهب ومغني اللبيب

وَهَذَا مَعنًى مُستَقِلٌّ[١] حَسَنٌ لَائِقٌ بِعُلُوٍّ[٢] مَقَام صَاحِبِ (الكَشَّافِ) وَدِقَّةِ نَظَرِهِ فِي المَعَانِي.

وَالجَوَابُ الثَّانِي: وَهُوَ المُشَارُ إِلَيهِ بِقَولِهِ: "**وَأَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ**[٣] **عِدَةً... إِلَى آخِرِهِ**"، وَهَذَا[٤] نَظَرٌ صِنَاعِيٌّ، وَلِهَذَا أَردَفَهُ بِقَولِهِ: "**وَإِنَّمَا كَانَ العُسرُ وَاحِدًا...**" إِلَى آخِرِهِ.

هَذَا هُوَ الَّذِي يَنبَغِي أَنْ يُحملَ عَلَيهِ كَلَامُ الكَشَّافِ فَهمًا، وَأَنْ يُتَخَيَّلَ[٥] فِي الأذهَانِ رَسمًا. فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ قَولَهُ: "**وَالزَّمَخشَرِيُّ لم يَقُل ذَلِكَ، وَلا أَشَارَ إِلَيهِ**" لَا مَوقِعَ لَهُ تَحرِيرًا، وَأَنَّ فِيهِ مِن جِهَةِ الفَهمِ تَقصِيرًا وَفُتُورًا، وَأَنَّ مَا جَعَلَ بِهِ[٦] الفَسَادَ هُوَ [عَينُ][٧] الصَّلَاح، وَلَو أَعطَاهُ عَلَى مَا مَلا[٨] وَدَنَى مِنهُ فَلاح. عَلَى أَنَّ الصَّفَدِيَّ لم يَنقُل إِلَّا لَفظَ الإِمَامِ فَخرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ بِحُرُوفِهِ فَليُقَابَلْ[٩].

وَانظُر -رَحِمَكَ اللهُ- إِلَى جَزَالَةِ كَلَامِ الزَّمَخشَرِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وَتَفَنُّنِهِ فِي العِبَارَةِ، وَتَدقِيقِهِ فِي الإِشَارَةِ، كَيفَ قَالَ فِي العِدَةِ الأُولَى: مردوفَةٌ، والثانيةِ: متبوعَةٌ، وَمَا هَذَا إِلَّا تَفَنُّنٌ مِنْ تَفَنُّنٍ. فَتَأَمَّل ذَلِكَ مُنصِفًا، وَأَعطِ الطَّبعَ رِقَّةً وَتَلَطُّفًا.

ولم ينسباه. "انظر: الكتاب لسيبويه ٥٢٨/٣ وشرح شواهد المغني للبغدادي (١٦٨/٢)، تحقيق عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٠٨، ١٩٨٧، وانظره في: كتاب الفرج بعد الشدة، تأليف القاضي أبي علي المحسن التنوخي، الناشر زكي مجاهد، الصنادقية، بجوار الأزهر ١٣٥٧، ١٩٣٨، (٢٤٤/٢).

(١) سقطت كلمة "مستقل" من (ش) و(الأزهريتين).

(٢) في (ب): يعلو.

(٣) في (ب): الأولى وهو خطأ

(٤) لعله لا واو هنا.

(٥) في (ب) و(ش): تخيل.

(٦) في (الأزهريتين): وإنما جعل ما به الفساد.

(٧) في (أ) و(ب) و(ش): غير.

(٨) في (ز): ما به ملأ.

(٩) نقل الصفدي كلام الرازي بحروفه فاعتراض الدماميني متوجه إلى الرازي توجها أوليا.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَقُلتُ أَنَا: [السريع]**

وَرُبَّ أعمَى وَجهُهُ رَوضَةٌ يَتَزَهَّى[(١)] فِيهَا كَثِيرُ الدُّيُونْ

فِي خَدِّهِ وَردٌ غَنِينَا بِهِ عَن نَرجِسٍ مَا فَتَّحَتهُ العُيُونْ[(٢)]

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أَقُولُ: البَيتُ الثَّانِي مِن هَذَا المَقطُوعِ مَسرُوقٌ مِن قَولِ سَيفِ الدِّينِ عَلَيِّ بنِ قَزَلٍ المَشَدِّ[(٣)] فِي عَمياءَ[(٤)]: [البسيط]**

كَأَنَّما هِيَ بُستانٌ خَلَوتُ بِهِ وَنَامَ نَاطُورُهُ[(٥)] سَكرانَ قد طَفَحَا

تَفَتَّحَ الوَردُ فيهِ مِن كَمَائِمِهِ وَالنَرجِسُ الغَضُّ فيهِ بَعدُ ما فَتَحَا[(٦)]

-عَنِيتُ البَيتَ الثَّانِي- عَلَى أَنَّهُ تَحَلَّى[(٧)] بِنَوعٍ مِن أَنوَاعِ البَدِيعِ، وَهُوَ طِبَاقُ الإِيجَابِ

---

(١) في (ب) و(ص) و(نزول الغيث): تتزهي.

(٢) الغيث (٣٢١/٢).

(٣) هو: علي بن عمر بن قزل بن جَلدَك التركماني الباروقي، المصري، سيف الدين المُشَدّ، شاعر في شعره رقة، عمل في دواوين الإنشاء مدة، له ديوان شعر. توفي سنة (٦٥٦هـ). ولقب بالمشدّ لأنه تولى شدّ الدواوين بدمشق للناصر يوسف بن العزيز مدة. و"شد الدواوين وموضوعها أن يكون صاحبها رفيقا للوزير متحدثا في استخلاص الأموال وما في معنى ذلك وعادتها إمرة عشرة". انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ٢٣/٤.

انظر: فوات الوفيات ٥١/٣، تاريخ الإسلام للذهبي ٢٧٤/٤٨، النجوم الزاهرة ٦٤/٧، الأعلام ٣١٥/٤.

(٤) جملة "علي بن قزل المشد في عمياء" ليست في (ب).

(٥) في (ب): ناظره.

(٦) في (ب) و(نزول الغيث): انفتحا.

البيتان في ديوانه، تحقيق ودراسة د. مشهور عبد الرحمن الحبازي، القدس، فلسطين، مركز التعاون والسلامة الدولي، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م (٤٥٦)، والغيث المسجم ٣٢٠/٢، والوافي بالوفيات ٣٦٤/٢١، وفوات الوفيات ٥٥/٣، وزهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي ١٨٢/٢.

(٧) في (ب): تجلى وهو تصحيف.

وَالسَّلبِ(١) **وبَيتُ الصَّفَدِيِّ عَاطِلٌ مِن ذَلِكَ**(٢). انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: مَا عَجَبِي عَلَيهِ مِن تَدنِيسِهِ، وَإِنَّمَا أَعجَبُ مِن تَدلِيسِهِ(٣)، وَكَيفَ(٤) تُقَامُ البَيِّنَةُ عَلَى [المُعتَرِفِ](٥)؟! مَا هَذَا الرَّجُلُ إِلَّا بِتَعَصُّبِهِ كَلِفٌ! إِذِ الفَرَضُ أَنَّ الصَّفَدِيَّ لم يَقُل: **"وَقُلتُ أَنَا"** إِلَّا بَعدَ مَا سَاقَ الأَبيَاتَ الَّتِي اقتَطَفَ(٦) المُتَعَقِّبُ(٧) مِنهَا هَذَا المَقطُوعَ بِعَينِهِ وَهِيَ: [البسيط]

قَالُوا تَعَشَّقتَهَا عَمياءَ قُلتُ لَهُم ... مَا شَانَهَا ذَاكَ فِي عَينِي وَلَا قَدَحَا

بَلْ زَادَ وَجدِيَ فِيهَا أَنَّهَا أَبَداً ... لا تَعرِفُ الشَّيبَ فِي خَدِّي إِذَا وَضَحَا

إِنْ يَجرَحِ السَّيفُ مَسلُولًا فَلَا عَجَبٌ ... وَإِنَّمَا عَجَبِي مِن مُغمَدٍ جَرَحَا

كَأَنَّمَا هِيَ بُستَانٌ خَلَوتُ بِهِ ... وَنَامَ نَاطُورُهُ(٨) سَكرَانَ قَد طَفَحَا

تَفَتَّحَ الوَردُ فِيهِ مِنْ كَمَائِمِهِ ... وَالنَّرجِسُ الغَضُّ فيهِ بَعْدُ مَا انْفَتَحَا(٩)

فَكَيفَ يُقَالُ لَهُ(١٠) بَعدَ ذَلِكَ إِنَّهُ سَرَقَ المَعنَى.

---

(١) قال القزويني في الإيضاح (٣٨٥): طباق السلب هو الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي، أو أمر ونهي كقوله تعالى: ﴿) (* + , - . / 0 1 2 ﴾ [الروم: ٦ – ٧] وقوله: ﴿ j k l m ﴾ المائدة: [٤٤] وقول الشاعر:

(وننكر إن شئنا على الناس قولهم ... ولا ينكرون القول حين نقول).

وطباق السلب الذي عناه الدماميني هنا (تفتح الورد) (ما انفتحا).

(٢) نزول الغيث (٤٦١–٤٦٢).

(٣) عبارة "وإنما أعجب من تدليسه" ساقطة من (ش).

(٤) في (ب): كيف بدون واو.

(٥) في (أ): المصرف، وفي (الأزهريتين): المتصرف، وفي (ش): المعرف، وما أثبت من (ص) و(التركيتين).

(٦) في (ب): اقتطعت وهو تحريف.

(٧) "المتعقب" ساقطة في (الأزهريتين).

(٨) في (ب): ناضره.

(٩) الغيث (٣٢٠/٢). وفي (ش): فتحا.

(١٠) لعل إسقاطها أولى.

وَأَمَّا قَولُهُ "**عَلَى أَنَّهُ تَحَلَّى بِنَوعٍ... إِلَى آخِرِهِ، وَبَيتُ الصَّفَدِيِّ عَاطِلٌ**"- [فَـ]ـبَاطِلٌ؛ لأَنَّ قَولَهُ[١]:(فِي خَدِّهِ وَردٌ) مُتَضَمِّنٌ مَعنَى الإِيجَابِ مِن حَيثُ[٢] الصِّدقُ؛ إِذِ الوَردُ صَادِقٌ[٣] عَلَى المُفَتَّحِ[٤] وَغَيرِهِ، وَهُوَ إِلَى المُفَتَّحِ[٥] أَقرَبُ، وَمُصَرَّحٌ[٦] فِيهِ السَّلبُ[٧] بِقَولِهِ: (مَا فَتَّحَتهُ العُيُون)، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ عَاطِلٌ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) في (ش) : في قوله.

(٢) في (أ) و(ب) و(ش) و(الأزهريتين): بحيث، وفي (ص): حيث، وفي (ك): محيث بالصدق.

(٣) في (الأزهريتين): "إما الورد صادق".

(٤) في (ص): المفتتح.

(٥) في (ب والأزهريتين وص): الفتح.

(٦) هكذا ضبطت في (ص).

(٧) في (الأزهريتين): بالسلب.

قَالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ:**

وَإِنَّمَا رَجُلُ الدُّنيَا وَوَاحِدُهَا   مِن لَا يُعَوِّلُ فِي الدُّنيَا عَلَى رَجُلِ[١]

(إِنَّمَا) كَلِمَةٌ تَقتَضِي الحَصرَ، ثُمَّ قالَ: قُلتُ: وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهَا لِلحَصرِ أنَّ (إِنَّ) تَقتَضِي الإِثبَاتَ، وَ(مَا) تَقتَضِي النَّفِيَ، فَعِندَ تَركِيبِهِمَا وَجَبَ أن يَبقَى كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى الأَصلِ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ التَّغيِيرِ، فَإِمَّا أن نَقُولَ: كَلِمَةُ (إِنَّ) تَقتَضِي ثُبُوتَ عَينِ[٢] **المَذكُورِ وَكَلِمَةُ (مَا) تَقتَضِي نَفيَ المَذكُورِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، أو نَقُولَ كَلِمَةُ (إِنَّ) تَقتَضِي ثُبُوتَ المَذكُورِ**[٣] **وَ(مَا) تَقتَضِي نَفيَ غَيرِ**[٤] **المَذكُورِ، وَهَذَا هُوَ الحَصرُ.**[٥]

قَالَ المُتَعَقِّبُ: **أقُولُ: فِي كَلامِهِ نَظَرٌ مِن وُجُوهٍ:**

أَمَّا أَوَّلاً: فَإِطلاقُهُ عَلَى مَجمُوعِ (إِنَّمَا) كَلِمَةً، مَعَ أَنَّهُمَا كَلِمَتَانِ، وَلا يُقَالُ: التَّركِيبُ صَيَّرَهُمَا[٦] **فِي حُكمِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَسَاغَ الإِطلاقُ بِضَربٍ مِنَ التَّسَاهُلِ؛ لأنَّا نَقُولُ: قد صَرَّحَ بِأَنَّهُمَا كَلِمَتَانِ، وَأَنَّ (إِنَّ) مُقتَضِيَةٌ الإِثبَاتَ**[٧]**، وَأَنَّ (مَا) مُقتَضِيَةٌ النَّفيَ**[٨]**، وَأَنَّ تَركِيبَهُمَا لا يُزِيلُ مَعنَاهُمَا الأَصلِيَّ عَنهُمَا، فَلَو عُدَّا كَلِمَةً وَاحِدَةً لَلَزِمَ كَونُ الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ دَالَّةً عَلَى النَّفيِ وَالإِثبَاتِ مَعًا، وَهُوَ بَاطِلٌ.**

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَإِنَّ هَذَا الدَّلِيلَ الَّذِي استَدَلَّ بِهِ عَلَى الحَصرِ مَذكُورٌ لِلنَّاسِ [قَبلَهُ][٩]**، فَنِسبَتُهُ إِلَى نَفسِهِ مُوهِمَةٌ أَنَّهُ المُختَرِعُ لَهُ، وَذَلِكَ لا يَنبَغِي.**

---

(١) الديوان (٣٠٧).

(٢) (عين) ليست في (ش) و(الأزهريتين)، وفي (الغيث) و(نزول الغيث): غير.

(٣) من قوله: "وكلمة ما تقتضي... إلى المذكور" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(٤) في (ب): عين.

(٥) الغيث (٢/٣٣٠ – ٣٣١).

(٦) في (ب): ضدهما

(٧) في (ف) و(نزول الغيث): للإثبات. وهو الأوضح والمتناسب مع تعبيرات العلماء. فإما أن نقول: تقتضي الإثبات أو مقتضية للإثبات.

(٨) في (التركيتين) و(نزول الغيث): للنفي. والكلام على هذه الحاشية كالكلام على سابقتها.

(٩) زيادة من نزول الغيث.

وَأَمَّا ثالِثًا: فَإِنَّ هَذَا البَحثَ الَّذِي أَثارَهُ بَعضُ الأُصُولِيِّين[(١)] فِي إِفادَتِهَا الحَصرَ مَردُودٌ، قالَ ابنُ هِشَامٍ: "هُوَ مَبنِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَتَينِ بَاطِلَتَينِ بِإِجمَاعِ النَّحوِيِّينَ[(٢)] إِذ لَيسَت[(٣)] (إِنَّ) لِلإِثبَاتِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِتَوكِيدِ الكَلامِ إِثبَاتًا كَانَ مِثلَ: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، أَو نَفيًا مِثلَ: (إِنَّ زَيدًا لَيسَ بِقَائِمٍ)، وَمِنهُ ﴿ . / 0 1 2 3 ﴾ [يونس: ٤٤]، وَلَيسَت (مَا) لِلنَّفيِ، بَل هِيَ بِمَنزِلَتِهَا فِي أَخَوَاتِهَا: لَيتَمَا، وَلَعَلَّمَا، وَلَكِنَّمَا، وَكَأَنَّمَا"[(٤)].

وَقَد فَرَّ صَاحِبُ (التَّلخِيص) مِن هَذَا الإِشكَالِ، فَقَالَ: "إِنَّهَا أَفَادَتِ الحَصرَ لِتَضَمُّنِهَا مَعنَى مَا وَإِلاَّ"[(٥)]، وَاستَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأُمُورٍ[(٦)]، فَأَشَارَ بِلَفظِ التَّضَمُّنِ إِلَى أَنَّهُ لَيسَ بِمَعنَى (مَا) وَ(إِلاَّ) حَتَّى كَأَنَّهُمَا لَفظَانِ مُتَرَادِفَانِ؛ إِذ فَرقٌ[(٧)] بَينَ أَن يَكُونَ الشَّيءُ فِي مَعنَى الشَّيءِ، وَأَن يَكُونَ

---

(١) منهم الإمام الرازي في المحصول حيث قال: "وثالثها: أنَّ كلمة (إنَّ) تقتضي الاثبات و(ما) تقتضي النفي فعند تركيبها يجب أن يبقى كل واحد منهما على الأصل لأن الأصل عدم التغيير. فإما أنْ نقول: كلمة (إنَّ) تقتضي ثبوت عين المذكور، وكلمة (ما) تقتضي نفي المذكور. وهذا باطل بالاجماع؛ وإما أن نقول: كلمة (إنَّ) تقتضي ثبوت المذكور، وكلمة (ما) تقتضي نفي غير المذكور. وهذا هو الحصر وهو المراد". محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المحصول في علم الأصول، تحقيق طه جابر فياض العلواني، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (١/٥٣٧-٥٣٨).

(٢) المقدمة الأولى: أنَّ (إنَّ) للإثبات. المقدمة الثانية: أنَّ (ما) نافية.

مغني اللبيب (٤٠٦): قال قبله " وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين...".

(٣) عبارة "إذ ليست" ساقطة (ش) و(الأزهريتين).

(٤) انظر: مغني اللبيب (٤٠٦).

(٥) الخطيب القزويني تلخيص المفتاح (١٣٧).

(٦) قال في التلخيص بعد ذلك: "لقول المفسرين: في قوله تعالى: ﴿ \ [^ _ ` ﴾ بالنصب، معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع لما مَرّ -في باب المنطلق زيد- ولقول النحاة: إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه، ولصحة انفصال الضمير معه، قال الفرزدق :

(أنا الذائد الحامي الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي)".

تلخيص المفتاح (١٣٧-١٣٨).

(٧) في (الأزهريتين): إذ لا فرق.

الشَّيءُ يَتَضَمَّنُ الشَّيءَ عَلَى الإطلاقِ، فَلَيسَ كُلُّ كَلامٍ يَصلُحُ فِيهِ (مَا) وَ(إلاَّ) يَصلُحُ[١] **فِيهِ (إنَّمَا)**[٢]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: هَذَا الكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا[٣] لَا يَصدُرُ[٤] مِن مُتَأَمِّلٍ[٥] فَهَّامٍ، وَبَيَانُهُ مِن جِهَةِ الإِيضَاحِ: أَنَّ الوَجهَينِ الأَوَّلَينِ مِنَ الوُجُوهِ القِبَاحِ أَنَّهُ لَا يَجهَلُ أَحَدٌ الخِلَافَ فِي (إِنَّمَا) أَهِيَ بِحَسَبِ الوَضعِ هَكَذَا - يَعنِي بَسِيطَةً - أَم هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِن (إِنَّ) وَ(مَا) [٦]، وَعَلَى الأَوَّلِ إِطلَاقُ جَمعٍ مِنَ العُلَمَاءِ كَالشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ[٧] ابنِ دَقِيقِ العِيدِ وَغَيرِهِ[٨] كَلِمَةَ (إِنَّمَا)، فالصَّفَدِيُّ[٩] لَيسَ بِأَوَّلِ مَن أَطلَقَ، وَعَلَى تَقدِيرِ التَّسلِيمِ بِإِرخَاءِ العِنَانِ، فَالكَلَامُ عَلَيهَا حَالَ التَّركِيبِ مَقَامٌ آخَرُ، وَلَا تَنَافِيَ بَينَهُمَا،

---

(١) في (أ): تصلح، وما أثبت من سائر النسخ ونزول الغيث.

(٢) نزول الغيث (٤٦٤ – ٤٦٥)، وكلمة "إنما" سقطت من (ب).

(٣) في (ب وص): فِي هَذَا المَقَام.

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): لا يضره.

(٥) في (ب) و(ش): ممن تأمل.

(٦) قال ابن العربي: "وهي كلمة مفيدة للنفي والإثبات مركبة من (إن) و(ما) وعبارة أهل سمرقند فيها إنها حرف موضوع لتحقيق المتصل وتلحيق المنفصل، وعبارة أهل العراق إنها موضوعة لتخصيص المخبر عنه بالخبر قال تعالى: ﴿ H I J K ﴾ وقال صلى الله عليه و سلم: ((إنما الكريم يوسف)) وقالت العرب: إنما الشجاع عنترة". القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي، المحصول في أصول الفقه، تحقيق حسين علي اليدري، الناشر دار البيارق، الأردن ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م (٤١-٤٢). وانظر: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، روضة الناظر وجنة المناظر، تحقيق د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض،ط٢، ١٣٩٩، (٢٧١).

(٧) هو: محمد بن علي بن وَهب بن مُطيع بن أبي الطاعة القُشَيري، أبو الفتح تقي الدين، شيخ الإسلام حافظ زاهد، ورع، ناسك، قاض، مجتهد، من أكابر العلماء بالاصول، من كتبه: الإمام في أحاديث الأحكام، وهو جليل حافل، ولم يكمله، قال في " تذكرة الحفاظ " ٤ / ١٤٨٢: ولو كمل تصنيفه وتبييضه لجاء في خمسة عشر مجلدا، و(شرح العمدة). توفي سنة (٧٠٢هـ).

انظر: الأعلام ٢٨٣/٦، طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٧/٩.

(٨) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥، ١/١١-١٢.

(٩) في (ب): فإن الصفدي.

فَتَصرِيحُهُ بِكَونِهَا[(١)] كَلِمَتَينِ - بِاعتِبَارِ [فَكِّ][(٢)] التَّركِيبِ - لَا يُنَافِي إِطلَاقَ الكَلَامِ عَلَيهَا حَالَ التَّركِيبِ، فَكَلَامُهُ فِي غَايَةِ النُّزُولِ، وَكَأَنَّهُ أُفِيضَ عَلَيهِ مِن مَعنَى تَسمِيَةِ الكِتَابِ بِالمَعنَى الَّذِي قَصَدَهُ.

وَأَمَّا الوَجهُ الثَّانِي مِن وُجُوهِهِ؛ فَهُوَ أَنزَلُ مِنَ الأَوَّلِ فَلَا عَلَيهِ مُعَوَّلٌ[(٣)]؛ فَإِنَّ الصَّفَدِيَّ - رَحِمَهُ اللهُ- سَاقَهُ فِي غُضُونِ نَقلِهِ كَلَامَ العُلَمَاءِ في (إِنَّمَا)، ثُمَّ قَالَ: قُلتُ: **"وَمِنَ الدَّلِيلِ..."** وَالحَالُ أَنَّ النَّاسَ مِن قَبلِهِ فِي مَقَامِ النَّقلِ، فَلَا يُتَوَهَّمُ كَونُهُ مُختَرِعًا ذَلِكَ[(٤)] بِقَرِينَةِ الحَالِ وَلَا المَقَالِ، فَهَذَا مِنهُ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ؛ إِذِ المَعنَى: وَمِنَ الدَّلِيلِ المَنقُولِ[(٥)].

وَأَمَّا الوَجهُ الثَّالِثُ مِن وُجُوهِهِ؛ فَلَا تَعَلُّقَ لِلصَّفَدِيِّ بِهِ؛ إِذ هُوَ بَحثٌ لابنِ هِشَامٍ مَعَ بَعضِ الأُصُولِيِّينَ، وَفِيهِ مُنَاقَشَةٌ؛ فَإِنَّ كَونَهَا -أَعنِي (إِنَّ)- لِلتَّوكِيدِ هُوَ مَعنَى الإِثبَاتِ، بَل هُوَ أَخَصُّ مِنهُ، فَإِنَّ مَعنَاهُ يُفِيدُ استِقرَارَ الحُكمِ وَثُبُوتَهُ نَفيًا كَانَ أَو إِثبَاتًا، وَمُقَرَّرٌ[(٦)] أَنَّ إِثبَاتَ الشَّيءِ أَخَصُّ مِن ثُبُوتِ الشَّيءِ، فَالحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَلزَمُ مِن إِفَادَتِهَا الإِثبَاتَ فِي هَذَا المَوضِعِ إِفَادَتُهَا ذَلِكَ مُطلَقًا.

وَأَمَّا قَولُهُ: "**لَيسَت (مَا) لِلنَّفيِ**"، فَمُجَرَّدُ دَعوَى فِي غَيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، وَالاتِّفَاقُ ثَابِتٌ عَلَى أَنَّ أَحَدَ مَعَانِيهَا النَّفيُ -أَعنِي: حَالَ الإِفرَادِ- وَفَهمُ الحَصرِ مِنهَا حَالَ التَّركِيبِ مُرَجِّحٌ لِنَفيِ أَنَّهُ قَائِمٌ بِهَا مستفادٌ[(٧)] مِنهَا حَالَ التَّركِيبِ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا يُنكِرُ إِفَادَتَهَا الحَصرَ -وَهُوَ خِلَافُ الأَوَّلِ- أَو يَدَّعِي إِفَادَتَهَا الحَصرَ[(٨)] بِطَرِيقٍ آخَرَ، فَعَلَيهِ البَيَانُ.

قَالَ الشَّيخُ تَقِيُّ الدِّينِ - قُدوَةُ أَهلِ التَّحقِيقِ - ابنُ دَقِيقِ العِيدِ فِي شَرحِ العُمدَةِ: "كَلِمَةُ (إِنَّمَا) لِلحَصرِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الأُصُولِ، قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا: فُهِمَ الحَصرُ مِن

---

(١) في (ب) و(ص): كونها.

(٢) في (أ) و(الأزهريتين): قبل.

(٣) في (الأزهريتين): لا عليه المعول.

(٤) في (الأزهريتين): "وذلك بقرينة الحال لا المقال".

(٥) عبارة "فهذا منه في غاية السقوط؛ إذ المعنى ومن الدليل المنقول" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(٦) في (ش): أو مقرر، وفي (الأزهريتين): ومفرد.

(٧) في (أ) و(ب) و(ش): مستفادا، وما أثبت من سائر النسخ.

(٨) عبارة "وهو خلاف الأول أو يدعي إفادتها الحصر" ساقطة من (الأزهريتين).

قَولِهِ ﷺ: ((إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ))[1] وَعُورِضَ بِدَلِيلٍ آخَرَ يَقتَضِي تَحرِيمَ رِبَا الفَضلِ، ولَم يُعَارَض فِي فَهمِهِ الحَصرَ، وَفِي ذَلِكَ اتِّفَاقٌ عَلَى أَنَّهَا لِلحَصرِ، وَمَعنَى الحَصرِ فِيهَا إِثبَاتُ الحُكمِ فِي المَذكُورِ وَنَفيُهُ عَمَّا عَدَاهُ، وَهَل نَفيُهُ عَمَّا عَدَاهُ بِمُقتَضَى مَوضُوعِ اللَّفظِ أَو مِن طَرِيقِ المَفهُومِ؟ فِيهِ بَحثٌ"[2]، انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: وَالَّذِي أعتَقِدُهُ أَنَّ النَّفيَ عَمَّا عَدَاهُ بِطَرِيقِ وَضعِ اللَّفظِ، فَتَأَمَّل، فَأَنتَ تَرَى كَيفَ نَقَلَ[3] الاتِّفَاقَ عَلَى إِفَادَتِهَا الحَصرَ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ مُنصِفًا.

---

(١) صحيح مسلم كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلا بمثل، حديث رقم (١٥٩٦).

(٢) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، (١١/١).

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): سرى.

قَالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ: وَالمَحصُورُ هُنَا (مَن لَا يُعَوِّلُ)**(١).

قَالَ: **أقُولُ: هُوَ خَطَأٌ؛ لأنَّ المَحصُورَ بِـ(إنَّمَا) هُوَ الجُزءُ**(٢) **الَّذِي لَو كَانَ التَّركِيبُ بِـ(مَا) وَ(إلاَّ) كَانَ وَاقِعًا بَينَهُمَا، وَالمَحصُورُ فِيهِ هُوَ الجُزءُ الأَخِيرُ**(٣) **الَّذِي يَقَعُ بَعدَ (إلاَّ) لَو كَانَ الحَصرُ بِهَا وَبِـ(مَا)، فَتَقُولُ**(٤) **فِي حَصرِ المَوصُوفِ فِي الصِّفَةِ: ((إنَّمَا زَيدٌ كَاتِبٌ، وَمَازَيدٌ إلاَّ كَاتِبٌ))**(٥) **وَفِي حَصرِ الصِّفَةِ بِالمَوصُوفِ**(٦)**: ((إنَّمَا كَاتِبٌ زَيدٌ، وَمَا كَاتِبٌ إلاَّ زَيدٌ))**(٧)**، فَالمَحصُورُ فِي قَولِهِ: (إنَّمَا رَجُلُ الدُّنيَا مَن لا يُعَوِّلُ) هُوَ (الرَّجُلُ)، وَالمَحصُورُ فِيهِ هُوَ (مَن لا يُعَوِّلُ)، وَذَلِكَ وَاضِحٌ، عَلَى أنَّهُ حَيثُ فَسَّرَ المَعنَى، اقتَضَى كَلامُهُ هَذَا الذي قُلنَاهُ، فَإنَّهُ قَالَ: "يُرِيدُ أنَّ الرُّجُولِيَّةَ مَا تَنحَصِرُ إلاَّ فِيمَن اتَّصَفَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ"**(٨)(٩). انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: الصَّفَدِيُّ أَوَّلًا قَالَ فِي أَثنَاءِ كَلَامِهِ(١٠) عَلَى كَلِمَةِ(١١) (إنَّمَا) وَإِفَادَتِهَا الحَصرَ: **"كَأَنَّهُ قَالَ: مَا رَجُلُ الدُّنيَا، وَوَاحِدُهَا إلَّا الَّذِي لَا يُعَوِّلُ عَلَى أَحَدٍ"**(١٢) ثُمَّ انجَرَّ بِهِ الكَلَامُ عَلَى لَفظِ (مَنْ)، فَقَالَ: **"اسمٌ نَاقِصٌ بِمَعنَى (الَّذِي) لَا يَتِمُّ إلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ، وَمَوضِعُهُ**(١٣) **الرَّفعُ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ المُبتَدَأِ الَّذِي تَقَدَّمَ، وَإِن أَرَدتَ فَاجعَلهُ نَكِرَةً مَوصُوفَةً بِمَا بَعدَهَا تَقدِيرُهُ: رَجُلٌ غَيرُ مُعَوِّلٍ عَلَى أَحَدٍ،**

---

(١) الغيث (٣٣٢/٢). ومازال الحديث على البيت السابق.

(٢) في (الأزهريتين): الجزء الأخير.

(٣) في (نزول الغيث): الآخر.

(٤) في النسخ الأخرى: فنقول.

(٥) من قوله: "إنما زيد... إلى الموصوف" من (التركيتين).

(٦) في (ص) و(نزول الغيث): في الموصوف.

(٧) سقطت جملة "وفي حصر الصفة على الموصوف: إنما كاتب زيد، وما كاتب إلا زيد" من (ش) و(الأزهريتين).

(٨) الغيث (٣٣٢/٢).

(٩) نزول الغيث (٤٦٥–٤٦٦).

(١٠) في (ش): كلمته.

(١١) "كلمة" ساقطة (ش).

(١٢) الغيث ٣٣١/٢.

(١٣) في (ب): وموضوعه.

وَالمَحصُورُ هُنَا مَن (لَا يُعَوِّلُ)"[١]. يَعنِي: وَإِن أَرَدتَ فَاجعَلِ المَحصُورَ بِمَعنى كَامِلًا فِي الرُّجُولِيَّةِ... إِلَى آخِرِهِ، فَاقتَضَى كَلَامُهُ[٢] :

أَنَّهُ يُمكِنُ أَن يَكُونَ مِن بَابِ قَصرِ الصِّفَةِ عَلَى المَوصُوفِ بِهَذَا الطَّرِيقِ الاعتِبَارِيِّ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا المَعنَى [غَيرُ][٣] المُعَوِّلِ رَجُلٌ.

وَأَن يَكُونَ مِن بَابِ قَصرِ المَوصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الرَّجُلُ الَّذِي لَا يُعَوِّلُ كَمَا قَالَهُ أَوَّلًا، وَهَذَا اعتِبَارٌ صَحِيحٌ، هُوَ الَّذِي يَنبَغِي أَن يُحمَلَ كَلَامُهُ عَلَيهِ، نَعَم لَو كَانَ التَّفسِيرُ الَّذِي نَقَلَهُ عَنهُ بَعدَ قَولِهِ: **"وَالمَحصُورُ هُنَا (مَن لَا يُعَوِّلُ)"** لَكَانَ فِيهِ مَخِيلَةٌ[٤] مُمكِنَةُ الجَوَابِ عَنهَا بِسَقطِ[٥] لَفظِ (فِيهِ) مِنَ الكَاتِبِ، لَكِنَّهُ لَيسَ الأَمرُ كَذَلِكَ، بَل كَمَا قَدَّمنَاهُ آنِفًا، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) الغيث (٣٣٢/٢).

(٢) زاد في (ش) و(الأزهريتين): هنا، والجملة في (ب) و(ص) و(التركيتين): "في الرجولية فاقتضى كلامه إلى آخره أنَّه...".

(٣) هذه إضافة مني.

(٤) (أ) و(ب): بدون نقط، وفي (ش): محيلة.

(٥) في (ش): يسقط .

قَالَ: قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ:

وَحُسنُ ظَنِّكَ بالأَيَّامِ مَعجِزَةٌ فظُنَّ شَرّاً وَكُن مِنهَا عَلَى وَجَلِ[(١)]

(بالأَيَّامِ): جَارٌّ وَمَجرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بظَنِّكَ، وَالبَاءُ لِلتَّعدِيَةِ أو لِلإِلصَاقِ، وَالأَيَّامُ: مَفعُولٌ أوَّلُ لِلظَّنِّ[(٢)]، وَالمَفعُولُ الثَّانِي مَحذُوفٌ دَلَّ عَلَيهِ (حُسنُ)، كَأَنَّهُ قَالَ: ظَنُّكَ بالأيَامِ خَيرًا مَعجَزَةٌ[(٣)].

ثُمَّ قَالَ: (شَرًّا) مَنصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفعُولٌ ثَانٍ لِـ(ظُنَّ)، وَالأَوَّلُ مَحذُوفٌ، تَقدِيرُهُ: بالأَيَّامِ[(٤)].

قَالَ المُتَعَقِّبُ: أقُولُ: لَو صَدَرَ ذلك[(٥)] مِن مُبتَدِئٍ فِي فَنِّ العَرَبِيَّةِ لَعُدَّ[(٦)] ذَلِكَ مِن سَقَطَاتِهِ، كَيفَ يُقَالُ: إنَّ البَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَى (الأَيَّامِ) مُتَعَلِّقَةٌ[(٧)] بالظَّنِّ وَ(الأَيَّامُ) مَفعُولٌ أوَّلُ؟! مَا هَذَا إلاَّ تَهَافُتٌ مِنَ القَولِ، وَخَطَلٌ مِنَ الرَّأيِ، وَلَو تَأَمَّلَ قَولَهُم: " (ظَنَّ) يَدخُلُ عَلَى مَفعُولَينِ أَصلُهُمَا المُبتَدَأُ وَالخَبَرُ"[(٨)] لَم يَقُل هَذَا الكَلَامَ وَلاستَحَى أن يَتَفَوَّهَ بِهِ، وَإِنَّمَا المَفعُولانِ هُنَا مَحذُوفَانِ اقتِصَارًا[(٩)] فِي المَوضِعِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَأَمَّا (شَرًّا) فَلَيسَ بِمَفعُولٍ أَوَّلَ وَلا ثَانٍ، وَإِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ لِمَصدَرٍ[(١٠)] مَحذُوفٍ، أي: ظَنًّا شَرًّا، وَحَسُنَ حَذفُ المَصدَرِ هُنَا؛ لأَنَّ صِفَتَهُ المَذكُورَةَ

---

(١) الديوان (٣٠٨).

(٢) في (الأزهريتين) و(الغيث المسجم): لظن.

(٣) الغيث (٣٣٤/٢- ٣٣٥).

(٤) الغيث (٣٣٥/٢). وفي (ش): الأيام.

(٥) في (ب) و(ص) و(نزول الغيث): هذ.

(٦) في (ب): بعد وهو تحريف.

(٧) في (ب) و(ص) و(نزول الغيث): متعلق.

(٨) انظر: همع الهوامع (٢١٠/٢).

(٩) قال الصبان في حاشيته عل شرح الأشموني (٣٤/٢): "حذف الاقتصار هو الحذف بلا دليل اقتصاراً للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما". وراجع همع الهوامع لتقف على اختلاف العلماء في الحذف دون دليل (٢٢٤/٢-٢٢٥).

(١٠) في (الأزهريتين): لمقدر.

كَثِيرًا مَا تَقَعُ[١] **بِدُونِ مَوصُوفٍ**[٢]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: حَاصِلُ هَذَا الكَلَامِ أَنَّ إِعرَابَ الصَّفَدِيِّ يَنحَلُّ[٣] إِلَى قَولِنَا: الأَيَّامُ خَيرٌ، الأَيَّامُ شَرٌّ، وَهُوَ غَيرُ جَائِزٍ مِن حِيثُ الإِخبَارُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذ لَا يَستَقِيمُ مَا ذَكَرَهُ صِنَاعَةً، إِلَّا إِنْ[٤] كَانَ الخَبَرُ عَنِ الزَّمَانِ مُفرَدًا، أَمَّا إِذَا كَانَ ظَرفًا جُملَةً فَلَا يَلزَمُ ذَلِكَ، وَعَلَى تَقدِيرِ كَونِهِ مُفرَدًا فَلَا يَمتَنِعُ أَيضًا بِطَرِيقِ المُبَالَغَةِ، كَانَ اليَومُ خَيرًا[٥] فِي نَفسِهِ أَو شَرًّا[٦] فِي نَفسِهِ، مِثلُ عُسرٍ صِفَةٍ، وَإِنَّمَا العُسرُ الوَاقِعُ فِيهِ.

وَأَمَّا قَولُهُ: "**لَو تَأَمَّلَ قَولَــهُم**..." إِلَى آخِرِهِ فَهُوَ كَلَامٌ قَصَدَ بِهِ التَّشنِيعَ بِضَربٍ مِنَ التَّموِيهِ عَنِ الصَّفَدِيِّ، وَإِلَّا فَالصَّفَدِيُّ قَد سَاقَ كَلَامَ القَومِ فِي بَابِ أَحكَامِ[٧] حَذفِ أَحَدِ مَفعُولِي ظَنَنتُ وَعَلَى حَذفِ المَفعُولَينِ اقتِصَارًا، وَعَلَّلَ كُلَّ مَوضِعٍ بِمَا ذُكِرَ فِيهِ مِنَ التَّعلِيلِ، فَكَيفَ وَالحَالَةُ هَذِهِ يَجهَلُ كَونَهَا مِن نَوَاسِخِ الابتِدَاءِ.

وَحَذفُ مَفعُولِي (ظَنَّ) مَشرُوطٌ بِحُصُولِ الفَائِدَةِ حَتَّى لَو قَالَ قَائِلٌ قَبلَ تَقَدُّمِ كَلَامٍ أَو مَا يَقُومُ[٨] مَقَامَهُ: (ظَنَنتُ) –مُقتَصِرًا- لم يَجُز، فَعَلَى تَقدِيرِ إِعرَابِ هَذَا المُتَعَقِّبِ كَيفَ طَرِيقُ تَحصِيلِ مَعنَى سَوقِ الكَلَامِ وَفَائِدَتِهِ؟ إِذِ المَعنَى فِيهِ: حُسنُ ظَنِّكَ أَنَّ فِي الأَيَّامِ خَيرًا عَجزٌ مِنكَ؛ لِأَنَّكَ لم تَخبُرِ الأَيَّامَ، وَلَا أَهلَهَا، وَلَا [خَبِرتَهُما][٩] لِتَعلَمَ مَا هُمَا عَلَيهِ، وَهَذَا عَجزٌ ظَاهِرٌ.

فَكَيفَ[١٠] طَرِيقُ تَحصِيلِ هَذَا المَعنَى المَقصُودِ عَلَى تَقدِيرِ الحَذفِ؟ وَهَذَا وَإِن كَانَ مُمكِنًا إِلَّا أَنَّ مَأخَذَهُ مِن طَرِيقِ إِعرَابِ الصَّفَدِيِّ أَسهَلُ مَعَ إِمكَانِ الجَوَابِ عَنهُ بِمَا ذَكَرنَا، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) في (ب): يقع.

(٢) نزول الغيث (٤٦٧– ٤٦٨).

(٣) في (ش): يتخل.

(٤) في سائر النسخ: إذا .

(٥) في (ش): خيره.

(٦) في (ب): شرا.

(٧) في جميع النسخ "وأحكام" وقمت بحذف الواو.

(٨) في (ش): مقام.

(٩) في (أ): جيرتهما.

(١٠) في (ش) و(الأزهريتين): فهذا.

قَالَ الشَّيَخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ فِي أوَاخِرِ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

غَاضَ الوَفَاءُ وَفَاضَ الغَدرُ وَانفرَجَت مَسَافَةُ الخُلفِ بَينَ القولِ وَالعَمَلِ[١]

قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَقُلتُ أنَا: [الوافر]

دَع الإِخوَانَ إن لم تَلقَ مِنهُم صَفَاءً وَاستَعِن وَاستَغن باللهْ

ألَيسَ المَرءُ مِن مَاءٍ وَطِينِ فَأيُّ صَفَا لِهَاتِيكِ[٢] **الجِبلَّهْ**[٣]

قَالَ الشَّيَخُ بَدرُ الدِّين: **أقُولُ: سَرَقَهُ برُمَّتِهِ مِن قولِ القَائِلِ: [الوافر]**

وَمَن يَكُ أصلُهُ مَاءً وَطِينًا بَعِيدٌ مِن جِبِلَّتِهِ الصَّفَاءُ

وَقَد أنشَدَ هُوَ هَذَا البَيتَ مُشِيرًا بِهِ إلَى أنَّ[٤] **شَيخَهُ جَمَالَ الدِّينِ بنَ نُبَاتَةَ سَرَقَهُ حَيثُ قَالَ: [البسيط]**

يَا مُشتَكِي الهَمَّ دَعهُ وَانتَظِر فَرَجاً وَدَارِ وَقتَكَ مِن حِينٍ إلَى حِينِ

وَلا تُعَانِد إذَا أصبَحتَ فِي كَدَرٍ فَإنَّمَا أنتَ مِن مَاءٍ وَمِن[٥] **طِينِ**[٦][٧].

انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: لَو فُتِحَ هَذَا البَابُ لم يَسلَم لأحَدٍ كَلَامٌ -وَاللهُ أعلَمُ بِالصَّوَابِ- لأنَّهُ مَا مِن سَابِقٍ إلَّا وَلَهُ مَسبُوقٌ، وَلَا رِوَايَة لِسَارِقٍ إلَّا عَن مَسرُوقٍ[٨]، فَالأولَى فِي[٩] هَذَا المَقَام حِفظُ الألفَاظِ مِن حَيثُ الانسِجَامُ حِفظًا لِلحُقُوقِ.

---

(١) الديوان (٣٠٨).

(٢) في (الأزهريتين): هاتيك

(٣) الغيث (٣٥٠/٢).

(٤) "أن" ليست في (الأزهريتين).

(٥) "من" ساقط من (ب).

(٦) الديوان (٥٣٤)، وانظر الغيث (٣٥٠/٢).

(٧) نزول الغيث:(٤٦٩ – ٤٧٠).

(٨) مع أن الصفدي لم يتهم شيخه ابن نباتة بالسرقة بل قال: وقال القاسم بن عمر منصور الواسطي...، وهو كقول القائل: (ومن يك أصله ماء وطينا ...البيت) وأنشدني من لفظه المولى جمالِ الدين محمدِ بن نباتة: (يا مشتكي الهم دعه...البيتين)، ثم قال: وقلت أنا: دع الإخوان...البيتين)، ولم يذكر شيئا عن السرقة لا صراحة ولا تعريضا. انظر: الغيث ٣٤٩/٢- ٣٥٠.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): "من" مكان "في".

قَالَ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفدِيُّ فِي أَثنَاءِ إِعرَابِهِ لِقولِهِ: [البسيط]**

وَشَانَ صِدقكَ عِندَ النَّاسِ كِذبُهُمُ وَهَل يُطابَقُ مُعوَجٌّ بِمُعتَدِلِ(١)

(كِذبُهُمُ): مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُ (شَانَ)، وَإِنَّمَا تَأَخَّرَ عَنِ المَفعُولِ بِهِ لِلضَّرُورَةِ فِي الوَزنِ(٢)**.**

قَالَ: **أَقُولُ: هَذَا أيضًا مِن مَسَاوِئ**(٣) **كَلامِهِ، فَإِنَّ الفَاعِلَ هُنَا وَاجِبُ التَّأخِيرِ مِن أجلِ أَنَّهُ مُلتَبِسٌ**(٤) **بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى شَيءٍ مِن مُتَعَلِّقَاتِ المَفعُولِ، كَقَولِكَ: (ضَرَبَ الجَالِسَ فِي دَارِ هِندٍ غُلامُهَا)، فَلَو قُدِّمَ لَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفظًا وَرُتبَةً**(٥)**، وَهُوَ مُمتَنِعٌ عَلَى المَذهَبِ الحَقِّ، فَتَقدِيمُهُ لِذَلِكَ، فَكَيفَ يَدَّعِي أَنَّهُ مِن ضَرَائِرِ الشِّعرِ؟! ثُمَّ**(٦) **لَو**(٧) **لم يَكُن فِي هَذَا المَوضِعِ مَا يُوجِبُ تَأخِيرَ الفَاعِلِ وَلا مَا يُوجِبُ تَقدِيمَهُ لَكَانَ**(٨) **الجَوَازُ ثَابِتًا، فَيَصِحُّ أن يُقَالَ: (ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا، [وَضَرَبَ عَمرًا زَيدٌ]**(٩)**)، لا يَمنَعُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ النُّحَاةِ، وَلاَ تَجِدُ قَائِلاً بِأَنَّ جَوَازَ ذَلِكَ مَخصُوصٌ بِضَرُورَةِ الوَزنِ، فَكَيفَ يُقَالُ مِثلُ هَذَا الكَلامِ؟!**(١٠). انتَهَى كَلامُهُ.

---

(١) الديوان (٣٠٨).

(٢) الغيث (٣٥٦/٢).

(٣) "مساوئ" ساقطة (ب).

(٤) في سائر النسخ: متلبس .

(٥) "رتبة" ساقطة من (الأزهريتين).

(٦) سقطت "ثم" من (ب) و(الأزهريتين).

(٧) في (ب): أو .

(٨) ب: فكان .

(٩) في (أ) و(ش) و(ظ): "وضرب عمرو زيدا"، وفي (ز): "ضرب ضرب عمرا، وضرب عمرو زيدا"، وما أثبت من (ب) و(ص) و(التركيتين) و(نزول الغيث).

(١٠) نزول الغيث: (٤٧١).

قلتُ: الأصلُ فِي الفَاعِلِ أن يَلِيَ فِعلَهُ لأنَّهُ كَالجُزءِ مِنهُ[١]، فَإِذَا قُدِّمَ عَلَيهِ غَيرُهُ -يَعنِي: المَفعُولَ- كَانَ فِي النِّيَّةِ مُؤَخَّرًا، وَمِن ثَمَّ جَازَ (ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيدٌ)، وَامتَنَعَ (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيدًا)[٢].

فَالفَاعِلُ رَتبَتُهُ التَّقدِيمُ عَلَى كُلِّ حَالٍ: إِمَّا لَفظًا، وَإِمَّا نِيَّةً[٣] كَالمَسأَلَةِ الأُولَى، وَإِنَّمَا امتَنَعَتِ المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ مِن جِهَةِ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ مِنهَا[٤] إِلَى غَيرِ مَذكُورٍ لَفظًا وَنِيَّةً، وَإِذَا كَانَ[٥] رُتبَةُ الفَاعِلِ[٦] التَّقدِيمَ فَتَأخِيرُهُ لَا بُدَّ لَهُ مِن عُذرٍ، وَالعُذرُ مِن جِهَةِ الصِّنَاعَةِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ المُعتَرِضُ فِي هَذَا المَقَام، وَالحَقُّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ، وَكَأَنَّ الصَّفَدِيَّ سَبَقَ ذِهنُهُ فِي هَذَا المَوضِعِ إِلَى أَنَّ الشَّاعِرَ اضطُرَّ فِي هَذَا البَيتِ إِلَى مِثلِ ذَلِكَ مِن أَن يَقُولَ: وَشَانَ كَذِبُ النَّاسِ صِدقَكَ عِندَهُم، فَلَم يُمكِنهُ الإِتيَانُ بِصُورَةِ هَذَا التَّركِيبِ نَظمًا، وَهُوَ حَسَنٌ، لَكِنَّهُ غَيرُ مَقَامِ الصِّنَاعَةِ فِي هَذَا المَوضِعِ عَلَى المَذهَبِ الصَّحِيحِ، وَلَا يَخفَى أَنَّ لَهُ وَجهًا، لَكِن ذِكرُهُ فِي مَقَامِ الكَلَامِ عَلَى إِعرَابِ البَيتِ فِي هَذَا المَقَامِ غَيرُ مُنَاسِبٍ؛ إِذِ الأَلْيَقُ ذِكرُ الوُجُوهِ الصَّحِيحَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ إِنْ ذُكِرَ ذَلِكَ[٧] نُبِّهَ عَلَى جِهَةِ ضَعفِهِ[٨]، وَبِالجُملَةِ فَالخَطبُ هَيِّنٌ، وَلَيسَ الكَلَامُ فِي مِثلِ هَذَا مِن دَأبِ المُحَقِّقِينَ -وَاللهُ أَعلَمُ.

---

(١) في (ش): كأنه الجزء، و(الأزهريتين): كان الجزء.

(٢) قال ابن عقيل في نحو (ضرب غلامُه زيدا) (١٠٥/٢): امتنع عند جمهور النحويين وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جنى وتابعهما المصنف. قال الخضري: وبقي قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعرا لا نثرا. الخضري (١٦٧/١).

(٣) في (الأزهريتين): "والثانية" بدلا من "وإما نية".

(٤) في (الأزهريتين): فيها.

(٥) في (الأزهريتين): كانت.

(٦) في (ب): الفعل.

(٧) في (ش): لك .

(٨) في (ش): ضعيفة .

قَالَ الشَّيْخُ بَدرُ الدِّين: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَهَذَا يُسَمَّى عِندَ أهلِ البَدِيعِ (حُسنَ التَّعلِيل)؛ لأنَّهُ عَلَّلَ شَيئَينِ[١]: صِدقهُ عِندَ النَّاسِ، وَكَذِبَهُم، بأَن قالَ: وَهَل يُطابَقُ المُعوَجُّ -وَهُوَ الكَذِبُ- بالمُعتَدِلِ -وَهُوَ الصِّدقُ-؟!**[٢].

قَالَ: **أقُولُ: هَذَا أيضًا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أنَّ لَهُ مُشَارَكَةً حَسَنَةً فِي عِلمِ البَدِيعِ! وَقَد سَبَقَ الكَلامُ عَلَى (حُسْنِ التَّعلِيلِ) فِي أوَائِلِ هَذِهِ الاعتِرَاضَاتِ، فَرَاجِعهُ هُنَاكَ[٣] تَعلَم فَسَادَ هَذَا القَولِ، وَلَيتَ شِعرِي هَلِ الدَّعوَى الَّتِي ادَّعَاهَا [الطُّغرَائِيُّ][٤] شَيءٌ، غَيرَ أنَّ كَذِبَ النَّاسِ شَانَ صِدقَهُ عِندَهُم، فَالكَلامُ إنَّمَا هُوَ مَسُوقٌ لِتَعلِيلِ الشَّيءِ المَذكُور، لا لِثُبُوتِ كَذِبِ النَّاسِ وَصِدقِهِ، ثُمَّ كَيفَ يَصلُحُ أن يَكُونَ قَولُهُ: "وَهَل يُطابَقُ مُعوَجٌّ بِمُعتَدِلٍ" عِلَّةَ الأمرَينِ[٥] المَذكُورَينِ[٦]**. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: (حُسنُ التَّعلِيلِ): "هُوَ أن يُدَّعَى لِوَصفٍ عِلَّةٌ مُنَاسِبَةٌ لَهُ باعتِبَارٍ لَطِيفٍ غَيرِ حَقِيقِيٍّ - كَمَا تَقَدَّمَ[٧] وَهُوَ أربَعَةُ أقسَامٍ؛ لأنَّ الوَصفَ إمَّا ثَابِتٌ قُصِدَ بَيَانُ عِلَّتِهِ، أو غَيرُ ثَابِتٍ أُرِيدَ إثبَاتُهُ، وَالأوَّلُ إمَّا أن لَا يَظهَرَ لَهُ فِي العَادَةِ عِلَّةٌ، أو يَظهَرَ لَهُ عِلَّةٌ غَيرُ المَذكُورَةِ، وَالثَّانِي: إمَّا مُمكِنٌ أو غَيرُ مُمكِنٍ"[٨] كَذَا فِي (الإيضَاحِ) ، فَعَلَيكَ بِتَأمُّلِ حَلِّ[٩] مَعنَى البَيتِ مِن كَلَامِ الصَّفَدِيِّ، حَيثُ قَالَ: **"المَعنَى: شَانَ كَذِبَ النَّاسِ صِدقَكَ عِندَهُم؛ لأنَّكَ تَلَبَّستَ بِمَا لَم يَتَلَبَّسُوا بِهِ، وَخَالَفتَهُم فِي حَالِهِم؛ لأنَّكَ وَإيَّاهُم فِي طَرَفَي نَقِيضٍ. كَمَا أنَّ المُعوَجَّ وَالمُعتَدِلَ طَرَفَا نَقِيضٍ، فَلَا تَلُمهُم إذَا بَاعَدُوكَ وَهَجَرُوكَ وَنَفَرُوا مِنكَ؛ لأنَّكَ لَستَ مِنهُم فِي شَيءٍ، ثُمَّ أخَذَ يَستَفهِمُ[١٠] فَقَالَ: هَل يُطَابَقُ المُعوَجُّ**

---

(١) في (الأزهريتين): بشيئين.

(٢) الغيث (٣٥٦/٢).

(٣) انظر: ص (٨٦)

(٤) سقطت كلمة "الطغرائي" من (أ) و(الأزهريتين) و(ش).

(٥) في نزول الغيث: للأمرين.

(٦) نزول الغيث (٤٧٢).

(٧) انظر النص المحقق ص (٩١)

(٨) الإيضاح (٤١٥). تلخيص المفتاح (٣٣٨-٣٤٠)، وانظر: المطول (٦٦٨–٦٧٢)، والأطول (٤٢٩/٢–٤٣٣)، ومواهب الفتاح (٥٦٢/٢-٥٧١).

(٩) "حل" ساقطة من (الأزهريتين)، وفي (ش): وحسبك.

(١٠) في (الغيث المسجم): يستفهمه.

بالمُعتَدِلِ؟ وَالمُعوَجُّ النَّاسُ، وَالمُعتَدِلُ أنتَ، ضَرَبَ لَهُ بذَلِكَ مَثَلًا[١] **ليُعتَرَفَ لَهُ، وَيَقُولُ: لَا مَا يَحصُلُ بَينَهُمَا تَطَابُقٍ"**[٢].

ثُمَّ قَالَ: **"وَهَذَا حُسنُ**[٣] **التَّعلِيلِ"**[٤]، فَاجْرِ[٥] بَنَاتِ أفكَارِكَ وَسَابِق، وَانظُر وَطَابِق، لِيُعلَمَ[٦] أنَّ المَقصُودَ مِنَ البَيتِ: أنَّ الكَذِبَ قَد شَاعَ، وَاشتَهَرَ وَثَبَتَ وَاستَقَرَّ، بِحَيثُ إنَّ الصَّادِقَ فِي نَفسِ الأمرِ يُشَانُ[٧] صِدقُهُ، بِأن يُتَّهَمَ[٨]، وَمِن ههُنَا يُعلَمُ[٩] أنَّ قَولَهُ: "**لا لِثُبُوتِ كَذِبِ النَّاسِ**[١٠] **وَصِدقِهِ**"[١١] فِي حَيِّزِ المَنعِ، فَتَأمَّل ذَلِكَ.

---

(١) في (الغيث المسجم): مثالا.

(٢) الغيث (٣٥٦/٢).

(٣) في (الأزهريتين): أحسن.

(٤) الغيث، والجملة فيه هكذا: "وهذا عند أهل البديع يسمى حسن التعليل"

(٥) في (الأزهريتين): فأجل.

(٦) في (ش وص): لتعلم.

(٧) في (ب): لسان، وفي (الأزهريتين): شيئان.

(٨) في (ظ): نيتهم.

(٩) في (الأزهريتين) و(ش): تعلم.

(١٠) في (ب): والناس.

(١١) في (ش): وقدرته.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: أَقُولُ سُبحَانَ اللهِ! وَلَا أَنتَ يَا مُؤَيِّدَ الدِّينِ، مَا طَابَقتَ بَينَ (المُعوَجِّ) وَ(المُعتَدِلِ)؛ لأَنَّ المُعوَجَّ إِنَّمَا يُطَابِقُهُ (المُستَقِيمُ)**[1].

قَالَ: **أَقُولُ: قَالَ الجَوهَرِيُّ فِي (الصِّحَاحِ): "تَعدِيلُ الشَّيءِ: تَقوِيمُهُ، يُقَالُ: عَدَّلتُهُ فَاعتَدَلَ، أَي: قَوَّمتُهُ فَاستَقَامَ"**[2]**، فَإِذَا كَانَ (المُعتَدِلُ) يُطلَقُ وَيُرَادُ بِهِ (المُستَقِيمُ) ذَهَبَ اعتِرَاضُ الصَّفَدِيِّ ضَائِعًا، [وَانعَكَسَ]**[3] **التَّعَجُّبُ عَلَيهِ، هَذَا مَعَ أَنَّ قَولَهُ: "وَلَا أَنتَ يَا مُؤَيِّدَ الدِّينِ" عِبَارَةٌ عَامِّيٌّ، لاَ رَونَقَ لَهَا، وَلاَ طَلاَوَةَ عَلَيهَا**[4]. انتَهَى كَلَامُهُ.

قُلتُ: هَذَا لَيسَ بِشَيءٍ؛ إِذِ المَقصُودُ التَّطَابُقُ الأَشهَرُ، وَلَا نِزَاعَ أَنَّ المَشهُورَ تَطَابُقُ الاستِقَامَةِ بِالاعوِجَاجِ، وَالأَجلَى[5] وَالأَعلَى فِي كَلَامِ شِعرِ المُوَلَّدِينَ العُرفُ[6] المَشهُورُ لَا مَا يُعَوِّلُ المَرءُ عَلَيهِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَيَدُورُ، وَعَلَى[7] تَقدِيرِ أَن يَكُونَ الاعتِدَالُ[8] بِمَعنَى المُستَقِيم مَشهُورًا، فَالتَّطَابُقُ بِلَفظِ المُستَقِيمِ نَصٌّ، فَهُوَ أَشهَرُ[9].

وَأَمَّا قَولُهُ[10]: **"عِبَارَةٌ عَامِّيٌّ"**، فَهُوَ مُجَرَّدُ إِسَاءَةٍ وَسَمَاجَةٍ، لَيسَ هَذَا مِن دَأبِ الفُضَلَاءِ، فَاعلَم ذَلِكَ.

---

(١) الغيث (٣٥٨/٢).

(٢) الصحاح (عدل) (٢٤/٥).

(٣) جميع النسخ "فانعكس". وما أثبت من النزول.

(٤) نزول الغيث (٤٧٢).

(٥) كلمة "الأجلى" سقطت من (ز).

(٦) في (ش) و(الأزهريتين): المعروف.

(٧) في (ص) و(الأزهريتين): على.

(٨) في (الأزهريتين): المعتدل.

(٩) في (ش) و(الأزهريتين): وهو.

وهذا الكلام من ابن أقبرس فيه نظر؛ لأن هذه المسألة لغوية فالمرجع فيها لعلماء اللغة لا لما هو المشهور من شعر المولدين.

(١٠) في (ز): ماقالوه.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ: [البسيط]**

إنْ كَانَ يَنجَعُ شَيءٌ فِي[1] ثَبَاتِهِمُ عَلَى العُهُودِ فَسَبقُ السَّيفِ لِلعَذْلِ[2]

الفَاءُ: جَوَابُ الشَّرطِ، وَ(سَبقُ): مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ مُبتَدَأٌ. وَ[لِلعَذلِ][3] اللَّامُ: لِلتَّعدِيَةِ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالخَبَرِ المَحذُوفِ، تَقدِيرُهُ: فَسَبقُ السَّيفِ مُستَقِرٌّ لِلعَذلِ[4].

قَالَ: **أَقُولُ: فِي هَذَا الكَلَامِ –أيضًا- جَعَلَ الفَاءَ جَوَابًا لِلشَّرطِ، وَقَد تَقَدَّمَ التَّنبِيهُ عَلَى تَخطِئَتِهِ فِي ذَلِكَ غَيرَ مَا مَرَّةٍ.**

وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّ (سَبقُ) مُبتَدَأٌ وَأَنَّ قَولَهُ (لِلعَذلِ) خَبَرُهُ، فَكَلَامُ مَن لَا[5] يَفهَمُ هَذَا البَيتَ، وَلَا أَلَمَّ بِمَعنَاهُ، وَلَيتَ شِعرِي مَاذَا يَتَحَصَّلُ مِن مَعنَى هَذَا البَيتِ[6] إذَا انحَلَّ تَركِيبُهُ بِهَذَا التَّقدِيرِ الَّذِي قَالَهُ إِلَى قَولِكَ: إن نَفَعَ[7] شَيءٌ فِي بَقَاءِ عُهُودِهِم فَسَبَقُ السَّيفِ ثَابِتٌ لِلعَذلِ، فَانظُر هَل لِهَذَا الكَلَامِ مُحَصَّلٌ[8] أو يَرتَضِي بِهِ[9] عَاقِلٌ أن يَقُولَهُ؟! وَإِنَّمَا اللاَّمُ الدَّاخِلَةُ عَلَى العَذلِ لَامُ التَّقوِيَةِ نَظِيرُهَا فِي قَولِكَ: (أَعجَبَنِي ضَربُ زَيدٍ لِعَمرٍو)، فَلَكَ أن تَقُولَ:[10] مُتَعَلِّقَةٌ بِالمَصدَرِ الَّذِي هُوَ (سَبْقُ)[11] عَلَى أَحَدِ الوَجهَينِ فِي لَامِ التَّقوِيَةِ، وَيَكُونَ المَصدَرُ المَذكُورُ إِمَّا مُبتَدَأً مَحذُوفَ الخَبَرِ، أو خَبَرًا لِمُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالدَّالُّ عَلَيهِ فِي الصُّورَتَينِ الكَلَامُ السَّابِقُ، وَالتَّقدِيرُ: إن كَانَ شَيءٌ نَافِعًا فِي ثَبَاتِ[12] هَؤُلَاءِ عَلَى عُهُودِهِم، فَسَبَقُ السَّيفِ لِعَذلِهِم نَافِعٌ، أو

---

(١) في (ب): مني.

(٢) الديوان (٣٠٨).

(٣) زيادة من الغيث المسجم

(٤) الغيث (٣٦٣/٢).

(٥) في نزول الغيث: لم.

(٦) كلمة "البيت" سقطت من (الأزهريتين).

(٧) في (ب): يقع، وهو تصحيف

(٨) في (الأزهريتين): أصل.

(٩) "به" ليست في نزول الغيث.

(١٠) زاد (ب) و(ص) و(التركيتين) و(نزول الغيث): هي.

(١١) في النزول: السبق.

(١٢) في (ب): إثبات.

فالنَّافعُ[١] سبَقُ السَّيفِ لِعَذلِهم، يُشِيرُ بذَلِكَ إلَى أنَّ العَذلَ لاَ يُفِيدُ فِيهِم شَيئًا، وَالنَّافِعُ إنَّمَا هُوَ المُبَادَرَةُ إلَى تَمكِينِ السَّيفَ مِن رِقَابِهِم، فذَلِكَ هُوَ المُجدِي لِلغَرَض، المُحَصِّلُ لِلمُرَادِ[٢]، هكَذَا يَجِبُ أن يُفهَمَ هَذَا المَوضِعُ[٣]. انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: الَّذِي حَله إلَيهِ الصَّفَدِي مُعَقِّبًا[٤] بالكَلَام عَلَى إعرَابِهِ:

إن كَانَ شَيءٌ[٥] مِنَ الأشيَاءِ نَافِعًا فِي ثَبَاتِ النَّاسِ عَلَى العُهُودِ، وَذَلِكَ الشَّيءُ مِثلُ اللَّومِ وَالعَذلِ، وَالتَّعنِيفِ عَلَى مَا ارتَكَبُوهُ مِن نَقضِ الوَفَاءِ، وَإظهَارِ الغَدرِ[٦] [فَـ]ـإنّ[٧] السَّيفَ سَبَقَ العَذلَ فِي ذَلِكَ يَعنِي: أنَّ هَذَا الأمرَ فَاتَ وَمَا بَقِيَ يُفِيدُ فِيهِم العَذلُ شَيئًا، كَمَا أنَّ السَّيفَ يَسبِقُ مَن يَعذِلُ[٨]، وَهَذَا مَعنًى وَافٍ، لَا قُصُورَ فِيهِ، فَإن قُلتَ: هَذَا لَا يُسَاعِدُ عَلَيهِ إعرَابُهُ (فَسَبَقُ) مُبتَدَأ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ تَقدِيرُهُ: مُستَقِرٌّ لِلعَذلِ كَمَا قَالَ. قُلتُ: جُملَةُ الكَلَام بِجَوهَرِهِ[٩] دَالَّةٌ عَلَى المَعنَى الَّذِي جَنَحَ إلَيهِ هَذَا المُعتَرِضُ، وَبِالجُملَةِ فَكَيفَ[١٠] يُقَالُ: "**مَا أَلَمَّ بِمَعنَاهُ**" بَعدَ تَعبِيرِهِ عَن مَعنَاهُ، وَكَانَ الاعتِرَاضُ الحَقُّ أنَّهُ يُقَالُ بَعدَ أن عَبَّرَ عَن مَعنَاهُ: فَكَانَ حَقُّهُ تَنزِيلَ الصِّنَاعَةِ عَلَيهِ بِهَذَا الطَّرِيقِ الَّذِي قُلنَاهُ أو بِطَرِيقٍ آخَرَ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ مُنصِفًا؛ إذ لم يَتَعَقَّبهُ مِن طَرِيق تَفسِير[١١] مَعنَاهُ.

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): النافع، وفي (تح الزهراني): فالنفع.

(٢) زاد في نزول الغيث: "لا غيره".

(٣) نزول الغيث (٤٧٤ – ٤٧٥).

(٤) في (ش) و(ص): متعقبا.

(٥) "شيء" ليست في (ب).

(٦) في (ب): العذول، وفي (ش): العذر، وفي (ص): العد وهو تصحيف وتحريف .

(٧) في جميع النسخ (وأنَّ) وما أثبت هو الصواب لأن المعنى يقتضيه ولأنه جواب الشرط ولأن الدميري في اختصاره للغيث ص ٥٣ نَقَلَه عن الصفدي (بالفاء).

(٨) في (الأزهريتين): يعذله.

(٩) في (ب): لجوهرة.

(١٠) في (ش) و(الأزهريتين): كيف.

(١١) في (ب): تفسيره.

قَالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ [وَقُلتُ]**[(١)]**: [الطويل]**

تَعَشَّقتُهُ مِثلَ القضِيبِ إذا انثنَى بوَجهٍ حَكَى البَدرَ المُنِيرَ إذا تَمَّا

وَإن كَانَ عُذَّالِي عَمُوا عَن جَمَالِهِ فلِي أذُنٌ عَن كُلِّ مَا نَقلُوا[(٢)] **صَمَّا**[(٣)]

قَالَ بَدرُ الدِّين: **أقُولُ: سَرَقَهُ مِن ابن نُبَاتَة حَيثُ يَقُولُ مُضَمِّنًا**[(٤)] : **[الوافر]**

عَذُولٌ لَستُ أَسمَعُ مِنــهُ عَــذلاً عَلَى غَيــدَاءَ مِثلِ البَدرِ تَمَّا

لَهُ طَرفٌ ضَرِيرٌ[(٥)] **عَن سَنَاهَا ولِي أُذنٌ عَنِ الفَحشَاءِ صَمَّا**[(٦)]

مَعَ أنَّ مَقطُوعَ ابنِ نُبَاتَة أَسعَدُ بِالمَعنَى[(٧)] **وَأَقعَدُ بِهِ. لا بَل سَرَقَهُ مِن ابنِ سَنَاءِ المُلكِ**[(٨)] **حَيثُ يَقُولُ: [المتقارب]**

أيَا عَاذِلِي فِيهِ لَمَّا رَآهُ لَئِن كُنتَ أعمَى فإِنِّي أصَم

وَهبكَ أبا ذَرٍّ هذَا الملام فإنِّي أبُو جَهلِ هذا الصَّنَم[(٩)(١٠)]

انتَهَى.

---

(١) زيادة من الغيث المسجم.

(٢) في (ب): تفعلوا، وفي (ش): تلقوا.

(٣) الغيث (٣٦٦/٢).

(٤) قال الخطيب القزويني في الإيضاح (٤٧٢) "التضمين هو: أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورا عند البلغاء". وانظر تعريفه أيضا في: البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ (٢٤٩)، وصبح الأعشى للقلقشندي (٣٢٤/١)، وتحرير التحبير لابن أبي الأصبع (١٤٠) والمطول للتفتازاني (٧٢٥).

(٥) في (الأزهريتين): غرير.

(٦) الديوان (٤٨٠).

(٧) كلمة "بالمعنى" ساقطة من (ب).

(٨) هو: أبو القاسم هبة الله بن جعفر بن سناء الملك أبي عبد الله محمد بن هبة الله السعدي، المصري، شاعر مجيد، كاتب ومصنف، اشتهر بنظمه في الموشحات. توفي سنة (٦٠٨هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء ٤٨٠/٢١، الشذرات ٣٥/٥، الأعلام ٧١/٨، تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ٤٥١/٣.

(٩) ديوان ابن سناء الملك، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه وتقديمه د. محمد عبد الحق، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، الهند، ط١، ١٣٧٧، ١٩٥٨، (٧١٧)، ورواية الشطر الثاني فيه هكذا:

وَهبكَ أبا ذَرٍّ هذَا الكلام فَهَبنِي أبا جَهلِ هذا الصَّنَم

وفي (ب): الأصم

(١٠) نزول الغيث (٤٧٦-٤٧٧).

قُلتُ: فِي هَذِهِ التَّسوِيَةِ بَينَهُ وَبَينَ الشَّيخ جَمَال الدين بن نُبَاتَة فِي السَّرِقَةِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَخفَى عَلَى أَحَدٍ استِحقَاقَ الجَمَالِ لِحُسنِ هَذَا المَقَالِ، وَقَد تَقَدَّم الكَلَامُ بِمَا يُغنِي ذَوِي الأَلبَابِ فِي سَدِّ هَذَا البَابِ؛ إِذ فَتحُ بَابِ السَّرِقَةِ يُوجِبُ القَطعَ بِأَن لَيسَ لأَحَدٍ مِنَ الشُّعَرَاءِ إِلَّا القَلِيلُ.[(١)]

قُلتُ: وَفِي مَقطُوع ابن سَنَاءِ المُلكِ النِّسبَةُ إِلَى أَبِي جَهلٍ وَهُوَ أَمرٌ مُستَهجَنٌ فَلِلَّه دَرُّ ابنِ نُبَاتَة؛ فِيمَا أَجَادَ وَمَا أَحسَنَ[(٢)]!.

---

(١) زاد في (ب): وضع، ولعلها من إملاء القارئ للكاتب إذ هي فعل أمر أي: وضع يا بني هنا...

(٢) في (الأزهريتين): فما أجود وما أحسن، وفي (ب): فما أجاد بر ما أحسن.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قولِهِ: [البسيط]**

يَا وَارِدًا سُؤرَ عَيشٍ كُلُّه كَدَرٌ أنفقتَ صَفوكَ فِي أيَّامِكَ الأُوَلِ[١]

(وَارِدًا): نَكِرَةٌ غيرُ مَقصُودَةٍ؛ فَلِهَذَا نَصَبَهُ، وَ(سُؤرَ): مَنصُوبٌ عَلَى أنَّهُ مَفعُولٌ لِاسمِ الفَاعِلِ[٢]**.**

قَالَ: **أقُولُ: لِـمَ لاَ يَجُوزُ أن يَكُونَ**[٣] **نَصَبَ المُنَادَى هُنَا لأنَّهُ مُطَوَّلٌ (شَبِيهٌ بِالمُضَافِ)؛ لأنَّهُ عَامِلٌ فِيمَا بَعدَهُ، عَلَى حَدِّ قولِكَ: (يَاطَالِعًا جَبَلاً)، وَالتَّنكِيرُ هُنَا لاَ أثَرَ لَهُ**[٤] **فِي النَّصبِ، ألاَ تَرَى لَو كَانَ المُخَاطَبُ بِهَذَا شَخصًا مُعَيَّنًا لَكَانَ النَّصبُ وَاجِبًا؛ لِكَونِهِ مُطَوَّلاً، فَدَلَّ عَلَى أنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبُ، لاَ التَّنكِيرُ.** [٥] انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: هَذَا كَلَامٌ بَارِدٌ؛ إذ لَا يَلزَمُ مِن ذِكرِهِ وَجهَ إعرَابٍ استِقصَاءُ جَمِيعِ الوُجُوهِ المُمكِنَةِ فِيهِ، فَإِن قُلتَ: عِلَّتُهُ نَتَّبِعُ أخيَرَ[٦] الوُجُوهِ.

قُلتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ هَذَا المُتَعَقِّب هُوَ أحسَنُ الوُجُوهِ، وَلَو كَانَ لَذَكَرَهُ وَتَبَجَّحَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ أدخَلَهُ فِي حَيِّزِ الجَوَازِ بِقَولِهِ: "**لِمَ لا يَجُوزُ**"، وَلَيتَ شِعرِي مَنِ المانِعُ؟ فَتَأَمَّل، أَفَيَصلُحُ أن يَكُونَ هَذَا اعتِرَاضًا عَلَى الصَّفَدِيِّ فِي الوَاقِعِ.

---

(١) الديوان (٣٠٨)، وفيه "عمرك" مكان "صفوك". والسؤر: البقية.

(٢) الغيث (٢/٣٣٨٠ – ٣٨١).

(٣) سقطت عبارة "أن يكون" من (ش) و(الأزهريتين).

(٤) في (ش): والتنكير لا أثر له هنا.

(٥) نزول الغيث (٤٧٨).

(٦) في (ش): عليه تتبع أخيرا لوجوه، وفي (الأزهريتين): عليه نتبع خير الوجوه.

قَالَ: **قال**[١]**: (كُلُّهُ) مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ مُبتَدَأٌ**[٢]**، وَ(كَدَرٌ): عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ**[٣]**، وَالجُملَةُ فِي مَوضِعِ نَصبٍ؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ لِـ(سُؤرَ)، وَإِن شِئتَ فِي مَوضِعِ جَرٍّ صِفَةً**[٤] **لِعَيشٍ، وَهُوَ أَحسَنُ**[٥]**.**

قَالَ: **أَقُولُ: إِنَّمَا كَانَ**[٦] **جَعلُ الجُملَةِ عِندَهُ وَصفًا لِـ(عَيشٍ) أَحسَنَ مِن جَعلِهَا صِفَةً لِـ(سُؤرَ)؛ لأَنَّ المَقَامَ مَقَامُ شِكَايَةٍ مِنَ**[٧] **الدَّهرِ، وَذَمٍّ لأَبنَاءِ الزَّمَانِ، فَالأَولَى وَصفُ العَيشِ بِأَنَّهُ جَمِيعُهُ كَدَرٌ؛ إِذ هُوَ المُنَاسِبُ لِهَذَا الغَرَضِ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا جُعِلَ وَصفًا لِلـ(سُّؤرَ)؛ فَإِنَّهُ يَقتَضِي تَخصِيصَ الكَدَرِ بِبَاقِي العَيشِ، [فَيَدُلُّ ذَلِكَ]**[٨] **عَلَى**[٩] **اتِّصَافِ**[١٠] **مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ العَيشِ بِالصَّفوِ**[١١]**، وَهُوَ غَيرُ مُنَاسِبٍ، وَلِذَلِكَ لَـمَّا تَكَلَّمَ عَلَى مَعنَى البَيتِ قَالَ: "المَعنَى: يَا مَن وَرَدَ بَقِيَّةَ عَيشٍ**[١٢] **كُلُّهُ كَدَرٌ"**[١٣]**، فَأَتَى بِلَفظِ البَقِيَّةِ، وَذَكَّرَ الضَّمِيرَ المُضَافَ إِلَيهِ (كُلُّ) لِيُحَقِّقَ**[١٤] **بِذَلِكَ أَنَّ**[١٥] **الوَصفَ لِلعَيشِ، لاَ لِلبَقِيَّةِ، قال**[١٦]**: وَذَلِكَ عَنِ الصَّوَابِ بِمَعزِلٍ.**

---

(١) ما زال يتكلم على البيت السابق (يا واردا سؤر عيش....).

(٢) في الغيث: خبر.

(٣) عبارة: "وكدر على أنه خبر" ليست في الغيث المسجم.

(٤) في الغيث المسجم: " لأنه صفة".

(٥) الغيث (٣٨١/٢). ومن قوله: "لسؤر... إلى صفة" ساقط من (التركيتين).

(٦) "كان" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(٧) "من" ساقطة من (الأزهريتين).

(٨) زيادة من (ص) و(نزول الغيث).

(٩) في (ب) و(ش) و(الأزهريتين): فيدل على ذلك.

(١٠) في (ب): انصاف.

(١١) في (ب): بالعيش من الصفو.

(١٢) في (ش): عيشه.

(١٣) الغيث (٣٨١/٢).

(١٤) في (ش) و(الأزهريتين): ليتحقق.

(١٥) في (الأزهريتين): إلى.

(١٦) أي: الدماميني، وكلمة "قال" ليست في (ش) و(الأزهريتين).

أَمَّا أَوَّلاً: فَإِنَّهُ[١] إِذَا وَقَعَ لَفظٌ يُمكِنُ جَعلُهُ صِفَةً لِلمُضَافِ أَوِ المُضَافِ إِلَيهِ، فَجَعلُهُ صِفَةً لِلمُضَافِ أَولَى؛ لأَنَّهُ المُحَدَّثُ عَنهُ المَقصُودُ، وَإِنَّمَا أُتِيَ بِالمُضَافِ إِلَيهِ تَكمِيلاً [لَهُ][٢] وَتَتمِيمًا، فَلَم يَكُن بِمَنزِلَتِهِ فِي القَصدِ وَ[لاَ][٣] الاِهتِمَامِ فِي الذِّكرِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَتَمَامُ البَيتِ يُشعِرُ بِأَنَّ الوَصفَ إِنَّمَا هُوَ لِلسُّؤرِ، لاَ لِلعَيشِ بِجُملَتِهِ؛ إِذ فَرضُ[٤] الشَّاعِرِ وُجُودَ الصَّفوِ فِي الزَّمَنِ المَاضِي، فَجَعلُ الصِّفَةِ[٥] لِلعَيشِ مُقتَضٍ[٦] لأَن لاَ يَكُونَ شَيءٌ[٧] مِنهُ صَافِيًا، وَهُوَ[٨] خِلاَفُ مَا دَلَّ[٩] عَلَيهِ البَيتُ، وَمُنَافٍ لِمَقصُودِ الشَّاعِرِ[١٠].

انتَهَى كَلامُهُ.

قُلتُ: قَولُهُ: "**الأَولَى أَن يَكُونَ صِفَةً لِلمُضَافِ**"، عَلَيهِ مَنعٌ؛ إِذ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ مُطلَقًا، بَل إِنَّمَا هُوَ عِندَ تَسَاوِي الحَال فِيهِ[١١]، أَمَّا إِذَا ظَهَرَت فَائِدَةٌ فَلَا، قَالَ بَعضُ المُحَقِّقِينَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ } | { ~ رِجْسٌ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] : "الأَولَى عَودُ الضَّمِيرِ إِلَى المُضَافِ إِلَيهِ، وَإِن كَانَ المُحَدَّثُ عَنهُ المُضَافَ؛ لِفَائِدَةِ حُكمِ نَجَاسَةِ كُلِّ الخِنزِيرِ"[١٢]. وَهَذَا مِثلُهُ لِلفَائِدَةِ الَّتِي لَمَحَهَا الصَّفَدِيُّ.

---

(١) في (ش) و(الأزهريتين): فلأنه.

(٢) زيادة من (ص) و(نزول الغيث).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): إذ غرض، وفي (نزول الغيث): إذ قد فرض.

(٥) "الصفة" ساقطة من: (ب)، وفيها "العيش" مكان "للعيش".

(٦) في (ب): العيش مقتضيا.

(٧) "شيء" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(٨) "وهو" ساقطة من (ب).

(٩) في (الأزهريتين): "ذكر" بدلا من "دل".

(١٠) نزول الغيث (٤٧٨–٤٨٠).

(١١) "فيه" ساقطة من (ش) و(الأزهريتين).

(١٢) انظر: أبا الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن، (١٧٦/٢)، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٢٩٩/٧)، وروح المعاني للألوسي (٣٩٩/٨).

وَأَمَّا نَظَرُهُ الثَّانِي: بِأَنَّ تَمَامَ البَيتِ يُشعِرُ بِأَنَّ الوَصفَ لَهُ فِي الزَّمَانِ المَاضِي، فَلَيسَ بِشَيءٍ؛ لأَنَّهُ ثُبُوتٌ نِسبِيٌّ وَهُوَ أَبلَغُ، كَأَنَّهُ يَجعَلُ العَيشَ كُلَّهُ كَدَرًا، وَإِن صَفَا مِنهُ شَيءٌ فَهُوَ بِالنِّسبَةِ[1] كَلَا صَفوٍ، وَهُوَ تَلَمُّحٌ[2] مَلِيحٌ لَا يُنكَرُ، وَبَاعٌ طَوِيلٌ فِي وَافِرِ بَحرِ المَعَانِي لَا يُستَقصَرُ[3]، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

(١) في (ش): بالنسب.

(٢) في (الأزهريتين): تلميح.

(٣) في (ش) و(الأزهريتين): يستقر.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَيُعجِبُنِي قولُهُ -يَعنِي قولَ ابنِ سَنَاءِ المُلكِ-: [الخفيف]**

تَدَّعِي العَقلَ وَهوَ أشرَفُ مَا فِيـ ـكَ فَلِم صَارَ دَاخِلاً تَحتَ حِسِّك

وَكَذَا حَبسُكَ[1] الحَيَاة وقد أصـ ـبَحتَ لَا تَشتَهِي سِوَى طُولِ حَبسِك

طَلِّق النَّفسَ فَهِيَ أخوَنُ[2] عُر سِكَ[3] أليسَت هِيَ المُشِيرُ بعُرسِك

وَإذَا اختَالَ فَوقَ أرضِكَ مِنكَ الـ ـعِطفُ فَاذكُر هَوَانَهُ تَحتَ رَمسِك

لَا تُغَالِط فَمَا تَنَالُ رِضَى الرَّحـ ـمن[4] حَقّاً إلاَّ بإغضَابِ نَفسِك

مَا أهَانَ الوَرَى وَلَا مَلَكَ الدُّنـ ـيَا وَلَا حَازَهَا سِوَى المُتَنَسِّك[5]

ثُمَّ قَالَ- يَعنِي الصَّفَدِيُّ- : وَهَذِهِ القَافِيَةُ لَا يُجِيزُهَا العَرُوضِيُّونَ، وَيَحتَجُّونَ بِأَنَّ الكَافَ فِي (المُتَنَسِّك) أصلِيَّة، وَلَيسَت ضَمِيرًا كَأَخَوَاتِهَا، وَأنَا وَغَيري مِن أئِمَّةِ الأدَبِ الَّذِين لَطُفَ ذَوقُهُم يَرَونَ أنَّ هَذِهِ القَافِيَةَ بَينَ نُجُومِ القَوَافِي كَالشَّمس[6] -وَمَرَّ فِي الكَلامِ إلَى أن قَالَ-: وَلَو تُرِكنَا وَالعَقلَ لَكَانَ يَنبَغِي أن لَا تُعَدَّ القَوَافِي إلَّا إذَا كَانَت غَيرَ مُتَّصِلَاتٍ بِضَمِيرِ مُخَاطبٍ أو غَائِبٍ أو مُتَكَلِّمٍ؛ لأنَّ فِي ذَلِكَ شَيئًا مِنَ الإيطَاءِ[7][8].

قَالَ الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ: **أقُولُ: نَصَّ العَرُوضِيُّونَ عَلَى أنَّ كَافَ الخِطَابِ[9] نَحوَ: (أولَئِكَ)،**

---

(١) في (الأزهريتين) و(الغيث المسجم): حبك.

(٢) في (أ) و(ب): فهو أهون، وفي (الأزهريتين) و(ش): فهي أهون، وفي (ص): فهي أعون، وما أثبت من الديوان.

(٣) في (ش): غرسك. وفي سائر النسخ: عرسيك. وما أثبت من الديوان.

(٤) في جميع النسخ: رضى الله تعالى وما أثبت من ديوان ابن سناء

(٥) ديوان ابن سناء الملك (٥٣٩-٥٤٠).

(٦) الغيث (٣٩٢/٢).

(٧) قال التبريزي: "الإيطاء أن تكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد، فإن كان بمعنيين لم يكن إيطاء". الخطيب التبريزي، الكافي (١٦٢). وانظر: الأخفش، القوافي (٥٥-٥٧)، وابن السراج، الكافي في علم القوافي، (١٠١).

(٨) الغيث (٣٩٣/٢)، وابن الدهان، أبي محمد بن سعيد بن مبارك (ت ٥٦٩هـ)، العروض، تحقيق د. محمد عبد المجيد الطويل، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦، (٦٠).

(٩) زاد في نزول الغيث: والإضمار.

وَ(حِجَالِكِ)[١] تَكُونُ رَوِيًّا عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَقَوْلِهِ[٢]: [الطويل]

سَلِي البَانَةَ المَيسَاءَ[٣] بِالأجرَعِ الّذِى   بِهِ البَانُ هَل حَيَّيتُ أطلاَلَ دَارِكِ

وَهَــل قُمتُ فِى أطلاَلِهِنَّ عَشِيَّةً   مَقَامَ أخِي البَأسَاءِ وَاختَرتُ[٤] ذَلِــكِ[٥]

قَالَ ابنُ بَرِّي: "وَالفَاضِلُ الطَّبعِ يَجعَلُهُ وَصلاً [٦] فَيَلتَزِمُ مِن ذَلِكَ مَا لاَ يَلزَمُ كَمَا فَعَلَ كُثَيِّرٌ[٧] فِي كَلِمَتِهِ: [الطويل]

تَرَاغَت[٨] لِوَشكِ الــبَينِ بُزلُ جِمَالِكِ

وَلَــو شِئــتِ مَــا أفجَعتِنَا بِارتِحَالِكِ[٩]

---

(١) انظر: الوافي للتبريزي (٢٢١-٢٢٣)، ومختصر القوافي لابن جني (٢١-٢٢).

(٢) هو: ابن الدمينة عبد الله بن عبيد الله بن أحمد، من بني عامر بن تيم الله، من خثعم، أبو السري، والدمينة أمه، من أرق الناس شعراً، أكثر شعره الغزل والنسيب والفخر. وهو من شعراء العصر الأموي، اغتاله مصعب بن عمرو السلولي، وهو عائد من الحج، في تبالة (بقرب بيشة للذاهب من الطائف) أو في سوق العبلاء (من أرض تبالة)، سنة (١٣٠هـ).

انظر: الزركلي، الأعلام (١٠٢/٤)، وكحالة، معجم المؤلفين (٨١/٦).

(٣) في (ب): الغناء، وفي (ش): العلياء.

(٤) في (الأزهريتين): واخترن.

(٥) ديوان ابن الدمينة، صنعه أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النّفاخ، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، (١٣-١٤)، والرواية فيه هكذا:

سَلى البانة الغناء بالأبطَح الذِى   بِهِ الماء هَل حَيَّيتُ أطلالَ دارِكِ

وَهَل قُمت بعد الرائحين عَشِيَّةً   مَقَامَ أخِى البغضاء وَاختَرتُ ذلِكِ

(٦) قال الأخفش: " أما الوصل فلا يكون إلا ياء أو واوا أو ألفا. كل واحدة منهن ساكنة في الشعر المطلق. ويكون الوصل هاء، ساكنة أو متحركة...". انظر: الأخفش، القوافي، (١٠-١١).

(٧) هو: كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، يكنى بأبي صخر، كان شاعر أهل الحجاز شيعيا، وكان يؤمن بالرجعة، مات كثير وعكرمة مولى ابن عباس في يوم واحد سنة (١٠٧هـ).

انظر: محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، الناشر دار المدني جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، (٥٤٠/٢)، الشعر والشعراء (٤٩٤/١)، سير أعلام النبلاء (١٥٢/٥).

(٨) في (أ): تزاغت، وفي (ش) و(ص): تراعت، وفي (الأزهريتين): تداعت.

(٩) ملحق ديوان كثير (٥٣٤)، والعمدة (٢٦٠/١).

وَرُبَّمَا يَتَأَكَّدُ التِزَامُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتِ القَافِيَةُ مُقيَّدَةً كَقَولِ امرَأَةٍ مِنَ العَرَبِ[١]:

[مجزوءالرمل]

طـــافَ يبغي نجوةً   من هلاكٍ فهلَـــك

ليتَ شعري ضـــلّةً   أيُّ شيءٍ قتَلك

أمـــريضٌ لـــم تُزَر   أم عـــدُوٌّ ختَلَك

أم تولّى بك ما   غالَ في الدهرِ السُلَك

كلُّ شـــيءٍ قاتلٌ   حيـــنَ تلقـــى أجلَك

والمنايا رُصَّـــدٌ   للفتى حيثُ سلَـــك[٢]

وَهِيَ قِطعَةٌ أَورَدَهَا أَبُو الحَجَّاجِ[٣] الأَعلَمُ[٤] فِي حَمَاسَتِهِ، فِي بَابِ اللاَّمِ، اعتِمَادًا عَلَى أَنَّ الكَافَ فِيهَا لَيسَت بِرَوِيٍّ"[٥].

إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَقِطعَةُ ابنِ سَنَاءِ المُلكِ مِن هَذَا القَبِيلِ، أَعنِي أَنَّهُ جَعَلَ السِّينَ فِيهَا رَوِيًّا، وَوَصَلَهَا[٦] بِالكَافِ -وَإِن كَانَت فِي بَعضِ القَوَافِي أَصلِيَّةً- التِزَامًا لِمَا لاَ يَلزَمُ[٧]، كَمَا فَعَلَتِ

---

(١) قال الأعلم في حماسته (٥٥٩/٢): "وقالت أخت تأبط شرًا ترثيه، وقيل: أمه، ويقال هي للسلكة ترثي بها ابنها السليك بن السلكة السعدي، ويقال هو شعر قديم لا يعرف قائله. وكان الأصمعي ينسبها للسلكة ويستحسنها ويعجب منها ويقول: ما ترون إلى هذه، أمة سوداء تلبس الشعر وتجمع البعر، وتأكل خبز الشعير، وتعصب البعير وتقول مثل هذه الأبيات". أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٦٧)، تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد من جوهر الفوائد وهو حماسة الأعلم الشنتمري، محمد عبد الأوى، جامعة محمد الخامس، ١٤٠٥، ١٩٨٥، وانظر: (شرح الحماسة) للتبريزي (٣٦٩/٢-٣٧٢).

(٢) الأبيات في: العقد الفريد (٣٦٢/٢)، وحماسة الأعلم (٥٥٩/٢-٥٦١)، وشرح الحماسة للتبريزي (٣٧٠/٢-٣٧٢).

(٣) في (الأزهريتين): أبو العجاج.

(٤) هو: يوسف بن سليمان الشنتمري الأندلسي النحوي، والأعلم هو المشقوق الشفة، والشنتمري نسبة إلى شنتمرة –مدينة بالأندلس- من مصنفاته: (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، وهو شرح أبيات الكتاب لسيبويه). توفي سنة (٤٧٦هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٥٥٥/١٨)، إنباه الرواة (٥٩/٤)، بغية الوعاة (٣٥٦/٢)، الأعلام (٢٣٣/٨).

(٥) حماسة الأعلم (٥٥٩/٢-٥٦١)، قافية اللام، باب الرثاء.

(٦) في (ب): وقد وصلها.

(٧) في (ص) و(نزول الغيث): لا يلزمه.

العَرَبِيَّة[١] **ألاَ تَرَاهَا جَعَلَتِ اللاَّمَ رَوِيًّا وَالكَافَ وَصلاً**[٢]**، وَهِيَ فِي بَعضِ القَوَافِي أصلِيَّةٌ**[٣]**، كذلك**[٤] **كَـــ(هَلَكَ وَسَلَكَ)**[٥]**، فَمَا هَذَا الَّذِي زَعَمَهُ الصَّفَدِيُّ عَنِ العَرُوضِيِّينَ؟! وَمَا رَأيتُ أقَلَّ حَيَاءً مِنهُ؛ حَيثُ نَظَمَ نَفسَهُ فِي سِلكِ أئِمَّةِ الأدَبِ الَّذِينَ**[٦] **لَطُفَ ذَوقُهُم، مَعَ أنَّ مَقَامَهُ فِي الأدَبِ**[٧] **وَغَيرِهِ مَا قد رَأيتَهُ!.**

ثُمَّ قَولُهُ: "وَلَو تُركنَا وَالعَقلَ..." إلَى آخِرِهِ[٨]**، كَلاَمٌ عَجِيبٌ، لَيتَ شِعرِي أيُّ مَدخَلٍ لِلعَقلِ فِي الإيطَاءِ، أو جَعلِ بَعضِ الحُرُوفِ رَوِيًّا**[٩] **دُونَ بَعضٍ؟! إنَّ هَذَا العَقلَ**[١٠] **ضَعِيفٌ**[١١]. انتَهَى كَلاَمُهُ.

قُلتُ: لَا شَكَّ فِي اختِلَافِ مَا هُوَ أَصلِيٌّ[١٢] لِمَا لَيسَ بِأَصلِيٍّ، وَلَم يَقُلِ الصَّفَدِيُّ: إنَّ كَافَ الخِطَابِ لَا تَكُونُ رَوِيًّا، وَإِنَّمَا قَالَ: "**الكَافُ فِي مُتَنَسِّكٍ أَصلِيَّةٌ، لَيسَت**[١٣] **ضَمِيرًا كَأَخَوَاتِهَا**"، يَعنِي أَنَّ عِلَّةَ[١٤] عَدَمِ الجَوَازِ عِندَ القَائِلِ بِهِ ذَلِكَ؛ إذ[١٥] عِندَهُ الأحسَن رِعَايَة[١٦] الأُسلُوبِ، ولَا حَجرَ

---

(١) أي المرأة العربية التي ذكر أبياتها وهي (طاف يبغي....).

(٢) في (الأزهريتين): وصفا.

(٣) من قوله "التزاما لما لا يلزم... إلى أصلية" ساقط من: (ب) و(التركيتين).

(٤) "كذلك" ليست في (ص).

(٥) في (ب): كذلك وسلك، وفي (الأزهريتين): كذلك لك.

(٦) في (ب): الذي.

(٧) في (نزول الغيث): في فن الأدب.

(٨) جملة "إلى آخره" ساقطة في (الأزهريتين)

(٩) في (ب): وزنا.

(١٠) في (ش) و(التركيتين) و(تح الزهراني): لعقل.

(١١) نزول الغيث (٤٨٢ – ٤٨٦).

(١٢) في (الأزهريتين): تخالف ماهو أصل.

(١٣) "ليست" ساقطة من (الأزهريتين).

(١٤) في (ب): غاية.

(١٥) في (ش): أو.

(١٦) في (ش) و(الأزهريتين): رعاية.

فِي قِطعَةِ العَرَبِيَّةِ؛ إذ لَا يَلزَمُ كَونُهَا وَاردَةً عَلَى أقصَى المُحَسِّنَاتِ الشِّعرِيَّةِ، غَايَتُهُ أنَّهُ جَائِزٌ جَوَازًا ضَرُورِيًّا يَعنِي: مِن جِهَةِ الضَّرُورَةِ، وَوَجْهُهُ[(١)] أنَّهُ وَصْلُ مَا هُوَ مِن أصلِ الكَلِمَةِ -كَمَا فِي مُتَنَسِّكٍ- لَا مَعنَى لَهُ، فَمَا هَذَا التَّشنِيعُ؟!، عَلَى أنَّ[(٢)] مَا ذَكَرَهُ هَذَا المُعتَرِضُ مُؤذِنٌ بِالعُذرِ أيضًا حَيثُ قَالَ: "**التِزَامًا لِمَا لاَ[(٣)] يَلزَمُ**".

وَقَولُهُ: "**مَا رَأيتُ أقَلَّ حَيَاءً مِنهُ**" سَفَاهَةٌ غَيرُ لَائِقَةٍ بِمُحتَشِمِي العَوَامِّ فَضلًا عَن مَن يَتَّسِمُ بِشَيءٍ مِنَ العِلمِ، كَيفَ وَهُوَ سَبَقَهُ بِمُمَارَسَةِ العُلُومِ، وَألَّفَ هَذَا الكِتَابَ الَّذِي هُوَ كَالدُّرِّ المَنظُومِ، وَجَمًّا مِنَ المُؤَلَّفَاتِ الَّتِي هِيَ كَالذَّهَبِ المَختُومِ، وَصَارَ انتِسَاجه فِي سِلكِ عُلَمَاءِ التَّألِيفِ كَالطِّرَازِ المُعَلَّمِ المَرقُومِ.

وَأَمَّا قَولُهُ[(٤)]: "**وَأيُّ مَدخَلٍ لِلعَقلِ فِي الإيطَاءِ، أو جَعلِ بَعضِ الحُرُوفِ رَوِيًّا[(٥)] دُونَ بَعضٍ**" فَيَلزَمُ عَلَيهِ أنَّ هَذَا الاصطِلَاحَ الَّذِي وَضَعَهُ عُلَمَاءُ العَرُوضِ وَالقَوَافِي خَارِجٌ عَن دَائِرَةِ العُقُولِ، وَهَذِهِ وَصمَةٌ لَا تُنسَبُ لِعَاقِلٍ، وَزَلَّةٌ[(٦)] لَا [تُقَالُ][(٧)] لِقَائِلٍ؛ إذِ الاصطِلَاحَاتُ وَالاعتِبَارَاتُ لَا بُدَّ فِيهَا مِن رِعَايَاتِ المُنَاسَبَاتِ، لِمَا اصطَلَحُوا عَلَيهِ مِن أسمَاءِ المُسَمَّيَاتِ، وَلَيتَ شِعرِي أذَلِكَ بِعَقلٍ أم لَا؟ وَقَد اختَلَفَ العُلَمَاءُ -رَحِمَهُمُ اللهُ- فِي كُلِّ[(٨)] الأحكَامِ الشَّرعِيَّةِ أهِيَ مُعَلَّلَةٌ أم غَيرُ مُعَلَّلَةٍ؟ أم بَعضُهَا مُعَلَّلٌ وَبَعضُهَا غَيرُ مَعَلَّلٍ؟ وَالصَّحِيحُ أنَّهَا كُلَّهَا مُعَلَّلَةٌ[(٩)]، لَكِن مِنهَا مَا خَفِيَ وَمِنهَا مَا ظَهَرَ: بِمَعنَى أنَّ العَقلَ لَهُ[(١٠)] قُوَّةُ إدرَاكِهَا، وَلَكِن قَد تُحجَبُ[(١١)] عَن بَعضٍ دُونَ بَعضٍ، بِحَسَبِ

---

(١) في (ش): ووجد أنه، وفي (ب) و(ص) و(التركيتين): ووجه.

(٢) "أن" ليست في (ب).

(٣) "لا" ليست في (ب).

(٤) خرج سهم إلى الحاشية وطمس على الكلمة بفعل التصوير ولعلها " ثانيا ".

(٥) في: (ب): وزنا.

(٦) في (ب) و(ش) و(ص): ونزلة. وما أثبت من هامش (أ) وباقي النسخ.

(٧) في (أ) و(ب) و(ش): لا تقل، وفي (ص): لا تنتقل، وما أثبت من (الأزهريتين).

(٨) في (الأزهريتين): "في كل الأحوال والأحكام".

(٩) قوله "أم بعضها معلل... معللة" ساقط من (الأزهريتين).

(١٠) في (الأزهريتين): به.

(١١) في (الأزهريتين): يحجب.

تَوفِيقِ الله –تَعَالَى- مَن يَشَاءُ[١] عَلَى مَا يَشَاءُ مِن كَشفِ اسرَارِهِ، فَكَيفَ لَا يَكُونُ لِلعَقلِ دَخلٌ فِي وَضعِ الاصطِلَاحَاتِ؟!

وَأَقُولُ بِمُوجِبِ قوله في ضَعفِ العَقلِ، -سَتَرَ اللهُ لَنَا[٢] مَا يَقَعُ مِنَ الخَلَلِ، وَعَصَمَنَا مِنَ الزَّلَلِ وَوَفَّقَنَا لِلعِلمِ وَالعَمَلِ؛ إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِير، وَإِلَيهِ المَصِير-.

قَالَ أَبُو زَكَرِيَّا يَحيَى الخَطِيبُ التَّبرِيزِيُّ[٣] -رَحِمَهُ اللهُ- فِي كِتَابِ (العَرُوضُ وَالقَوَافِي) له: "وَمِنَ عُيُوبِ الشِّعرِ: الإِقوَاءُ، وَالإِكفَاءُ، وَالإِيطَاءُ... وَأَصلُ الإِيطَاءِ: أَن يَطَأَ الإِنسَانُ فِي طَرِيقِهِ عَلَى أَثَرٍ وُطِئَ فَيُعِيدُ الوَطأَ عَلَى ذَلِكَ المَوضِعِ، فَكَذَلِكَ إِعَادَةُ القَافِيَةِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَعنَاهُ، فَالنَّظَرُ فِي كَونِهِ عَيبًا وَاعتِبَارِ مَأخَذِهِ"[٤] [أَيُقَالُ][٥] لَيسَ لِلعَقلِ فِيهِ مَدخَلٌ؟! وَعِندِي أَنَّ مُوجِبَ هَذَا الخَبطِ التَّعَصُّبُ، وَإِلَّا فَمَعنَى قَولِ الصَّفَدِيِّ: "**لَو تُركنَا**" وَرَأَينَا فِي رِعَايَةِ المُنَاسَبَاتِ لما عَدَدنَا القَوَافِيَ إِلَّا إِذَا كَانَت غَيرَ مُتَّصِلَاتٍ بِالضَّمَائِرِ الَّتِي ذَكَرَهَا لِمَعنَى تَرْكَنُ إِلَيهِ التَّصَوُّرَاتِ[٦] لَكِن نَحنُ مُتَأَخِّرُونَ لَا يَرجِعُ النَّاسُ إِلَينَا بَعدَ استِقرَارِ هَذَا الاصطِلَاحِ، وَلَا يُلتَفَتُ إِلَى[٧] آرَائِنَا فِي شَيءٍ مِنهُ، فَهَذَا مَعنَى مَا قَصَدَهُ –فَتَأَمَّلهُ- لَا أَنَّ مَعنَاهُ لَو حَكَّمنَا العَقلَ لَقَضَى بِهِ، بِقَرِينَةِ المَقَامِ وَالكَلَامِ فِي الخِطَابِيَّاتِ وَالأَدَبِيَّاتِ الَّتِي لَيسَ لِلعَقلِ فِيهَا مَدخَلٌ إِلَّا مِن حَيثُ التَّصَوُّرَاتُ -وَاللهُ أَعلَمُ بِالكُلِّيَّاتِ وَالجُزئِيَّاتِ.

---

(١) في (الأزهريتين): ومن ربنا بدلا من "من ربنا".

(٢) في (ش): علينا، وفي (الأزهريتين): ستر على ما.

(٣) هو: أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني التبريزي المعروف بالخطيب، أحد أئمة اللغة، ت(٥٠٢).

(٤) كتاب الكافي في العروض والقوافي للتبريزي (١٦٠-١٦٣).

(٥) في (أ) و(ش) و(الأزهريتين): انقال، وما أثبت من (ب) و(ص).

(٦) في (الأزهريتين): العشرات.

(٧) في (ب): "إلا" وهو تحريف.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ عِندَ الكَلَامِ عَلَى قَولِهِ: [البسيط]**

تَرجُو البَقَاءَ بِدَارٍ لَا ثَبَاتَ لَـهَا فَهَل سَمِعتَ بِظِلٍّ غَيرِ مُنتَقِلِ(١)

(تَرجُو): فِعلٌ مُضَارِعٌ، وَأَصلُهُ: أَتَرجُو فَحُذِفَت هَمزَةُ الِاستِفهَامِ، كَقَولِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ المَخزُومِيِّ: [الطويل]

فَوَاللهِ مَا أَدرِي وَإِن كُنتُ دَارِيًا بِسَبعٍ رَمَينَ الجَمرَ أَم بِثَمانِ(٢)

تَقدِيرُهُ: أَبِسَبعٍ(٣).

قَالَ: **أَقُولُ: يَجُوزُ أَن يَكُونَ**(٤)**(تَرجُو) خَبَرًا عَلَى حَالِهِ وَلاَ حَذفَ فِي الكَلَامِ، كَمَا قَالَ المُحَقِّقُونَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ 4 5 6 7 ﴾ [الشعراء: ٢٢] : أَنَّهُ خَبَرٌ**(٥) **وَأَنَّ مِثلَ ذَلِكَ يَقُولُهُ**(٦) **مَن يُنصِفُ خَصمَهُ، مَعَ عِلمِهِ أَنَّهُ مُبطِلٌ، فَيَحكِي كَلَامَهُ، ثُمَّ يَكِرُّ**(٧) **عَلَيهِ بِالإِبطَالِ،**

---

(١) الديوان (٣٠٨).

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ١٤٨٠، (٢٢٦).

(٣) الغيث (٤٠٩/٢)، وانظر: الجمل في النحو للخليل (٢٥٣) الكتاب (١٧٥/٣)، وفقه اللغة للصاحبي (٢٩٧)، والمفصل في صنعة الإعراب (٣٢٠)، والجامع لأحكام القرآن الكريم ٤٤٠/٨، والجنى الداني في حروف المعاني (٣٥)، ومغني اللبيب (٢٠)، وشرح ابن عقيل (٢٣٠/٣)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٢٦٢/٢).

(٤) في (ش): تكون.

(٥) قال السمين الحلبي في الدر المصون ٥١٧/٨: "قوله: ﴿ 4 5 ﴾: فيه وجهان أحدُهما: أنه خبرٌ على سبيلِ التهكُّم أي: إن كانَ ثَمَّ نعمةٌ فليسَت إلاَّ أنَّك جَعَلتَ قومي عبيداً لك. وقيل: حرفُ الاستفهام محذوفٌ لفهم المعنى أي: (أو تلك) وهذا مذهب الأخفش". وقال ابن منظور في لسان العرب (عبد) (٩/٩): "قال الأخفش في قوله تعالى (وتلك نعمة) قال: يقال: هذا إستفهام كأنه قال: أو تلك نعمة تمنها عليّ، ثم فسر فقال: (أن عَبَّدتَ بني إسرائيل) فجعله بدلاً من النعمة قال أبو العباس: وهذا غلط لا يجوز أن يكون الاستفهام مُلقًى وهو يُطلَبُ فيكون الاستفهام كالخبر وقد استُقبِحَ ومعه أم وهي دليل على الاستفهام استقبحوا قول امرئ القيس:

تروحُ مِنَ الحَيِّ أم تَبتَكِر

قال بعضهم هو أَتَروحُ مِنَ الحَيِّ أم تَبتَكِر فحذفُ الاستفهام أولى والنفي تام وقال أكثرهم الأوّل خبر والثاني استفهام...".

(٦) في (ب): قولة.

(٧) في (ب): نكر.

وَهُنَا كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ أخبَرَ بأَنَّ مُخَاطَبَهُ يَرجُو[١] البَقَاءَ بدَارٍ كَثِيرَةِ التَّحَوُّلِ، [سَرِيعَةِ الإنقِلَابِ، غَيرِ ثَابِتَةٍ][٢] عَلَى مِنهَاجٍ مُستَقِيمٍ، ثُمَّ أَبطَلَ ذَلِكَ بقَولِهِ: "فَهَل سَمِعتَ بظِلٍّ غَيرِ مُنتَقِلٍ"؟ يَعنِي: أَنَّكَ تَفعَلُ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ لاَ يَنبَغِي فِعلُهُ؛ إِذِ الدُّنيَا بمَثَابَةِ الظِّلِّ الَّذِي يَلزَمُهُ الاِنتِقَالُ، فَرَجَاءُ البَقَاءِ فِي دَارٍ يَلزَمُهَا الزَّوَالُ وَعَدَمُ الثَّبَاتِ عَلَى حَالَةٍ - خَطَأٌ مِنَ الرَّأيِ، وَرُبَّمَا كَانَ هَذَا الوَجهُ أَولَى لِسَلَامَتِهِ مِن دَعوَى الحَذفِ[٣]. انتَهَى كَلَامُهُ.

قُلتُ: لَا نُسَلِّمُ كَونَهُ[٤] أولَى، وَحَذفُ هَمزَةِ الِاستِفهَامِ أكثَرُ وَأَشهَرُ مِن أن تُذكَرَ، وَفِي هَذَا الوَجهِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ التَّكَلُّفِ[٥] مَا لَا يَخفَى، وَمَا هَذَا إِلَّا انتِقَالٌ مِنَ الأَخَفِّ إِلَى الأَثقَلِ، وَعُدُولٌ عَنِ الطَّرِيقِ الأَسهَلِ. ولَيتَ شِعرِي مَن ذَا الَّذِي أَلزَمَهُ باستِقصَاءِ كُلِّ جَائِزٍ؟!.

---

(١) في (ب): بأنه خاطبة ترجو، وهو خطأ وتصحيف وتحريف

(٢) الجملة من (ص) و(نزول الغيث)، أما في النسخ الأخرى"من بعد الانقلاب غير ثابت".

(٣) نزول الغيث (٤٨٧ – ٤٨٨).

(٤) في (ش) و(الأزهريتين): كلامه.

(٥) في (الأزهريتين): الخلف.

قَالَ: **قَالَ الصَّفَدِيُّ: وَمِنَ الذُّهُولِ فِي المَحَبَّةِ وَشُغْلِ القلبِ، قولُ المَجنُونِ: [الطويل]**

فَوَاللهِ مَا أدري إذَا مَا ذَكَرتُهَا اِثـ ... نَتَينِ صَلَّيتُ الضُّحَى أم ثمانِيَا[١]

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَمُرُّ عَلَى سَمعِهِ هَذَا البَيتُ، وَيَظُنُّهُ مِن بَابِ المُغَالَاةِ فِي شُغُلِ القلبِ بِالحُبِّ، وَالذُّهُولِ عَن شَأنِ المُحِبِّ، وَعَدَمِ الالتِفَاتِ إِلَى مَا سِوَى الفِكرَةِ[٢] **فِي المَحبُوبِ، وَلَيسَ كَذَلِكَ، بَلِ الشَّكُّ الَّذِي يُرَدَّدُ بَينَ**[٣] **الثِّنتَينِ وَالثَّمَانِيَةِ لَهُ سَبَبٌ يَختَصُّ بِهِمَا دُونَ مَا عَدَاهُمَا مِنَ الأعدَادِ المُمكِنَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَعلَمُ مِن نَفسِهِ كَثرَةَ السَّهوِ، بِسَبَبِ**[٤] **اشتِغَالِ فِكرِهِ، فَكَانَ يَثنِي أصَابِعَهُ لِعَدَدِ الرَّكَعَاتِ، ثُمَّ إِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَذهَلُ**[٥]**، فَلَا يَدرِي هَلِ الأصَابِعُ الَّتِي ثَنَاهَا هِيَ الَّتِي صَلَّاهَا، أم هِيَ الأصَابِعُ المَفتُوحَةُ، فَإِذَا وَجَدَ اصبَعَينِ قد ثُنِيَا**[٦] **كَانَ ذَلِكَ احتِمَالًا لأن يَكُونَ قد صَلَّى رَكعَتَينِ بِعَدَدِهِمَا، أو بِعَدَدِ الأصَابعِ المَفتُوحَةِ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ**[٧].

قَالَ: **أَقُولُ: الشَّاعِرُ قد شَرَطَ فِي عَدَمِ دِرَايَتِهِ لِعَدَدِ الرَّكَعَاتِ ذِكرَهُ لِمَحبُوبَتِهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ فِي الشَّكِّ، وَهُوَ عَينُ مَا أنكَرَهُ الصَّفَدِيُّ، فَإِنَّهُ قَالَ: "لاَ يُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ مِن اشتِغَالِ قَلبِهِ"، وَلِـمَ لاَ يُظَنُّ ذَلِكَ وَهُوَ قَدِ ادَّعَى أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ مَحبُوبَتَهُ لَم يَدرِ مَا صَلَّى؟ فَفِيهِ أدَلُّ شَيءٍ**[٨] **عَلَى أَنَّ شُغلَهُ بِهَا وَالتِفَاتَهُ إِلَى ذِكرِهَا هُوَ المُقتَضِي لِلشَّكِّ، وَلَولاَ ذَلِكَ لَصَارَ التَّقيِيدُ بِالشَّرطِ -مَعَ مُلاَحَظَةِ المَعنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ- ضَائِعًا، فَتَأَمَّلهُ**[٩]. انتَهَى كَلامُهُ[١٠].

---

(١) ديوان مجنون بني عامر (٧٧)، شرح وتحقيق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة القاهرة. والرواية فيه:

أُصَلِّي ولا أدري إذا ما ذَكَرتُها ثمـــــــانين صَلَّيتُ الضحى أم ثَمانِيا

(٢) في (الأزهريتين): الذكر.

(٣) في (ب): تردد بهن، وفي (ص): تردد بين.

(٤) "بسبب" ساقطة من (الأزهريتين).

(٥) "يذهل" ساقطة من (الأزهريتين).

(٦) في الغيث المسجم: ثنيتا.

(٧) الغيث (٢/٤٠٩ – ٤١٠).

(٨) في (الأزهريتين): أدلة على.

(٩) نزول الغيث (٤٩٠).

(١٠) عبارة "ضائعا فتأمله انتَهَى كَلامُهُ " ساقطة من (الأزهريتين).

قُلتُ: المَعنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ[١] فِي غَايَةِ الدِّقَّةِ وَإِلَّا فَمَا مَعنَى اختِصَاصِهِ وتَقيِيدِهِ العَدَدَ المَذكُورَ مِنَ الأعدَادِ عَلَى مَا قَالَهُ مِن أَنَّهُ مِن بَابِ المُغَالَاةِ[٢]، وكَذَلِكَ[٣] جَعَلَ الصَّفَدِيُّ[٤] ذِكرَهُ لِلمَحبُوبِ فِي مُطلَقِ النِّسيَانِ لَا فِي هَذَينِ العَدَدَينِ المَخصُوصَينِ؛ فَهَذَا الَّذِي دَعَا الصَّفَدِيَّ إِلَى ذَلِكَ وَهُوَ حَسَنٌ فِي الاحتِمَالِ وَالمَقَالِ فِيمَا اقتَضَتهُ[٥] فِي هَذَا[٦] المَقَامِ الحَالُ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

---

(١) عبارة " قلت المعنى الذي ذكره الصَّفَدِي " ساقطة من (الأزهريتين).

(٢) في (ب): المقالات.

(٣) في (ص) و(ظ): ولذلك .

(٤) قوله: "قلت المعنى الذي ذكره الصفدي... الصفدي" ساقط من (ز).

(٥) في (الأزهريتين): اقتضاه

(٦) " في هذا " ساقط من (الأزهريتين).

قَالَ: **قالَ الصَّفَدِيُّ: فإن قُلتَ: (غير)** [١] **مُضَافٌ، وَالمُضَافُ مَعرفَةٌ، وَ(ظِلٍّ): نَكِرَةٌ، فكَيفَ تُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالمَعرِفَةِ؟ قُلتُ: (غير) لَا تَتَعَرَّفُ بِالإضَافَةِ؛ لأنَّهَا وُضِعَت مُبهَمَةً**[٢]**، وَقَد تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى مِثلِ هَذَا**[٣]**.**

قَالَ: **أقُولُ: إنَّمَا يَتَوَجَّهُ السُّؤَالُ إذَا أُخِذَ قَولُهُ: "وَالمُضَافُ مَعرِفَةٌ" كُلِّيًا، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لأنَّهُ لَيسَ كُلُّ مُضَافٍ مَعرِفَةً، وَلَا يَتَرَدَّدُ أحَدٌ فِي أنَّ المُضَافَ إلَى نَكِرَةٍ -كَغُلَامِ رَجُلٍ- نَكِرَةٌ قَطعًا، وَهُوَ فِي البَيتِ نَكِرَةٌ بِلَا شَكٍّ، فَكَيفَ يُورِدُ**[٤] **هَذَا السُّؤَالُ؟ أو يَنبَغِي تَضيِيعُ الزَّمَانِ بِالاشتِغَالِ بِهِ؟!**[٥]**.**

ثُمَّ قَولُهُ[٦]**: "وَقَد تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى مِثلِ هَذَا". قُلتُ: وَقَد تَقَدَّمَ الكَلَامُ أيضًا عَلَى تَخطِئَتِهِ**[٧] **فِي مِثلِ هَذَا المَوضِعِ**[٨] **الَّذِي أشَارَ إلَيهِ**[٩]. انتَهَى كَلَامُهُ.

قُلتُ: قَد تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى أنَّ الإضَافَةَ قَد تُفِيدُ تَعرِيفًا أو تَخصِيصًا، وَالتَّخصِيصُ فِيهِ[١٠] نُوعُ تَعرِيفٍ فِي الجُملَةِ، فَقَولنا[١١]: (غُلَامُ رَجُلٍ) وَإن كَانَ نَكِرَةً، لَكِن فِيهِ نَوعُ تَعرِيفٍ

---

(١) يقصد بغير التي في بيت الطغرائي السابق وهو:

(ترجو البَقاءَ بدارٍ لا ثَباتَ لها...فهل سَمِعتَ بظلٍّ غيرِ منتقل).

(٢) في (ب): متهمة

(٣) الغيث (٤١١/٢ – ٤١٢).

عند الكلام على قوله:

وَذِي شِطَاطٍ كَصَدرِ الرُّمحِ مُعتَقَلٍ ... بِمِثلِهِ غَيرِ هَيَّابٍ وَلَا وَكِلِ

انظر: النص المحقق (١١٩) والغيث (٢٥٦/١).

(٤) في (الأزهريتين): يورده

(٥) نزول الغيث (٤٩٠).

(٦) " ثم قوله " سقطت من (ش).

(٧) في (ب): مخاطبته. ومن قوله "الكلام على... إلى تخطئته"

(٨) انظر ص (١٧٨).

(٩) نزول الغيث (٤٩٠ – ٤٩١).

(١٠) في (ب): في.

(١١) في (ب): فقلنا.

بِتَخصِيصِهِ[١] بِكَونِهِ[٢] غُلَامَ رَجُلٍ لَا امرَأَةٍ بِخِلَافِ قَولنا: (غلام)[٣] فَإِنَّهُ لِـمَا هُوَ أَعَمٌّ مِن ذَلِكَ، وَقَد سَبَقَ الكَلَامُ عَلَى جَوَابِ هَذَا السُّؤَالِ بِعَينِهِ فَرَاجِعهُ[٤].

---

(١) في (ب) و(ص): تخصيصه.

(٢) "بكونه" ساقطة من (ش).

(٣) سقط قوله: "رجل وإن كان نكرة...غلام" من (الأزهريتين) .

(٤) انظر النص المحقق (١٧٩).

قَالَ: قَالَ الصَّفَدِيُّ: ذَكَرتُ هُنَا قولَ شَمسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ العَفِيفِ التِّلمِسَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: [المنسرح]

لِلمَنطِقِيِّينَ أشتَكِي أبداً عَينَ رَقِيبِي فَلَيتَهُ هَجَعَا

حَاذَرَهَا مَن أُحِبُّهُ فَأَبَى أن نَختَلِي سَاعَةً ونَجتَمِعَا

كَيفَ غَدَت دائما وَمَا انفصَلَت مانِعةُ الجَمعِ والخُلوِّ مَعَا(١)

قُلت(٢) فِي هَذَا نَظرٌ؛ لأنَّ التَّعَجُّبَ لم يُصَادِف مَوقِعًا؛ لأنَّكَ إذَا قُلتَ: العَدَدُ إمَّا زَوجٌ وَإمَّا فَردٌ، كَانَت هَذِهِ القَضِيَّةُ مَانِعَةَ الجَمعِ وَالخُلُوِّ مَعًا؛ لأنَّ العَدَدَ لَا يَجتَمِعُ فِيهِ الزَّوجِيَّةُ وَالفَردِيَّةُ(٣)، وَلَا يَخلُو مِن وَاحِدٍ مِنهُمَا، وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَمَا بَقِيَ لِلتَّعَجُّبِ وَالإنكَارِ مَحَلٌّ(٤) وَلَا مَسَاغٌ(٥).

قَالَ: أقُولُ: لاَ وَجهَ لِهَذَا النَّظَرِ، فَإنَّ ابنَ العَفِيفِ قَصَدَ التَّورِيَةَ بِعِبَارَةِ المَنطِقِيِّينَ، وَعِندَهُم أنَّ القَضِيَّةَ الشَّرطِيَّةَ(٦) عَلَى قِسمينِ: مُتَّصِلَةٌ ومُنفَصِلَةٌ، وَالمُتَّصِلَةُ:

. تَارَةً تَكُونُ لُزُومِيَّةً، بِمَعنَى أنَّ صِدقَ التَّالِي(٧) فِيهَا -عَلَى تَقدِيرِ صِدقِ المُقَدَّمِ لأجلِ عَلاَقَةٍ بَينَهُمَا- تَقتَضِي استِصحَابَ أحَدِهِمَا الآخَرَ، كَالعِلِّيَّةِ وَالتَّضَايُفِ، فَإنَّهُ إذَا وُجِدَتِ العِلَّةُ يُوجَدُ المَعلُولُ، كَمَا تَقُولُ: (إن كَانَتِ الشَّمسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ)؛ فَإنَّ طُلُوعَ الشَّمسِ عِلَّةٌ لِوُجُودِ النَّهَارِ، وَكَذَلِكَ أحَدُ المُتَضَايِفَينِ، يَلزَمُ مِن صِدقِ أحَدِهِمَا صِدقُ الآخَرِ، كَقَولِنَا: (إن كَانَ الأَبُ مَوجُودًا وُجِدَ الابنُ).

. وَتَارَةً تَكُونُ اتِّفَاقِيَّةً: وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ التَّالِي فِيهَا مُجَامِعًا لِلمُقَدَّمِ مِن غَيرِ عَلاَقَةٍ(٨) بَينَهُمَا، كَقَولِنَا: (إن كَانَ الإنسَانُ نَاطِقًا فَالحِمَارُ نَاهِقٌ).

وَالمُنفَصِلَةُ عَلَى ثَلاَثَةِ أقسَامٍ:

---

(١) ديوان الشاب الظريف (١٦٩ - ١٧٠)، وفيه (في الهوى) مكان (دائما).

(٢) القائل الصفدي.

(٣) في (ب): أو الفردية وهو خطأ؛ إذ السياق ليس بسياق تقسيم

(٤) في (الأزهريتين): معا.

(٥) الغيث (٢/٤٤٠).

(٦) " الشرطية " ليست في (ب).

(٧) في (ب): الثاني.

(٨) في (ش): علامة.

. مَانِعَةُ الجَمعِ وَالخُلُوِّ مَعًا: وَتُسَمَّى حَقِيقِيَّةً، وَهِيَ الَّتِي يُحكَمُ[(١)] فِيهَا بِامتِنَاعِ اجتِمَاعِ[(٢)] جُزءَيهَا[(٣)] عَلَى الصِّدقِ وَالكِذبِ، كَقَولِنَا: (العَدَدُ إِمَّا زَوجٌ وَإِمَّا فَردٌ).

. وَمَانِعَةُ الجَمعِ: وَهِيَ الَّتِي يُحكَمُ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَينَ جُزءَيهَا فِي الصِّدقِ فَقَط، كَقَولِنَا: (إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيءُ حَجَرًا أو شَجَرًا).

. وَمَانِعَةُ الخُلُوِّ[(٤)]: وَهِيَ الَّتِي يُحكَمُ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَينَ جُزءَيهَا[(٥)] فِي الكَذِبِ فَقَط، كَقَولِنَا: (زَيدٌ إِمَّا أَن يَكُونَ فِي البَحرِ وَإِمَّا أَن لاَ يَغرَقَ)[(٦)].

فَقَد تَبَيَّنَ أَنَّ مَانِعَةَ الجَمعِ وَالخُلُوِّ مَعًا، إِنَّمَا تَكُونُ فِي المُنفَصِلَةِ[(٧)]، فَحِينَئِذٍ صَحَّ تَعَجُّبُ ابنِ العَفِيفِ؛ مِن أَنَّ عَينَ رَقِيبِهِ مَانِعَةُ الجَمعِ وَالخُلُوِّ مَعًا، مَعَ أَنَّهَا غَيرُ مُنفَصِلَةٍ، وَذَلِكَ وَاضِحٌ لاَ يَتَوَجَّهُ عَلَيهِ اعتِرَاضٌ. فَقَد[(٨)] بَانَ لَكَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا[(٩)] المُعتَرِضَ قَلَّ مَا[(١٠)] تَكَلَّمَ فِي عِلمٍ مِنَ العُلُومِ بِكَلاَمٍ مُوَجَّهٍ، وَلَو سَكَتَ عَن هَذِهِ الفَضَائِحِ الَّتِي تَصدُرُ عَنهُ[(١١)] لَكَانَ أَولَى بِهِ[(١٢)]. انتَهَى كَلامُهُ.

---

(١) في (ش): تحكم.

(٢) كلمة "اجتماع"ساقطة من (الأزهريتين)، وفي (ب): احتمال.

(٣) كلمة "جزئيها" ساقطة من (ب)، وفي (الأزهريتين): جزئياتها.

(٤) من قوله "وهي التي يحكم فيها... إلى ومانعة الخلو" ساقط من (ب) .

(٥) من قوله "في الصدق فقط كقولنا... إلى جزئيها" ساقط من (التركيتين).

(٦) في (ص) و(نزول الغيث): إِمَّا أن يَكُونَ زَيدٌ فِي البَحرِ وَإِمَّا أن لاَ يَغرَقَ.

(٧) في (ب): المفصلة.

(٨) في (الأزهريتين): من فقد.

(٩) في (الأزهريتين): "قصد" مكان" بدلا من "هذا.

(١٠) في (الأزهريتين): قلما، وفي نزول الغيث: قل أن يتكلم.

(١١) في (نزول الغيث): منه.

(١٢) نزول الغيث (٤٩٢ – ٤٩٣).

قلتُ: قَالَ مَولَانَا قُطبُ الدِّينِ[1] فِي (شَرحِ الشَّمسِيَّةِ): "وَإِنَّمَا كَانَ الانفِصَالُ[2] بِالحَقِيقَةِ هُوَ الوَجهَ الأَوَّلَ دُونَ الآخَرَينِ، لأَنَّ الانفِصَالَ بَينَ النَّقِيضَينِ مَحضُ[3] انفِصَالٍ مِن غَيرِ ثُبُوتِ اتصَّالٍ، وَأَمَّا هُمَا فَعِندَ تَحقِيقِ انفِصَالِهِمَا يَتَرَكَّبَانِ مِن مُنفَصِلَةٍ وَمُتَّصِلَةٍ، فَإِذَا قُلنَا: (إِمَّا أَن يَكُونَ هَذَا لَا إِنسَانًا أَو لَا فَرَسًا) كَانَ تَحقِيقُهُ: إِمَّا أَن لَا يَكُونَ[4] هَذَا إِنسَانًا، أَو يَكُونُ إِنسَانًا[5]، فَإِن كَانَ إِنسَانًا فَهُوَ لَا فَرَس فَحَذَفَ المَلزُومَ وَوَضَعَ اللَّازِمَ مَكَانَهُ، وَإِذَا قُلنَا: (إِمَّا أَن يَكُونَ هَذَا إِنسَانًا أَو فَرَسًا) كَانَ مَعنَاهُ عِندَ التَّحقِيقِ: (إِمَّا أَن يَكُونَ هَذَا إِنسَانًا، أَو لَا يَكُونُ فَإِن يَكُن صَحَّ أَن يَكُونَ فَرَسًا)، فَأُقِيمَ المَلزُومُ مَقَامَ اللَّازِمَ، وَكُلٌّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا قَضِيَّتَانِ أُدغِمَ إِحدَاهُمَا[6] فِي الأُخرَى، فَإِن قُلتَ: (الحَقِيقِيَّةُ[7] -أَيضًا- إِذَا تَرَكَّبَت مِنَ الشَّيءِ وَمُسَاوِي[8] نَقِيضِهِ تَرجِعُ إِلَى انفِصَالٍ وَاتِّصَالٍ)، فَنَقُولُ: نَعَم كَذَلِكَ، لَكِن لَـمَّا كَانَ اللَّازِمُ هُنَا مُسَاوِيًا جُعِلَ فِي عِدَادِ المَلزُومِ كَأَنَّهُ هُوَ، فَخَالَفَهُ فَهمًا[9]، عَلَى أَنَّ وَجهَ التَّسمِيَةِ لَا يَجِبُ أَن يَكُونَ مُطَّرِدًا، سَلَّمنَا انحِصَارَ مَانِعَةِ الجَمعِ وَالخُلُوِّ مَعًا فِي المُنفَصِلَةِ، لَكِن لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الخُرُوجَ[10] عَن مُصطَلَحِ المَنَاطِقَةِ مَوضِعُ تَعَجُّبٍ وَاستِغرَابٍ إِلَّا عِندَهُم، وَإِذَا كَانَ الرَّقِيبُ مِنهُم وَمَا فِيهِ إِلَّا مُجَرَّدَ الشَّكوَى بِكَونِهِ خَرَجَ عَن مُصطَلَحِهِم وَكَونِهِ خَرَجَ عَن ذَلِكَ لَا يُوجِبُ تَعَجُّبًا سَلَّمنَا أَنَّ مَوقِعَ التَّعَجُّبِ كَونُ مَانِعَةِ الجَمعِ

---

(١) هو: محمد (أو محمود) بن محمد الرازي أبو عبد الله، قطب الدين: عالم بالحكمة والمنطق. من أهل الري. استقر في دمشق سنة ٧٦٣ وعلت شهرته وعرف بالتحتاني تمييزا له عن شخص آخر يكني قطب الدين أيضا (كان يسكن معه في أعلى المدرسة الظاهرية في دمشق) وتوفي بها سنة (٧٦٦هـ).

من كتبه "المحاكمات في المنطق" و"تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية" و"لوامع الأسرار في شرح مطالع الانوار في المنطق". انظر: الأعلام (٣٨/٧).

(٢) في (الأزهريتين): الاتصال.

(٣) في (ب): يخص

(٤) في (ب): إنما أن لا يكون، وكلمة (إما) ليست في (ص)

(٥) ليست في (التركيتين).

(٦) احداهما

(٧) في سائر النسخ: الحقيقة .

(٨) في (ب) و(ص): وتساوي.

(٩) في (ش) و(التركيتين) و(الأزهريتين): فيهما.

(١٠) في (ب): الجزوع.

وَالخُلُوِّ لَا تَكُونُ إلَّا فِي المُنفَصِلَةِ فَهُوَ جَوَابُ نَظَرٍ أبدَاهُ[١]، ولَو سَمِعَهُ مَا أبَاهُ[٢] وكَونُهُ لَهُ جَوَابٌ لَا يَستَحِقُّ مِثلَ هَذَا الخِطَابِ.

قُلتُ: وَالحَقُّ لِي مِن أقصَى الأغرَاضِ[٣] أنَّ كَلَامَ الشَّابِّ الظَّرِيفِ مُحَمَّدِ بنِ العَفِيفِ، لَيسَ مَحَلَّ الاعتِرَاضِ لِعُذُوبَةِ ألفَاظِهِ عِندَ أهلِ الأذوَاقِ ورِقَّةِ دِقَّةِ مَعَانِيهِ الَّتِي يُفتَحُ لِتَأمُّلِهَا أحدَاقُ الحُذَّاقِ[٤]، وقَد تَقَدَّمَ أنَّهُ لَو فُتِحَ بَابُ تَدقِيقِ النَّظَرِ فِي[٥] الشِّعرِ، لَا سِيَّمَا لُطفُ المُوَلَّدِينَ لَفَسَدَ مِن مَقَاصِدِهِم اللَّطِيفَةِ ونُكَتِهِم الَّتِي هِيَ فِي العُرفِ مَعرُوفَةٌ مَا لَا يُحصَى، وَمَن رَقَّ طَبعُهُ عَرَفَ ذَلِكَ فَتَسَاهَلَ هُنَالِكَ[٦]، وقَد نَصَّ الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ وَغَيرُهُ مِن عُلَمَاءِ المَعَانِي عَلَى أنَّهُ يُتَسَاهَلُ فِي الخِطَابِيَّاتِ مَا لَا يُتَسَاهَلُ فِي غَيرِهَا مِنَ العَقلِيَّاتِ.

وَاللهُ يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهدِي السَّبِيلَ، وَهُوَ حَسبُنَا وَنِعمَ الوَكِيلُ.

وَهَذَا خَاتِمَةُ مَا قَصَدتُ تَحرِيرَهُ فِي هَذِهِ الأورَاقِ مُستَعِينًا بِالوَاحِدِ الخَلَّاقِ عَلَى مَا تَكَدَّرَ وَمَا صَفَا مِن هَذَا العَيشِ أو رَاقَ، ونَسألُ اللهَ حُسنَ الخَاتِمَةِ فِي المَآلِ وَالتَّوفِيقَ فِي الأقوَالِ وَالأفعَالِ، بِجَاهِ مَن فَتَحَ بِهِ [الهِدَايَةِ][٧] وَأزَالَ بِهِ الضَّلَالَةَ[٨] وَخَتَمَ بِهِ الرِّسَالَةَ، صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَعَلَى آلِهِ وَأصحَابِهِ، ونَعُوذُ بِاللهِ مِن شَرِّ الأشرَارِ وكَيدِ الفُجَّارِ، وَنَسألُهُ سِترَ العَيبِ إنَّهُ حَلِيمٌ سَتَّارٌ، وَقُلتُ فِي المَعنَى: الوافر

تُعَانِي السِّترَ إن صَادَفتَ عَيبًا ... وَلَا تَــعجَــل بِمَا تُبدِيهِ وَاحذَر

وَمَا يُدرِيكَ أنَّ لَهُ صَوَابًا ... وَأنتَ إلَى الخَطَا مِن ذَاكَ اِحذَر

وقلت أيضا: الوافر

تَأمَّل مَا كَتَبتَ وَكُن نَصُوحًا ... وَلَا تَعجَل بِهَجوِي وَامتِدَاحِي

---

(١) في (الأزهريتين): أبدا.

(٢) في (الأزهريتين): ما أباد.

(٣) في (ب): الاعراض

(٤) في (ش): الأحذاق.

(٥) في (الأزهريتين): إلى.

(٦) في (ش): ما هنالك، و(الأزهريتين): بما هنالك

(٧) في (أ): الهدنة.

(٨) في (ش): الضلال

فَلَا بَدْعٌ مُوَافَاتِي خَلِيلًا وَلَا أَنِّي نُسِبتُ إِلَى الصَّلَاحِي

وَاعلَم أنَّ هَذَا المُعتَرِضَ لَو أنصَفَ مِن نَفسِهِ وَرَجَّعَ الحَقَّ إِلَى حِسِّهِ لَاعتَرَفَ أنَّ مَا فِي هَذَا الشَّرحِ مِنَ الصَّوَابِ لَا نِسبَةَ لَهُ كثرة لما عده هو من الخطا في زعمه المستراب. قَالَ حُجَّةُ الإِسلَامِ الشَّيخُ أَبُو حَامِدٍ الغَزَّالِي رَحمَةُ الله تَعَالَى عَلَيهِ، فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى القَولَينِ لِإِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، مَا مُلَخَّصُهُ: نُصحُهُ إِيَّاكَ رَحِمَكَ اللهُ، إِن وَرَدَ عَلَيكَ كَلَامٌ كَثِيرٌ مِمَّن تَقَدَّمَكَ فَنَظَرتَ فِيهِ بِفِكرِكَ فَوَجَدتَهُ خَطَأً بِنَظَرِكَ وَحَصَّلتَ دَلِيلَهُ بِتَأَمُّلِكَ فَاتَّهِمْهُ نَفسَكَ فِي تَدَبُّرِكَ وَقُل لَعَلَّهُ قَد خَفِيَ عَلَيَّ مَا لَاحَ لِذَاكَ مِن وُجُوهِ الاكتِسَابِ فَإِنَّكَ إِلَى الخَطَأِ أَقرَبُ مِنهُ إِلَى الصَّوَابِ وَهَذِهِ تَربِيَةٌ تُجلِي مِرآةَ القُلُوبِ فَتَطبَعُ فِيهَا صُورَةَ مَا يُوجِبُ أَنَّ هَذَا المَربَى مَحبُوبٌ فَعَلَيكَ بِاستِعمَالِ هَذَا الدَّوَاءِ النَّافِعِ فَهَذَا البُرهَانُ الجَلِيُّ السَّاطِعُ، وَأُذَكِّرُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الحِكَايَةَ المَشهُورَةَ عَن مَالِكٍ إِمَامِ دَارِ الهِجرَةِ وَسَيِّدِ عُلَمَاءِ أَهلِ الكُوفَةِ وَالبَصرَةِ حَيثُ قَالَ: نَزَلنَا بِالمَدِينَةِ فَوَجَدنَا بِهَا أَقوَامًا لَهُم عُيُوبٌ سَكَتُوا عَن عُيُوبِ النَّاسِ وَسَكَتَ النَّاسُ عَن عُيُوبِهِم، وَأَقوَامًا لَيسَ لَهُم عُيُوبٌ تَكَلَّمُوا فِي عُيُوبِ النَّاسِ فَأَحدَثَ النَّاسُ لَهُم عُيُوبًا وَهَذِهِ تَربِيَةٌ شَرعِيَّةٌ تُرشِدُ إِلَى السَّلَامَةِ فِي الحَالِ وَالمَآلِ. نَعَم النَّظَرُ فِي المُؤَلَّفَاتِ العِلمِيَّةِ أَمرٌ قَدِيمٌ وَخَطبٌ جَسِيمٌ سَلَكَ طَرِيقَهُ ذَوُو الأَقدَامِ الرَّاسِخَةِ وَأُلُوا الأَفكَارِ المُلتَقِطَةُ لِدَقَائِقِ المَعَانِي لَكِن عَلَى تَفَاوُتِ دَرَجَاتِهِم فِي التَّعبِيرِ عِلمًا وَدِينًا وَظَنًّا وَيَقِينًا فَمِنْ مُطلِقٍ لِسَانَهُ بِالطَّعنِ البَالِغِ فِي مَوضِعِهِ لِلخَارِجِ عَن مَرعَى أَهلِ السُّنَّةِ لِمَرتَعِهِ وَمِن مُمسِكٍ لِسَانَهُ عَنِ الإِيلَامِ رِعَايَةً لِعُلَمَاءِ الإِسلَامِ وَأَدَبًا بِمَا يُشعِرُ بِأَنَّهُ مِنَ العِلمِ وَالدِّينِ بِأَعلَى مَقَامٍ وَمِنهُم مَن سَلَكَ بِهِ سَبِيلَ التَّحسِينِ فَخَرَجَ عَن مَقَامِ الإِحسَانِ وَالتَّحسِينِ، وَكَفَى هَؤُلَاءِ مِن وُجُوهِ البَيَانِ بِوُضُوحِ خُرُوجِهِم عَن سَبِيلِ أَدَوَاتِ القُرآنِ، قَولُهُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((إِنَّ اللهَ كَتَبَ الإِحسَانَ))[1] وَالقَولُ الأَسنَى: ﴿ ﯦ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا ﴾[البقرة:٨٣] وَدَلِيلُ السُّلُوكِ الأَحسَنِ: ﴿ ~ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾[النحل: ١٢٥] وَمَاذَا عَنَى بِقَولِهِ: ﴿ x y z } ﴾[طه: ٤٤] وَالتَّأدِيبُ العَظِيمُ بِمُوسَى الكَلِيمِ وَمَا وَرَدَ عَلَيهِ، إِذ لَم يَرُدَّ العِلمَ إِلَيهِ؛ فَقَد استَبَانَ لَكَ، أَيَّدَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ بِرُوحٍ مِنهُ، مِن هَذِهِ

---

(١) يقصد الحديث الذي رواه شَدَّادِ بنِ أوسٍ قَالَ: ثِنتَانِ حَفِظتُهُمَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحسَانَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ فَإِذَا قَتَلتُم فَأَحسِنُوا القِتلَةَ وَإِذَا ذَبَحتُم فَأَحسِنُوا الذَّبحَ وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُم شَفرَتَهُ فَليُرِح ذَبِيحَتَهُ). أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، رقم الحديث (١٩٥٥).

الأدوِيَةِ الشَّافِيَةِ بِالأدِلَّةِ الوَافِيَةِ أنَّ مِنَ الجَوَابِ الاعتِرَافُ بِالافتِقَارِ إلى التَّعلِيم لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى © عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [يوسف: ٧٦] وأَنَّهُ إن كَانَ المَقَامُ الفَتوَى قَالَ: وَاللهُ أعلَمُ. وأنَّهُ إن كَانَ نَاجِيًا فِي مَقَامِ الاحتِمَالِ لَا يَقطَعُ بِأنَّ مَا ظَهَرَ لَهُ مِن بَقِيَّةِ الاحتِمَالَاتِ احكَمُ وأنَّ يَنسِبَ مَعلُومَاتِهِ[١] إلَى المَجهُولَاتِ لِيَتَحَقَّقَ أنَّهَا غَيرُ مُتَنَاهِيَاتٍ. وَفَّقَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ إلَى العِلمِ وَالعَمَلِ، وَعَصَمَنَا مِنَ التَّهَافُتِ فِي القَولِ وَالزَّلَلِ. وَهَذَا آخِرُ مَا قَصَدتُهُ لِعَثَرَاتِ[٢] ذَوِي البُيُوتِ مَقِيلا، وَاتَّخَذتُ بِهِ العَاقِلَ خَلِيلَا، وَجَعَلتُ فُحشَ قَولِهِ عَلَى[٣] ظُلمِهِ بِعِزَّةِ هَذِهِ المَوَاعِظِ ذَلِيلا[٤]. جَمَعَنَا اللهُ وَإيَّاهُم بِدَارِ كَرَامَتِهِ وَكَشَفَ عَن البدرِ بِسَبَبِ الصَّفَدِيِّ صَدَى كَشف ظلامته.

تمت.

قالَ المُصَنِّفُ[٥]: وَوَافَقَ الفَرَاغُ مِن تَألِيفِهَا، غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِمن نَظَرَ فِيهِ بِعَينِ الإنصَافِ وَصَفَاءِ قلبٍ صَافٍ لَا غِشَّ فِيهِ وَلَا إجحَافَ فِي لَيلَةٍ يُسفِرُ صَبَاحُهَا عَن يَومِ الاثنَينِ وَهُوَ السَّابِعُ وَالعِشرِينَ مِن شَعبَانَ المُكَرَّمِ سَنَة تِسعٍ وَأربَعِينَ وَثَمَانِي مِائَةٍ وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلَّمَ آمِين.

وَكَانَ الفَرَاغُ مِن كِتَابَةِ هَذَا الكِتَابِ يَومَ الاثنَينِ المُبَارَكِ مُنتَهَى سنة(١٠٣٣هـ) عَلَى يَدِ الفَقِيرِ علي الأبيَارِيِّ وَالصَّلَاةُ عَلَى سيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلِّم.

(١) في (ب): معلوما به .

(٢) في (ب): لعترات .

(٣) زاد في (ش ولأزهريتين): من.

(٤) في (ب) و(الأزهريتين): دليلا.

(٥) في (ب) و(ص): المؤلف .

"Tahkeem Aluqul Be uful Al Bader Be Al nuzul"

By: Ben Agabras
Studying And Editing

BY

Adel Ben Mohammad Ben JLAIWI Al Reafai

To
Honorable Prof . Dr. Jaser Kahalil Abu Safiyeh

Abstract

This study has excerpted valuable book from Arab heritage which many copies of it still sitting on library shelves, throughout the world. I have extracted texts and document them out of the book scientifically which is in accordance with the extracting fundamentals accustomed in universities.

The work of this book has been divided into two part:

Part one is designated to this study. it consists of introduction and two chapters: Introduction part talks about Lamiyat Al Ajam, and book of Ghayth which is in accordance with the explanation of lamiyat AL Ajam, and the book of Nuzul Al Ghayth. while chapter one discusses the author of this book , his name , relations to his birth, death and all what is involved with his life

Chapter two discusses the book itself , its subject matter, relation to its author , the meaning of its title, reasons for writing it , and when it was written; its author’s method and style , sources that author relied upon and citations used in the book and the value of his book.

Part two discusses the process of extracting the book, whereas researcher demonstrated his method in extracting, then displayed samples of pictures of these manuscripts.

After these comes the extracting text , which is trailed by artistic indices which include ; an index for the holy Quran , index for prophet’s (p) Hadeeth, index for Poetry , another for poem and songs and index for legends, another to confirm sources and references final index is for detailed investigation

In conclusion , I pray to almighty Cod that I have been successful in extracting texts from this valuable book and document them as best as it could be ; in case of any shortcoming I ask God’s forgiveness because He is the most merciful and thanks be to Him God Almighty.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
يوسف	﴿! " # $﴾	٩٦	339
الرعد	﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ٣٣﴾	٣٣	161
النحل	﴿G H I K L M N﴾	٩٦	161
النحل	﴿~ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾	١٢٥	421
الإسراء	﴿j k l m n o﴾	٤٤	231
مريم	﴿# $ % & ' (﴾	٢	151
مريم	﴿) * + , - . / 0 1 2 3 4﴾	٤-٣	305
مريم	﴿F G H I J K L M N O P﴾	٦-٥	99
مريم	﴿z { | } ~ شَيْـًٔا﴾	٩	165
مريم	﴿Q R S T U V W﴾	٢٩	347
طه	﴿Y Z [\﴾	٥	١٥٩
طه	﴿x y z {﴾	٤٤	421
طه	﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾	٥٠	165
طه	﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا ´ µ ¶ ¸﴾	٧٢	141
طه	﴿4 5 6 7 8 9 : ;﴾	٧٨	141
طه	﴿5 6 7 8 9 : ;﴾	١١٥	322
الحج	﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾	٣٠	119
النور	﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا à وَٱلْآصَالِ â ! " # $ %& ' ( )﴾	٣٧-٣٦	231
النور	﴿! " # $﴾	٣٧	232
الشعراء	﴿4 5 6 7﴾	٢٢	411
القصص	﴿4 5 6 7﴾	١٥	٢٥٥
الروم	﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ ´﴾	٤	224
الروم	﴿& ' ( ) * +﴾	٤٢	222

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
لقمان	﴿ y z { | } ~ لَا يَجۡزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ © وَالِدِهِۦ شَيۡـًٔا ﴾	٣٣	276
الأحزاب	﴿ S R Q P O N ﴾	٣٧	153
يس	﴿ W V U T S R Q O N M ﴾	٧٦	236
الزمر	﴿ > = < ; : 9 8 ﴾	٢٣	291
غافر	﴿ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٍ ﴾	٣١	151
الشورى	﴿ 8 7 6 5 3 2 1 ﴾	١١	158
الزخرف	﴿ } | { z y x w v ﴾	٨٤	362
الذاريات	﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ٤٧ ﴾	٤٧	١٥٩-١٥٦
المرسلات	﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ١١ ﴾	١١	132
النجم	﴿ Q P O N M L ﴾	١٠	141
القمر	﴿ B A @ ? ﴾	١٠	304
المجادلة	﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾	١٩	239
الملك	﴿ P O N M ﴾	٤	292
المرسلات	﴿ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ١٥ ﴾	١٥	٢٧٣-٢٧٢
الشمس	﴿ ? > = < ; : 9 8 ﴾	٨-٧	151
الليل	﴿ ~ } | { z y x w ﴾	٦-٥	191
الضحى	﴿ C B ﴾	١	134
الشرح	﴿ فَإِنَّ مَعَ © يُسۡرًا ٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ٦ ﴾	٦-٥	371
قريش	﴿ # " ! ﴾	١	233
قريش	﴿ - , + *) ﴾	٣	233

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث	رقم الصفحة

فهرس الأشعار والأرجاز

أول البيت	القافية	البحر	عدد الأبيات	القائل	الصفحة
تَأَمَّلْ	امْتِدَاحِي	الوافر	٢		419
يَا	الجَارُودْ	مشطور الرجز	١	-	354
مَا عَجِيْبٌ	فَسَادَا	الخفيف	١	-	66
فَكَمْ	باردُ	الطويل	٢	ابن العفيف التلمساني	198
أَرْسَلْتُهَا	الوَلَدُ	البسيط	٢	جمال الدين ابن مطروح	273
وَلا خَلاكَ	يُحْسَدُ	السريع	١	-	169
حُدِدْتُ	بالحَدِّ	الطويل	٢	ابن الساعاتي	247
سَرَاةُ	الجِيَادِ	الوافر	١	-	341
وَقْتٌ	البِلَادِ	مجزوء الكامل	٢	ابن نباتة	286
قَعَاقِعٌ	الأَبِيْوَرْدِي	السريع	١	-	228
وَتَحْتَ	نَدِي	المتقارب	١	-	195
لَا تَلَحُ	بِمُنْكَرْ	مخلع البسيط	٢	الصفدي	77
تُعَانِي	احْذَرْ	الوافر	٢		419
قَلْقِلْ	لِلْقُصُورْ	مجزوء الكامل	٢	صر در	314
اتْرُكْ	ضَيْرْ	السريع	٢		250
أَجَبْتُ	نَصِيْرَا	الطويل	١	-	310
وَالشَمسُ	القَمَرا	البسيط	١	جرير	351
وَيَنْقُلِهَا	نَحْرا	مجزوء الكامل	١	ابن قلاقس	315
سَافِرْ	بَدرا	مجزوء الكامل	١	ابن قلاقس	315
فما	عاذِرُ	الطويل	١	مضرس	205
وَقُلْتُ	التشايرُ	الطويل	١	(كثير عزة)	310
أَلَا فَاسْقِنِي	الخَمْرُ	الطويل	٢	الصفدي	109
لَقَدْ كُنْتُ	ثَغْرُ	الطويل	٢	ابن نباتة	109
وَمَا	دَيَّارُ	البسيط	١	-	342
مَنْ رَاقَبَ	الجَسُورُ	مخلع البسيط	١	سلم الخاسر	94
مَا رَأَيْنَا	صَقْرُ	مجزوء الرمل	٢	-	318

أول البيت	القافية	البحر	عدد الأبيات	القائل	الصفحة
صَبَيْغُ	يَشْعُرُ	المتقارب	٢	البدر البشتكي	81
ولَمَّا	الدَّهْرِ	الطويل	٢	الجوبان القواس	241
عَرِّجْ	سَهَرِي	البسيط	٢	ابن نباتة	172
وأضعفَ	بالإبَرِ	البسيط	١	أبو العلاء المعري	285
وَافقْتَهُمْ	السَّحَرِ	البسيط	١	أبو العلاء المعري	102
إنِّي	الرَّاسِي	البسيط	١	-	195
مِنْ بَنِي	المِراسِ	الخفيف	٢	ابن النبيه	251
يَكُن	قُرُوضُ	الطويل	١	(بشر بن أبي خازم)	287
تَنَاهَضَ	نُهُوضِي	مخلع البسيط	٢	أبو فراس الحمداني	71
تَعَشَّقْتُهُ	سَطَا	الطويل	٢	ابن نباتة	252
يَا قَلْبُ	سَطَا	مجزوء الكامل	٢		250
مَـــــــاذَا	المُتَتَابِعْ	المجتث	٢	-	286
ومَا	مَعَا	الرجز	١	ابن مالك	296
لِلْمَنْطِقِيِّيْنَ	هَجَعَا	المنسرح	٣	ابن العفيف التلمساني	416
خَلِيْلَيَّ	أَقَاطِعُ	الطويل	١	-	113
تَرَى	أَجْمَعُ	الطويل	١	-	203
بي	أوْسَعُوا	السريع	١	ابن النبيه	252
أعَلِمتَ	الهُجَّعِ	الكامل	١	-	195
فَسَقَى	ضُلُوعِ	الكامل	١	البحتري	270
مَنْ جَانَسَ	التَّأَلُّفْ	مخلع البسيط	٢	ابن أقبرس	93
وإنِّيَ	لَرَشُوفُ	الطويل	١	-	89
لا تَجْزَعَنَّ	خِلَافُ	الكامل	٢	-	370
وَمَا أنْسَاهُ	تَكْفِي	الوافر	٣	ناصر الدين بن النقيب	208
طَبْعُ	للأحرُفِ	الكامل	١	الأسعد بن مماتي	86
يَـــا شَادِنًا	شَيِّقَهْ	الكامل	٢	الصفدي	250

أول البيت	القافية	البحر	عدد الأبيات	القائل	الصفحة
طافَ	فهلَكْ	مجزوء الرمل	٦	-	406
قالَ	نَفْسَكْ	مجزوء الرمل	١	-	196
تَدَّعِي	حِسِّكْ	الخفيف	٦	ابن سناء الملك	404
انظرْ	شَكُّ	السريع	٢	الطغرائي	172
قَدْ شُبِّهَ	شَكُّ	السريع	٢	الصفدي	172
سَلِي	دَاركِ	الطويل	٢	(ابن الدمينة)	405
تَرَاغَتْ	بِارْتِحَالِكِ	الطويل	١	كثير عزة	405
وحديقةٍ	الأسلاكِ	الكامل	٢	ابن قرناص	173
وفي	الكِلَلْ	المتقارب	٢	الأرجاني	260
وبَدَتْ	فَأَشْكَلاَ	الكامل	٢	شرف الدين الحلاوي	193
قِفْ	عَدُوْلَا	الخفيف	١	البحتري	124
لئِنْ كَانَ	وَالحَمَائِلُ	الطويل	١	أبو العلاء المعري	120
لاَ تُنْكِرُوا	قُولُوا	البسيط	٢	مجير الدين بن تميم	359
مُسْتَفْعِلُنْ	فُضولُ	مخلع البسيط	٢	ابن الحجاج	71
يَميلُ	بُخْلُ	الوافر	١	ابن النبيه	251
يَا بِأَبِي	وَنَايِلُ	الرجز	٢	ابن العفيف التلمساني	151
فَلَوْ أنَّ	المَالِ	الطويل	٢	امرؤ القيس	96
أَلَا إِنَّنِي	بَالِ	الطويل	١	امرؤ القيس	144
إنَّ العُلَى	النُقَلِ	البسيط	١	الطغرائي	300
مَجْدِي	الطَفَلِ	البسيط	١	الطغرائي	96
فِيْمَ	جَمَلِي	البسيط	١	الطغرائي	105
فَلَا	جَذَلِي	البسيط	١	الطغرائي	122
طَالَ	الدُّبُلِ	البسيط	١	الطغرائي	128
وَضَجَّ	عَذَلِي	البسيط	١	الطغرائي	140
أُرِيْدُ	قِبَلِي	البسيط	١	الطغرائي	154
وَالدَّهْرُ	بِالقَفَلِ	البسيط	١	الطغرائي	162
حُلْوُ	الغَزَلِ	البسيط	١	الطغرائي	183

أول البيت	القافية	البحر	عدد الأبيات	القائل	الصفحة
والركبُ	ثَمِلِ	البسيط	١	الطغرائي	200
تنامُ	لم يَحُلِ	البسيط	١	الطغرائي	211
إنِّي	ثُعَلِ	البسيط	١	الطغرائي	214
فسِرْ	الحِلَلِ	البسيط	١	الطغرائي	216
فَالحُبُّ	الأسَلِ	البسيط	١	الطغرائي	219
قَدْ زَادَ	بَخَلِ	البسيط	١	الطغرائي	236
يُشفَى	والعَسَلِ	البسيط	١	الطغرائي	245
لا أكْرَهُ	النُّجُلِ	البسيط	١	الطغرائي	250
ولَمَّا	الكِلَلِ	البسيط	١	الطغرائي	254
ولا أخِلُّ	بالغِيَلِ	البسيط	١	الطغرائي	273
فَإن	فَاعْتَزِلِ	البسيط	١	الطغرائي	277
رِضَى	الدُّلُلِ	البسيط	١	الطغرائي	285
فَادْرَأْ	بالجُدُلِ	البسيط	١	الطغرائي	289
لَوْ أنَّ	الحَمَلِ	البسيط	١	الطغرائي	311
لَعَلَّهُ	لِي	البسيط	١	الطغرائي	317
أُعَلِّلُ	الأمَلِ	البسيط	١	الطغرائي	321
لَمْ أرْتَضِ	عَجَلِ	البسيط	١	الطغرائي	324
غَالَى	مُبْتَذَلِ	البسيط	١	الطغرائي	331
وَعَادَةُ	بَطَلِ	البسيط	١	الطغرائي	338
مَا كُنْتُ	السَّفَلِ	البسيط	١	الطغرائي	341
فَاصْبِرْ	الحِيَلِ	البسيط	١	الطغرائي	370
وَإِنْ	زُحَلِ	البسيط	١	الطغرائي	361
وَإنَّمَا	رَجُلِ	البسيط	١	الطغرائي	381
وَحُسْنُ	وَجَلِ	البسيط	١	الطغرائي	388
غَاضَ	العَمَلِ	البسيط	١	الطغرائي	390
هَذَا	الأجَلِ	البسيط	١	الطغرائي	351
وَشَانَ	بِمُعْتَدِلِ	البسيط	١	الطغرائي	391
إنْ كَانَ	لِلعَذَلِ	البسيط	١	الطغرائي	396
يَا وَارِدًا	الأوَلِ	البسيط	١	الطغرائي	400
تَرْجُو	مُنْتَقِلِ	البسيط	١	الطغرائي	410

أول البيت	القافية	البحر	عدد الأبيات	القائل	الصفحة
إنّي	بالمُنصُلِ	الكامل	١	عنترة	202
كأنه	غُزَّلِ	الرجز	١	(جندل الطهوي، أو أبو النجم العجلي)	287
ألاَ إنَّ	واحتَشَمْ	الطويل	٢	الصفدي	86
أيَا	أصمْ	المتقارب	٢	ابن سناء الملك	398
تَعَشَّقْتُهُ	تَمَّا	الطويل	١	الصفدي	398
عَذُولٌ	تَمَّا	الوافر	٢	ابن نباتة	398
وَإنْ	حَرِمُ	البسيط	١	زهير بن أبي سلمى	136
تَناسى	ذِمامُ	الوافر	٢	شهاب الدين الشاغوري	252
أقامَتْ	الحَمامُ	الوافر	١	المتنبي	285
لاَ تَنْهَ	عَظِيْمُ	الكامل	٢	(أبو الأسود الدؤلي، أو المتوكل الليثي، أو غيرهما)	77
مَنْ	الْكَرَمِ	البسيط	١	-	361
فَكَيْفَ	كَرَامِ	الوافر	١	الفرزدق	341
كأنَّما	الغُصُونْ	السريع	٢	يوسف الصوفي	174
وَرُبَّ	الدُّيُوْنْ	السريع	٢	الصفدي	378
كَأنَّ	فَتَلَوَّنَا	الطويل	٣	(ابن الصفار)	240
أقَاطِنٌ	قَطَنَا	البسيط	١	-	113
ومُعَذَّرٍ	فَكانَهُ	الكامل	٢	أبو هلال العسكري	87
رَجلَانِ	عُرْيَانَا	الرجز	١	-	303
بِاِسْمِ	بَدِيْنَا	مشطور الرجز	٣	أحد الأنصار	306
عُلِّقْتُهُ	بِبَيْنِهْ	المجتث	٢	ابن قرناص	251
فَلَولاَ	جَبِيْنُ	الطويل	١	ابن الساعاتي	314
فَوَاللهِ	بِثَمانِ	الطويل	١	عمر بن أبي ربيعة	410
يَا مُشْتَكِي	حِينِ	البسيط	٢	ابن نباتة	390
العَارِضُ	الهَتِنِ	البسيط	١	المتنبي	144

أول البيت	القافية	البحر	عدد الأبيات	القائل	الصفحة
الفاعِلونَ	الهتنِ	البسيط	١	البحتري	144
سَافِرْ	التِّيْجَانِ	الكامل	٢	الصفدي	314
دَع	بِاللهْ	الوافر	٢	الصفدي	390
فَوَالله	ثمانِيَا	الطويل	١	المجنون	412
أَجَلْ	المَسَاوِيَا	الطويل	١	-	65
تَعَزَّ	وَاقِيَا	الطويل	١	-	364
وَرُبَّ	مَرْعَاهَا	مجزوء الوافر	٤	ابن الوردي	268

ثبت المصادر والمراجع

- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى (ت٣٧٠):
- **المؤتلف والمختلف**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- الأبشيهي، بهاء الدين محمد بن أحمد بن منصور (ت٨٥٢):
- **المستطرف في كل فن مستظرف**، تحقيق إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- ابن الأثير،نصر الله بن محمد الشيباني الموصلي (ت ٦٣٧):

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

- الأخفش، سعيد بن مسعدة الأوسط (ت ٢١٥)

معاني القرآن، تحقيق د.ة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- الأدنه وي، أحمد بن محمد:
- **طبقات المفسرين**، تحقيق سليمان صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧، ١٩٩٧.
- الأرجاني، ناصح الدين أحمد بن محمد (ت٥٤٤):

الديوان، تحقيق محمد قاسم مصطفى، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.

- الأزهري، محمد بن أحمد الهروي (ت٣٧٠)
- **تهذيب اللغة**، حققه د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦):
- أ-**شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.
- ب- **شرح كافية ابن الحاجب**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- الأسدي، بشر بن أبي خازم(ت٢٢ ق.هـ):
- **الديوان**، تحقيق د. عزة حسن، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ط٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ابن أبي الإصبع، عبدالعظيم بن الواحد بن ظافرالمصري (ت ٦٥٤هـ)،

تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق د. حنفي محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

- الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأموي (ت ٣٥٦):

الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان د ت.

- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي (ت ٢١٦):
- **الأصمعيات**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٣.
- الألباني، محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠):
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيىء في الأمة**، مكتبة المعارف الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني (ت١٢٧٠):
- **روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني**، علق عليها محمد أحمد الآمدي وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٨٠ ق.هـ):
- **الديوان** بشرح أبي سعيد السكري (ت ٢٧٥)، دراسة وتحقيق د. أنور عليان أبو سويلم ود. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
- ابن أميرالحاج، محمد بن محمد الحلبي(ت٨٧٩):
- **التقرير والتحبير شرح على التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية** للسيواسي بن الهمام، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧):
- **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الدقي، دمشق، ١٣٧٧هـ -١٩٥٧م.
- الأنصاري، زكريا بن محمد الشافعي (ت ٩٢٦):
- **الدقائق المحكمة في شرح المقدّمة الجزرية في علم التجويد**، تحقيق د. نسيب نشاوي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الأنطاكي، داود بن عمر الضرير(ت١٠٠٨):
- **تزيين الأسواق بأخبار العشاق**، تحقيق وشرح د. محمد ألتونجي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الباخرزي، أبو الحسن علي بن الحسن بن علي (ت ٤٦٧):

دمية القصر، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- ابن برد، بشار العقيلي (ت ١٦٧):
- **الديوان**، تقديم وشرح وتكميل محمد الطّاهر بن عاشور، دون ناشر ولا تاريخ.
- البرقوقي، عبدالرحمن بن عبدالرحمن المصري (ت ١٣٦٣):
- **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي**، دار الكتاب العلمية، بيروت، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.
- البستي، أبو الفتح علي بن محمد (ت٤٠٠):
- **الديوان**، حققه وصنع ذيله وعلق الفوائد شاكر العاشور، دار الينابيع، دمشق، ط٢، ٢٠٠٨م.

- البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن (ت٦٥٩):
- **الحماسة البصرية**، تحقيق وشرح ودراسة د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- البطليوسي، عبدالله بن محمد بن السِّيْد (ت ٥٢١):
- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**، تحقيق وتعليق د. حمزة عبد الله النشرتي، المريخ، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **الحُلل في شرح أبيات الجمل**، قرأه وعلق عليه د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت١٠٩٣):
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود (ت٥١٦ هـ):
- **التفسيرالمسمى معالم التنزيل**، ضبطه وصححه عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. وطبعة أخرى، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- البقاعي، برهان الدين:
- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣، ١٩٩٢.
- ابن بنين، أبو الربيع سليمان بن خلف تقي الدين المصري (ت٦١٤)،

اتفاق المباني وافتراق المعاني، تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٩٨٥م.

- التبريزي، يحيى بن علي الشيباني الخطيب (ت٥٠٢):
- **شرح ديوان عنترة**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه مجيد طراد، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٥، ١٩٩٤.
- **الكافي في العروض والقوافي**، تحقيق الحسَّاني حسن عبد الله، مطبعة المدني، القاهرة، د ت.
- **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.
- ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف الظاهري المصري (ت٨٧٤):
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٨، ١٩٤٩.
- وطبعة أخرى بتحقيق د. جمال محمد محرز والأستاذ فهيم محمد شلتوت، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت ٧٩٢):
- أ-**المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- **حاشية على شرح القاضي عضد الملة والدين، لمختصر المنتهى الأصولي**، تأليف الإمام ابن الحاجب المالكي، المطبعة الأميرية، مصر، ط١، ١٣١٦هـ.
- التلمساني، أحمد بن يحيى ابن أبي حجلة (ت٧٧٦):
- **ديوان الصبابة**، تقديم وتحقيق وتعليق د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.

- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم الحراني (ت٧٢٨):
- **الرد على المنطقيين**، طبعة المطبعة القيمة، ١٣٦٨، ١٩٤٩.
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٨.
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن اسماعيل (ت ٤٢٩):
- **يتيمة الدهر**، شرح وتحقيق د.مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **التمثيل والمحاضرة**، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨١، ١٩٦١.
- الثعلبي، أحمد بن محمد النيسابوري (ت٤٢٧):

الكشف والبيان في تفسير القرآن، دراسة وتحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير السَّاعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسن(ت٧٤٦):

شرح شافية ابن الحاجب في علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الجرجاني، أبو بكرعبد القاهربن عبدالرحمن(ت٤٧١):
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- **أسرار البلاغة**، تحقيق هـ ريتر، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الجرجاني، علي بن عبد العزيز(ت٣٩٢):
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، عيسى البابي الحلبي، ط٤، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت ٨١٦):
- **التعريفات**، تحقيق د. عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة.
- جرير، بن عطية الخطفي اليربوعي (ت١١٠):
- **الديوان**، دار صادر، بيروت، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ):
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره ج. برجستراسر، طبع مكتبة الخانجي بمصر، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.
- الجصاص، أبو بكرأحمد بن علي (ت٣٧٠):
- **أحكام القرآن**، تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الجمحي، محمد بن سلام (ت٢٣٢):
- **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، الناشر دار المدني بجدة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢):
- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- **مختصر القوافي**، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، توزيع دار التراث، القاهرة، ط١،

١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- **العروض**، تحقيق د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد(ت٥٤٠):

شرح أدب الكاتب، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣):
- **الصحاح**، تحقيق د. إميل يعقوب ود. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ابن الحاجب: جمال الدين عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)،
- **الأمالي**، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٢٦هـ.
- **الشافية في علم التصريف**، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله ملا كاتب جلبي(ت١٠٠٤):
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
- ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد العسقلاني (ت٨٥٢):
- أ-**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ضبطه وصححه عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **إنباء الغمر بأبناء العمر**، تحقيق وتعليق د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١هـ -١٩٧١م.
- ابن حجة، تقي الدين أبو بكر بن علي الحموي (ت٨٣٧):
- **خزانة الأدب وغاية الأرب**، دراسة وتحقيق د. كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري (ت٥١٦):
- **درة الغواص في أوهام الخواص**، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٢٩٩هـ.
- الحمداني، أبو فراس الحارث بن سعيد التغلبي (ت٣٥٧):
- **الديوان**، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ابن حمدون، بهاء الدين أبو المعالي محمد بن الحسن البغدادي (ت٥٦٢):
- **التذكرة الحمدونية**، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الحملاوي، أحمد بن محمد الحسيني المصري (ت١٣٥١):
- **شذا العرف في فن الصرف**، مصطفى البابي الحلبي، ط١٤، ١٣٨١هـ - ١٩٦٣م.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦):
- **معجم الأدباء**، راجعته وزارة المعارف العمومية، عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة.
- ب-**معجم البلدان**، مطبعة المدرسة المحروسة، غُتِّنْغَة، طهران، ١٣٨٩هـ - ١٨٩٩م.
- الحميري، نشوان بن سعيد (ت ٥٧٣هـ):

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (ت٢٤١هـ)،

المسند، شرحه وصنع فهارسه حمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- الحنبلي، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد ابن العماد الدمشقي (ت ١٠٨٩):
- **شذرات الذهب**، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.
- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥):
- **البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **إرتشاف الضرب من لسان العرب**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **النكت الحسان**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الخازن، أبو الحسن علي بن محمد الشيحي (ت٧٤١):
- **لباب التأويل في معاني التنزيل**، ضبطه وصححه عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠):
- **شرح ديوان أبي فراس الحمداني**، إعداد د. محمد بن شريفة، راجعه ووضع بعض حواشيه ودقق فهارسه عبد العزيز محمد جمعه، مؤسسة جائزة عبد العزيز بن سعود البابطين للإبداع الشعري، ٢٠٠٠م.
- الخزاعي، دعبل بن علي بن رزين (ت ٢٤٦):
- **ديوان دعبل**، صنعه د. عبد الكريم الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الخضري، محمد الشافعي،

حاشية على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣):
- **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن خلكان، أبو العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١):
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر.
- الدؤلي، أبو الأسود ظالم بن عمرو الكناني (ت٦٩):
- **الديوان**، صنعه أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨، ١٩٩٨.
- الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي (ت٢٥٥):
- **السنن**، دار إحياء السنة النبوية.
- الدايل، عبد الله بن حمد بن عبد الله (معاصر):

البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- ابن دحية، أبو الخطاب عمر بن **الحسن الكلبي الأندلسي (ت٦٣٣)**:
- **المطرب** في أشعار أهل المغرب، حققه الأستاذ مصطفى عوض الكريم، مطبعة مصر، الخرطوم، ط١، ١٩٥٤م.
- ابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي (ت٣٢١):
- **جمهرة اللغة**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، د ت.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي (ت١٢٣٠):
- **حاشية على مختصر المعاني**، دار الهادي، بيروت، ط٤، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ابن دقيق العيد، أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي القشيري (ت٧٠٢):

إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر (ت٨٢٨هـ):
- **نزول الغيث**، دراسة وتحقيق د. عبد الخالق بن مساعد بن عبد الله الزهراني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الدمياطي، شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عبد الغني البنا (ت١١١٧هـ)،

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٤١٩،١هـ - ١٩٩٨م.

- الدميري، كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى (ت ٨٠٨هـ)، **مختصر شرح لامية العجم**، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، جدة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- ابن الدمينة، عبدالله بن عبيدالله (ت١٣٠):
- **الديوان**، صنعه أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النّفاخ، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.
- ابن الدهان، أبو محمد بن سعيد بن مبارك (ت ٥٦٩هـ)،

العروض، تحقيق د. محمد عبد المجيد الطويل، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

- الذبياني، أبو أمامة النابغة زياد بن معاوية الغطفاني (ت١٨ ق. هـ)
- **الديوان**، قدم له وبوبه وشرحه د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩١.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد عثمان الدمشقي (ت٧٤٨):
- **سير أعلام النبلاء**، مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- رؤبة، بن العجاج بن رؤبة التميمي (ت١٤٥):

- **الديوان**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر (ت بعد ٦٦٦):
- **مختار الصحاح**، عني بترتيبه محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التيمي (ت٦٠٦):
- أ-**المحصول في علم الأصول**، تحقيق طه جابر فياض العلواني، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ.
- **تفسيره الكبير المسمى مفاتيح الغيب**، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ابن أبي ربيعة، عمر المخزومي (ت٩٣):

الديوان، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ١٤٨٠.

- ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (ت٤٦٣):
- **العمدة في صناعة الشعر ونقده**، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د. النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (ت١١٧):
- **الديوان**، حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢، ١٩٨٢.
- ابن رواحة، عبد الله الأنصاري (ت ٨):
- **الديوان**، جمع د. وليد قصاب، دار الضياء، الأردن، ط٢، ١٤٠٨.
- الزبيدي،أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني مرتضى (ت ١٢٠٥):

تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر، دار الهداية.

- الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، (ت٣٤٠)
- **الجمل في النحو**، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وزارة الارشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)،
- **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط١
- الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي (ت١٣٩٦):
- **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٤.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨):
- **أساس البلاغة**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥، ١٩٩٤.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بيروت، لبنان، ١٤٢١، ٢٠٠١.
- **المستقصى في أمثال العرب**، اعتنى بتصحيحه محمد عبد الرحمن خان لنيل الدكتوراة بالجامعة العثمانية، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن، الهند، ط١، ١٣٨١، ١٩٦٢.

- **المفصل في علم العربية**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢.
- الزيات، أحمد حسن، وإبراهيم مصطفى، وحامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار:
- **المعجم الوسيط**، قام بإخراجه المكتبة العلمية، مجمع اللغة العربية، مصر.
- ابن الساعاتي، أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٠٤)
- **الديوان**، عني بتحقيقه ونشره أنس المقدسي، المطبعة الأميركانية، بيروت، ١٩٣٨.
- السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبدالكافي (ت٧٧٣):
- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢- ٢٠٠١
- السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧١):
- **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، ط١.
- **الإبهاج في شرح المنهاج**، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤، ١٩٨٤.
- السجستاني، أبو حاتم (ت ٢٣٥هـ):

كتاب المعمرين، المكتبة المحمودية، مصر، د ت.

- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت٩٠٢):
- **الضوء اللامع**، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٥.
- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن عبدالملك الشنتريني (ت٥٤٩):
- **المعيار في أوزان الأشعار**، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الأنوار، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٨، ١٩٦٨.
- ابن السراج، أبو محمد بن السري بن سهل البغدادي (ت٣١٦):
- **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣.
- ابن السري، أبو السري هناد الدارمي الكوفي (ت٢٤٣):

كتاب الزهد، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وآثاره عبد الرحمن عبد الجبّار الفريوَائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- السَّريّ الرَّفَّاء،
- **الديوان**، عنيت بنشره مكتبة القدسي، ١٣٥٥.
- أبو السعود، محمد بن محمد القسطنطيني العمادي (ت٩٨٢):
- **تفسيره المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ابن سعيد، نور الدين علي بن أبي عمران المغربي (ت٦٨٥):

المرقصات المطربات، دار حمد ومحيو، ط١٩٧٣،٢.

- السفاريني، محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي (ت ١١٨٨):
- **غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب**، ضبطه وصححه الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧، ١٩٩٦.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت ٦٢٦)،

- **مفتاح العلوم**، مطبعة التقدم العلمية، مصر.
- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)،
- **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر.
- بن أبي سلمى، زهير المزني (ت ١٣ق.هـ)
- **ديوان زهير**، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، ١٣٧٩، ١٩٦٠.
- السمين، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف الحلبي (ت٧٥٦):
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧، ١٩٨٧.
- ابن سناء الملك، هبة الله بن جعفر السعدي المصري (ت٦٠٨):

الديوان، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه وتقديمه د. محمد عبد الحق، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، الهند، ط١، ١٣٧٧، ١٩٥٨.

- ابن سيدة، علي بن إسماعيل الأندلسي (ت٤٥٨):
- **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠٠.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر الشافعي (ت ٩١١):

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٤، ١٩٦٤.

حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٧.

- **طبقات المفسرين**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣، ١٩٨٣.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح عيد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م
- **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ
- الشّاب الظريف، شمس الدين محمد بن عفيف التلمساني (ت ٦٨٨)،
- **الديوان**، حققه وأعد تكملته وفسر ألفاظه شاكر هادي شكر، مطبعة النجف، النجف الأشرف، ١٣٨٧، ١٩٦٧.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت ٥٤٢هـ)،
- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق د. محمود محمد الطَّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- شُرّاب، محمد محمد حسن (معاصر):
- **معجم بلدان فلسطين**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط٢، ٢٠٠٠.
- الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسَوى العلوي (ت ٤٣٦هـ)،

أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٣، ١٩٥٤.

- الشنتمرى، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم (ت ٤٦٧):
- **شعر زهير ابن أبي سلمى**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط٢، ١٣٩٣، ١٩٧٣.
- **تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد من جوهر الفوائد** وهو حماسة الأعلم الشنتمري، تحقيق محمد عبد الأول، جامعة محمد الخامس، ١٤٠٥، ١٩٨٥.
- الشنقيطي، محمد الأمين:

آداب البحث والمناظرة، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د ت.

- الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠):
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٤٨.
- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق سامي بن العربي الأثري، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ط١٤٢١،١، ٢٠٠٠.
- شيخ زاده، محيي الدين محمد بن مصطفى (ت٩٥١):
- **حاشية على تفسير القاضي البيضاوي**، محمد ازدمير وديار بكر، المكتبة الإسلامية.
- ابن الصائغ، محمد بن محمد (ت ٧٢٠هــ):
- **اللَّمْحَة في شَرْح المُلْحَةِ**، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩، ٢٠٠٤.
- الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠ هــ)،

العباب الزاخر، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ط١، ١٩٨٧.

- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت١٢٠٦):
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- صر در، علي بن الحسن (ت٤٥٦):
- **الديوان**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥.
- الصديقي، محمد بن علاّن الصديقي الشافعي(١٠٥٧):
- **دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين** دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤):
- **الوافي بالوفيات**، بإعتناء مجموعة من المحققين، النشرات الإسلامية، يطلب من دار نشر فرانز شتايز، شتوتغارت، ط٢، ١٣٩٤، ١٩٧٤.
- **الغيث المسجم**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٥، ١٩٧٥
- طاش كبرى زاد عصام الدين أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨هــ):
- **شرح المقدمة الجزرية**، تحقيق د. محمد سيد سيدي محمد محمد الأمين، وزارة الشؤون والأوقاف والدعوة الإرشاد، مجمع الملك فهد الأمانة العامة، الشؤون العلمية، ١٤٢١هــ.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠):
- **المعجم الأوسط**، تحقيق د. محمد الطَّحَّان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٥، ١٩٩٥.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠):

- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ضبط وتوثيق وتخريج صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠١.
- ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي (ت ٧٧٥ تقريبا):
- **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه برسالته الجامعية د. محمد سعد رمضان حسن ود. محمد المتولي الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٨.
- ابن عاشور، محمد الطّاهر التونسي (ت١٣٩٣):
- **التحرير والتنوير**، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
- عباس، حسن (ت ١٣٩٨هـ):

النحو الوافي دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٦.

- العباسي، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد (ت٩٦٣):
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٦٧، ١٩٤٧.
- ابن عبدربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي (ت٣٢٨):
- **العقد الفريد**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري، دار الأندلس، بيروت، ١٤١٦، ١٩٩٦.
- العبيدي، محمد بن عبد الرحمن
- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية**، تحقيق عبد الله الجبوري، مطابع النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩١، ١٩٧٢.
- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله المعافري المالكي (ت٥٤٣):

المحصول في أصول الفقه، تحقيق حسين علي البدري، الناشر دار البيارق، الأردن ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

- ابن عربشاه، إبراهيم الحنفي (٩٤٣ هـ)،

الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حققه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل (ت٣٩٥):
- **جمهرة الأمثال**، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢.
- **الديوان**، جمعه وحققه د. جورج قنازع، مجمع اللغة العربية، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٤٠٠، ١٩٧٩.
- **ديوان المعاني**، عنيت بنشره مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٢.
- **الفروق اللغوية**، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٣.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي (ت ٦٦٩)

شرح جمل الزجّاجيّ، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي.

ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠.

المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

- عضيمة، د. عبد الخالق:
- **المغني في تصريف الأفعال**، دار الحديث، ط٣.
- العطار، حسن بن محمد بن محمود المصري (ت١٢٥٠):
- **حاشية العطارعلى شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للسبكي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي المصري الهمذاني (ت٧٦٩):
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق ط٢، ١٩٨٥.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين البغدادي (ت٦١٦):
- **التبيان في إعراب القرآن**، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٨.
- العوتبي، سلمة بن مسلم الصحاري،

الإبانة في اللغة العربية الشريفة، تحقيق أ.د. جاسر خليل أبو صفية ود. محمد حسن عواد ود.عبد الكريم خليفة ود.صلاح جرّار ود. نصرت عبد الرحمن، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت٨٥٥):

عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، حققه ووضع حواشيه د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤١٢، ١٩٩٢.

- غرنباوم، غوستاف فون:
- **شعراء عباسيون**، ترجمها وأعاد تحقيقها د. محمد يوسف نجم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني (ت٣٩٥):
- **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١، ١٩٩١.
- الفارقي، الحسن بن أسد (ت ٤٨٧هـ)،

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب (شرح الأبيات الملغزة)، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠، ١٩٨٠.

- الفجاوي، عمر عبد الله (معاصر):
- **شروح ديوان امرىء القيس**، دراسة تحليلية مع تحقيق التعليقة لابن النحاس، قدمت لنيل درجة الدكتوراة، جامعة اليرموك.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧):

- **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٠):
- **العين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت.
- **الجمل في النحو**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥، ١٩٨٥.
- الفرزدق، همام بن غالب التميمي (ت١١٠):
- **الديوان**، ضبط معانيه وشروحه وأكمله إليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط١.
- فروخ، د. عمر
- **تاريخ الأدب العربي**، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٤هـ.
- الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (ت٨١٧):
- **القاموس المحيط**، اعتنى به ورتبه وفصله حسّان عبد المنّان، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الحموي (ت٧٧٠):
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، ط٢، ١٣٢٤، ١٩٠٦.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦):
- **عيون الأخبار**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٤٦، ١٩٢٨.
- **كتاب الأنواء**، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٧٥، ١٩٥٦.
- **الشعر والشعراء**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧، ٢٠٠٦.
- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي الجماعيلي (ت٦٢٠):

روضة الناظر وجنة المناظر، تحقيق د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض،ط٢، ١٣٩٩.

- القرطبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن فرح الخزرجي (ت٦٧١):
- **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢٧، ٢٠٠٦.
- ابن قزل، سيف الدين علي بن عمر المشد الياروقي (ت ٦٥٦):
- **الديوان**، تحقيق ودراسة د. مشهور عبد الرحمن الحبازي، القدس، فلسطين، مركز التعاون والسلامة الدولي، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
- القزويني، محمد بن عبد الرحمن الخطيب (ت ٧٣٩)،
- **تلخيص المفتاح**، البابي الحلبي، ط١، ١٣٥٧.
- ابن القطاع، علي بن جعفر(ت ٥١٥هـ)،

البارع في علم العروض، قدم له ودرسه وحققه ووعلق عليه وصنع فهارسه د. أحمد محمد الدايم، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٤٠٢، ١٩٨٢.

- ابن قلاقس، نصر بن عبدالله الاسكندري (ت٥٦٧):
- **الديوان**، تحقيق د. سهام الفريح، المكتبة العربية يصدرها المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.

- القلقشندي، أحمد بن علي القاهري (ت٨٢١):
- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧، ١٩٨٧.
- صديق حسن خان القنَّوجي (ت١٣٠٧هـ):
- **أبجد العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- الكتبي، محمد بن شاكر الدمشقي (ت٧٦٤):
- **فوات الوفيات والذيل عليها**، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت٧٧٤):
- **البداية والنهاية**، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٣٥٤، ١٩٧٤.
- **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق سامي بن محمد بن سلامة، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠، ١٩٩٩.
- كثير عزة، كثير بن عبدالرحمن (ت١٠٥):
- **الديوان**، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١، ١٩٧١.
- كحالة، عمر رضا:

معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، ١١٣/٤.

- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤):
- **الكليات**، أعده للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط٢، د ت.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ)،

رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥، ١٩٨٥.

- ابن مالك، (ت٧٦٢هـ)
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧.
- **شرح التسهيل**، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠، ١٩٩٠.
- **شرح الكافية الشافية**، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢، ١٩٨٢.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت٤٥٠):
- **أدب الدنيا والدين**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٧٥، ١٩٥٥.
- المبرد، محمد بن يزيد الأزدي (ت٢٨٦):
- **المقتضب**، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩.
- مجموعة مؤلفين
- **شروح سقط الزند**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٨.
- المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين (ت١١١١):
- **نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة**، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٧، ١٩٦٨.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين الحسن بن أم قاسم المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ):

- **شرح التسهيل**، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٢٧، ٢٠٠٦.
- **شرح الألفية**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨، ٢٠٠٧. وطبعة أخرى نشر باسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣، ١٩٨٣.
- **شرح عروض ابن الحاجب**، حققه وقدم له وعلق عليه د. محمود محمد العامودي، دار المقداد للطباعة، غزة، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠١.
- المرزباني، محمد بن عمران بن موسى (ت٣٨٤):
- **معجم الشعراء**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٩، ١٩٦٠.
- المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن (ت٤٢١):
- **شرح ديوان الحماسة**، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١، ١٩٩١.
- المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن (ت٧٤٢):
- **تهذيب الكمال**، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠، ١٩٨٠.
- المعري، أبو المرشد سليمان بن علي،
- **تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي**، حققه د. مجاهد محمد محمود الصواف ود. محسن عياض، دار المأمون للتراث، ١٣٩٩، ١٩٧٩.
- ابن معصوم، صدر الدين المدني (ت ١١٢٠):
- **أنوار الربيع في أنواع البديع**، حققه وترجم لشعرائه شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط١، ١٣٨٨، ١٩٦٨.
- **سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل قصر**، مطابع علي بن علي، ط٢، الدوحة، قطر، ١٣٨٢.
- المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب (ت١١٢٨):
- **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤، ٢٠٠٣.
- المغيري، عبد الرحمن بن حمد بن زيد (معاصر)
- **الكتاب المنتخب في ذكر قبائل العرب**، تقديم علي السيد صبح، دار المدني، جدة، دت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت٧١١):
- **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٥.
- ابن منقذ، أسامة بن مرشد الكناني الشيزري (ت٥٨٤):
- **البديع في نقد الشعر**، تحقيق د. أحمد أحمد بدوي ود. حامد عبد المجيد، الجمهورية العربية المتحدة وزارة الثقافة والإرشاد القومي الإقليم الجنوبي الإدارة العامة للثقافة، ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٠.
- موسى باشا، د. عمر
- **تاريخ الأدب العربي العصر المملوكي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الموصلي، أبو الفرج مهذب الدين عبد الله بن أسعد (ت ٥٨١هـ)،

- **الديوان**، حققه وأعد تكملته عبد الله الجبوري، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٣٨٨، ١٩٦٨
- الميداني، أحمد بن إبراهيم النيسابوري (ت٥١٨):

نزهة الطرف في علم الصرف، شرح ودراسة دة. يسرية محمد إبراهيم حسن، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤١٣، ١٩٩٣.

- ابن ميمون، محمد ابن المبارك بن محمد:
- **منتهى الطلب من أشعار العرب**، تحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
- النابلسي، عبدالغني بن إسماعيل الدمشقي (ت ١١٤٣):
- **نفحات الأزهار**، عالم الكتب، ١٤٠٤
- ناظر الجيش
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق أد. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام القاهرة، ط١، ١٤٢٨، ٢٠٠٧
- ابن نباتة، المصري
- **مطلع الفوائد ومجمع الفرائد**، تحقيق د. عمر موسى باشا، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢، ١٩٧٢.
- **الديوان**، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن النبيه، المصري

الديوان، المطبعة العلمية، القاهرة، ١٣١٣.

- ابن الناظم، محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ).
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ويعرف بـ(شرح الألفية)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الدمشقي (ت٦٧٦):
- **تهذيب الأسماء واللغات**، صححه وخرج أحاديثه عادل مرشد، وعامر غضبان، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠، ٢٠٠٩.
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣):
- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩، ١٩٤٩.
- النيسابوري، نظام الدين حسن بن محمد القمي
- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق ومراجعة إبراهيم عطوة عوض، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨١، ١٩٦٢.
- الهاشمي، السيد أحمد:
- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق وشرح د.محمد ألتونجي، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠، ١٩٩٩.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الأنصاري(ت ٧٦١هـ)،
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط٦،، ١٩٨٥.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.
- **شرح قطر الندى وبلُّ الصدى**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٥، ٢٠٠٤.
- ابن وكيع، أبو محمد الحسن بن علي (٣٩٣هـ)،

- **المنصف للسارق والمسروق منه**، حققه وقدم له أ. عمر خليفة بن إدريس، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- اليوسي، أبو علي الحسن بن مسعود (ت١١٠٢):
- **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، تحقيق د. محمد حجي ود. محمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠١، ١٩٨١.
- اليونيني، موسى بن محمد البعلبكي الحنبلي (ت٧٢٦):
- **ذيل مرآة الزمان**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن الهند، ط١، ١٣٨٠، ١٩٦٠.

الفهرس التفصيلي للتحقيق